



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة العشرون

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٩

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٠

السادة

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة أول يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، وعبد أبو حمزة مندور ، وحسن
أبو الفتوح الشريفي .

(١)

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإراد “ . وعاء الضريبة .

إيراد العقار الذي تم التصرف فيه بعقد لم يسجل يدخل في وعاء الضريبة العامة بالنسبة
للتصرف إليه الذي دخل العقار فعلا في حيازته وحصل على إيراده لا في وعاء الضريبة العامة
للك قانونا .

النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أن ” تسوى الضريبة على المجموع
الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة “ .
يدل على أن الشارع قصد فرض الضريبة العامة على ما يقتضيه الممول من إيراد
سنوي صاف يجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه ولو لم يكن ما لك لمصدره ،
ومن ثم فإن إيراد العقار الذي تم التصرف فيه بعقد لم يسجل يدخل في وعاء
الضريبة العامة بالنسبة للتصرف إليه الذي دخل العقار فعلا في حيازته وحصل
على إيراده لا في وعاء الضريبة العامة لملك قانونا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب منوف قدرت إيرادات المرحوم

”عبد الصمد موسى زهران“ الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد في كل من سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بمبلغ ١٤٩٥ جنيها وفي كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ بمبلغ ١٧٠٩ ج وفي الفترة من أول يناير سنة ١٩٥٧ حتى تاريخ وفاته في ١٩٥٧/٩/٢٢ بمبلغ ١٢٨٢ ج ، وأخطرت ورثة الممول بهذه التقديرات ووبربط الضريبة على أساسها ، وإذ لم يوافق الورثة عليها وأحيل الخلاف على لجنة الطعن بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٤ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتخفيض صافي إيراد الممول إلى مبلغ ١١٧٢ ج و ٢١٧ م عن كل من سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وإلى مبلغ ١٣٣٩ ج و ٦٧٦ م عن كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ وإلى مبلغ ٩٧٣ ج عن فترة سنة ١٩٥٧ وذلك قبل خصم حد الإعفاء المقرر له قانونا ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٤١ سنة ١٩٦٠ شين الكوم الابتدائية ضد ورثة الممول بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه والحكم بتأييد تقديرات المأمورية . وباتاريخ ١٩٦١/١/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه والحكم لها بطلانها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٥ سنة ١١ ق . وبتاريخ ١٩٦٢/٢/١٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المصلحة المستأنفة بالمصروفات الاستئنافية وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليهم رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتيها الأولى والثانية وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه اعتمد في قضائه على أن مساحة الأتيان التي كان يملكها مورث المطعون عليهم والخاضعة لإيراداتها للضريبة العامة على الإيراد هي ٧٣ ف و ٢٠ ط و ٢٢ س وليست ٩١ ف و ٢٠ ط و ١٧ س مستندا في ذلك إلى أن الثابت من مشاركة التحكيم المؤرخة ١٩٤٤/٦/٢ ومن عقود الشراء الصادرة سنة ١٩٤٩ أن المساحة التي اتخذها أساسا لربط الضريبة هي كل ما كان يملكه المورث في سنوات النزاع ،

وأنه لا يؤثر في ذلك أن مشاركة التحكيم عرفية ولم تشهر لأن أحكام القانون المدني والشهر العقاري لم تهدر حججة المحورات العرفية في الإثبات ولم تقلل من كفايتها في ترتيب الأثر الملزم للاتفاقات المثبتة بها ، وأن الشهر — وفقا لقانون تنظيمه — إجراء مستقل عن التصرف لا يؤثر إغفاله في انعقاده ولا إهماله في الإلتزام بآثاره بل يشكل شرطا تكميليا لنقل الحقوق العينية ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن أحكام المادة ٩٣٤ من القانون المدني والمادة ٩ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والمادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تقضى بأن الملكية في المواد العقارية والحقوق العينية الأخرى لا تنتقل لا فيما بين المتعاقدين ولا في حق الغير إلا بالتسجيل ، وإنه لم يرد في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض ضريبة عامة على الإراد أى نص يتعارض مع القوانين المشار إليها ، الأمر الذى يتحتم معه إعمال هذه القوانين بشأن تعيين الملكية عند تحديد وعاء الضريبة العامة على الإراد ، خاصة وأنه من المبادئ المقررة أنه في حالة سكوت القانون الخاص عن تنظيم مسألة معينة يتعين الرجوع في خصوصها إلى القانون العام وإذا قدر الحكم المطعون فيه إيراد الممول الناتج من الأطنان الزراعية في كل من سنوات النزاع على أساس أن مجموع ما يملكه هو ٧٣ ف و ٢٠ ط و ٢٢ س مستبعدا القدر الذى اختصاص به أولاد أخيه ومساحته ١٩ فدانا استنادا إلى مشاركة تحكيم عرفية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أن " تسرى الضريبة على المجموع الكلى للإيراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة " يدل على أن الشارع قصد فرض الضريبة العامة على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوى صافى يتجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه ولو لم يكن مالا لمصدره ، ومن ثم فلا إيراد العقار الذى تم التصرف فيه بمقد لم يسجل يدخل في وعاء الضريبة العامة بالنسبة للتصرف إليه الذى دخل العقار فعلا في حيازته وحصل على إرادته ، لا في وعاء الضريبة العامة

للسالك قانونا . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أنه " ثابت بمشارطة التحكيم الحاصلة بتاريخ ١٩٤٤/٦/٢ بين المورث وأولاد أخيه أن مورث المستأنف ضدهم اختص بتسعة وستين فدانا زيدت بعض أفدنة بطريق الشراء في سنة ١٩٤٩ فأصبحت ٧٣ ف و ٢٠ ط و ٢٢ س وأن وءاء الضريبة العامة على الإيراد يتكون من المصادر المنتجة لذلك الإيراد ، وأن الملكية العقارية وإن تكن أحد هذه المصادر إلا أنها ليست كذلك في بعض الأحوال ، من ذلك بقاء العقار في ملك بائعه بموجب عقد لم يشهر مع أيلولة حيازته إلى المشتري الذي يستحق غلته كأثر للتعاقد " ورتب على ذلك " أن لجنة الطعن تكون على حق بما نهجت من تقدير لمشارطة التحكيم وتخفيض إيراد المورث الخاضع للضريبة العامة على مقتضاها " . فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن مشارطة التحكيم المؤرخة ١٩٤٤/٦/٢ لم يصدق عليها من القاضى المختص ولم يوضع عليها أمر التنفيذ وفقا للسادة ٨٤٤ من قانون المرافعات ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على سبق التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم فإنه يكون عاريا من الدليل .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق
البشبيشي .

(٢)

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٤ القضائية :

عقد . "فسخ العقد" . "التفاسخ الضمني" . محكمة الموضوع . حكم .
"عيوب التدليل" . "الفساد في الاستدلال" .

استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع في الدعوى مما تستقل به محكمة
الموضوع . عليها بيان كيف تلاقى إرادتا الطرفين على حل العقد وذلك بأسباب سائفة .
استخلاص التفاسخ مع استمرار تمسك كل من الطرفين بالعقد دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ
عنه . فساد في الاستدلال .

لئن كان استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع
في الدعوى هو مما تستقل به محكمة الموضوع إلا أنها متى قالت بهذا التفاسخ فإن
عليها أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتي طرفي التعاقد
وأن تبين كيف تلاقى هاتان الإرادتان على حل العقد وأن يكون ما تورده من
ذلك من شأنه أن يؤدي عقلا إلى ما انتهت إليه . فإذا كان ما انتهى إليه الحكم
المطعون فيه من اتجاه نية طرفي العقد إلى التفاسخ عنه يتنافى مع إصرار كل منهما
على التمسك به في الدعوى التي أقامها على الآخر وطالب فيها بالتعويض على أساس
إخلال الطرف الآخر بالتزاماته الناشئة عن العقد ومع استمرار كل منهما متمسكا
بالعقد وبإخلال الطرف الآخر بالتزاماته الناشئة عنه طوال نظر الدعوى أمام
درجتي التقاضي دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ عنه فإن الحكم المطعون فيه
يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال^(١) .

(١) نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة المكنب الفني من ١٨ ص ٣٩٤

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٠١ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى القاهرة على المطعون ضدهما طالبة الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعا لها مبلغ ٢٥٢٦ ج و ٩٣٠ م . وقالت بيانا للدعوى أن الشركة الزراعية للشرق الأوسط حصلت من مراقبة الاستيراد على الترخيص رقم ٧١٥٨٧٥ المؤرخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ باستيراد ٣٧,٥ طن من الشطة الرفيعة من السودان فى حدود مبلغ اثنى عشر ألف جنيه على أن تكون طريقة الدفع بفتح اعتماد أو ضد المستندات أو بموجب كبيالات تدفع بالنقد المصرى عن طريق الحساب السودانى وقد عهدت تلك الشركة بتنفيذ ذلك الترخيص إلى المطعون ضده الأول الذى فوض المطعون ضده الثانى فى شراء الشطة لحسابه فأبرم هذا الأخير لحساب الأول مع وكيل الشركة الطاعنة فى القاهرة العقد المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦١ متضمنا شراء المطعون ضده الأول منها ٣٧,٥ طنا من الشطة السودانى مقابل ثمن قدره ٢٨٥ ج للطن على أن يلتزم المشتري بفتح اعتماد مستندى لصالح الشركة البائعة فى أحد بنوك الخرطوم فى ميعاد غايته ١٤ فبراير سنة ١٩٦١ وأن يدفع عمولة لوكيلها فى القاهرة مقدارها خمسة جنيهات عن كل طن على أن تقوم الشركة بشحن البضاعة إلى ميناء السويس خلال ثلاثة شهور من تاريخ إخطارها بفتح الاعتماد ، وسدد المشتري (المطعون ضده الأول) قيمة العمولة لوكيل الطاعنة فى القاهرة ، وأنها سارعت بعد إبرام العقد إلى شراء الشطة المتعاقد عليها لأنها من السلع الموسمية التى لا يتيسر الحصول عليها فى غير موسمها وأودعتها مخازنها فى ميناء بور سودان توطئة لشحنها فور إخطارها من المشتري بفتح الاعتماد غير أنها فوجئت فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بخطاب مسجل من المشتري يزعم فيه أنها لم تنفذ التزامها وأن أضراراً كثيرة قد لحقت به من جراء ذلك ويطلب تسوية الأمر

وديا ، فأذنته على يد محضر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ : أنه هو الذي أخل بالتزامه بفتح الاعتماد على أحد بنوك الخرطوم وأنه لذلك مسئول عن فرق السعر إذ كان قد هبط بمقدار ٥٠ ج للطن بسبب ظهور المحصول الجديد كما أنه مسئول عن فوائد استثمار الثمن ومقدارها ٥٦٦ ج و ٢٩١ م فضلا عن مصاريف التخزين . ولما لم يرد المشتري على هذا الإنذار اضطرت لإقامة الدعوى بطلباتها سالفه الذكر . ولدى نظر الدعوى تنازلت عن طلب الفوائد وتركت الأمر في تقدير مصروفات التخزين للحكمة . وقد أجاب المشتري (المطعون ضده الأول) على الدعوى بأن الشركة هي التي أخلت بالتزاماتها الناشئة عن العقد المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦١ ، وأقام عليها دعوى فرعية قيدت برقم ٢٣٠٥ سنة ٦٢ تجارى كلى القاهرة طالبا إلزامها بأن تدفع له ١٠٤٦ ج و ٢٥٠ م على سبيل التعويض بسبب إخلالها بتلك الالتزامات وقد أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة الطاعنة أنها نفذت العقد بشرائها الشطة لحساب المشتري وأنها قامت بتخزينها مع تحديد تاريخ الشراء ولتثبت أيضا سعر شرائها لها وسعر بيعها مع تحديد تاريخ هذا البيع وصرحت للمشتري بالنفى . وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ قرر الحاضر عن الشركة أنه ليس لديه شهود لأن الوقائع المطلوب إثباتها حدثت في السودان وأنه يعول في الإثبات على ما قدمه من المستندات . وبناء على هذا لم ينفذ حكم التحقيق . وبتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية (أولا) في دعوى الشركة الطاعنة رقم ٧٠١ سنة ١٩٦٢ بإلزام المشتري (المطعون ضده الأول) بأن يدفع لها مبلغ ١٧٠٠ ج (ثانيا) في دعوى المشتري (المطعون ضده الأول) رقم ٢٣٠٥ سنة ١٩٦٢ برفضها . استأنف المطعون ضده المذكور هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٩ سنة ٧٠ ق لدى محكمة استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة في الدعوى رقم ٧٠١ بالغاء الحكم المستأنف ورفضها وفي الدعوى رقم ٢٣٠٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن ممسأتنعاء الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك أقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعواها على ما استخلصه

من أن نية كل من طرفي العقد المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦١ قد انصرفت إلى العدول عنه وأن ارادتهما قد تلاقتا على هذا الأمر ، واستدل الحكم على ذلك بأن المشتري لم يكشف عن نيته في تنفيذ التزامه بفتح الاعتماد في أحد بنوك السودان ولم يطالب الشركة البائعة بالأوراق اللازمة لفتح هذا الاعتماد ، وأنه اشترى بضاعة مماثلة من شركة أخرى وبأن الشركة البائعة لم تسجل عليه تقصيره في فتح الاعتماد ولم تحطه بشرائها لحسابه البضاعة المتفق عليها . وهذا من الحكم استدلال غير سائغ لأن التعاقد المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦١ كان باتاملزا لطرفيه فلا يلزم له من بعد تعبير عن اراده تنفيذ ما ترتب عليه من التزامات ، وإذا كان المشتري لم يقيم بتنفيذ التزامه بفتح الاعتماد فهو مقصر يسأل عن تقصيره ويتحمل تبعته مالم ترفض الشركة اعفائه منها وهو مالم يحصل وعلى ذلك فإنه لا يسوغ تفسير نكول المشتري عن تنفيذ التزام منصوص عليه في العقد بأنه عدول عن التعاقد وحتى على فرض أن نيته اتجهت إلى العدول — وهو مالم يقع — فإن ذلك ما كان ليؤثر في قيام التعاقد لأنه لم يلق قبولا من جانب الشركة البائعة ، ولأن عدم مطالبة المشتري للشركة بأية مستندات قد تكون لازمة لفتح الاعتماد هو الآخر تقصير منه ، فإذا كان فتح الاعتماد لا يتطلب إلا الترخيص والعقد وهما في حوزته فإن وجه التقصير يكون واضحا . ولا يمكن أن يؤخذ عدم تسجيل الشركة على المشتري تقصيره في فتح الاعتماد دليلا على قصد العدول من جانبها لأنه يحمل على التسامح والثقة المتبادلة بين التجار لاسيما في المعاملات ذات الصبغة الدولية التي تطول فيها الإجراءات وتتقضى الرجوع إلى مراقبة النقد الأجنبي وجهات عديدة أخرى . كما أن عدم إخطار المشتري بشراء البضاعة لا يمكن أن يفيد العدول عن التعاقد لأن العقد لم يفرض على الشركة القيام بهذا الإخطار أما شراء المطعون ضده الأول بضاعة مماثلة من شركة أخرى دون أن يتصل بالشركة الطاعنة أو يعذرها فهو سلوك ينطوي على الالتواء ولا ينهض حجة على تلاقى نية الطرفين على العدول عن التعاقد وبخاصة وأن المشتري اضطرب في دفاعه فهو تارة ينكر علمه بالتعاقد ولا يتصور أن ينسب إلى من انكر التعاقد قصد العدول عنه وتارة يتمسك بالتعاقد ويقيم الدعوى الفرعية مطالبا بالتعويض عن إخلال الشركة بالتزاماتها ولا يمكن أن ينسب إلى من يتمسك بالتعاقد قصد العدول عنه ، فأيا ما كان دفاع الطاعن تنصلا من التعاقد أو تمسكا به فإنه يتنافى مع نسبة العدول إليه بل أن الحكم قد

استخلص نية الطرفين المشتركة في العدول عن التعاقد من عزل ارادة كل متعاقد عن الآخر وبذلك خلا من بيان الأدلة على كيفية تلاقيهما عليه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في استخلاصه للتفاسخ إلى قوله " إنه بعد إبرام العقد قد انصرفت نية كلا الطرفين إلى العدول عنه وتلاقت نية كليهما في ذلك ويستفاد ذلك مما يأتي (أولا) لقد تم التعاقد على الصفقة في ١٩٦١/١/٢٤ على أن يقوم المستأنف (المطعون ضده الأول) بفتح الاعتماد ولم يصدر منه ما يدل على نيته في تنفيذ ذلك كما أن الشركة البائعة (الطاعنة) لم يصدر منها ما يدل على تسجيل تقصير المستأنف في هذا الشأن من إعدار أو تنبيه كما أن المستأنف لم يصدر منه ما يفيد مطالبة الشركة بالأوراق اللازمة لفتح الاعتماد (ثانيا) أن الشركة البائعة لم تخطر المستأنف بقيامها بشراء البضاعة المتعاقد عليها في حينه بل سكتت حتى أرسل إليها السيد محامى المستأنف خطابه المؤرخ ١٩٦١/١٠/١١ (ثالثا) أن ادعاء الشركة بشراء البضاعة وتخزينها ادعاء لا ترى المحكمة ما يؤيد صحته . . وأنه لو صح ما تدعيه الشركة وكانت جادة في تنفيذ العقد وتخشى أن ينقضى الموسم ويحل موسم جديد تنخفض معه أسعار محصول الموسم السابق كما تقول لقامت بإصدار المستأنف وبلحات إلى القضاء لا ستثذانه في بيع المحصول وفقا لما تخوله لها المادة ٣٣٧ مدني (رابعا) أن المستأنف قد قام بشراء ما يحتاج إليه من الشطة من شركة أخرى وذلك دون أن يتصل بالشركة المستأنف عليها أو يعذرها وقبل إرسال خطاب محاميه المؤرخ ١٩٦١/١٠/١١ (خامسا) أن خطاب المستأنف لا يطلب فيه تنفيذ التعاقد وإنما يطلب تسوية الموضوع وأن رد الشركة البائعة بإذارها إنما تناول ما قالت إنه يحق المطالبة به كتعويض دون أن تبدى استعدادها لتنفيذ التعاقد . وحيث إن المحكمة تخلص مما سبق ايضاحه أن العقد المبرم بين الطرفين قد انحل ولم يعد له وجود بتلاقي نية الطرفين وإرادتهما وذلك بتصرفاتهما السلبية والإيجابية على السواء وعلى النحو المتقدم بيانه الأمر الذي تنعدم معه مسؤولية كل منهما قبل الآخر . وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه ينطوى على فساد في الاستدلال ذلك أنه وإن كان استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع في الدعوى هو مما تستقل به محكمة الموضوع إلا أنها متى قالت بهذا التفاسخ فإن عليها أن تورد

من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتي طرفي التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد وأن يكون ما تورده من ذلك من شأنه أن يؤدي عقلا إلى ما انتهت إليه ، ومتى كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على العقد المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦١ أن المشتري قد التزم فيه بفتح اعتماد بالشحن على أحد بنوك الخرطوم على أن يتم شحن البضاعة خلال ثلاثة شهور من تاريخ إخطاره الشركة البائعة بفتح هذا الاعتماد ، وعلى ذلك يكون شحن البضاعة وتسليمها معلقا على تنفيذ التزام المشتري بفتح الاعتماد فإذا هو لم يفتح ذلك الاعتماد أو يطالب الشركة بتزويده بالأوراق اللازمة لذلك — لو صح ما يقوله من أن فتح الاعتماد كان في حاجة إلى غير الترخيص والعقد اللذين كانا في حوزته — واشترى ما يحتاج إليه من الشطة من شركة أخرى دون أن يتصل بالشركة الطاعنة فإن ذلك كله يكون إخلالا منه بالتزاماته الواردة في العقد لا يصح أن يستفاد منه أن نيته قد انصرفت إلى العدول عن تنفيذه وبخاصة أنه في خطابه المؤرخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٦١ الذي أرسله إلى الشركة الطاعنة أخذ عليها فيه عدم تنفيذها للعقد وذكر أن ذلك قد أضربه لأنه كان ملتزما مع عملائه بارتباطات مترتبة على تنفيذه ثم أقام على الشركة دعوى فرعية يطالب التعويض على أساس أنها أخلت بالتزاماتها الواردة في العقد ، ولا يسوغ بعد أن أفصح هو عن تمسكه بالعقد على هذا النحو أن ينسب الحكم إليه نية العدول عنه وأن يستدل على ذلك بتقصيره في تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد . لما كان ذلك وكان استدلال الحكم المطعون فيه على نية الشركة الطاعنة في حل العقد بأنها لم تخطر المشتري بقيامها بشراء البضاعة المتعاقد عليها في حينه ولم تسجل عليه تقصيره في فتح الاعتماد وبأنها لم تلجأ إلى القضاء لاستئذانه في بيع المحصول بالمزاد وفقا للمادة ٣٣٧ من القانون المدني : هذا الاستدلال هو أيضا غير سائغ لأن العقد لم يلق على الشركة واجب إخطار المشتري بشراء البضاعة ولأن تقصيرها في أن تسجل عليه التأخير في فتح الاعتماد لا يمكن أن يدل على نيتها في العدول عن تنفيذ العقد بعد أن أفصححت عن نيتها في التمسك به في أنذارها المعلن في نوفمبر سنة ١٩٦١ ونهت فيه على المشتري بأن يدفع لها المبالغ التي حددتها في هذا الإنذار كتعويض لها عن الأضرار التي أصابها بسبب إخلاله بالتزاماته الناشئة عن العقد ولأن التجاها إلى القضاء لاستئذانه في بيع المحصول وفقا للمادة ٣٣٧ من القانون

المدنى هو أمر جوازى لها متروك لمشيئتها فإذا هى قدرت أنه لا مصلحة لها فى إتخاذ هذا الإجراء فإنه لا يمكن أن يتخذ قعودها عنه قرينة على نيتها فى العدول عن التعاقد ، لما كان ذلك وكان ما انتهى إليه الحكم من اتجاه نية طرفى العقد إلى التفاسخ عنه يتنافى مع إصرار كل منهما على التمسك به فى الدعوى التى أقامها على الآخر وطالب فيها بالتعويض على أساس إخلال الطرف الآخر بالتزاماته الناشئة عن هذا العقد ومع استمرار كل منهما متمسكا بالعقد وبإخلال الطرف الآخر بالتزاماته الناشئة عنه طوال نظر الدعوى أمام درجتى التقاضى دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ عنه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٣)

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٤ القضائية :

إثبات . "الاثبات بالبيئة" . محكمة الموضوع .

جواز الاثبات بالبيئة عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي
تقدير قيام المانع متروك لقاضي الموضوع . م ١/٤٠٣ مدني .

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٣ من القانون المدني إذ أجازت
الإثبات بالبيئة فيما كان يجب اثباته بالكتابة عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول
دون الحصول على دليل كتابي لم تضع قيودا لقيام المانع بل جاء نصها عاما مطلقا
فإن تقدير قيام المانع ماديا كان أو أدبيا متروك لقاضي الموضوع^(١) بحسب
ما يتبينه من ظروف كل حالة وملايساتها ومن ثم فإن تقدير المانع بجميع ظروفه
ومنها القرابة أو النسب أو غيرها من الصلات لا يخضع لرقابة محكمة النقض متى كان
مستخلصا من أمور مؤدية إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦١ مدني كلي بنها

(١) قضا ٦ يناير سنة ١٩٦٦ بمجموعة لمكتب الفني س ١٧ ص ٥٥ .

على الطاعن بصفته قيا على المحجور عليه محمد الليثي فايد طلب فيها القضاء بتثبيت ملكيته إلى ١٢ ف و ٨ ط و ٦ س موصحة بالصحيفة ، وقال شرحا لدعواه إنه بموجب عقد مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٥٥ ومسجل في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ باع القدر المذكور إلى ابن أخيه المحجور عليه المشمول بقوامة الطاعن ونص بالعقد أن البيع تم نظير ثمن قدره ٢٢٥٠ ج وأن البائع تسلمه قبل تحرير العقد . وأنه إذ كان هذا العقد صوريا صورية مطلقة لأنه لم يقصد به نقل الملكية إلى المشتري وإنما قصد نقل التكليف باسمه فحسب ليوفر له بذلك النصاب المالي اللازم لترشيح لمنصب العمدية بعد أن تقدم السن بوالده وعزم على ترك هذا المنصب وحتى تحتفظ به أسرة فايد التي ينتمى إليها الجميع ، إلا أن المحجور عليه المتصرف له سلك مسلكا غير قويم انتهى به إلى إقراراف جنائية سرقة باكره عوقب من أجلها بالأشغال الشاقة وعين صهره قيا عليه ، وحالت هذه العقوبة بينه وبين تولى منصب العمدية ، وبذلك انتفت الحسكة من صدور العقد إليه إذ كان هذا فإن المطعون ضده رفع هذه الدعوى بطالب استرداد الأتيان المتصرف فيها بسبب صورية التصرف صورية مطلقة ، ودال على هذه الصورية وعلى عدم دفع الثمن المذكور في العقد بأن المتصرف له ليس لديه أى مال يستطيع معه دفع هذا الثمن وأن الأتيان المتصرف فيها لا زالت تحت يده ولم يضع المتصرف له يده عليها فى أى وقت وانتهى المطعون ضده إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية التي يدعيها ، قائلا إن علاقة القربى والمودة التي تربطه بالمتصرف له تعتبر مانعا أدبيا يحول دون حصوله من ابن أخيه على ورقة ضد ، وأنكر الطاعن صورية العقد واعترض على إثبات الصورية المدعاة بشهادة الشهود مقررًا أنها لا تثبت بين العاقدين إلا بالكافة . وبتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن عقد البيع موضوع النزاع هو عقد صوري صورية مطلقة وصرحت للطاعن بالنفى بذات الطرق مؤسسة قضاءها على جواز إثبات الصورية المطلقة فى هذه الحالة بكافة الطرق لقيام المانع الأدبي ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣٠ بتثبيت ملكية المطعون ضده إلى ١٢ ف و ٨ ط و ٦ س موضوع العقد ومحو كافة التسجيلات الموقعة عليها . استأنف الطاعن الحكم المذكور وقيد استئنافه

برقم ٢٧٤ سنة ١٣ ق طنطا وضمن أسباب إستئنافه تمسكه بعدم جواز إثبات
صورىة العقد بالبينة ومحكمة الإستئناف قضت فى ١٧/٦/١٩٦٤ بتأييد الحكم
المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وبالحلسة المحددة لنظرة صممت النيابة
على رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن فى أولها على الحكم
المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر من محكمة
الدرجة الأولى فى ٢٦/٣/١٩٦٢ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده
صورىة عقد البيع الصادر منه للطاعن أقام قضاءه بجواز الإثبات بالبينة فى هذه
الحالة على أن المطعون ضده صم الطاعن يحذب عليه ويشمله بعطفه مما دماه
إلى أن يوصى له ببضعة أفدنة زراعية . الأمر الذى يتوافر معه قيام المانع
الأدبى الذى يحول دون حصول المطعون ضده على ورقة ضد تثبت صورىة
العقد الصادر منه . وهذه الاعتبارات التى أقام الحكم عليها قضاءه تنطوى على
فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب ، ذلك أن القول بقيام المانع الأدبى
من الحصول على كتابة يجب أن يقوم على استخلاص سائغ مقبول . وإذ كان
الأصل أن يتوافر المانع الأدبى لدى الجانب الأضعف من المتعاقدين كالزوجة
بالنسبة لزوجها والخدام بالنسبة لمخدومه وكان المطعون ضده هو الجانب القوى
بالنسبة للطاعن ولم يكن مكرها على التصرف إليه فإنه لا يمكن القول فى هذه
الحالة بقيام المانع الأدبى ويكون الحكم الإبتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه
قد قرر قيام المانع الأدبى دون إيراد أسباب معقولة مما يعيبه بالقصور هذا
إلى أن الحكم المذكور قد استند فى قيام هذا المانع إلى أن الطاعن ابن أخ
شقيق للمطعون ضده دون أن يكون بالأوراق ما ينبىء عن ذلك .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أن الحكم الإبتدائى الصادر
فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى صورىة العقد
الصادر من المطعون ضده للطاعن أقام قضاءه بجواز إثبات الصورىة بالبينة
على قوله "لأنه فى خصوص العلاقة بين المدعى (المطعون ضده) والمدعى عليه
(الطاعن) فإنها موسومة بطابع الحذب والعطف من جانب المدعى يشهد على

ذلك الباعث الإنسانى الذى تتحدث عنه الوصية الرسمية الصادرة منه إلى أشخاص من ذوى قرباه من بينهم المدعى عليه (الطاعن) ووالده فهدسطلها من ماله شيئا كثيرا ، فإذا أضفنا المحكمة إلى جانب الدلالة المستفادة من هذه الوصية أن المدعى عليه ليس قريباً عن المدعى بل هو ابن أخ شقيق له يكون قد قامت بينهما علاقة تقرب من علاقة الأب بابنه في مظهرها المادى والمعنوى ولا شك أن مثل هذه العلاقة تعصم المدعى (المطعون ضده) — وهذه منزلة في نفس المدعى عليه (الطاعن) — من أن يطلب من هذا الأخير ورقة ضد فيما لو كان عقد البيع موضوع هذه الدعوى صورياً كما يدعى المدعى . ومن ثم ترى المحكمة إجابة المدعى إلى طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية المدعاة بالبينة لتوفر قيام المانع الأدبى من الحصول على كتابة . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٣ من القانون المدنى إذ أجازت الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة ، عند وجود مانع مادى أو أدبى يحول دون الحصول على دليل كتابى لم تضع قيوداً لقيام المانع بل جاء نصها عاماً مطلقاً . فإن تقدير قيام المانع مادياً كان أو أدبياً متروك للقاضى الموضوع بحسب ما يتبينه من ظروف كل حالة وملاساتها فتقدير المانع بجميع ظروفه ومنها القرابة أو النسب أو غيرها من الصلات لا يخضع لرقابة محكمة النقض متى كان مستخلصاً من أمور مؤدية إليه . لما كان ذلك وكانت الظروف والاعتبارات التى أوردها الحكم القاضى بالإحالة إلى التحقيق والمؤيد بالحكم المطعون فيه تسوغ اعتبار صلة القربنى التى بين المتعاقدين مانعاً أدبياً يحول دون حصول المطعون ضده على ورقة ضد من ابن أخيه المتصرف إليه وكانت صلة القربنى هذه ثابتة بإقرار الطاعن فى مذكرته المودعة برقم ٦ بملف محكمة الدرجة الأولى إذ ورد فيها أن المطعون ضده عمه وكانت النتيجة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه لا تتأثر بكون الطاعن ابن أخ شقيق للمطعون ضده أو ابن أخ غير شقيق ، لما كان ذلك فإن النعمى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال من ثلاثة أوجه ويقول فى بيان الوجهين الأولين أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن العقد لم يقصد به تمليك الطاعن الأطلان

محل النزاع وإنما قصد به توفير النصاب المالى اللازم لترشيحه لمنصب العمدية بعد وفاة والده . أقام الحكم قضاءه بذلك على اعتبارات لا تؤدي إلى ما انتهى إليه . إذ القول بوجود العمدية في الأسرة منذ سنة ١٨٩٥ وقيام صلة القرى بين الطرفين لا ينهض دليلا على ضرورة التصرف الحاصل من المطعون ضده للطاعن ولا يصالح سندا لترجيح أقوال شهود المطعون ضده . كما استند الحكم المذكور في ترجيح أقوال هؤلاء الشهود وفي القول بصورية العقد على أن قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧ الذى صدر العقد فى ظل أحكامه اشترط توافر نصاب مالى لدى من يرشح للعمدية وأن يكون هذا النصاب قائما قبل خلو منصب العمدية مع أن اشتراط القانون المذكور وجود هذا النصاب لا يصالح أساسا للقول بأن العقد المطعون فيه ضرورى لم يقصد به التملك وإنما قصد به توفير النصاب المالى للطاعن . ويقول الطاعن بياننا للوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قرره من أن النهاية التي انتهى إليها الطاعن بسلوكه سبيل الخارجين على القانون من شأنها أن تثير الشكوك والشبهات حول حقيقة المستندات التي قدمها لإثبات ملائته وتوافر النصاب المالى لديه قبل صدور العقد المطعون عليه ، هذا في حين أن المطعون ضده لم يحدد هذه المستندات ومن بينها عقد بيع محرر في ١١/٢٣/١٩٥٧ عن قطعة أرض زراعية بناحية دجوى مساحتها ٦ ط وعقد بيع محرر في ٣١/٧/١٩٥٨ صادر من نفس المطعون ضده ، كما أن استبعاد التصرفات الصادرة إلى الطاعن في ١١/٢٣/١٩٥٧ و ٣١/٧/١٩٥٨ من عناصر التدليل على ملائته استنادا إلى أنها تمت بعد تحرير العقد المطعون عليه ، ينطوى على فساد في الاستدلال لأن ثبوت ملائته الطاعن عند تحرير عقد ٣١/٧/١٩٥٨ لا ينتفى معها قيامها في ١/٨/١٩٥٥ تاريخ تحرير العقد المطعون عليه . وإذا لم يورد الحكم أدلة مقبولة على عدم توافر الملائة لدى الطاعن وقت تحرير العقد الأخير فإنه يكون قاصر البيان .

وحيث إن النعى بالوجهين الأولين مردود بأن الحكم المطعون فيه استند في إثبات صورية العقد بصورية مطلقة إلى أقوال شهود الإثبات التي رجحها على أقوال شهود النفى للاعتبارات التي أفصح عنها والتي من بينها ما دلت عليه المحكمة من أن أسرة فايد التي ينتمى إليها المتعاقدان درجت على أن تحتفظ بمنصب العمدية منذ سنة ١٨٩٥ حتى الوقت الحاضر وأن والد المتصرف إليه استمر يشغل هذا

المنصب حتى وفاته في سنة ١٩٥٨ وشغله بعده ابنه فوزى أخ المحجور عليه المتصرف إليه وكان في نية كبار الأسرة أن يشغله الأخير لولا ارتكابه الجناية التي حكم عليه من أجلها بالأشغال الشاقة وأن المطعون ضده أصدر العقد المطعون عليه استجابة لهذه الرغبة لمجرد توفير النصاب المالى لديه قبل أن يترك والده العمدية وهو النصاب الذى كان قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧ يشترط توافره لدى من يعين عمدة وأن يكون متوافرا قبل خلو الوظيفة . ولما كانت أقوال شهود الإثبات التى استند إليها الحكم المطعون فيه تؤدي إلى ما انتهى إليه من صورية العقد صورية مطلقة وكان تقدير أقوال مختلف الشهود مرهونا بما يطمئن إليه وجدان المحكمة منها وكانت الاعتبارات التى أوردها الحكم لتبرير ترجيحه لأقوال شهود الإثبات على أقوال شهود النفي سائغة ولا يشوبها فساد فى الاستدلال فإن النعى بهذين الوجهين يكون على غير أساس . والنعى فى وجهه الثالث مردود أيضا بأن الحكم دال على عدم ملائمة الطاعن وقت حصول التصرف المطعون عليه بقوله "وحيث إنه مما يعزز أقوال هؤلاء الشهود ويؤيدها من أن المدعى عليه لم يكن يملك وقت صدور التصرف المطعون عليه شيئا يستطيع منه أن يدفع المبلغ المسمى فى هذا العقد ، أن مستندات المدعى عليه (الطاعن) على كثرتها لا تفيد أنه كان له مصدر دخل ثابت كدشاط تجارى أو زراعى مستقل يمدده بالمال الوافر . أما العقود المقدمة منه فلا تصلح دليلا على ملائمة من وجهين فهى مجرد تصرفات لا تدل بفرض صحتها على يسار المدعى عليه وملائته ، ومن جهة أخرى فلأنها صادرة بعد تحرير العقد المطعون عليه اللهم إلا عقدا واحدا مؤرخا ١٩٥٤/٣/١ قيمته ٢٥٠ ج وهذا المبلغ زهيد . ثم إن النهاية التى انتهت بها حياة المدعى عليه (الطاعن) وهى سلوكه سبيل الخارجين على القانون تشير ظنونا وشبهات حول حقيقة هذه التصرفات " . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه استند فى التدليل على عدم قدرة المتصرف إليه — الذى يمثله الطاعن — على دفع الثمن المذكور فى العقد على ما قرره شهود الإثبات الذين اطمأنت المحكمة إلى أقوالهم من عدم وجود مال لديه وقت صدور هذا العقد يمكنه دفع الثمن منه ، ولم ير الحكم فى عقود البيع المقدمة من الطاعن ما ينقض هذا الذى قرره الشهود لأنها فيما عدا واحد منها لاحقة لتاريخ العقد المطعون عليه بأكثر من سنتين وهى بذلك لا تدل على يسار المتصرف إليه فى التاريخ المذكور أما العقد السابق منها على هذا التاريخ فإن

قيمته ٢٥٠ ج وهي قيمة زهيدة بالنسبة للثمن المذكور في العقد المطعون عليه وقدره ٢٢٥٠ ج ومن ثم فلا يدل على قدرة المتصرف إليه على أداء هذا الثمن. ولما كان هذا الذي استند إليه الحكم في التدليل على عدم ملاءمة المتصرف إليه الذي يمثله الطاعن وعدم قدرته بالتالي على دفع الثمن المذكور في العقد المطعون عليه وفي أطراح المستندات المقدمة منه لإثبات هذه الملاءمة سائغا ولا عيب فيه ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن النعي عليه بهذا الوجه لا يعدو في حقيقته أن يكون مجادلة موضوعية مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصورية عقد البيع و بعدم أداء الطاعن ثمن المبيع على ما قرره من اطمئنان إلى أقوال الشهود الأول والثالث والرابع من شهود الإثبات وإلى أقوال الشاهد الأول من شهود النفي . في حين أن الثابت من محضر التحقيق الذي تم أمام محكمة الدرجة الأولى أن الشاهد الأول من شهود النفي قرر أن المحجور عليه يمتلك ١٢ فدانا وكسور اشتراها من المطعون ضده بالعقد المسجل المطعون عليه ودفع فيها مبلغ ٢٢٥٠ ج وأنه يضع يده عليها ويدفع عنها الأموال الأميرية وأنه سلم المبلغ إلى المحجور عليه الذي سلمه إلى المطعون ضده بدوره في مجلس العقد . ومن هذه الأقوال يبين أن الشاهد المذكور قرر عكس ما نسبته إليه الحكم المطعون فيه . وهذا الخطأ في الإسناد يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن الثابت أن محكمة الدرجة الأولى قالت في خصوص ما يثيره الطاعن في هذا السبب ما نصه ” وحيث إن المحكمة يداخلها اطمئنان فيما شهد به شهود المدعى (المطعون ضده) من أن العقد صوري ولم يدفع فيه ثمن ولا وضع المدعى عليه (الطاعن) يده على الأطيان ذلك أن الشاهد الأول تربطه بطرفي الخصومة صلة من قرابة وهو في الوقت نفسه كان شاهدا سواء في العقد الابتدائي أم في العقد المسجل وحمل أعباء مباشرة لإجراءات شهره ودليل ذلك أقوال الشاهد الأول من شهود النفي وبدليل أنه مؤشر على هامش العقد المسجل بما يفيد أن طلب الشهر مقدم من الشاهد المذكور . “ ومفاد ذلك أن محكمة

الموضوع لم تستند إلى أقوال الشاهد الأول من شهود النفي في التدليل على صورية العقد بل إنها استندت في ذلك إلى أقوال شهود الإثبات فحسب وأن استنادها إلى أقوال الشاهد الأول من شهود النفي إنما كان في معرض التدليل على أنه أيد ما قرره أحد شهود الإثبات من أنه وقع على العقد كشاهد وحمل أعباء مباشرة إجراءات شهره . ولما كان شاهد النفي المذكور قد شهد فعلا في التحقيق بذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الأسناد يكون منهار الأساس لا بقاءه على ما لا أصل له في الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سليم راشد أبو زيد ، محمد صدق البشبيشى ، محمد سيد أحمد حماد ، على عبد الرحمن .

(٤)

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) صورية . ” صورية نسبية “ . إثبات . ” الإثبات بالبيئة “ . إرث .
وصية . نظام عام . بيع .

الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صورية
نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البيئة .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تكييف العقود “ . دعوى . ” دعوى
صحة ونفاذ العقد “ .

القضاء في أمر صحة ونفاذ العقد يتوقف على تكييفه ومعرفة الأحكام القانونية
التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ .

(ج) إثبات . ” الإثبات بالقرائن “ . وصية . ” طعن الوارث في
تصرفات مورثه “ .

صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم جواز أعمال القرينة
القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني . للوارث الذي يطعن
في التصرف بأنه وصية أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها
كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضى .

(د) وصية . وارث . حيازة . ” شرط توافرها “ .

بحث محكمة الموضوع وضع يد المتصرف للتعرف على حقيقة نيته . ليس عليها
البحث في أركان الحيازة القانونية وشروطها المسكبة للكية بالتقادم .

(هـ) عقد "تكييف العقد" . دعوى . "أساس الدعوى" . وصية .

تكييف المحكمة العقد بأنه وصية لا بيع . تطبيق حكم القانون المنطبق على
وصفة الصحيح . لا يعد تغييرا لأساس الدعوى . مثال في وصية .

١ — الطعن من الوارث في عقد البيع الصادر من المورث بأنه في حقيقته
وصية وأنه لم يدفع فيه ثمن خلافا لما ذكر فيه إنما يعد طعنا منه بصورية هذا
العقد صورية نسبية بطريق التستر ومن حقه كوارث أن يثبت هذا الدفاع بجميع
طرق الإثبات بما فيها البينة لأن التصرف يكون في هذه الحالة قد صدر إضرارا
بحقه في الإرث الذي تتعلق أحكامه بالنظام العام فيكون تحايلا على القانون .

٢ — لا تستطيع محكمة الموضوع البت في أمر صحة ونفاذ العقد الصادر
من المورث سواء باعتباره بيعا أو باعتباره وصية إلا بعد أن تحدد نوعه إذ يتوقف
على هذا التحديد معرفة الأحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة
والنفاذ ، ولا يجوز للمحكمة حتى بفرض أن التركة تتسع لتنفيذ التصرف في الحالين
أن تقضى بنفاذه قبل أن تبت في أمر تكييفه وهل هو بيع أو وصية .

٣ — عدم انطباق شروط المادة ٩١٧ من القانون المدني لكون المتصرف
إليه غير وارث وإن كان يؤدي إلى عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص
عليها في هذه المادة وبالتالي إلى عدم إعفاء الوارث الذي يطعن على التصرف
بأنه ستروصية من إثبات هذا الطعن إلا أن ذلك لا يمنع من أن يتحمل هو عبء
إثبات طعنه هذا وله في سبيل ذلك أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين التي
تصرف فيها كقرينة قضائية يتوصل بها إلى إثبات مدعاه والقاضي بعد ذلك حر
في أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ بها شأنها في ذلك شأن سائر القرائن القضائية
التي تخضع لمطلق تقديره .

٤ — تحدث محكمة الموضوع — وهي بصدد الفصل في حقيقة ما انتواه
المتصرف من تصرفه بالعقد محل النزاع — عن وضع يد المتصرف إنما يكون من
حيث إنه قرينة من القرائن التي يستدل بها على أنه قد قصد أن يكون تملك المتصرف له
مضافا إلى ما بعد موت المتصرف وبهذا فلم يتخلل له عن الحيازة التي يتخلل له عنها
لو كان التصرف منجزا ومن ثم فلا يكون على المحكمة في هذه الحالة أن تبحث أركان

الحيازة القانونية وشروطها إذ هذا البحث لا يكون لازماً إلا إذا كانت بصدد الفصل في حيازة بالمعنى الذي يستوجبها القانون في دعاوى الحيازة أو كسب الملك بالتقادم .

هـ — متى كانت محكمة الإستئناف قد انتهت إلى أن التكييف الصحيح للعقد بحسب ما عناه العاقدان هو أنه وصية وليس بيعاً فإنه كان عليها أن تنزل عليه حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح ولا يعتبر ذلك منها تغييراً لأساس الدعوى لأنها لا تتقيد في التكييف بالوصف الذي يعطيه المدعى للحق الذي يطالب به بل عليها أن تتحرى طبيعة هذا الحق لتصل بذلك إلى التكييف القانوني الصحيح له وتطبق عليه حكم القانون . وإذا كانت الوصية بحسب أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المنطبق على واقعة الدعوى سواء أكانت لوارث أو لغيره تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة وكان المطعون ضدهن قد طلبن إعتبار التصرف وصية وهو ما يفيد عدم منازعتهم في صحته ونفاذه على أساس هذا الوصف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى برمتها دون أن يبحث ما إذا كان المقدار الموصى به يدخل في حدود ثلث التركة أو لا يدخل ، يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى ٢١٦ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى شين الكوم يطلبان الحكم لهما بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦١ والصادر لهما من المرحوم محمد إبراهيم يوسف الفقى عن ٤ ف و ٦ س بتم قدره ٨٥٠ جنيها واختصا في الدعوى أولاد البائع عبد العزيز وأمينه وبهية ونبوية وزهرة وعزيزة وفاطمة ثم القاصر محمد شكرى ابن عزيزه المتوفاه في شخص

وليه الطبيعى السيد أحمد قطب كما أقامت أمينة وبهية ونبوية وفاطمة ومحمد شكرى الدعوى ٢١٨ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى شبين الكوم على بعض الورثة بتثبيت ملكيتهم إلى نصيبهم فى تركة مورثهم المذكور وقدره ٤ ف و ٦ س شائعة فى ١١ ف و ٩ ط و ٩ المباني والمنقولات . وفى الدعوى الأولى أقر عبد العزيز بصحة توقيع مورثه على عقد البيع بينما طعن عليه أمينة وبهية ونبوية وزهرة وفاطمة (المطعون ضدهن الأربعة الأول وأخرى) بجهلهن توقيع مورثهن عليه وأضافن أنه بفرض صدوره من المورث فإنه يخفى وصية وبعد أن حلفن يمين عدم العلم طبقا للسادة ٣٩٤ من القانون المدنى قضت المحكمة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٦٣ بإيقاف السير فى الدعوى ٢١٨ سنة ١٩٦٢ كلى شبين الكوم ، وفى الدعوى ٢١٦ سنة ١٩٦٢ باحالتها إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن التوقيع المنسوب لمورث المطعون ضدهم على عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٦١ المطاوب الحكم بصحته هو توقيع صحيح وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٣ بصحة هذا العقد ونفاذه دون أن تتعرض فى أسباب حكمها للطعن على العقد بأنه يخفى وصية فاستأنف المطعون ضدهن الأربعة الأول وفاطمة محمد ابراهيم الفقى — التى تركت الخصومة فى الاستئناف — هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافهن برقم ٢٢٩ سنة ١٣ قضائية وتمسك المطعون ضدهن الأربعة الأول المستأنفات بأن العقد فى حقيقته وصية ولم يدفع فيه ثمن خلافا لما نص عليه فيه وتعين على محكمة أول درجة إغفالها تحقيق هذا الدفاع . وبتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة باحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدهن الأربعة الأول أن عقد البيع فى حقيقته وصية وأن المشترين — الطاعنين — لم يدفعوا ثمنها وليس ليهما مال يمكنهما من دفعه وأن المورث استقل بوضع يده على المبيع حتى وفاته وأنه ما كان بحاجة لمبيع شيء من ملكه ومقدار ما تركه من مال . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على ما استخلصته من شهادة شهود الإثبات من أن التصرف فى حقيقته مضاف إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية وذكرت المحكمة أنها لا تملك إعمال حكم الوصية لأن ذلك يعتبر تغييرا لأساس الدعوى . وبتاريخ ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٦٤ طعن الطاعنان بطريق النقض فى هذا الحكم وفى الحكم السابق عليه

الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن بالنسبة للحكم الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وبنقض الحكم الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٤ في خصوص السبب الرابع من أسباب الطعن وبالحلقة المحددة انظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم الأول الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق الخطأ في القانون من وجهين وفي بيان الوجه الأول يقولان إن المحكمة إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦١ هو في حقيقته وصية تكون قد جعلت تكييف العقد — وهو مسألة قانونية — محلاً للإثبات مع أن هذا التكييف من عمل المحكمة ولا يجوز أن يترك أمره للشهود . ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم المذكور خالف المادة ١٥٦ من قانون المرافعات لأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن حقيقة العقد وصية وليس بيعاً وهو أمر غير منتج في الدعوى لأنه كان ظاهراً أمام المحكمة وقت إصدار هذا الحكم أنه سواء كان العقد بيعاً أم وصية فإنه في الحالين صحيح ونافذ ذلك بأنه كان تحت نظر المحكمة الدعوى ٢١٨ سنة ١٩٦٢ المرفوعة من الورثة بطلب تثبيت ملكيتهم لنصيبهم في التركة والتي يقرون فيها بأن قيمة هذه التركة لا تقل عن أربعة آلاف جنيه وعلى ذلك تنفيذ الوصية باعتبار أن الأطيان المتصرف فيها وقيمتها حسب العقد ٨٥٠ جنيه تدخل في حدود ثلث التركة باقرار المطعون ضدهن الأربعة الأول في دعواهن تلك .

وحيث إن النعي بالوجه الأول غير سديد ذلك أن ما دفع به المطعون ضدهن الأربعة الأول من أن عقد البيع المطلوب الحكم بصحته هو في حقيقته وصية وأنه لم يدفع فيه ثمن خلافاً لما ذكر فيه انما هو طعن منهن بصورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التسترون حقهن كورثة أن يثبتن دفاعهن هذا بجميع طرق الإثبات بما فيها البينة لأن التصرف يكون في هذه الحالة قد صدر اضراً بحقهن في الإرث الذي تتعلق أحكامه بالنظام العام فيكون تحايلاً على القانون ومن ثم فإذا قضى الحكم الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت

المطعون ضدهن الأربعة الأول أن عقد البيع في حقيقته وصية وأن المشتريين - الطاعنين - لم يدفعوا ثمنها وليس لهما مال يمكنهما من دفعه وأن المورث الذي كان مائثا استقل بوضع يده على المبيع حتى وفاته وأنه ما كان بحاجة لبيع شيء من ماله فإن الحكم يكون بذلك قد قضى بإثبات الصورية المدعاة من الورثة وإثبات الوقائع المسادية التي ساقوها لتأييد هذه الصورية وكل ذلك مما يجوز إثباته بالبينة أما تكييف العقد فيجىء دوره بعد أن تثبت المحكمة من التحقيق الذي أمرت به حقيقة نوع العقد الذي قصده الطرفان ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون بمقولة إنه ترك للشهود البت في أمر تكييف العقد على غير أساس. والنعي في وجهه الثاني مردود بأن المحكمة لا تستطيع البت في أمر صحة ونفاذ العقد سواء باعتباره بيعا أو باعتباره وصية إلا بعد أن تحدد نوعه إذ يتوقف على هذا التحديد معرفة الأحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ ولا يجوز للمحكمة حتى بفرض أن التركة تتسع لتنفيذ التصرف في الحالين أن تقضى بنفاذه قبل أن تثبت في أمر تكييفه وهل هو بيع أو وصية .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم الثاني الصادر في الموضوع بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٤ الخطأ في تطبيق القانون من أربعة وجوه وفي بيان الوجه الأول يقولان إن المحكمة طبقت المادة ٩١٧ من القانون المدني والتي تشترط أن يكون التصرف المطعون فيه صادرا إلى أحد الورثة حتى يتسنى إعتباره وصية مع أنهما ليسا من ورثة البائع وقد نبها محكمة الموضوع إلى ذلك .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى المادة ٩١٧ من القانون المدني ولم يعمل القرينة القانونية المنصوص عليها فيها وإنما أقام قضاءه باعتبار التصرف الذي تضمنه عقد البيع المطعون عليه مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه لذلك أحكام الوصية على ما شهد به شهود الإثبات الذين اطمأنت إليهم المحكمة ورجحت أقوالهم على أقوال شهود النفي من أن عقد البيع لم يظهر إلا بعد وفاة المتصرف وأنه ظل واضعا يده على الأتيان المتصرف فيها حتى وفاته وأن المتصرف إليهما - الطاعنين - لا يستطيعان دفع الثمن المذكور في العقد كما استندت المحكمة إلى ما ثبت لها

من المستندات المقدمة في الدعوى من أن المتصرف كان مليئاً ولم يكن في حاجة إلى البيع ، ولما كان ذلك وكان للوارث — على ما سلف بيانه في الرد على الوجه الأول من السبب الأول — أن يثبت طعنه على التصرف بأنه يستر وصية إضرارا بحقه في الميراث بكافة طرق الإثبات وكان عدم انطباق شروط المادة ٩١٧ من القانون المدني لكون المتصرف إليه غير وارت وإن كان يؤدي إلى عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في هذه المادة وبالتالي إلى عدم إعفاء الوارث الذي يطعن على التصرف بأنه يستر وصية من إثبات هذا الطعن إلا أن ذلك لا يمنعه من أن يتحمل هو عبء إثبات طعنه هذا وله في سبيل ذلك أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها كقرينة قضائية يتوصل بها إلى إثبات مدعاه والقاضي بعد ذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أولاً يأخذ شأنها في ذلك شأن سائر القرائن القضائية التي تخضع لمطلق تقديره ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بأن العقد في حقيقته وصية إلى التحقيق الذي أجرت المحكمة والذي تحمل فيه المطعون ضدهن الأربعة الأول عبء الإثبات وإلى القرائن التي ساقها الحكم فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه بتطبيقه المادة ٩١٧ من القانون المدني غير مصادف محلاً فيه .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه استند في القول بأن التصرف وصية وليس بيعاً إلى أن البائع كان يضع اليد على الأطنان المتصرف فيها حتى وفاته بوساطة وكيله وحفيده الأحمدي عبد العزيز وأسند إلى شاهد الإثبات الأخير القول بقيام هذه الوكالة مع أنه لا يوجد بالأوراق ما يدل على وجودها وأنه على فرض قيام هذه الوكالة فإن الوكيل هو زوج المشتري الطاعنة الأولى وأولى أن يكون وضع يده نيابة عنها لا نيابة عن جده هذا إلى أن الحكم لم يعن بتحديد ماهية وضع اليد وأركانه حتى يزيل الغموض عنه كما أن مجرد حيازة المتصرف لما تصرف فيه لا يكفي للقول بأن التصرف وصية بل يجب أن يقرن ذلك بثبوت الاحتفاظ بالحق في الانتفاع بالعين مدى الحياة على ما تقضى به المادة ٩١٧ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأن الثابت من التحقيق الذي قامت به محكمة الاستئناف في ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ نفاذاً للحكم الصادر منها

في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ أن شاهد الإثبات الأخير قرر أن الأحمدي — زوج الطاعنة الأولى وحفيد المورث — كان وكيلًا عنه حتى وفاته ينوب عنه في وضع يده على الأرض المتصرف فيها ، كما أقر الأحمدي بوكالته هذه في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة عندما سئل شاهداً ، بل إن الطاعنين أكدوا قيام تلك الوكالة بمذكرتهما المقدمة إلى محكمة الاستئناف والمودعة ملفه برقم ١٦ ، ومن ثم كان النعي على الحكم في هذا الصدد غير صحيح ، والنعي في شقه الثاني مردود بأنه وقد استخلصت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة أن الأحمدي عبد العزيز كان يضع يده على الأرض المتصرف فيها بصفتة نائباً عن المورث فإن قول الطاعنين بأن الأولى اعتبار وضع يد هذا الوكيل نيابة عن زوجته الطاعنة الأولى وليس نيابة عن المورث يكون جديلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . كذلك فإن النعي على الحكم لعدم بيانه أركان وضع اليد مردود بأن المحكمة وقد كانت بصدد الفصل في حقيقة ما انتواه المتصرف من تصرفه بالعقد محل النزاع فإن تحدثها في هذا المقام عن وضع يد المتصرف إنما يكون من حيث أنه قرينة من الفرائض التي يستدل بها على أنه قد قصد أن يكون تملك المتصرف له مضافاً إلى ما بعد موت المتصرف ولهذا فلم يتخلل له عن الحيابة التي يتخلل لها لو كان المتصرف منجزاً ومن ثم فلا يكون على المحكمة في هذه الحالة أن تبحث أركان الحيابة القانونية وشروطها إذ هذا البحث لا يكون لازماً إلا إذا كانت بصدد الفصل في حيابة بالمعنى الذي يمتوجه القانون في دعاوى الحيابة أو كسب الملك بالتقادم ، والنعي في شقه الأخير مردود بما سبق بيانه رداً على الوجه الأول من هذا النعي من أن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدني حتى يقال بعدم توافر شروطها .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال فيما استند إليه من أن البائع لم يكن في حاجة إلى البيع وأن المشتريين لم يكن في استطاعتهم أداء الثمن لأن احتياج البائع ليس من مستلزمات البيع ولا من أركانه وعدم قدرة المشتري على أداء الثمن لا تمنع من إمكان حصوله عليه عن طريق القرض وغيره كما أن ثبوت عدم دفع الثمن لا يؤدي إلا إلى اعتبار

العقد هبة مستترة في صورة عقد بيع وهو ما لا ينفي أن المتصرف منجز ومن ثم تكون القرائن التي استند إليها الحكم منها ما هو منهار ومنها ما هو غير سائغ وإذا كان لا يعرف أيهما كان أساساً جوهرياً لقضائه فإن ذلك يؤدي إلى انهيار باقي القرائن الأخرى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه دلل على أن العقد في حقيقته وصية وليس بيعاً بما تبين من أقوال شهود الإثبات التي اطمأنت المحكمة إليها ومن المستندات المقدمة في الدعوى من أن العقد لم يظهر إلا بعد وفاة المورث وأنه ظل تواضعاً اليد على الأطيان المتصرف فيها طوال حياته ولم يتدخل عن حيازتها للمتصرف لهما — الطاعنين — وأن المتصرف كان موسراً وفي غير حاجة إلى بيع شيء من أرضه وأن المتصرف لهما لم يكن لديهما مال يدفعان منه الثمن المذكور في العقد ، ولما كانت هذه الأدلة والقرائن من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى مارتبه الحكم عليها وليس بينها ما لا يصلح للاستدلال به على هذه النتيجة وكان تقدير الأدلة والقرائن مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولارقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصها هو منها ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها فإن النعي بهذا الوجه يكون جديلاً فيما تستعمل محكمة الموضوع بتقديره .

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون بقضائه برفض الدعوى برمتها إذ أنه بفرض صحة ما انتهى إليه من أن المتصرف في حقيقته وصية فإنه كان يتعين عليه أن يقضى بنفاذ هذه الوصية في حدود ثلث التركة ولا يعتبر هذا منه تغييراً لأساس الدعوى لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها — كما ذهب إلى ذلك خطأ — لأن من يملك الأكثر يملك الأقل والمحكمة التي تستطيع أن تقضى بصحة التصرف بوصفه بيعاً تستطيع من باب أولى أن تقضى بصحته بوصفه وصية لا تنفذ إلا في حدود ثلث التركة ولأن تكييف العقد بكيفية الصحيح لا يعتبر تغييراً لأساس الدعوى بل هو من صميم عمل المحكمة في أية دعوى ولهذا فقد كان على محكمة الاستئناف بعد أن انتهت إلى تكييف التصرف بأنه وصية أن تقرر نفاذ هذه الوصية ما دامت تخرج من الثلث بحسب عناصر التقدير التي كانت ماثلة أمامها في الدعوى رقم ٢١٨ سنة ١٩٦٢ المرفوعة

من الورثة المطعون ضدهم أو أن تكتفى المحكمة بالتقرير بصحة التصرف بوصفه وصية لا تنفذ إلا في حدود ثلث التركة تاركة للمتقاضين تحديد ما إذا كانت تلك الوصية تخرج من الثلث أم لا تخرج بعد تقدير التركة اتفاقاً أو قضاءً وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى برفض الدعوى فإنه يكون مخطئاً في القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه متى كانت محكمة الاستئناف قد انتهت إلى أن التكييف الصحيح للعقد بحسب ما عناه العاقدان هو أنه وصية وليس بيعاً فإنه كان عليها أن تنزل عليه الحكم القانوني المنطبق على وصفه الصحيح ولا يعتبر ذلك منها تغييراً لأساس الدعوى لأنها لا تتقيد في التكييف بالوصف الذي يعطيه المدعى للحق الذي يطالب به بل عليها أن تتحرى طبيعة هذا الحق لتصل بذلك إلى التكييف القانوني الصحيح له وتطبق عليه حكم القانون ولما كانت الوصية بحسب أحكام القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المنطبق على الواقعة سواء كانت لوarith أو لغيره تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة وكان المطعون ضدهن الأربعة الأول المنازعات قد طلبن اعتبار التصرف وصية وهو ما يفيد عدم منازعتهم في صحته ونفاذه على أساس هذا الوصف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى برمتها دون أن يبحث ما إذا كان المقدار الموصى به يدخل في حدود ثلث التركة أولاً يدخل يكون مخطئاً في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وحده . ولما كان الفصل في الدعوى على الأساس المتقدم الذكر يستلزم الإحاطة بجميع أموال التركة من عقار ومنقول وكان الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى الأنحري خلوا من هذا البيان فإنه يتعين بعد نقض الحكم إحالة القضية .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد
أحمد حامد .

(٥)

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) وكالة . " ماهية الوكالة " . " المعتمد التجارى " .

اقتصار عمل المعتمد التجارى على الأعمال المادية دون العقود . كفاية ذلك
لإنتفاء الوكالة الحقيقية والظاهرة . عدم تعارض ذلك مع استعمال لفظ " المعتمد "
فى اللغة .

(ب) وكالة . " أثر الوكالة " . عقد .

تقرير انصراف أثر العقد إلى الأصيل أو عدم انصرافه . وجوب البحث
فى العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وأبزم العقد . إستناد الحكم هل عقد
العمل المبرم بينهما فى نفى الوكالة . لا خطأ ولو لم يكن المتعاقد الآخر مل علم به .

(ج) حكم . " بيانات الحكم " . " نصوص المستندات " .

عدم ذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها الحكم . الإكفاء ببرد مضمونها
والإشارة إلى مكانها بملف الإستئناف . لا بطلان .

(د) وكالة . " الوكالة الخاصة " .

الوكالة الخاصة لا تجمل للوكيل صفة إلا فى مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه
هذه الأمور من نواجع ضرورية .

١ — متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت — بأسباب سائغة —
فى حدود سلطتها الموضوعية أن عمل المطعون ضده الثانى بوصفه " المعتمد

التجارى " لمحل مورث المطعون ضدها الأولى كان يقتصر على الأعمال المادية ولم يبرم قبل العقد موضوع النزاع عقودا مع الشركة الطاعنة وهو ما يكفى لنفى الوكالة الحقيقية والظاهرة ، وكان ما حصله الحكم لا يتعارض مع استعمال لفظ المعتمد فى اللغة ولم تنسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن العرف قد جرى فى المعاملات التجارية على استعمال وصف المعتمد التجارى فى التعبير عن الوكيل لما كان ذلك فإن الحكم إذ رتب على إنتفاء صفة الوكالة عن المطعون ضده الثانى فى العقد الذى أبرمه باسمه مع الشركة الطاعنة ووصف نفسه فيه بالمعتمد أن آثار هذا العقد لا تنصرف إلى مورث المطعون ضدها الأولى وبالتالى لا تكون هى مسئولة عنه فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى القانون أو مسح العقد .

٢ — لتقرير ما إذا كانت آثار العقد تنصرف إلى الأصيل أو لا تنصرف يتعين بحث العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وأبرم العقد ومن ثم فلا تأثير على محكمة الموضوع فى اعتمادها على عقد العمل المبرم بين مورث المطعون ضدها الأولى وبين المطعون ضده الثانى فى نفي قيام وكالة بينهما . ولا يجدى الطاعنة (المتعاقد الآخر) القول بأنها لم تكن طرفا فى عقد العمل المشار إليه ولم تعلم به . إذ كان عليها أن تتحرى صفة من تعاقد معها وحدود تلك الصفة ولها فى سبيل ذلك الاطلاع على السند الذى يحدد علاقته بمن ادعى الوكالة عنه فان قصرت فى ذلك فعليها تبعة هذا التقصير .

٣ — لا يؤثر فى سلامة الحكم عدم ذكره نصوص المستندات التى اعتمد عليها مادام الثابت أنه أورد عند سرده الوقائع مضمون هذه المستندات وما دامت تلك المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة مما يكفى معه مجرد الإشارة إلى مكانها بملف الإستئناف .

٤ — الوكالة الخاصة فى نوع معين من الأعمال القانونية لا تجعل للوكيل صفة إلا فى مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقا لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى وذلك على ما تقضى به المادة ٧٠٢/٣ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون ضدها الأولى وآخر الدعوى
رقم ٨٧٧ سنة ١٩٦١ كلى تجارى القاهرة وطلبت الحكم بالزامهما فى مواجهة
المطعون ضده الثانى بأن يدفعها لها مبلغ ١٥٢٤ جنيه وقالت بيانا للدعوى إنه
بموجب عقد مؤرخ ١٣ / ٧ / ١٩٦٠ باع لها المطعون ضده الثانى باسم شركة
عبد الحميد القلعجى وأخيه ستة أطنان من الشاى "بروك بوند" وقبض ١٥٠٠ جنيه
من الثمن ومبلغ ٢٤ ج فرق سعر ثم صدر فى ١٧ / ٧ / ١٩٦٠ القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠
بشأن تنظيم تعبئة الشاى وتجارته وقصرهما على الشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية
والأغنى جميع التراخيص السابقة ومنها الترخيص الصادر لشركة عبد الحميد القلعجى وأخيه
وأصبح بذلك عقد البيع مفسوخا بسبب استحالة تنفيذه ، لكن المرحوم عبد الحميد
قلعجى وعد بتسليم كمية الشاى المتعاقد عليها إلى الطاعنة أورد المبلغ المدفوع منها
لمندوبه إلا أنه توفى قبل تنفيذ وعده ونظرا لأن شريكه قد امتنع عن رد المبلغ
كما امتنعت زوجته المطعون عليها الأولى عن رده بحجة أن مورثها لم يوقع على
العقد ولم يوكل أحدا فى التعاقد عنه فقد أقامت الشركة الطاعنة دعواها بطلب
هذا المبلغ وقررت بجلسة ٩ / ٨ / ١٩٦٠ بتنازلهما مؤقتا عن نصيب فاطمة محمد على
والدة المورث فى الدين وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بالزام المطعون
ضدها الأولى بأن تدفع من تركه مورثها إلى الشركة الطاعنة مبلغ ١٢٧٠ ج
فاستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤٤ سنة ٧٩ ق
القاهرة وبتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم
المستأنف ورفض الدعوى . طعننت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض
وأبدت النيابة العامة رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة
على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على ستة أسباب تنعى الطاعنة بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب وتقول في بيان ذلك إنها أبرمت العقد المؤرخ ١٣/٧/١٩٦٠ مع المطعون ضده الثانى بوصفه معتمداً تجارياً للمرحوم عبد الحميد قلعجي مورث المطعون ضدها الأولى والذي كان مرخصاً له بالتجار في الشاى بالجملة وأنه جرت المعاملات بينهما على هذا النحو من سنوات سابقة على تاريخ هذا العقد وقد أشار إلى معاملة منها خطاب من المورث مؤرخ ٥/٦/١٩٥٠ ورغم أن هذه المعاملات تكشف عن قصد المتعاقدين في اعتبار المعتمد التجارى وكلاء عن اعتمده مما يجعل المرحوم عبد الحميد قلعجي مرتبطاً بالعقد الذى حرره وكيله مع الشركة الطاعنة فإن الحكم المطعون فيه نرج عن المعنى الذى قصده العاقدان من عبارة المعتمد التجارى التى وصف بها المطعون ضد الثانى فى العقد وعن دلالاتها اللفظية فى اللغة واستعمالها الذى جرى به العرف وانصرف عن بحث المعاملات السابقة على التعاقد وذهب إلى أن عقد الاستخدام المحرر بين المطعون ضده الثانى والمرحوم عبد الحميد قلعجي هو الذى يحكم تلك العلاقة وفاته أن هذا العقد إنما يقتصر على تنظيم علاقة خاصة بين طرفيه ولا يتعداها إلى العلاقة مع الطاعنة والتى يحكمها عقد الوكالة ففسخ الحكم بذلك حقيقة هذه العلاقة وأخطأ فى تكييف العقد محل النزاع. هذا إلى أن الحكم أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعنة من إقرار المورث بقيام الوكالة فى خطابه المؤرخ ٥/٦/١٩٦٠ وإقرار المطعون ضدها الأولى فى صحيفة الاستئناف بوكالة المطعون ضده الثانى من مورثها فى التعاقد الحاصل فى ٥/٦/١٩٦٠ وقد اكتفى الحكم فى تقرير قضائه بإلغاء الحكم الابتدائى وفى الرد على دفاع الطاعنة بالقول بأن الاستفادة من المستندات المقدمة من المطعون ضدها الأولى أن المورث درج على إتمام العقود والصفقات مباشرة واقتضاء مقابل الشحن دون أن يوضح الحكم مضمون هذه العقود وما إذا كانت سابقة على العقد محل النزاع أم لاحقة له وهل كانت تجرى مع الشركة الطاعنة أو مع غيرها وهو ما يجعل الحكم مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض النزاع الذى دار بين الطرفين حول قيام علاقة الوكالة بين مورث المطعون ضدها

الأولى وبين المطعون ضده الثانى ورفض الأخذ بما رآه الحكم الابتدائى من الرجوع إلى القانون اللبى فى تعريف "المعتمد التجارى" قال الحكم بصدد هذه العلاقة أن "الثابت من مطالعة عقد العمل المؤرخ ١٥/٩/١٩٥٩ المقدم من المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) المرفق بالمذكرة رقم ١٠ ملف والذى يربط بين المستأنف عليه الأخير (المطعون ضده الثانى) ومورث المستأنفة أن ذلك المستأنف عليه مجرد موزع لعموم أصناف المصنع والمحلى وليس من شك فى أنه لا يرقى ذكر لفظ "المعتمد" الوارد بالخطابات المتبادلة بين المورث والشركة المستأنف عليها (الطاعنة) إلى مرتبة الدليل على أن ذلك المستأنف عليه الأخير قد أصبح ويكفى بالمعنى القانونى ، وإنما لا يعدو انصراف هذا اللفظ إلى كونه ممثلاً تجارياً أو مندوباً عن المورث فى نقل وتلقى الرغبات والعروض بين العملاء وآية ذلك ما درج عليه مورث المستأنفة من إتمام العقود والصفقات مباشرة واقتضاء مقابل الشحن أو التسليم حسبما هو مستفاد من المستندات المقدمة من المستأنفة بحافظتها رقم ١٣ ملف "ويعين من هذا الذى قرره الحكم أنه فى سبيل التعرف على مقصود العاقد من عبارة المعتمد التى وصف بها المطعون ضده الثانى فى العقد محل النزاع استظهر من عقد استخدام المطعون ضده الثانى ومن المكاتبات المتبادلة بين مورث المطعون ضدها الأولى والشركة الطاعنة والمعاملات السابقة التى جرت بينهما أن عمل المطعون ضده الثانى مقصور على توزيع البضاعة على عملاء المحل والبحث عن العملاء الراغبين فيها وأنه غير مخول بإبرام العقود والصفقات نيابة عن المورث ، ولما كان هذا الذى حصله الحكم تؤدى إليه المقدمات التى ساقها ولا يتعارض مع استعمال لفظ المعتمد فى اللغة ، وكانت الطاعنة لم تملك أمام محكمة الموضوع بأن العرف قد جرى فى المعاملات التجارية على استعمال وصف المعتمد التجارى فى التعبير عن الوكيل وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت — فى حدود سلطتها الموضوعية — أن عمل المطعون ضده الثانى بوصفه المعتمد لمحل مورث المطعون ضدها الأولى كان يقتصر على القيام بالأعمال المادية ولم يبرم قبل العقد موضوع النزاع عقوداً مع الشركة الطاعنة وإنما كان المورث يقوم بإتمام العقود والصفقات معها مباشرة فى معاملاته السابقة لإبرام هذا العقد معها وهو ما يكفى لنفى الوكالة الحقيقية والظاهرة فإن الحكم إذ رتب على انتفاء صفة الوكالة عن المطعون ضده الثانى فى العقد الذى أبرمه باسمه مع

الشركة الطاعنة. ووصف نفسه فيه بالمعتمد ، أن آثار هذا العقد لا تنصرف إلى مورث المطعون ضدها الأولى وبالتالي فلا تكون هي مسئولة عنه فان الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون أو مسخ العقد ولا إثريب عليه في اعتماده على عقد العمل المبرم بين مورث المطعون ضدها الأولى و بين المطعون ضده الثاني في نفى قيام وكالة بينهما ذلك أنه لتقرير ما إذا كانت آثار العقد الذي أبرمته الطاعنة مع المطعون ضده الثاني تنصرف إلى هذا المورث أولا تنصرف يتعين بحث العلاقة بينه وبين المطعون ضده الثاني وما يحكمها من عقود إن وجدت ولا يجدى الطاعنة القول بأنها لم تكن طرفا في عقد العمل المشار إليه ولم تعلم به ، إذ كان عليها أن تتحرى صفة من تعاقد معها وحدود تلك الصفة ولها في سبيل ذلك الاطلاع على السند الذي يحدد علاقته بمن ادعى الوكالة عنه فان قصرت في ذلك فعليها تبعة هذا التقصير. ولا يؤثر في سلامة الحكم أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دام الثابت أنه أورد عند سرده الوقائع مضمون هذه المستندات الدالة على حصول المعاملات بين المورث والطاعنة مباشرة قبل إبرام العقد محل النزاع وما دامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة وخاصة بهذه المعاملات السابقة على نحو ما قرره الحكم بشأنها مما يكفي معه مجرد الإشارة إلى مكانها بملف الاستئناف ، لما كان ذلك وكان الثابت بالخطاب المؤرخ ١٩٦٠/٦/٥ المودع بالأوراق أن المورث ذكر فيه أنه لم يستلم مبالغ ٥٠ ج الذي ادعت الشركة في خطاب سابق أنها دفعته للمعتمد رياض وطالب منها إرسال ردها بالموافقة على السعر وشيك بالقيمة أو عربون كاف لشحن كمية الشاي المطلوبة وكان ما ورد بهذا الخطاب لا يعتبر إقرارا من المورث بأنه وكل عنه هذا المعتمد في إبرام الصفقة التي قام بالتمهيد لها مع الطاعنة كما أن ما ورد في صحيفة الاستئناف على سبيل الدفاع بخصوص استلام المطعون ضده الثاني بمبلغ ٢٤ ج بالإيصال المؤرخ ١٩٦٠/٧/١٣ من أن هذا الإيصال ضروري لا ينطوي على الإقرار بقيام الوكالة ، فان الحكم المطعون فيه وقد أخذ بدلالة المستندات السابق بيانها يكون قد تضمن الرد المسقط لما عداها ولا يكون بحاجة إلى التحدث عنها استقلالاً . لما كان ما تقدم فإن النعي في جميع ما تضمنه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه تناقض في التسبيب ذلك أنه بعد أن أورد في أسبابه أن المطعون ضده الثاني لا يعدو أن يكون مندوبا

عن مورث المطعون ضدها الأولى في نقل وتلقى الرغبات والعروض من العملاء وهو ما يجعله مجرد رسول في تلقى هذه العروض لا يرقى إلى مرتبة المفوض في إبرام العقود باسم المورث ولحسابه عاد الحكم وقرر في أسبابه بصدد الشيك المؤرخ ١٩٦٠/٧/١٤ أنه يمثل مبالغ حصلها المطعون ضده الثاني خلال جولاته السابقة على وفاة المورث الأمر الذي يفيد أن الحكم أثبت لهذا المطعون ضده بوصفه معتمدا تجاريا صفة الوكيل في إقتضاء الديون وتحرير المخالفات وذلك بعد أن كان قد نفى عنه هذه الصفة وبذلك جاءت أسبابه متساقطة لا يبقى بعدها ما يحمل عليه قضاؤه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى - على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب السابقة - إلى أن المطعون ضده الثاني لم يكن وكيلا عن مورث المطعون ضدها الأول في العقد المحرر بينه وبين الشركة الطاعنة والمؤرخ ١٩٦٠/٧/١٣ وإلى أن المورث غير مسئول عن رد المبلغ الذي دفعته الطاعنة للمطعون ضده الثاني من ثمن الشئ المبيع بهذا العقد عرض الحكم بعد ذلك إلى دفاع الطاعنة الخاص باستلام المورث هذا المبلغ بمقتضى الشيك المؤرخ ١٩٦٠/٧/١٤ الصادر إليه من المطعون ضده الثاني ورد على هذا الدفاع بأن المورث سلمه كمبيالات وبوالص شحن برسم التحصيل مبينة بالكشف المؤرخ ١٩٦٠/٧/٧ والموقع عليه من المطعون ضده الثاني قبل وفاة المورث وأن هذا الشيك إنما يمثل المبالغ التي حصلها من عملاء آخرين خلال جولاته السابقة لوفاة المورث . ولما كانت الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقا لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى وذلك على ما تقتضى به المادة ٣/٧٠٢ من القانون المدنى فإن تفويض المورث للمطعون ضده الثاني في تحصيل قيمة أوراق معينة لا تجعل له صفة إلا في هذا التحصيل وتوابعه الضرورية ولا يمتد التفويض إلى غير ذلك من التصرفات القانونية ومن ثم فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من تفويض المورث للمطعون ضده الثاني في تحصيل قيمة أوراق محددة لا يضمنى عليه صفة الوكيل عنه في إبرام العقود وبالتالي فلا تناقض بين هذا الذى قرره الحكم وبين ما قرره من إنتفاء صفته في إبرام عقد البيع محل النزاع مع الطاعنة ويكون لذلك النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الخامس والسادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاسناد والقصور في التسييب وتقول في بيان ذلك إن الحكم اعتمد في قضائه باعتبار مورث المطعون ضدها الأولى غير مسئول عن العقد المؤرخ ١٩٦٠/٧/١٣ على أن الشركة الطاعنة أرسلت إليه خطابا في ١٩٦٠/٧/٢١ ضمته أن صفقة الشاي مباحة منه بالتليفون ولم تشر في هذا الخطاب إلى إبرام عقد بشأنها مع المعتمد التجاري وأن الشركة أرسلت إلى المورث الشيك رقم ٧٣٠٣٠ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه من ثمن الصفقة فأعاده إليها بخطاب مؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٥ أنكر فيه إستلام أى مبلغ من المعتمد وأخطرها بأنه ليس لهذا المعتمد الحق في إقتضاء أية مبالغ ولم تعترض الطاعنة على ذلك إلا بعد وفاة المورث بالخطاب الذى أرسلته إلى المطعون ضدها الأولى في ١٩٦٠/١٢/٨ هذا في حين أن الثابت بخطاب المورث أنه إنما أنكر إستلام المبلغ حتى تاريخ إرسال هذا الخطاب وليس في ذلك ما ينهى إستلامه له بعد ذلك عند عودة المعتمد من رحلته وأن واقع الأمر في شأن إتمام صفقة الشاي أنه بعد الاتفاق عليها تليفونيا مع المورث قام المطعون ضده الثانى بتحرير العقد عنها بعد حضوره من جولته بناء على تكليف المورث واستلم من الثمن ١٥٠٠ جنيه بعضه عبارة عن قيمة الشاي المرتجع والباقي تسلمه نقدا وقد أشارت الطاعنة إلى هذه الوقائع في خطابها للمورث وكان قد علم بها من خطاب المطعون ضده الثانى المرسل فيه الشيك وقبض قيمته في ١٩٦٠/٧/١٩ قبل إرسال خطابه إلى الطاعنة وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في الاسناد وحصل الواقع في الدعوى بما يخالف الثابت فيها هذا إلى أنه إذ رجح أن قبض المورث لهذا الشيك منبت الصلة بالصفقة موضوع النزاع فقد بنى هذا الترجيح على مجرد الظن والاستنتاج ولم يقطع برأى في هذا الأمر مما يعيبه بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه يبين من خطاب مورث المطعون ضدها الأولى المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٥ المودع بصورته بالأوراق أنه أعاد فيه إلى الطاعنة الشيك المرسل منها إليه وذكر فيه أنه لم يصله أى مبلغ من المعتمد ولم يأذن باعطائه أية مبالغ وأن لدى هذا المعتمد تعليمات بذلك كتابة ولما كان الحكم المطعون فيه قد استنبط مما ذكره المورث في هذا الخطاب ومن سكوت الطاعنة

عن الاعتراض عليه أثناء حياة المورث ومن مطالبتها للمطعون ضدها الأولى بالمبلغ لأول مره بخطابها المؤرخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بعد مضي نحو خمسة أشهر على تاريخ العقد وبعد وفاة المورث ، استخلص الحكم من ذلك صحة ما قرره المورث بخطابه من أنه لم يأذن للطاعنة بتسليم هذا المبلغ إلى المطعون ضده الثاني نيابة عنه وأنه — أى المورث — لم يقبض من هذا المطعون ضده قيمة الشيك الذى تقول الطاعنة إنه يمثل جزءا من هذا المبلغ وكان الحكم قد اعتمد فى استخلاصه على الأقوال الثابتة للمورث بهذا الخطاب وعلى ما ذكرته الطاعنة فى خطابها المرسل للمورث بتاريخ ٢١/٧/١٩٦٠ من أن صفقة الستة أطنان شأى تمت تليفونيا مع المورث دون أن تشير إلى إبرام عقد بشأنها مع المطعون ضده الثانى فان الحكم يكون قد انتهى من استخلاصه إلى نتيجة تؤدى إليها مقدماتها ولها أصلها الثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكان الحكم قد اتخذ من هذا الذى استنتجه ومن تعارض ما ذكره المطعون ضده الثانى فى خطابه للمورث عن اتمام الصفقة فى أسبوط واقتضائه مبلغ ١٥٠٠ جنيه كعربون ومبلغ ٢٤ جنيه حساب سابق فى ١٣/٧/١٩٦٠ مع ارساله الشيك فى يوم ١٤/٧/١٩٦٠ من أبى تيج بمبلغ ٧٨٠ جنيه ومع ما أثبتته بالايصال المؤرخ ١٣/٧/١٩٦٠ من أن مبلغ ٢٤ جنيه قيمة عربون بضاعة ومن قبض المورث قيمة هذا الشيك قبل إرساله إلى الطاعنة خطابه الذى أنكر فيه قبض أى مبلغ لحسابها من المطعون ضده الثانى ، اتخذ الحكم من ذلك كله ما يسوغ عدم اطمئنانه إلى مستندات الطاعنة ويرجع لديه صحة دفاع المطعون ضدها الأولى بأن الشيك لاصلة له بصفقة الشأى موضوع النزاع وأنه إنما يمثل مبالغ حصلها المطعون ضده الثانى من عملاء آخرين فى جولاته السابقة لتحرير الشيك . وإذ كانت هذه القرائن التى استند إليها الحكم تؤدى فى مجملها إلى ما انتهى إليه فان النعى بهذين السببين يسكون فى حقيقته جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يترتب رفض الطعن .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديوانى .

(٦)

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ القضائية :

نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

متى كان الحكم المطعون فيه لم يته الخصومة كلها أو في شق منها فلا يجوز الطعن فيه
بالنقض إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات
السابق . مثال .

متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه من تبرير لقضائه "بالغاء الحكم الابتدائي
فما قضى به من عدم قبول الدعوى وبقبولها" لا يعدو أن يكون تقريراً قانونياً
مؤداه أن لصاحب الشأن الذى لم يتم إخطاره بإجراءات نزع الملكية بخطاب
موصى عليه بعلم الوصول الحق في الالتجاء إلى المحاكم المدنية ، وإذ رتب الحكم
على عدم إخطار المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته قضاؤه بقبول الدعوى دون
أن يقطع في الخصومة الأصلية المتعلقة بذات الحق المطالب به والردودة بين الطرفين
والتي هي في الدعوى الحالية بيان ما إذا كان المطعون ضده الأول يستحق تعويضاً
عن نزع ملكية العقار بأكمله أو عن المباني التي أقامها فقط ومقدار هذا التعويض
أو أنه لا يستحق تعويضاً أصلاً . وإنما رعى الحكم بقضائه إلى إبعاد الدعوى
للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخبر تقريره ، فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة
كلها أو في شق منها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع
عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وليا على ابنته القاصر .
”ناهد“ — المطعون عليها الثانية — أقام الدعوى رقم ٢٦١٣ لسنة ١٩٦٣ مدنى
كلى القاهرة ضد وزير الإسكان والمرافق ووزير الإدارة المحلية ومحافظ الجيزة —
الطاعنين — وفى مواجهة باقى المطعون عليهم وقال بيانا لها إنه يمتلك قطعة
أرض فضاء بحوض الانعجام نمرة ١٧ بندر الجيزة وذلك بشرائها بعقدين عرفيين
الأول محرر بينه وبين مورت الفريق الخامس من المطعون عليهم فى ٢٠/١٢/١٩٥٤
عن مساحة قدرها مائة متر مربع والثانى محرر بينه وبين المطعون عليهما الثالث
والرابع فى ١/١/١٩٥٠ عن مساحة قدرها ٢٥٠ مترا مربعا ومحول إليه من هذا
الأخير فى ٢٥/٩/١٩٥٩ ، وأنه بصفته وليا على ابنته أقام على هذه الأرض مبان
أخطرها جهات الاختصاص وقيدت بالمكلفات بدفتر الجرد باسم ابنته ناهد ،
غير أن الجهات الحكومية التى يمثلها الطاعنون قامت بنزع ملكية العقار واتخذت
الإجراءات فى غيبته دون أن تخطره بها طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن
نزع ملكية العقارات للنفعة العامة . وإذ ترتب على ذلك أنه فانت عليه فرصة
اتخاذ إجراءات المعارضة فى التقدير فقد أقام دعواه بطلب الحكم بالزام الطاعنين
فى مواجهة باقى المطعون عليهم بأن يدفعوا له المبلغ الذى يقدره الخبير الذى تنتدبه
المحكمة تعويضاً له عن الأضرار التى لحقت به من جراء ذلك . دفع الطاعنون بعدم
قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى حددته القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ .
وبتاريخ ٢٦/١/١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير
الطريق القانونى تأسيساً على أن المطعون عليه الأول لجأ مباشرة إلى المحكمة لتقدير
قيمة التعويض ولم يسلك الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق المعارضة أمام
اللجنة . استأنف المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته هذا الحكم أمام محكمة
استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٦٨ لسنة ٨١ قضائية . وفى ٢٨/٦/١٩٦٤
قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها

بغير الطريق القانوني وبقبولها وبندب أحد خبراء القسم الهندسي بمكتب الخبراء بوزارة العدل للاطلاع على المستندات والأوراق وإجراء المعاينة وذلك لبيان قيمة العقار موضوع المطالبة وما يستحقه المستأنف — المطعون عليه الأول — من تعويضات. قرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها بعدم جواز الطعن استنادا إلى ما تقضى به المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي موضوع الطعن بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني وبقبولها على الأسباب التالية " إن نص المادة السادسة من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تضمن وجوب إخطار الملاك بإجراءات نزع الملكية وحدد ذلك بطريق إرسال خطاب موصى عليه بعلم الوصول ، وذلك محافظة على مصلحة ذوى الشأن وحتى تكون أمامهم الفرصة متسعة في مناقشة الأمر والسعى للحفاظ على حقوقهم بالطريق الذي رسمه القانون في هذا الصدد وهذا يعنى وجوب الإخطار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول فإذا لم تسلك الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية هذا السبيل الذي رسمه لها القانون تكون قد بعثت بالإجراءات عن مدى هذا القانون وما أورده من قيود على حقوق ذوى الشأن التي تنزع ملكية عقاراتهم وأصبح لأجدوى من الاستناد إلى قانون لم تلتزم الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية بالقيود الواردة به . ومتى كان ذلك فلا يكون هناك مجال للتعهد عن التزام قيود هذا التشريع أو الاعتراض على المالك المتزوجة ملكيته إذا لم يسلك فيه طريقا خالفته من قبله الجهة نازمة الملكية ويكون لصاحب الشأن الذي تخلفت بالنسبة له تلك الشروط الحق في الالتجاء إلى القضاء المعقود له الولاية الأولى في جميع الخصومات وقد ثبت من مطالعة حافظة المستندات المقدمة من الحكومة

أنها تضمنت الاخطارات المرسلة إلى المستأنف والتي نص عليها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهذه لا تحمل أى دليل على وصولها إليه وعلمه بمضمونها. وقد أنكر المستأنف استلامه شيئا منها. ولم يقدم خصمه ما يثبت وصولها إليه، ومتى ثبت ذلك تكون الدعوى لها قوامها وأساسها القانوني ويتعين قبولها والغاء الحكم المستأنف الذى قضى بعدم قبولها. وأنه بخصوص عناصر الدعوى الموضوعية فإن المحكمة ترى تقديرا لها ندب مكتب الخبراء "وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون تقريراً قانونياً مؤداه أن لصاحب الشأن الذى لم يتم اخطاره بإجراءات نزع الملكية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول الحق فى الالتجاء إلى المحاكم المدنية، وإذ رتب الحكم على مدم اخطار المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته قضاءه بقبول الدعوى دون أن يقطع فى الخصومة الأصلية المتعلقة بذات الحق المطالب به والمرددة بين الطرفين والتي هى فى الدعوى الحالية بيان ما إذا كان المطعون عليه الأول يستحق تعويضاً عن نزع ملكية العقار بأكمله أو عن المباني التى أقامها فقط ومقدار هذا التعويض أو أنه لا يستحق تعويضاً أصلاً، وإنما رعى الحكم بقضائه إلى اعداد الدعوى للفصل فى موضوعها بعد أن يقدم الخبير تقريره، فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو فى شق منها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات المشار إليها، ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن.

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٦٩

بإدارة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم
الديواني .

(٧)

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .

قضاء الحكم بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مثار نزاع . الطعن فيه على
استقلال جائز . استئناف الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك لا يمتد إليه . الطعن
بالنقض الموجه إلى هذا القضاء غير مقبول . مثال .

(ب ، ج) خبرة . إثبات . محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع في
تقدير الدليل ” .

(ب) حق محكمة الموضوع في إطراح الدفاتر والأخذ بتقرير الخبير . مسألة واقع تستغل بها .

(ج) عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة طلب إعادة الأمور إلى الخير أو مناقشته . مناط
ذلك .

١ - متى كان الحكم قد فصل بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مثار
نزاع بين الطرفين وهو امتداد الشركة وانتهى الخصومة بشأنه وحصر النزاع بعد
ذلك في بيان مقدار الأرباح التي حققتها الشركة خلال المدة التي حددها الحكم
لقيامها وإذ يجوز وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء
محكمة النقض - الطعن في هذا الشق من الحكم على استقلال وكانت أوراق
الدعوى قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد استأنف الحكم في شقه الذي حسم
النزاع في هذه المسألة الموضوعية ، وكان لا يعتبر هذا القضاء مستأنفا باستئناف

الحكم الموضوعى الصادر بعد ذلك فانه يكون قد اكتسب قوة الشئ المحكوم فيه ويكون الطعن الموجه الى هذا القضاء غير مقبول .

٢ — إخراج محكمة الموضوع للدفاتر والأخذ بتقرير الحبير المستمد مما استخلصه استخلاصا سليما من أوراق الدعوى وملاحظاتهما هو من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع بلا معقب عليه .

٣ — المحكمة غير ملزمة باجابة طلب إعادة المأمورية الى الحبير أو مناقشته متى رأت فى تقريره وفى أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٨٨٢ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى الاسكندرية ضد الطاعن يطالب بالحكم بفسخ عقد الشركة المبرم بينهما فى أول مارس سنة ١٩٥٥ وبتصفية الشركة وبإلزام الطاعن بالمبلغ الذى تسفر عنه التصفية . وقال شرحا للدعوى إنه بتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٥ تكونت بينه وبين الطاعن شركة الغرض منها الإتجار فى البصل فى الموسم الذى يبدأ فى شهر مارس سنة ١٩٥٥ وينتهى فى يوليه من ذات السنة ، واتفق فى العقد على أن رأس مال الشركة قدره ٦٠٠٠ ج دفع مناصفة بينهما وتسلمه الطاعن الذى عهد إليه بإدارة الشركة واشترط على أنه عند انتهاء الموسم وتصفية العملية يقوم الطاعن برد حصة المطعون عليه وقدرها ٣٠٠٠ ج مضافا إليها نصف الأرباح . وأضاف يقول أن عقد الشركة امتد حتى آخر موسم سنة ١٩٥٧ وأن الشركة حققت ١٢٠٠٠ ج أرباحا فى كل سنة ينحصر النصف منها بالإضافة إلى حصته

في رأس المال ، وانتهى المطعون عليه من ذلك إلى طلباته سائلة البيان . دفع الطاعن بصورية عقد الشركة وأنه لم ينفذ ، كما دفع ببطلانه لعدم تسجيله واتخاذ إجراءات الشهر عنه . وبتاريخ ١٩٥٩/١/٣١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بصورية عقد الشركة وليثبت المطعون عليه أن العقد نفذ وامتد من سنة ١٩٥٥ إلى سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وضمنت أسبابها أن الشركة شركة محاصة . وبعد سماع شهود الطرفين وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة برفض الدفعين وإعادة القضية للرافعة في موضوعها . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لأنه إن صح وجود شركة بينهما فهي شركة محاصة يرفع بشأنها دعوى الحساب لدعوى التصفية ، وعدل المطعون عليه طلباته إلى الحكم بتعيين خبير لفحص حسابات الشركة ، وبجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض الدفع وبقبول الدعوى ونذبت خبيرا حسابيا لبيان صافي الحساب عن سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ثم حكمت بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٣ بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٤٣٩ ج و ٧٢٩ م . استأنف الطاعن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٨ بالإستئناف رقم ٥٩ سنة ١٦ ق تجارى الاسكندرية ، كما استأنف الحكم الأخير الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٣ بالإستئناف رقم ٤٠٥ سنة ١٩ ق تجارى الاسكندرية وضمنت المحكمة الإستئنافين ، وقضت فيهما بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٤ برفضهما وتأييد الحكمين المستأنفين ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض فيما قضى به في الإستئناف رقم ٤٠٥ سنة ١٩ ق عن حكم محكمة أول درجة الأخير الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٤ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على أسباب أربعة حاصل الوجه الأول من السبب الأول والسببين الثالث والرابع منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن عقد الشركة وقد نص فيه على أن مدته سنة واحدة غير قابلة للتجديد إلا باتفاق آخر مكتوب فما كان يجوز إثبات إمتداده إلى سنة ١٩٥٦ طالما أنه لا وجود لهذا الاتفاق في الدعوى ، و يضيف الطاعن أنه تمسك في مذكرته أمام محكمة الإستئناف

بأن مدة العقد هي عن "موسم سنة ١٩٥٥" فقط ولم يمتد العقد لموسم سنة ١٩٥٦ حسبما انتهى الحكم الابتدائي ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع وذلك على الرغم من أنه دفاع له أهميته إذ أثبت الخبير في تقريره الذي اعتمده الحكم أن أعمال موسم سنة ١٩٥٥ أسفرت عن خسارة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٠/٣/٢٦ والذي قضى برفض الدفع بعدم قبول طلبات المطعون عليه وبقبولها وبسندب خبير حسابي لايضاح نشاط الشركة المعقودة بين طرفي الخصومة بموجب العقد المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٥ وذلك إبان عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ أنه أورد في أسبابه قوله "أنه متى كان الواقع في الدعوى أن المدعى عليه — الطاعن — قد أسندت إليه إدارة المحاسبة وفقا لنصوص عقد الشركة ، وكانت الفواتير المقدمة منه والمؤرخة ٢ و ٤ من مارس سنة ١٩٥٥ و ٢ و ٤ من مارس سنة ١٩٥٦ إنما تشهد بتنفيذ عقد الشركة وامتداده حتى سنة ١٩٥٦ إذ تضمنت بيان مقدار ما ابتاعه من البصل ضمن ما اشتراه إبان عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ وهي السلعة التي انعقدت الشركة للإنجاز فيها ، وكان تحرير الفواتير المذكورة باسمه خاصة إنما يدل على قيامه بتنفيذ عقد الشركة إذ هو المكلف بالشراء باسمه إعمالا لنص العقد ومقتضى القانون ، لما كان ذلك وكان المدعى عليه لم يعرف النشاط التي تمثله تلك الفواتير بدليل يؤيده إلى غير ما توحى إليه من أنه كان تنفيذا ومباشرة لعقد الشركة ، وكان سبق اتفاق الطرفين على عدم تجديد عقد الشركة بعد انتهاء موسم سنة ١٩٥٥ إلا باتفاق مكتوب لا يعد مؤثرا في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من امتداد العقد لسنة ١٩٥٦ ما دام قد تراضى الطرفان على الامتداد باستمرار مناوله الشركة لنشاطها خلال عام الامتداد وفقا لما كشفت عنه فواتير سنة ١٩٥٦... وأنه أخذ بما أورد بعقد الشركة وبما يشهد به خطاب المدعى عليه — الطاعن — المؤرخ ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٦ الذي وجهه إلى المدعى بطلب ارسال الفواتير لقيدها ومراجعتها وكان وجود رأس مال الشركة وعدم المحاسبة عنها في تاريخ رفع الدعوى لا يدل على امتداد العقد لسنة ١٩٥٧... فان الدفع المبدي من المدعى عليه بعدم تنفيذ العقد وعدم امتداده لا يكون قد أصاب الصواب إلا بالنسبة للامتداد عن سنة ١٩٥٧ بحسب " . ولما كان مفاد ما أورده هذا الحكم أنه

قضى في أسبابه المتعلقة بالمنطوق بامتداد العقد لمدة سنة أخرى هي "موسم سنة ١٩٥٦" فإنه بذلك يكون قد فصل بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مشار نزاع بين الطرفين وهو امتداد الشركة وانتهى الخصومة بشأنه وحصر للنزاع بعد ذلك في بيان مقدار الأرباح التي حققتها الشركة خلال المدة التي حددها الحكم لقيامها وإذا يجوز وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الطعن في هذا الشق من الحكم على استقلال، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد استأنف الحكم الصادر في ١٩٦٠/٣/٢٦ في شقه الذي حسم النزاع في هذه المسألة الموضوعية، وكان لا يعتبر هذا القضاء مستأنفاً باستئناف الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك في ١٩٦٣/٦/٢٤، فإنه يكون قد اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه وإذا وجه الطعن بهذا السبب إلى هذا القضاء فإنه يكون غير مقبول.

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجهين الثاني والثالث من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقول إنه طعن أمام محكمة أول درجة على تقرير الخبير بأن الخبير أخطأ في عمليات النقل والجمع الواردة في دفتر اليومية الخاص بمشتريات البصل إذ أثبت في تقريره أن أول رقم عن مشتريات شهر مارس سنة ١٩٥٥ هو مبلغ ٤١٩٢٤ ج و ٦٩٠ م في حين أن صحة هذا الرقم حسبما جاء بالدفتري هو مبلغ ٣٧٩٢٤ ج و ٦٤٠ م بفرق قدره ٤٠٠٠ ج ورد الحكم الابتدائي بأن الفرق هو مبلغ ١٢٠٠ ج فقط واستند إلى أن الطاعن لم يقدم دليلاً على أن رقم الفرق الذي يدميه هو الصحيح وإلى أنه سحب الدفتر الذي قدمه بينما الثابت أن الطاعن عاد وتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وقدم دفتر اليومية لتراجع المحكمة الصحيفة التاسعة منه لإستبانة أن الفرق ٤٠٠٠ ج واصلت أن الحكم المطعون فيه أحال في ذلك إلى أسباب الحكم الابتدائي وهي لا تصلح رداً على دفاعه الذي يستند فيه إلى دفتر اليومية الذي لم يكن مودعاً ملف المحكمة الابتدائية، وكان لزاماً على الحكم المطعون فيه أن يواجه ما استجد من مستندات وأدلة قدمت أمام محكمة الاستئناف. كما أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما طعن به الطاعن على تقرير الخبير من خطأ إذ احتسب مصاريف تشغيل

البصل وإعداده للتصدير على أساس إجمالي ثمن البضاعة في حين أن الحساب الصحيح لتلك المصاريف يكون على أساس عدد الأجولة أو وزن المشتريات إذ لا تتغير مصاريف التشغيل بتغير سعر البصل ، كما أخطأ عند ما حدد المصاريف في سنة ١٩٥٥ بنسبة ١٠.٣ ٪ قياساً على نسبتها في سنة ١٩٥٦ التي انخفضت فيها مصاريف التشغيل لا ارتفاع سعر البصل ، هذا وقد طلب الطاعن من محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف إعادة المأمورية إلى الخبير أو استدعائه لمناقشته ، غير أن المحكمة رفضت هذا الطلب مما يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان يبين من مفردات الملف الابتدائي والملف الاستئنافي المنضمين أنهما جاءا خلوا من دفتر اليومية أو ما يدل على سابق تقديمه لمحكمة الاستئناف وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بتقرير الخبير الذي ناقش كل من سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ على حدة واستبعد دفاتر الطاعن بالنسبة للمصروفات واحتسبها بطريق التقدير ، وكان الحكم قد اعتمد الأسباب التي ساقها الخبير لتبرير استبعاد الدفاتر في هذا الخصوص كما اعتمد الأسس التي أقام عليها الخبير تقديره للمصروفات فقال ” إن استبعاد الخبير لدفاتر الطاعن يقوم على أسس سليمة حيث قام بتصفية الحساب بطريقة التقدير ما دام المستأنف يسلم بنقص الدفاتر المثبتة لتفاصيل المشتريات والمبيعات والمصروفات ، وقد بنى تقرير الخبير على أسس محاسبة سليمة محمولة على النتيجة التي انتهى إليها“ . وكان إطراح محكمة الموضوع للدفاتر والأخذ بتقرير الخبير المستبعد مما استخلصه استخلاصاً سليماً من أوراق الدعوى وملايساتها هو من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع بلا معقب عليه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو مناقشته متى رأت أن في تقريره وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وإذ أخذ الحكم بتقرير الخبير ولم ير مبرراً لإعادة المأمورية إلى الخبير أو مناقشته للأسباب السائغة التي أوردتها على النحو السالف البيان ، فإن تعيب الحكم بالقصور في التسبيب أو بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديوانى .

(٨)

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . "تسبيب الحكم" . "تسبيب كاف"

صدور الحكم مطابقاً للثابت بالأوراق ومتفقاً مع التطبيق القانونى الصحيح .
النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فيما استطرد إليه بعد ذلك غير منتج مادام الحكم
يستقيم بدونه .

(ب) نقض . "أسباب الطعن" .

وجوب بيان مواضع القصور فى الحكم فى تقرير الطعن . وإلا كان النعى بهذا
السبب مجهولاً . مثال .

١ - متى كان ما أورده الحكم مطابقاً للثابت بالأوراق ويتفق مع التطبيق
القانونى الصحيح ويكفى دعامة لجملة فيما انتهت إليه من القضاء بوقف دعوى
الطاعن بالمطالبة بالتعويض عن الأرض المنزوع ملكيتها حتى يقدم ما يدل
على انتهاء ما ثار حولها من نزاع ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون
فما استطرد إليه بعد ذلك - أياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج طالما
أن الحكم يستقيم بدونه (١)

٢ - إذا لم يبين الطاعن فى تقرير الطعن ملاحظاته على تقرير الخبير التى يدعى
أن الحكم قد أغفل مناقشتها فإن نعيه بهذا السبب يكون مجهولاً إذ العبرة فى بيان
مواضع القصور بالحكم هو بما جاء به فيها فى تقرير الطعن .

(١) ورد هذا المبدأ فى الحكيم الصادرين فى ١٢/١٢/١٩٦٨ - طعن ٣٧٥ لسنة ٣٤ ق
١٦/١١/١٩٦٨ - طعن ٥٨٢ لسنة ٣٤ ق (لم ينشرا) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن من نفسه وبصفته وليا على ابنته القاصر ناهد أقام الدعوى رقم ٢٦١٣ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة ضد وزير الإسكان والمرافق ووزير الإدارة المحلية ومحافظ الجيزة — المطعون عليهم الثلاثة الأول — وفى مواجهة باقى المطعون عليهم . وقال بيانا لها أنه يمتلك أرضا فضاء بحوض الاعجام ببندر الجيزة وذلك بشرائها بعقدين عرفيين الأول محرر بينه وبين المرحوم محمد توفيق بهجت الشور بجى مورث الفريق السادس من المطعون عليهم بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٠ من مساحة قدرها مائة متر مربع والثانى محرر بين المطعون عليهم الرابع والخامس بتاريخ ١٩٥٠/١/١ من مساحة قدرها ٢٥٠ مترا مربعا ومحول إليه من هذا الأخير فى ١٩٥٩/٩/٢٥ ، وأنه بصفته وليا على ابنته " ناهد " أقام على هذه الأرض مبان قيدت بدفتر الجرد باسمها ، غير أن الجهات الحكومية التى يمثلها المطعون عليهم الثلاثة الأول قامت بنزع ملكية العقار واتخذت الإجراءات فى غيبته دون أن تخطره بها طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة . وإذ ترتب على ذلك أن فانت عليه فرصة اتخاذ إجراءات الممارسة فى التقدير فقد أقام دعواه بطلب الحكم بالزام المطعون عليهم الثلاثة الأول فى مواجهة باقى المطعون عليهم بأن يدفعوا له المبلغ الذى يقدره الخبير الذى تندبه المحكمة تعويضا له عن الأضرار التى لحقت به من جراء ذلك . دفع المطعون عليهم الثلاثة الأول بعدم قبول الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٤ / ١ / ٢٦ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٦٨ لسنة ٨١ قضائية وفى ٢٨ يولية سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى وبقبولها وبندب أحد خبراء القسم الهندسى بمكتب الخبراء بوزارة العدل للإطلاع على المستندات والأوراق ولإجراء المعاينة وذلك لبيان

قيمة العقار موضوع المطالبة وما يستحقه الطاعن من تعويضات ازاء نزع ملكيته . وبعد أن قدم الخبير تقريره وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٦ قضت المحكمة بالزام المطعون عليهم الثلاثة الأول بصفاتهم بأن يدفعوا للطاعن بصفته وليا على ابنته الفاضل ناهد مبلغ ٨٦٨ ج و ٤٠٠ م تعويضا عن المباني ، وبالنسبة لطلب التعويض عن الأرض بوقف الدعوى حتى يقدم الطاعن ما يدل على ملكيته لها وعلى انتهاء ماثار حول ملكيتها من منازعات بأحكام نهائية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صحت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب حاصل ثلاثتها الأولى والشق الأول من السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى بالنسبة لطالب التعويض عن الأرض المنزوعة ملكيتها بوقف الدعوى حتى يقدم الطاعن ما يدل على ملكيته لها قانونا باثبات صحة عقديه وتسجيلهما وما يدل على انتهاء ماثار حول هذه الأرض من منازعات بأحكام نهائية ، هذا في حين أن التعويض يترتب على مجرد العقد الابتدائي وأن التسجيل قد أصبح بعد نزع ملكية العقار مستحيلا وأنه ليس صحيحا ما قرره الحكم من أن هناك منازعة بشأن الأرض المنزوعة ملكيتها من جانب البائعين للطاعن يجهلون بها حقه في التعويض عنها إذ أن المنازعة التي أثبتت في هذا الخصوص كانت عن أعيان أخرى لمشتريين ليس الطاعن من بينهم .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بوقف الدعوى بالنسبة لطالب الطاعن التعويض عن الأرض المنزوعة ملكيتها على ما أورده ضمن أسبابه من أنه قد ثبت لديه من كتاب مدير عام إدارة التعمير والاسكان المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٦٤ والمودع بملف نزع الملكية رقم ٢٥ / ٦٥ / ٤ (حافضة رقم ١١ من الملف الاستثنائي) تحت رقم ١٨٧-١٨٨ ومن كتاب مستشار الدولة المؤرخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٤ المودع بملف نزع الملكية المشار إليه تحت رقم ٢٠٣-٢٠٧ أن ثمة نزاع كان قائما حول ملكية هذه الأرض بدت صوره أثناء انعقاد لجنة حصر الممتلكات إذ قرر مستحقوا

وقف على موسى شوريجي جميليان أنهم يملكون الأرض المنزوعة ملكيتها، مما مفاده من الحكم أن المستحقين في هذا الوقف لا يقرون التصرفات التي أجراها الحارس السابق عليها ويعتبرونها صادرة ممن لا يملك التصرف وكان من شأن هذه المنازعة أن تتأثر حقوق المشتري المتصرف إليهم مما دعى مستشار الدولة إلى اقتراح تعلية مبلغ التعويض المقرر عن هذه الأرض بالأمانات مع اخطار أصحاب الشأن بضرورة إنهاء النزاع القائم على ملكيتها فيما بينهم، وكان يبين من الاطلاع على المستنديين السالفي الذكر والمودعين بملف نزاع الملكية المنظم انهما يشيران إلى أن الأرض المنزوعة ملكيتها والمثار بشأنها النزاع بين المستحقين في الوقف من جهة والحارسين عليه من جهة أخرى وبالتالي بين هؤلاء المشتري لهذه الأرض تشمل القطعة رقم ٨٧ الكائنة بحوض الاعجام رقم ١٧ بالحيزة والدق التي تقع ضمنها المساحة المتصرف فيها للطاعن والتي يطالب تعويضا عن نزاع ملكيتها، وإذ يطابق ما أورده الحكم على النحو السالف بيانه الثابت بالأوراق ويتفق مع التطبيق القانوني الصحيح ويكفي دعامة لحمله فيما انتهى إليه من القضاء بوقف دعوى الطاعن بالمطالبة بالتعويض عن الأرض المنزوعة ملكيتها حتى يقدم ما يدل على انتهاء مآثر حولها من نزاع، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون فيما استورد إليه بعد ذلك — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج طالما أن الحكم يستقيم بدونه .

وحيث إن الطاعن ينهى في الشق الثاني من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند إلى تقرير الخبير في تقديره لمساحة المباني التي قضى الحكم بالتعويض عن نزاع ملكيتها مع أن هذا التقدير مرجعه في هذا الخصوص إلى محضر التسليم الوارد خطأ على مبان قائمة على قطعة أرض أخرى مغايرة لتلك التي اشتراها الطاعن .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في تأييد تقدير الخبير لمساحة المباني التي قضى بالتعويض للطاعن عن نزاع ملكيتها إلى أنه قدر مساحتها من واقع مستنديين هما كشف مقاس وتحديد العقار المنزوعة ملكيته ومحضر التسليم المرفقين بملف نزاع الملكية تحت رقمي ٢٣ و ٢ من الملف وهما الخبير استنادا إلى هذين المستنديين إلى عدم وجود المباني وقت اجرائه للعينة

بسبب ازلتها . ولما كان يبين من الرجوع إلى تقرير الخبير أن ما ورد بمحضر التسليم عن حدود المباني القائمة على الأرض المنزوعة ملكيتها مطابق لما ورد بكشف مقاس وتحديد العقار المنزوعة ملكيته ، فإن ذلك ما يقطع بصحة ما انتهى إليه الحكم من الأخذ بمحضر التسليم في شأن مساحة المباني ومن ثم يكون النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بمذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بملاحظات على تقرير الخبير غير أن الحكم التفت عنها وأخذ بذلك التقرير مما يعيبه بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن الطاعن إذ لم يبين بتقرير الطعن ملاحظاته على تقرير الخبير التي يدعى أن الحكم قد أغفل مناقشتها فإن نعيه بهذا السبب يكون مجهولاً إذ العبرة في بيان مواضع القصور في الحكم هو بما جاء بشأنها في تقرير الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب السادس على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات ، وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة قررت بجلسته ١٩٦٥/٥/١٩ مناقشة الخبير فيما أثاره الطاعن من ملاحظات على تقريره . وتمت المناقشة بجلستي ١٩٦٥/١٠/١٧ ، ١٩٦٥/١١/٢١ دون أن تستكمل المحكمة مناقشته ولم يبين الحكم سبب العدول عن ذلك مما يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة قررت بجلسته ١٩٦٥/٦/١٩ استدعاء الخبير لمناقشته وقامت بالمناقشة في جلستي ١٩٦٥/١٠/١٧ و ١٩٦٥/١١/٢١ ثم رأت بعد ذلك بما لها من سلطة تقديرية الإكتفاء بهذه المناقشة ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن
أبو الفتوح الشربيني .

(٩)

الطعن رقم ٨٩ سنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " ربط إضافي للضريبة " . " أحواله " .

لا يجوز في غير الأحوال التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكررا من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إجراء ربط إضافي . الممول إذ قبل تقدير المصاحبة لأرباحه فإنه يكون قد
تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة .

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ ، أن الربط الإضافي غير جائز إلا في حالات حددها المشرع
وحصرها ، وهي أحوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا
على المصاحبة وفي غير هذه الأحوال لا يجوز إجراء ربط إضافي لأن الممول إذ قبل
تقدير المصاحبة لأرباحه فإنه يكون قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة ، وهو
اتفاق ملزم للطرفين ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه متى كان
هذا الاتفاق قد خلا من شوائب الرضاء ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز القبول
قانونا (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

(١) تقض ١٩٦٦/١٢/٢١ . الطعن رقم ٨٦ سنة ٣١ ق السنة ١٧ من ١٩٧٠ .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المرحوم نصرى توتونجى قدم إقراراته عن إيراداته الخاضعة للضريبة
العامة إلى مراقبة ضرائب اللبان عن السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ بالمبالغ
الآتية على التوالى ١٧٤١٧ ج و ١٥٧ م و ١٤٤١٩ ج و ٩٨٨ م
و ٢٤٧٠ ج و ٥٨٦ م و ٦١٩٩ ج و ٨٠٣ م و ٧٣٣٣ ج و ٣٦ م ، وأدخلت
المراقبة بعض التعديلات على تلك الإقرارات وانتهت إلى تحديد إيراد الممول
المذكور عن السنوات السالفة بالمبالغ الآتية على الترتيب ١٧٧٣٩ ج و ٣٧٠ م
و ١٤٣٨٥ ج و ٢٩٨ م و ٢٧١٤ ج و ٢٩٦ م و ٦٢١١ ج و ٧٩٩ م ثم أخطرت
ورثة الممول بعد وفاته بهذه التقديرات على النموذج رقم ٥ ضريبة عامة في ٥ نوفمبر
سنة ١٩٥٦ ولم يعترض الورثة على هذا التقدير بشيء ، وإذ كانت إيرادات
الممول المذكور تشمل أرباحه في شركة تضامن بينه وبين شقيقه يوسف توتونجى
وكان كل من الشريكين قد أدخل ولديه في الشركة متنازلا لهما عن جزء من رأسماله
وأرباحه وذلك بمقتضى عقد أبرم في ١٥ فبراير سنة ١٩٥١ فقد أجرت المراقبة
ربطاً إضافياً عن السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ مستندة في ذلك إلى حكم
المادة ٢٤ مكررة فقرة ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وأخطرت ورثة الممول
نصرى توتونجى بالربط الإضافى بالنموذج رقم ٦ بالمبالغ الآتية على التوالى
٣٠٤١٧ ج و ٦٨٥ م و ٢٤٢١٢ ج و ٥٢ م و ٤٥١٩ ج و ٤٢١ م
و ٨٨٥٦ ج و ٤٣٢ م و ١٠٩٥٧ ج و ٥٤٥ م ، وإذ اعترض الورثة على هذا
الربط وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها بتاريخ ٢٧ أكتوبر
سنة ١٩٥٨ برفض هذا الاعتراض وتأييد تقديرات المراقبة فقد أقام الورثة
الدعوى رقم ١٠٨٩ سنة ١٩٥٨ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا
القرار طالبين إلغاءه واعتبار النموذج رقم ٥ ضريبة عامة على الإيراد السابق إخطارهم
به في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قد صدر على أساس سليم وأصبح نهائياً ولا يجوز لمصلحة
الضرائب أن تجرى ربطاً إضافياً بعد أن أصبح الربط الأصل ملزماً لها ، وبتاريخ
٨ فبراير سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً
وتأييد القرار المطعون فيه ، واستأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف

الاسكندرية طالبين إلغاء والحكم لهم بطلباتهم وقيد استئنافهم برقم ١٥١ سنة ١٧ تجارى قضائية ، وبتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء قرار لجنة الطعن وبإلغاء إجراءات الربط الإضافي واعتبار أن تقديرات الربط الأصلي والمخاطر بها في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قد أصبحت نهائية وملزمة لمصلحة الضرائب وواجب إجراء الربط على أساسها في كافة سنوات النزاع ، وطعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت مصلحة الضرائب على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الربط الإضافي عن سنوات النزاع على اعتبار واحد مبناه أن الثابت من أوراق الدعوى أن مأمورية الضرائب كانت على علم بالتصرف الذي صدر من المورث لولديه بإدخالهما في الشركة وهو موضوع الربط الإضافي عند إجراءاتها للربط الأصلي ، وهذه الدعامة مخالفة للثابت في الأوراق إذ خلت مما يفيد علم مصلحة الضرائب بهذا التصرف موضوع الربط الإضافي عند إجراءاتها للربط الأصلي أو أن إخطارا ما وجه إليها من الممول أو من ورثته عن حصول ذلك التصرف ، كما أن إقرارات الممول عن سنوات النزاع جاءت خالية من أية إشارة إلى ذلك وأن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بدفاع جوهرى مؤداه أنه مع الافتراض الجدل بآنها كانت تعلم بالتصرف الصادر من الممول أولديه بإدخالهما في الشركة إلا أنه من حقها إذا أخطأت بعدم طلب تطبيق نص في القانون هو المادة ٢٤ مكررا فقرة رابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن تعود وتطلب تصحيح هذا الخطأ وإعمال حكم المادة المذكورة بإجراء ربط إضافي مادام هذا الإجراء قد تم قبل اكتمال مدة التقادم المسقط ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ولم يناقشه مما يجعله مشوبا بالقصور فضلا عن مخالفة القانون لأنه من المقرر قانونا أن الضريبة لا تتركب في أساسها إلى رباط عقدي وإنما تحددها القوانين وتأمرها .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول وفي الشق الأول من الوجه الثاني بما رد به الحكم المطعون فيه من أن "الثابت في الأوراق ومما حصلته لجنة الطعن في أسباب قرارها أن المأمورية عند قيامها بفحص إقرارات مورث المستأنفين عن سنة ١٩٥١ ثم إدخالها تصحيحات عليها كانت على علم بالتغيير الذي طرأ على كيان شركة توتونجي التضامنية بتحويلها إلى شركة توصية بسيطة دخل فيها ولدا كل من الشريكين المتضامنين في الشركة الأولى شركاء موصيين في الشركة المعدلة ، فقيام المأمورية بإدخال تصحيحات على إقرار مورثهم عن سنة ١٩٥١ لم يتناول أعمال المادة ٢٤ مكررا فقرة رابعة والتي كان يوصل تطبيقها إلى إضافة صافي إيراد ولدى المورث في حق التوصية إلى إيرادات المول الأب ثم إدخالها هذا الإيراد ضمن إيرادات الولدين الخاضعة للضريبة ليس له من معنى سوى أن المأمورية كانت قد قررت أن تعديل الشركة على النحو السابق إخطارها به والذي تضمنه عقدها الذي كان بالملف وقتذاك لم ينطو على تصرف ضار من أصل لأحد فروعها وهو تقدير موضوعي تملكه المأمورية بلا شك بوضفه بإجراء تمهيدا ولازما قبل البت فيما إذا كان التعديل قد تضمن أو لم يتضمن تصرفا مما يدخل في نطاق النص القانوني المشار إليه توطئة لأعماله أو عدم أعماله ، ومتى كان الأمر كذلك فيكون لاحقا للمأمورية في المساس بتقديراتها الأولى" وهي تقارير تتفق مع الثابت في الأوراق وتتضمن الرد على ما تمسكت به الطاعنة من دفاع أمام محكمة الاستئناف . ومردود في الشق الثاني من الوجه الثاني بأن الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه "يعتبر التنبيه على الممول بالدفع نهائيا وقطعيا ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب دون إخلال بأجل التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ من هذا القانون والقوانين المعدلة لها من أن المول لم يتقدم بإقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة فتجرى المصلحة ربطا إضافيا يكون قابلا للطعن فيه كالبط الأصلي" فانها تكون قد دلت على أن الربط الإضافي غير جائز إلا في حالات حددها المشرع وحصرها وهي أحوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة وفي غير هذه الأحوال لا يجوز إجراء ربط

اضافى لأن الممول إذا قبل تقدير المصلحة لأرباحه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإنه يكون قد تم الاتفاق بينهما على وءاء الضريبة على وجه صحيح قانونا وهو اتفاق ملزم للطرفين ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه متى كان هذا الاتفاق قد خلا من شوائب الرضاء ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز القبول قانونا، إذ كان ذلك وكانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قد أحالت إلى هذا النص وأعملت حكمه في الضريبة العامة على الأيراد وكان الثابت في الدعوى أن مأمورية ضرائب اللبان أخطرت ورثة الممول بعد وفاته بالتصحيحات التي أجرتها على أقراراته عن إرادته في سنوات النزاع على النموذج رقم ٥ ضرائب في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولم يعترض الورثة على هذه التصحيحات بشيء مما يفيد قبولهم لها وإبرام اتفاق بينهم وبين المصلحة له كيان قانوني ، وجرى الحكم المطعون فيه على الاعتداد بهذا الاتفاق وإعمال أثره وألغى الربط الإضافي الذي أجرتة المصلحة بعد ذلك في ٣١ مارس سنة ١٩٥٧ وأول ديسمبر سنة ١٩٥٧ لانعدام مبرره قانونا فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السرك ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومجد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الثرييني

(١٠)

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . " عقد العمل " . " بلوغ سن التقاعد " .

استمرار العامل في عمله بعد بلوغه سن التقاعد بموافقة رب العمل مؤداه انعقاد عقد جديد غير
محدد المدة بين الطرفين لا يجوز إنهاؤه بغير اخطار سابق ودون مبرر .

تحديد رب العمل سنام معينة لتقاعد عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائيا ببلوغ
هذه السن دون حاجة لإخطار سابق من أحد الطرفين للآخر ، فاذا استمر العامل
في عمله بعد بلوغها بموافقة رب العمل فإنه يكون قد انعقد بين الطرفين عقد
جديد غير محدد المدة لا يجوز إنهاؤه بغير اخطار سابق ودون مبرر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن حسن مجد المكي أقام الدعوى رقم ٢٢٩٩ لسنة ١٩٦٠
عمال الاسكندرية ضد شركة بوانر البوسنة الخديوية التي اندمجت في الشركة
العربية المتحدة للملاحة البحرية يطلب إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٩٩٠ ج
والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة

وأدخل مؤسسة التأمينات الاجتماعية خصما في الدعوى وقال شرحا لها إنه التحقق بخدمة الشركة بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩١٩ وظل يعمل بها إلى أن تجاوز سن الخامسة والستين المحسدة للتقاعد وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٧ أبدى للشركة رغبته في الاستمرار في العمل ووافقت الشركة على ذلك لكنها عادت وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢ ففصلته وإذا كان هذا الفصل تعسفيا وبلا مبرر فقد انتهى إلى طلب الحكم له بمبلغ ٢٩٩٠ ج منه ٩٠٠ ج مكافأة نهاية الخدمة و ٩٠ ج إيداع و ٢٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفي وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الشركة المدعى عليها فصلته تعسفيا وبدون مبرر لهذا الفصل وأنه أصيب بأضرار جسيمة نتيجة لهذا الفصل تقدر بمبلغ ٢٠٠٠ ج كتعويض وللمدعى عليها النفي بذات الطرق وبعد إتمام التحقيق عادت وبتاريخ ١٩٦٢/١/٣٠ حكمت حضوريا (أولا) بإخراج مؤسسة التأمينات الاجتماعية من الدعوى (ثانيا) بإلزام الشركة المدعى عليها - الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية - بأن تدفع للمدعى مبلغ ٤٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المدعى من باقي المصروفات وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة ورفضت ما زاد على ذلك . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٣ سنة ١٨ ق كما استأنفه المدعى طالبا الحكم له بباقي طلباته وقيد استئنافه برقم ١٥٤ سنة ١٨ ق وأمرت المحكمة بضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا (أولا) في موضوع الاستئناف رقم ١٥٤ سنة ١٨ ق برفضه وأعفت المستأنف من المصروفات (ثانيا) في موضوع الاستئناف رقم ١٥٣ سنة ١٨ ق بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وأعفت المستأنف عليه من المصروفات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى مستندا في ذلك إلى أن إنهاء عقد الطاعن لبلوغه سن التقاعد حق قرره القانون ولائحة الاستخدام للشركة المطعون عليها وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون إذ أن اللائحة حددت سن التقاعد بخمسة وستين سنة ومع ذلك فقد جرت الشركة على إبقاء المستخدمين في خدمتها رغم تجاوزهم هذا السن وقد ثبت ذلك لمحكمة أول درجة من التحقيق الذي أجرته وهو ما اتبعته الشركة مع الطاعن حيث أبقتة في خدمتها بعد تجاوز سن التقاعد وبالتالي فإنه يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة ، فإذا أنهت الشركة دون مبرر فإن تصرفها يكون فصلا تعسفيا يوجب مساءلتها عن التعويض طبقا لأحكام عقد العمل غير محدد المدة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن تحديد رب العمل سنا معينة لتقاعد عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائيا ببلوغ هذه السن دون حاجة لإخطار سابق من أى الطرفين للآخر فإذا استمر العامل في عمله بعد بلوغها بموافقة رب العمل فإنه يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنهائه بغير إخطار سابق ودون مبرر ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون عليها حددت في لائحتها سن الخامسة والستين لتقاعد عمالها الإداريين ومن بينهم الطاعن وبعد بلوغه هذه السن وافقت على استمراره في العمل ثم فصلته دون إخطار سابق وبغير مبرر وجرى الحكم المطعون فيه على أن "بقاء المستأنف عليه في عمله استمرار لعقد قائم بينه وبين الشركة المستأنفة وما دامت هذه الشركة قد أنهته بعد ذلك لبلوغ المستأنف عليه سن التقاعد فإنها تكون قد باشرت حقا مقررا لها " ورتب على ذلك أن الفصل "لا ينطوى على أية إساءة أو تعسف" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، و ابراهيم عمر هندی ، و محمد شبل عبد المقصود ، و حسن
أبر الفنوح الشربيني .

(١١)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية":

وقف . "اشهاد الرجوع في الوقف" . اختصاص .

سماع الاشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من
اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يحيله عليه .

مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦
بأحكام الوقف ، أن سماع الاشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل
بالقانون المذكور كان من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية أو من
يحيله عليه ، وبصدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية
والمحاكم المالية ، أصبح سماع هذا الاشهاد من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية
أو من يحيله عليه وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص
هيئة التصرفات بنظر طلب الرجوع عن الوقف الخيري الصادر بعد العمل
بقانون الوقف فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن السيد حافظ صقر غازي أقام الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٦١

تصرفات المنصورة الابتدائية ضد وزارة الاوقاف يطالب قبول إتهام منه برجوعه من الوقف الخيري الصادر منه بالاشهاد رقم ٩٥ أمام محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية في ١٧/٧/١٩٤٦ . وبتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعى بالمصاريف . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاءه والحكم له بطلبه وقيد هذا الاستئناف برقم ١ سنة ١٩٦٤ تصرفات وبتاريخ ٦/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا . (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر طلب رجوع المستأنف عن وقفه الخيري الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . (ثالثا) بالزام المستأنف بالمصروفات وبمبلغ خمسة جنيهات أتعاب محاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم اختصاص هيئة التصرفات بنظر طلب رجوع الطاعن عن وقفه الخيري الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مستندا في ذلك إلى أن مؤدى المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أن سماع الاشهاد بالرجوع في الوقف الصادر قبل العمل بهذا القانون من اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة الشرعية أما سماع الاشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون المذكور فهو من اختصاص رئيس المحكمة الشرعية ، وأنه بمقتضى قانون إلغاء المحاكم الشرعية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ انتقلت جميع أعمال المحاكم الشرعية إلى المحاكم الوطنية ويصبح العمل الذي كان ممنوحا لرئيس المحكمة الشرعية من اختصاص رئيس المحكمة الوطنية ، وإلى أن إلغاء التوثيق من المحاكم الشرعية وجعله من اختصاص مكاتب التوثيق لا صلة له بالنزاع لأن التوثيق له طريقه بعد صلاحية الطلب للرجوع ، وهذا من الحكم مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله من وجوه (أولها) أن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لم ينص على إلغاء المحاكم الشرعية وحلول المحاكم الوطنية محلها في كل ما كانت تختص به بل قصر هذا الحل على قضايا الأحرار الشخصية وقضايا الوقف

التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية، فلا يمكن إدخال إشارات يسمعها رئيس محكمة بنفسه أو بواسطة قاضي أو كاتب يسمعها بطريق الإحالة من رئيس المحكمة ضمن ما عهد إلى المحاكم الوطنية لأن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث وأنواع القضايا ويجب الوقوف عند نصوص القانون (وثانيها) أن الحكم استند في قضائه إلى المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مع أن هذه المواد أُلغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ حيث قصر حلول المحاكم الوطنية محل المحاكم الشرعية على قضايا الأحوال الشخصية وقضايا الوقف ولم يشمل الشهادات الخاصة بالوقف والتي نظمها المواد المشار إليها يؤيد هذا النظر أن الأوقاف الأهلية انتهت بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وصارت ملكا لمستحقيها وبإتقانها حرم سماع أي إرشاد بوقف أهلي وهو ما لا يصح معه القول ببقاء هذه المواد وهي تتحدث عن سماع الإرشاد المشتمل على الحرمان والإرشاد بالرجوع في الوقف الصادر قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أو بالتغيير في مصارف الوقف الأهلي (وثالثها) أن القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ألغى المواد من ٣٦٢ إلى ٣٧٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي المواد الخاصة بالإرشادات كما ألغى أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية وأحال جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها إلى مكاتب التوثيق ونص على أن تتولى هذه المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وإرشادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة، وأصبحت مكاتب التوثيق هي المختصة بتحرير جميع الإرشادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية عدا الإرشادات التي ينص القانون على جعلها من اختصاص المحكمة، وبذلك لم يبق من اختصاص المحاكم إلا الإرشادات التي تجريها هيئة التصرفات بما لها من ولاية عامة على الأوقاف طبقا للمادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر إلى آخر واستبدال والموافقة أو عدم الموافقة على ما يطلبه الواقف من سماع إرشاد منه برجوعه عن الوقف، ولم ينص القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء هذه المادة من اللائحة، فيكون الفصل في الرجوع عن الوقف من اختصاص هيئة التصرفات بعموم نص المادة ٢٧ من اللائحة ولا يدخل في اختصاص رئيس المحكمة أو مكاتب التوثيق، ومتى وافقت هيئة التصرفات على مبدأ الرجوع

عن الوقف فإن موافقتها تكون إذنا منها للواقف بأن يشهد رسميا برجوعه عن وقفه أمام الجهة المختصة وهي مكتب التوثيق .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملة ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف على أنه ”من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ، ولا الرجوع فيه ولا التغيير في مصارفه وشروطه ، ولا الاستبدال به من الواقف ، إلا إذا صدر بذلك إشهاد ممن يملكه ، لدى إحدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية ، على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة ، وضبط بدفتر المحكمة“ وفي المادة الثانية على أن ”سماع الإشهادات المبينة بالمادة الأولى عدا ما نص عليه في المادة الثالثة من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التي بدأرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة أو من يحيلها عليه من القضاة أو الموظفين“ وفي المادة الثالثة على أن ”سماع الإشهاد المشتمل على الحرمان الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٢٧ وسماع الإشهاد بالرجوع في الوقف الصادر قبل العمل بهذا القانون أو بالتغيير في مصارفه من اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة التي بدأرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة دون غيرها“ يدل على أن سماع الإشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ كان من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية أو من يحيله عليه ، ولما صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ظلت المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على حالها فيما يتعلق بالأوقاف على الخيرات ، وبصدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية والنص في المادة الأولى منه على أن ”تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها“ وفي المادة الثالثة على أن ”ترفع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو التي كانت من اختصاص المجالس المالية إلى المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦“ وفي المادة الخامسة على أن ”تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها

قواعد خاصة في لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها، أصبح سماع الإشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يحيله عليه . ولا وجه للتحدى بما نصت عليه المادة ٢٧ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية من أن "التصرف في الأوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر إلى آخر واستبدال وإذن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك يكون من اختصاص هيئة تصرفات المحكمة التي تكون في دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل توطن الناظر" ذلك أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قد حدد الاختصاص بسماع الإشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بهذا القانون وناطه برئيس المحكمة الابتدائية أو بمن يحيله عليه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص هيئة التصرفات بنظر طلب الرجوع عن الوقف الحيري الصادر بعد العمل بقانون الوقف ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن فقه الحنفية لا يمنع الرجوع عن وقف الأرض التي أعدت لإقامة مسجد عليها ، والمسجد عند الإشهاد بالوقف لم يكن قائما بالفعل على الأرض الموقوفة وإنما كان أمنية من أمانى الواقف التي وعد بإنشائها ولا تكون الأمانى التي لم تتحقق مانعة لواقف الأرض من الرجوع في وقفها وحقه في ذلك يبقى له ما دام حيا خاصة وقد أقام مسجدا على قطعة أرض أخرى .

وحيث إن هذا النعى لا يتجه إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم اختصاص هيئة التصرفات بطلب رجوع الطاعن عن وقفه الحيري الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فهو غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدقي البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد .

(١٢)

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٤ القضائية :

تسجيل . ملكية . دعوى "دعوى صحة التعاقد" . "أثر تسجيل صحيفتها" .

إنسحاب أثر الحكم بعد التأشير بمنطوقه إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مجرد تسجيل صحيفة
دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم .

لا يترتب على التسجيل أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذي من
شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر على عقار أو نقله . وأن القانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري إذ أجاز بنص الفقرة الثانية
من المادة ١٥ تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب
على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها طبق القانون ، إنسحاب أثر الحكم
إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى (م ١٧) إنما قصد حماية أصحاب هذه
الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحائفها
ولم تقصد أن يترتب على مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد انتقال الملكية
قبل التأشير بالحكم الذي يقرر حق المدعى فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٥١٦ سنة ١٩٦٢ كلى أسيوط على الطاعن وآخر وطابت الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٢/٥/٢٣ والمتضمن بيع المرحومة تفيدة عبد الجابر حسن مورثة الطرفين إلى المطعون ضدها مساحة ١ ف و ٢ ط ١٢ س من الأطيان المبينة بالعقد والصحيفة نظير ثمن مقبوض قدره ٢٥٠ ج . دفع الطاعن بأنه يجهل توقيع مورثته ببصمة إصبعها على العقد . والمحكمة قضت في ١٩٦٢/١٢/٢٥ بأحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن نفذ هذا الحكم بسماع شهود الطرفين طلب الطاعن وقف السير في الدعوى حتى يفصل في الدعوى رقم ٤٢٢ سنة ١٩٦١ مدنى ديروط إستنادا إلى أن المورثة كانت قد باعت إلى أولاده القصر المشمولين بولايته جزءا من الأطيان موضوع الدعوى الحالية بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٦/٣/١٤ وأنه أقام تلك الدعوى بصحة هذا العقد وسجل صحيفتها في ١٩٦١/٥/١٣ برقم ٢٥١٠ . وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٤ قضت المحكمة بصحة عقد المطعون ضدها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٦٣ سنة ٣٨ ق أسيوط وقضت محكمة الإستئناف في ١٩٦٤/٦/٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى فيها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأن مورثة الطرفين باعت قبل صدور العقد للمطعون ضدها جزءا من أطيان النزاع إلى أولاده القصر بموجب العقد الذى طلب الحكم بصحته في الدعوى رقم ٤٢٢ سنة ١٩٦١ ديروط والنسب سجل صحيفتها قبل صدور العقد موضوع الدعوى الحالية وأنه قدم للتدليل على دفاعه صورة الصحيفة المسجلة لتلك الدعوى وصورة تنفيذه للحكم الصادر فيها أثناء نظر هذا الإستئناف ، ورغم أن صدور هذا الحكم يجعل الحكم الابتدائى الذى قضى بصحة عقد المطعون ضدها مديم الفائدة فإن الحكم المطعون فيه التفت عن ذلك وأيد الحكم الابتدائى في قضائه دون مناقشة للمستندات المقدمة في الإستئناف ولم يبحث أسبقية تسجيل صحيفة تلك الدعوى على تاريخ عقد

المطعون ضدها، هذا إلى أن الطامن تمسك في الوجه الثاني من أوجه الاستئناف بطلب وقف السير في الدعوى حتى يفصل في الدعوى ٤٢٢ سنة ١٩٦١ ديروط باعتبار أن عقد المطعون عليها لا يرد على محل إذا صدر الحكم في تلك الدعوى بصحة التعاقد على ذات القدر وتمسك في الوجه الثالث بأن التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أسفر عن أن العقد لم يصدر من البائعة وقد اكتفى الحكم المطعون فيه بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي في رده على هذين الوجهين مع أنه كان من المحتم عليه أن يرد عليهما بالتفصيل لا بالإجمال .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول غير سديد ذلك أن التسجيل لا يترتب عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر على عقار أو نقله وأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري إذ أجاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها طبق القانون انسحاب أثر الحكم إلى تاريخ تسجيل الدعوى (المادة ١٧) إنما قصد حماية أصحاب هذه الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحائفها ولم يقصد أن يرتب على مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد إنتقال الملكية قبل التأشير بالحكم الذي يقرر حق المدعى فيها . ولما كان الطامن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بتسجيل صحيفة الدعوى رقم ٤٢٢ سنة ١٩٦١ مدنى ديروط التي رفعها بصحة التعاقد عن عقد البيع الصادر من مورثة الطرفين إلى أولاده القصر والمتضمن بيعها لهم جزءا من الأطنان التي باعها للمطعون ضدها بالعقد موضوع الدعوى الحالية وكان الثابت بالأوراق أنه لم يؤثر على هامش تسجيل صحيفة تلك الدعوى بمنطوق الحكم الذي صدر فيها بتاريخ ١٢/٢١/١٩٦٣ بصحة ذلك التعاقد ، أثناء نظر الاستئناف في الدعوى الحالية ولم يسجل ذلك الحكم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا ينقل ملكية المبيع إلى المشتريين رافعى هذه الدعوى و بالتالى فلا يحول دون القضاء للمطعون ضدها بصحة التعاقد الصادر لها يكون قد التزم صحيح القانون ولا عليه إن هو أغفل الرد على ما تمسك به الطامن من صدور الحكم له بصحة التعاقد أثناء نظر الاستئناف طالما أنه لم يسجل هذا الحكم أو يؤثر بمنطوقه

على هامش تسجيل الصحيفة وأن مجرد صدوره لا يؤدي إلى انتقال الملكية .
والنعي في شقه الثاني مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون
فيه استعرض أقوال شهود الطرفين في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة
واطمان إلى ما شهد به شهود المطعون ضدها من أن البائعة قد وقعت على العقد
الذي دفع الطامن بأنه يجهل توقيع مورثته عليه واعتمد على هذه الأقوال في قضائه
بصححة العقد كما استند في رفض طلب وقف الدعوى حتى يفصل في الدعوى
رقم ٤٢٢ سنة ١٩٦١ ديروط إلى أن الفصل في الدعوى الحالية لا يتوقف على
الفصل بصححة التعاقد في تلك الدعوى ولما كان الطامن قد تمسك بالوجهين
الثاني والثالث من أوجه استئنائه بطلب وقف الدعوى وبأن نتيجة التحقيق
لم تسفر عن ثبوت توقيع البائعة على العقد وكانت أسباب الحكم الابتدائي قد
تناولت الرد على هذا الدفاع ردا سائغا واشتملت على ما يكفي لحمل النتيجة التي
انتهى إليها فإن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بهذه الأسباب وأحال إليها يكون
قد تضمن هو أيضا الرد على دفاع الطامن الوارد بهذين الوجهين من أوجه
استئنائه والذي لا يخرج عن مضمون دفاعه أمام محكمة أول درجة ويعتبر الحكم
المطعون فيه بذلك مسببا تسببيا كافيا . لما كان ما تقدم فإن النعي بشقيه يكون
على غير أساس .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١٣)

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” ميعاد الطعن ” .

الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها . وجوب الطعن فيها في الميعاد .
عدم مراعاة ذلك يترتب عليه سقوط الحق في الطعن .

(ب) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . تزوير . ” الإدعاء بالتزوير ” .

الفصل في دفع شكلى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الإدعاء بتزوير ورقة
في الدعوى . وسيلة دفاع . القضاء في هذا الإدعاء لا تنتهى به الخصومة كلها
أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٨٠ ٣٧
مرافعات .

(ج) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” فساد استدلال وقصور ” . أوراق
تجارية . ” التظهير ” .

إنتفاء سوء نية المظهر إليه عند ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر . تقرير الحكم
أن حصول التخالص بعد إعلان البروتستو لا يمنع من علم المظهر إليه بواقعة الوفاء التي تمت
قبل التظهير . عدم بحث الحكم القرائن التي ساقها المدعى لإثبات سوء نية المظهر إليه ومنها تقديم
تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو . عدم فصل
الحكم فيما إذا كان التظهير سابقا على التخالص أو لاحقا له إذا كان كلاهما قد
تم بعد عمل البروتستو . فساد استدلال وقصور .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع فرق في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات بين نوعين من الأحكام النوع الأول هو الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها والنوع الثانى أحكام صادرة في الموضوع ولم يجز الطعن في الأولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ومقتضى ذلك هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية ويترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن .

٢ — إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع قصدت إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهاؤها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التي تثار عرضا بشأن دفع شكلى في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ولما كان الإدعاء بتزوير السند المطالب بقيمته لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فإن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الإدعاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع .

٣ — لا تنتفى سوء نية المظهر إليه إلا في حالة ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر أما إذا كان التظهير قد حصل بعد الوفاء وهو فرض لم ينفه الحكم المطعون فيه فإن ما قرره عن ثبوت صحة السند وحصول التخالص عن قيمته مع المظهر بعد إعلان البروتستو للدين (الطاعن) لا يمنع من علم البنك المظهر إليه (المطعون ضده) بواقعة الوفاء التي تمت قبل تظهير السند إليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا استغنى عن بحث القرائن التي ساقها الطاعن لإثبات سوء نية البنك وأهمها تقديمه تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو — وهو ما تنهى عنه المادة ١٣٦ من قانون التجارة — ولم يبت الحكم فيما إذا كان التظهير سابقا على التخالص أو لاحقا له إذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتستو، يكون مشوبا بفساد الاستدلال والقصور في التسييب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن بنك القاهرة المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٨٦ سنة ١٩٦٢ على الزقازيق على الطاعن طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٥٠٠ ج والفوائد القانونية بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ البروتستوا الحاصل فى ٦ يناير سنة ١٩٦٢ حتى تمام السداد استنادا إلى سند إذنى محرر منه بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ لاذن الشركة الشرقية للتجارة "حسن وعبد السلام اسماعيل أباطه" المطعون ضدهما الثانى والثالث استحقاق ٥ يناير سنة ١٩٦٢ ومظهر من الشركة المذكورة إلى البنك ومحرر عنه بروتستو عدم الدفع بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٦٢ وقد تمسك الطاعن بتخاذه من هذا الدين مع الشركة المظهرة بمقتضى مخالصة مؤرخة ٤ يناير سنة ١٩٦٢ صادرة إليه من المطعون ضده الثانى وتفيد قبضه منه قيمة السند وتعهده بسجبه من البنك وتسليمه للطاعن كما تمسك بأن السند من أوراق المجاملة . وبإعلان تاريخه ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ أدخل المطعون ضدهما الثانى والثالث ضامنين فى الدعوى للحكم عليهما متضامنين بماءسأه يحكم به عليه . وبتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للبنك المطعون ضده الأول مبلغ ١٥٠٠ ج والفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ البروتستوا الحاصل فى ٦ يناير سنة ١٩٦٢ وباستبعاد دعوى الضمان الفرعية المقامة من الطاعن على المطعون ضدهما الثانى والثالث من جدول الجلسة لعدم سداد الرسوم المستحقة عليهما فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ١١ سنة ٦ ق تجارى طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى واحتياطيا الزام المطعون ضدهما الثانى والثالث بماءسأه يحكم به عليه وأسس استئنافه على (١) أن الحكم المستأنف اخطأ فيما قضى به من استبعاد دعواه الفرعية من جدول الجلسة لأن شروط تطبيق المادة ١٣ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

التي استند إليها الحكم غير متوافرة (٢) أن السند المطالب بقيمته منور عليه مع خمس سندات أخرى وأن من حقه أن يتمسك في مواجهة البنك المطعون ضده الأول بهذا التزوير (٣) أن من حقه الاحتجاج على البنك المظهر إليه بالتخاوص لأن التظهير التأميني الوارد بالسند تم في تاريخ لاحق لإعلان البروتستو إضرارا به بدليل خلو البروتستو من إثبات هذا التظهير في الخانة المعدة فيه لذلك وأن البنك إذ جمل تاريخ هذا التظهير سابقا على تاريخ البروتستو فإنه يكون سيء النية و يترتب على ذلك حق الطاعن محرز السند في التمسك قبله بالمخالصة الصادرة له من الشركة المظهرة . وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٦٣ قرر الطاعن بقلم كتاب المحكمة بالإدعاء بتزوير السند وفي ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف (الطاعن) بكافة الطرق حصول التظهير الثابت بالسند في تاريخ لاحق لميعاد الاستحقاق أو لتاريخ السداد إضرارا به ولينفي المطعون ضده ذلك بنفس الطرق وقضت المحكمة في أسباب هذا الحكم بعدم قبول الطعن بالتزوير وبصحة السند وقالت عن قضاء محكمة الدرجة الأولى باستبعاد دعوى الضمان الفرعية من جدول الجلسة أن تلك المحكمة لم تفصل في هذا الطلب فلا يتناوله الاستئناف وإنما يقتصر هذا الاستئناف على ما فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى وهو الدعوى الأصلية . وسمعت المحكمة شهود الطرفين على الوجه المبين بمحضر جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ في الاستئناف رقم ٧ سنة ٦ ق الذي كان متداولاً هو وأربعة استئنافات أخرى بين الخصوم مع الاستئناف الراهن وكان الدفاع فيها متحدا ثم قضت في ٢١ يونيو سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ بطريق النقض ودفع المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض هذا الدفع ورفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

عن الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في صحيفة

استئنافه بأن الحكم الابتدائي أخطأ إذ قضى باستبعاد دعوى الضمان الفرعية التي وجهها إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث من جدول الجلسة بحجة عدم سداد الرسم المستحق عليها إذ أن الطاعن أعلنهما بصحيفتهما بعد سداد الرسم الذي قدره عليها قلم الكتاب ولم يطالبه هذا القلم برسوم أخرى وامتنع عن أدائها هذا إلى أن دعوى الضمان لا تخضع للشروط المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الرسوم والتي استندت إليها محكمة الدرجة الأولى في قضائها بالاستبعاد لكن الحكم المطعون فيه رد على هذا السبب من أسباب الاستئناف بأن محكمة الدرجة الأولى لم تفصل في دعوى الضمان المذكورة وأن الاستئناف لا يتناول إلا ما فصلت فيه تلك المحكمة فلا يشمل دعوى الضمان الفرعية التي لم تفصل فيها وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون مرده أن محكمة الاستئناف أخطأت في فهم وجه النعي إذ فهمته على أنه ينصب على قضاء الحكم المستأنف في موضوع دعوى الضمان الفرعية مع أنه لا يتناول إلا ما قضى به الحكم من استبعاد الدعوى المذكورة من جدول الجلسة ولو فهمته على وجهه الصحيح لتعين عليها إذا لم تر الفصل في هذه الدعوى الفرعية أن تقضى بإلغاء قضاء الحكم الابتدائي بشأنها وتعيد الدعوى الفرعية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها .

وحيث إن النعي بهذا السبب غير مقبول ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد قوله "وحيث إنه بالنسبة لموضوع الطعن فإن السبب الأول ومبناه النعي على محكمة الدرجة الأولى لأمرها باستبعاد دعوى الضمان من الرول لعدم أداء الرسم المستحق عليها فإنه لما كان الثابت أن محكمة الدرجة الأولى لم تفصل في طلب الضمان موضوع تلك الدعوى . . فإنه يكون نتيجة حتمية لذلك أن الاستئناف لا يشمل ذلك الطلب لعدم الفصل فيه من المحكمة الابتدائية ويجوز للمستأنف السير فيه بتكليف خصمه الحضور أمام محكمة الدرجة الأولى وليس عن طريق الطعن فيه أمام هذه المحكمة . وترى المحكمة ترتيباً على ذلك أن الاستئناف الراهن يعتبر قاصراً على قضاء محكمة الدرجة الأولى الصادر في موضوع الدعوى الأصلية وحدها" وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعياً أنهى الخصومة في شقها الخاص بدعوى الضمان الفرعية ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشارع فرق في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات بين

نوعين من الأحكام ، الأول هو الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها والنوع الثانى أحكام صادرة فى الموضوع . ولم يجز الطعن فى الأولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر فى الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ومقتضى ذلك هو الطعن فى الأحكام التى تفصل فى موضوع الدعوى أو فى شق منها فى المواعيد القانونية ويترتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق فى الطعن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ وتضمنت أسبابه قضاء قطعيًا منها للخصومة فى الاستئناف فى شقها الخاص بدعوى الضمان الفرعية فإن الطعن فيه بطريق النقض إنما يكون على استقلال وفى خلال ستين يوما من تاريخ صدوره وإذا فوت الطاعن هذا الميعاد ولم يطعن فى ذلك الحكم إلا فى ٢١ يونيو سنة ١٩٦٤ مع الحكم الأخير الصادر فى الدعوى فإن حقه فى الطعن فيه يكون قد سقط طبقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات وبالتالى يكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الطعن بالتزوير قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن اقتصر الطاعن فى دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى على التمسك بالمخالصة الصادرة له من المطعون ضدهما الثانى والثالث يعتبر لإقرارا قضائيا بصحة السند منه يمتنع عليه معه بعد ذلك الادعاء بتزويره وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون لأن تمسك الطاعن بالمخالصة أمام محكمة الدرجة الأولى لا يعدو أن يكون وجه دفاع يقصده به التخلص من الالتزام الثابت بالسند ولا يستفاد منه تنازله عن الطعن بتزويره أو إقراره بصحته منه . هذا إلى أن صحة السند أو تزويره لم تكن موضوع نزاع أمام محكمة الدرجة الأولى حتى يسوغ لمحكمة الاستئناف أن تنسب للطاعن أنه قصد الإقرار بصحة السند بل إن فى إجابته على بروتستو عدم الدفع بأن السند لم يصدر منه إشارة إلى تزويره . كما أن محكمة الاستئناف لم تفصح عن دليلها على ما ذهبت إليه من أن إرادة الطاعن قد انصرفت إلى الإقرار لخصمه بصحة السند أو بعمديته مما يعيب حكمها بالقصور وضمن الطاعن هذا السبب أدلته على تزوير السند .

وحيث إن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات إذ نصت على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها

لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، قصدت إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التي تثار عرضا بشأن دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ولما كان الادعاء بتزوير السند المطالب بقيمته لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فإن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الادعاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ويكون دفع المطعون ضده بعدم قبول هذا السبب غير سديد .

وحيث إنه عن موضوع هذا السبب فانه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في الادعاء بالتزوير على أن دفاع الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى قد جرى بأن السند المطعون فيه قد صدر منه للمطعون ضدهما الثاني والثالث وأنه تخالص معهما عن قيمته بمقتضى مخالصة قدمها مؤرخة ٤ يناير سنة ١٩٦٢ وثابت بها أن المطعون ضده الثالث قبض مبلغ ١٥٠٠ ج قيمة السند المستحق في ١٩٦٢/١/٥ وتعهد بأن يرد إليه هذا السند بعد سحبه من البنك وأن الطاعن أكد ذلك بما قرره في صحيفة دعوى الضمان من أنه يوجه هذه الدعوى للمطعون ضدهما الثاني والثالث لتظهيرهما السند على الرغم من تخالصهما معه عن قيمته بمقتضى المخالصة المشار إليها فيما سبق . وأن ذلك الذي قرره الطاعن أثناء سير الدعوى يعتبر إقرارا قضائيا منه بصحة السند ويكون حجة عليه عملا بالمادة ٤٠٨ من القانون المدني — وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه عليه قضاؤه سائغ ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ولا مخالفة فيه للقانون ذلك أن دفاع الطاعن أمام المحكمة الابتدائية بتخالصه عن قيمة السند وتقديمه المخالصة المثبتة لذلك يتضمن تسليحه بصدد هذا السند منه ويتعارض مع ادعائه أمام محكمة الاستئناف بتزوير السند فاذا استخلصت محكمة الاستئناف من ذلك فساد هذا الادعاء ، فإن هذا الاستخلاص سائغ ولا عيب فيه ، ولئن كان ما ذكرته المحكمة في أساليب حكمها يؤدي إلى القضاء برفض الادعاء بالتزوير وليس إلى الحكم بعدم قبوله إلا أنه ليس للطاعن مصلحة في التمسك بهذا الخطأ لأنه قد ترتب عليه نفع له إذ قد أعفته المحكمة من الغرامة التي كان يجب إلزامه بها في حالة الحكم برفض الادعاء بالتزوير .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بالجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بعدم نفاذ التظهير في مواجهته لصدوره من حسن إسماعيل أباطه (المطعون ضده الثاني) وحده وهو لا صفة له في تظهير السند المحرر لصالح الشركة الشرقية للتجارة التي لا يملك هذا المظهر تمثيلها وقد أغفلت المحكمة هذا الدفاع الجوهرى فشاب حكمها القصور .

وحيث إن هذا النعى لا يجوز توجيهه إلى الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ إذ أن قضاءه قد اقتصر على الفصل في أمر استبعاد الدعوى الفرعية من جدول الجلسة والادعاء بتزوير السند وعلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن حصول التظهير الثابت بالسند المطالب بقيعته في تاريخ لاحق لميعاد الاستحقاق أو لتاريخ السداد إضرارا به وايئفى البنك المطعون ضده الأول ذلك وبالتالي فإن هذا الحكم لم يفصل في موضوع الدعوى الأصلية وإذا كان الدفاع المشار إليه في هذا السبب إنما هو دفاع في موضوع تلك الدعوى فإنه لم يكن على الحكم المطعون فيه أن يبحثه لأن أوان بحثه إنما يكون عند الفصل في هذا الموضوع .

عن الطعن في الحكم الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٦٤ .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على هذا الحكم الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن من حقه أن يحتج قبل البنك المظهر إليه السند بالمخالصة الصادرة إليه من الشركة المظهرة لأن تظهير السند إلى البنك تم بعد تاريخ البروتستو إضرارا به بدليل خلو هذا البروتستو من الإشارة إلى وجود تظهير على السند ، وأن إعطاء هذا التظهير تاريخا سابقا على تاريخ الاستحقاق ، على خلاف الحقيقة ، يجعل البنك سيء النية ، ومن ثم يجوز الاحتجاج في مواجهته بالوفاء الحاصل للشركة المظهرة وقد استعرضت محكمة الاستئناف في حكمها الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ هذا الدفاع ورأت تحقيقا له أن تحيل الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والقرائن حصول التظهير الثابت بالسند المطالب بقيعته في تاريخ لاحق

لميعاد الاستحقاق أو لتاريخ السداد اضرازا به وبرت المحكمة قضاءها هذا بأن للطاعن - وصفه مدينا - مصلحة في اثبات عدم صحة تاريخ التظهير الذي يحمله السند حتى يقوم حقه في الدفع بالتخالص ، وعلى الرغم من أن الطاعن قد أثبت ما كلف بإثباته فإن المحكمة أغفلت دلالة التحقيق الذي أمرت به وقضت بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على القول بأنه بفرض حصول التظهير للبنك بعد إعلان البروتستو فإن ذلك لا يحول بين البنك وبين الاستفادة من قاعدة تظهير الدفع طالما ثبت صحة السند الذي يطالب به وعدم تخالفه عنه عند إعلانه بورقة الاحتجاج بعدم الدفع وقد أخطأ الحكم في هذا الذي قرره وشابهه إفساد في الاستدلال ذلك لأنه وقد ثبت أن البنك المطعون ضده الأول أعطى هذا التظهير الذي سلم الحكم بحصوله بعد إعلان البروتستو الحاصل في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ تاريخا يسبق هذا التاريخ بسنة كاملة هو ٥ يناير سنة ١٩٦١ فإن تقديم البنك لتاريخ التظهير على هذا النحو يعتبر تزويرا بصريح نص المادة ١٣٦ من قانون التجارة مما يجعله سيء النية ويؤكد أيضا سوء نيته أنه قبل تظهير السند إليه على الرغم من علمه باجابه الطاعن في البروتستو بعدم سبق تحريره لهذا السند وهو ما يعتبر تحذيرا صريحا بتزوير السند .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك في صحيفة استئنائه بأن من حقه الاحتجاج على البنك المظهر إليه بوفائه بقيمة السند للشركة المظهرة بمقتضى المخالصة التي قدمها والمؤرخة ٤ يناير سنة ١٩٦٢ لأن التظهير الوارد بالسند تم في تاريخ لاحق لتاريخ استحقاقه ولتاريخ إعلان البروتستو اضرازا به بدليل خلو البروتستو من إثبات هذا التظهير في الحانة المعدة لإثبات ما يكون على السند من تظهيرات ومع وجوب إثبات هذه التظهيرات في البروتستو طبقا للمادة ١٧٥ من قانون التجارة وأن البنك إذ أعطى للتظهير تاريخا غير صحيح يسبق تاريخ البروتستو فإنه يكون سيء النية ويجوز لذلك الاحتجاج ضده بهذا الوفاء . وقد استعرضت محكمة الاستئناف هذا الدفاع في أسباب حكمها الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ ورأت تحقيقا له أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لينتبه الطاعن بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والفرائض حصول التظهير الثابت بالسند المطالب بقيمته في تاريخ لاحق لميعاد الاستحقاق أو لتاريخ السداد

اضراراً به وقالت في أسباب هذا الحكم أن للمدين (الطاعن) مصلحة في اثبات عدم صحة التاريخ المعطى للتظهير الذي يحمله السند محل النزاع حتى يقوم حقه في الدفع بالتخالص قبل المظهر إليه غير أن المحكمة عادت بعد تنفيذ هذا الحكم والتفتت عن نتيجة التحقيق الذي أجرته وقضت بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف مقيمة قضاءها هذا على أن التظهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق يكون له نفس الأثر الذي للتظهير الحاصل قبل هذا الميعاد من حيث تطهير الورقة من الدفوع إذا كان الحامل حسن النية ثم قال الحكم "انه لما كان ذلك وكان الثابت من إجابة المدين (الطاعن) بورقة إعلان احتجاج عدم الدفع أنه لم يسبق له تحرير هذا السند وكان من غير المعقول أن يكون لديه المخالصة المحررة بتاريخ ١٩٦٢/١/٤ أى في تاريخ سابق على إجابته بيومين ولا يتمسك بالتخالص عند إعلانه بورقة البروتستو ومن ثم فإنه بمسيرة المستأنف (الطاعن) في أن التظهير التأميني قد حصل بعد إعلانه بالبروتستو فإن ذلك لا يحول بين البنك وبين الاستفادة من قاعدة تطهير الدفوع طالما قد ثبت صحة السند الذي يطالب به وعدم تخالصه عنه عند إعلانه بورقة الاحتجاج بعدم الدفع الأمر الذي ينفي سوء النية عن البنك حامل الورقة" — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يصلح رداً على دفاع الطاعن آنف الذكر والذي كانت المحكمة قد رأت من قبل أنه مجد وأمرت بتحقيقه ، ذلك أنه لو صح ما ادعاه الطاعن وسأيره فيه الحكم المطعون فيه من أن التظهير التأميني الوارد بالسند حصل بعد إعلانه بالبروتستو الحاصل في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ وأعطى تاريخاً سابقاً على هذا الإعلان هو ٥ يناير سنة ١٩٦١ فإن ثبوت صحة السند وحصول التخالص من قيمته مع الشركة المظهرة بعد إعلان الطاعن بالبروتستو وهما الأمران اللذان اعتبرهما الحكم المطعون فيه نافيين لسوء نية البنك المظهر إليه لا ينفيان عنه سوء النية إلا في حالة ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء إذ في هذا الفرض لا يمكن أن يكون البنك عالماً وقت التظهير بهذا الوفاء لأنه لم يكن قد وقع بعد في هذا الوقت . أما إذا كان التظهير قد حصل بعد الوفاء — وهو فرض لم ينفه الحكم المطعون فيه — فإن ما قرره من ثبوت صحة السند وثبوت حصول الوفاء بعد تاريخ إعلان البروتستو لا يمنع من علم البنك المظهر إليه بواقعة الوفاء التي تمت قبل تظهير السند إليه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ استغنى عن بحث القرائن التي ساقها الطاعن لإثبات سوء نية البنك وأهمها تقديمه تاريخ التظهير

أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو وهو الأمر الذي انتهى عنه المادة ١٣٦ من قانون التجارة ، وذلك لما رآه الحكم من أن ثبوت صحة السند وثبوت عدم الوفاء بقيمته عند إعلان البروتستو في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ ينتفى بهما سوء النية عن البنك حامل السند مع أن ثبوت هاتين الواقعتين لا ينتفى به سوء النية عن البنك في الفرض الثاني المتقدم ذكره والذي تركه الحكم المطعون فيه قائما بسبب أنه لم يبت فيما إذا كان التظهير سابقا على التخالص أو لاحقا له إذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتستو — وهو ما افترضه الحكم — فإنه يكون مشوبا بفساد الاستدلال والقصور في التسييب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
السيد مهدي المنعم الصراف ، عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(١٤)

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) دعوى . "إعلان صحيفة الدعوى" . "جزاء التأخير في إعلانها" .
غرامة . "غرامة مدنية" . إعلان .

الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ مرافعات . مقرررة لصالح الخزينة العامة .
ليس للخصم مصلحة في النعي على الحكم إغفاله توقيع هذا الجزاء .

(ب) إعلان . "إعلان أوراق المحضرين" . بطلان .
إغفال المحضر ذكر عدم وجود الشخص المراد إعلانه في موطنه . بطلان الإعلان .

(ج) إعلان . "إعلان الطعن في الحكم" . محل مختار . بطلان .
إعلان الطعن في الحكم في محل المختار . شرط صحته أن يتخذ الخصم محلا مختارا
في ورقة إعلان الحكم .

١ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من قانون المرافعات قررها الشارع لصالح
الخزينة العامة لا لصالح الخصم وقصد من تقريرها بسط رقابة القاضي على من
يتسبب من موظفي قلم الكتاب أو المحضرين بإهماله في تأخير إعلان صحيفة الدعوى
وتوقيع جزاء عليه بسبب هذا الإهمال إذا رأى القاضي مبررا لذلك وإذا انتهى
الحكم المطعون فيه إلى أن بطلان الإعلان راجع إلى خطأ المحضر الذي قام به
لإغفاله إثبات عدم وجود المراد إعلانه بموطنه فإنه لا تكون للطاعة مصلحة
في النعي على الحكم المطعون فيه بعدم توقيعه هذا الجزاء إذ أن توقيعه أو عدم
توقيعه لم يكن ليؤثر على النتيجة التي انتهى إليها هذا الحكم .

٢ — الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصهاره ولا يكون للمحضر أن يسلم الورقة إلى أى من هؤلاء أو لجهة الإدارة إلا إذا لم يجده في موطنه وعلى المحضر أن يثبت في هذه الحالة في محضره عدم وجود الشخص المراد إعلانه في موطنه الذى طلب إعلانه فيه ويترتب على إغفال هذا البيان بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

٣ — لا يكون إعلان الطعن في المحل المختار صحيحا — عملا بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات — إلا إذا اتخذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٤٩ سنة ١٩٦١ كلى الجيزة على المطعون ضده طالبة إلزامه بأن يؤدي لها عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض . وبتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٣٥ سنة ٨١ ق طالبة إلغائه والقضاء لها بطلباتها الابتدائية وبتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة باعتبار الإستئناف كأن لم يكن وبتقرير تاريخه ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٦٤ طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وصممت على هذا رأى بالجلسة المحددة لنظره .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك تقول إنه وقد اعتبر الحكم الإعلان الحاصل في ١٩/٣/١٩٦٤ باطلا وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فقد كان يتعين عليه عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات تطبيق حكم الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٧٧ مرافعات والحكم على المحضر الذي تسبب في بطلان هذا الإعلان بالغرامة المشار إليها فيها وإذ أغفل الحكم ذلك فإنه يكون قد أخطأ في القانون خطأ يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أن الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من قانون المرافعات قد قررها الشارع لصالح الخزنة العامة لا لصالح الخصم وقصد من تقريرها بسط رقابة القاضى على من يتسبب من موظفى قلم الكتاب أو المحضرين بإهماله في تأخير إعلان صحيفة الدعوى وتوقيع جزاء عليه بسبب هذا الإهمال إذا رأى القاضى مبررا لذلك وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن بطلان الإعلان الحاصل في ١٩/٣/١٩٦٤ راجع إلى خطأ المحضر الذى قام به لإغفاله إثبات عدم وجود المراد إعلانه بموطنة فإنه لا تكون للطاعنة مصلحة في النعى على الحكم المطعون فيه لعدم توقيعه هذا الجزاء إذ أن توقيعه أو عدم توقيعه لم يكن ليؤثر على النتيجة التى انتهى إليها هذا الحكم .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنه وقد أثبت المحضر بأصل ورقة الإعلان الحاصل في ١٩/٣/١٩٦٤ انتقاله إلى موطن المطلوب إعلانه وأنه خاطب البواب وهو خادم لديه ولما امتنع عن تسلم الصورة ورفض ذكر اسمه سلم الصورة لجهة الإدارة ووجه له في موطنه كتابا موصى عليه أخبره فيه بتسليم الصورة لجهة الإدارة فان الإعلان يكون صحيحا ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على بطلان هذا الإعلان .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها

للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصهاره ولا يكون للمحضر أن يسلم الورقة إلى أى من هؤلاء أو لجهة الإدارة إلا إذا لم يجده في موطنه وعلى المحضر أن يثبت في هذه الحالة في محضره عدم وجود الشخص المراد إعلانه في موطنه الذى طلب إعلانه فيه ويترتب على إغفال هذا البيان بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات. لما كان ذلك، وكان الثابت من أصل ورقة إعلان صحيفة الاستئناف أن المحضر لم يثبت بمحضره المؤرخ ١٩٦٤/٣/١٩ عدم وجود المطعون ضده المطلوب إعلانه في موطنه وإنما اكتفى بإثبات أن بواب العمارة الذى تقابل معه امتنع عن تسلم الصورة فإنه يترتب على ذلك بطلان هذا الإعلان وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنه وقد وجه الإعلان للمطعون ضده بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ بمكتب وكيله الذى ترفع عنه أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف واستمرت وكالته ولم تنقطع فإن هذا الإعلان الحاصل في ١٩٦٤/٣/٢٤ يكون صحيحاً دون ما حاجة لبحث المحل المختار.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات لا يكون إعلان الطعن في المحل المختار صحيحاً إلا إذا اتخذ الخصم محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم وإذا كانت الطاعنة لم تقدم صورة الحكم المطعون فيه المعلنه إليها للتدليل بها على أن المطعون ضده اتخذ في ورقة إعلان هذا الحكم مكتب الأستاذ إبراهيم عبد الغنى المحامى محلاً مختاراً له فإن إعلان المطعون ضده بصحيفة الاستئناف الحاصل في ١٩٦٤/٣/٢٤ في هذا المكتب يكون قد وقع باطلاً وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى بطلان هذا الإعلان للعلّة المتقدم ذكرها فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جاسه ١٤ من يناير سنه ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وعبد العليم الدهشان .

(١٥)

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٣ القضائية :

(ا) حيازة . تقادم . ” تقادم مكسب ” . أموال عامة .

عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . انتهاء تخصيصها للنفعة العامة .
جواز تملكها بالتقادم بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك قبل تعديل
المادة ٩٧٠ مدنى بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع ” . تقادم . ” تقادم
مكسب ” .

استقلال قاضى الموضوع فى استظهار أركان وضع اليد المكسب للملكية .
مسائل واقع .

(ج) استئناف . ” نظر الاستئناف ” . ” سلطة محكمة الاستئناف ” .

عدم التزام محكمة الاستئناف — إذا ما ألقت الحكم المستأنف — بمبحث أسباب هذا
الحكم والرد عليها . مناط ذلك .

١ — وضع اليد على الأموال العامة لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنهاء
تخصيصها للنفعة العامة إذ أنه من تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل فى عداد الأملاك
الخاصة فتأخذ حكمها ثم يثبت بعد ذلك وضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة
للملكية بشرائطها القانونية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى
بمقتضى القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧^(١) .

(١) نقض ١٩٦٦/٤/٢١ الطعن ٢٨٤ لسنة ٣٢ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ٩٠٨
ونقض ١٩٦٥/٦/١٠ الطعن ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق السنة ١٦ ص ٧٤٨ .

٢ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أن استظهار أركان وضع اليد المؤدى إلى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى قام تقديره لها على أسباب مقبولة^(١).

٣ — محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا ما ألغت الحكم الابتدائي ببحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب كافية للحمله.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مورث الفريق الثانى من المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٤٣٩ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى طنطا ضد الطاعن ومورث الفريق الثالث من المطعون عليهم ، وقال بيانا لدعواه إن الطاعن باعه بضمان وتضامن مورث الفريق الثالث من المطعون عليهم فى ١٩/١/١٩٥٢ مقدار ١ ف و ١٢ ط أطيانا زراعية مبينة بالعقد مقابل ثمن قدره ١٥٠٠ ج دفع منه وقت التعاقد ٢٠٠ ج واتفق على دفع ٨٠٠ ج فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ والباقي وقدره ٥٠٠ ج يدفع فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ . وإذ قام بدفع مبلغ ١٣٢٨ ج من مجموع الثمن وتبين له أن الطاعن لا يملك سوى فدان و ٥ سهم وأن باقى المساحة غير مملوكة له فقد أقام دعواه بطالب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩/١/١٩٥٢ عن المساحة المملوكة للطاعن وقدرها فدان و ٥ س وإلزام الطاعن والفريق الثالث من المطعون عليهم بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ٣١٩ ج و ٣٢٠ م يمثل ما دفع زائدا عن ثمن هذا القدر . وبتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتحقيق ملكية الطاعن للقدر المبيع وهل يملك فدان و ١٢ ط أو فدان و ٥ س . قدم الخبير تقريره وانتهى فيه إلى أن حقيقة مساحة

(١) نقض ١٩٦٥/١١/٩ السنة ١٦ ص ١٠٠١ رقم ١٥٧ .

القدر المبيع فدان و ١ ط و ٢ س وأن من هذا القدر فدان و ٥ س مكلف باسم الطاعن ٦ ط ١٨ س متخلفة عن جسر ترعة البتانونية عمومي غير مستعمل ، ٣ ط و ٣ س ضمن جسر ترعة البتانونية وأم عبد الله العمومي مستعمل كما أثبت الخبير أن وزارة الإصلاح الزراعي — المطعون عليها الأولى — أبحرت لمورث الفريق الثاني من المطعون عليهم القدر الزائد من المكلف باسم الطاعن .

وبتاريخ ١٩٦١/١/٢٤ أدخل الطاعن المطعون عليها الأولى — وزارة الإصلاح الزراعي — وطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ١١ ط و ١٩ س المبينة بالإعلان الموجه إليها . وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧ قضت المحكمة بتثبيت ملكية الطاعن إلى ٩ ط ٢١ س المبينة بتقرير الخبير كما قضت بصحة عقد البيع المؤرخ ٩ يناير سنة ١٩٥٢ الصادر من الطاعن إلى مورث الفريق الثاني من المطعون عليهم عن مساحة فدان و ١٠ ط و ٢ س مقابل الثمن وقدره ١١٦٢ ج وبإلزام الطاعن بأن يرد إليه مبلغ ٧٩ ج و ٨٨٤ م استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم فيما قضى به للطاعن من تثبيت ملكيته إلى ٩ ط ٢١ س أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ٢٥٤ سنة ١١ ق ، وبتاريخ ١٩٦٢/١١/١٩ قضت محكمة الاستئناف بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتحقيق القدر الذي يملكه الطاعن وبيان سبب ومصدر الملكية وتحقيق ما يدعيه المطعون عليه الأول من أن القدر المفضى بملكته من محكمة أول درجة من الأموال العامة التي لا يجوز تملكها بالتقادم ، وتحقيق ما إذا كان هذا القدر فيما لو ثبت له صفة المال العام مخصصا للنفعة العامة أو زالت عنه صفة التخصيص الفعلي . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٦٤ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكية الطاعن إلى ٩ ط و ٢٠ س ، ورفض دعواه عنها . قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطالان الطعن بالنسبة للفريقين الثاني والثالث من المطعون عليهم لعدم إعلانهم بتقرير الطعن وأبدت الرأي في موضوع الطعن برفضه وبالحلقة المحددة لنظره التزمت وأياها السابق .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الطعن قد أدركه القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . وإذا خلت أوراق الطعن

مما يثبت قيام الطاعن بإعلان الفريقين الثاني والثالث من المطعون عليهم طبقاً للمادة الثالثة من القانون المشار إليه خلال الميعاد المقرر بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ ، فإنه يتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إعمال الجزء المنصوص عنه بالمادة ٤٣١ المشار إليها والقضاء ببطالان الطعن بالنسبة للفريقين الثاني والثالث من المطعون عليهم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليه الأول .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعن فيهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بتملك العين محل النزاع جميعها بالتقادم لأنه يضع اليد عليها بمقتضى عقد القسمة من سنة ١٩٣٠ حتى تاريخ البيع الحاصل في سنة ١٩٥٢ لمورث الفريق الثاني من المطعون عليهم كما تمسك بأنه ثبت للخبير المنتدب في الدعوى أن العين المباعة قطعة واحدة يضع المشتري اليد عليها وأثبت الخبير أن مساحة قدرها ٦ ط و ١٨ س من ضمن القدر المبيع الذي يدخل في العين المتنازع عليها بين الطاعن والمطعون عليه الأول متخلفة من جسر ترعة البتانونية القديمة الغير مستعملة والتي زالت عنها صفة الملك العام ، إلا أن الحكم المطعون فيه نفى عن الطاعن وضع اليد المؤدى إلى كسب الملكية بالتقادم استناداً إلى أنه سبق أن تقدم بطلب إلى مديرية الغربية في سنة ١٩٥٣ بتصحيح خطأ في دفاتر المساحة الحديثة ولم يورد فيه أى بيان عن الأرض محل النزاع وهى غير مكلفة باسمه وإلى أن الطاعن أثبت في عقد البيع الابتدائي الصادر منه إلى مورث الفريق الثاني من المطعون عليهم أن العين المباعة تحدد بجسر ترعة البتانونية القديمة مما ينفي عنه وضع اليد على جسر الترعة القديم وإلى أن مصلحة الرى قامت بتسليم المطعون عليه الأول ٦ ط و ١٨ س التي كانت من الأموال العامة في ٢٢/٨/١٩٥٥ وأنه لم يمض من هذا التاريخ إلى رفع الدعوى مدة التقادم المكتسبة للملك ، كما استند الحكم إلى أن باقى الأرض محل النزاع لا تزال أموالاً عامة لا يجوز تملكها بالتقادم وإلى أن مورث الفريق الثاني من المطعون عليهم استأجر الأرض المتنازع عليها من المطعون عليه الأول ، هذا في حين أن الطاعن لم يسبق له استئجار هذا

القدر وايس فيما أورده الحكم على النحو السالف البيان ما يكفى للرد على ما تمسك به الطاعن وقد أثبت الحكم الابتدائي وضع يد الطاعن المكتسب للملك بالتقدم وقضى الحكم المطعون فيه بالغائه دون أن يرد على ما ورد فيه مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن قبل المطعون عليه الأول استنادا إلى قوله . " جاء في تقرير الخبير أن من هذا القدر مساحة ٣ ط و ٣ س ضمن القطعتين ١ و ٥١ بحوض الملف ٣١ لا زالت مخصصة للمنفعة العامة ومن ثم لا يجوز تملكها بوضع اليد وأن هذه المحكمة تقر الخبير على ما انتهى إليه بالنسبة لهذه المساحة للأسباب التي أسس عليها رأيه ولا يدحض هذا النظر ما ذكره المستأنف ضده الثاني (الطاعن) من أن وضع اليد يرجع إلى عقد القسمة المسجل في سنة ١٩٣٠ إذ ثابت من مطابقة ما جاء بعقد القسمة هذا على الطبيعة كما جاء في تقرير الخبير أن عقد القسمة لم يشمل القدر المتنازع عليه وبما أنه بالنسبة للمساحة الأخرى وقدرها ٦ ط و ١٨ س وهي القطعة رقم ١١٢ فإن الخبير أثبت في تقريره أنها متخلقة من جسر ترعة البتانونية وأنها انتقلت إلى ملكية الحكومة الخاصة وزالت عنها صفة المنفعة العامة ... وبما أنه تبين من المستندات المقدمة من الحكومة والتي لم ينكرها المستأنف ضدهم (أولا) إن المستأنف ضده الثاني (الطاعن) وهو البائع للأطيان قدم طلبا إلى مديرية الغربية في ١٩٥٣/١/٦ يذكر فيه أنه وضع اليد على مساحة ١ ف و ١٨ ط بحوض الملف رقم ٦٩ وقد ظهر خطأ في المساحة الحديثة بعجز قدره تسعة قراريط ويطلب تحقيق ذلك ويؤخذ من هذا الطلب أن الطالب وهو عمدة البلدة على اتصال بأعمال المساحة الحديثة وقدادعى أن ملكه يقع جميعه في القطعة رقم ٦٩ ولم يذكر أنه يضع اليد على شيء من القطعة رقم ١١٢ ولا القطعتين رقم ١ و ٥١ وهي التي تقع فيها الأطيان موضوع النزاع وهذا ثابت من تقرير الخبير كما أنه ثابت به أن مساحة القطعة ٦٩ ليست إلا ١ ف و ٥ س وهو القدر المملوك لهذإن البائع (ثانيا) يبين من الاطلاع على عقد البيع الصادر من المستأنف ضده في البند الأول فيه أن الأطيان يحدها من بحرى فرع البتانون القديم وجاء في البند الثاني أن هذه الأطيان من ضمن المكلف

باسمه وثابت من تقرير الخبير ومن المكلفات الرسمية أن المكلف هو ما مساحته
 ١ ف و ه س فقط ويستفاد من ذلك أيضا أن البائع يقر أن فرع البتانون
 القديم لا يدخل في القدر المبيع (ثالثا) بتاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٥٥ قام مفتش الري
 بتسليم مصلحة الأملاك أراضى ، منها القطعة موضوع النزاع وذلك بحضور تسليم
 رسمى ثابت فيه أن مساحة القطعة رقم ١١٢ بحوض الملقة ٣١ ومساحتها
 ٨ ط و ١٢ س أصبحت ٦ ط و ١٨ س وذلك نتيجة تصحيحات على خرائط
 المساحة الحديثة بناء على تحقيق شكوى وهى الشكوى التى قدمها المستأنف عليه
 الثانى (الطاعن) وكان صمدة البلدة فى ذلك الوقت الذى يعرف بحكم وظيفته
 أطيان الحكومة وما يتم بشأنها . ويبين من ذلك أن شكواه حققت وأسفر
 التحقيق بعد المقاس أن ملك الحكومة فى القطعة ١١٢ هو ٦ ط و ١٨ س مما
 ينفى وضع اليد الظاهر المجابه لصاحب الملك الأصلى بنية التملك وقدمت الحكومة
 صورة رسمية من هذا المحضر . (رابعا) إن المشتري (مورث الفريق الثانى
 من المطعون عليهم) قد استأجرها من الحكومة بعد شرائه مباشرة .
 (خامسا) يبين من كتاب مفتش رى الغربية وكفر الشيخ المرافق لتقرير
 الخبير أن القطعتين ١ ، ٥١ لا تزالان من المنافع العامة إلى الآن ولم تسلمتا إلى
 مصلحة الأملاك وأن تاريخ استغناء مصلحة رى عن القطعة ١١٢ كان يوم
 تسليمها إلى مصلحة الأملاك فى ٢٢ / ٨ / ١٩٥٥ وكانت قبل تسليمها من المنافع
 العامة فى حيازة تفتيش رى “ . ولما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم أنه
 استخلص من تقرير الخبير ومن أوراق الدعوى أن مساحة قدرها ٣ ط و ٣ س
 من أرض النزاع لا زالت من الأموال العامة ومخصصة للنفعة العامة ، وكان
 وضع اليد على الأموال العامة — فى ظل القانون المنطبق على واقعة الدعوى وقبل
 تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ —
 لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد إنهاء تخصيصها للنفعة العامة إذ أنه من تاريخ
 هذا الانتهاء فقط تدخل فى عداد الأملاك الخاصة فتأخذ حكمها ثم يثبت بعد
 ذلك وضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية ، وإذا رتب
 الحكم على ذلك رفض دعوى الطاعن بالنسبة لهذا القدر ، فإن النعى على الحكم
 بخالفة القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان
 من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن استظهار أركان وضع اليد المؤدى إلى كسب

الملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى قام تقديره لها على أسباب مقبولة ، وإذ نفى الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه وفي أسباب سائغة مستمدة من أوراق الدعوى ومن تقرير انخبيرا كتساب الطامن ملكية المساحة الأخرى المشار إليها بالتقادم ، وكانت محكمة الاستئناف غير ملزمة إذ ما ألغت الحكم الابتدائي ببحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب تكفى لجملة ، فان النهي على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ،
ومحمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم الديواني ، وعبد العليم الدهشان .

(١٦)

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) استئناف . ” الحكم في الاستئناف ” . ” تسهيبه ” .

القضاء بالنقض الحكم المستأنف . أثره . احالة الحكم الاستئنافي في بيان الوقائع إلى
ما ورد بالحكم الابتدائي الملغى . جائز .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير عمل الخبير ” . خبرة .

استقلال محكمة الموضوع بالأخذ برأى خبير دون آخر .

(ج) استئناف . ” الحكم في الاستئناف ” . ” تسهيبه ” .

عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على أسباب الحكم المستأنف الذي ألغته . حسبها
قيام حكمها على أسباب كافية لحمله .

(د) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير القرائن ” .

محكمة الموضوع . لها أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من قرائن .
استقلالها بتقدير قوة القرائن في الإثبات . مناقشة كل قرينة على حدة . غير جائز .

(هـ) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” التناقض ” .

التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتحاشى به أسبابه أو التناقض الواقع
في أساس الحكم .

١ — القضاء بالغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره بما يسقط عنه حجته . ولئن كانت لا تجوز الإحالة إلى ما الغى من الحكم إلا أنه لا يعيب الحكم الإستئنافي — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يحيل في بيان الوقائع إلى ما ورد بالحكم الابتدائي وإن قضى بالغائه^(١) .

٢ — المقرر في قضاء محكمة النقض أن الأخذ برأى خبير أو بآخر من آراء الخبراء مما تستقل به محكمة الموضوع وأن مؤدى الأخذ برأى أحد الخبراء دون غيره أن المحكمة لم تر في آراء من لم تأخذ برأيهم ما يفيد اقتناعها في الدعوى .

٣ — لا تلتزم محكمة الإستئناف متى ألغت الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى ببحث وتفنييد أسباب هذا الحكم ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب تكفي لحمله .

٤ — للمحكمة في مواد التزوير أن تستدل على وقوعه بما تستخلصه من القرائن المقدمة في الدعوى . وتقدير قوة القرائن في الإثبات هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى قام قضاءها على أسباب مقبولة . ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها للإثبات^(٢) .

٥ — التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو أن يكون التناقض واقعاً في أساس الحكم بحيث لا يمكن أن يفهم معه على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به .

(١) نقض ١٩٣٦/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في ربع قرن ج ١ رقم ١٩٠ ص ٥٦٥ .

(٢) نقض ١٩٥٢/٢/٢٨ طعن ٦٨ لسنة ٢٠ ق مجموعة القواعد السابقة رقم ٢٤ ص ٥٤٦ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن تقدم إلى رئيس محكمة الإسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٧/٨/١٩٥٩ يطلب إصدار أمر أداء ضد عبده عبده زغلول بمبلغ ٣٥٠٠ ج وقال الطاعن بيانا لطلبه إنه يداين هذا الشخص بالمبلغ المطالب به وهو الباقي له من سند مؤرخ ١/٩/١٩٤٤ بمبلغ ٥٠٠٩ ج و ٥٠٠ م يستحق الوفاء وقت الطالب . رفض رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعوى التى قيدت برقم ١٢٢٥ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الاسكندرية . واستبعد الطاعن أمرا من قاضى الأمور الوقفية بتقدير دينه بالمبلغ المذكور والإذن بتوقيع الحجز تحت يد المطعون عليهم الثلاثة الآخرين وطلب الحكم بصحة اجراءات الحجز وأثناء نظر الدعوى تقدمت نوال عبده عبده زغلول بطلب الحكم بقبول تدخلها فى الدعوى تأسيسا على أن والدها عبده زغلول — المدعى عليه — غائب غيبة منقطعة قبل رفع الدعوى وأن الاجراءات فى شأن اثبات غيبته وتعيين وكيل عنه مطروحة أمام محكمة الأحوال الشخصية ثم انسحبت طالبة التدخل من الدعوى وطلب المطعون عليه الأول باعتباره وكيل الغائب عبده عبده زغلول قبول تدخله فيها ووجه إليه الطاعن الطلبات سالفة البيان . وقرر المطعون عليه الأول بالطعن فى السند موضوع الدعوى بالتزوير ، وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الشاهد الأول من شواهد التزوير وبندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحص السند موضوع الطعن لبيان ما إذا كان فيه كشط وإضافة فى صلبه وبياناته المحرره بالمداد الأخضر تدل على أن أصله كان مبلغ ٥٠٠ قرش ثم أضيف إليه ٩٥٠ بحيث أصبح ٥٠٠٩٥٠ قرش . قدم قسم أبحاث التزييف والتزوير بالإسكندرية تقريراً انتهى فيه إلى أن السند المطعون فيه بالتزوير كان محررا أصلا بمبلغ ٥٠٠ قرش ثم عدل إلى المبلغ الوارد به حاليا وهو ٥٠٠٩٥٠ قرش على النحو المبين بصلب التقرير . قدم الطاعن تقريراً استشاريا من أحد خبراء الخطوط

انتهى فيه إلى أن السند "لم يستجد فيه جديد على العبارات الثابتة فيه حالياً".
 وبتاريخ ١٦ يولية سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بئدب قسم ابجاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة للاطلاع على ملف الدعوى والسند المطعون فيه بالتزوير وبيان ما إذا كان السند صحيحا والمبلغ المدون به لم يحدث فيه أى تعديل أم أن به تعديلا وإضافات جديدة وبيان أوجه الخلاف بين التقريرين المقدمين فى الدعوى وترجيح أحدهما على الآخر من الناحية الفنية . وقدم الخبير تقريره وانتهى فيه إلى أن كافة بيانات السند المطعون فيه بالتزوير محررة بمداد واحد وبخط واحد وبريشة واحدة وأن هذا السند حرر من الأصل بمبلغ ٥٠٠٩٥٠ قرش دون أن يتناول أحد بياناته بعد ذلك بالتعديل . وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة برفض الادعاء بتزوير السند وبإلزام المطعون عليه الأول بصفته بأن يدفع للطاعن مبلغ ٣٥٠٠ ج وبصححة اجراءات المجز تحت يد المطعون عليهم الثلاثة الآخرين . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ١٧٠ سنة ١٩٦٤ ق . وبتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة الاستئناف باستجواب طرفى الخصومة وبعد أن تم الاستجواب قضت بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان السند المطعون عليه بالتزوير المنسوب صدوره من الغائب عبده عبده زغلول وبرفض الدعوى موضوعا . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الآخرين لعدم اعلانهم بتقرير الطعن وأبدت الرأى بنقض الحكم بالنسبة للمطعون عليه الأول وبالحلاسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا السابق .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان الطعن أن هذا الطعن قد أدركه القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ولما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن باعلان المطعون عليهم الثلاثة الآخرين بتقرير الطعن طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار إليه وخلال الميعاد المقرر بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ أو خلال الميعاد الذى منحه له القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ ، فإنه يتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إعمال الحزاء

المنصوص عليه في المادة ٤٣١ المشار إليها والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الآخرين .

وحيث إن الطعن بالنسبة لمن عدا المطعون عليهم الثلاثة الآخرين قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول والسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أحال فيما يتعلق ببيان وقائع الدعوى إلى حكم محكمة أول درجة وإلى التقرير الأول الذى قدمه قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالإسكندرية ، مع أنه حدث في الدعوى وقائع تالية وهى ندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة لتقديم تقرير يرجح بين تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالإسكندرية وبين التقرير الاستشارى الذى قدمه الطاعن ، وقد قدم قسم أبحاث التزييف والتزوير بالقاهرة تقريراً انتهى فيه إلى صحة السند ، لذلك فقد ادعى المطعون عليه الأول أن التزوير لم يحصل فعلاً بتغيير قيمة السند بل أيضاً بتغيير اسم الدائن إلا أن الحكم المطعون فيه لم يحصل وقائع الدعوى هذه مما يبطله ، كذلك اعتمد الحكم فى القضاء بتزوير السند المطعون فيه على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالإسكندرية ولم يعرض إلى التقرير الاستشارى وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالقاهرة فيما أورده من صحة السند المطعون فيه واللذين اعتمدهما الحكم الابتدائى ولم يرد عليه فى هذا الخصوص ولم يقم بالموازنة بين هذين التقريرين وبين التقرير الذى اعتمده مما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن النعى فى شقه الأول مردود ذلك أنه وإن كان القضاء بإلغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره بما يسقط عنه حجته ، وإن كانت لا تجوز الإحالة إلى ما ألغى من الحكم إلا أنه لا يعيب الحكم الاستئنافى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يحيل فى بيان الوقائع إلى ماورد بالحكم الابتدائى وإن قضى بإلغائه . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن قضى بإلغاء الحكم الابتدائى إلا أنه ورد فى خصوص وقائع الدعوى أنها مبينة تفصيلاً

بالحكم المستأنف ولا يرى الحكم ما يبرر إعادة تفصيلها، وإن أورد الحكم الابتدائي المنضم للأوراق جميع الوقائع المتعلقة بالدعوى والتي أشار إليها الطاعن بهذا الشق من الطعن، فإن النعى على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص يكون على غير أساس. والنعى في شقه الثاني مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى القضاء بتزوير السند المطعون فيه استنادا إلى قوله "يبين من مطالعة السند المطعون عليه أنه محرر بمديونية عبده عبده زغلول - الذي يمثل المطعون عليه الأول - إلى عبد المنعم حسن الشيخ (الطاعن) في مبلغ خمسة آلاف جنيه وتسعة جنيهات ونصف جنيه إنمما قد صيغت كتابة هذا المبلغ بالقروش أرقاما وحروفا. وهذا السند موضوع لتحريره تاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ أما موعد وفاته فقد ذكر عنه أنه (تحت الطلب). وحيث إن قسم أبحاث التزييف والتزوير بالإسكندرية انتهى من فحص ذلك السند إلى ما أثبتته في تقريره... وهو أن السند كان محررا أصلا بمبلغ خمسمائة قرش ثم عدل إلى القيمة المدونة به حاليا أي مبلغ ٥٠٠.٩٥٠ قرش وذلك بكشط لفظة (قرش) التالية للفظ (خمسمائة) لكل من تفقيطى المبلغ ثم أضيفت العبارة الآتية (الف وتسعمائة وخمسين قرشا) كما أضيف إلى يمين العدد الأصلي (٥٠٠) الأرقام الآتية: (٠٥ و ٩) حتى أصبح (٥٠٠.٩٥٠). وحيث إن المحكمة تطمئن إلى الأخذ بما رآه ذلك الخبير للأسباب التي أقيم عليها وتعتمدها هذه المحكمة غير آخذة بما ذهب إليه خبير قسم أبحاث التزييف بالقاهرة ولا بما ذهب إليه الخبير الاستشاري الذي اصطفاه المطعون ضده (الطاعن). وإنمما ينبعث اطمئنان المحكمة من القرائن الآتية وهي المستخلصة من استجوابها لهذا الأخير بـ ٨ مارس سنة ١٩٦٤ ومن باقى ظروف الدعوى (أولا) أنه من غير المألوف أن يحرق سند بالقروش عن هذا المبلغ المقدر بألف الجنيهات (ثانيا) أنه من غير المألوف كذلك أن يكون الدين بألف الجنيهات ومعها خمسون قرشا وتسعة جنيهات (ثالثا) أنه من غير المعقول عقلا أن يجرؤ مدرس إلزامى سنة ١٩٤٤ على دفع خمسة آلاف وتسعة جنيهات ونصف عربونا (كما زعم في استجوابه) لأرض موقوفة على أمل خيالي هو حل الوقف أو استبداله، ووقتئذ كان المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الذي انتهى به الوقف الأهلي في عالم الغيب ومرتب مثل هذا المدرس المستأنف ضده الأول (الطاعن) لا يتجاوز بضعة جنيهات.

(رابعا) وكان من المعقول لو أن واقعة شرائه لتلك الأرض صحيحة وكان حقا يدفع لبائعه مبالغ متتالية أن يقف إعطاءه النقد عندما وصلت في مجموعها بضع مئات لكن هذا على حد قوله لم يحصل . (خامسا) أنه لم يستطع أن يبين للحكمة مصدر تلك الألوف وإنما ادعى أنه ورث عن أبيه مبلغا لم يستطع تحديد مقداره وإنما قصر قوله على أنه مبلغ كبير (سادسا) أنه قال عن صناعة والده أنه كان تاجرا بالجملة والقطاعي لكنه لم يستطع تحديد نوع تجارته (سابعا) ومن غير المقبول أن يقدم مثله على شراء خمسين فدانا صفقة واحدة وهو يكبح طوال الشهر لقاء بضعة جنيهات . (ثامنا) أنه أجاب على سؤال للحكمة بأن أصغر مبلغ دفعه لمدينه كان خمسين جنيها ولم ينتبه إلى الجنيهات التسعة والنصف الواردة في السند إلا لما سأله المحكمة بعد ذلك عما إذا كان لم يدفع لمدينه أقل من خمسين جنيها في أى مرة فعندئذ استدرك فقال تسعة جنيهات ونصف . (تاسعا) أنه عندما قرر أن المدين رد إليه بعض الدين قال إن ذلك الرد كان على دفعات فلما سئل عن مقدارها قال أنها بين المائة والمائتين فلما ووجه بالجنيهات التسعة والنصف لم يستطع أن يجيب إجابة شافية . (عاشرا) إن السند خال من توقيع أى شاهد . (حادى عشر) إن المطعون ضده لم يدل على واقعة الشراء المزعومة وإنما ادعى أنه مزق عقد البيع مع بالغ أهمية الاحتفاظ به . (ثانى عشر) إنه لم يستطع تعليل صبره عن التقاضى منذ سنة ١٩٤٤ (تاريخ السند) حتى سنة ١٩٥٩ (تاريخ رفع الدعوى) وهى مدة تقرب من الخمسة عشر عاما مع أن المعقول أنه كان يتأهف على استصدار حكم بالدين فى سنة ١٩٥٢ بمجرد صدور تشريع انتهاء الوقف الأهلى والأبلغ من هذا تعليله ذلك الانتظار بأنه أنفق سبعة آلاف أخرى من الجنيهات فى تشييد منزل له فى سنة ١٩٤٩ ثم تزوج فى سنة ١٩٥٦ فكلفه ذلك الزواج ستمائة جنيه ومع أن إنفاق هذين المبلغين لم يكن يحول دون المطالبة بالدين الكبير . (ثالث عشر) إن المستأنف ضده الأول لما أحس بالحرج بادر بالصاق الاتهام بغيره فنسبه إلى مجهول زعم أنه عيىث بالسند وهو مودع ملف الدعوى لدى قلم الكتاب ، ولقد فاتته ما بان لخبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالاسكندرية وهو ما استبانته أيضا هذه المحكمة بالنظر المجرد، ذلك هو وجود نشع للداد على ظهر السند عند الثقوب التى حدثت عند تغيير الحقيقة وإعادة الكتابة على بعض الكلمات فلو كانت الثقوب محدثة

في السند وهو في قلم الكتاب أى بعد تحريره بعدة سنوات لما ظهر أى نشع على ظهر الورقة . وهذا الذى أورده الحكم مفاده أنه أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالاسكندرية وبالقرائن التى أوردها واستقاها من استجواب الطاعن ومن أوراق الدعوى للقضاء بتزوير السند المطعون فيه وترجيح الحكم هذا التقرير على التقريرين الآخرين . ولما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأخذ برأى خبير أو بآخر من آراء الخبراء مما تستقل به محكمة الموضوع وأن مؤدى الأخذ برأى أحد الخبراء دون غيره أن المحكمة لم ترفى آراء من لم تأخذ برأيهم ما يفيد افتناعها فى الدعوى ، وإذ لا تلتزم محكمة الاستئناف متى ألغت الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى ببحث وتفنيد أسباب هذا الحكم ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد انتهى فى أسباب مقبولة استخلصها من تقرير الخبير الذى اعتد برأيه وأحال إليه ومن القرائن المستمدة من الاستجواب وأوراق الدعوى إلى ترجيح التقرير الأول على التقريرين الآخرين ، وإذ تكفى هذه الأسباب لحمل الحكم فيما انتهى إليه من أن السند مزور فإن النعى على الحكم بالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه التناقض ويقول فى بيان ذلك إن المطعون عليه الأول تمسك أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف بأن التزوير فى السند لم يحصل بتغيير قيمة الدين وحده بل وبتغيير اسم الدائن وقد أخذ الحكم المطعون فيه بنتيجة تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالاسكندرية الذى انتهى إلى حصول التزوير بتغيير قيمة المبلغ الوارد بالسند المطعون فيه دون أن يعرض التقرير إلى حصول تغيير فى اسم الدائن مما يعيب الحكم بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اعتد بتقرير الخبير الأول الذى ندبته المحكمة لفحص ما إذا كان قد حصل تغيير فى قيمة الدين الوارد فى السند المطعون فيه ، وقد انتهى هذا الخبير إلى أن السند كان محررا أصلا بمبلغ ٥٠٠ قرش ثم عدل إلى القيمة المدونة به حاليا وهى ٥٠٠٩٥٠ قرش ولما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تتماشى به أسبابه بحيث لا يبقى

بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو أن يكون التناقض واقعاً في أساس الحكم بحيث لا يمكن أن يفهم معه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به ، وكان الحكم قد اعتبر أن التزوير حصل بتغيير قيمة الدين الواردة في السند على النحو الذى أورده الخبير في تقريره وهو ما يكفى للقضاء برد وبطلان السند فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث وباقي السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بتزوير السند على مجرد الشك والظن استناداً إلى أنه من غير المألوف أن يحور السند بالقروش والدين الوارد فيه بالآلاف بالجنميات كما ذهب الحكم إلى أنه من غير المألوف أن يحور السند بالآلاف بالجنميات ويرد ضمنه مبلغ ٩٥٠ قرش وأنه من غير المقبول أن يدفع الطاعن وهو مدرس الزامى مثل هذا المبلغ سنة ١٩٤٤ ولم يستطع بيان مصدره ، وهذه القرائن كلها من الحكم قائمة على الظن دون اليقين الذى يجب أن تبنى عليه الأحكام ، كما أنه ما كان يجوز القضاء بتزوير السند عن طريق التشكك فى أمره .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم أقام قضاءه بتزوير السند على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول استناداً إلى تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير بالإسكندرية وإلى القرائن الأخرى التى ساقها . ولما كان للمحكمة فى مواد التزوير أن تستدل على وقوعه بما تستخلصه من القرائن المقدمة فى الدعوى ، وكان تقدير قوة القرائن فى الإثبات هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى قام قضاءها على أسباب مقبولة ، وإذا لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفاية كل منها فى ذاتها للإثبات ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بتزوير السند إلا بعد أن أجرت المحكمة تحقيقه بنذب خبيرين فى الدعوى واستنادها إلى القرائن فيها وهى قرائن متساندة وتؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم فان النعى عليه بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومجد شبل عبد المقصود ، ومجد أبو حمزة مندور .

(١٧)

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإيراد ” . ” وعاء الضريبة ” . حكم .
” قصور ” . ” ما يعد كذلك ” .

مناط خصم الإيرادات لدى الحياة والمعاشات والنفقات من إيراد المول . أن يكون ملزما
بها قانونا أو تنفيذا لحكم . ودفعها فعلا خلال السنة الضريبية . وتقررت عليه دون مقابل .
ولسبب لا يرجع لمحض اختياره . عدم بيان الحكم مدى اختيار المول ، ومصدره من قانون
أو عرف . قصور .

مقتضى نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أنه يشترط لخصم
الإيرادات لدى الحياة والمعاشات والنفقات من إيراد المول الخاضع للضريبة العامة
أن يكون ملزما بها قانونا ، أو تنفيذا لحكم قضائي ، ودفعها فعلا خلال السنة
الضريبية ، وأن تكون قد تقررت عليه بدون مقابل ، ولسبب لا يرجع لمحض
اختياره وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يبين مدى اختيار المطعون عليه (المول)
في الالتزام ببائنة إبنتيه بمناسبة زواجهما والمصدر الذي يحدد هذا المدى من قانون
أو عرف ، فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن عزيز بحري قدم إقراراته إلى مأمورية الضرائب المختصة عن إيراده

الخاضع للضريبة العامة في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ فلم تأخذ بها ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف على لجنة طعن ضرائب القاهرة ، وبتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣٠ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة العامة على إيراد الطاعن عن سنتي الخلاف ١٩٤٩ و ١٩٥٠ (ثانيا) بتخفيض تحديد المأمورية لصافي إيراد الطاعن الخاضع للضريبة العامة إلى مبلغ ١٢٢٧٢ ج و ٢٤٧ م في السنة الأولى وإلى مبلغ ١٨١١٠ ج و ٢ م في السنة الثانية ، فقد أقام الدعوى رقم ٦٦٦ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه والأخذ بإقراراته ، كما أقامت المصلحة الدعوى رقم ٦٩٨ سنة ١٩٥٦ بالطعن فيه طالبة إلغاءه واعتماد تقديرات المأمورية . وجرى النزاع في الدعويين - من بين ما جرى - حول التعهدين اللذين التزم الممول بمقتضاهما بأن يدفع لكل من أبلتيه " ليلي وجاكين " بمناسبة زواجهما مبلغ ١٠٠٠ ج سنويا على سبيل البائنة " الدوطة " ابتداء من شهر يونيو سنة ١٩٤٨ حتى وفاته ، إذ يرى الممول أن هذه المبالغ تعتبر إيرادات مرتبة عليه لمدى الحياة وتلزمه قانونا فتخصم من إيراده الخاضع للضريبة عملا بالمادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد في حين ترى المصلحة أنها تعتبر تبرعا اختياريا منه لبنتيه ولا يلزمه قانونا أداؤها وأنه بذلك يكون وفاؤه بها استمالا للإيراد لا تكليفا عليه فلا تخصم من الإيراد الخاضع للضريبة . وقررت المحكمة ضم الدعويين ، وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٣ حكمت حضوريا (أولا) بقبول الطعن شكلا (ثانيا) وفي موضوع الطعن رقم ٦٩٨ سنة ١٩٥٦ برفضه مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف وبمبلغ ٢٠٠ قرش أتعابا للمحاماة (ثالثا) وفي موضوع الطعن رقم ٦٦٦ سنة ١٩٥٦ برفض الدفع المبدي من رافعه بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة العامة على إيراد سنتي الخلاف ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وتأيد القرار المطعون فيه فيما قرره في شقة الأول من رفض هذا الدفع ، ورفض الوجهين الثالث والرابع من أوجه اعتراضات الطاعن في هذا الشأن ، وقبل الفصل في موضوع الوجه الثاني من أوجه اعتراضاته بتدب مكتب الخبراء الحكوميين بالقاهرة لتكليف من يرى ندبه من الخبراء لمباشرة المأمورية المبينة في منطوق الحكم . وبعد أن باشر الخبراء مأموريته وقدم تقريره عادت وبتاريخ

١٩٦٠/١/٢ فحكمت (أولا) وفي الوجه الثانى من اعتراضات الطاعن فى الطعن رقم ٦٦٦ سنة ١٩٥٦ بتعديل الشق الثانى من قرار لجنة طعن ضرائب القاهرة الصادر فى ١٩٥٦/١٠/٣٠ برقم ٤٢ سنة ١٩٥٦ وذلك بتخفيض صافى إيراد الطاعن الخاضع للضريبة العامة عن سنة ١٩٤٩ إلى مبلغ ١١٨٧٣ ج و ٢٧٤ م وتخفيض صافى إيراده الخاضع للضريبة العامة عن سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٥٨٦٠ ج و ٢ م (ثانيا) وفى مصروفات الطعن رقم ٦٦٦ سنة ١٩٥٦ بإلزام مصلحة الضرائب بربع رسومه القضائية ومصروفات أتعاب الخبير وإلزام الطاعن بباقي الرسوم القضائية مع المقاصة فى أتعاب المحاماة واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم والحكم الصادر بملسة ١٩٥٨/١٢/١٣ لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة تعديلها والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الإستئناف برقم ١٦٧ سنة ٧٧ ق . وبتاريخ ١٩٦١/١١/١٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بإضافة مبلغ ٥٠٠ ج إلى وعاء ضريبة سنة ١٩٤٩ ومبلغ ٢٢٥٠ ج إلى وعاء ضريبة سنة ١٩٥٠ ورفض الإستئناف فيما عدا ذلك وألزم المستأنف ضده بالمصروفات المناسبة من الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين المبينين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب ورثة المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكورتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول أنه أقام قضاءه بنخصم الأقساط التى يلتزم المطعون عليه بدفعها لبلتيه كمقابل للدوطة من إيراده الخاضع للضريبة العامة فى سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ على ما قرره من أن النفقات التى يلتزم الآباء بدفعها فى مواعيد دورية لبناتهم اللاتى يتزوجن ثم تجدن صعوبة فى تكاليف الحياة تعتبر إيرادات مرتبة عليهم لمدى الحياة وتنخصم من الإيراد طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ متى كانوا قد التزموا بها قانونا وبغير مقابل إلزاما ينحول لاستفيد المطالبة بها وكانت قد دفعت فعلا خلال السنة الخاضع لإيرادها للضريبة وهى شروط متوافرة

جميعا في النفقات التي دفعها المطعون عليه لبعثته ، وهو من الحكم قصور في التسبب ، لأنه على فرض أن المطعون عليه رتب إيرادا لبعثته في مناسبة زواجهما ودفعه لها فعلا اعتبارا من سنة ١٩٤٨ فقد كان ذلك منه طواحية واختيارا وهو ما لا يتأتى معه خصمه من إرادته الخاضع للضريبة ، لأن المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وإن كانت تشترط لخصم الإيرادات المرتبة لمدي الحياة من وعاء الضريبة التزام الممول بها قانونا أو تنفيذا لحكم قضائي ، إلا أنها مع ذلك تستلزم ألا تكون تلك الإيرادات قد ترتبت على الممول بمحض اختياره وإلا كانت استعمالا للربح وليست تكليفا عليه وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه مما يشوبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد على أن "يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من أقساط الإيراد لمدي الحياة والمعاشات والنفقات الملزم بها قانونا أو تنفيذا لحكم قضائي إذا تقرر عليه بدون مقابل" يدل على أنه يشترط لخصم الإيرادات لمدي الحياة والمعاشات والنفقات من إيراد الممول الخاضع للضريبة العامة أن يكون ملزما بها قانونا أو تنفيذا لحكم قضائي ودفعها فعلا خلال السنة الضريبية وأن يكون قد تقرر عليه بدون مقابل وليسبب لا يرجع لمحض اختياره . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين مدى إختيار المطعون عليه في الإلتزام بإئنة بعثته "إلى وجاكين" بمناسبة زواجهما والمصدر الذي يحدد هذا المدى من قانون أو عرف أو غيرهما ، فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة ليبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٩

رئاسة السيد المستشار / حسين صفوت العركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح
 الشريبنى .

(١٨)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . "مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب" . نيابة عامة .
 "حق الطعن بالنقض" . نقض . "الأحكام الجائز الطعن فيها" .

حق النيابة العامة في الطعن في مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب مقصور على الأحكام الصادرة
 في بطلان الزواج . لئس من قبيل ذلك التعليق للغيبة والإعسار

النص في المادة ٩٠١ من قانون المرافعات على أن "لاية بل الطعن من النيابة
 العامة في مسائل الزوجية إلا في الأحكام الصادرة في بطلان الزواج" . يدل على
 أن الشارع قصر حق النيابة العامة في الطعن في مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب
 على الأحكام الصادرة في بطلان الزواج . إذ كان ذلك ، وكانت الدعوى محل
 النزاع هي دعوى تطليق للغيبة والإعسار — أحد طرفيها أجنبي — وهي بطبيعتها
 لا تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة المشار إليها . فإن الطعن من النيابة
 العامة يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
 تتحصل في أن السيدة رجاء محمد عبد المنعم خليل أقامت الدعوى ابتداءً أمام محكمة

القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية دائرة الولاية على المال ضد زوجها السيد / رياض سعيد هزيم عيسى الفلسطينى الجنسية تطالب الحكم بتطبيقها منه للغيبة والإعسار فأحالتها المحكمة إلى دائرة الأحوال الشخصية للأجانب وقيدت برقم ٣٩ سنة ١٩٦٣ وحددت المحكمة جلسة للتوفيق بينهما وتختلف الزوج عن الحضور فحكمت بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية دعواها وألزمته المدعى عليه بأن يؤدي لها مبلغ خمسين جنيها نفقة مؤقتة شاملة لها ولإبنها منه القاصر أشرف وبعد أن سمعت المحكمة شهود الإثبات عادت وحكمت غيابيا بتطبيقها من المدعى عليه طلاقه بأئنة استنادا إلى ثبوت هجره لها وعارض المحكوم عليه في هذا الحكم طالبا القضاء ببطلانه بدعوى أنه أعان في محل إقامته القديم فضلا عن أنه لم يعذر بالإقامة مع زوجته طبقا لأحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وبتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المعارض فيه ورفض دعوى التطليق واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣ سنة ٨٢ ق . ودفع المستأنف عليه الدعوى بأن المستأنفة هي التي هجرته وحسما للنزاع فإنه يوجه الدعوى لها للإقامة معه بمحل عمله بالسعودية وطلبت النيابة العامة منع الزوج آجلا للحضور للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه أو يطلقها مع إعداره بأنه إذا لم يحضر قامت المحكمة بتطبيقها منه طلاقه بأئنة . وبتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٦٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء فيما قضى به من رفض دعوى التطليق وبتطبيق المستأنفة من المستأنف ضده وبإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ثلاثين جنيها شهريا كنفقة دائمة اعتبارا من ٤ / ١٠ / ١٩٦١ لحين انتهاء عدتها وألزمته المستأنف ضده المصروفات عن هذا الشق من الدعوى ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أنعاب الحمامة وذلك كله عن الدرجتين وتأييد الحكم فيما قضى به من نفقة للصغير "أشرف" وطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الثانى ولم يبد دفاعا ودفعت النيابة العامة بعدم قبول الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن مستندة في ذلك إلى أن دور النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب — ومنها الدعوى الحالية — يقتصر على مجرد إبداء الرأي القانوني المحايد إذ هي طرف منظم وليست خصما أصليا فلا يحق لها الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن النص في المادة ٩٠١ من قانون المرافعات على أن " لا يقبل الطعن من النيابة العامة في مسائل الزوجية إلا في الأحكام الصادرة في بطلان الزواج " يدل على أن الشارع قصر حق النيابة العامة في الطعن في مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب على الأحكام الصادرة في بطلان الزواج . إذ كان ذلك ، وكانت الدعوى محل النزاع هي دعوى تطليق للغيبة والإعسار — أحد طرفيها أجنبي — وهي بطبيعتها لا تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة المشار إليها ، فإن الطعن من النيابة العامة يكون غير مقبول .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشبيشى ، وعلى عبد الرحمن .

(١٩)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣ القضائية :

(أ) تزوير . ” الإدعاء بالتزوير ” . ” غرامة التزوير ” .

ثبوت أن الإدعاء بالتزوير غير منتج . الحكم بعدم قبوله . عدم جواز توقيع الغرامة
المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ مرافعات .

(ب) إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . ” حجية الورقة العرفية ” . ” مبدأ
الثبوت بالكتابة ” .

حجية الورقة العرفية مستمدة من التوقيع وحده . عدم صلاحيتها —
عند خلوها من التوقيع — لتكون مبدأ ثبوت بالكتابة إلا إذا كانت مكتوبة
بخط المدين .

(ج) تزوير . ” طلب الإحالة إلى التحقيق ” . إثبات . ” الإثبات
بالكتابة ” .

طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم صدور العقد من المنصرف وتزوير
بصمة الختم المنسوبة إليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع وفي حدود
المادة ٢٧٤ مرافعات . عدم اعتبار هذا الطلب قبولا لإثبات النفاذ ذاته بالبينة .

(د) عقد . ” الغلط المادى ” . إثبات . ” حجية الأوراق العرفية ” .

مجال تطبيق نص م ١٢٣ مدنى . الأخطاء المادية في العقد هي التي تكشف
عنها الورقة ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد . ليس من قبيل ذلك التوقيع
على الورقة بختم بدلا من ختم آخر .

(هـ) إثبات . " الإثبات بالبينة " . تزوير .

التوقيع بختم خطأ بدلا من ختم آخر واقعة مادية لا يجوز إثباتها بالبينة إلا بإثبات رضا الشخص المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر . ذلك لا يكون إلا بالكتابة إذا زادت قيمة الإلتزام الناشئ عن العقد على عشرة جنيهات .

١ - متى أضحى الإدعاء بالتزوير غير متبع في النزاع فإن ذلك يقتضى من المحكمة أن تحكم بعدم قبوله ولا تبحث ما أسفر عنه تحقيقه ولا توقع على مدعى التزوير أية غرامة إذ لا يجوز توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات إلا إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو برفضه .

٢ - إن الورقة العرفية تستمد حجيتها في الإثبات من التوقيع وحده فإن خلت من توقيع أحد العاقلين فلا تكون لها أية حجية قبله بل إنها لا تصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه .

٣ - طلب الطامنة إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت عدم صدور العقد منها وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليها عليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع على العقد المنسوب إليها وفي حدود ما تنص عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات من أن لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، وبالتالي فلا يعتبر هذا الطلب منها قبولا لإثبات التعاقد ذاته - الذى تزيد قيمته على عشرة جنيهات - بالبينة .

٤ - مجال تطبيق نص المادة ١٢٣ من القانون المدنى ، الغلط في الحساب وغلطات القلم أى الأخطاء المسادية التى تقع من محرر العقد أثناء كتابته وتكشف عنها الورقة بذاتها ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد فلا يدخل في هذه الأخطاء التوقيع على الورقة بختم بدلا من ختم آخر لأن الورقة لا يمكن أن تكشف بذاتها عن هذا الخطأ ولأن تصحيحه يترتب عليه إسناد الورقة إلى غير

الموقع عليها وهو ما يخالف نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني التي تقضى بأن الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها .

هـ — لئن كان التوقيع بختم خطأ بدلا من ختم آخر واقعة مادية إلا أنه يحول دون إثباتها بالبينة أن إثباتها لا يكون إلا بإثبات رضا الشخص الذي كان المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر على انعقاده وهذا الإثبات لا يكون إلا بالكتابة إذا كانت قيمة الالتزام الناشء عن العقد تزيد على عشرة جنيهات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول ومورث باقي المطعون ضدهم المرحوم محمد أحمد جالوس أقام الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٨ كلى بنها على الطاعنة وطالبا الحكم لهما بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ٢٩ إبريل سنة ١٩٥٦ والمتضمن بيعها لهما أرضا زراعية مساحتها فدان وستة قراريط المبينة بالصحيفة وبالعقد المذكور نظير ثمن قدره خمسمائة جنيه وقالوا في بيان دعوتهما إن الطاعنة باعت لهما هذا القدر وقبضت من الثمن ٢٠٠ ج وقت تحرير العقد والباقي وقدره ٣٠٠ ج نسلمته بموجب الخالصة المحررة في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٦ على ظهر العقد وأنها لم تقدم لهما بعد ذلك المستندات الدالة على ملكيتها للبيع واللازمة لشهر العقد فاضطرا لرفع هذه الدعوى بالطلبات المشار إليها . وقد أدكرت الطاعنة صدور عقد البيع منها وقررت بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٨ في فلم تآب المحكمة الابتدائية بالطعن فيه بالتزوير وذكرت في التقرير أنها لم توقع لا على العقد ولا على الخالصة المحررة في ذيله وأنه وإن كانت بصمة الختم الموقع بها عليهما هي بصمة ختمها إلا أن هذا الختم كان في حيازة زوجها المرحوم صالح محمد صالح وربما يكون هو الذي وقع به على العقد والخالصة ، يؤيد ذلك ماورد في صيغة الضمان الواردة في نهاية العقد

والموقعة منه من أنه يضمن البيع بجميع شروطه ويقر بأن زوجته البائعة وقعت على العقد أمامه إذ هذه العبارة الأخيرة لا يكون لها مبرر لو أنها كانت حاضرة في مجلس العقد ووقعت عليه أمام شهوده . وبعد أن أعلنت الطاعة مذكرة شواهد التزوير قضت المحكمة في ٢٥ يونية سنة ١٩٥٨ بقبول هذه المذكرة وقبول الشاهد الأول الوارد بها ، وهو يتحصل في أن التوقيع على العقد بنحتمها تم بغير علمها ورضائها — وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت مدعية التزوير (الطاعة) بكافة طرق الإثبات القانونية أنها لم توقع بنحتمها على عقد البيع العرفي المؤرخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٦ وأنها لم تكن موجودة في مجلس العقد وأن ختمها كان في حيازة زوجها حال حياته وأنه هو الذي وقع به على العقد دون علمها وموافقتها وأجازت المحكمة للمدعى عليهما في التزوير النفي . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين أحالت الدعوى إلى المرافعة لجلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وفيها طلب الحاضر عن الطاعة إعادة الاطلاع على العقد المدعى تزويره فأطلعت عليه المحكمة بعد أن استحضرت من الخزانة وفضت المظروف الذي يحويه بعد أن تأكدت من سلامة الأختام الموقعة عليه ، وبعد أن اطلع على العقد قرر أن الختم الموقع به عليه على أنه للبائعة هو لوالدها ابراهيم سرور مدينه الذي توفي من نحو عشر سنوات وليس لها وأن ختمها باسم أم ابراهيم ابراهيم مدنية ، وطلب رفض الدعوى على أساس أنه ليس لها توقيع على العقد وإزاء ما ظهر للمحكمة من الاطلاع على العقد من أن بصمة الختم الموقع بها عليه باسم ابراهيم سرور مدنية وليس باسم الطاعة طلب الحاضر عن رافعي الدعوى التأجيل لتعديل طلباتهما وإدخال خصوم آخرين في الدعوى فأجابته المحكمة إلى ذلك وبعريضة أعلنها في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٩ إلى الطاعة وإلى السيد / محمد محمد صالح بدر الدين بصفتته وصيا على قصر المرحوم صالح محمد صالح عدلا لطلباتهما إلى طاب الحكم على الطاعة وعلى هذا الوصي بصفتته متضامنين (أولا) بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٦ (ثانيا) ومن باب الاحتياط الزامهما بأن يدفعا لهما من تركة مورثهما المرحوم صالح محمد صالح مبلغ ١٥٠٠ ج على سبيل التعويض وضمن رافعا الدعوى مريضة تعديل الطلبات هذه أنهما مع تمسكهما بصحة العقد إلا أنهما رأيا إزاء منازعة البائعة (الطاعة) فيه وما قررتة أخيرا من أن الختم الموقع به هو لوالدها إدخال ورثة زوجها — وهي منهم — في الدعوى على أساس أن مورثهم

قد وقع على العقد بصفته ضامنا متضامنا في تنفيذه وأنه إذا صححت منازعة البائعة فإنه يكون قد وقع منه غش يجعله مسئولا عن تعويضهما عن الأضرار التي لحقت بهما من جراء هذا الغش والتي يقدرانها بمبلغ ١٥٠٠ ج الذي طلباه في طلبهما الاحتياطي وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة الابتدائية (أولا) بعدم قبول الادعاء بالتزوير (ثانيا) برفض الدعوى (ثالثا) برفض دعوى الضمان . وأسست قضاها بذلك على أن الادعاء بالتزوير أضحي غير منتج بعد أن ظهر بعد التقرير به عدم وجود توقيع أو خط لمدعية التزوير على العقد وأن هذا العقد لا يعتبر حجة على البائعة ولا يصلح لإثبات رضائها بالبيع ولا يجوز اثبات هذا الرضاء بشهادة الشهود لأن قيمة العقد خمسمائة جنيه وأنه وقد ثبت عدم صدور بيع من المدعى عليها (الطاعنة) فإن ضمان زوجها لها في العقد يكون قد ورد على غير محل . وقد استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم وطلبوا الغاءه والحكم لهم بذات الطلبات الواردة في صحيفة تعديل الطلبات المعلنة في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٩ والمشار إليها فيما سبق وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٠ سنة ١٣ ق طنطا وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٤ قضت محكمة استئناف طنطا بالغاء الحكم المستأنف ورفض الادعاء بالتزوير وتغريم مدعية التزوير (الطاعنة) ٢٥ جنيتها وبصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٦ . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٢ يوليوسنة ١٩٦٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وصحمت على هذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم اعتبر ادعاءها بتزوير التوقيع المنسوب إليها على عقد البيع — وهو الادعاء الذي قررت به قبل أن يتضح لها عدم وجود توقيع لها أصلا على هذا العقد — اعتبر الحكم هذا الادعاء منتجا في النزاع وأن التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية بشأنه منتج أيضا وانتهى من ذلك إلى رفض الادعاء بالتزوير وتغريم الطاعنة الغرامة القانونية مع أنه وقد ثبت لمحكمة الاستئناف أن بصمة الختم الموقع بها على العقد وعلى المخالصة المحررة في ذيله ليست باسم الطاعنة وإنما باسم والدها فإن الادعاء

بالتزوير يضحى غير ذى موضوع كما يصبح تحقيقه غير منتج لأن حكم التحقيق صدر على أساس وجود بصمة ختم لها على العقد وانصب الإثبات فيه على واقعة تزوير هذه البصمة أما وقد ثبت عدم وجود هذه البصمة على العقد فإن الوقائع التي أمرت المحكمة بتحقيقها تضحى غير منتجة في الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه لذلك قد خالف المادة ١٥٦ من قانون المرافعات التي أوجبت أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى منتجة فيها جائزا قبولها إذ هذه الشرائط لم تعد متوافرة فيما جرى التحقيق به ، ثم إن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد البيع حجة على الطاعة وقضى بصحته ونفاذه على الرغم من أن التوقيع الذي عليه هو لوالدها وليس لها قد خالف المادة ٣٩٤ من القانون المدني التي تقضى بأن الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها كما خالف الحكم أيضا المادة ٤٠٠ من هذا القانون لتعويله على شهادة الشهود في إثبات التعاقد الذي قضى بصحته ونفاذه وقيمته ٥٠٠ ج وفي إثبات توافر أركانه ودفع الثمن ، ولا يغني الحكم في ذلك قوله بأن رضا الطاعة بهذا التعاقد قد ثبت بالكتابة على الوجه المبين بالعقد لأن مناط الإثبات بالكتابة أن تكون صادرة من الملتزم بها ، والعقد لا توقيع عليه للطاعة ، ولا يمكن اعتبار وجود بصمة ختم عليه لوالدها دليل إثبات عليها كذلك أخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق المادة ١٢٣ من القانون المدني حين افترض أن الطاعة وقعت على العقد بختم أبيها خطأ بدلا من ختمها الذي كانت تقصد التوقيع به ووصف هذا الخطأ بأنه خطأ مادي مما تنص عليه المادة المذكورة ولا يؤثر في صحة العقد ، ذلك بأن هذه المادة إنما تتحدث عن الغلط في الحساب وغلطات القلم ولا يعد من هذا القبيل التوقيع ببصمة ختم غير ختم المتعاقد بل إن ذلك يؤدي إلى اعتبار الورقة صادرة من غير المتعاقد طبقا للمادة ٣٩٤ آنفة الذكر ولو صح منطق الحكم في اعتبار هذا الخطأ ماديا لاستطاع كل إنسان أن يدعى حقا ليس له ويكتبه في ورقة يوقع عليها من غير المتعاقد ويصل بذلك إلى إثبات صدوره من هذا المتعاقد بشهادة الشهود .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن بصمة الختم الموقع به على عقد البيع محل النزاع باسم إبراهيم سرور وتاريخها سنة ١٣٥٧ بينا بصمة ختم الطاعة باسم أم إبراهيم سرور وتاريخها

سنة ١٣٧٧ قال عن الادعاء بالتزوير إنه رغم هذا الاختلاف في الاسم فهو منتج في النزاع ثم استعرض أقوال شهود الإثبات والنفي الذين سمعتهم محكمة الدرجة الأولى ثم قال "وحيث إن حكم الإحالة إلى التحقيق قد انصب على وقائع منتجة في هذا النزاع على النحو الوارد بحكم الإحالة إلى التحقيق رغم ثبوت اختلاف في الاسم ظاهر بالعين المجردة ببصمته الختم الصحيحة والمطعون عليها ، وترى المحكمة ترجيح أقوال شاهدي النفي والأخذ بها من أنها كانت موجودة في مجلس العقد وموافقتها عليه وقبضها مقدم الثمن وقدره ٢٠٠ ج مما يتعين معه رفض الادعاء بالتزوير وتغريم الطاعنة الغرامة القانونية . وحيث إنه وقد ثبت قيام عقد البيع وتوافر أركانه من تطابق الإيجاب والقبول ودفع الثمن وثبت بالسكابة على الوجه المبين بالعقد المطعون عليه ، فإن مجرد وجود بصمة ختم باسم مخالف لاسم المستأنف ضدها الأولى (الطاعنة) رغم ثبوت وجودها بمجلس العقد وكسابة العقد على هذه الصورة وتوافر أركانه من توافق الإرادتين وسداد مقدم الثمن وذكر أوصاف المبيع ، قرينة كافية على حصول خطأ مادي أو غلط وقعت فيه البائعة باعطاء ختم أبيها للبصمة به على العقد باعتباره ختمها وخصوصا وقد ثبت وفاة أبيها قبل العقد بمدة طويلة وحيثما بصمت على هذا العقد ببصمة ختم أبيها عوضا عن ختمها كانت تقصد إبرامه وأن تبصمه بختمها الأمر الذي تحكمه المادة ١٢٣ مدني وهو عدم التأثر في صحة العقد بغلطات القلم (كذا) مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف وإلزامها بصحة ونفاذ هذا العقد بعد ما أظهر المشتريان استعدادهما لتنفيذ العقد وبعد أن تسدد باقي الثمن " . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه خطأ في القانون ، ذلك بأن الطاعنة إذ قررت بالادعاء بالتزوير فقد كان ذلك على أساس وجود توقيع لها ببصمة ختمها على عقد البيع المدعى بصدوره منها وقام هذا الادعاء على أن هذه البصمة منزورة وقد صدر حكم التحقيق من المحكمة الابتدائية على هذا الأساس أيضا وكلف مدمية التزوير (الطاعنة) بإثبات ما كانت تدعيه من أن زوجها وقع على العقد بختمها بغير علمها وموافقتها . ولما كان قد ثبت للمحكمة بعد تنفيذ هذا الحكم عدم وجود أي توقيع لمدمية التزوير على العقد وأن بصمة الختم الموجودة عليه هي أوالدها وليست لها فإن الإدعاء بالتزوير يضحى غير منتج في النزاع وواردا على غير محل كما يصبح التحقيق الذي أمرت به المحكمة غير منتج أيضا لأنه تناول تحقيق واقعة تزوير بصمة

لا وجود لها . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الإدعاء بالتزوير منتجا في النزاع وأن حكم الإحالة للتحقيق قد انصب على وقائع منتجة في هذا النزاع وذلك مع تسليم الحكم بأن بصمة الختم الموقع بها على العقد ليست لمدعية التزوير وإنما لوالدها وإذا قضى الحكم على هذا الأساس برفض الادعاء بالتزوير وتغريم مدعيته (الطاعنة) الغرامة القانونية فإنه يكون مخالفا للقانون إذ أن الادعاء بالتزوير وقد أضحى غير منتج في النزاع — على ما تقدم ذكره — فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة أن تحكم بعدم قبوله ولا تبحث ما أسفر عنه تحقيقه ولا توقع على مدعية التزوير أية غرامة إذ لا يجوز توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات إلا إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه . ثم إن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد البيع العرفي حجة على الطاعنة مع خلوه من توقيعها واعتمد عليه في إثبات حصول البيع ورضائها به وتطابق الإيجاب والقبول ودفع الثمن قد خالف القانون ذلك أن الورقة العرفية تستند حجيتها في الإثبات من التوقيع وحده فاذا خلت من توقيع أحد العاقلين فلا تكون لها أية حجة قبله بل إنها لا تصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه لا توقيع ولا خط للطاعنة على عقد البيع العرفي فإنه ما كان يجوز له أن يعتمد على هذا العقد في إثبات صدور البيع منها وتوافر أركانه كما لا يجوز إثبات حصول هذا التصرف بشهادة الشهود لأن قيمته تزيد على عشرة جنيهات ولا يصح تبرير الإثبات بالبينة بأن الطاعنة قد قبلت الإثبات بهذا الطريق حين طلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت عدم صدور العقد منها وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليها عليه ذلك لأن طلبها الإثبات بالبينة إنما كان منصبا على واقعة عدم حصول التوقيع على عقد البيع المنسوب إليها وفي حدود ما تنص عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات من أن لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، وبالتالي فلا يعتبر هذا الطلب منها قبولا لإثبات التعاقد ذاته بالبينة .

أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة قد وقعت في خلط باعطاء ختم أبيها للتوقيع به على العقد باعتباره ختمها الذي كانت تقصد التوقيع به وأن هذا الخلط يعتبر خطأ ماديا مما تنص عليه المادة ١٢٣ من القانون المدني

فلا يؤثر في صحة العقد . هذا الذي ذهب إليه الحكم هو أيضا خطأ في القانون ذلك أن المادة المذكورة إنما تتحدث عن الغلط في الحساب وغلطات القلم وهي الأخطاء المادية التي تقع من محرر العقد أثناء كتابته وتكشف عنها الورقة بذاتها ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد فلا يدخل في هذه الأخطاء التوقيع على الورقة بختم بدلا من ختم آخر لأن الورقة لا يمكن أن تكشف بذاتها عن هذا الخطأ ولأن تصحيحه يترتب عليه إسناد الورقة إلى غير الموقع عليها وهو ما يخالف نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني التي تقضى بأن الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها . واثن كان التوقيع بختم خطأ بدلا من ختم آخر واقعة مادية إلا أنه يحول دون إثباتها بالبينة أن إثباتها لا يكون إلا بإثبات رضا الشخص الذي كان المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر على إنعقاده وهذا الإثبات لا يكون إلا بالكتابة لأن قيمة التزامه الناشئ عن عقد البيع تزيد على عشرة جنيهات . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر عقد البيع العرفي صادرا من الطاعنة وحجة عليها على الرغم من عدم وجود توقيع أو خط لها عليه وقضى على هذا الأساس بصحته ونفاذه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا . وإذا كانت استجابته إلى طلب المطعون ضدهم الأصلي الخاص بصحة ونفاذ العقد قد أغناه عن بحث طلبهم الاحتياطي الخاص بإلزام الطاعنة وباقي ورثة زوجها المرحوم صالح محمد صالح من مال تركته بالتعويض عما وقع منه من غش وهو ما يعنى تأسيس هذا الطلب على المسؤولية التقصيرية وليس على أساس المسؤولية التعاقدية الناشئة عن كفالة المورث للطاعنة في العقد كما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائي خطأ وكان الخطأ المنسوب إلى المورث في هذا الطلب يجاوز إثباته بجميع طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة والقرائن فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لنظر هذا الطلب الاحتياطي .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه فيما يختص بالإدعاء بالتزوير والطلب الأصلي الخاص بصحة ونفاذ العقد ويتعين لما تقدم تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الإدعاء بالتزوير ومن رفض ذلك الطلب الأصلي .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٢٠)

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) استيلاء . ” الاستيلاء الناقل للملكية ” . تموين . ” الاستيلاء على
 الأقطان ” . ملكية . ” أسباب كسب الملكية ” . قطن .

الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥
 لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها . قرار وزير
 التموين بالاستيلاء على الأقطان . ليس من شأنه نقل الملكية . بقاء الملكية
 لمالكها حتى يحصل الاستيلاء بالمعنى القانوني .

(ب) تموين . ” الاستيلاء على الأقطان ” . قطن . ” اختصاص
 لجنة القطن ” .

اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية
 لا يكون إلا بعد تمام إستلام تلك الأقطان استلاما فعليا طبقا لقرار وزير التموين
 رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .

(ج) تموين . ” الاستيلاء على الأقطان ” . ” مصاريف التأمين
 والتخزين ” .

التزام الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين عن الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلي
 لم يتضمنه القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

١ — الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انما هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . ولما كان قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على جميع ما يوجد من الأقطان المبينة به لدى التجار والشركات والبنوك وأصحاب المحالج والمكابس ، فان تقرير الاستيلاء على هذا النحو لا يعد وأن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في توزيع تلك الأقطان على المصانع المحلية طبقا للأسس والقواعد التي تضعها وزارتا التموين والتجارة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية تلك الأقطان أو حيازتها إلى الحكومة . وبالتالي فان ملكيتها تظل لملكها حتى يحصل الاستيلاء عليها بالمعنى القانوني ولا يغني عنه ارسال بيان عن تلك الأقطان من البنوك المودعة لديها إلى وزارة التموين (*) .

٢ — المستفاد من نص المادة الثالثة من قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ أن اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية طبقا للأسس والقواعد التي تضعها وزارتا التموين والتجارة وبالأسعار التي يعينها وزير التموين لا يكون إلا بعد تمام استلام تلك الأقطان استلاما فعليا وهو ما أفصححت عنه المادة الأولى من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ .

٣ — لم يتضمن القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ والقرارات الأخرى المعدلة له التزام الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين عن الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلي .

(*) نقض ١٩٥٨/١/٢ مجموعة المكتب الفني س ٩ ص ٣٥ و ١٩٦١/١٢/٢١
س ١٢ ص ٨١٠ و ١٩٦٢/١٢/١٣ س ١٣ ص ١١٣٠ و ١٩٦٣/١٢/١٢ س ١٤
س ١١٣٩ و ١٩٦٥/١١/١٦ س ١٦ ص ١٠٥٩ ونقض ١٩٦٨/١٢/١٧ س ١٩
ص ١٥٣٩ .

ويبدل القرار رقم ١٥ الصادر من اللجنة الثلاثية المعهود إليها تنفيذ القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٠ على أن مصاريف التأمين والتخزين التي قصد تغطيتها باضافة ٥٪ من ثمن ما تتسلمه المصانع من أقطان انما هي المصاريف التي تستحق من تاريخ الإستلام الفعلي للأقطان حتى تاريخ تسليمها للمصانع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٣٨٨ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة على الوزارتين الطاعتين والمطعون ضدهما الثانى والثالث طالبا إلزام الطاعتين متضامتين بمبلغ ٧٤٠٩ ج و ٦٠ م والفوائد وإلزام المطعون ضدهما الثانى والثالث بتقديم الملفات المنوه عنها بالصحيفة وقال فى بيان دعواه إن وزارة التموين الطاعنة الأولى استولت فى ١٢/٧/١٩٥٠ على أقطانه المودعة ببنك مصر وبنك باركليز ولم تؤد له الباقي من ثمنها وقدره ٢٦٣٥ ج ومصاريف التخزين البالغة ٤٠٦٧ ج و ١١٠ م ومبلغ ٧٠٦ ج و ٩٥٠ م قيمة الدمغة المستحقة عن الأقطان المستولى عليها مع أن ملكية تلك الأقطان قد انتقلت إليها منذ تاريخ الاستيلاء وأصبحت مودعة لحسابها بالبنكين من هذا التاريخ . وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة بنبذ خبير حسابى لبيان الأقطان المستولى عليها وتعيين ثمنها حسب الأسس الجارية والاتفاق وحصر ما دفع من هذا الثمن والفوائد والمصروفات والتعويضات وما يظهر أنه باق . وقدم الخبير المنتدب تقريرا انتهى فيه إلى أن الأقطان المستولى عليها لدى بنك باركليز ١٠٧٣ قنطار و ١٨ رطل ثمنها ٢٣٦٦٩ ج و ٤٠٤ م ولدى بنك مصر ٣٨٥٦ قنطار و ٧٦ رطل ثمنها ٨٥٠٣٩ ج وأن المدعى (المطعون

ضده الأول) أقرله باستلام جميع هذا الثمن وأن ما قيد على المدعى من الفوائد
ببنك مصر في المدة من ١٩٥٠/١٢/٧ حتى ١٩٥١/١١/١ بلغ ١٧٢٨ ج و ٦٠٠ م
وبنك باركليز في المدة من ١٩٥٠/٤/٧ حتى ١٩٥١/١٢/٧ ٤١٧ ج و ٥٦٦ م
وقيد عليه من مصاريف التأمين والتخزين بنك مصر في المدة من ديسمبر
سنة ١٩٥٠ حتى منتصف مايو سنة ١٩٥١ مبلغ ٦٩٣ ج و ٦٠٥ م وبنك باركليز
في المدة من ديسمبر سنة ١٩٥٠ حتى منتصف أبريل سنة ١٩٥١ مبلغ
١٩٧ ج و ٨١٩ م وأن الحكومة دفعت للبنكين من مصاريف التخزين والتأمين
مبلغ ٨٤٥ ج و ٩٠٥ م عن المدة من ١٩٥١/٣/٢٨ - وهو التاريخ الذي حصل فيه
التسليم الفعلي للأقطان - حتى ١٩٥٢/٤/٥ تاريخ انتهاء العملية وذكر الخبير في تقريره
أنه ترك أمر البت في كيفية وتاريخ بدء احتساب الفوائد ومصاريف التخزين
والتأمين إلى المحكمة وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢١ قضت محكمة أول درجة بإعادة
المهمة للخبير لإيضاح الأمور المبينة بمنطوق هذا الحكم وقطعت المحكمة في أسبابه
بالزام الحكومة بمصروفات التأمين والتخزين منذ صدور قرار الاستيلاء .
قدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن المدعى يستحق قبل الحكومة ٨٠ ج و ٤٣١ م
فوائد باقي الثمن الذي تأخرت في دفعه عن المدة من تاريخ المطالبة الرسمية
في ١٩٥١/٩/١ حتى تمام السداد في ١٩٥١/١٢/٧ ومصاريف التأمين والتخزين
بنك مصر وباركليز عن المدة من ١٩٥٠/١٢/٧ حتى ١٩٥١/٤/٥ تاريخ التسليم الفعلي
البالغة ٨٩١ ج و ٤٢٤ م . وبجلسة ١٩٦٢/١/٢٩ طلب المطعون ضده الأول إلزام
الطاعتين أيضاً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويضاً عن حبس الثمن من تاريخ صدور قرار
الاستيلاء حتى السداد . وبتاريخ ١٩٦٢/٦/١١ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعتين
بأن تدفعا للمطعون ضده الأول مبلغ ٩٧١ ج و ٨٥٥ م والفوائد القانونية
بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٥١/١١/٢٨ حتى السداد ورفضت
ماعد ذلك من الطلبات . استأنفت الطاعتان الحكيم الصادرين في ١٩٥٩/١٢/٢١
و ١٩٦٢/٦/١١ لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥٥٤ لسنة ٧٩ ق
تجاري طالبتين إلغاء الحكم الأول فيما قضى به في أسبابه من مسئولية الحكومة
عن مصاريف التأمين والتخزين وبرفض دعوى المستأنف ضده الأول (المطعون
ضده الأول) . وبتاريخ ١٩٦٤/١٠/٣١ قضت محكمة الإستئناف بتعديل الحكم
المستأنف وبإلزام وزارة التموين (الطاعنة الأولى) وحدها بأن تدفع للمستأنف

عليه (المطعون ضده الأول) مبلغ ٩٧١ ج و ٨٥٥ م والفوائد بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥١ حتى تمام الوفاء بالنسبة لمبلغ ٨٩١ ج و ٤٢٤ م. وبتقرير تاريخه ١٥/١٢/١٩٦٤ طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما ورد بالسببين الأول والثالث وصممت على هذا الرأي بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصلة أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول الطاعتان إن وزارة التموين لا تعتبر في حكم المسادتين ٤٤ ، ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ مالكة وحائزة للأقطان المستولى عليها بمجرد صدور قرار منها بالاستيلاء عليها بل يحصل الاستيلاء الفعلي المقترن بتسليم تلك الأقطان بعد جردها في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل ومن ثم فلا تلتزم بمصاريف التأمين والتخزين إلا من تاريخ التسليم الفعلي الذى لا يغنى عنه إرسال البنوك المودعة لديها تلك الأقطان بيانا إحصائيا عنها لوزارة التموين وإذ ألزمتها الحكم المطعون فيه بمصاريف التأمين والتخزين إعتباراً من تاريخ صدور قرار الاستيلاء رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ وهو استيلاء مجرد فإنه يكون مخالفاً للقانون ولا محصل لإستناده في استحقاق هذه المصاريف إلى المادة ٣ من القرار رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ والقرار الوزاري رقم ١٥ سنة ١٩٥١ لأن كل ما عنته المادة ٣ من القرار الأول هو تفويض لجنة القطن في تسلم كميات القطن المستولى عليها وتوزيعها طبقاً للأسس والقواعد والأسعار التى يعينها وزير التموين كما أن ما تضمنه القرار رقم ١٥ سنة ١٩٥١ لا يعدو أن يكون تنظيماً للعلاقة بين وزارة التموين والمصانع في الفترة اللاحقة لإستلامها الأقطان إستلاماً فعلياً . ويحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه قد شابه فساد في الاستدلال في تفسيره للبند الرابع من عقد الشراء وفيما ذهب إليه من أن هذا البند يتناقض مع قرار اللجنة الثلاثية ذلك أن ما جاء بهذا البند لا يتعارض مع قرار اللجنة المذكورة الذى ألزم الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين اعتباراً من تاريخ الاستلام لأن الشق الأول من ذلك البند صريح في التزام أصحاب القطن بالتأمين عليه

من الأخطار المعتادة حتى تسليمه للغزال المشتري كما وأن شقه الثاني صريح في ألا تلتزم الحكومة بشيء من تلك المصاريف إلا اعتبارا من تاريخ قبول القطن وهذا القبول لا يكون إلا عند الاستلام الفعلي .

وحيث إن النعمى بهذين السببين صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالزام وزارة التموين بمصاريف التأمين والتخزين على نظر حاصله أن الأقطان المستولى عليها قد وضعت إثر صدور قرار الاستيلاء تحت تصرف وزارة التموين التي تبينت من كشوف البنوك التي أرسلت إليها مقدارها ونوعها ورتبها، وأن مؤدى نص المادة الثالثة من قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ أن تقوم لجنة القطن باستلام تلك الأقطان فوراً، ولهذا فإن مسؤولية تأخير اللجنة في الاستلام تقع على عاتق وزارة التموين التي أنشأتها وبالتالي فتلتزم بمصاريف التأمين والتخزين . وأن القرار رقم ١٥ الصادر منها في ٢٠/١/١٩٥١ يؤيد التزامها بهذه المصاريف إذ قرر إضافة ٥ ٪ من ثمن الأقطان المسلمة إلى المصانع كتأمين مؤقت لتغطية مصاريف التأمين والتخزين وغيرها من المصروفات وأنه لا يعفى الوزارة من هذه المصاريف لإصدارها قراراً لاحقاً جعل التزامها مقصوراً على مصاريف التأمين والتخزين اللاحقة للاستلام الفعلي لأن هذا القرار يتناقض مع البند الرابع من عقد الشراء الذي جعل الحكومة مسؤولة عن أقساط التأمين والتخزين بالفتات المعمول بها في تاريخ قبول الطلب . وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أن الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ ، ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جرداً وصفياً في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء في ذاته . لما كان ذلك وكان قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاماً على جميع ما يوجد من الأقطان الأشموني والزاجوراء وجيزة ٣٠ المحلوجة (الشعر) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جودفير / جودالموجودة والتي توجد في حيازة التجار والشركات والبنوك وأصحاب المحالج والمكابس سواء كانت بالمخازن أو بالشون أو بأي مكان آخر فإن تقرير الاستيلاء على هذا النحو لا يعدو أن يكون إجراء

تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في توزيع تلك الأقطان على المصانع المحلية طبقا للأسس والقواعد التي تضعها وزارتا التموين والتجارة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية تلك الأقطان أو حيازتها إلى الحكومة وبالتالي فإن المطعون ضده الأول يعتبر مالكا للأقطان إلى أن يحصل الاستيلاء عليها بالمعنى القانوني ولا يغنى عنه إرسال بيان عن تلك الأقطان من البنوك المودعة لديها إلى وزارة التموين . وإذا كان ذلك وكان المستفاد من نص المادة الثالثة من القرار رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ أن اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية طبقا للأسس والقواعد التي تضعها وزارتا التموين والتجارة وبالأسعار التي يعينها وزير التموين لا يكون إلا بعد تمام استلام تلك الأقطان استلاما فعليا وكانت المادة الأولى من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ قد أفصحت عن ذلك حين أوجبت على الحائزين لكميات القطن التي تم الاستيلاء عليها أن يقوموا بتسليمها للجنة القطن المصرية في المواعيد التي تعينها ، مما يقطع بأن تسليم تلك الأقطان للجنة المذكورة لا يكون إلا بعد الاستيلاء الفعلي عليها المقترن باستلامها . لما كان ما تقدم وكان القرار رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ والقرارات الأخرى المعدلة له لم تتضمن إلزام الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين المستحقة عن الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلي وكان ما تضمنه القرار رقم ١٥ الصادر من اللجنة الثلاثية المعهود إليها تنفيذ القرار رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢٩٥ سنة ١٩٥٠ يدل على أن مصاريف التأمين والتخزين التي قصد تغطيتها بإضافة ٥٪ من ثمن ما تسلمه المصانع من أقطان إنما هي المصاريف التي تستحق من تاريخ الاستلام الفعلي للأقطان حتى تاريخ تسليمها للمصانع ، يؤكد ذلك ما نص عليه القرار رقم ٢٣ الصادر من اللجنة الثلاثية المذكورة من أن يتخذ أساسا لبدء المحاسبة على مصروفات التخزين والتأمين تاريخ محاضر استلام الأقطان من المحالج وليس تاريخ صدور قرار الاستيلاء ، وكان ما جاء بالبند الرابع من عقد الشراء الذي نقل الخبر نصه في تقريره لا يتعارض مع ما انتهت إليه اللجنة الثلاثية في قرارها رقم ٢٣ إذ نص هذا البند على أن مقدمي القطن مسئولون بالتأمين عليه ضد الأخطار المعتادة حتى تسليمه إلى الغزال المشتري وعلى أن تقوم الحكومة بدفع أقساط التأمين والتخزين بالفئات المعمول بها من تاريخ قبول القطن ، وهذا القبول لا يكون إلا عند الاستلام الفعلي . لما كان ما تقدم فإن مصاريف تأمين وتخزين الأقطان المستحقة

من الفترة السابقة على تاريخ التسليم الفعلي تكون واجبة على المطعون ضده الأول باعتباره مالكا لها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ومسح عبارات البند الرابع من عقد الشراء وألزم الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين منذ تاريخ صدور قرار الاستيلاء رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون ما حاجة لمبحث وجه الطعن الثاني .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم ولأن الفوائد المقررة بها بسبب التأخير في دفع باقي الثمن لم يرد بشأنها نعي محدد في تقرير الطعن فإنه يتعين تعديل الحكم المستأنف باستبعاد مصاريف التخزين والتأمين من المبلغ الذي ألزم وزارة التموين به .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ،
وعلى عبد الرحمن .

(٢١)

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) استئناف " الخصوم فى الاستئناف " . نقض " الخصوم فى الطعن " .
دعوى " طلب التدخل " .

عدم فصل المحكمة الاستئنافيه فى طلب التدخل . اعتبار طالب التدخل خارجا عن الخصومة
عدم جواز تدخله أو اختصاصه فى الطعن بالنقض .

(ب) بيع " التزامات البائع " ، " ضمان عدم التعرض " . تقادم " تقادم
مسقط " ، دعوى " صحة ونفاذ العقد " .

التزام البائع بضمان عدم التعرض للشترين . التزام أبدي يتولد عن البيع ولو لم
يشهر . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يتمتع عليهم مثله منازعة المشتري
إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب .
الدفع من الورثة يسقط حق المشتري بالتقادم من قبيل المنازعة الممنهة قانونا .

(ج) عقد " آثار العقد " . بيع " التزامات البائع " ، " ضمان عدم التعرض " . دعوى
" دعوى صحة ونفاذ العقد " .

تمسك المشتري بمقد البيع فى دعوى صحة ونفاذ العقد . مقتضاه التمسك بجميع
أثاره القانونية ومنها التزام البائع بضمان عدم التعرض .

١ - متى كانت محكمة الاستئناف لم تفصل فى طلب تدخل المطعون ضده
البائع (بطلب تثبيت ملكية) لا صراحة ولا ضمنا إذ لم تقض بقبول تدخله كما
لم تقض فى طلباته فإنه يظل خارجا عن الخصومة ولا يعتبر طرفا فى الخصومة

التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الاستئناف فإن اختصاص طالب التدخل — المطعون عليه السابع — في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

٢ — من أحكام البيع المقررة في المادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدني القديم والمادة ٤٣٩ من القانون القائم التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا الالتزام أبدي يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع ابداً التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض وينتقل هذا الالتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة المكسبة للملكية . ولما كان الدفع من الورثة بسقوط حق المشتري بالتقادم لعوده عن رفع دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع هو من قبيل المنازعة الممتنعة قانوناً على ورثة البائع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول هذا الدفع يكون مخالفاً للقانون .

٣ — مقتضى تمسك المشتري في دعواه — صحة ونفاذ عقد بيع — بقيام العقد صحيحاً منتجاً لجميع آثاره طوال نظر الدعوى أمام درجتي التقاضي ، أنه قد تمسك بجميع الآثار القانونية الناشئة عن هذا العقد ومن بينها التزام البائع بضمان عدم التعرض وهو التزام لا يسقط عنه وعن ورثته أبداً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنة أقامت في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ الدعوى ٩٨ سنة ١٩٦٠

كلى القاهرة تطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٣ والصادر لها من والدتها المرحومة زينب دسوقي سليمان أبو الدبل التي توفيت في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ عن شقيقتها المرحومة نفيسة (مورثة المطعون ضدهم الستة الأول) وزوجها محمود حسن عوني والد المشتري (المطعون ضده الثامن) وابنتها رافعة الدعوى وادعت شقيقة البائعة بتزوير بصمة ختم مورثها على عقد البيع كما أنكرت بصمة الأصبع المنسوبة للبائعة على ذات العقد وبتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٣ ورفض الادعاء بالتزوير والزام مدعية التزوير غرامة مقدارها ٢٥ جنيهًا ورفض الطعن بالانكار وتغريم الطاعنة فيه أربعة جنيهات ، وأسست المحكمة قضاءها بصحة هذا العقد على أن البائعة أقرت بصدوره منها وبقبضها الثمن الوارد فيه في التوكيل الموثق في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ والصادر منها لزوجها المطعون ضده الثامن والذي صرحت له فيه بالتوقيع على عقد البيع النهائي لما تصرف فيه بالبيع لابنتها بالعقد الابتدائي موضوع الدعوى . استأنفت شقيقة البائعة (مورثة المطعون ضدهم الستة الأول) هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٩١٧ سنة ٧٨ ق وتمسكت في أسباب الاستئناف بسقوط حق المشتري - الطاعنة - في المطالبة بصحة عقد البيع بالتقادم لمضى أكثر من خمسة عشر عاما على صدور البيع قبل رفع الدعوى وبأن هذا العقد في حقيقته وصية لا تنفذ إلا في ثلث التركة وقررت أن التوكيل الرسمي الذي استندت إليه محكمة أول درجة في القضاء بصحة العقد هو توكيل منور على المورثة إذ كانت عاجزة تماما في تاريخ اجرائه عن القيام بأي عمل بسبب مرضها . وردت الطاعنة على هذا الدفاع بأنه لا جدوى من الطعن على التوكيل لأن عقد البيع يغني عنه وطلبت رفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالتقادم ورفض الاستئناف وأضافت في مذكرتها أن التقادم قد انقطع للأسباب التي ذكرتها في هذه المذكرة ولما توفيت المستأنفة جدد ورثتها المطعون ضدهم الثلاثة الأول السير في الخصومة في الاستئناف واختصموا باقي الورثة والطاعنة ووالدها وطلبوا الحكم بسقوط عقد البيع بالتقادم واحتياطيا القضاء برفض الدعوى لأن عقد البيع يستر وصية . وبتقرير مؤرخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ قرر المطعون ضده الأول في قلم الكتاب بالادعاء بتزوير التوكيل رقم ١٣٦٧١ سنة ١٩٥٩ توثيق عام القاهرة والمنسوب

صدوره من المورثة نفيسة دسوقي سليمان أبو الدبل إلى زوجها . وبجلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٤ طلب محمود محمود الكفراوي قبوله خصما في الإستئناف وقدم مذكرة طلب فيها تثبيت ملكيته لجزء من القدر المبيع بالعقد محل النزاع ولم تفصل المحكمة في طلبه . وبتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ قضت بقبول مذكرة شواهد التزوير وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن المرحومة زينب دسوقي سليمان أبو الدبل كانت في غيبة الموت عند صدور التوكيل المنسوب لها توثيقة برقم ١٣٦٧١ سنة ١٩٥٩ عام القاهرة وأن المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) بصمت عليه بنحتم الموكلة وببصمة نسوتها لها في غفلة منها . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة تأسيسا على ما انتهت إليه في أسبابها من ثبوت تزوير التوكيل الذي نسب فيه للبائعة إقرارها بعقد البيع ومن أن حق الطاعنة المشترية في طلب صحة ونفاذ العقد قد سقط بالتقادم لانقضاء أكثر من خمس عشرة سنة على تاريخ تحريره قبل أن ترفع هذه الدعوى ودون أن تضع اليد على المبيع . وبتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ طعنت الطاعنة بطريق النقض في هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعنة اختصمت في الطعن محمود محمود الكفراوي — المطعون ضده السابع — بوصفه خصما مت دخلا في الإستئناف وقدم هذا الأخير مذكرة طلب فيها رفض الطعن على اعتبار أنه كان خصما منضما إلى ورثة المستأنفة في الإستئناف طبقا للمادة ٤١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن محمود محمود الكفراوي طلب من محكمة الإستئناف قبول تدخله لأول مرة في الإستئناف وطلب في مذكرته التي تقدم بها إلى تلك المحكمة أن تقضى له بتثبيت ملكيته إلى نصيبه الميراثي عن والدته في القدر موضوع عقد البيع الذي رفعت الطاعنة الدعوى بطلب صحته ونفاذه (المذكرة المودعة برقم ٢٠ من الملف الإستئنافي) ولما كانت محكمة الإستئناف لم تفصل في طلب تدخله لا صراحة أو ضمنا إذ لم تقض بقبول تدخله كما لم تقض في طلباته فإنه يظل خارجا عن الخصومة ولا يعتبر طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم

المطعون فيه . ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الاستئناف فإن اختصاص المطعون عليه السابع محمود محمود الكفراوي في هذا الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن — فيما عدا ذلك — قد استوفى أوضاعه الشكالية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعواها على أن حقها في المطالبة بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣ قد سقط بالتقادم طبقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني لأنها لم تتخذ من جانبها أى إجراء قانونى يفيد صحة هذا العقد وجديته منذ تاريخ تحريره حتى تاريخ رفع الدعوى فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وهى مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهذا من الحكم مخالفة للقانون . إذ أن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لا تسقط سواء بالنسبة للبائع أو ورثته بالتقادم مهما طالت المدة لأن من أحكام عقد البيع المقررة فى المادة ٤٣٩ من القانون المدني أن البائع يلتزم بضمان عدم منازعته للمشتري فى المبيع فيمتنع عليه أبداً التعرض للمشتري وينتقل هذا الإلتزام إلى ورثته من بعده فيمتنع عليهم أن يدفعوا دعوى الطاعنة المشتري بصحة ونفاذ العقد بسقوط حقها بالتقادم لأن هذه المنازعة منهم تعتبر من قبيل التعرض الممتنع عليهم .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن من أحكام البيع المقررة فى المادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدني القديم والمادة ٤٣٩ من القانون القائم التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا الإلتزام أبدي يتولد عن عقد البيع ولو لم يشتر فيمتنع على البائع أبداً التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض وينتقل هذا الإلتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المسدة المكتسبة للملكية — وفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولما كان الدفع من المرحومة نفيسه دسوق شقيقة البائعة ووارثتها ومن ورثتها من بعدها ، يسقط حق

الطاعة بالتقادم لعودها عن رفع دعواها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليها من المورثة أكثر من خمس عشرة سنة بعد تاريخ صدور هذا العقد هو من قبيل المنازعة الممتنعة قانونا على ورثة البائعة مقدمي هذا الدفع بمقتضى إلزام القانون مورثتهم بالضمان السالف الذكر فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول هذا الدفع ورفض الدعوى على أساس أن حق الطاعة في طلب صحة ونفاذ العقد قد سقط بالتقادم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه . ولا يقدح في ذلك ما أبداه المطعون ضده السادس في مذكرتيه المقدمتين لهذه المحكمة وسأيرته فيه النيابة العامة من أن الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بالتزام البائعة وورثتها بالضمان وأن ما قرره أمام تلك المحكمة من انقطاع التقادم يفيد تنازلا عن حقها في التمسك بذلك الضمان وبالتالي فلا يجوز لها أن تتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض — هذا لا يقدح في صحة النظر السابق لأن الطاعة وقد رفعت الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٣ وتمسكت بهذا العقد وبقيامه صحيحا ومنتجا لجميع آثاره طوال نظر الدعوى أمام درجتي التقاضى فان مقتضى ذلك أنها تتمسك بجميع الآثار القانونية الناشئة عن هذا العقد ومن بينها التزام البائعة بضمان عدم التعرض وهو التزام لا يسقط عنها وعن ورثتها أبدا على ما تقدم ذكره ، وإذا كان دفاع الطاعة أمام محكمة الاستئناف قد تناول فيما تناول انقطاع التقادم إن كان قد بدأ في السريان فان ذلك منها إنما كان احتياطا لما عسى أن تتجه إليه المحكمة من الأخذ بوجهة نظر الخصوم في سريان التقادم في هذه الحالة ولا يفيد تنازلا عن حقها في الضمان المتولد عن عقد البيع . كذلك فإنه لا حجة لما ذهب إليه المطعون ضده السادس في مذكرته من أن قضاء الحكم المطعون فيه قد أقيم على دعامة أخرى غير تقادم الحق في المطالبة بصحة ونفاذ عقد البيع وأن هذه الدعامة الأخرى هي تزوير التوكيل وصورية العقد . ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لصورية العقد أو جديته وإنه وإن كان قد عرض للتوكيل وأثبت تزويره فإنما كان ذلك لإثبات عدم صلاحية هذا التوكيل لتأييد عقد البيع على أساس أنه ورد فيه إقرار من المورثة بهذا العقد، أما قضاء الحكم برفض دعوى الطاعة فقد قام على أن حقها في المطالبة بصحة العقد ونفاذه قد سقط بالتقادم تطبيقا للمادة ٣٧٤ من القانون المدني ، وقال الحكم إنه ترتب على ذلك بفسخ عقد البيع

المنسوب صدوره من المورثة والذي طعن عليه بالتزوير أمام محكمة الدرجة الأولى لا أثر له .

وحيث إنه يتعين لما تقدم نقض الحكم المطعون فيه لمخالفته القانون وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ولما كان قضاء الحكم بسقوط حق الطامنة بالتقادم قد حجبه عن بحث باقى أوجه دفاع الخصوم فإنه يتعين إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف .

جلسه ٢١ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد حسن ميكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وعبد العليم الدهشان .

(٢٢)

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) نقض . ” تقرير الطعن ” . ” إعلان الطعن ” .

الصورة التي وصلت إلى المطعون عليه من التقرير بالطعن . خلوها من بيان تاريخ
حصول التقرير أو وقوع خطأ فيه . أثره . لا يبطل الطعن .

(ب) نقض . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .

الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف . جائز لأحد الأسباب المقررة
قانوناً .

(ج) التزام . ” إنقضاء الالتزام ” . ” الوفاء ” .

للدين في أية حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ الجبرى التمسك بانقضاء دين
الحاجز بالوفاء . نص المادة ٦٤٦ مرافعات لا يقيد .

(د) تنفيذ . تنفيذ عقارى . ” الاعتراض على الإجراءات ” . نظام عام .

للدين أن يعترض على الإجراءات ولو لأول مرة أمام الاستئناف . متى أقام ذلك
على مخالفة النظام العام . مثال .

١ — الطعن بالنقض لا يبطله — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن
تكون الصورة التي وصلت إلى المطعون عليه من التقرير بالطعن قد خلت سهواً
من بيان التاريخ الذي حصل فيه هذا التقرير بقلم كتاب المحكمة أو وقع خطأ فيه .
ذلك أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون اشتمال ورقة
الإعلان عليها .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف (قاضيا بعدم جواز استئناف حكم مرمى المزاد وايقاع البيع بعد زيادة العشر) فانه يجوز — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا .

٣ — للدين دائماً وفي أية حالة تكون عليها الإجراءات التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء ولا يقيد الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٦٤٦ من قانون المرافعات .

٤ — يجوز للدين — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ابداء الاعتراض على الإجراءات ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إذا كان اعتراضه مؤسساً على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام كأن يتمسك بأن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانونا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى — الشركة العقارية لأراضى الحيزة والروضة — اتخذت ضد الطاعنتين إجراءات نزع الملكية بالدعوى رقم ٢٥ سنة ١٩٦٢ بيوع كلى الحيزة على قطعة أرض معدة للبناء مساحتها ٣٣٦ متراً ببولاق الدكرور بحافظة الحيزة وفاء لتأخر ثمنها وهو مبلغ ١٠٣٠ جنيه خلاف المصاريف وأودعت الشركة المذكورة قائمة شروط البيع في ٣٠/١٠/١٩٦٢ وحددت المحكمة جلسة ١٦/١٢/١٩٦٢ انظر الاعتراضات على القائمة وجلسة ٢٦/١/١٩٦٣ في حالة عدم وجود اعتراضات وأعلنت القائمة في ٤ و ٥/١١/١٩٦٢ . وإذ لم تقدم اعتراضات على القائمة فقد نظرت الدعوى بجلسة ٢٦/١/١٩٦٣ ثم أجلت لجلسات أخرى لاتمام النشر حتى جلسة ٢/٥/١٩٦٤ وفيها حصلت المزايدة ، وبجلسة ١٣/٦/١٩٦٤ وبعد زيادة العشر أوقعت المحكمة البيع على المطعون عليه

الثاني بمبلغ ٢٠٩١ جنيه . استأنفت الطاعتان هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٢٠ سنة ٨١ ق . القاهرة ومحكمة الإستئناف قضت في ٢٤/١٠/١٩٦٤ بعدم جواز الإستئناف . طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون عليه الثاني بمذكرته ببطلان الطعن لعدم ذكر تاريخ التقرير به في الصورة المعلنة للمطعون عليهما ولعدم اشتغالها على البيانات التي نص عليها القانون ، كما دفع بعدم قبول الطعن لأنه لا يندرج تحت حالة من حالات الطعن بالنقض التي نص عليها القانون . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفعين وبنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الدفع الأول مردود ذلك أن الطعن لا يبطله — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون الصورة التي وصلت إلى المطعون عليه من التقرير بالطعن قد خلت سهوا من بيان التاريخ الذي حصل فيه هذا التقرير بقلم كاتب المحكمة أو وقع خطأ فيه ذلك أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون اشتغال ورقة الإعلان عليها . ولما كان يبين من الاطلاع على صورة اعلان التقرير بالطعن إلى المطعون عليهما أنها اشتملت على كافة البيانات الواجب استيفائها في أوراق المحضرين طبقا للقانون ، فانه لا يبطل الطعن خلوص صورة التقرير به المعلنة إلى المطعون عليهما من بيان تاريخ هذا التقرير ويكون الدفع بذلك في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الدفع الثاني بعدم قبول الطعن لأنه لا يندرج تحت حالة من حالات الطعن بالنقض التي نص عليها القانون مردود كذلك ، بأنه متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فانه يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا . ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف وطعن فيه بخالفة القانون ، فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزا ويكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الطعن قد أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك نقولان إنهما تمسكتا بمذكرتهما المقدمة

إلى محكمة الاستئناف تحت رقم ٩ من الملف الاستثنائي بأن الدين المنفذ به قد تم سداداه إذ دفعا منه مبلغ ٥١٢ ج وقت التعاقد ومبلغ ١١٣٤ ج بموجب إيصالات صادرة من الشركة المطعون عليها الأولى فيكون جملة ما دفع هو مبلغ ١٦٤٦ ج بينما جملة ثمن العقار هو مبلغ ١٥١٢ ج ورتبت الطاعتان على ذلك اعتبار إجراءات المزايدة قد وقعت باطله تطبيقاً للمادة ٦٨٤ من قانون المرافعات السابق وطلبنا إلغاء حكم مرسى المزداد ، كما تمسكنا بعدم استحقاق الفوائد على مبلغ الثمن نتيجة لهذا التخالص ولأنهما دفعتا فوائد تزيد عن الحد المقرر في المادتين ٢٢٧ ، ٢٣٢ من القانون المدني وهو أمر متعلق بالنظام العام ولأن الحق في المطالبة بالفوائد قد سقط بالتقادم لمضى أكثر من خمس سنوات من تاريخ البيع ، وعلى الرغم من أن هذا الدفاع جوهرى فإن الحكم المطعون فيه لم يتناوله بالرد ولم يعول عليه بإلغاء حكم مرسى المزداد مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح صحيح ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعتين قد أوردتا ضمن دفاعهما بمذكرتهما التي قدمت إلى محكمة الاستئناف بجلسته ١٣/٩/١٩٦٤ قولهما " إجراءات المزايدة وقعت باطلة لأن السند المراد التنفيذ به هو عبارة عن عقد شراء المدينتين - الطاعتين - من الشركة المساهمة العقارية لأراضى الخيزة والروضة - المطعون عليها الأولى - فى تاريخ ١٤/٧/١٩٤٤ والمتضمن شرائهما فدان و ٢٢ ط تعادل ٣٣٦ مترا مربعا وأن إجمالى الثمن ١٥١٦ ج دفع منها ٥١٢ ج والباقى وقدره ١٠٠٠ ج تدفع على ثمانية أقساط متساوية قيمة كل قسط منها ١٢٥ ج ثم قدمت المدينتان فى أولى جلسات الدعوى بملف التنفيذ الابتدائى إيصالات دالة على قيامهما بسداد مبلغ ١١٣٤ ج ٣٧٦ م مضافا لذلك مبلغ ٥١٢ ج مسددة وقت التعاقد وفق ما جاء بالبند الرابع فأصبح جملة الوفاء من جانبهما مبلغ ١٦٤٦ ج و ٣٧٤ م أى أكثر من الحق الوارد بالسند التنفيذى بمبلغ ١٣٤ ج ومن ثم كان الواجب على قضاء محكمة الدرجة الأولى أن تأمر بانهاء إجراءات البيع والمزايدة إعمالا لنص المادة ٦٨٤ من قانون المرافعات . . . والثابت من الأوراق أن المستأنفتين - الطاعتين - قدمتا بملف الدعوى إيصالات دالة على سدادهما مبلغ ١٦٤٦ ج ٣٧٤ م أى

ثمن العقار وأكثر وأن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد على الحد المقرر قانونا ومخالفا لنص المادتين ٢٣٢ و ٢٢٧ من القانون المدني ومن ثم فلا يصح القول بأن الحق في التمسك بذلك قد سقط لعدم إبدائه في تقرير الاعتراض طبقا للمادتين ٦٤٢ و ٦٤٦ مرافعات . كما يبين من الأوراق أن الطاعنتين قد أودعتا بملف الدعوى أمام محكمة أول درجة في حافظتهما رقم ٧ أربعة عشر مستندا تشير إلى أدائهما للشركة المطعون عليها الأولى مبلغ ١١٣٤ ج و ٣٧٦ م من ثمن العقار المبيع علاوة على مائبت دفعه بالعقد . ولما كان للدين دائما وفي أية حالة تكون عليها الإجراءات التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء ولا يقيد الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٦٤٦ من قانون المرافعات ، وكان يجوز للدين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إبداء الاعتراض على الإجراءات ولولأول مرة أمام محكمة الاستئناف إذا كان اعتراضه مؤسسا على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام كأن يتمسك بأن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانونا ، وكان الحكم المطعون فيه رغم تمسك الطاعنتين أمام محكمة الاستئناف على النحو السالف بيانه بأن الدين المنفذ به قد انقضى بالوفاء وأنه يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانونا قد التفت عن بحث هذا الدفاع والرد عليه وانتهى إلى القول بأن " إجراءات المزايدة وشكل الحكم قد تما طبقا للقانون ولم يصدر الحكم بعد رفض وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا وبذلك يكون الاستئناف غير جائز " فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم عمر ممدى ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة مندور ، وحسن
أبو الفتوح الشريفي .

(٢٣)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " ، " وعاء الضريبة " . " التكاليف
الواجبة الخصم " .

عدم جواز خصم ما يحصل عليه صاحب المنشأة مقابل عمله فيها ، من الربح مندرج
الضريبة .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تفرض بحسب الأصل على دخل
مختلط نتيجة لتفاعل العمل مع رأس المال ، ومن ثم لا يجوز لصاحب المنشأة
سواء أكان تاجرا فردا أم شريكا متضامنا في شركة تضامن أو شركة توصية
أن يحسب لنفسه أجرا عن عمله فيها وأن يطالب بخصمه كتكليف على الربح عند
ربط الضريبة عليه ، بل يعتبر وبجا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية لا أجرا
مستحقا لعامل في المنشأة (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب منوف كانت قد قدرت أرباح محمد حسن

(١) نقض ٣ / ١١ / ١٦٦٥ طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٠ ق السنة ١٦ ص ٩٦٩ .

نقض ١٦ / ٦ / ١٩٦٥ طعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٠ ق السنة ١٦ ص ٧٦٨ .

العلوى شقيق المطعمون عليه من المطعم المملوك له في الفترة من ١٩٥١/٥/١ إلى نهاية سنة ١٩٥١ بمبلغ ٩٨ ج وفي سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٢٤٥ ج واتخذت أرباح هذه السنة الأخيرة أساسا لربط الضريبة في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ وأخطرته بهذه التقديرات فاعترض عليها كما تمسك بأن المطعم شركة بينه وبين أخيه سعد حسن العلوى وأحيل النزاع إلى لجنة الطعن بتاريخ ١٩٥٧/٣/٤ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا وفي الموضوع (أولا) باعتماد شركة الواقع بين الطاعن محمد حسن العلوى وأخيه سعد بحق النصف لكل منهما في مطعم منوف من ١٩٥١/٥/١ (ثانيا) تأييد تقدير المأمورية لصافي ربح المطعم في الفترة من ١٩٥١/٥/١ حتى نهاية سنة ١٩٥١ بمبلغ ٩٨ ج وفي سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٢٥٤ ج يسرى على كل من سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ يخص الطاعن محمد حسن العلوى من هذا الربح في الفترة من ١٩٥١/٥/١ حتى نهاية سنة ١٩٥١ بمبلغ ٤٩ ج وفي كل من السنين من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٤ بمبلغ ١٢٢,٥ ج . وعلى ضوء هذا القرار حددت المأمورية أرباحا مماثلة للشريك الثاني سعد حسن العلوى في سنوات النزاع وأضافت مبلغ ٤٨ ج على أرباح الفترة من أول مايو سنة ١٩٥١ إلى نهاية هذه السنة ومبلغ ٧٢ ج على أرباح كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ استنادا إلى أن الممول كان قد حصل على هذه المبالغ كأجر له باعتباره عاملا في المطعم أما وقد اعتبر شريكا فليس له أن يتقاضى أجرا مقابل عمله مما يوجب إضافة الأجور التي حصل عليها إلى وعاء الضريبة ، وأخطرته بهذه التقديرات ، وإذا اعترض عليها وأحيلت أوجه الخلاف إلى لجنة الطعن بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٥ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد المأمورية في اعتبار صافي ربح الطاعن بمبلغ ٩٨ ج في المدة من أول مايو سنة ١٩٥١ حتى نهاية سنة ١٩٥١ ومبلغ ١٩٤ ج و ٥٠٠ م في سنة ١٩٥٢ يسرى على سنتي ١٩٥٣/١٩٥٤ فقد أقام الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٩ تجارى شين الكوم الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه واستبعاد الأجر المضاف إلى وعاء الضريبة ثم اعتبار ربحه بعد ذلك داخلا في حد الإعفاء ، وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل قرار اللجنة ومحاسبة الطاعن عن مبلغ ٤٩ ج ربحه في سنة ١٩٥١ ، ١٢٢,٥ ج عن صافي ربحه في سنة ١٩٥٢ ليسرى على سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ وألزم

المطعون ضدها بالمصاريف المناسبة ومبلغ مائتي قرش أتعاب محاماة .
 واستأنفت مصاحبة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا طالبة إلغاءه
 وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٧ سنة ١٠ ق تجارى .
 وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٤ بحكت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا
 وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف
 الإستئنافية ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الطاعنة
 في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن
 على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة
 على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبددافما ، وقدمت النيابة العامة
 مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام
 قضاءه في الدعوى على أن عناصر المصروفات تضمنت أجرة عاملين اعتبرت من
 التكاليف التي خصمت من الأرباح الإجمالية فإذا عادت اللجنة واستبعدت من
 هذه المصروفات ما يعادل أجر عامل وأضافته إلى حصة المطعون عليه في الأرباح
 الصافية فإنها بذلك تكون قد زادت في تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة بالنسبة
 لأحد الشريكين وهو إجراء خاطيء لا يقره القانون ، وهذا من الحكم خطأ
 ومخالفة للقانون ، إذ أن المطعون عليه كان في نظر المأمورية أجيرا في المنشأة
 احتسبت له أجرا إضافته مع أجر عامل آخر إلى المصروفات ، وعندما انقلبت
 صفته من أجير إلى شريك في سنوات النزاع تعين عليها أن تخصم أجره من باب
 مصروفات المنشأة وتضيفه إلى نصيبه في الأرباح الصافية لأنه من المقرر
 قانونا أن مركز الشريك المتضامن في شركة التضامن أو التوصية بالنسبة للمنشأة
 هو سواء بسواء مركز التاجر الفرد الذي لا يفرض له القانون عند احتساب
 الضريبة على أرباحها أجرا مقابل إدارته لها ولا فرق بين الإثنين إذ أن كلا منهما
 يبذل للمنشأة من ماله ومن مجهوده الشخصي وكلاهما مسئول عن ديونها في كل
 أمواله ولا يصح اعتبار أيهما أجيرا فيها ، وأن عمل مدير الشركة الذي يكون
 في الوقت نفسه شريكا متضامنا يعتبر ضمن حصته في رأس المال وما يحصل
 عليه مقابل هذا العمل يكون حصة في الربح مستحقة للشريك ومن ثم فإنه يخضع

للضريبة على الأرباح طبقا للمادتين ٣٠ و ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إنما تفرض بحسب الأصل على دخل مختلط نتيجة لتفاعل العمل مع رأس المال فإنه لا يجوز لصاحب المنشأة سواء أ كان تاجرا فردا أم شريكا متضامنا في شركة تضامن أو شركة توصية أن يحسب لنفسه أجرا عن عمله فيها وأن يطالب بخصمه كتكليف على الربح عند ربط الضريبة عليه بل يعتبر ما يحصل عليه مقابل عمله هذا ربحا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا أجرا مستحقا لعامل في المنشأة ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من أرباح المطعون عليه قيمة ما حصل عليه كأجر له في المدة التي اعتبر فيها شريكا في المنشأة استنادا إلى أنه لا يحق للصلحة أن تضيف هذا الأجر إلى وعاء الضريبة بعد أن كانت قد خصمته من الأرباح الإجمالية للشركة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد صدق البشبيشى ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(٢٤)

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(ا) بيع . ” البيع الوفاى ” . إثبات . ” الإثبات بالبينه والقرائن ” .

جواز إثبات أن الشرط الوفاى مقصود به إخفاء رهن عقارى بكافة طرق
الإثبات .

(ب ، ج) إثبات . ” الإثبات بالقرائن ” .

امتناب القرائن فى إثبات الفس من أقوال شهود معهم الحبير بدون حلف
يمين ومن المعاينة التى أبرأها ومن المستندات المقدمة إليه . ما يجوز إثباته
بالبينه يجوز إثباته بالقرائن .

(د) رسوم . ” رسوم قضائية ” . مهر عقارى . إصلاح زراعى . ” تقدير قيمة
الأطيان ” .

تقدير ثمن الأطيان الزراعية وفقا لقوانين الرسوم القضائية والشهر والإصلاح
الزراعى . مناهلها تطبيق أحكام تلك القوانين . عدم تعديلها إلى تقرير أسعار المثل
فى معاملات الناس .

(هـ) بيع . ” البيع الوفاى ” . بطلان . ” أثر الإجازة ” .

بطلان البيع الوفاى الذى يستر رهنا . أساسه عدم المشروعية . لا تأحقه
الإجازة .

١ — إن المادة ٣٣٩ من القانون المدنى الملقى بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٢٣ إذ أجازت إثبات أن الشرط الوفاى مقصود به إخفاء رهن عقارى

بكافة طرق الإثبات دون التفات إلى نصوص العقـد فإن ذلك منها لم يكن إلا تطبيقاً للقواعد العامة التي تجيز إثبات الغش بجميع الطرق ومنها البينة والقرائن وعلى ذلك فإن تلك المادة لا تتضمن أى استثناء تنفرد به عن سائر العقود المنطوية على الغش من حيث طرق الإثبات .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تستنبط القرائن التي تعتمد عليها في إثبات الغش من أقوال شهود سمعهم الخبير دون حلف يمين ومن المعاينة التي أجراها ذلك الخبير ومن المستندات التي قدمها الخصوم إليه دون أن تكون ملزمة بأجراء أى تحقيق بنفسها .

٣ — ما يجوز إثباته بالبينة يجوز أيضاً إثباته بالقرائن ومحكمة الموضوع حرية اختيار طريق الإثبات الذي تراه موصلاً للكشف عن الحقيقة ما دام الإثبات جائزاً بجميع الطرق .

٤ — الأسس التي بينها قوانين الرسوم القضائية والشهر والإصلاح الزراعى بشأن تقدير ثمن الأطنان الزراعية قاصرة على تطبيق أحكام تلك القوانين ولا تعدى ذلك إلى تقدير أسعار المثل في معاملات النامس .

٥ — أساس بطلان البيع الوفاى الذى يسترهنا هو أنه غير مشروع ومن ثم فلا تلحقه الاجازة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطامنين أقاما على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٥٩ مـدى كلى قنا طالبين الحكم بإثبات صحة عقد البيع الوفاى المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٤٩

والمتضمن بيع المطعون ضده لهما ثلاثة أفدنة موضحة به مقابل ثمن قدره ٦٠٠ ج وقال بياناً للدعوى أنه اشترط في عقد البيع أن يسدد البائع الثمن خلال ثلاث سنوات من تاريخه وإذا كانت تلك المدة قد انقضت دون أن يستعمل حقه في الاسترداد فقد أصبح بيع الوفاء بيعاً باتاً وصار من حقه أن يرفع الدعوى بطلانها سالفة الذكر . طلب البائع "المطعون ضده" رفض الدعوى استناداً إلى بطلان العقد لكونه يسترهنا واستدل على ذلك ببقاء العين المبيعة في حيازته وبأن الثمن المدفوع لا يتناسب مع الثمن الحقيقي للأطيان المبيعة . وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢ نذبت محكمة قنا الابتدائية خبيراً زراعياً للانتقال إلى الأطيان المبيعة لتقدير ثمنها وقت التعاقد وتحقيق وضع اليد عليها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت تلك المحكمة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٣ برفض الدعوى . استأنف المشتريان "الطاعنان" هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط بالاستئناف رقم ٨٥ سنة ٣٨ ق . وبتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن المشتريان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعنان في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولان إن محكمة أول درجة نذبت خبيراً لتقدير ثمن الأطيان المبيعة وتحقيق وضع اليد عليها ثم اعتمدت على هذا التقرير وحده في إثبات أن الثمن المدفوع لا يتناسب مع الثمن الحقيقي وأن الحيازة قد بقيت للبائع ، وهما القرينتان اللتان استدلت بهما على أن البيع يسترهنا وأنه لذلك يكون باطلاً ، مع أن المادة ٣٣٩ من القانون المدني الملغى حين أجازت إثبات إخفاء بيع الوفاء للرهن بكافة طرق الإثبات - خلافاً لنصوص العقد - فقد كان ذلك منها استثناء من القواعد العامة لا يجوز التوسع فيه . وعلى ذلك يجب أن تقتصر تلك الإباحة على المحكمة ذاتها فتجوز التحقيق بنفسها ولا تكل هذا الأمر إلى خبير يسمع الشهود بغير حلف يمين . وإذا كانت محكمة أول درجة لم تجر أي تحقيق بنفسها وإنما اعتمدت في قضائها على أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين وأيدها في ذلك محكمة الاستئناف ولم تستجب لطلب الطاعنين منها لإجراء التحقيق بنفسها ،

وكانت أيضا قد التفتت من شهادة إدارية تثبت وضع يدهما على الأطيان المبيعة، ورفضت طلب ضم قضية ثابت منها أن الثمن غير بخس. فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحقهما في الدفاع. ولا يجدي استشهاده في هذا الخصوص بقضاء سابق لمحكمة النقض يقضى بأن للمحكمة أن تعتمد في إثبات وضع اليد على تحقيق أجراه الخبير وأقوال شهود سمعهم دون حلف يمين لأن شرط ذلك أن لا تكون عقيدة المحكمة مستمدة من هذا التحقيق. وحده بل يكون قد ساهم في تكوينها عناصر أخرى وأن تعرض المحكمة لأقوال الشهود الذين سمعهم الخبير فتذكر أسباب قبولها لشهادة البعض دون البعض الآخر.

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن المادة ٣٣٩ من القانون المدني الملغى بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ إذ أجازت إثبات أن الشرط الوفاي مقصود به إخفاء رهن عقارى بكافة طرق الإثبات دون التفات إلى نصوص العقد فإن ذلك منها لم يكن إلا تطبيقا للقواعد العامة التي تجيز إثبات الغش بجميع الطرق ومنها البينة والقرائن. وعلى ذلك فإن تلك المادة لا تتضمن أى استثناء تنفرد به عن سائر العقود المنطوية على الغش من حيث طرق الإثبات. ومتى تقرر هذا فإنه يكون للمحكمة أن تستنبط القرائن التي تعتمد عليها في إثبات الغش من أقوال شهود سمعهم الخبير دون حلف يمين ومن المعاينة التي أجراها ذلك الخبير ومن المستندات التي قدمها الخصوم إليه دون أن تكون ملزمة بإجراء أى تحقيق بنفسها. وإذا كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في إثبات حيازة البائع للأطيان المبيعة وبخس الثمن — وهما القرينتان اللتان استدلت بهما على أن عقد بيع الوفاء يخفى رهنا — على أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير وعلى المعاينة التي أجراها وعلى المستندات التي قدمها الخصوم إليه وكان الحكم قد عرض لتلك الأقوال ودلل على صحتها بما جاء مؤيدا لها من المعاينة والمستندات وكان استخلاصه لذلك سائغا ومؤيدا إلى النتيجة التي انتهى إليها في قضائه فإنه لا يكون فيما قرره محكمة الاستئناف من عدم حاجتها إلى تحقيق تجريه بنفسها وفي استبعادها للشهادة الإدارية المقدمة من الطاعنين للتدليل بها على وضع يدهما وما ساقته لتبرير رفضها الأخذ بمستندات الطاعنين الدالة على تقدير الثمن سنة ١٩٤٤، لا يكون في ذلك كله خطأ في تطبيق القانون أو إخلال بحق الدفاع.

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن القانون لم يجعل الاستعانة بذوى الخبرة طريقا من طرق إثبات وضع اليد أو تقدير الثمن لأن تحقيق وضع اليد يكون بالبينة، والبينة يجب أن تكون في مجلس القضاء، ولأن كيفية تقدير الثمن قد بينها المشرع في قوانين الرسوم القضائية والشهر العقاري والإصلاح الزراعي. أما ندب الخبراء فلا يكون إلا حيث يستعصى على المحكمة إجراء التحقيق ولما كان تحقيق وضع اليد وتقدير الثمن ممكنا للمحكمة ومع ذلك ندبت خبيرا وكلت إليه الأمرين معا فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن ما يجوز إثباته بالبينة يجوز أيضا إثباته بالقرائن، وإذا كان ذلك وكان للمحكمة الموضوع حرية اختيار طريق الإثبات الذي تراه موصلا للكشف عن الحقيقة مادام الإثبات جائزا بجميع الطرق. وكانت الأسس التي يلتزمها قوانين الرسوم القضائية والشهر والإصلاح الزراعي قاصرة على تطبيق أحكام تلك القوانين ولا تتعدى ذلك إلى تقدير أسعار المثل في معاملات الناس فإن النعي يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه إذ طبق القانون المدني الملغى على واقعة الدعوى باعتبار أن العقد انعقد في أول يونية سنة ١٩٤٩ وقضى بناء على بطلان العقد برفض الدعوى، لم يلتفت إلى أن وضع يد المشتريين في سنة ١٩٥٤ أوجد حالة قانونية جديدة قد تكون إجازة لعقد البيع من الطرفين وقد تكون عقد جديد عقد بينهما في سنة ١٩٥٤ متضمنا بيما باقا منجزا رض فيه البائع بتسليم المبيع ثم حازه المشتريان حيازة هادئة مستمرة مدة تزيد على ست سنوات وهو ما يكسبهما الملكية بوضع اليد، وإذا لم يعرض الحكم لهذا كله وهو في صدد تكليف عقد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ويقول الطاعنان أنه لا ينال من هذا النعي أنهما لم يعرضا دفاعهما هذا أمام محكمة الموضوع لأنه وقد تعلق بتكليف عقد فقد كان عليها أن تفتن له من تلقاء نفسها.

وحيث إن هذا النعى غير سديد أيضا ذلك أن أساس بطلان البيع الوفاى الذى يستتر رهنا هو أنه غير مشروع ومن ثم لا تلحقه الإجازة فإذا كان ذلك وكانت الدعوى قد رفعت بطلب صحة التعاقد المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٤٩ وليس بطلب صحة تعاقد آخر انعقد بعده ، ولم يتمسك الطاعنان أمام محكمة الموضوع بقيام عقد جديد أو بتملكهما المبيع بالتقادم المكسب فإنه لا يجوز لهما إثارة هذا الدفاع الذى يناطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يترتب رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، عثمان زكريا ، محمد صدق البشيرى ، ومحمد سيد
أحمد حماد .

(٢٥)

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) بيع . "التزامات البائع" . "الالتزام بنقل الملكية" . "ثمار المبيع" .

الالتزام البائع بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل عقد البيع وبالرغم من عدم
انتقال الملكية قبل التسجيل . ثمار المبيع من تاريخ البيع للمشتري . ما لم يوجد اتفاق
يقضى بغير ذلك .

(ب) دعوى . "الطلب العارض" . الالتزام . "المقاصة القضائية" . حكم .
"قصور" . "ما يعد كذلك" .

مدم رد الحكم على دفاع الطاعن المنطوى على مقاصة قضائية والمبدى فى صورة طلب
عارض . قصور . مثال .

١ — لئن كانت ملكية العقار المبيع لا تنتقل إلى المشتري قبل تسجيل عقد
البيع إلا أن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل العقد . وبذلك
تكون للمشتري ثمرة المبيع من تاريخ إبرام البيع ما لم يوجد اتفاق يقضى
بغير ذلك .

٢ — إذا كان دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة — وقد أبدى فى صورة
طلب عارض — ينطوى على طلب إجراء المقاصة القضائية بين الريع المستحق
للمطعون ضده عن أعيان التركة وبين الديون التى قام الطاعن بسدادها
عن تركة مورث المطعون ضده ، وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير

وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم إذ خلا من الرد على هذا الدفاع يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهم ووالدتهم السيدة حميدة طنطاوى أقاموا على الطاعنين الأول والثانى الدعوى رقم ٣٤٨٦ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة طلبوا فيها الحكم بمقدار نصيبهم فى ريع المنزل ومحل الفراشة الموضحين بالصحيفة من تاريخ وفاة مورثهم المرحوم حسين عاشور فى سنة ١٩٣٢ حتى تاريخ المطالبة القضائية . وقالوا بياناً للدعوى أنهم والمرحوم محمود حسين عاشور مورث المدعى عليهما آلت إليهم ملكية هذه الأعيان بالميراث عن والدهم وأن نصيب المدعين فى المنزل مقداره $\frac{1}{18}$ قيراطاً وفى محل الفراشة $\frac{1}{11}$ قيراطاً ولكن مورث المدعى عليهما وكان أكبر الأبناء تولى إدارة التركة بعد وفاة والدهم ولم يسلمهم حصتهم فى الريع فأقاموا الدعوى بطلباتهم السابق بيانها . وأثناء نظر الدعوى توفيت السيدة حميدة طنطاوى وتم إدخال باقى وريثتها وهما ” الطاعنتان الثالثة والرابعة ” فى الدعوى وعدل المطعون ضدهم بطلباتهم فى الريع بجعل حصتهم المطالب بريعها $\frac{2}{3}$ قيرطاً فى المنزل و $\frac{1}{9}$ قيرطاً فى محل الفراشة مضيفين إلى نصيبهم ما آلت إليهم عن والدهم . دفع الطاعن الأول بأن التركة كانت مستغرقة بالديون وأنه قام بسداد الأقساط المستحقة للدائن المرتهن للمنزل ومصاريف إصلاحه وبتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الابتدائية بنذب خير لتقدير صافى ريع أعيان التركة ونصيب المدعين فيه من تاريخ وفاة المورث حتى التاريخ الذى يقدم فيه الخبير تقريره . ثم قضت فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ بنذب خير آخر لتقدير ريع المحل على النحو المتقدم بعد الاطلاع على ملف مصلحة الضرائب الخاص به . واتهى الخبير الأول إلى تقدير

صافي ريع المنزل من تاريخ وفاة المورث حتى نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٣٤٣ ج و ٢٦٠ م للمطعون ضده الأول وبمبلغ ٣٤٥ ج و ٧٥٩ م لكل من المطعون ضدهما الثانية والثالثة وانتهى الخبر الثاني إلى تقدير نصيب المطعون ضده الأول في ريع المحل من هذه الفترة بمبلغ ٨٤ ج و ٤٤٤ م ونصيب كل من المطعون ضدهما الثانية والثالثة في هذا الريع بمبلغ ٦٧٨ ج و ٥٥٥ م . وقد عدل المطعون ضدهم طلباتهم إلى الحكم بالزام الطاعنين بأن يؤدوا لهم هذه المبالغ من تركة مورثهم المرحوم محمود حسين عاشور . وقضت لهم المحكمة الابتدائية في ١٨ أبريل سنة ١٩٦٣ بهذه الطلبات . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٠٥ سنة ٨٠ ق القاهرة وكان من بين ما تمسكوا به في أسباب استئنافهم أن المطعون ضدهم تصرفوا في نصيبهم المطالب بريعه بالبيع وأصبح لذلك لاحق لهم في طلب هذا الريع وبتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وبالحلقة المحددة انظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب . ويقولون في بيان ذلك إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدهم تصرفوا بالبيع في نصيبهم في أعيان التركة ولهذا فلا حق لهم في ريعه وقد أقر المطعون ضده الأول أمام الخبر ببيع حصته في هذه الأعيان فيما عدا قيراطين في المنزل إلى مورث الطاعنين وباعت المطعون ضدها الثانية لهذا المورث حصتها بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٤٢/٥/٦ استصدر المورث حكماً بصحة التوقيع عليه في الدعوى رقم ٨٣٧ سنة ١٩٤٥ كلى القاهرة كما باعت له السيدة حميدة أحمد طنطاوى حصتها بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٤٤/٦/٥ وعلى الرغم من أن المطعون ضدهم لم يحددوا هذه التصرفات ومن أنه قد صدر حكمان سابقان برفض طلب المطعون ضدهما الأول والثانية تثبت ملكيتهما عن حصتهما في هذه الأعيان في الدعوى رقم ٢٨٥٣ ، ٢٨٥٤ سنة ١٩٦٢ كلى القاهرة فإن الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بدفاع الطاعنين ولم يعتد بالعقود والأحكام الصادرة بشأنها بحجة أن العقود غير المسجلة لا تغنى

في إثبات تجرد البائعين من نصيبهم في ملكية المنزل المطالب بالريع عنه . وهذا من الحكم مخالف للقانون لأن عقد البيع غير المشهر يترتب عليه جميع آثاره ومنها تسليم المبيع إلى المشتري فيكون له ريعه . كما أن الحكم اعتمد في رفضه لهذا الدفاع على أن الخبير الذي أجرى معاينة المنزل فحص الأنصبة واستنزل من نصيب المطعون ضده الأول مقدار الخمسة قراريط التي باعها في المنزل وراعى الأنصبة الخاصة بكل من الخصوم ، هذا في حين أن الخبير أدخل في حساب الريع الذي قدره للمطعون ضدهم ريع الحصة التي باعها المطعون ضدها الثانية وتلك التي باعها السيدة حميدة طنطاوى بعد تصرفهما بالبيع فيهما كما أغفل الخبير فحص المستندات التي قدمها الطاعن الأول لإثبات قيام مورث الطاعنين بسداد بعض ديون التركة من ماله الخاص . واكتفى الحكم المطعون فيه بالأخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي ركن إلى تقرير الخبير ولو أنه التفت إلى هذا الدفاع وعنى بجنحه لتغير رأيه في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها الثانية باعت إلى مورثهم حصتها في المنزل بعقد عرفي مؤرخ ١٩٤٢/٥/٦ وأن السيدة حميدة أحمد طنطاوى وهى والددة المطعون ضدهم باعت إلى هذا المورث حصتها في المنزل بعقد عرفي مؤرخ ١٩٤٤/٦/٥ وبأنه لاحق للمطعون ضدهم في المطالبة بريع حصة والدتهم بعد وفاتها ، وقد اعتمد الحكم المطعون فيه في قضائه بالزام الطاعنين بريع هاتين الحصتين على القول بأن "الخبير عند مباشرته المأمورية فحص المستندات وراعى الأنصبة الخاصة بكل من الخصوم وأن العقود المثبتة للتصرف في هاتين الحصتين لا زالت عرفية لم يتم تسجيلها ولا يحتج بها" وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه في هذا الخصوص ينطوى على خطأ في القانون ومخالفة للثابت بتقرير الخبير ذلك أنه وإن كانت ملكية العقار المبيع لا تنتقل إلى المشتري قبل تسجيل عقد البيع إلا أن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل العقد وبذلك تكون للمشتري ثمرة المبيع من تاريخ إبرام البيع مالم يوجد اتفاق يقضى بخير ذلك . لما كان ذلك وكان يبين من تقرير الخبير الذى أخذه به الحكم المطعون فيه أنه أدخل في الريع الذى احتسبه للمطعون

ضدّهم ربيع حصّة المطعون ضدها الثانية في المنزل والتي باعها لمورث الطاعنين وكذا ربيع الحصّة التي باعها له المرحومة حميدة أحمد طنطاوى في هذا المنزل عن جميع مدة حساب الربيع بما في ذلك الفترة اللاحقة لصدور هذين التصرفين مع أن الربيع في هذه الفترة من حق مورث الطاعنين (المشتري) ما لم يتضمن عقد البيع شرطا مخالفا على ما تقدم ذكره ، فان الحكم المطعون فيه يكون في هذا الخصوص مخطئا في القانون ومخالفا للثابت في تقرير الخبير . ولما كان الثابت أيضا من الأوراق أن الطاعن الأول تمسك في مذكرته المقدمة بـجلسة ١٩٥٢/٤/٢٩ أمام محكمة أول درجة بأن تركة مورث المطعون ضدهم كانت مستغرقة بالديون وأن مورث الطاعنين قام بدفع الأقساط التي استحققت للدائن المرتهن للمنزل كما قام باصلاح المنزل ودفع التكاليف اللازمة لبنائه وتركيب أدواته وطلب إجراء الحساب مع المطعون ضدهم لمعرفة ما لهم وما عليهم من الديون التي قدم مستندات سدادها تأييدا لدفاعه وطلب فحص هذه المستندات من الخبير الأول في المذكرة المرفقة بتقريره ، وكان هذا الدفاع — وقد أبدى في صورة طلب عارض — ينطوى على طلب إجراء المقاصة القضائية بين الربيع المستحق للمطعون ضدهم عن أعيان التركة وبين الديون التي قام مورث الطاعنين بسدادها ، وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه وتقرير الخبيرين اللذين أخذ بهما هذان الحكمان قد خلت جميعها من الرد على هذا الدفاع الذي أبداه الطاعن الأول ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لخطئه في تطبيق القانون وقصوره في التسبيب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد
ومحمد سويل أحمد حماد .

(٢٦)

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . ” حجية الحكم “ . قوة الأمر المقضى . استئناف . ” سلطة
محكمة الاستئناف “ .

قضاء الحكم بنذب خير في أسبابه قطعيا بالزام الطاعن بالريع باعتباره غاصبا .
عدم الطعن في هذا الحكم . صيرورة هذا القضاء حائزا لقوة الأمر المقضى . ما ورد .
في أسباب الحكم المطعون فيه بشأن هذا البحث يعد نافلة .

(ب) التزام . ” حق الحبس “ . نقض . ” أسباب الطعن “ .
” سبب جديد “ .

عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بحق الحبس . عدم جواز اثارة ذلك لأول مرة .
أمام محكمة النقض .

١ - متى كان الطاعن لم يطعن بالاستئناف على ما تضمنته أسباب الحكم
بنذب خير من قضاء قطعي بالزامه بالريع باعتباره غاصبا رغم اعلانه بذلك الحكم
حتى فات ميعاد الطعن فيه وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى فانه ما كان يجوز له
النعي على قضاء ذلك الحكم في هذا الشق منه أمام محكمة الاستئناف إذ تحول قوة
الأمر المقضى دون ذلك . ولا يغير من الأمر شيئا أن أسباب الحكم المطعون فيه
تناولت بحث هذا الأمر مرة أخرى إذ ما كان لمحكمة الاستئناف أن تعاود بحثه .
ومن ثم يكون ما ورد في هذه الأسباب بشأن هذا البحث نافلة .

٢ — إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بحقه في حبس أطيان التركية موضوع النزاع حتى تتم تصفية التركية أو حتى يستوفي ما دفعه عن المطعون ضده من الديون فإنه لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٧ كلى قنا على الطاعن طالبة الحكم (أولا) وبصفة مستعجلة بالزامه بأن يدفع لها نفقة شهرية مؤقته تتناسب مع ما لها من حقوق معتصبه (ثانيا) بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٢٠٧٠ ج قيمة ريع الأطيان المبينة بالعريضة عن ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ وفاة المورث في نوفمبر سنة ١٩٥٤ . وقالت في بيان دعواها أن زوجها المرحوم بندري جرجس كان قد تنازل قبل وفاته في أواخر نوفمبر سنة ١٩٥٤ لابنه الطاعن عن جميع أطيانه واحتفظ لنفسه بحق الانتفاع بها مدى حياته على أن يكون لها من بعده حق الانتفاع بمساحة ٢٣ ف و ١٦ ط و ٣ س المبينة بالعريضة طوال حياتها إلا أن الطاعن اغتصب هذه المساحة ولم يمكنها من الانتفاع بها وأنها لذلك تطالبه بريعتها عن المدة المذكورة ، دفع الطاعن بأنه وإن كان للمطعون ضدها حق الانتفاع بتلك الأطيان إلا أن التركية مثقلة بالديون ولم تصف بعد كما لم تتم تسوية ضريبة التركات ورسوم الأيلولة وأن المورث كان قد أجز تلك الأطيان من سنة ١٩٥٥/٥٤ وحصل إيجارها مقدما وأنه لذلك لا محل لمساءلته عن ريع تلك السنة وانتهى إلى أنه ليس بغاصب ويتعين لذلك محاسبته على أساس القيمة الإيجارية وأبدي استعداداه لأن يدفع للمطعون ضدها ٢٠ جنيه شهريا بمقولة إن هذا المبلغ يتناسب مع صافي ريع تلك الأطيان وبتاريخ ١٩٥٧/٦/١ قضت محكمة أول درجة بصفة مستعجلة بالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضدها من ١٩٥٧/٦/١ حتى يقضى

نهائيا في الموضوع نفقة مؤقتة قدرها ثلاثون جنيها في كل شهر . وعدلت المطعون ضدها طلبها الموضوعي إلى إلزام الطاعن بأن يدفع لها ٣٥٥٠ جنيه قيمة ريع المدة من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حتى نوفمبر سنة ١٩٥٩ وما يستجد من الريع حتى تاريخ التسليم مع الزامه بتسليم الأقطان المبينة الحدود والمعالم بالعريضة بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٥٩ قضت محكمة أول درجة (أولا) بإلزام الطاعن بأن يسلم المطعون ضدها الأقطان الزراعية البالغ مساحتها ١٣ ف و ١٦ ط و ٣ س المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى (ثانيا) وقبل الفصل في موضوع باقي الطلبات بندب الخبير الزراعي بمكتب الخبراء الحكومي بقنا لتقدير صافي ريع تلك الأقطان في المدة من تاريخ وفاة المورث حتى نوفمبر سنة ١٩٥٩ . قدم الخبير المنتدب تقريرا قدر فيه ريع الفدان الواحد من أقطان النزاع محملة على بعضها في السنة الواحدة من سنوات النزاع بواقع ٥٠ جنيه فيكون جملة ريع ٢٣ ف و ١٠ ط و ٣ س في الخمس سنوات ٥٨٥٥ ج و ٤٦٨ م ينخص منه ما سددته الطاعن من أموال أميرية وبجملتها ٤٥٢ ج و ٨٤٠ م فيكون صافي الريع المستحق ٥٤٠٢ ج و ٦٢٨ م . عادت المطعون ضدها وعدلت طلباتها إلى إلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٩٧٢٤ ج و ٧٧٢ م قيمة ريع المدة من سنة ١٩٥٤ حتى سنة ١٩٦٢ ينخص منه مبلغ ١٨٠٠ جنيه قيمة ما تسلمته من نفقة عن المدة من ١/٦/١٩٥٧ حتى يونيو سنة ١٩٦٢ . واعترض الطاعن على تقرير الخبير لتقديره ريعا للفدان يزيد عما قدرته المطعون ضدها وأضاف بأن الأقطان المؤجرة لآخرين يضعون اليد عليها حتى الآن عملا بقوانين الامتداد بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ٣٠٦٦ ج و ٧٠٦ م قيمة صافي الريع عن المدة من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حتى نوفمبر سنة ١٩٦٢ بعد خصم الأموال الأميرية ومبلغ ١٨٣٠ جنيها قيمة ما تسلمته من نفقة حتى يونيو سنة ١٩٦٢ استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط (دائرة قنا) بالاستئناف رقم ٦٠ سنة ٣٨ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها (المطعون ضدها) وأشار بصحيفته إلى أن الاستئناف يشمل الحكم الصادر في ١٢/٢٨/١٩٥٩ وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٦٤ قضت تلك المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبتقرير تاريخه ٢٣/١٢/١٩٦٤ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت المطعون ضدها مذكرة قالت فيها أن الحكم الصادر في ١٢/٢٨/١٩٥٩ حكم قطعي

ونهاى بالنسبة للتسليم لتنازل الطاعن عن إستئنافه الذى كان قد أقامه بشأنه وبالنسبة لمسؤوليته عن الربيع بوصفه غاصبا لأنه لم يطعن على هذا الشق منه فى الميعاد القانونى وإذا كانت أسباب الطعن تدور حول هذين الأمرين فإنها تطلب رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما رفض الطعن وصحمت على هذا رأى بالجلسة المحددة لنظره .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعن فى أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاسناد ومسح دفاعه وفى بيان ذلك يقول أنه أقام دفاعه على أساسين أولهما وجود مانع قانونى يمنع من التسليم لأن التركة مثقلة بديون لم تصف وقد سدد بعضها من ماله الخاص وثانيهما أن المورث كان قد أبر الأطلاق موضوع النزاع ضمن أطلاق أخرى مما يقتضى محاسبته عن الربيع على أساس صيغة أمثال الضريبة إلا أن محكمة أول درجة قضت بالتسليم وبندب خبير لتقدير صافي الربيع على أساس أن مديونية التركة لا تمنع المطعون ضدها من إستلام تلك الأطلاق للانتفاع بها واستغلالها وأن يده عليها يد غاصب لأنه لم يقدم ما يدل على تأجير المورث لها فى سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ ولما ردد هذا الدفاع أمام الخبير ولم يحققه بحجة أن الحكم الصادر بنده قد قطع فى هذا النزاع عاد وتمسك به بصحيفة إستئنافه وقدم الأوراق المؤيدة لصحته إلا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ به أيضا بمقولة إنه ينكر أمام محكمة أول درجة حيازته للأطلاق واستغلالها من تاريخ وفاة والده . وهذا الذى قاله الحكم يخالف دفاعه الذى أبداه فى جميع مراحل النزاع كما يخالف الأوراق والمستندات التى قدمها للخبير وللمحكمة الإستئناف ومن ثم فقد أخطأ الحكم فى الاسناد خطأ حجب عن تحقيق دفاعه عما يعنيه ويستوجب نقضه . وينعى الطاعن فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقول إن دفاعه قام منذ البداية على أن الأرض المطالب بتسليمها مؤجرة للغير بمعرفة المورث الذى قبض أجرة سنة ١٩٥٥/٥٤ مقدما وامتدت عقود الإيجار بقوة القانون وقدم الطاعن للخبير وللمحكمة الاستئناف المستندات المؤيدة لذلك وطالب بإعادة المسامرية للخبير لتحقيق هذا الدفاع وإجراء الحساب على أساس الإيجار المحدد قانونا بعد خصم الأموال والرسوم المفروضة على الأطلاق إن ثبت صحة دفاعه إلا أن محكمة

الاستئناف اغفلت تحقيقه ولم تتحدث عن أى من مستنداته رغم أن من حقه أن يبدى هذا الدفاع أمامها لأول مرة لأن استئناف الحكم الموضوعى يستتبع حتما استئناف الحكم التمهيدى السابق صدوره فى القضية فى شقيه وبذلك فقد عار الحكم قصور فى التسبيب ، وينعى الطاعن فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور والابهام والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استند فى تأييد الحكم الابتدائى إلى الأسباب التى عددها هذا الحكم وإلى ما فهمته المحكمة خطأ من أن تأجير الأطنان حصل منه ابتداء وأنه كان وسيطابين المطعون ضدها والمستأجرين مع أن التأجير مصدر من المورث وامتد تلقائيا كما لم يكن هناك وساطة فى التأجير هذا إلى أن معارضته فى تسليم الأطنان للمطعون ضدها قبل تصفية ديون التركة لا يؤدى إلى اعتباره غاصبا وواضعا يده عليها بنفسه مادام أن الأوراق المقدمة منه والتى لم تشر إليها المحكمة تنفى ذلك ، وبذلك يكون ما قرره الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن مشوبا بالفساد فى الاستدلال ، وكذلك فإن ما ذكره الحكم من أن قول الطاعن بتأجير العين لآخرين هو مجرد زعم يدل على أن المحكمة لم تعن ببحث المستندات التى قدمها ولم تلتفت إلى ما انطوت عليه هذه المستندات من وقائع مؤثرة فى النزاع ذلك بأن الطاعن قدم للمحكمة عقود الإيجار وكشفا بأسماء المستأجرين ودفتر المورث وهى جميعا تؤيد صحة دفاعه فى هذا الخصوص ، وينعى الطاعن فى السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك يقول إن دفاعه قام على أنه دفع جانبا كبيرا من ديون التركة من ماله الخاص وأن من حقه حبس الأطنان موضوع النزاع حتى تتم تصفية التركة أو حتى يقتضى مادفعه من المطعون ضدها من تلك الديون وإذا كان حق الحبس على ما أفصح عنه القانون المدنى الجديدي يقوم على مبدأ عام مؤداه أنه إذا كان الدائن مدينا فى ذات الوقت للمدين فمن حقه أن يستوفى دينه من الدين الذى عليه وأنه مادام القانون ينحول له حق الحبس فى هذه الحالة فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبره غاصبا لماله الحق فى حبسه فإنه يكون مخطئا فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كانت جميع أوجه الطعن المتقدمة الذكر تنصرف إلى حكم محكمة أول درجة الصادر فى ١٩٥٩/١٢/٢٨ والذي قضى بتسليم العين موضوع

النزاع للطعون ضدها وبندب خير لتقدير صافي الربح وقطع في أسبابه بأنه ليس للطاعن أن يعلق استلام المطعون ضدها لتلك الأطنان والانتفاع بها على تسوية ديون التركة، كما قطع بأن يده عليها يد غاصب ولهذا يلزم بريعهما على أساس ربح المثل لا على أساس القيمة الإيجارية، وكان الطاعن قد طعن بالاستئناف رقم ٣٢٩ سنة ٣٥ ق أسيوط على قضاء هذا الحكم بالتسليم ثم عاد وتنازل عن استئنافه وحكم في ١٩٦١/١٢/١٩ بأثبت هذا التنازل ولم يطعن على ما تضمنته أسباب ذلك الحكم من قضاء قطعي بالزامه بالربح باعتباره غاصبا رغم إعلانه بذلك الحكم في ١٩٦٠/٥/١٥ على ما أقرب به الطاعن نفسه في صحيفة الاستئناف رقم ٣٢٩ سنة ٣٥ ق أسيوط المعانة كطلبه للطعون ضدها في ١٩٦٠/٦/١ المودعة برقم ٦ من ملف الاستئناف وإلى أن فات ميعاد الطعن فيه وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى فانه ما كان يجوز له النعي على قضاء ذلك الحكم في هذا الشق منه أمام محكمة الاستئناف إذ تحول قوة الأمر المقضى دون ذلك . ولا يغير من الأمر شيئا أن أسباب الحكم المطعون فيه تناوالت بحث هذا الأمر مرة أخرى إذ ما كان لمحكمة الاستئناف أن تعاود بحثه . ومن ثم يكون كل ماورد في هذه الأسباب بشأن هذا البحث نافله ، فأيا كان خطأ الحكم فيه فانه لا يؤثر في سلامته . ومتى كان الطعن على قضاء محكمة أول درجة الصادر في ١٩٥٩/١٢/٢٨ ممتنعا بعد أن حاز قوة الأمر المقضى وكان الطاعن علاوة على ذلك لم يتسك أمام محكمة الاستئناف بحقه في حبس الأطنان موضوع النزاع حتى تتم تصفية التركة أو حتى يستوفي مادفعه عن المطعون ضدها من الديون فانه لا يقبل منه إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وهان زكريا ، ومحمد صدق البشبيشى ، وعلى
عبد الرحمن .

(٢٧)

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) تجزئة . " أحوال التجزئة " . نقض . " الخصوم فى الطعن " .

المطالبة ببيع أحيان دون تضامن . موضوع قابل للتجزئة . إعلان الطعن
بالنقض بالنسبة لأحد المطعون ضدهم مقصور عليه . لا يتعداه إلى من صح إعلانهم .

(ب) حكم . " الطعن فى الحكم " . " ميعاد الطعن " .

الأصل بدء مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم . يستثنى من ذلك الأحكام التى
لا تعتبر ضرورية وفقاً لنص المادة ٩٢ مرافعات بعد تعديلها والأحكام التى افترض
المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وبما يتخذ فيها من إجراءات كما إذا انقطع
تسلسل الجلسات لأى سبب متى ثبت عدم حضور الخصم أى جلسة تالية لهذا الانقطاع .
هذه الأحكام المستثناة يبدأ ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم .

(ج) دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " . خبرة .

حضور الخصم أمام الخبير لا يفيد ملء بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى . لا يثبت
هذا العلم إلا باخطاره .

(د) دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " . وكالة .

علم الوكيل عن الخصم بالجلسة المحدد الاستفادة من تقديمه طلباً بفتح باب المرافعة .
إقصاره على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتى كانت محددة لنظر
الدعوى .

(هـ) دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " . حكم . " إعلان الحكم " .
" ميعاد الطعن " .

علم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة . عدم ثبوته إلا بإعلانهم على
الوجه المبين في القانون . عدم جواز الاستدلال بأى دليل آخر غير الإعلان . علم
الوكيل بمجاسة النطق بالحكم — دون الجلسات السابقة — لا يفنى عن إعلان الحكم
الذى يفتح به ميعاد الطعن .

١ — متى كان النزاع الذى نشب بين طرفي الخصومة وصدر فيه الحكم المطعون
فيه يتعلق بالمطالبة برىع دون تضامن بين المطالبين به ، فانه بهذه الصورة يكون
قابلا للتجزئة ويترتب على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون ضدهم
يكون مقصورا عليه ولا يتعداه إلى باقى المطعون ضدهم الذين صح إعلانهم
بالطعن .

٢ — البين من نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها . بالقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن القانون وإن جعل موايد الطعن من تاريخ صدور
الحكم كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التى لا تعتبر حضورية
وفقا لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها ، والأحكام التى افترض
المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وبما يتخذ فيها من إجراءات . فهذه
الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة العامة التى كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ مرافعات
قبل تعديلها والتى تقضى ببطلان موايد الطعن من تاريخ إعلان الحكم . ومن بين
الحالات التى يفترض فيها جهل المحكوم عليه بالخصومة وبما يتخذ فيها من إجراءات
تلك التى ينقطع فيها تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب متى ثبت أن الخصم
لم يحضر أية جلسة من الجلسات التالية لهذا الانقطاع ولو كان قد حضر فى الفترة
السابقة على ذلك .

٣ — حضور الخصم أو محاميه أمام الخبير وإن دل على علمه بصدور حكم
الإثبات (بنسب الخبير) إلا أنه لا يفيد العلم بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر
الدعوى ولا يثبت هذا العلم إلا باخطاره بها طبقا لما توجبه المادة ١٦٠ من
قانون المرافعات .

٤ — علم الوكيل من الخصم بالجلسة المحددة المستفاد من تقديمه طلبا بفتح باب المرافعة قاصر على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتي كانت محددة لنظر الدعوى .

٥ — علم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة بسبب انقطاع تسلسل الجلسات لا يثبت إلا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون لأنه متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء من إجراءات الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء فلا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مهما بلغت قوة هذا الدليل ومن ثم فإن علم الوكيل بجلسة النطق بالحكم المستأنف — دون الجلسات السابقة عليها — لا يغنى عن إعلان الحكم الذى يفتح به — فى هذه الحالة — ميعاد الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المرحوم محمد على عمر مورث المطعون ضدهم أقام فى ١٦/١/١٩٤٤ الدعوى رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعنين طلب فيها الحكم بإلزامهم بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات عن صافى ريع نصيبه فى الأطنان المملوكة له ومقدارها ١٠ ف و ٨ ط المبينة بالصحيفة وذلك من أول يناير سنة ١٩٣٣ تمهيدا للمطالبة بإلزامهم بما يظهر فى ذمتهم من ريع مستحق . وقال شرحا لدعواه إنه والطاعنين شركاء فى أطنان مساحتها ٦٢ فدانا بعزبة جورج عيد برمل الاسكندرية وقد تملكوها بطريق الشراء من دائرة جورج عيد بعقد مسجل فى ٢٠/٢/١٩٢٠ وأن نصيبه فيها السدس أى ١٠ ف و ٨ ط ولكن الطاعنين إنفردوا بوضع اليد على الأطنان المذكورة من تاريخ الشراء ولم تحصل محاسبة بينه وبينهم عن نصيبه من يناير سنة ١٩٣٣ ، الأمر الذى أقام من أجله الدعوى بطلباته سالفة الذكر . دفع الطاعنون الدعوى بأنهم لم يضعوا اليد إلا منذ سنة ١٩٣٥ وقدموا كشف حساب .

وبجلسة ١٩٤٤/١١/٧ قضت محكمة الدرجة الأولى حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بتدب خير لفحص الحساب المقدم من الطاعنين وبيان نصيب مورث المطعون ضدهم في صافي الربح في المدة . موضوع المطالبة وتحقيق مبدأ وضع يد الطاعنين . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت تلك المحكمة في ١٩٤٨/٨/١١ بوقف الدعوى لوفاة المرحوم محمد علي عمر رافع الدعوى (مورث المطعون ضدهم) فتعجل ورثته الدعوى في ١٩٤٩/١١/٦ . وفي ١٩٥٠/٢/٢٠ أدخل الطاعنون مسعود عبد المسيح ضامنا لهم في الدعوى . واعترض الطاعنون والمطعون ضدهم على تقرير الخبير فقضت المحكمة في ١٩٥٥/٤/٢٥ بإعادة المسامورية للخبير لتقدير قيمة ربح الأطيان على أساس أجر المثل ثم عادت وقضت في ١٩٥٩/١/٣١ بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير الربح وما هو مستحق منه لمورث المطعون ضدهم وكلفت المحكمة قلم كتابها باخطار من لم يحضر من الخصوم النطق بالحكم . بمنطوقه بخطاب . موصى عليه بعلم الوصول . وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن الطاعنين ومورثهم من قبلهم كانوا يضعون اليد على الأطيان ملك مورث المطعون ضدهم ومساحتها ١٠ ف و ٨ ط وذلك خلال الفترة من يونيه سنة ١٩٣٥ حتى سنة ١٩٤٤ تاريخ شراء مسعود عبد المسيح لهذه الأطيان وأن ما يستحقه مورث المطعون ضدهم من ربح قبل الطاعنين عن هذه الفترة هو مبلغ ٧٠٨ ج و ٣٤١ م . وبتاريخ ١٩٦١/١٢/١٨ قضت محكمة الدرجة الأولى حضوريا بالإلزام المدعى عليهم (الطاعنين) بأن يدفعوا للمطعون ضدهم ٧٠٨ ج و ٣٤١ م . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٤٩٥ سنة ١٩ ق ، ودفع المطعون ضده الثالث بسقوط حق الطاعنين في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/١١ قضت محكمة الاستئناف حضوريا بسقوط حق المستأنفين (الطاعنين) في الطعن على الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن لعدم إعلان المطعون ضدهما الثالث والرابع بتقرير الطعن إعلاناً قانونياً وأبدت الرأي في موضوع الطعن بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة المحلدة لنظر الطعن صممت النية على رأيها .

وحيث إنه من الدفع المبدى من النيابة ببطالان الطعن لعدم إعلان المطعون ضدهما الثالث والرابع إعلانا قانونيا بصورة من تقرير الطعن . فإن الثابت أن الطاعنين وجهوا إعلان الطعن إلى المطعون ضده الثالث في ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٥ بمكتبه بشارع الجمهورية بدمهور الذي أمده لمزاولة مهنته كمحام ، فتسلمه وكيل المكتب . ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن المطعون ضده المذكور اتخذ هذا المكتب محلا مختارا له في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه وكان مكتب المحامي لا يعتبر موطنه إلا إذا كان الإعلان متعلقا بعمله كمحام وهو ما ليس متوافرا في إعلان الطعن الحالى ، فإن إعلان المطعون ضده الثالث بهذا الطعن يكون باطلا . وإذا كان الثابت أيضا بالنسبة للمطعون ضده الرابع أن الطاعنين طلبوا إعلانه بتقرير الطعن في مكتب المطعون ضده الثالث على اعتبار أنه مكتب محاميه فرفض وكيل المكتب تسليم الإعلان فسلم المحضر الإعلان إلى الضابط المنوب في ١٩٦٥/٧/٣١ ، ثم حاول الطاعنون بعد ذلك إعلان المطعون ضده المذكور وهو ضابط شرطة بنقطة القوصية فأثبت المحضر في ورقة الإعلان المحررة في ١٩٦٥/٨/٣ أنه نقل إلى نقطة شرطة المعابدة مركز أبنوب فأعلنوه مباشرة في النيابة بتاريخ ١٩٦٥/٨/٧ بحجة أنه لم يستدل على محل سكنه . وإذا كان الإعلان المؤرخ ١٩٦٥/٧/٣١ قد وجه للمطعون ضده الرابع في مكتب المطعون ضده الثالث باعتباره محله المختار دون أن يثبت الطاعنون أنه اتخذ هذا المكتب محلا مختارا له في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه وهو ما أوجبته المادة ٣٨٠ من رفعات لجواز إعلان الطعن في المحل المختار . إذ كان ذلك فإن هذا الإعلان الموجه للمطعون ضده الرابع في ١٩٦٥/٧/٣١ يكون باطلا عملا بالمادة ٢٤ من رفعات . ولما كان إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه إنما أجازها القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه وأثبت أنه رغم ما قام به من بحث لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه . لما كان ذلك فإنه لا يكفي أن ترد الورقة للطاعنين في ١٩٦٥/٨/٣ دون إعلان المطعون ضده الرابع حتى يسلكوا هذا الطريق الاستثنائي بإعلانه للنيابة في ١٩٦٥/٨/٧ خاصة وأن الثابت من الإجابة المؤرخة ١٩٦٥/٨/٣ أن المطعون ضده المذكور راند بنقطة شرطة المعابدة بمركز

أبنوب ، ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم لم يهتدوا إلى موطن له بتلك الجهة قبل إعلانه للنيابة في ١٩٦٥/٨/٧ . ومن ثم يكون إعلانه على هذا النحو قد وقع باطلا أيضا . لما كان ما تقدم وكان النزاع الذي نشب بين طرفي الخصومة وصدر فيه الحكم المطعون فيه يتعلق بمطالبة بريع دون تضامن بين المطالبين به فإنه يكون بهذه الصورة قابلا للتجزئة ويترتب على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة للطعون ضدهما الثالث والرابع يكون مقصورا عليهما ولا يمتداهما إلى باقي المطعون ضدهم الذين صح إعلانهم بالطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لمن عدا المطعون ضدهما الثالث والرابع .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون في الثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المذكور قضى بسقوط حقهم في الاستئناف تأسيسا على القول بأن الحكم المستأنف صدر في ١٩٦١/١٢/١٨ وخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فكان يتعين استئنافه خلال ستين يوما تبدأ من ١٩٦٢/٧/١٤ تاريخ العمل بالقانون المذكور وتنتهي في ١٩٦٢/٩/١٣ وإذ لم تقدم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين إلا في ١٩٦٣/٧/١٦ ولم يعان الاستئناف إلا في ١٩٦٣/٨/٧ ، ٣/٩/١٩٦٣ فإن حق الطاعنين في الاستئناف يكون قد سقط وأنه لا يقدر في ذلك قولهم إن الحكم المستأنف صدر باطلا لمخالفته نص المادة ١٦٠ منرافعات لأن مجال التمسك بهذا البطلان يكون في حالة استئنافهم الحكم في الميعاد . ويرى الطاعنون أن هذا الذي قوره الحكم يدل على أن محكمة الاستئناف لم تفهم قصدهم من الإشارة إلى المادة ١٦٠ المذكورة ، إذ أنهم لم يستندوا إليها لاعتبار الحكم المستأنف باطلا بل قصدوا إلى أنها إذ توجب إخطار الخصوم بمنطوق الحكم الصادر بإجراء من إجراءات الإثبات وكانت محكمة الدرجة الأولى قد ألزمت قلم الكتاب في حكمها الذي أصدرته في جلسة ١٩٥٩/١/٣١ — بعد أن كانت الدعوى معجوزة للحكم فيها — بإعلان الطاعنين بمنطوق هذا الحكم ، فلم يعلنهم بمنطوقه ولم يحضروا أي جلسة من الجلسات التالية لصدوره ، فإن صلتهم بالخصومة تكون قد انقطعت نهائيا من تاريخ

صدور هذا الحكم وحتى صدور الحكم المستأنف . وإذا كان مؤدى نص المادة ٣٧٩ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أنه متى ثبت أن الخصم لم يحضر أى جلسة من الجلسات التالية لانقطاع تسلسل الجلسات فإن ميعاد الطعن لا يبدأ بالنسبة إليه إلا من تاريخ إعلان الحكم ، ويكون لذلك استثنائهم المرفوع قبل إعلانهم بالحكم المستأنف في الميعاد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حقهم فيه لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون مخطئا في القانون . وقد جره إلى هذا الخطأ عدم استيعابه لدفاع الطاعنين المستند على المادة ١٦٠ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه يبين من نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أن هذا القانون وإن جعل مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها ، والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وبما يتخذ فيها من إجراءات . فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة العامة التي كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها والتي تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم . ولما كان من بين الحالات التي يفترض فيها جهل المحكوم عليه بالخصومة وبما يتخذ فيها من إجراءات تلك التي ينقطع فيها تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب متى ثبت أن الخصم لم يحضر أية جلسة من الجلسات التالية لهذا الانقطاع ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك ، وكان يبين من مراجعة الملف الابتدائي المضموم أن المحكمة الابتدائية حددت بعد المرافعة في الدعوى جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ للنطق فيها بالحكم ثم قررت مد أجل النطق بالحكم بالجلسة ١٩٥٩/١/٣١ لإتمام المداولة ، ولم يثبت بحضور هذه الجلسة الأخيرة حضور أحد من الخصوم وأصدرت المحكمة فيها حكما بتدب مكتب الخبراء الحكومي بوزارة العدل لإداء المهمة الميمنة بمنطوق ذلك الحكم وكلفت قلم الكتاب بإعلان هذا المنطوق لمن لم يحضر النطق به من الخصوم وحددت لنظر الدعوى جلسة ١٩٥٩/٣/١ عند عدم دفع الأمانة وجلسة ١٩٥٩/٥/٣ عند دفعها ثم أجلت الدعوى

بالجلسة ١٩٥٩/١٠/٦ ولم تنظر فيها وإنما أجلت إداريا بالجلسة ١٩٥٩/١٢/٢٨ وظلت تؤجل من ذلك الحين إلى أن صدر الحكم المستأنف بالجلسة ١٩٦١/١٢/١٨ دون أن يحضر الطاعنون في أي جلسة من الجلسات منذ ١٩٥٩/١/٣١ حتى صدور الحكم المستأنف ودون أن يقدموا مذكرة بدفاعهم ودون أن يخطرهم قلم الكتاب بمنطوق الحكم الصادر في ١٩٥٩/٣/٣١ أو يعلنهم بالجلسة التي أجلت إليها الدعوى إداريا بعد ذلك، وكان تسلسل الجلسات قد انقطع بعدم إعلان الطاعنين بمنطوق الحكم المشار إليه وفقا لما تتطلبه المادة ١٦٠ من قانون المرافعات وبعدم دعوتهم أيضا للاتصال بالدعوى بعد تأجيلها إداريا وتحديد جلسة جديدة لنظرها بدلا من التي كانت محددة لها من قبل . وظل الطاعنون تبعاً لذلك بعيدين عن الدعوى حتى صدر فيها الحكم المستأنف . لما كان ما تقدم فإن الحكم المذكور يعتبر في عداد الأحكام التي افترض القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ فيها جهل المحكوم عليه بالخصومة والتي لا يبدأ ميعاد الطعن فيها إلا من تاريخ إعلانها ولو كانت قد صدرت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولم تكن قد أعلنت حتى هذا التاريخ وذلك وفقا للمادة ٣٧٩ مرافعات سواء قبل تعديلها بالقانون آنف الذكر أو بعد تعديلها لأن حكم القانون لم يتغير فيما يختص ببداية ميعاد الطعن فيها . ولا يغير من ذلك ما يبين من مطالعة أعمال الخبير الذي باشر المهمة المبينة بمنطوق الحكم الصادر في ١٩٥٩/١/٣١ من أن الطاعن الخامس والمحامي الموكل عن الطاعنين قد حضرا أمام الخبير لأن هذا الحضور وإن دل على علمهما بصدور حكم الإثبات إلا أنه لا يفيد العلم بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الدعوى ولا يثبت هذا العلم إلا بإخطارهم بها طبقا لما توجبه المادة ١٦٠ من قانون المرافعات ، هذا إلى ما ثبت من عدم إعلانهم بالجلسة التي أجلت إليها الدعوى إداريا بعد ذلك وهو ما يكفي وحده لاعتبار أن تسلسل الجلسات قد انقطع بالنسبة للطاعنين كما لا يغير من هذا النظر ما يبين من أوراق الملف الابتدائي من أن المحامي المشار إليه قدم طلبا لفتح باب المرافعة في الدعوى أو بمد أجل النطق بالحكم فيها بعد حجزها للحكم بالجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ وأشر على هذا الطلب بالرفض ذلك أنه علاوة على أن هذا الطلب مقدم باسم الطاعنة الأولى وحدها فإن علم الوكيل بالجلسة المستفاد من تقديم الطلب قاصر على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتي

كانت محددة لنظر الدعوى . هذا إلى أن لم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة بسبب انقطاع تسلسل الجلسات لا يثبت إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون ، لأنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً للإجراء من إجراءات الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مهما بلغت قوة هذا الدليل ومن ثم فإن لم الوكيل بجماعة النطق بالحكم المستأنف لا يغنى عن إعلانه الذى يفتح به ميعاد الطعن فيه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أساس أن الحكم المستأنف من الأحكام الحضرية التى يبدأ ميعاد الطعن فيها من تاريخ صدورها وليس من تاريخ إعلانها وقضى على هذا الأساس بسقوط الحق فى الاستئناف . فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٢٨)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) لإثبات . ” الاثبات بالبيئة ” . ” الاستجواب ” .

بخلاف الخلفاء عن الحضور للاستجواب . جواز قبول الاثبات بشهادة الشهود
في وقائع الاستجواب . لا بطلان .

(ب) سند إذني ” السند المحرر على بياض ” . أوراق تجارية . ” تظهير ” .

السند الإذني المحرر على بياض كالسند لحامله بالنسبة لانتقال الملكية بالمناولة
دون حاجة الى التظهير . من حق حامله المطالبة بقيمته .

١ — إذا كان ما رتبته القانون في المادة ١٧٣ من قانون المرافعات جزءا على
تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول هو جواز قبول الإثبات
بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك ، وكانت محكمة
الموضوع قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الوقائع التي أرادت
استجواب المطعون ضده فيها فانه لا يكون فيما فعلته المحكمة ما يشوب إجراءاتها
بأي بطلان .

٢ — السند الإذني المحرر على بياض يعتبر كالسند لحامله بالنسبة إلى
انتقال ملكيته بالمناولة من يد إلى يد دون حاجة إلى تحويل بالتظهير ومن حق
حامله أن يطالب بقيمته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده طلب فى الدعوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٢ كلى المنصورة إلزام الطاعن بأن يؤدي إليه مبلغ ٥٢٠ جنيها قيمة السند الإذنى المؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ والموقع عليه منه باعتباره مدينا والذي ترك فيه اسم المستفيد على بياض وقدم المطعون ضده للمحكمة عقد اتفاق مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٦١ يتضمن تصفية شركة تجارية بينه وبين شركائه واختص فيه بملكية السند المذكور وأقر الطاعن بتوقيعه على السند وأنكر مديونيته وادعى أن السند كان قد فقد منه وقرر أنه أبلغ الشرطة عن فقدته وحرر من ذلك محضر الجلسات ٥٢٥٠ سنة ١٩٦١ بالتقاس وقدم صورة رسمية من هذا المحضر تفيد إبلاغه بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٢ بفقد حافظة نقوده وبها السند المطالب بقيمته من ثلاثة أيام سابقة على إبلاغه . وفى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٥٢٠ جنيها فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٦٦ سنة ١٤ قضائية وأضاف إلى دفاعه السابق أن سند الدين موضوع الدعوى هو سند مدنى يخضع لقواعد الحوالة وأنه لم يعلن بها وطالب بتمكينه من إثبات فقدته للسند ونفى مديونيته للمطعون ضده وللشركة التى يقول المطعون ضده إنها خصته بالسند المطالب بقيمته وفى ٩ من فبراير سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة باستجواب الخصوم شخصيا فى ظروف تحرير السند موضوع الدعوى وفيما ورد بمحضر الجوز التنفيذية التى أوقعها المطعون ضده نفاذا للحكم الصادر له من محكمة الدرجة الأولى وما ثبت فى المحضر الأخير منها والمؤرخ ١٦/١/١٩٦٣ من أن الطاعن أقر للمحضر أنه أوفى بمبلغ ٢٠٠ جنية من المبلغ المطلوب التنفيذ به . وبعد أن استجوبت المحكمة الطاعن وناقشت وكيل المطعون ضده بسبب اعتذار المطعون ضده عن الحضور

لمرضه قضت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أن السند موضوع الدعوى وليد عملية تجارية وبعد أن تم التحقيق قضت المحكمة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم في ٢ من يناير سنة ١٩٦٥ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينمى الطاعن في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه إبتناؤه على إجراءات باطلة والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف أصدرت حكما باستجواب الطاعن والمطعون ضده ولكنها اكتفت بتنفيذ هذا الحكم جزئيا باستجواب الطاعن وحده وعدلت عن استجواب المطعون ضده على الرغم من أن الطاعن قد تمسك بضرورة استجوابه في خطابه المسجل الذي أرسله إلى المحكمة بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وذكر في هذا الخطاب أن المرض الذي تعال به المطعون ضده في عدم حضوره في جلسة الاستجواب غير صحيح وإذا كان ما فعلته المحكمة يعتبر عدولا منها عن تنفيذ حكم الاستجواب وكانت لم تبين أسباب هذا العدول فإن إجراءاتها تكون باطلة كما يكون حكمها مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ،ذلك أن الثابت من محضر جلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ التي حددتها محكمة الاستئناف لتنفيذ حكم الاستجواب الصادر منها في ٩ فبراير سنة ١٩٦٣ أن محامى المطعون ضده قرر بتلك الجلسة أن مرض موكله بالشلل منعه من الحضور لتنفيذ قرار المحكمة باستجوابه وقد قامت المحكمة باستجواب الطاعن وناقشت وكيل المطعون ضده ثم قررت أن تصدر حكما في الدعوى بجلاسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ وصرحت بتقديم مذكرات في آجال حددتها وقدم الطاعن مذكرة أشار فيها إلى أن امتناع المطعون ضده عن الحضور للاستجواب يؤيد دفاعه وطلب الحكم برفض الدعوى أو تمكينه من إثبات دفاعه بإحالة الدعوى إلى التحقيق . لما كان ذلك وكان ظهرا من محضر الجلسة التي جرى فيها استجواب الطاعن ومن الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تنفذ حكم الاستجواب بالنسبة للمطعون ضده بسبب مرضه الذي حال دون حضوره في الجلسة المحددة لاستجوابه

وكان ما رتبته القانون في المادة ١٧٣ من قانون المرافعات جزاء على تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول هو جواز قبول الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك وكانت محكمة الموضوع قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الوقائع التي أرادت استجواب المطعون ضده فيها بكافة طرق الإثبات ، وكان الطاعن نفسه قد طلب إتخاذ هذا الإجراء في مذكرته التي قدمها بعد الجلسة التي جرى فيها استجوابه دون أن يصر على طلب استجواب المطعون ضده فإنه لا يكون فيما فعلته المحكمة ما يشوب إجراءاتها بأي بطلان ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعن دفع ببطلان حوالة السند من شركاء المطعون ضده إليه لأن السند الذي لا يذكر فيه اسم المستفيد يعتبر ولو كان وليد عملية تجارية كما زعم المطعون ضده ، سنداً مدنياً تجرى عليه أحكام الحوالة المدنية ومنها ما تقضى به المادة ٣٠٥ من القانون المدني من وجوب إعلان الحوالة للمدين وأنه إذ لم تعلن الحوالة للطاعن فإن الدعوى من المطعون ضده تكون غير مقبولة لرفعها من غير ذي صفة وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن السند الحالي من ذكر اسم المستفيد يعتبر كالسند لحامله بالنسبة إلى انتقال الملكية بالمناولة دون حاجة إلى تحويل بالتظهير . وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ في إنزال حكم القانون على واقعة الدعوى لأن ما قرره الحكم لا يصدق في صورة الدعوى التي يستند فيها المطعون ضده إلى حوالة صدرت له عن السند من باقي شركائه بمقتضى العقد المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٦١ المحرر بينه وبين هؤلاء الشركاء إذ في هذه الحالة يجب أن تسرى أحكام الحوالة المدنية ومنها وجوب إعلانها إلى المدين .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في أسبابه أن السند الإذني موضوع الدعوى والذي لم يذكر فيه اسم المستفيد بل ترك على بياض كان وليد عملية تجارية وينحصر للقواعد الواردة بالقانون التجاري ، ولم يتضمن الطعن نعيًا على هذا التقرير ولما كان السند الإذني المحرر على بياض يعتبر كالسند لحامله بالنسبة إلى انتقال ملكيته بالمناولة من يد إلى يد دون حاجة إلى تحويل بالتظهير ومن حق حامله أن يطالب بقيمته فإن ملكية السند

محل النزاع تكون قد انتقلت إلى المطعون ضده بمجرد تسليم السند إليه ولا يحتاج بعد هذا لأي إجراء آخر للاحتجاج على الطاعن بحرق السند بتقل هذه الملكية . ولا يغير من الأمر شيئاً ورود ذكر هذا السند في عقد تصفية الشركة المحرر بين المطعون ضده وباقي شركائه ضمن ما اختص به من أموال الشركة لدى تصفيتها إذ أن هذا العقد لم يتضمن أية حواله للسند ولم يركن إليه المطعون ضده في انتقال ملكية السند إليه وإنما قدمه انفى ما ادعاه الطاعن من سرقة السند منه .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه فساد في الاستدلال إذ اعتبر مناسب إلى الطاعن بمحضر الجرز الموقع في ١٦ يناير سنة ١٩٦٣ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى من أنه ذكر للمحضر أنه أدى مائتي جنيه من المبالغ المحكوم به محل التنفيذ ، إقراراً منه بالدين يقضى على دفاعه ، ذلك أنه لو صح صدور هذه الإجابة منه فلأنها لا تتضمن اعترافاً بصحة الدين ولا يوجد بالاوراق ما يدل على أن هذا الأداء كان سابقاً على صدور الحكم الابتدائي إذ أن أداء هذا المبلغ بعد صدوره وهو مشمول بالنفاذ المعجل يكون خضوعاً لقوة الحكم التنفيذية وبالتالي لا يدل على إقراره اختصاراً بالدين ، هذا إلى أن تلك الإجابة كانت ممدوسة عليه ومحشرة وكتبت بخط أقل حجماً من خط باقي صلب المحضر ولئن كان التحقيق الذي أجرته النيابة الإدارية في البلاغ لدى قدمه عن هذا التزوير قد انتهى بالحفظ فقد كان ذلك بسبب عدم كفاية الدليل .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقة الأولى بأن الثالث من المحضر المؤرخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٣ المتضمن عدم وجود شيء يمكن الجزاء به لدى الطاعن أن المحضر عندما توجه للحجز على ما يوجد بمحل إقامة المدين — الطاعن — وطالب منه أداء المبلغ المقضى به من محكمة الدرجة الأولى أجابه " بعدم الدفع وبأنه سدد ٢٠٠ ج من ضمن المطلوب " دور أن ينكر صلته بالدائن الحابز — المطعون ضده — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا أخذ من هذه الإجابة ما يدل على إقرار الطاعن بقيام التعامل بينه وبين المطعون ضده يكون استخلاصه سائفاً ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه بصفة أساسية إلى هذا الإقرار بل إنه لم يشر إليه إلا بعد أن كان قد انتهى من إثبات عدم صحة دفاع الطاعن

بشأن فقد السند منه . وإذا كان ما أورده الحكم من أدلة وقرائن يكفي لهذا الإثبات ويغنيه عن الاستناد إلى ذلك الإقرار فإنه أيا كان وجه الرأي فيه فإن النعى على استناد الحكم إليه يكون غير منتج لأنه ما كان في حاجة إليه لتسبيب قضائه . والنعى في شقه الثاني مردود بأن المحضر المؤرخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٣ الذي وردت فيه إجابة الطاعن بسداد المائتي جنيه هو ورقة رسمية فلا يجوز له إنكار صدور هذه الإجابة منه بغير طريق الادعاء بالتزوير في هذه الورقة وإذا كان الطاعن لم يسلك هذا الطريق أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه أى طعن فيها بالتزوير أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال ذلك أن المطعون ضده عندما سئل في شكوى الطاعن للشرطة رقم ١٠٧٠ سنة ١٩٦٢ إدارى بلفاس - ورر أن الطاعن تسلم قيمة السند نقدا من الشركة التي كانت قائمة بين المطعون ضده وأبناء عمه بينما ذهب شهود المطعون ضده إلى أن الطاعن تسلم مقابل قيمة هذا السند سمادا " كياوى " فاذا ما استدلت الحكم المطعون فيه بأقوال هؤلاء الشهود رغم تناقضها مع أقوال المطعون ضده في تلك الشكوى فإن استدلاله يكون فاسدا بما يعيبه ويبطله .

وحيث إنه وقد انتهت محكمة الموضوع بعد سماع الشهود وفي حدود سلطتها التقديرية إلى الأخذ بما قرره شهود المطعون ضده من أن السند حرر مقابل ثمن أسمدة اشتراها الطاعن من الشركة ولم تأخذ بما قرره المطعون ضده في الشكوى رقم ١٠٧٠ سنة ١٩٦٢ إدارى بلفاس من أن قيمة السند دفعت نقدا للطاعن فإنها تكون قد مارست حقها في تقدير الأدلة والموازنة بينها والأخذ بما تطمئن إليه منها ويكون النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطاعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية
السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ،
وابراهيم علام .

(٢٩)

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) معاهدات دولية . " اتفاقية تنفيذ الأحكام بين الدول العربية " .
حكم . " تنفيذ الأحكام " . " تنفيذ الحكم الأجنبي " .
قانون .

انضمام الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ
الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ . اعتبار
الاتفاقية قانوناً واجب التطبيق . الحكم القابل للتنفيذ . ماهيته .

(ب) حكم . " ماهية الحكم " . " ببيان الحكم " . قانون . " القانون
الواجب التطبيق " .

ماهية الحكم . تحديد ما منوط بقانون الدولة التي يراد التمسك فيها بالحكم .
بيان الحكم يحدده قانون القاضى الذى أصدره .

(ج) حكم . " الصيغة التنفيذية للأحكام " .

الصيغة التنفيذية للأحكام . المقصود بها .

١ - تقضى المادة ٤٩٧ مرافعات - والتي اختتم بها المشرع الفصل
الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - أنه إذا وجدت
معاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام
الأجنبية فإنه يتعين إعمال أحكام هذه المعاهدات . وإذا انضمت الجمهورية

العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ وتم إيداع وثائق التصديق عليها من المملكة العربية السعودية في ٥/٤/١٩٥٤ ومن جمهورية مصر في ٢٥/٧/١٩٥٤ وصارت هذه الاتفاقية نافذة المفعول في شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى . وقد أبانت المادة الأولى من تلك الاتفاقية الأحكام القابلة للتنفيذ في دول الجامعة العربية بأنها " كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض بتعويض من المحاكم الجنائية (الجزائية) أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة العربية " .

٢ — لئن كان قانون الدولة التي يراد التمسك فيها بالحكم هو القانون الواجب التطبيق لتحديد ماهية الحكم وبيان ما يعتبر حكماً يصدر الأمر بتنفيذه، إلا أنه بالنسبة لبنيان الحكم في مفهوم أحكام القانون الدولي الخاص فإن قانون القاضى الذى أصدره يكون هو وحده الذى يحدد بنيانه مما يجعله مستوفياً الشكل الصحيح، وإن خالف في هذا البنيان ما هو متواضع عليه في مصر من الفصل بين أسباب الحكم ومنطوقه .

٣ — المقصود من تذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية — على ما تجرى به المادة ٣/٤٥٧ من قانون المرافعات — تأكيد أن إبطاء التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٢٨ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى الجزية

ضد الطاعنين عن نفسيهما وبصفتهم شريكين في شركة خطيب ومنش للمقاولات وطلب القضاء بتنفيذ الحكم الصادر له من محكمة الدمام الكبرى في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ هـ بثبوت مبلغ ٢٢١٢٣٩ ريالاً سعودياً وسبعة عشر قرشاً في ذمة الطاعن الأول بصفته شريكاً في الشركة المذكورة وقائماً بأعمالها . وبتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بتنفيذ الحكم المذكور القاضى بثبوت المبلغ المشار إليه في ذمة الطاعن الأول بصفته مع إلزامه والطاعن الثاني بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨١/١١٦٤ ق وبتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينمى الطاعنان في الأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقولان في بيان ذلك إنها تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن الحكم المطلوب تنفيذه والصادر من محكمة الدمام الكبرى جاء خلواً من المنطوق بما يفقده ركناً جوهرياً تستلزمه الضوابط التي منها المشرع المصرى في تحديد معنى الأحكام والتي يتعين الرجوع فيها إلى قانون القاضى المطلوب منه الحكم بالتنفيذ ، كما تمسكا بأن الحكم المطلوب تنفيذه غير مذيّل بالصيغة التنفيذية على ما تقتضيه المادة الخامسة من اتفاقية تنفيذ الأحكام التي عقدت بين دول الجامعة العربية وانضمت إليها كل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وأنه بذلك لا يجوز تنفيذه في مصر ، غير أن الحكم المطعون فيه أجاز تنفيذه وذهب في تبرير خلوه من الصيغة التنفيذية إلى أنه لا حاجة لتذييل الأحكام الصادرة من المملكة العربية السعودية بالصيغة التنفيذية لا مكان للتنفيذ بها في مصر لأن هذه الصيغة غير معروفة في تلك الدولة ، وأنه يكفي أن يكون الحكم قابلاً للتنفيذ فيها ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٩٧ من قانون المرافعات - والتي اختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر

والسندات الأجنبية — تقضى بأنه إذا وجدت معاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين إعمال أحكام هذه المعاهدات ، وكانت حكومتا الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد انضمتا إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وتم إيداع وثائق التصديق عليها من المملكة العربية السعودية في ٥ أبريل سنة ١٩٥٤ ومن جمهورية مصر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٤ وصارت هذه الاتفاقية نافذة المفعول في شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى . ولما كانت المادة الأولى من تلك الاتفاقية قد بينت الأحكام القابلة للتنفيذ في دول الجامعة العربية بأنها " كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض بتعويض من المحاكم الجنائية (الجزائية) أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة العربية " ولئن كان قانون الدولة التي يراد التمسك فيها بالحكم هو القانون الواجب التطبيق لتحديد ماهية الحكم وبيان ما يعتبر حكما ليصدر الأمر بتنفيذه ، إلا أنه بالنسبة لبيان الحكم في مفهوم أحكام القانون الدولي الخاص فإن قانون القاضى الذى أصدر الحكم يكون هو وحده الذى يحدد هذا البيان بما يجعله مستوفيا الشكل الصحيح . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد بصدد وصف صورة الحكم المطلوب تنفيذه أنه صادر بتاريخ ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٣٨٢ هـ من المحكمة الكبرى بالدمام فى المملكة العربية السعودية وتضمن على ما يبين من خاتمته القضاء بثبوت مبلغ ٢٢١٢٣٩ ريالاً سعودياً وسبعة عشرة قرشاً فى ذمة الطاعن الأول بصفته للطعون عليه وإذ صيغ الحكم على هذا النحو — وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه — فى الشكل الذى يجرى عليه تحرير الأحكام فى المملكة العربية السعودية وطبقاً لما هو معمول به فيها ، فإنه يكون مما يجوز إصدار الأمر بتنفيذه فى مصر وإن خالف فى بنيانه ما هو متواضع عليه فى مصر من الفصل بين أسباب الحكم ومنطوقه . لما كان ما تقدم وكانت المادة الخامسة من الاتفاقية المشار إليها قد نصت فى فقرتها الأولى على وجوب أن يرفق بطلب التنفيذ صورة رسمية طبق الأصل مصدقا عليها من الجهة المختصة للحكم المطلوب تنفيذه المذيل بالصيغة التنفيذية ، وكان المقصود من تذييل الأحكام بالصيغة

التنفيذية — على ما تجرى به المادة ٤٥٧ / ٣ من قانون المرافعات — تأكيد أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق ، وإنه أورد الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع الطاعن الذي يؤسسه على عدم تذييل الحكم المطلوب تنفيذه بالصيغة التنفيذية ، أن ذلك الحكم يحمل توقيع رئيس المحكمة وختم رئاسة القضاء بمحكمة الدمام الكبرى وأنه كتب على ظهره أنه سجل بالمجلد الخاص بالأحكام الحقوقية لعام ١٣٨٢ هـ وأن المطعون عليه قدم شهادة من أمير منطقة الرياض بأن الحكم يحمل في ذاته صيغته التنفيذية الإيجابية كما قدم شهادة من رئيس ديوان المظالم تفيد أن الحكم قد استوفى شرائطه التي تجعله قابلاً للتنفيذ طبقاً لاتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بشأن تبادل تنفيذ الأحكام وأنه بشكله الذي قدم به يعد قابلاً للتنفيذ به في الدولة التي صدر من محاكمها وهي المملكة العربية السعودية ، فإن في هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه بشأن الحكم المطلوب تنفيذه ما يكفي لجعله قابلاً للتنفيذ في مصر ذلك لأنه تحققت في شأنه ذات الاعتبارات التي تستهدفها الصيغة التنفيذية المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة السالفة الذكر . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن المطعون ضده لم يختصم الطاعن الثاني في الدعوى التي رفعها أمام محكمة الدمام الكبرى وإنما اختصم الطاعن الأول الذي صدر ضده وحده الحكم المطلوب تنفيذه ، غير أنه وعلى الرغم من ذلك طلب المطعون ضده في الدعوى الحالية صدور الأمر بتنفيذ ذلك الحكم ضد الطاعن الثاني أيضاً . وإذا أيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة بالزام الطاعن الثاني مع الطاعن الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على الحكم المطلوب تنفيذه أن الطاعن الثاني لم يحكم عليه في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ضد الطاعن الأول بصفته وحده ، غير أن محكمة أول درجة قضت رغم ذلك وهي بصدد الأمر بتنفيذ ذلك الحكم بالزام الطاعن الثاني مع الطاعن الأول بصفته

بمصرفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماه عنها . واذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد هذا الشق من قضاء محكمة أول درجة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة للطاعن الثانى فى هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ينعين الحكم فى الإستئناف رقم ٨١/١١٦٤ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام الطاعن الثانى بالمصرفات ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عهد السلام ببيع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم الديواني .

(٣٠)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) عقد . "العقد القابل للإبطال" . " الاستغلال والتواطؤ" . أهلية .

التصرف الصادر من السفينة قبل تسجيل قرار الحجر . يكفي لإبطاله أن يكون
نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ المقصود
بكل منهما .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطتها في الإحالة للتحقيق" .

سلطة محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . مناط
ذلك .

١ — يكفي وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني لإبطال
التصرف الصادر من السفينة قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة استغلال
أو تواطؤ ، فلا يشترط — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — اجتماع هذين
الأمرين بل يكفي توافر أحدهما . والمقصود بالاستغلال أن يعلم الغير بسفاه
شخص فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتبادل فيها التزاماته مع
ما يحصل عليه من فائدة . أما التواطؤ فيكون عند ما يتوقع السفينة الحجر عليه
فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار
الحجر المرتقب (١) .

(١) نقض ١٩٦٥/٦/٢٤ — الطعن ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق — مجموعة المكتب الفني السنة ١٦
قاعدة ١٢٩ ص ٨١٥ .

٢ — إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها ألا تجيبه متى رأت من ظروف الدعوى وملايساتها والأدلة التي استندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وممّاع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة بصفتها قيمة على ولدها المحجور عليه محمد يحيى السيد أقامت الدعوى رقم ٢٦١ سنة ٦١ كلى المنصورة ضد المطعون عليهم وضد مورثهم المرحوم أحمد حسنى السيد تطلب الحكم بإبطال عقد البيع الصادر إليهم من المحجور عليه محمد يحيى السيد والمتضمن بيعه لهم ٣٥ ف و ٥ ط واعتباره كأن لم يكن وتسليمها هذه الأطنان ، وقالت شرحا للدعوى أنه بتاريخ ١٩٥٩/٦/٧ قضت محكمة المنصورة الابتدائية فى القضية رقم ١١ سنة ١٩٥٩ بتوقيع الحجر على محمد يحيى السيد للسفاهة وبتعيين الطاعنة قيمة عليه ، وإذا استغل المطعون عليهم المحجور عليه وأثروا على حسابه بأن استكتبوه عقدا ببيعهم لهم ٣٥ ف و ٥ ط وهم يعلمون قبل شرائهم بحالة سفاهة فقد أقامت دعواها بطلانها سالفه البيان . دفع المطعون عليهم الدعوى بأنهم اشتروا الأطنان محل النزاع بسعر المثل وقبل توقيع الحجر على البائع بعدة سنوات فى وقت كان يباشر فيه التجارة وانحراج أفلام السينما بالقاهرة ويقوم ببيع أطنانه ليعدها مشروعاته التجارية وذلك بعلم والدته — الطاعنة — التى تقيم معه فى معيشة واحدة . وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٤١ سنة ١٥ ق المنصورة ،

(١) نقض ١٩٦٣/١١/١٦ — الطعن ٤٥ سنة ٢٠ ق أحوال شخصية — مجموعة المكتب

الفنى السنة ١٤ القاعدة ١١ ص ١٠٤ .

وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وبالحلصة المحددة انظره صممت النيابة على رايها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول (أولا) إن المادة ١١٥ من القانون المدنى تشترط لإبطال تصرف السفية توافر أحد أمرين إما العلم بالسفية عند التعامل وإما التواطؤ مع السفية ، إلا أن الحكم المطعون فيه اشترط توافر الأمرين معا فاستلزم أن يكون المتعاقد مع السفية على بينة من أمره وأن يثبت كذلك أنه انتهز الفرصة لإرهاق ذمة السفية ، وهذا من الحكم خطأ فى تطبيق القانون (ثانيا) إن الحكم المطعون فيه استبعد أن المتصرف إليهم فى سنة ١٩٥٤ وهم المطعون عليهم كانوا يتوقعون فشل المشروعات التجارية التى كان يقوم بها السفية ، كما استبعد توقعهم الحجر عليه فى سنة ١٩٥٩ ، فى حين أن أقوال المطعون عليهم فى دعوى الحجر تفيد أن الخسارة بدأت فى سنة ١٩٤٨ وتوالت بعد ذلك مما يدل على علمهم بحالته ويعيب الحكم بفساد الاستدلال (ثالثا) إن الطاعنة طلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت أن الثمن الذى باع به المحجور عليه ثمن بنخس وأن ما دفع منه فعلا أقل من الثمن المسمى فى العقد ، غير أن الحكم لم يرد على هذا الطلب واعتمد الثمن الوارد بالتحقيقات التى أجرتها النيابة فى طلب الحجر مما يعتبر قصورا فى التسبيب .

وحيث إن النعى فى شقه الأول مردود ، ذلك أنه يكفى وفقا للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدنى لإبطال التصرف الصادر من السفية قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ ، فلا يشترط — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — اجتماع هذين الأمرين بل يكفى توافر أحدهما ، والمقصود بالاستغلال أن يعلم الغير بسفية شخص فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها التراماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، أما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفية الحجر عليه فيعمد إلى التصرف فى أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب . ولئن كان الحكم المطعون فيه

قد أورد في تقريراته أن التصرف الصادر من السفينة قبل توقيع الحجر عليه قابل للبطلان إذا كان قد حصل بطريق التواطؤ والغش ، إلا أنه لا تأثير لهذا التقرير الخاطئ طالما أن الحكم قد انتهى إلى عدم إبطال التصرف الصادر للمطعون عليهم من المحجور عليه قبل الحكم بتوقيع الحجر بأن نفى توافر الأمرين معا ، التواطؤ والاستغلال ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا الشق يكون غير متبع . والنعي في شقه الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد القرائن الدالة على عدم علم المطعون عليهم في قوله ” إن المحجور عليه قد أقدم على بيع أطيانه بسلسلة من التصرفات العقارية امتدت في الفترة من سنة ١٩٤٣ إلى ١٩٥٨ وذلك بقصد نقل نشاطه الزراعي إلى نشاطه التجاري ومن بينه إنتاج الأفلام السينمائية وأن التصرفات جميعها تمت بأسعار تسير أسعار المثل دون غبن للبائع ومن ثم فلم تكن هناك أسباب وقت صدور التعاقد المطالب بإبطاله من شأنها أن تشير إلى أن المتصرف إليهم كانوا يتوقعون في سنة ١٩٥٤ فشل المشروعات التجارية وتوقيع الحجر على البائع لهم في سنة ١٩٥٩ حتى يستقيم القول بأنهم أقدموا على التعاقد معه لتفويت آثار حجر متوقع “ . ولما كان هذا الذي أورده الحكم يعد استخلاصا سائغا له أصله الثابت في أوراق الدعوى ومستنداتها ومن شأنه أن ينفي ما ادعته الطاعنة من أن المطعون عليهم أرادوا تفويت آثار الحجر الذي تم في سنة ١٩٥٩ وأنهم كانوا يعلمون بحالة المتصرف لهم من سنة ١٩٥٤ ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال في هذا الخصوص يكون على غير أساس . والنعي في شقه الثالث مردود بأن إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها ألا تجيبه متى رأت من ظروف الدعوى وملايساتها والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه رأى أن المطعون عليهم لم يرهقوا ذمة المحجور عليه بالتزامات مبالغ فيها أو استغلوا سلامته نية وحصلوا منه على مزايا خاصة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي في إثبات أن الأطيان بيعت بأثمان مجزية وأورد الأدلة المؤيدة لما ارتآه من أن

الأثمان الثابتة في العقود ليست صورية في قوله بأنه "لم يثبت على لسان المستأنفة — الطاعنة — أو الشهود الذين سمعت أقوالهم بمعرفة المحكمة التي أوقعت المحجور وبتحقيقات النيابة أن الأثمان الثابتة بأي تصرف من تصرفات المحجور عليه العديدة كانت صورية"، لما كان ذلك فلا على الحكم إن هو لم يحل الدعوى إلى التحقيق ، ويعتبر ما أورده من أسباب ردا ضمنيا برفض هذا الطلب . ومن ثم فإن النعي بهذا الشق يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المرعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن
أبو الفتوح الشربيني .

(٣١)

الطعن رقم ١٩ سنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ب) أحوال شخصية "أحوال شخصية لغير المسلمين" . "تغيير الدين
أو المذهب" . محكمة الموضوع . "مسائل الواقع" .

(١ ، ب) للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته ولا يمكن لأى جهة قضائية البحث
في ذلك إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية . استخلاص قاضى الموضوع
لهذا التعبير مسألة واقع .

١- للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته وهو في هذا - وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض - مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة طالما قد توافرت
له أهلية الأداء . والاعتقاد الدينى مسألة نفسانية فلا يمكن لأى جهة قضائية
البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط . ومن وقت هذا
التغيير لا يعتبر خاضعاً إلا لأحكام الدين أو المذهب الجديد (١) .

٢ - استخلاص قاضى الموضوع تغيير الإنسان لدينه أو مذهبه أو طائفته
هى مسألة واقع يستقل بها مادام استخلاصه قد جاء سائغاً له أصله الثابت في
الأوراق .

(١) تقض ١٩٦٦/١/١٩ . الطعن رقم ٢٨ سنة ٣٣ ق أحوال شخصية السنة ١٧

ص ١٧٤ .

وتقض ١٩٦٥/٤/٢١ الطعن رقم ٣٧ سنة ٣٢ ق أحوال شخصية السنة ١٦ ص ٤٩٦

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

تحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الدكتور سامى فهمى بسطورس قد أقام الدعوى رقم ٦٨٣ سنة ١٩٦٥ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد السيده / فريال منصور ميخائيل يطلب فيها الحكم بإثبات طلاقها الذى سيوقعه بالجلسة وقال شرحا لدعواه إنه عقد زواجه بها أمام كنيسة الأقباط الارثوذكس فى ١٩٦٤/٢/٩ وغير طائفته وانضم إلى الطائفة الانجيلية فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٤ وأصبحا بذلك مختلفى الطائفة والملة وإذا يدينان بالطلاق فقد طلقها بجلسته ١٩٦٥/١٢/٧ وطلب الحكم بإثبات هذا الطلاق ودفعت المدعى عليها بعدم سماع الدعوى لاعتناقها المذهب الكاثوليكي . وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بإثبات طلاق المدعى عليها الذى أوقعه المدعى بجلسته ١٩٦٥/١٢/٧ وألزم المدعى عليها المصروفات ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . استأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤ سنة ٨٣ قضائية . وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزم المستأنفة المصروفات ونحو مائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النياية العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الاول أن الطاعنة كانت قد دفعت الدعوى بعدم سماعها طبقا للمادة ٩٩ من اللائحة الشرعية لاعتناقها المذهب الكاثوليكي وأهله

لا يدينون بالطلاق وأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع مستندا إلى أن الزوج اعتنق المذهب الانجيلي في ١٩٦٤/٤/٢٦ قبل رفع الدعوى في ١٩٦٥/٧/٢٦ وفقا للثابت من شهادة راعي الكنيسة الانجيلية في شبين الكوم وأنها معتمدة من وكيل تلك الطائفة بينما الشهادة الصادرة من راعي الكنيسة الكاثوليكية لا تؤيد الزوجة في تغيير مذهبها لأنها لم تؤيد من الجهة الرئاسية الخاصة بهذه الكنيسة، وهذا من الحكم مسخ للأوراق وقصور وتناقض في الاستدلال من وجوه (أولها) أنه اعتبر الشهادة المقدمة من الزوجة مجرد مشروع معلق على شرط قبول البطريركية بحجة أن راعي الكنيسة الذي حررها ذهب في تفسيرها في خطاب لاحق أرسله إلى المطعون عليه تضمن أنه كتبها لتقديمها إلى البطريركية لقبول وتسجيل انضمام الطائفة في حين أن عباراتها واضحة الدلالة لا تحتاج إلى تفسير إذ تضمنت أن الطائفة نجحت في الاختبارات المفروضة عليها وأن طلبها قبل وقيدتها نهائيا تحت رقم ٦٣ في ١٩٦٥/٢/١٥ بسجلات الكنيسة وأن لها حق مباشرة وممارسة الشعائر الدينية الكاثوليكية اعتبارا من تاريخ صدورها، كما مسخ الحكم الشهادة المقدمة من الزوج فوصفها بأنها معتمدة من الطائفة الانجيلية إذ اعتمدها الدكتور القس ابراهيم سعيد في حين أن هذا الاعتماد قاصر على توقيع راعي الكنيسة الذي حرر الشهادة دون مضمونها (وثانيتها) أن الطائفة قدمت إلى محكمة الموضوع كتاب وكيل الطائفة الدينية الدكتور القس ابراهيم سعيد المؤرخ ١٩٦٥/٨/٩ بالرد على استيضاحها عن الشهادة المقدمة من الزوج وهو يتضمن أن الشهادة صدرت على خلاف الحقيقة وأنها غير قانونية لأنه بوصفه رئيس الطائفة لم يعتمدها وفقا لقرار المجلس الملي الانجيلي الصادر في سبتمبر سنة ١٩٦٣، وقد أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه بما يعيبه بالقصور ويبطله (وثالثها) أن ما ذهب إليه الحكم في الوجهين السابقين انتهى به إلى التناقض ومعاملة الطرفين بكيالين مختلفين لأن شهادتي الزوج والزوجة إذا وزنتا بميزان واحد تكونان متكافئتين لأن كلا منهما صادرة من رجل من رجال الدين تابع للطائفة التي ينتمى إليها ولم تعتمد أيهما من الرئاسة الدينية مما يتعين معه معاملتهما معاملة واحدة. واعتبارهما صحيحتين يقتضى الحكم بعدم السماع لأن الزوجة لا تدين بالطلاق. واهدارهما معا يستلزم أيضا عدم السماع لاتحاد الزوجين ملة وطائفة وشريعتهما لا تعرف الطلاق بالارادة المنفردة.

وحيث إن هذا النعى في جميع وجوهه مردود ، بأن للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته وهو في هذا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة طالما قد توافرت له أهلية الأداء . والاعتقاد الديني مسألة نفسانية فلا يمكن لأية جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط فإذا ما غير شخص دينه أو مذهبه رسمياً فإنه من وقت هذا التغيير لا يعتبر خاضعاً إلا لأحكام الدين أو المذهب الجديد ولا ينبغي للقضاء أيّا كانت جهته أن ينظر إلا في توافر تلك المظاهر الخارجية الرسمية لاعتناق هذا الدين أو المذهب ، واستخلاص قاضى الموضوع تغيير الإنسان دينه أو مذهبه أو طائفته هي مسألة واقع يستقل بها ما دام استخلاصه قد جاء سائفاً وله أصله الثابت في الأوراق . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن " الثابت من المستندات والشهادات المقدمة من المستأنف ضده أنه اعتنق المذهب الانجيلي اعتباراً من ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٤ فقد استوفى حينئذ المظاهر الخارجية الرسمية المؤيدة لتغيير المذهب قبل رفع الدعوى أما المستأنفة فإن المظاهر الخارجية الرسمية لا تؤيدها في تغيير مذهبها من القبطية الأرثوذكسية إلى القبطية الكاثوليكية ذلك لأن الشهادة التي اعتمدت عليها في التغيير الصادرة من راعى الكاثوليك بعزبة القصرين في ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ لم تؤيد من الجهة الرسمية الخاصة بهذه الكنيسة بل إن من أصدرها نفسه وهو الأب يعقوب سليم قد أتى على ما جاء فيها بما ينقضه إذ قرر في الشهادة الصادرة منه بعدها في ٢٢/١١/١٩٦٥ بأنه أعطى المدعى عليها — المستأنفة — الشهادة سالفة الذكر لتقديمها لسيادة وكيل عام بطريركية الأقباط الكاثوليك لمعرفة قبول وتسجيل هذا الانضمام غير أن المجلس الكليريكي لم يقبل انضمامها لتلك الطائفة بل أن الأب يعقوب طلب في خطابه سالف الذكر إبلاغ المحكمة بعدم اعتبار هذه الشهادة وعدم العمل بموجبها حيث أنها أصبحت غير صحيحة وبذلك لا يجوز العمل بتلك الشهادة ، فضلاً عن أن المستأنفة لو كانت انضمت لطائفة الأقباط الكاثوليك بعزبة القصرين بمقتضى الشهادة المؤرخة ١٥/٢/١٩٦٥ لما كانت في حاجة لأن تنذر طائفة الأقباط الكاثوليك في ١٤/٥/١٩٦٥ بطلب قيد اسمها ، ومما يؤكد عدم قبولها بطائفة الأقباط الكاثوليك ، الخطاب المرسل من بطريركية الأقباط الكاثوليك إلى المستأنف ضده بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٥ وهو يتضمن أن بطريركية الأقباط

الكاثوليك لا تعترف بانضمام السيدة المستأنفة بالقوة وبالأمر وأن السيدة المذكورة غير مقيدة بسجلات البطريركية وهي ليست قبطية كاثوليكية ، ويؤكد ذلك أيضا المستند المؤرخ ١٩٦٥/١٠/٢٧ وهو يتضمن شهادة بطريركية السريان الكاثوليك بأن المستأنفة لم تنضم لتلك الطائفة... "وهي تقارير موضوعية استخلصت بحكمة الموضوع فيها انضمام المطعون عليه للطائفة الانجيلية وعدم انضمام الطائفة لطاقفة الأقباط الكاثوليك وجاءت سائغة ولا مخالفة فيها للثابت في أوراق الدعوى مما يجعل النعى في وجوهه الثلاثة مجرد جدل موضوعي لا يسوغ طرحه أمام هذه المحكمة .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شبه قصور وإخلال بحق الدفاع من وجهين (أولا) أنه هول في قضائه على ما ذهب إليه راعى الكنيسة الكاثوليكية من أن الشهادة التي سلمها إلى الطائفة كانت لمجرد العرض على وكيل عام البطريركية لإقرار القبول وأن المجلس الكاثوليكي رفض انضمامها دون أن يحقق نظام الانضمام إلى تلك الطائفة في حين أن ظاهر الحال من شهادة راعى الكنيسة ومن النص فيها على أن الطائفة قدمت طلبا للانضمام ونجحت في الاختبارات اللازمة وأن طلبها قبل نهائيا وقيدت في سجلات الكنيسة ولها حق ممارسة الشعائر والطقوس الكاثوليكية يدل على أن النظام الكنسي عندهم لا يعلق قبول الانضمام على موافقة البطريركية بل يكفي فيه قبول قساوسة وكهنة الكنائس المحلية والتفت الحكم عن هذا الظاهر دون بحث أو تحقيق (وثانيها) أن الطائفة تمسكت في مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت واقعة اعتناقها المذهب الكاثوليكي قبل رفع الدعوى إلا أن المحكمة لم تلتفت إلى هذا الطلب ولم ترد عليه بشيء مع أنه لازم أزاء اختلاف الشهادات المقدمة من الطرفين في هذا الشأن ، وإزاء ما أقرب به الزوج في دعوى النفقة رقم ٢٤٨ سنة ١٩٦٥ أحوال شخصية الزيتون والمودعة بصورتها الرسمية ملف الدعوى من أن الزوجة قد اعتنقت المذهب الكاثوليكي ، وكذلك كان إجراء التحقيق لازما وضروريا إزاء ما جاء بخطاب راعى كنيسة الأقباط الكاثوليك بكوبرى القبة إلى راعى كنيسة الفللى من أن الطائفة كانت من يناير سنة ١٩٦٥ تمارس الشعائر الكاثوليكية .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه لم يعول في قضائه على القرينة المستمدة من خطاب راعى الكنيسة الكاثوليكية وحدها بل أقام قضائه على عدة قرائن أخرى مستمدة من الشهادة الصادرة من الأب يعقوب سليم بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٢ ومن إنذار الطاعة الذي وجهته إلى البطريركية بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٤ بطلب قيد اسمها ومن خطاب البطريركية الكاثوليكية للمطعون عليه بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٦ بأن الطاعة غير مقيّدة بـ «جالات البطريركية ومن شهادة بطريركية السريان الكاثوليك التي تفيد عدم انضمام الطائفة السريان الكاثوليك وهي أدلة أخرى كافية لحمله ، ومردود في الوجه الثاني بأنه متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من مستندات الدعوى ووقائعها بالأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعة لم تنضم إلى طائفة الأقباط الكاثوليك ، فإن ما ذكره من ذلك يفيد أنه لم ير إجابة الطالب المقدم منها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما هو مخالف له ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد صدقي البشبيشي ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٣٢)

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) نقض . " الخصوم في الطعن " . استئناف .

عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون
فيه . لا يكفي اختصاصه أمام محكمة أول درجة . بطلان الاستئناف بالنسبة
لأحد الخصوم . عدم إعتباره خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم
الإستئنافي .

(ب) شهر عقارى . تسجيل . " تسجيل حكم صحة التعاقد " .
غير .

احتجاج المدعى فى دعوى صحة التعاقد بالحكم الذى يصدر اصلاحه ضد
من ال إليه حق مبنى على العقار المبيع من المدعى عليه (البائع) وإعلان النير به ،
يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، كما يتحقق بشهر الحكم
فهرأ كاملا .

١ - لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصما في النزاع الذى
فصل فيه الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لإعتباره كذلك أن يكون مختصما أمام
محكمة أول درجة . وإذا كان الثابت أن محكمة الإستئناف قد قضت بحكم سابق
على الحكم المطعون فيه ، ببطلان الإستئناف بالنسبة للمطعون عليه الثالث ، وبذلك لم يعد
خصما في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه فإن الطعن بالنقض يكون
غير مقبول بالنسبة له .

٢ - مؤدى نصوص المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري أن المشرع قد رسم للمدعى فى دعوى صحة التعاقد طريقا يمكنه من التمسك بالحكم الذى يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وإعلام الغير بالأخطار التى يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى وإذا كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده ، فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملا إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشى ويزيد عليه . ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى الزقازيق طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى عشرين قيراطا من الأطيان الزراعية مبينة الحدود بصحيفة الدعوى ومحو التسجيلات الموقعة عليها واعتبارها كأن لم تكن ، وقالوا بياننا للدعوى إنهم كانوا قد اشتروا هذا القدر من الأطيان مع مساحات أخرى من المطعون ضده الثالث بمقتضى عتدى البيع العرفيين المؤرخين ٩ يوليه سنة ١٩٥٠ وأول أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وأقاموا عليه الدعوى ٤٣٢ ، ٥٢١ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى الزقازيق ، الأولى بطلب صحة ونفاذ العقد الأول وسجلوا صحيفتها فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ برقم ٥٧١٠ الشرقية والثانية بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الثانى وسجلوا صحيفتها فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ برقم ٦٦٢٧ الشرقية ، وقد أقرهما البائع فى هاتين الدعويتين بصحة العقدين وحرروا بذلك محضرى صالح أثبتتهما المحكمة فى حكمها وألحقتهما بمحضر الجلسة ثم سجلوا الحكمين والعقدين فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٦ . وقد حدث بعد تسجيل صحيفتى الدهوين سالفتى الذكر أن اتخذت المطعون ضدها الأولى ضد البائع

إجراءات نزع ملكية عشرين قيراطا من الأرض المباعة لهم وفاء لدين لها وسجلت
تذنيه نزع الملكية في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ ثم رسا مزادها على المطعون ضده الثاني
بالحكم الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ في قضية البيوع رقم ٦٥٣ سنة ١٩٥٤
منيا القمح وأشهر ذلك الحكم في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ . وإذ نازعهم الراسي
عليه المزاد فقد اضطروا لإقامة الدعوى الحالية بطلباتهم سالفه الذكر .
وبتاريخ ٥ إبريل سنة ١٩٦١ قضت محكمة الزقازيق الكلية برفض الدعوى .
استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف
رقم ٨١ سنة ٥ ق ، وبعد أن قضت تلك المحكمة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣
ببطلان الإستئناف بالنسبة للمطعون ضده الثالث " البائع " وبقبول الإستئناف
شكلا بالنسبة للمطعون ضدها الأولى والثاني حكمت بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٦٤
بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ،
وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده
الثالث لأنه لم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه ، وأبدت الرأي برفض الطعن
بالنسبة للمطعون ضدهما الأولين . وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة
تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الدفع الذي أبدته النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون
ضده الثالث تأسيسا على أنه لم يكن خصما في النزاع الذي فصلت فيه محكمة الإستئناف
بالحكم المطعون فيه هو دفع صحيح ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصما في النزاع الذي
فصل فيه الحكم المطعون فيه ، ولا يكفي لإعتباره كذلك أنه كان مختصما أمام
محكمة أول درجة . وإذ كان ذلك وكان الثابت أن محكمة الإستئناف قد قضت
بحكم سابق على الحكم المطعون فيه ببطلان الإستئناف بالنسبة للمطعون ضده الثالث ،
وبذلك لم يعد خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون
غير مقبول بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدهما الأولى
والثاني .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقولون إن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها بتأييد الحكم المستأنف على أنهم وإن كانوا قد سجلوا صحيفتي دعوى صحة التعاقد إلا أنهم لم يؤشروا بمنطوق الحكمين الصادرين فيهما على هامش تسجيل الصحيفتين أو يسجلوا الحكمين الصادرين فيهما وأنه لذلك لا يكون حقهم حجة على الراسى عليه المزداد "المطعون ضده الثانى" لأن العبرة في نفاذ التصرف الصادر من المدين أو عدم نفاذه في حق الراسى عليه المزداد هي بشهر هذا التصرف أو بعدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وذلك على ما قضت به المادة ٦١٦ من قانون المرافعات وأن تسجيل الصحيفتين وحده دون التأشير بمنطوق الحكم على هامشه أو دون تسجيل الحكمين لا يعتبر شهرا يكسبهم أسبقية على الراسى عليه المزداد . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه مخالف للثابت في الأوراق لأنهم لم يكتفوا بتسجيل صحيفتي الدعوى وإنما سجلوا الحكمين الصادرين فيهما وهو ما يجعل أثر التسجيل ينسحب إلى تاريخ تسجيل الصحيفتين ، وبذلك يصبح حقهم حجة على الراسى عليه المزداد لأن تسجيل تنبيه نزع الملكية لاحق لتسجيل الصحيفتين . وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على قوله " وحيث إنه بمراعاة أن المناط في نفاذ التصرف هو شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية إعمالاً لحكم المادة ٦١٦ من قانون المرافعات ، يمكن القول بأنه لم يؤشر على هامش تسجيل صحيفتي دعوى صحة التعاقد رقمى ٥٢١,٤٣٢ مدنى كلى الزقازيق بالحكمين الصادرين فيهما صلاحاً بصحة التعاقد . ولعل مصداق ذلك هاتين الشهادتين الصادرتين من مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالزقازيق فى ٣ من فبراير سنة ١٩٥٩ واللتين أثبت فيهما ذلك صراحة ، وإذا ما تقرر ذلك فليس يحق للمستأنفين بداهة إرجاع أثر تسجيل عقديهم — على فرض حصوله — إلى تاريخ تسجيل صحيفتي الدعويين فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وحيث إن أغلب الظن أن المستأنفين لا يزعمون أنهم قاموا بذلك التأشير على

صحيفتي دعوى صحة التعاقد آنفتى الإشارة ولا يذهبون أيضا إلى أنهم سجلوا الحكمين الصادرين لصالحهم بصحة التعاقد مما قد يجوز لهم التذرع بالنسحاب أثر تسجيل الحكمين إلى تاريخ تسجيل صحيفتي الدعويين أخذا ببعض الآراء الفقهية . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه برفض دعوى الطاعنين ينطوى على مخالفة للثابت بالأوراق وخطأ في تطبيق القانون .

ذلك أنه يبين من الاطلاع على مستندات الطاعنين المقدمة لمحكمة الموضوع أنهم سجلوا صحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ٤٣٢ سنة ١٩٥٠ مـدنى كلى الزقازيق في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم سجلوا محضر الجلسة الذى أثبت فيه الصلح وعقد البيع بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٥٦ برقم ٧٣٦ ، كما أنهم سجلوا صحيفة الدعوى رقم ٥٢١ سنة ١٩٥٠ في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ثم سجلوا محضر الجلسة الذى أثبت فيه الصلح صرفقا به عقد البيع بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٥٦ برقم ٧٣٧ .

وإذا كان ذلك وكان الحاق المحكمة لمحضر الصلح بمحضر الجلسة هو بمثابة حكم تنتهى به الدعوى ، وكان تنبيه نزع الملكية قد سجل بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ ، فإن حق الراسى عليه المزايا لا يكون حجة على الطاعنين ، ذلك أنه إذا أوجبت المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ونصت المادة ١٦ من ذلك القانون على أنه يؤشر بمنطوق الحكم النهائى فى هامش تسجيل الدعوى وترتبت المادة ١٧ الأثر المترتب على ذلك التأشير بقولها " أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى " فإن المشرع قد أراد بذلك أن يرسم طريقا للمدعى فى دعوى صحة التعاقد يمكنه من التمسك بالحكم الذى يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وإعلام الغير بالأخطار التى يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى ، وإذا كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملا إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامة ويزيد عليه . ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفته دعوى صحة التعاقد . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت فى الأوراق على الوجه المتقدم ، وكان هذا الخطأ

قد جره إلى الخطأ في تطبيق القانون فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بنهائية ملكية الطاعنين إلى القدر محل النزاع ومحو التسجيلات الموقعة عليه من المطعون ضدهما الأولى والثانى .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وثمان زكريا ، ومحمد صدق البشبيشى ، وعلى
عبد الرحمن .

(٣٣)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(ا) مسؤولية . ”مسئولية تقصيرية“ . ”مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه“ .
”رجوع المتبوع على التابع“ . كفالة .

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون
لمصلحة المضرور اسامها فكرة الضمان القانونى . المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن
كفالة مصدرها القانون لا العقد . للنبوع الرجوع على التابع محدث الضرر بما أوفاه
من تعويض . المادة ١٧٥ مدنى لم تستحدث للنبوع دعوى شخصية جديدة .

(ب) مسؤولية . ”مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه“ . تقادم . ”تقادم
مستقط“ . ”قطع التقادم“ . كفالة .

مطالبة المضرور للنبوع بالتعويض مطالبة قضائية . قطعها التقادم بالنسبة للنبوع .
ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للتابع . المادة ٢٩٢ مدنى قررت هذه القاعدة
بالنسبة للدينين المتضامين . ليس لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامنا أثر
بالنسبة للدين .

(ج) مسؤولية . ”مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه“ . ”رجوع المتبوع على
التابع“ . حكم . ”حجية الحكم“ . تعويض .

رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للضرور . شرطه أن يكون قد
أداء للضرور . للنبوع - مع ذلك - أن يختصم تابعه فى دعوى المضرور قبله وأن يطلب
الحكم هل تابعه بما قد يحكم به عليه . لحكم التعويض - فى هذه الحالة - حجية
قبل التابع .

(د) مسؤولية . "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه" . "رجوع المتبوع على التابع" . تقادم . "تقادم مسقط" .

حق المتبوع في الرجوع على تابعه . نشوؤه من تاريخ الوفاء . شرط الرجوع ألا يكون التعويض الذي يوفى به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع وتمسك بذلك التابع .

(هـ) حلول . "حلول قانوني" . مسؤولية . "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه" . كفالة . تقادم . "تقادم مسقط" .

جواز رجوع المتبوع على تابعه بدعوى الحلول عند وفائه بالتعويض . م ٣٢٦ و ٧٩٩ من القانون المدني . لادين في دعوى الحلول التمسك في مواجهة الكفيل بالدفع قبل الدائن . للتابع التمسك قبل المتبوع في هذه الحالة بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني إذا اختصم في الدعوى بعد اكتمال مدة التقادم . هذا التقادم يرد على حق الدائن الأصلي الذي انتقل بالحلول إلى المتبوع لا على حق المتبوع في الرجوع على التابع .

(و) مسؤولية . "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه" . كفالة . إثراء بلا سبب . فضالة .

للمتبوع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية . م ٣٢٤ مدني . سواء أ كان أسامها الاثراء بلا سبب أو الفضالة فلا محل للرجوع بها على التابع إذا كان حق الدائن المضرور قد سقط بالنسبة للتابع لأن الأخير لم يفد شيئاً من وفاء المتبوع بالتعويض . لا محل للاستناد إلى المادة ٨٠٠ مدني : عدم جواز رجوع الكفيل المتبوع على المدين التابع بالدعوى الشخصية إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده .

١ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وهي تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد . ومن ثم فإن للمتبوع الحق في أن يرجع على تابعه محدث الضرر بما يفى به من التعويض للمضرور كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس مسؤولاً معه . وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضي بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها

هذا الغير مسئول عن تعويض الضرر . ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه^(١) .

٢ — مطالبة المضرور للمتبع بالتعويض مطالبة قضائية وإن كانت تقطع التقادم بالنسبة للمتبع إلا أنها لا تقطعه بالنسبة للتابع وذلك أخذا بما نصت عليه المادة ٢٩٢ من القانون المدني من أنه إذا انقطعت مدة التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامنين فلا يجوز للدائن أن يتمسك بذلك قبل باقي المدينين . وإذا كان قطع التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامنين لا يترتب عليه أثر بالنسبة لباقي المدينين فمن باب أولى لا يكون لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامنا مع المدين الأصلي أثر بالنسبة إلى هذا المدين .

٣ — لئن كان لا يحق للمتبع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور إلا إذا قام بأدائه للمضرور ، إلا أن القضاء قد أجاز للمتبع أن يختصم تابعه في الدعوى التي رفعها المضرور على المتبع وحده وأن يطلب المتبع في هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضرور وذلك لما للمتبع من مصلحة في هذا الاختصاص لأن مسؤوليته تبعية لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا درء مسؤوليته وهو بطبيعة الحال أقدر من المتبع على الدفاع عن نفسه ، استفاد المتبع من ذلك وانتفت بالتالي مسؤوليته هو ، وإذا لم يستطع التابع ، كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن يعود فيجادل في وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبع بما أوفاه للمضرور من التعويض المحكوم به . وطبيعي أنه إذا حكم للمتبع في تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضرور على المتبع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبع على التابع يكون معلقا على وفاء المتبع بالتعويض المحكوم به عليه للمضرور .

٤ — حق المتبع في الرجوع على تابعه وإن كان لا ينشأ إلا من تاريخ الوفاء عملا بالمادة ٣٨١ من القانون المدني إلا أنه يشترط لذلك ألا يكون التعويض الذي يوفى به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع ، ومن ثم فإذا تبين عند الفصل في الدعوى التي رفعها المضرور على المتبع واختصم هذا فيها تابعه أن حق

(١) نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة المكتب الفني من ١٩ ص ٣٢٧ .

المضرور قبل التابع قد سقط بالتقادم وتمسك التابع بهذا التقادم فإنه لا يجوز أن يحكم عليه بشيء للمتبع لأنه لا جدوى من حكم لا يمكن تنفيذه ولو حكم للمضرور على المتبع بالتعويض بسبب رفع الأول الدعوى على الثاني قبل انقضاء مدة تقادمها . وهذه النتيجة أدى إليها ما أجازته القانون للمضرور من حق في الرجوع بالتعويض على المتبع وحده إذا أثر المضرور ذلك دون حاجة إلى اختصاصه التابع في الدعوى وما تقتضيه نصوص القانون من أن رفع الدعوى على المتبع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع .

٥ — دعوى الحلول التي يستطيع المتبع — وهو في حكم الكفيل المتضامن — الرجوع بها على تابعه عند وفائه بالتعويض للدائن المضرور هي الدعوى المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست إلا تطبيقاً للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه إذا كان الموفى ملزماً بوفاء الدين من المدين . وإذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبع الذي أوفى التعويض عنه للمضرور بانقضاء حق هذا الدائن قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع على أساس أن اختصاصه في الدعوى تم بعد اكتمال هذا التقادم بالنسبة إليه وعلى أساس أن رفع المضرور الدعوى على المتبع لا يقطع التقادم بالنسبة إليه (التابع) . والتقادم هنا لا يرد على حق المتبع في الرجوع على التابع وإنما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل إلى المتبع بحلوله محل الدائن (المضرور) فيه والذي يطالب به المتبع تابعه ذلك بأن المتبع حين يؤدي التعويض للدائن المضرور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع (١) .

٦ — الدعوى الشخصية التي يستطيع المتبع الرجوع بها على تابعه هي الدعوى المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا قام الغير

(١) نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة المكنب الفني ص ١٩ ص ٣٢٧ .

بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وهذه الدعوى سواء أكان أساسها الإثراء بلا سبب أو الفضالة لا يستطيع المتبوع الرجوع بها إذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يفد شيئاً من هذا الوفاء . وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي أوفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين ، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده^(١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم فرنسيس يعقوب مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول أقام على وزارة العدل "المطعون ضدها الأخير" الدعوى رقم ١٤٥٣ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة بصحيفتها المعلنه في ٣ مارس سنة ١٩٦٠ طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٩٢٥ ج . وقال بيانا للدعوى إنه كان قد أقام على ورثة المرحوم ميشيل لكح والدكتور رياض حنين والسيدة ست البلد مجد على الدعوى رقم ٨٨٠ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة طالبا فيها الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ١٥٠٠ ج وقد قضت محكمة القاهرة في تلك الدعوى بإلزام ورثة ميشيل لكح بأن يدفعوا له مبلغ ٨٠٠ ج فلما استأنف هؤلاء الورثة ذلك الحكم قضت محكمة الاستئناف بالغائه ورفض الدعوى فطعن "فرنسيس يعقوب"

(١) نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة المكنب الفنى ص ١٩ ص ٣٢٧ .

في هذا الحكم بطريق النقض، وقيده طعنه برقم ١٩٦ لسنة ٢٤ ق وقد قام المحضر "عبد الحميد عبد الجواد" بإعلان ذلك الطعن إلى ورثة المرحوم ميشيل لكح مخاطبا مع أحدهم هو ريمون ميشيل لكح وسلمه صور الإعلانات الخاصة بباقي الورثة ولدى نظره أمام دائرة فحص الطعون دفعت النيابة العامة بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلان تقرير الطعن لبعض الورثة لأن المحضر أثبت في ورقة الإعلان أنه خاطب ريمون ميشيل لكح وأنه سلمه الصور الخاصة بهم دون أن يبين السبب في عدم تسليمه صور الإعلان إلى الأشخاص المطلوب إعلانهم كما لم يذكر العلاقة بين ريمون وبينهم وهل يقيم معهم من عدمه . وقد أخذت دائرة فحص الطعون بمحكمة النقض بهذا الدفع وقضت في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ببطلان الطعن وإلزام الطاعن بمصروفاته على أساس أن بطلان الإعلان بالنسبة لبعض الورثة يترتب عليه بطلان الطعن كله لأن الموضوع غير قابل للتجزئة . وقال فرنسيس يعقوب مورت المطعون صدهم الخمسة الأول في صحيفة دعواه الحالية إنه إذ كان طعنه رقم ١٩٦ لسنة ٢٤ ق الذي قضت محكمة النقض ببطلانه مرجح الكسب وكان القضاء ببطلانه قد أقيم على أساس بطلان إعلان تقرير الطعن بسبب خطأ المحضر في إجراء الإعلان وكان هذا الخطأ قد وقع منه أثناء نادية وظيفته وترتب عليه ضرر للدعى يتمثل في بطلان طعنه والزامه بمصروفاته فإن وزارة العدل باعتبارها متبوعا لهذا المحضر تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذي أصابه بسبب خطأ تابعها . ومن ثم أقام الدعوى عليها بطلب هذا التعويض الذي قدره بمبلغ ٩٢٥ ج . ولدى نظر الدعوى توفي المرحوم فرنسيس يعقوب فعجل ورثته الدعوى . وبإعلان تاريخه ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٢ أدخلت وزارة العدل المحضر "الطاعن" في الدعوى طالبة الحكم عليه بمآعساه أن يحكم به عليها للمدعين . وبتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية (أولا) في الدعوى الأصلية بالزام وزارة العدل بأن تدفع للمدعين تعويضا قدره ٩٢٥ جنيه (وثانيا) في دعوى الضمان الفرعية بالزام المحضر عبد الحميد عبد الجواد "الطاعن" بأن يدفع لوزارة العدل مبلغ ٩٢٥ جنيه . استأنفت وزارة العدل هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٣١ سنة ٨٠ ق كما استأنفه المحضر بالإستئناف رقم ٣٣٢ سنة ٨٠ ق ، وتمسك في أسباب استئنافه بسقوط حق وزارة العدل في الرجوع عليه بدعوى الضمان بالتقدم الثلاثي تأسيسا على أن الوزارة اختصته في الدعوى

بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، بعد أن انقضت أربع سنوات من تاريخ علم مورث المدعين بحدوث الضرر وبالشخص الذي أحدثه لأن هذا العلم قد تحقق بصدور حكم دائرة فحص الطعون في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . وبعد أن ضمت تلك المحكمة الاستئنافي قضت بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن المحضر في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الطعن . وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة نمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن مما ينعاه للطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تأويله . وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في أسباب استئنافه بسقوط حق وزارة العدل في الرجوع عليه بالتقادم الثلاثي تأسيسا على أنه وإن كان المضرور "المرحوم فرنسيس يعقوب" قد أقام دعواه بطلب التعويض على وزارة العدل قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ علمه بالضرر وبالشخص الذي أحدثه ، ذلك العلم المستفاد من صدور حكم محكمة النقض في الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٤ ق بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . وذلك على أساس أنها مسئولة عن الضرر الذي أحدثه تابعها بعمله غير المشروع الواقع منه حال تأدية وظيفته وبسببها إلا أن تلك الوزارة لم ترفع عليه دعوى الضمان إلا بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ هذا العلم إذ وجهت إليه هذه الدعوى بالاعلان المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بعد أن كانت دعوى المضرور قبله قد انقضت بالتقادم الثلاثي . ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بمقولة إن دعوى رجوع المتبوع على تابعه لا تتقادم إلا طبقا للقواعد العامة أي بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ قيام المتبوع بدفع التعويض للمضرور . وهذا من الحكم خطأ في القانون لأن أساس دعوى المضرور قبل المتبوع هو مسؤولية هذا المتبوع عن الغير ، إذ هو لا يسأل إلا تبعاً لمسؤولية تابعه وعلى ذلك فإنه إذا رفع المضرور دعواه ضد المتبوع وحده بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ علمه بالضرر وبمحدثه فإن المتبوع يستطيع أن يدفعها بالسقوط على أساس أن تابعه لم يعد مسئولا وبالتالي لا يمكن مساءلته هو كمتبوع وإذا رفع المضرور دعواه ضد المتبوع وحده قبل انقضاء السنوات الثلاثة المذكورة تعين على المتبوع إذا هو أراد أن يمتضي من تابعه التعويض

الذى قد يحكم به عليه للمضروور أن يدخل تابعه فى الدعوى ضامنا له قبل انقضاء
الثلاث سنوات المقررة لسقوط دعوى المضروور ، فاذا هو تراخى فى إدخاله إلى
ما بعد انقضائها تحمل وحده مسؤولية التعويض قبل المضروور إذ أن للتابع أن يدفع
دعوى رجوع المتبوع عليه بما كان يدفع به دعوى المضروور لو رفعت عليه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير
المشروعة هى مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضروور ، وهى تقوم
على فكرة الضمان القانونى فالمتبوع يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كفالة
مصدرها القانون وليس العقد . ومن ثم فإن للمتبوع الحق فى أن يرجع على تابعه
محدث الضرر بما يفى به من التعويض للمضروور ، كما يرجع الكفيل المتضامن
على المدين الذى كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولا معه . وهذه القاعدة
هى التى قننها المشرع فى المادة ١٧٥ من القانون المدنى التى تقضى بأن للمسئول
عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا
عن تعويض الضرر ، ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع
دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه . ومتى تقرر ذلك وكانت مطالبة
المضروور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية وإن كانت تقطع التقادم بالنسبة
للمتبوع إلا أنها لا تقطعه بالنسبة للتابع وذلك أخذا بما نصت عليه المادة ٢٩٢
من القانون المدنى من أنه إذا انقطعت مدة التقادم بالنسبة إلى أحد
المدينين المتضامين فلا يجوز للدائن أن يتمسك بذلك قبل باقى المدينين .
وإذا كان قطع التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامين لا يترتب
عليه أثر بالنسبة لباقى المدينين ، فمن باب أولى لا يكون لقطع التقادم
بالنسبة للكفيل واو كان متضامنا مع المدين الأصلي أثر بالنسبة إلى هذا المدين .
وكانت الدعوى الفرعية التى وجهتها وزارة العدل ” المطعون ضدها الثانية “
إلى تابعها المحضر ” الطامن “ وطلبت فيها الحكم عليه بما عسى أن يحكم به عليها
للمضروور ، هذه الدعوى لا يمكن أن يكون أسامها إلا حق الوزارة كمتبوع
فى الرجوع على تابعها بما يحكم به عليها للمضروور ، ولئن كان لا يحق للمتبوع
أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضروور إلا إذا قام بإدائه للمضروور ،
إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه فى الدعوى التى يرفعها المضروور

على المتبوع وحده وأن يطلب المتبوع في هذه الدعوى الحكم له على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضروور وذلك لما للمتبوع من مصلحة في هذا الاختصاص لأن مسؤوليته تبعية لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا درء مسؤوليته — وهو بطبيعة الحال أقدر من المتبوع على الدفاع عن نفسه — استفاد المتبوع من ذلك وانتفتت بالتالى مسؤوليته هو . وإذا لم يستطع التابع ، كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن يعود فيجادل في وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه للمضروور من التعويض المحكوم به . وطبيعى أنه إذا حكم للمتبوع في تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضروور على المتبوع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون معلقا على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به عليه للمضروور . لما كان ذلك وكان حق المتبوع في الرجوع على تابعه وإن كان لا ينشأ إلا من تاريخ هذا الوفاء عملا بالمادة ٣٨١ من القانون المدنى إلا أنه يشترط لذلك ألا يكون التعويض الذى يوفى به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع . ومن ثم فإنه إذا تبين عند الفصل فى الدعوى التى رفعها المضروور على المتبوع واختصم هذا فيها تابعه أن حق المضروور قبل التابع قد سقط بالتقادم وتمسك التابع بهذا التقادم ، فإنه لا يجوز أن يحكم عليه بشئ للمتبوع لأنه لا جدوى من حكم لا يمكن تنفيذه ولو حكم للمضروور على المتبوع بالتعويض بسبب رفع الأول الدعوى على الثانى قبل انقضاء مدة تقادها . وهذه النتيجة أدى إليها ما أجازته القانون للمضروور من حق فى الرجوع بالتعويض على المتبوع وحده إذا آثر المضروور ذلك دون حاجة إلى اختصاص التابع فى الدعوى ، وما تقتضيه نصوص القانون من أن رفع الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع . ولما كان المتبوع — وهو فى حكم الكفيل المتصام — لا يستطيع الرجوع على تابعه عند وفائه بالتعويض للدائن المضروور إلا باحدى دعويين الأولى دعوى الحلول المنصوص عليها فى المادة ٧٩٩ من القانون المدنى والى ليست إلا تطبيقا للقاعدة العامة فى الحلول القانونى المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والى تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذى استوفى حقه إذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين عن المدين . وإذا كان للدين فى حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك فى مواجهة الكفيل بالدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة الدائن فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذى أوفى التعويض عنه للمضروور بانقضاء

حق هذا الدائن قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع، على أساس أن إختصاصه في الدعوى تم بعد إكتمال هذا التقادم بالنسبة إليه وعلى أساس أن رفع المضرور الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة إليه "التابع"، والتقادم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع وإنما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل إلى المتبوع بحلولة محل الدائن "المضرور" فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه، ذلك بأن المتبوع حين يوفي التعويض للدائن المضرور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع . والدعوى الثانية التي يستطيع المتبوع الرجوع بها على تابعه هي الدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدني التي تقضي بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وهذه الدعوى سواء كان أساسها الاثراء بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع بها إذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع ، لأن هذا لم يفد شيئاً من هذا الوفاء وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي أوفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين ، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده (وهو ما قررت هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ٦٤ سنة ٣٤ ق) ومتى تقرر ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد اختصم في الدعوى بإعلان تاريخه ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بعد أن كان قد إنقضى أكثر من ثلاث سنوات على علم المضرور "مورث الطاعن ضدهم الخمسة الأول" بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه، ذلك العلم الذي تحقق بصدور حكم دائرة فحص الطعون في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، فإن حق المضرور قبل الطاعن يكون قد سقط بالتقادم قبل إختصاص الطاعن في الدعوى . ولا أثر لرفع الدعوى

الأصلية في قطع هذا التقادم على ما تقدم ذكره . وترتبطا على ذلك فإنه كان يتعين رفض الدعوى الفرعية المرفوعة من وزارة العدل على الطاعن . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للوزارة في هذه الدعوى بطلباتها فإنه يكون مخطئا في القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الفرعية المرفوعة من وزارة العدل على الطاعن ورفض هذه الدعوى .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين؛
الدكتور محمد حافظ دريدى ، ومهان زكريا ، ومحمد صاقي البشيرى ، ومحمد سيد أحمد حماد .

(٣٤)

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) محاماه . ” تقدير الأتعاب ” . ” اختصاص مجلس النقابة ” . اختصاص .

اختصاص مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامى عند النزاع إذا لم يكن هناك اتفاق مكتوب بشأنها . مناط قبول طلب تقدير الأتعاب أن يكون متعلقا بعمل من أعمال المحاماه . شرط الاشتغال بالمحاماه منوط بوقت اداء العمل لا بوقت طلب التقدير .

(ب) محاماه . ” طلب تقدير الأتعاب ” .

حظر المادة ٢٢ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قبول طلب تقدير أتعاب المحامى ممن يتأخر فى اداء الاشتراك السنوى لنقابة المحامين عن موعده . عدم سريان هذا الحظر إلا على المحامين المشتغلين فعلا .

(ج) محاماه . ” طلب تقدير الأتعاب ” . اختصاص . حكم . ” حجية الحكم ” . دعوى .

طلب المحامى الحكم بأتعابه باعتبارها مقدرة . قضاء الحكم فى أسبابه ضمنا بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب تقدير أتعاب المحامى على أساس مآراه من أن الاختصاص معقود لمجلس النقابة وحده لعدم وجود اتفاق مكتوب على تقدير الأتعاب . النص فى المنطوق على رفض الدعوى لا يمنع مجلس النقابة المختص من نظر الطلب .

(د) تقادم . ” تقادم مسقط ” . ” قطع التقادم ” . تحكيم . ” إجراءات التحكيم ” . حكم .

مجرد تحرير مشاركة التحكيم والتوقيع عليها لا يقطع أيهما فى ذاته التقادم . يقطع التقادم الطلبات التى يقدمها الدائن للحكيم أثناء السير فى التحكيم إذا كانت تتضمن تسكه بحقه . إجراءات التحكيم تماثل إجراءات الدعوى العادية ما لم يعرف المحكمون منها صراحة . وجوب صدور حكمهم على مقتضى قراءات القانون الموضوعى .

(هـ) تقادم . ” تقادم مسقط “ . ” قطع التقادم “ .

إقرار المدين — في مشاركة التحكيم — بوجود الدين صراحة أو ضمنا
يقطع التقادم .

(و) تقادم . ” تقادم مسقط “ . ” قطع التقادم “ . ” النزول عن
التقادم “ .

النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه باكتال مدته . عدم جوازه . جواز
النزول عن المدة التي انقضت في تقادم لم يكتمل . هذا النزول يقطع التقادم على
اعتبار أنه إقرار من المدين .

(ز) محكمة الموضوع . ” سلطتها في استخلاص الإقرار الضمني “ .

استخلاص الإقرار الضمني بحق الدائن من شئ من محكمة الموضوع بشرط أن تبين
هذا الاستخلاص بأسباب سائغة .

١ — ناطت المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماه أمام المحاكم
بجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي إذا اختلف عليها مع الموكل ولم يكن
بينهما اتفاق مكتوب بشأنها . وقد جاء نص هذه المادة عاما لا يفرق بين محام
مشتغل وآخر غير مشتغل بل إنها جعلت المناط في قبول الطلب أن يكون متعلقا
بأتعاب محام عن عمل من أعمال المحاماه ، وعلى ذلك يكون شرط الاشتغال
بالمحاماه منوطا بوقت أداء العمل الذي يطلب تقدير الأتعاب عنه لا بوقت
طلب التقدير .

٢ — الحظر الوارد في المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — من
عدم قبول طلبات أوامر التقدير ممن يتأخر في أداء الاشتراك السنوي لنقابة المحامين
عن مواعده — لا يسرى إلا على المحامين المشتغلين فعلا وقصد به حثهم على سداد
الاشتراك السنوي المستحق عليهم أما حيث لا يكون أداء هذا الاشتراك واجبا — كما
في حالة المحامين المتقاعدين — فلا محل لانطباق هذه المادة .

٣ — إذا كان الثابت أن الحكم لم يفصل بقضاء ما في موضوع المطالبة بأتعاب
المحامي باعتبارها غير مقدرة لما رآه من أن الاختصاص بنظر هذا الموضوع
معقود لمجلس النقابة وحده وأنه ليس للمحامي أن ياجأ إلى المحاكم إلا في حالة وجود

اتفاق كتابي على تقدير الأتعاب — وهو ما ليس متوافرا — فإن قضاءه برفض الدعوى لا ينصرف إلا إلى طلب تقدير الأتعاب باعتبارها مقدرة باتفاق أو بسند مكتوب أما عن طابها باعتبارها غير مقدرة بهذه الوسيلة فلا يتناوله الرفض الوارد في المنطوق وإنما تضمنت أسباب الحكم قضاء ضمنيا يقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب ومثل هذا القضاء لا يمنع مجلس النقابة المختص بنظر ذلك الطاب، من نظره .

٤ — مجرد تحرير مشاركة التحكيم والتوقيع عليها لا يقطع أيهما في ذاته مدة التقادم، لأن المشاركة ليست إلا اتفاقا على عرض نزاع معين على المحكمين والنزول على حكمهم، ولا تتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للخصوم بالحضور أمام هيئة التحكيم وإنما يمكن أن يحصل الانقطاع نتيجة للطلبات التي يقدمها الدائن للمحكمين أثناء السير في التحكيم إذا كانت تتضمن تمسكه بحقه، لأن قانون المرافعات نظم إجراءات التحكيم على نحو مماثل لإجراءات الدعوى العادية والزم المحكمين والخصوم باتباع الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم إلا إذا حصل إعفاء المحكمين منها صراحة، كما أوجب صدور الحكم منهم على مقتضى قواعد القانون الموضوعي .

٥ — إذا كانت مشاركة التحكيم لا تعتبر في ذاتها إجراء قاطعا للتقادم، إلا أنها إذا تضمنت اقرارا من المدين بحق الدائن كما لو اعترف بوجود الدين وانحصر النزاع المعروض على التحكيم في مقدار هذا الدين فإن التقادم ينقطع في هذه الحالة بسبب هذا الإقرار صريحا كان أو ضمنيا وليس بسبب المشاركة في ذاتها .

٦ — لا يجوز قانونا النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه، ولا يثبت هذا الحق إلا باكتمال مدة التقادم، وإنما يجوز النزول عن المدة التي انقضت في تقادم لم يكتمل وهذا النوع من النزول إنما يقطع التقادم على أساس اعتباره اقرارا من المدين بحق الدائن .

٧ — استخلاص الإقرار الضمني بحق الدائن من الأوراق والأعمال التي تصدر من المدين هو من شؤون محكمة الموضوع، بشرط أن تبين كيف أفادت تلك الأوراق وهذه الأعمال معنى الإقرار، وأن يكون هذا البيان سائغا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده طلب بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٢ من مجلس نقابة المحامين تقدير مبلغ ثلاثة آلاف جنيه إعتابا له نظير قيامه بالدفاع عن طائفة الانجليين الوطنيين التى يمثلها الطامن فى القضية رقم ٧٤٤ سنة ١٩٥٠ مدنى الأزبكية التى رفعت على الطائفة من السيد / فريد فايز بطلب منع تعرضها له فى وضع يده على العقار رقم ٣٩ بشارع الفجالة بالقاهرة وفى القضية رقم ٣٢٣٩ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة التى أقيمت عليها أيضا من الشخص المذكور بصفته ناظر وقف بطلب تثبيت ملكية الوقف لذلك العقار ، وفى القضية رقم ٤٧٤٥ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى القاهرة التى أقامتها الطائفة بطلب تثبيت ملكيتها للعقار المذكور . وقال بيانا لطلبه إنه حكم فى تلك القضايا لصالح الطائفة وبذلك استقرت ملكيتها لذلك العقار الذى يبلغ مسطحه حوالى ٢٠١٨ مترا ، وأنه حين طالب المجلس الملى للطائفة بأعباءه رأى هذا المجلس عرض أمر تقديرها على هيئة تحكيم فأبرم مع رئيسها مشاركة التحكيم المؤرخة ٧ مايو سنة ١٩٥٧ ، غير أن التحكيم لم ينفذ ، فنظر المجلس الملى فى الأمر ، وقدر له أعباء مقدارها ١٥٠٠ ج ولكنه لم يرتض ذلك التقدير ومن ثم أعيد عرض الأمر على المجلس بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٥٩ فقرر تشكيل لجنة من أعضائه للنظر فى أمر زيادة الأعباء . وإذ لم يصل إلى قرار بشأن تلك الزيادة اضطر لإقامة الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة على الطائفة يطلب فيها إلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٥٠٠ ج الذى أقر مجلسها بمجلسه المنعقدة فى ٤ مارس سنة ١٩٥٩ باستحقاقه له ، محتفظا لنفسه بالحق فى المطالبة بباقي الأعباء . ولكن محكمة القاهرة الابتدائية قضت برفض الدعوى بحالتها وذكرت فى أسباب حكمها أن مقدار الأعباء لا يزال محل جدل بين الطرفين وأن عليه أن يلجأ

إلى نقابة المحامين لتقدير أتعابه عملاً بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم ، ولهذا لجأ إلى هذا المجلس . ولدى نظر الطلب أمام مجلس النقابة دفع الطاعن بعدم اختصاص المجلس بنظره تأسيساً على أن الطالب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين قبل تقديمه الطلب ، كما دفع بسقوط حق الطالب في المطالبة بأتعابه لانقضاء أكثر من خمس سنوات على انتهاء التوكيل . وبتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٦٣ قرر مجلس النقابة رفض الدفوع وتقدير أتعاب للطالب مقدارها ٢٣٠٠ ج . تظلمت الطائفة من هذا التقدير إلى محكمة القاهرة الابتدائية بالدعوى رقم ٢٤٥٠ سنة ١٩٦٣ ، كما تظلم منه المطعون ضده بالدعوى رقم ٣١٢٥ سنة ١٩٦٣ وبعد أن ضمت تلك المحكمة الدعويين قضت فيهما بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بتأييد قرار مجلس النقابة . فاستأنفت الطائفة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٨٣٦ سنة ٨٠ ق ، وتمسكت في أسبابه ملاوة على الدفوع السابقين بعدم جواز نظر طلب تقدير الأتعاب لسبق الفصل فيه في الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة كما استأنفه المطعون ضده بالإستئناف رقم ١٨٨٥ سنة ٨٠ ق . طالباً زيادة الأتعاب . وبعد أن ضمت تلك المحكمة الإستئنافى قضت بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بصرفته بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٥٠٠ ج . طعن الطائفة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم اختصاص مجلس نقابة المحامين بنظر طلب تقدير الأتعاب لأن الطالب قدم إليه من محام غير مشتغل في حين أن ذلك المجلس لا يختص إلا بطلبات التقدير المقدمة له من المحامين المقيدين بجدول المشتغلين . ولكن الحكم المطعون فيه — ومن قبله الحكم الابتدائى وقرار مجلس النقابة — رفض هذا الدفع بمقولة إن العمل المطلوب تقدير الأتعاب منه هو مما يدخل في نطاق عمل المحامى ، وقد أداه الطالب وقت أن كان مقيداً بجدول المحامين المشتغلين ، وأن المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧

بشأن المحاماة لم تفرق في أمر تقدير الأتعاب بين محام مشغول ومحام غير مشغول ، وأن المطعون ضده لجأ إلى المحاكم أولاً فأقام دعواه رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ بطلب تقدير أتعابه فرفضت الدعوى بحالتها على أساس أن مجلس النقابة هو المختص بتقديرها وأنه لذلك يتعين على المجلس أن ينظر في ذلك الطلب . ويرى الطاعن أن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه ينطوي على خطأ في القانون ، لأن المادة ٢٢ من قانون المحاماة المذكور التي ألزمت كل محام مشغول بأداء قيمة الاشتراك السنوي للنقابة نصت على أن من يتأخر في أداء الاشتراك عن مواعده لا تقبل منه طلبات التقدير ، ولما كان المطعون ضده محالاً إلى المعاش ولا يؤدي أى اشتراك للنقابة فإنه لا يقبل منه تقديم طلبات التقدير . وأما ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده لجأ إلى المحاكم أولاً بالدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة فرفضت دعواه بحالتها على أساس أن مجلس النقابة وحده هو المختص بتقديرها وأنه لذلك يلتزم المجلس بنظر الطلب فإنه لا حجة فيه لأن الحكم المطعون فيه على ما يبدو منه قد استند في ذلك إلى المادة ١٣٥ من قانون المرافعات دون أن يشير إلى نصها مع أن تلك المادة لا تنطبق إلا في حالة الحكم بعدم الاختصاص والإحالة ، إذ في هذه الحالة تلتزم محكمة الإحالة بنظر الدعوى ، ولما كان الحكم الصادر في الدعوى السابقة رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ قد قضى برفض الدعوى ولم يقض بعدم الاختصاص في أسبابه المنبئة الصلة بالمنطوق كما لم يشر هذا الحكم إلى أية إحالة فإنه يتمتع بإعمال المادة ١٣٥ مرافعات . هذا إلى أنه لا مجال لتطبيق هذه المادة إلا حيث تكون الإحالة جائزة مع الحكم بعدم الاختصاص ، وهى لا تجوز في حالة الحكم بعدم الاختصاص لا تنفاء الولاية .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم قد نصت على أن " مجلس النقابة يقدر أتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل وذلك عند عدم الاتفاق عليها كتابة " وبهذا فاطت بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي إذا اختلف عليها مع الموكل ولم يكن بينهما اتفاق مكتوب بشأنها . وقد جاء نص هذه المادة عاماً لا يفرق بين محام مشغول وآخر غير مشغول بل إنها جعلت المناط في قبول الطلب أن يكون متعلقاً

باعتاب محام من عمل من أعمال المحاماة ، وعلى ذلك يكون شرط الاشتغال بالمحاماة منوطاً بوقت أداء العمل الذى يطلب تقدير الأتعاب عنه لا بوقت تقديم طلب التقدير . ومتى تقرر هذا وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد أدى الأعمال التى طلب من مجلس النقابة تقدير أتعابه عنها وقت أن كان مقيداً بجدول المحامين المشتغلين ، فإنه لا يؤثر فى اختصاص المجلس بنظر هذا الطلب أن يكون قد قدم من المحامى بعد نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين بسبب تقاعده . ولا حجة فيما يقوله الطاعن من أن المادة ٢٢ من قانون المحاماة المذكور إذ أوجبت على كل محام مشغول أن يسدد الاشتراك السنوى للنقابة ، وحظرت قبول طلبات أوامر التقدير ممن يتأخر فى أداء الاشتراك عن مواعده فقد دلت بذلك على أن تلك الطلبات لا تقبل إلا من المحامين المشتغلين ، لا حجة فى هذا القول لأن الحظر الوارد فى هذه المادة لا يسرى إلا على المحامين المشتغلين فعلاً وقد قصد به حثهم على سداد الاشتراك السنوى المستحق عليهم أما حيث لا يكون أداء هذا الاشتراك واجباً — كحالة المحامين المتقاعدين — فلا محل لإنطباق هذه المادة . كذلك لا صحة لما يقوله الطاعن من أن مجلس النقابة استند فى رفض الدفع بعدم الاختصاص إلى حكم المادة ١٣٥ من قانون المرافعات دون أن يشير إليها ، فاعتبر أنه ملتزم بنظر الطلب بعد أن قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ بحالتها مع أنه كان غير ملزم ، لا صحة لهذا القول لأنه قائم على توهم لا أصل له فى قرار مجلس النقابة إذ هو لم يستند إلى هذه المادة فى تقرير الاختصاص للمجلس وإنما استند فى ذلك — وعلى ما أفصح عنه فى أسبابه — إلى نص المادة ٤٦ من قانون المحاماة .

وحيث إن الطاعن ينهى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب . وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى أسباب استئنائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بناء على ما قاله من أن الحكم الصادر فى تلك الدعوى لا يعتبر قاطعاً فى النزاع ولا يمكن أن تكون له حجج ، وهو خطأ من الحكم المطعون فيه لأن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥١٥ قد قضى برفضها بحالتها ، ومن المقرر أن الحجية فى الأصل

لا تكون إلا للمنطوق وحده ، وإنما ألحقت به إستثناء طائفة معينة من الأسباب هي تلك التي لا يقوم المنطوق بدونها ويكون نتيجة لازمة لها . ولما كانت أسباب الحكم في الدعوى رقم ٥١٥ سالفه الذكر مكونة من شطرين أحدهما يقول إن المحامي المطعون ضده لم يقدم إثباتا لدعواه باعتبارها مطالبة بأتعاب مقدرة باتفاق أو بسند مديونية ، وهذا الشطر هو المتصل بما ورد بمنطوق الحكم من رفض الدعوى بحالتها وهو لا يمنع من تجديدها إذا عثر المدعى على إثبات جديد ، والشطر الآخر يقول أن مجلس النقابة هو المختص بتقدير الأتعاب ، وهو قول لا يرتبط بمنطوق الحكم القاضي " برفض الدعوى بحالتها " وإنما كان يرتبط بمنطوق آخر بعدم الاختصاص . لما كان ذلك فإن الحكم برفض الدعوى بحالتها يقوم بدون الأسباب المتعلقة بالاختصاص ، وعلى ذلك فإن هذه الأسباب لا تحوز أية حجية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن الحكم في الدعوى رقم ٥١٥ لم يحسم النزاع لمجرد أنه قضى في منطوقه برفض الدعوى بحالتها ، قد خالف قاعدة قوة الأمر المقضى وشابه القصور لأنه لم يبين ما جد في دعوى المطعون ضده حتى يسوغ للمحكمة أن تسمع الدعوى مرة أخرى .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة أن المطعون ضده أقامها بطلب إلزام الطائفة بأن تدفع له مبلغ ١٥٠٠ جنيه باعتبارها أتعابا مقدرة له من مجلس الطائفة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٥٩ محتفظا لنفسه بالحق في طلب الزيادة التي يستحقها وركن في إثبات دعواه إلى صورة فوتوغرافية لمحضر تلك الجلسة . وقد أجاب الطاعن على تلك الدعوى بأنه ليس للصورة الفوتوغرافية حجية في الإثبات وأنكر أن المجلس أصدر قرارا بتحديد الأتعاب ، وخلصت المحكمة في أسبابها إلى أن ذلك القرار لا يتضمن التسليم باستحقاق المدعى لصرف ذلك المبلغ والأمر بإيفائه إليه بل يتضمن مجرد الاعتراف بكفاية هذا التقدير ، وأنه لذلك تكون الأتعاب موضع جدل لم ينته إلى قرار مستقر ملزم بحيث يمكن للمدعى أن يتحدى به بوصفه سندا مثبتا لدينه وبذلك تكون المطالبة بهذا المبلغ باعتباره أتعابا مقدرة باتفاق أو بسند مديونية متعينة الرفض أما المطالبة بالأتعاب باعتبارها غير مقدرة فإنها مطالبة

غير مقبولة أمامها وعليه أن يلجأ إلى مجلس النقابة وانتهت المحكمة في أسباب حكمها إلى القول "وبذلك تكون الدعوى متعينة الرفض بحالتها وذلك دون مساس بحق المدعى في الاتجاه إلى مجلس نقابة المحامين لتقدير أتعابه إن شاء ثم قضت في منطوق حكمها برفض الدعوى بحالتها . وظهر من هذا الذي ذكره الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٥ أنه لم يفصل بقضاء ما في موضوع المطالبة بالأتعاب باعتبارها غير مقدرة لما رآه من أن الاختصاص بنظر هذا الموضوع معقود لمجلس النقابة وحده وأنه ليس للمحامي أن يلجأ إلى المحاكم إلا في حالة وجود اتفاق كتابي على تقدير الأتعاب وهو ما ليس متوافرا . وإذا كان ذلك هو مسلك الحكم الذي صرح به في أسبابه فإن قضاءه برفض الدعوى لا ينصرف إلا إلى طلب تقدير الأتعاب باعتبارها مقدرة باتفاق أو بسند مكتوب أما عن طلبها باعتبارها غير مقدرة بهذه الوسيلة فلا يتناوله الرفض الوارد في المنطوق وإنما تضمنت أسباب الحكم قضاءا ضمنيا يقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب ومثل هذا القضاء لا يمنع مجلس النقابة المختص بنظر ذلك الطاب ، من نظره .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام مجلس النقابة بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بالأتعاب بالتقادم عملا بالمادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لمضى أكثر من خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء التوكيل وعلى أساس أن التوكيل الصادر إليه من الطائفة الإنجيلية الطاعنة قد انقضى بتقاعده في شهر يونيو سنة ١٩٥٢ ولم يقدم طلب التقدير إلى المجلس إلا في أكتوبر سنة ١٩٦٢ لكن المجلس على الرغم من تسليمه في قراره — الذي اعتنق لحكم المطعون فيه أسبابه — بأن التوكيل انتهى فعلا في يونيو سنة ١٩٥٢ باحالة المحامي المطعون ضده إلى المعاش وبأنه قد انقضى بين انتهائه وتقديم الطلب عشر سنوات إلا أنه رفض الدفع تأسيسا على ما قاله من أن هناك مشاركة تحكيم أبرمت بين ممثل الطائفة وبين المطعون ضده في ٧ مايو سنة ١٩٥٧ وتتضمن عرض أمر الأتعاب على هيئة التحكيم ، وأن قبول الطائفة للتحكيم يقطع التقادم الذي لم تكن مدته قد اكتملت وقت تحرير هذه المشاركة وأنه بفرض التسليم جدلا باكتمال مدة التقادم فإن توقيع الممثل القانوني للطائفة على مشاركة التحكيم

يسقط حقه في التمسك بالتقادم ، وأضاف قرار المجلس أن المجلس الانجيلي العام أقر
بجلسته المنعقدة في ٤ مارس سنة ١٩٥٩ لإحامي المطعون ضده بأتعاب قدرها
١٥٠٠ ج وأن هذا الاقرار قاطع أيضا للتقادم وأن رفع المطعون ضده الدعوى
رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ قد قطع التقادم وإن لم تكن مدته قد اكتملت لأن المحكمة
حين رفضت هذه الدعوى لم تؤسس قضاءها على عدم استحقاق رافعها للأتعاب
وإنما على أن هناك جهة أخرى مختصة بالفصل فيها ويرى الطاعن أن هذا الذي
استند اليه الحكم المطعون فيه في رفض الدفع يستلزم حتى المطعون ضده في المطالبة
خطأ في القانون ويشوبه النصور ذلك أن مشاركة التحكيم والتوقيع عليها لا يعتبر
أيهما إجراء قاطعا للتقادم الذي لم يكتمل ولا نزولا عن تقادم اكتمل لأن المشاركة
التي أبرمها الطرفان لا تتضمن أي اعتراف من الطائفة بوجود الحق ولا بالمديونية
بل تتضمن المنازعة فيها ولا محل للقول هنا بأن محكمة الموضوع تستقل بتقدير
ما إذا كان العمل الذي صدر من المدين ينطوي على اقرار ضمني بالحق إذ أن الحكم
المطعون فيه لم يسبب قضاءه بوجود الاقرار الضمني ولم يعمل أية سلطة تقديرية
حتى يمكن القول باستقلاله بها . كذلك أخطأ الحكم المطعون فيه فيما قاله من أن
المجلس الملى العام أقر بجلسته المنعقدة في ٤ مارس سنة ١٩٥٩ للمطعون ضده أتعابا
قدرها ١٥٠٠ ج وأن هذا الاقرار قاطع للتقادم ذلك لأن تاريخ هذه الجلسة يقع
بعد اكتمال مدة التقادم لأنها اكتملت في يونيو سنة ١٩٥٧ ولا يتصور قطع
تقادم اكتملت مدته ، وإذا كان الحكم يقصد أن قرار المجلس الانجيلي الصادر
بهذه الجلسة يعتبر نزولا من الطائفة عن تقادم اكتمل فان ذلك يكون مخالفا أيضا
للقانون لأن المطعون ضده لم يقدم أصل هذا القرار وإنما قدم ما سماه صورة
فوتوغرافية له ، وقد نازع الطاعن في هذه الصورة في الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١
وأنكر صدور القرار المزعوم وقد قطع الحكم الصادر في تلك الدعوى بأن الصورة
المقدمة حتى لو صح أصلها لا تصالح لإثبات مديونية الطائفة الانجيلية لإحامي المطعون
ضده بأي مبلغ ومتى كانت هذه الصورة لا تتضمن اثباتا لحق فانها لا تصالح لإثبات
الاقرار به وبالتالي فلا يعتد بها كإجراء قاطع للتقادم ولا يمكن اعتبارها متضمنة
النزول عن التقادم . وقد عاد الطاعن وتمسك أمام محكمة الإستئناف في الدعوى
الحالية بأنه لاجبة للصورة الفوتوغرافية المقدمة في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي
إلى الأصل وأنه وقد أقر المطعون ضده في طلب التقدير المقدم منه لمجلس النقابة

بأن الأصل المزعوم قد مزق فلا سبيل إلى الاحتجاج بتلك الصورة وقد اعتنق الحكم المطعون فيه قرار مجلس النقابة الذي اعتمد على هذه الصورة دون أن يرد على دفاع الطاعن بشأن عدم إمكان الاحتجاج بها وبذلك شابه القصور. كذلك فإن اعتباره رفع الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ من المطعون ضده قاطعا للتقادم خطأ آخر لأن هذه الدعوى وقد رفعت في سنة ١٩٦١ لا يمكن أن تقطع تقادما اكتمل في شهر يونيو سنة ١٩٥٧ .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن قرار مجلس نقابة المحامين الذي تبني الحكمان الابتدائي والمطعون فيه أسبابه ، رد على الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم لانقضاء أكثر من خمس سنوات ميلادية على انتهاء التوكيل بقوله ” وحيث إنه وإن كان الثابت أن الطالب قد نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين في سنة ١٩٥٢ وبذلك يكون التوكيل قد انقضى فعلا ، وحيث إنه وإن كان هذا الطالب لم يقدم إلا في أكتوبر سنة ١٩٦٢ إلا أن هناك شروط تحكيم أبرمت بين الطالب وبين المطلوب التقدير ضده بصفته وأن هذه الشروط قد تضمنت موافقة الطرفين على عرض النزاع بينهما بخصوص هذه الأتعاب على هيئة تحكيم . ولما كانت هذه المشاركة هي عقد إرتضى فيه وبه طرفا الخصومة أن يصدما في أمر هذا النزاع إلى رأى تقضى به لجنة اتفقا فيما بينهما على أشخاصها والترم كل طرف منهما بأن ينفذ ما تقضى به — لما كانت مشاركة التحكيم كذلك ، كانت بلا شك إجراء قاطعا لمدة التقادم لأنه إن كان رفع الدعوى وهو عمل يقوم من جانب واحد ، يعتبر إجراء قاطعا لمدة التقادم فإن قبول التحكيم والتوقيع على مشاركته وهو عمل متفق عليه من الجانبين يكون من باب أولى قاطعا لهذا التقادم ، كل ذلك بغض النظر عما إذا كانت لجنة التحكيم قد باشرت مهمتها أو لم تقيم بها لأن مناط الأمر في هذا الشأن هو الاتفاق الحاصل بين الطرفين على طرح النزاع على هيئة تحكيم ، فاذا لوحظ مع ذلك أن تاريخ مشاركة التحكيم ١٩٥٧/٥/٧ وكانت إحالة الطالب إلى المعاش في يونيو سنة ١٩٥٢ كانت مدة الخمس سنوات التي نصت عليها المادة ٥١ من قانون المحاماة لم تكتمل بعد ، وبفرض التسليم جدلا باكتمالها فإن توقيع المطلوب التقدير ضده على مشاركة التحكيم يسقط حقه في التمسك بالسقوط ، فاذا أضفنا إلى ذلك أن المجلس الانجيلي

العام بجلسته المنعقدة في ٤ مارس سنة ١٩٥٩ قد أقر للطالب أتعابا قدرها ١٥٠٠ جنيه بل ونظر المجلس أيضا في أمر زيادتها كان هذا إجراء آخر لا شك قاطعا لمدة التقادم ، وإذا أخذنا في الاعتبار أيضا أن الطالب حين رفع الدعوى ٥١٥ سنة ١٩٦١ قد قطع بها مدة التقادم . كان الدفع بالسقوط على غير أساس متعين الرفض “ . وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بالتقادم غير صحيح في القانون ، ذلك أن مجرد تحرير مشاركة تحكيم والتوقيع عليها لا يقطع أيهما في ذاته مدة التقادم لأن المشاركة ليست إلا اتفاقا على عرض نزاع معين على محكمين والتزول على حكمهم ولا تتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للخصوم بالحضور أمام هيئة التحكيم ، وإنما يمكن أن يحصل الانقطاع نتيجة للطالبات التي يقدمها الدائن للمحكمين أثناء السير في التحكيم إذا كانت تتضمن تمسكه بحقه لأن قانون المرافعات نظم إجراءات التحكيم على نحو يماثل إجراءات الدعوى العادية وألزم المحكمين والخصوم باتباع الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم إلا إذا حصل إعفاء المحكمين منها صراحة كما أوجب صدور الحكم منهم على مقتضى قواعد القانون الموضوعي . وإذا كانت مشاركة التحكيم لا تعتبر في ذاتها إجراء قاطعا للتقادم إلا أنها إذا تضمنت إقرارا من المدين بحق الدائن كما أوعترف بوجود الدين وانحصر النزاع المعروف على التحكيم في مقدار هذا الدين فإن التقادم ينقطع في هذه الحالة بسبب هذا الإقرار صريحا كان أو ضمنيا ، وليس بسبب المشاركة في ذاتها . ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قياس مشاركة التحكيم على رفع الدعوى أمام المحكمة لأن المشاركة — على ما سبق القول — لا تعدو أن تكون عمدا يتفق بمقتضاه طرفاه على عرض النزاع على محكمين ولا يتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا بالحضور أمام أي جهة قضائية ولا حتى أمام المحكمين أنفسهم ، بينما رفع الدعوى هو مطالبة قضائية بالحق ، وقد نص المشروع صراحة على المطالبة القضائية ضمن الأسباب التي ينقطع بها التقادم . لما كان ما تقدم وكان لاغناء فيما قرره الحكم المطعون فيه من أن توقيع الطاعن على مشاركة التحكيم يسقط حقه في التمسك بالتقادم بفرض اكتمال مدته ، ذلك أن الثابت أن تاريخ المشاركة وهو ٧ مايو سنة ١٩٥٧ يقع قبل اكتمال مدة التقادم الخمس لأنها تكتمل — وفقا لتقريرات الحكم — في يونيو سنة ١٩٥٧ ، فإن كان الحكم يقصد من قوله هذا

اعتبار توقيع الطاعن على المشاركة بمثابة نزول منة عن التقادم فإنه يكون مخطئاً في ذلك لأنه لا يجوز قانوناً النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ولا يثبت هذا الحق إلا باكتمال مدة التقادم وإنما يجوز النزول عن المدة التي انقضت في تقادم لم يكتمل وهذا النوع من النزول إنما يقطع التقادم على أساس اعتباره إقراراً من المدعى بحق الدائن. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن سنده في اعتبار توقيع الطاعن على مشاركة التحكيم مسقطاً لحقه في التمسك بالتقادم ولما إذا أسقطه ، وكانت المشاركة لا تحوى إقراراً صريحاً من الطاعن بحق الدائن المطعون ضده ولا بنزوله من المدة التي انقضت قبل توقيع ممثله عليها ، وكان الحكم أيضاً لم يبين ما إذا كان في عبارات المشاركة ما يفيد الإقرار الضمني من الطاعن بهذا الحق وكيف أفادت هذه العبارات هذا الإقرار ، وكان استخلاص الإقرار الضمني من الأوراق والأعمال التي تصدر من المدعى هو من شؤون محكمة الموضوع بشرط أن تبين كيف أفادت تلك الأوراق وهذه الأعمال معنى الإقرار وأن يكون هذا البيان سائغاً . لما كان ما تقدم وكان لا يجدى الحكم المطعون فيه ما أضافه من أن قرار المجلس الأنجيلي العام الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٥٩ ورفع الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ من المطعون ضده قد قطعاً التقادم ذلك لأن تاريخ القرار المذكور وتاريخ رفع الدعوى المشار إليها لاحقان على اكتمال مدة التقادم فلا يكون لأيهما أثر في انقطاعها ، كما لا يجوز الاستناد إلى ما ورد بقرار المجلس الأنجيلي العام المشار إليه على اعتبار أنه يحوى إقراراً من الطائفة الطاعنة بحق المطعون ضده لأن الحاضر عن الطاعنة قد نازع أمام محكمة الاستئناف كما نازع من قبل في الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٦١ في صحة الصورة الفوتوغرافية المقدمة من المطعون ضده للقرار المذكور وأنكر صدوره ولم يقدم المطعون ضده أصله ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج على الطائفة الطاعنة بالصورة المقدمة . لما كان ذلك كله فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وإذ كان هذا الخطأ قد حجب عن بحث ما إذا كانت مشاركة التحكيم تحوى إقراراً ضمنياً من الطاعنة بحق المطعون ضده مما ينقطع به التقادم أولاً تحويه فإنه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الموضوع .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق
البشبي .

(٣٥)

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إستئناف . " إستئناف فرعى " . نقض . " أسباب الطعن " .

رفع الإستئناف من المطعون ضده بالإجراءات المعتادة أثناء الإستئناف المرفوع
من الطاعن . إستئناف فرعى مقبول . النعى بأنه رفع بعد الميعاد
غير منتج .

(ب) التزام . " إنقضاء الإلتزام " . " الوفاء " .

إرسال حوالة بريدية بقيمة الدين . لا تبرأ ذمة المدين بمجرد إرسالها بل بقبض
قيمتها فعلا . على المدين إثبات ذلك .

١ - متى كان الثابت أن المطعون ضده أقام إستئنافه بالإجراءات المعتادة
لرفع الإستئناف وأثناء نظر الإستئناف المرفوع من الطاعنة وقبل إقفال باب
المرافعة فيه ، فإن إستئناف المطعون ضده يكون مقبولا على إعتبار أنه إستئناف
فرعى ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بأن هذا الإستئناف قد رفع بعد
الميعاد غير منتج .

٢ - لا تبرأ ذمة المدين بمجرد إرساله حوالة بريدية بقيمة الدين إلى الدائن ،
بل بقبض الدائن قيمة هذه الحوالة فعلا . وعلى المدين إذا ادعى براءة ذمته من
الدين إثبات ذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٤٩٥٤ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٩٩ جنيه والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وقال شرحا لدعواه إن المرحوم عوض عربان المهدى أوقف على جامعة القاهرة أطيانا زراعية مساحتها ٧٢ ف و ٢٣ ط بناحتى بوش ودلاص محافظة بنى سويف وقد تولى المطعون ضده النظر عليها منذ أواخر سنة ١٩٤٥ حتى صدور القانونين ٢٤٧ ، ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ وبمراجعة الحساب المقدم منه لوزارة الأوقاف التى آل إليها النظر على الأوقاف الخيرية بمقتضى ذينك القانونين تبين أن المطعون ضده عمد إلى تخفيض مساحة الأرض الصالحة للزراعة إلى خمسين فدانا وأنه حمل جهة الوقف فى المدة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥١ مصاريف لا موجب لها واحتسب لنفسه أجرا قدره ١٠ ٪ من قيمة الأرض الإيجارية بغير حق ولهذا فقد رفع الطاعن عليه الدعوى يطلب إلزامه بما لم يدفعه من الريع المستحق وبالمصاريف التى حملهما الوقف بغير حق وبأجر النظر الذى احتسبه لنفسه بغير سند من كتاب الوقف . وإذ نازع المطعون ضده فى هذه الطلبات فقد قضت المحكمة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ بنذب أحد الخبراء الحكوميين للانتقال إلى أعيان النزاع لمعاينتها وتقدير ريعها فى مدة النزاع وتصفية الحساب بين الطرفين . باشر الخبير هذه المسامورية وقدم تقريراً خالص فيه إلى أن المطعون ضده قد أسقط من المساحة الصالحة للزراعة ستة أفدنة يبلغ إيجارها فى السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٦١ — ٣٠٦ جنيه وأنه احتسب فى أجور الانتقال ومصرب الخفير المضافة إلى جانب الوقف زيادة بمبلغ ٩٦ ج أما أجر النظر وقدره ١٨٧ ج و ٨٦٥ م فقد ترك الخبير أمر الفصل فيه للمحكمة . ومدل الطاعن طلباته إلى الحكم بإلزام المطعون ضده بأن يدفع له

مبلغ ٦٩٢ ج و ٢٨٢ م منها ٤٠٢ جنيه قيمة المبالغ التي أوردتها الخبير في تقريره و ١٨٧ ج و ٨٦٥ م قيمة أجر النظر الذي احتسبه المطعون ضده لنفسه بغير سند من كتاب الوقف أو حكم القاضي و مبلغ ١٠٣ ج و ٢٨٢ م قيمة الباقي من ريع سنة ١٩٥٠ الذي أرسله المطعون ضده إلى الجامعة بحوالات بريدية ردت إليه لعدم صلاحيتها للصرف ولم يقيم بعد ذلك بسدادها لخزينة الجامعة . وفي ٢٠ يونيو ١٩٦٠ قضت المحكمة بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن بصفته مبلغ ٣١٧ ج و ١٧ م والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٠/١٢/١٩٥٤ حتى تمام الوفاء مستندة في ذلك إلى أن المطعون ضده ما زال مدينا للطاعن بمبلغ ٤٠٢ جنيه قيمة المبالغ التي أثبتتها الخبير في تقريره وبمبلغ ١٠٣ ج و ٢٨٢ م باقى ريع سنة ١٩٥٠ الذي لم يقيم بسدادها رغم إعادة الحوالات البريدية إليه لتجديدها وقد خصمت المحكمة من مجموع هذين المبالغين مبلغ ١٨٧ ج و ٨٦٥ م قيمة أجر النظر على أعيان الوقف خلال سنوات النزاع رأت أحقية المطعون ضده في اقتضائه . استأنف الطاعن هذا القضاء لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٢٤٧ سنة ٧٩ ق طالبا تعديله وعدم احتساب أجر نظر للمطعون ضده كما استأنفه هذا الأخير بالإستئناف رقم ١٦٦١ سنة ٧٩ ق طالبا إلغاءه ورفض الدعوى . دفع الطاعن بسقوط هذا الإستئناف لرفعه بعد الميعاد ورد المطعون ضده على هذا الدفع بأن إستئنافه هو إستئناف فرعى وأنه ما دام قد رفع قبل إقفال باب المرافعة فإنه يكون مقبولا . وفي ١١/١٢/١٩٦٣ قضت المحكمة برفض هذا الدفع ثم حكمت في ٢٨/١٠/١٩٦٤ في موضوع الإستئنافين بتعديل الحكم المستأنف والزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٤٠٢ ج و ٦ م إستنادا إلى عدم أحقية المطعون ضده في اقتضاء أجر عن مدة تنظره على الوقف وإلى عدم أحقية الطاعن في المطالبة بقيمة الحوالات البريدية التي لم يقدم الدليل على إعادة المطعون ضده . وبتقرير مؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٣ برفض الدفع بسقوط الإستئناف رقم ١٦٦١ سنة ٧٩ ق المرفوع من المطعون ضده . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم للسببين الواردين بالتقرير وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم الصادر في ١١/١٢/١٩٦٣ خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه، ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعن بسقوط الاستئناف المرفوع من المطعون ضده برقم ١٦٦١ لسنة ٧٩ ق لرفعه بعد الميعاد على أن مقتضى القواعد التي قررتها المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والمادة السابعة من هذا القانون والمادة ٢٠ من قانون المرافعات، أن يكون بدء العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي تم نشره بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٢ هو يوم ١٤/٧/١٩٦٢ وأن يكون اليوم الأول لحساب الستين يوما المحددة للاستئناف المرفوع من المطعون ضده هو يوم ١٥/٧/١٩٦٢ واليوم الذي ينتهى فيه هذا الميعاد هو يوم ١٢/٩/١٩٦٢ وأنه إذ كانت صحيفة هذا الاستئناف قدمت لقلم المحضرين في ١٢/٩/١٩٦٢ فإنه يكون قد رفع في الميعاد، ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك أن ميعاد الستين يوما يبدأ من يوم ١٤/٧/١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ولا محل للاستناد إلى المادة ٢٠ من قانون المرافعات للقول بعدم احتساب هذا اليوم مادام المشرع قد جعله مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف وإذ كان الميعاد على هذا الأساس ينتهى يوم ١١/٩/١٩٦٢ فإن استئناف المطعون ضده يكون قد رفع بعد الميعاد .

وحيث إن هذا النعى غير منتج، ذلك أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في حساب ميعاد الاستئناف لأن الميعاد — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالنسبة للأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعلن، يبدأ من يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ويدخل هذا اليوم ضمن ميعاد الاستئناف، إلا أنه لما كان المطعون ضده قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن استئنافه هو استئناف فرعى وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده أقام استئنافه بالإجراءات المعتادة لرفع الاستئناف وأثناء نظر الاستئناف المرفوع من الطاعن وقبل ائتمال باب المرافعة فيه فإن استئناف المطعون ضده يكون مقبولا على اعتبار أنه استئناف فرعى .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم الصادر في ٢٨/١٠/١٩٦٤ إذ قضى في أسبابه المرتبطة بالمنطوق ببراءة ذمة المطعون ضده من قيمة باقى ربيع سنة ١٩٥٠

تأسيسا على أن الطاعن أقر بأن المطعون ضده أرسل إليه ريع سنة ١٩٥٠ كاملا بموجب حوالات بريدية ولم يقدم الدليل على أنه رداليه بعضها منها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (الأول) أن الحكم اعتد بالحوالات البريدية كطريق من طرق الوفاء بالدين في حين أن الدين إذا كان مبلغا من المال وأراد المدين ابراء ذمته منه فإنه يجب عليه أن يعرضه على الدائن عرضا حقيقيا (والثاني) أن الحكم اعتبر مجرد ارسال المدين حوالات بريدية بقيمة الدين واستلام الدائن لهذه الحوالات سنداً كافياً للمدين لإثبات براءة ذمته منه في حين أن الحوالات البريدية وإن كانت تمنح الدائن ضمناً خاصاً يتمثل في مديونية هيئة البريد له إلا أنه من حق الدائن أن يرفضها لأنها لا تعتبر وفاء مباشراً .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن دفاع الجامعة "الطاعنة" قام بالنسبة لمبلغ ١٠٣ ج و ٢٨٢ م الذي تطالب به باعتباره الباقي من ريع سنة ١٩٥٠ ، على أن المطعون ضده كان قد أرسل إليها حوالات بريدية بقيمة ريع هذه السنة وأنها ردت إليه بعضها بقيمته ١٠٣ ج و ٢٨٢ م لعيب وجدته فيها لم تتمكن معه من صرف قيمتها من مكتب البريد وأن هذا المبلغ مازال باقياً لها في ذمة المطعون ضده ، وقد أنكر المطعون ضده أن الطاعنة ردت إليه تلك الحوالات زاعماً أن الحوالات التي أعادتها إليه الجامعة كانت عن ريع سنة ١٩٥١ وليست عن ريع سنة ١٩٥٠ وأنه أوفى إليها نقداً قيمة تلك الحوالات المعادة وفق ما أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض طلب الطاعنة في هذا الخصوص على قوله "وحيث إنه عن مبلغ ١٠٣ ج و ٢٨٢ م الباقي من ريع سنة ١٩٥١ الذي عدلت المستأنفة (الجامعة) طلباتها إليه بمقولة إنه ولئن كان المستأنف عليه (المطعون ضده) سدد لها مبلغ ٣٢٠ ج و ٢٧٣ م صافي الريع عن تلك السنة بموجب حوالات بريدية رقم ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٩١ مجموعة رقم ٦٥ ، ٨٢ وإذن بريد رقم ٧٤٣٦٦ أرسلها للجامعة مسحوبة على مكتب بريد الجزيرة إلا أن الجامعة لم تتمكن من صرف قيمة هذه الحوالات جميعها نتيجة لعدم صلاحية بعض هذه الحوالات للصرف وردتها إليه لتجديدها فلم يجددها ولم يتم بتوريد قيمتها وقدره ١٠٣ ج و ٢٨٢ م المطالب به — تقول الجامعة قولها هذا الذي تعترف فيه بأن المستأنف عليه أرسل لها صافي ريع سنة ١٩٥٠ جميعه بموجب الحوالات سالفه البيان دون

أن تقدم الدليل على أنها ردت له منها ما قيمته ١٠٣ ج و ٢٨٥ م في حين يقرر المستأنف عليه أنه أرسل للجامعة على مكتب بريد الجيزة أيضا حساب ربيع سنة ١٩٥١ وقدره ٢٥٧ ج و ٧٨٠ م بأربع حوالات أخرى هي أرقام ... وأن هذه الحوالات الأربع هي التي ردت له من الجامعة وسدد قيمتها نقدا وقد تأيدت هذه الأقوال بما ورد في كشف الحساب المقدم منه للتخير من أنه سدد صافي ربيع سنة ١٩٥٠ وقدره ٣٢٠ ج و ٢٧٣ م بموجب الحوالات التي أشارت الجامعة إلى أرقامها وبما ورد في كشف حساب سنة ١٩٥١ من أنه سدد لها صافي ربيعها وقدره ٢٥٧ ج و ٧٨٠ م بموجب الحوالات التي أشار المستأنف عليه إلى أرقامها وبما ثبت من الإيصال المؤرخ ١٩٦٢/١٢/١ من أنه سدد للمستأنفة نقدا مبلغ ٢٥٧ ج و ٧٩٠ م ربيع سنة ١٩٥١ إذ يستدل من هذا جميعه أن الحوالات التي أعيدت للمستأنف عليه هي من سنة ١٩٥١ وقد سدد قيمتها، هذا خلافا لما تقرره المستأنفة ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لهذا الشق من الدعوى، ولما كانت ذمة المدين لا تبرأ من الدين بمجرد إرساله حوالات بريدية بقيمتها إلى الدائن بل بقبض الدائن قيمة هذه الحوالات فعلا، وكان على المدين إذا ادعى براءة ذمته من الدين إثبات ذلك، فإنه وقد ثبت التزام المطعون ضده ببيع سنة ١٩٥٠ وادعى أنه أرسل بقيمته حوالات بريدية للطاعة وقد أنكرت الطاعة قبض قيمة بعض هذه الحوالات وقالت أنها ردتها إليه بعد أن لم تتمكن من صرفها بسبب صيب فيها فإن على المطعون ضده وهو المدين إقامة الدليل على أن الطاعة قبضت قيمة تلك الحوالات التي ادعت أنها لم تصرفها. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستند في رفض دعوى الطاعة في هذا الخصوص إلى أنها لم تقدم الدليل على أنها لم تقبض قيمة هذه الحوالات وردتها إلى المطعون ضده فإنه يكون مخطئا في القانون بما يستوجب نقضه. ولا يشفع للحكم ما قرره أخذا بكشف الحساب المقدم من المطعون ضده من أن الحوالات التي ردت إليه كانت خاصة ببيع سنة ١٩٥١ ذلك أنه علاوة على أن الحكم قد استند في ذلك إلى ورقة من صنع الخصم المدعى عليه ونازعت فيها الجامعة الطاعة وهو ما لا يجوز قانونا، فإنه ما دامت هذه الجامعة وهي الدائنة تنكر قبض قيمة الحوالات الخاصة بالمبلغ محل النزاع من مصاحبة البريد فإن ذمة المطعون ضده لا تبرأ من هذا المبلغ إلا إذا أثبت أنها صرفت فعلا قيمة تلك الحوالات.

جاسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشير ، ومحمد سيد
أحمد حماد .

(٣٦)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . ” أسباب الطعن ” .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدفاع خصمه . عدم قبول النعى على الحكم
المطعون فيه لإغفاله هذا الدفاع .

(ب) حكم . ” حجية الأحكام الجنائية ” . إثبات .

حجية الأحكام الجنائية بالإدانة أو بالبراءة أمام المحاكم المدنية قاصرة على المنطوق
والأسباب المؤدية إليه . لا تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه
البراءة أو تلك الإدانة . مثال .

١ — لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون فيه لإغفاله دفاعا كان
قد أبداه خصمه الذى حكم لصالحه طالما أنه لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة
للموضوع .

٢ — حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم
الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع
المحاكمة دون أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة
أو تلك الإدانة . وإذ كان ما أورده الحكم الجنائى — الصادر بالإدانة
فى جريمة بناء بدون ترخيص — فى أسبابه خاصا بانتفاء الدليل على قيام البناء
على أرض المنافع العامة لم يكن لازما للفصل فى الدعوى الجنائية المطروحة

عليه ولا يتعلق بأركان الجريمة بما في ذلك ركن القصد الجنائي ، فانه لا يكون لهذا الذي ورد بأسباب الحكم حجية أمام المحاكم المدنية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن محافظة الاسكندرية المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٠٠٣ سنة ١٩٥٥ كلى الاسكندرية على الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها لقطعة الأرض الموضحة الحدود بالصحيفة وإزالة التعدي القائم عليها وتسليمها لها خالية مما يشغلها . وقالت في بيان دعواها إن الطاعن الأول تعدى على أرض المنافع العامة ضمن شارع حسين شيرين المستطرق منذ أكثر من خمسين عاما والوارد بخريطة المساحة الصادرة في سنة ١٩٠٦ بأن أقام عليها بناء من طابق واحد مستجد على مساحة ١٤ و ٦ متر مربعاً بينما تعدى عليها مورث باقي الطاعنين ببناء دكاكين لم تتم على مساحة ٩٦ و ٦٣ متر مربعاً ولهذا فقد أقامت الدعوى بطلباتها السابقة . وأثناء نظر الدعوى طلب المطعون ضدهما الثالث والرابعة قبول تدخلهما في الدعوى منضمين للدعوى (المطعون ضدها الأولى) في طلباتها قائلين إن الأرض المتنازع عليها جزء من طريق عام أنشئ سنة ١٩٠٦ وأن مترهما مفتوح عليه منذ أكثر من ٦٥ سنة . كما طلبت المطعون ضدها الثانية قبولها خصماً منضمّاً للطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين في طلب رفض الدعوى تأسيساً على أن الأرض موضوع النزاع مملوكة لها بعقد مسجل سنة ١٩٠٦ ولم ترد ضمن الشوارع في محضر التسليم المؤرخ ٢٨/٨/٣٣ الخاص بتسليم شوارع التقسيم إلى البلدية . وبتاريخ ٢٥/٣/٥٧ قضت محكمة أول درجة بقبول المطعون ضدهم من الثانية للأخيرة خصصوا في الدعوى وبندب خبير لتطبيق مستندات أطراف الخصومة على أرض النزاع وبيان ما إذا كانت تدخل ضمن عقد تملك

المطعون ضدها الثانية أم لا وهل كانت شارعا مطروقا للكافة ومدى ارتفاعات أملاك الخصوم المنضمين للطعون ضدها الأولى وتاريخ تخصيصها وطبيعتها بالنسبة للنفعة العامة ومداه وبيان حقيقة تعدى الطاعنين ونوعه وتاريخه . وقدم الخبير المنتدب تقريرا انتهى فيه إلى أن أرض النزاع كانت فضاء حتى سنة ١٩٥٤ وأقيم عليها منزل للطاعن الأول ومبان ناقصة لباقي الطاعنين وأنه بتطبيق مستندات الخصوم عليها تبين أنها تدخل ضمن عقد تملك الشركة المطعون ضدها الثانية المؤرخ سنة ١٩٠٦ إلا أنها لا تحمل رقما بخريطة التقسيم التي أعدتها الشركة في سنة ١٩٢٦ بمناسبة تسليم الشوارع للبلدية ولم يبين بها مساحتها عليها خلاف باقي القطع وأنه بتطبيق خرائط المساحة في سنة ١٩٠٦ و سنة ١٩٤١ تبين أنها كانت زوائد تنظيم ملك البلدية ضمن سعة شارع حسين شيرين أي شارعا مطروقا للكافة ومخصصة للنفعة العامة من قبل سنة ١٩٠٦ وبقيت كزوائد تنظيم بعد تحديد البلدية لعرض الشارع وإدخال المرافق العامة به وبقيت في حوزتها حتى سنة ١٩٥٤ ويطل عليها سور الفيلا المقامة منذ ٦٠ عاما والجراج المملوكين للمطعون ضدهما الثالث والرابعة ولهذا الأخير باب يفتح عليها وأن المباني التي أقامها الطاعن الأول سدت فتحه كانت بسور الفيلا وتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها الأولى (محافظة الاسكندرية) هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٦٠٠ سنة ١٨ ق طالبة إلغاءه والحكم بثبوت ملكيتها للأرض موضوع النزاع . وتاريخ ١٩٦٤/١١/١٠ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية المستأنف بصفته (المطعون ضدها الأولى) لقطعة الأرض الميمنة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى وإزالة التعدي القائم عليها وتسليمها للمستأنف بصفته خالية مما يشغلها . وفي ١٩٦٤/١٢/٣١ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وطلبت المطعون ضدها الأولى رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وصممت على هذا الرأي بالجلسة المحددة لنظره .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ينعى الطاعنون في أولها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم قدموا بعد حجز الاستئناف للحكم مذكرتين وقد اكتفى الحكم المطعون فيه بالإشارة إلى المذكرة

الثانية منها ولم يشر إلى الأولى مع أنها تضمنت أوجه دفاعهم ودا على أسباب الاستئناف مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إنه علاوة على أن الطاعنين لم يبينوا في هذا السبب أوجه الدفاع التي تضمنتها مذكرتهم التي يعيبون على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليها وما لهذه الأوجه من أثر في تغيير النتيجة التي انتهى إليها ذلك الحكم مما يجعل النعي مجعلا — علاوة على هذا ، فإن في أسباب الحكم المطعون فيه وتقرير الخبر الذي أخذ به ما يكفي للرد على جميع أوجه الدفاع التي تضمنتها تلك المذكرة .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن محكمة الاستئناف استندت في القضاء بالملكية إلى خرائط المساحة من سنتي ١٩٠٦ و ١٩٤١ وإلى أن الأرض موضوع النزاع لم تكن تحمل رقما كسائر قطع التقسيم وهذا من الحكم مخالف للقانون لأن خرائط المساحة لا تكسب الملكية ولا تعتبر دليلا عليها كما وأن عدم إعطاء القطعة رقما لا يدل على أن الشركة المطعون ضدها الثانية قد تنازات عنها لحافطة الاسكندرية وأن الأخيرة قد اكتسبت ملكيتها مع أن محضر التماس لم يشتملها .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون ضدها الأولى للعين المتنازع عليها على الأبحاث التي أجراها الخبر وما ثبت له من معاينة الأرض محل النزاع وتطبيق مستندات الخصوم عليها من أنها كانت زوائد تنظيم ضمن سعة شارع حسين شيرين برقم ١٤ تنظيم مكرر وكانت شارعاً مطروقا للكافة ومخصصة للنفعة العامة من قبل سنة ١٩٠٦ وذلك على ما دلت عليه خرائط المساحة في سنتي ١٩٠٦ و سنة ١٩٤١ وأن البلدية حددت عرضه عند رصفه وإدخال المرافق العامة به ووضعت اليد عليه وضعا هادئا مستمرا مدة أكثر من ١٥ عاما وأنها على خلاف ما ادعته المطعون ضدها الثانية لا تحمل رقما كسائر قطع التقسيم . ولما كان هذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه سائغا ومن شأنه أن يؤدي مجتمعا إلى النتيجة التي انتهى إليها وكان الحكم خلافا لما تزعمه الطاعنة لم يستند في ملكية المطعون ضدها الأولى

للأرض محل النزاع على خرائط المساحة وحدها وإنما استند أيضا على أدلة أخرى ولم تكن هذه الخرائط سوى مجرد قرينة أضافها إلى هذه الأدلة فإنه لا يقبل من الطاعنين مناقشة هذه القويينة على حدة لإثبات عدم كفايتها بذاتها في الإثبات .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى واقعة وضع يد البلدية على الأرض محل النزاع المدة الطويلة المسكوبة للملكية وتلك واقعة لا أصل لها في الأوراق ولم يستند إليها الخبير بل إن المطعون ضدها الأولى قد استندت في استئنافها إلى وضع اليد وطلبت تحقيقه نافية على محكمة أول درجة عدم إجابتها إلى هذا الطلب .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن واقعة وضع يد البلدية على العين موضوع النزاع لها سندها في تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه ، إذ أن الخبير انتهى في هذا التقرير إلى أن العين مخصصة للمنفعة العامة من قبل سنة ١٩٠٦ وتدخل في سعة شارع حسين شيرين المطروق من المسارة على الأقل في الفترة من سنة ١٩٠٦ تاريخ شراء المطعون ضدها الثانية حتى سنة ١٩٢٦ تاريخ تسليمها الشوارع للبلدية وظلت البلدية تحوزها حيازة هادئة كروائد تنظيم حتى سنة ١٩٥٤ بعد أن حددت عرض الشارع عند رصفه وإدخال المرافق العامة به . لما كان ذلك وكان لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم المطعون فيه لإغفاله دفاعا كان قد أبداه خصمه الذي حكم لصالحه طالما أنهم لم يتمسك بهذا الدفاع ولم يطلب تحقيقه فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بحجية الحكم الصادر في الحنحة رقم ١٤٠٩ سنة ١٩٥٤ مستأنف الاسكندرية التي أتهم الطاعن الأول فيها باقامة بناء قبل الحصول على رخصة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم والذي انتهى إلى تأييد عقوبة الغرامة والغاء عقوبة الإزالة لمطابقة البناء للواصفات المقررة قانونا مما يقطع بملكية الطاعن الأول للأرض التي أقيم عليها البناء والالطبت البلدية إزالته لإقامته على أرض المنافع العامة . وإذا كان للحكم الحنائي حججه أمام المحاكم المدنية إذا كان

قد فصل اتصالا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائي والمدنية وفي الوصف القانوني للفعل ونسبته إلى فاعله ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لاجحية لما تضمنته أسباب الحكم الجنائي من منازعات مدنية تعرضت لها المحكمة عرضا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على نظر حاصله أنه لاجحية لما تضمنته أسباب الحكم الجنائي من منازعات مدنية تعرض لها عرضا ، ولما كان يبين من الحكم رقم ١٤٠٩ سنة ١٩٥٤ جنح مستأنف الاسكندرية أن الطاعن الأول كان قد أتهم فيها بأنه في ١٧/٧/١٩٥٢ بدائرة قسم الرمل أقام بناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ثم قضى ابتدائيا بتغريمه ١٠٠ قرش والإزالة ولما تبينت المحكمة الاستئنافية أن البناء غير مخالف للأوصاف قضت بتأييد الغرامة وإلغاء الإزالة وأشارت في أسبابها إلى أنه ليس بالأوراق دليل على أن البناء مقام على أرض المنافع العامة . ولما كانت حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة دون أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة و كان ما أورده الحكم الجنائي في أسبابه خاصا بانتفاء الدليل على قيام البناء على أرض المنافع العامة لم يكن لازما للفصل في الدعوى الجنائية المطروحة عليه ولا يترلق بأركان الجريمة المنسوبة إلى الطاعن الأول المتهم فيها بما في ذلك ركن القصد الجنائي ، فانه لا يكون لهذا الذي ورد بأسباب الحكم حجية أمام المحاكم المدنية ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن المحكمة الاستئنافية خالفت الثابت بالمستندات الرسمية المقدمة من الشركة المطعون ضدها الثانية للمحكمة وللخبير كعقد ملكيتها وعقود البيع الثابت بها لتحديد القطعة موضوع النزاع ومحضر

تسليم الشوارع البلدية الاسكندرية دون أرض النزاع بالإضافة إلى تمويل المباني المملوكة لهم بمحافظة الاسكندرية .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول، ذلك أن الطاعنين لم يبينوا فيه وجه مخالفة الحكم للثابت في عقد تمليك المطعون ضدها الثانية وعقود البيع الأخرى التي يقولون بأنه ثابت بها تحديد القطعة محل النزاع كما أنهم أغفلوا أيضا بيان تلك العقود الأخرى وما إذا كانت قد قدمت للمحكمة وتمسكوا أمامها بما جاء فيها أم لا، مما يجعل النفي في هذا الشق مشوبا بالتجهيل . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وفي الموازنة بينها وترجيح ما تطعنن أنفسها إلى ترجيحه منها وفي استخلاص ما ترى أنه هو واقعة الدعوى مما يناهى بها عن رقابة محكمة النقض . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون ضدها الأولى للعين موضوع النزاع على الأدلة والقرائن التي استخلصها من تقرير ومحاضر أعمال الخبير وكان ما استخلصه منها سائغا وغير مخالف للثابت بها فإن ما اتخذته المحكمة من تلك الأدلة أساسا لقضائه يكون فيه الرد الضمني الكافي والمبرر لاطراح العقود والمستندات التي أشار إليها الطاعنون والتي لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون النفي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بايع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم هلام ، وعبد العليم الدهشان .

(٣٧)

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تقادم . ” التقادم المكسب ” . ” شروطه ” .

تغيير الحائز صفة وضع يده . لا يكفي فيه مجرد تغيير النية . وجوب اقتران تغيير
النية بفعل إيجابى ظاهر يتضمن مجابهة وإنكارا لحق المالك .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى استخلاص حسن النية وسوءها ” .

سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص حسن النية وسوءها . مناط ذلك .

(ج) تقادم . ” التقادم المكسب ” . ” وقف التقادم ” تجزئة .

قابلية المال المتنازع عليه بطبيعته للانقسام . جواز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه
وتملك جزء آخر بالتقادم إذا ما توافرت شرائطه بشأنه .

١ — من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه لا يكفي فى تغيير الحائز صفة وضع
يده مجرد تغيير نيته بل يجب أن يكون تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق
المالك بالانكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية
منزع إنكار الملكية على صاحبها واستئنائه بها دونة (١) .

(١) نقض ١٩٦١/١٢/٢٨ الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ١٢
قاعدة ١٤٢ ص ٨٤٠

٢ - لقاضى الموضوع سلطة تامة فى استخلاص حسن النية وسوئها من نطاقها فى الدعوى ومما يستشفه من ظروفها وملابساتها متى كان استخلاصه قائما على أسباب سائغة وكافية لحمل قضائه .

٣ - متى كان المال المتنازع عليه أرضا زراعية أو معدة للبناء فهو بطبيعته مما يقبل الانقسام ، وبالتالى يجوز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر إذا توافرت شرائط التقادم بشأنه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول والمرحومة بشينه أمين شكرى الشنهاجى - التى توفيت وانحصر ارثها فيهم وفى المطعون ضده السادس وفى القاصرتين المشمولتين بولايته وفى القاصرة المشمولة بولاية المطعون ضده السابع - أقاموا الدعوى رقم ٢٠١ لسنة ٥٢ مدنى كلى بنها ضد مورث الطاعنين المرحوم أحمد داود وطلبوا الحكم بثبوت ملكيتهم إلى ١ ف و ١٩ ط و ٦ س شائعة فى ١٢ ف و ١٤ ط و ٢٣ س موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وببطلان عقد البيع المسجل فى ١٩٣٣/٥/٩ برقم ٣٣٣٥ لسنة ١٩٣٣ قلوب والمتضمن بيع هذه المساحة الأخيرة من السيدة زينب ذو الفقار إلى مورث الطاعنين . وقالوا بيانا لدعواهم إنهم تملكوا هذا القدر من الأطيان بالميراث عن المرحومة شاعنده سليمان فهمى - زوجة المطعون ضده الأول ووالدة الباقيين - التى آلت إليها هذه الأطيان عن أبيها المرحوم سليمان فهمى ، غير أن أخاها المرحوم أحمد داود مورث الطاعنين ادعى ملكيتها بشرائه لها ضمن مساحة أكبر من والدته المرحومة زينب ذو الفقار بموجب عقد البيع المسجل السالف الذكر ، وإذا كانت هذه الأطيان موروثة من المرحوم سليمان فهمى

وليست مملوكة لزوجته المرحومة زينب ذو الفقار — البائعة — فقد أقاموا هذه الدعوى وانتهوا فيها إلى طلباتهم السالف الإشارة إليها . دفع الطاعنون بأن مورثهم تملك الأطيان موضوع النزاع بالتقادم الخمسي وبالتقادم الطويل وطلبوا رفض الدعوى ، وفي ١٩٥٥/٥/٣١ حكمت المحكمة بنسب خبير لتحقيق دفاع الطرفين وبيان ما إذا كانت الأطيان موضوع النزاع مملوكة للمرحوم سليمان فهمى أم هي ملك خاص لزوجته المرحومة زينب ذو الفقار ، وفي ١٩٥٨/١/٢٨ أصدرت المحكمة حكما آخر بنسب ثلاثة خبراء لأداء هذه المأمورية ، وبعد أن قدم هؤلاء الخبراء تقريرهم قضت المحكمة في ١٩٦٣/٤/٣٠ برفض الدفوعين وببطلان عقد البيع الصادر من السيدة زينب ذو الفقار إلى السيد أحمد داود مورث الطاعنين والمؤرخ ١٩٣٣/٥/٩ فيما تضمنه من بيع النصيب الخاص بالمطعون ضدهم ومحو كافة التسجيلات المترتبة على هذا العقد وبثبوت ملكية المطعون ضدهم لمقدار ١٠ ف و ١٠ ط و ١٦ س مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وإلزام الطاعنين بالتسليم . وأقامت المحكمة قضاءها على ما ثبت لها من أن الأطيان المباعة بهذا العقد مملوكة للمرحوم سليمان فهمى لا لزوجته البائعة المرحومة زينب ذو الفقار وأن المشتري المرحوم أحمد داود لم يملك هذه الأطيان بالتقادم الخمسي ولا بالتقادم الطويل لعدم توافر شرائطهما . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافهم برقم ٣٩٣ لسنة ١٣ ق وفي ١٩٦٤/١٢/٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا بناء على السبب الأول في خصوص النصيب الشخصي للمطعون ضده الأول في أطيان النزاع وبرفض الطعن فيما عدا ذلك وباجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل السبب الثانى منها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم استندوا فى تمسكهم بالتقادم الطويل إلى أن مدته قد اكتملت وذلك بضم مدة وضع يد البائعة السيدة زينب ذو الفقار على أطيان النزاع منذ ١٩١٩/١١/١٦ وهو التاريخ الذى بلغت فيه شاهنده سليمان فهمى — مورثة المطعون ضدهم — سن الرشد

إلى مدة حيازة مورث الطاعنين المرحوم أحمد داود ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع تأسيسا على أن البائعة لم تكن غاصبة لأطيان النزاع بل كانت تحوزها باعتبارها وصية على إبنتها القاصره شاهنده ولذلك فإنها لا تكسب ملكيتها بالتقادم مهما بلغت مدته ولو امتد إلى ما بعد بلوغ القاصره سن الرشد ، هذا في حين أنه يجوز للحائز أن يغير صفة حيازته من وكيل عن المالك إلى حيازة لمصلحته الشخصية إذا عارض حق المالك ، وإذا كانت صفة البائعة في الوصاية على إبنتها شاهنده قد زالت ببلوغها سن الرشد في ١٩١٩/١١/١٦ وظلت رغم ذلك واضحة اليد على أطيان النزاع مما مفاده أن حيازتها بعد ذلك كانت بنية الملك فإنه يسرى من هذا التاريخ مدة التقادم المكسب ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي في تغيير الحائز صفة وضع يده ، مجرد تغيير نيته بل يجب أن يكون تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقيصة مزعم إنكار الملكية على صاحبها واستثناؤه بها دونه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذه المعارضة والمجابهة لم تحصل من الحائزة العرضية إلا بتاريخ ١٩٣٣/٥/١٠ حين تصرف في أطيان النزاع إلى ابنها مورث الطاعنين ، وكان الحكم قد اعتبر أن مجرد بلوغ القاصره سن الرشد واستمرار الوصية في وضع يدها على أطيان النزاع غير ذي أثر في تغيير صفة حيازتها العرضية لأنه إجراء لا يستفاد منه إزماع إنكار الملكية على صاحبها واستثناؤها بها دونه . لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون إذ لم يعتد بضم مدة حيازة سلف مورث الطاعنين - السيدة زينب ذو الفقار - عند حساب مدة التقادم الطويل المكسب للملكية يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن مورثهم تملك الأطيان موضوع النزاع بالتقادم الخمسي بحيازته لها حيازة قانونية مكسبة للملكية منذ شرائه لها في ١٩٣٣/٥/١٠ حتى وفاة أخته مورثة المطعون ضدهم

في ١٠/٥/١٩٣٩ وهي مدة جاوزت الخمس سنوات ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع استنادا إلى أن مورثهم كان سيء النية ويعلم أن هذه الأطيان لم تكن مملوكة للبائعة ، هذا في حين أن أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها وخاصة أوراق التكليف وأوراد المال عن أطيان النزاع وهي باسم البائعة تدل على حسن نية مورث الطاعنين مما يجيز له تملك هذه الأطيان بالتقادم الخمسي .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أورد في هذا الخصوص " أن هذا المشتري وارث في أطيان والده موضوع النزاع وكان قاصرا مع باقي إخوته ويعلم بحقيقة مصدر الملكية وصفة وضع يد والدته على الأطيان باعتبارها وصية فقط ... " كما أورد الحكم المطعون فيه " أن محكمة الدرجة الأولى قد سلكت السبيل الصحيح قانونا حينما عرضت للعقد المؤرخ ١٩٣٣/٥/٩ وللظروف التي أحاطت بإجرائه واستخلصت منه ومن هذه الظروف أن المرحوم أحمد داود - مورث الطاعنين - كان سيء النية وقت عقده ، أي لم يكن يجهل أنه تلقى الحق عن غير مالكه ، وإن هذه المحكمة لتظاهرها فيما خلصت إليه مضيضة في سبيل تأكيد أن العقد المؤرخ ١٩٣٣/٥/٩ قد تضمن في بيان مصدر ملكية البائعة السيدة زينب ذو الفقار أنها تملك العقارات المبينة عن طريق وضع اليد المدة الطويلة والتكليف من عهد عملية المساحة سنة ١٩٠٣ ولا يمكن في عقد كهذا أن يقال إن المشتري أحمد داود كان حسن النية يجهل ما يشوب ملكية البائعة المذكورة من عيب وهو ابن للبائعة ويشغل منصب العمودية وقتذاك ... " ولما كان لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص حسن النية وسوئها من مظانها في الدعوى ومما يستشفه من ظروفها وملابساتها متى كان استخلاصه قائما على أسباب سائغة وكافية لحمل قضائه ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه على النحو السابق في التدايل على سوء نية مورث الطاعنين هو تدايل سائغ له أصله الثابت في الأوراق ويكفي لحمل الحكم في هذا الخصوص ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم دافعوا أمام محكمة الموضوع بأن مورثهم المرحوم أحمد داود اكتسب ملكية الأطيان موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة

للالكية إذ اشترى هذا القدر من والدته السيدة زينب ذو الفقار بعقد مسجل في سنة ١٩٣٣ وظل واضعاً اليد عليه حتى رفعت هذه الدعوى ضده في سنة ١٩٥٢ وهي مدة تزيد على ١٥ سنة ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع إستناداً إلى أن التقادم قد وقف من ١٩٣٩/١١/٥ وهو تاريخ وفاة شاهنده سليمان فهمى مورثة المطعون ضدهم لأن أولادها كانوا قصراً ولم يبلغ أكبرهم سن الرشد إلا في يولييه سنة ١٩٤٦ وباستبعاد مدة الوقف هذه فإن مدة التقادم وقدرها ١٥ سنة لا تكون قد اكتملت عند رفع الدعوى في يولييه سنة ١٩٥٢ ، وقرر الحكم بالنسبة للواء أمين شكرى الشهابى زوج المتوفاة — المطعون ضده الأول — والبالغ من ورثتها أنه يستفيد من وقف التقادم لعدم انقسام الملك ووجوده في حالة الشيوع ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بوقف التقادم بالنسبة له أيضاً ، هذا في حين أنه لا يستفيد من وقف التقادم إلا من تقرر لمصالحتهم وهم القصر من الورثة دون البالغ منهم وذلك ما لم يكن الحق بطبيعته غير قابل للانقسام ، وهو أمر غير متوافر في الدعوى لأن موضوعها أرض زراعية قابلة للقسمة ، مما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن وقف التقادم بالنسبة للقصر يفيد منه البالغ من الشركاء في الملك إستناداً إلى أن المال المراد كسب ملكيته بالتقادم غير قابل للانقسام لوجوده في حالة شيوع ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المال المتنازع عليه هو ١ ف و ١٩ ط و ٦ س ، فإن هذا المال سواء أكان أرضاً زراعية أو معدة للبناء هو بطبيعته مما يقبل الانقسام وبالتالي يجوز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر إذا توافرت شرائط التقادم بشأنه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أوقف التقادم بالنسبة للمطعون ضده الأول اللواء أمين شكرى الشهابى بمقولة عدم انقسام المال موضوع النزاع ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وذلك بالنسبة للنصيب الشخصى للواء أمين شكرى الشهابى في أطيان النزاع باعتباره البالغ من ورثة المرحومة شاهنده سليمان فهمى فلا يسرى في حقه وقف التقادم على النحو السالف بيانه .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعبد العليم
الدهشان .

(٣٨)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) نيابة عامة . ” تدخل النيابة في قضايا القصر ” . ” إخبارها بهذه
الدعوى ” . بطلان . ” البطلان في الإجراءات ” .

وجوب إبلاغ كاتب المحكمة النيابة العامة بقيام الدعوى الخاصة بالقصر . إجراء
جوهري يترتب على إغفاله بطلان الحكم . لا يغير من ذلك أن يكون التدخل في هذه
الأحوال اختياريًا للنيابة العامة .

(ب) بيع . ” الحكم بصحة ونفاذ العقد ” . تجزئة . ” أحوال عدم
التجزئة ” . بطلان .

الحكم للشترى بصحة ونفاذ عقده قبل مشتر آخر (الطاعن الأول) ومن اشترى منه
ذات العقار (الطاعن الثاني) لأسبقية المشتري الأول في تسجيل صحيفة الدعوى . بطلان الحكم
بالنسبة للطاعن الثاني يستتبع بطلانه بالنسبة للطاعن الأول .

١ - أجاز المشرع - بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق -
أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا
حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر وأوجب في المادة ١٠٢ من هذا
القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى
فقد دل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يتعين إبلاغ
النيابة بقيام الدعوى في هذه الحالات حتى تتاح لها فرصة العلم بالتزاع وتقدير مدى
الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه وذلك تحقيقاً لمصلحة استهدافها المشرع وأصبح
منها في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بقوله ” إن هذه المنازعات تمس

مصالح جدية بحماية خاصة من جانب المشرع فالاستغناء عن سماع رأى النيابة فى هذه الأحوال يحرم القضاء من عون ضرورى أو مفيد " الأمر الذى يكون معه إخبار النيابة بهذه الدعاوى أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف إجراء جوهريا يترتب على إغفاله بطلان الحكم ولا يغير من ذلك أن للنيابة بعد إخبارها بالدعوى أن تترخص فى التدخل إذ فى عدم إخبارها تفويت الفرصة عليها للعلم بالنزاع ومنعها من استعمال حقها فى تقرير موجب التدخل وحرمان القصر — إذا ما رأت أن تتدخل — من ضمان مقرر لمصالحتهم هو أن تبدى رأيها فى النزاع مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

٢ — متى كان الثابت أن الطاعنين قد إختصما فى الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمدعين — المطعون عليهم الخمسة الأول — من الباقيين تأسيسا على أن عقد البيع الصادر للطاعن الأول والعقد الصادر منه للطاعن الثانى بصفته وليا على قاصرين — عن ذات العقار المبيع — لا يؤثران على حقوق المدعين لسبق تسجيلهم صحيفة دعواهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ العقد الصادر إلى المطعون عليهم الخمسة الأول عن هذا العقار فان بطلان الحكم المطعون فيه بالنسبة للقاصرين لعدم إخبار النيابة العامة بالدعوى ووجود القاصرين فيها يستتبع بطلانه بالنسبة للطاعن الأول بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المرحومة السيدة نظلة اسماعيل محمد باءت إلى ابن أخيها المرحوم حسين حسين محمد — مورث المطعون عليهم من السادسة إلى الثانية عشرة — منزلا ببندر مغاغة بعقد مسجل فى ١٩٤٣/٩/١ وعندما شرع ورثة المشتري فى التصرف فى المنزل المذكور أقامت البائعة ضدهم الدعوى رقم ٥٦٤ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى

المنيا بطلب بطلان العقد الصادر لمورثهم باعتباره وصية لا تنفذ إلا بعد وفاتها وقضت المحكمة في ١١ / ١٠ / ١٩٤٧ بطلبها ، ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ٢٣ / ١١ / ١٩٤٨ بتأييد هذا الحكم . وبمقد مسجل في ٢٣ / ٢ / ١٩٥٠ باعت السيدة المذكورة — المنزل المشار إليه بالعقد السابق — إلى الطاعن الأول . وقبل صدور الحكم ببطلان العقد الأول كان ورثة المرحوم حسين حسنين محمد — وهم المطعون عليهم من السادسة إلى الثانية عشرة — قد باعوا ذات العقار إلى المطعون عليهم من الأول إلى الخامسة بمقد مؤرخ ١٢ / ٧ / ١٩٤٦ وأقام المشترون ضد الورثة البائعين لهم الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٨ مدنى جزئى مغاغة بصحيفة أشهرت في ١٦ / ٢ / ١٩٤٨ بطلب صحة ونفاذ هذا العقد والتسليم . وقضت المحكمة في ١٢ / ١١ / ١٩٤٩ بعدم اختصاصها وإحالة الدعوى إلى محكمة المنيا الابتدائية حيث قيدت برقم ٦١٥ سنة ١٩٤٩ كلى المنيا ، وأثناء نظر الدعوى ووجه المدعون فيها بالحكم في الدعوى رقم ٥٦٤ سنة ١٩٤٦ ببطلان البيع الصادر لمورث البائعين لهم فاختصموا الطاعن الأول والطاعن الثانى المشتري من الطاعن الأول لذات العقار بصفته وصيا على ولديه القاصرين رؤوف وعماد . وفى ٢ / ٢ / ١٩٦٤ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المشترون — المطعون عليهم من الأول إلى الخامسة — هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٠ سنة ٢ ق بنى سويف . قضت محكمة الاستئناف في ٨ / ١٢ / ١٩٦٤ بالغاء الحكم المستأنف وبصحة العقد الصادر إلى هؤلاء من المطعون عليهم من السادسة إلى الثانية عشرة في ١٢ / ٧ / ١٩٤٦ وبالتسليم . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات ، وفى بيان ذلك يقولان إن الطاعن الثانى اختصم في الدعوى بصفته وصيا على ولديه القاصرين رؤوف وعماد ومع ذلك فإن محكمة أول درجة فصلت في الدعوى دون أن تكلف كاتب المحكمة باخبار النيابة العامة بوجود قاصر في الدعوى ، كما أصدرت محكمة الاستئناف حكمها دون أن تأمر باتخاذ هذا الإجراء الذى توجبه المادة ١٠٢ من قانون المرافعات السابق باعتبار أن الدعوى من الدعاوى الخاصة بالقصر

التي يجوز للنيابة طبقا للمادة ١٠٠ من قانون المرافعات المشار إليه أن تتدخل فيها مما يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النهى أصبح ذلك إنه لما كان المشرع قد أجاز - بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات السابق - أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر ، وأوجب في المادة ١٠٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى ، فقد دل بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يتعين إبلاغ النيابة بقيام الدعوى في هذه الحالات حتى تتاح لها فرصة العلم بالتزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه وذلك تحقيقا لمصلحة استهدافها المشرع وأنصح عنها في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بقوله "إن هذه المنازعات تمس مصالح جدية بحماية خاصة من جانب المشرع فلاستغناء عن سماع رأى النيابة في هذه الأحوال يحرم القضاء من عون ضرورى أو مفيد" الأمر الذى يكون معه إخبار النيابة بهذه الدعوى أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الحكم ، ولا يغير من ذلك أن للنيابة بعد إخبارها بالدعوى أن تترخص في التدخل إذ في عدم إخبارها ، تفويت الفرصة عليها للعلم بالتزاع ومنعها من استعمال حقها في تقدير موجب التدخل وحرمان القصر - إذا ما رأت أن تتدخل - من ضمان مقرر لمصالحتهم هو أن تبدى رأيها في النزاع مما قد يتغربه وجه الرأى في الدعوى . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة اختصم فيها الطاعنان ليسمعوا الحكم - مع باقى المدعى عليهم - بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/٧/١٢ الصادر للمدعين - المطعون عليهم الخمسة الأول - من المطعون عليهم من السادسة إلى الثانية عشرة تأسيسا على أن عقد البيع الصادر للطاعن الأول والعقد الآخر الصادر منه للطاعن الثانى بصفته لا يؤثران على حقوق المدعين لسبق تسجيلهم صحيفة دعواهم ، وكان الطاعن الثانى قد اختصم فى الدعوى بصفته وليا على ولديه القاصرين رؤوف وعماد وإذ فصلت المحكمة الابتدائية فى الدعوى دون إخبار النيابة العامة بوجود هذين القاصرين فيها ، ولما استأنف المحكوم ضدهم هذا الحكم مختصمين الطاعن الأول والطاعن

الثاني بصفته السابقة ، أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى بصحة ونفاذ عقد المطعون عليهم من السادسة إلى الثانية عشره الصادر لهم من المطعون عليهم من الأول إلى الخامسة دون أن يتم إخبار النيابة العامة بالدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا بالنسبة للقاصرين الممثلين بالطاعن الثاني . ولما كان الطاعن الأول قد اختصم في الدعوى بوصفه المشتري من البائعة الأصلية السيدة نظلة اسماعيل محمد ، كما اختصم القاصران بوصفهما مشترين لذات العقار من هذا المشتري وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ العقد الصادر إلى المطعون عليهم الخمسة الأول عن هذا العقار ، فإن بطلان الحكم المطعون فيه بالنسبة للقاصرين يستتبع بطلانه بالنسبة للطاعن الأول مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وعبد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم
الديوانى .

(٣٩)

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في التعرف على قصد العاقدين" . نقض
"سلطة محكمة النقض في التكييف" .

لمحكمة الموضوع سلطة التعرف على ما عناه المتعاقدان في العقد . لمحكمة النقض
الرقابة على التكييف القانونى لقصد المتعاقدين .

(ب ، ج) ملكية . "القيود التي ترد على الملكية" . تموين .

(ب) تحديد سعر جبرى للسلعة وفرض قيود على حرية المشتري لها في التصرف
فيها . لا ينفى ملكية المشتري لها .

(ج) حق الملكية . تقيده بقبوداتفاقية أو قانونية لا يؤثر على بقائه وقيامه .
هلافة وزارة التموين بأصحاب مطاحن الحبوب يحكمها عقد بيع ناقل للملكية
الحبوب لأصحاب المطاحن .

١ — لأن كان التعرف على ما عناه المتعاقدان في العقد هو مما يدخل في سلطة
محكمة الموضوع إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانونى
الصحيح لما قصده المتعاقدان وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانونية
تخضع لرقابة محكمة النقض .

٢ — تحديد سعر جبرى لسلعة معينة وفرض قيود على حرية مشتري هذه السلعة
في التصرف فيها بقصد تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة فيها ،
لا ينفى ملكية مشتري السلعة لها .

٣ — تقييد حق الملكية بقيود اتفاقية أو قانونية تنظمها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة، أمر جائز لا يؤثر على بقاء حق الملكية وقيامه^(١) مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو تكييف العلاقة بين وزارة التموين وأصحاب مطاحن الحبوب على أساس أن يعتبر العقد الذى يربطهما عقد بيع ناقل للملكية الحبوب لأصحاب المطاحن الذين يقومون بطحنها لحسابهم وبيعها دقيقا بالسعر الجبرى . فاذا انتهت عملياتهم بربح أو خسارة فانهم يتحملون نتائجها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٥٢٧ لسنة ١٩٥٠ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعنة — وزارة التموين — وقالوا بياناً لها إن الطاعنة درجت منذ سنة ١٩٤٢ على أن تبيع إليهم — باعتبارهم من أصحاب المطاحن — القمح وسائر الحبوب بأسعار معينة وعلى أن تكلفهم ببيع الدقيق الناتج منها بأسعار تحددها جبراً وفى ١٩٤٥/١٢/٢ عمدت الطاعنة إلى زيادة السعر الذى تبيع به الحبوب إليهم ولم ترفع سعر الدقيق بما يتناسب مع هذه الزيادة مما أدى إلى إصابتهم بخسارة نتيجة لدفعهم فروق الأسعار ، وإذ تظاهروا من ذلك لوزارة التموين واقتنعت الوزارة بمطالبهم وخفضت سعر الحبوب اعتباراً من ١٩٤٦/٥/١٤ إلى ٣٠٦ قرش لأردب القمح بدلاً من ٣١٥ قرش وإلى ٨٢,٥ قرش لأردب الشعير بدلاً من ١٠٨,٨ قرش وإلى ١٤٧,٤ قرش لأردب الأذرة بدلاً من ١٧٥,٦ قرش فقد أصبح مستحقاً لهم قبل

(١) تقض ١٩٦١/١٢/٢١ — الطعن ٤٤٦ لسنة ٢٥ ق بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٢

القاعدة ١٣٧ ص ٨١٠ .

الوزارة فروق الأسعار التي دفعوها في الفترة من ١٩٤٥/١٢/٢ إلى ١٩٤٦/٥/١٤ وانتهى المطعون ضدهم إلى طلب الحكم بإلزام وزارة التموين بتقسيم حساب عن كافة المبالغ المستحقة لكل منهم في ذمتها على هذا الأساس وبدفع ما يسفر عنه هذا الحساب . وبجلسة ١٩٥٢/٣/١٠ قررت الدائرة التجارية إحالة الدعوى إلى الدائرة المدنية حيث قيدت برقم ١١١٩ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى القاهرة، وبجلسة أول مارس سنة ١٩٥٤ عدل المطعون ضدهم طلباتهم إلى إلزام وزارة التموين بأن تدفع مبلغ ٢٠٨٤ ج و ٧٩٠ م للمطعون ضده الأول ومبلغ ١٣٧١ ج و ١٨ م للمطعون ضده الثانى ومبلغ ٣٦٦٨ ج و ٨٥٩ م للمطعون ضده الثالث والرابع ومبلغ ١٧٠٤ ج و ١٧٨ م للمطعون ضده الخامس ومبلغ ١٤٣٤ ج و ٤٠٤ م للمطعون ضده السادس . وطلبت وزارة التموين رفض الدعوى الأصلية وأقامت من جانبها دعوى فرعية انتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزام المطعون ضده الأول بمبلغ ١٩٠٣ ج و ٩٧٤ م والمطعون ضده الثانى بمبلغ ١٣١٩ ج و ٥٤٦ م والمطعون ضدهما الثالث والرابع متضامين بمبلغ ٢٣٧٨ ج و ٣٥٦ م . وفى ١٩٥٥/١/١٧ قضت المحكمة بنذب خير حسابى لحصر كميات القمح والأذرة والشعير التي حصل عليها المطعون ضدهم في فترة النزاع وبيان فروق الأسعار ، وقدم الخبير تقريراً اعترض عليه بعض المطعون ضدهم ، فسكت المحكمة فى ١٩٦٠/٥/٢٣ بإعادة المأمورية للخبير لفحص هذه الاعتراضات وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى عدم جديتها . وفى ١٩٦٢/٤/٢٣ حكمت المحكمة فى الدعوى الأصلية بإلزام وزارة التموين بأن تدفع إلى المطعون ضده الأول مبلغ ٨٩٧ ج و ٩١ م وإلى المطعون ضده الثانى مبلغ ٩٠٤ ج و ١٨٤ م وإلى المطعون ضدهما الثالث والرابع مبلغ ٢٦٥٣ ج و ٨٦٣ م وإلى المطعون ضده الخامس مبلغ ١٢٢٣ ج و ٥٠٧ م وإلى المطعون ضده السادس مبلغ ٩٤٧ ج و ٨٣٤ م وفى الدعوى الفرعية بإلزام المطعون ضده الثانى بأن يدفع لوزارة التموين — الطاعنة — مبلغ ١٢٦٤ ج و ٤٣٦ م وبإلزام المطعون ضده الأول بأن يدفع لها مبلغ ١٧٩٦ ج و ٩٦٤ م وبإلزام المطعون ضدهما الثالث والرابع بأن يدفعاً للوزارة مبلغ ٢٣٤٦ ج و ٣٣٤ م . استأنفت وزارة التموين هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد إستئنافها برقم ١٣٢٨ / ٧٩ ق كما استأنفه المطعون ضدهم الأربعة الأول بالإستئناف رقم ١٨٦٩ / ٧٩ ق وقررت المحكمة ضم الإستئنافين

وقضت فيهما في ١٩٦٤/١٢/٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت وزارة التموين في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم بني قضاءه على ما انتهى إليه من تكليف العلاقة التي تربط الطاعنة بالمطعون ضدهم بأنها علاقة وكالة فيما يتعلق بشراء الحبوب وبيع الدقيق وعلاقة استصناع فيما يختص بعملية طحنها وأنه يحق للمطعون ضدهم على هذا الأساس مطالبة الطاعنة بما لحقهم من خسارة بوصفهم وكلاء عنها ، هذا في حين أن تقييد وزارة التموين لأصحاب المطاحن في التصرف في الحبوب والدقيق طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وقرار وزير التموين رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٤٧ لا ينفي ملكيتهم لها لأن فرض قيود قانونية أو إتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه ، مما مفاده أن تكون العلاقة بين وزارة التموين وبين المطعون ضدهم علاقة بائع بمشتري وينتهي بذلك كل حق للمطعون ضدهم في الرجوع على الوزارة بما يكون قد لحقهم من خسارة نتيجة لهذا التعامل ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى ما يخالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه وإن كان التعرف على ما عناء المتعاقدان في العقد هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك ، فإن التكليف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة هذه المحكمة . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه إنه بعد أن حصل مضمون إرادة المتعاقدين التي انصرفت إلى استلام أصحاب المطاحن للقمح من الوزارة بالسعر المحدد جبرا وإلى أن يقوم هؤلاء بطحنه في مطاحنهم الخاصة ثم بيعه دقيقا لأصحاب المخازن بالأسعار التي تحددها الوزارة — بعد أن حصل الحكم ذلك ، كيف هذه العلاقة بأنها عقد وكالة عن وزارة التموين فيما يختص بشراء أصحاب المطاحن للحبوب وبيعهم للدقيق وعقد استصناع فيما يختص بصنع الدقيق مستندا في هذا التكليف إلى أن أصحاب المطاحن لا يملكون حرية التصرف في الدقيق إلا لأصحاب المخازن وبالسعر الذي تحدده

الوزارة جبرا ، وكان هذا التكييف الذى انتهى إليه الحكم غير صحيح ، ذلك أن تحديد سعر جبرى لسلعة معينة وفرض قيود على حرية مشترى هذه السلعة فى التصرف فيها بقصد تحقيق العدالة فى التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة فيها لا ينفى ملكية مشترى السلعة لها ، ويعد تقييد حقه بقيود إتفاقية أو قانونية تنظمها تشريعات خاصة مراعاة للصالح العامة أمرا جائزا لا يؤثر على بقاء حق الملكية وقيامه فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تكييف العلاقة بين الطرفين على أساس أن يعتبر العقد الذى يربطهما عقد بيع ناقل للملكية المحبوب للمطعمون ضدهم الذين يقومون بطحنها لحسابهم وبيعها دقيقا بالسعر الجبرى فاذا ما انتهت عملياتهم بربح أو خسارة فانهم يتحملون بنتيجتها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر المطعمون ضدهم وكلاء عن وزارة التموين فى هذه العملية ورتب على ذلك إلزام الوزارة بما انتهت إليه من خسارة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه فى هذه الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى الأصلية وبرفض هذه الدعوى .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٤٠)

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب ” الضريبة العامة على الإيراد “ . ” تحديد إيرادات العقارات “ .
تحديد إيرادات العقارات الأصل فيه أن يكون حكما . الإستثناء . إذا طلب الممول —
في موعد تقديم الإقرار — تحديدها على الأساس الفعلي .

الأصل في تحديد إيرادات العقارات مبنية أو زراعية — وفق ما تنص عليه
المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨
لسنة ١٩٥١ — أن يكون حكما بحسب القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط
الضريبة ، وإستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إجراء التحديد على الأساس
الفعلي إذا طلب الممول ذلك في موعد تقديم الإقرار ، واستوفى طلبه باقى الشروط
التي نصت عليها المادة المذكورة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف
هذا النظر وحدد إيرادات المطعون عليها فى سنوات النزاع على الأساس الفعلي ،
رغم أنها لم تطلب ذلك فى الميعاد القانونى ولم تتقدم بطلبات عن إيراداتها
فى بعض السنوات فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما
يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الرمل بالاسكندرية قدرت صافى إيرادات السيدة /

عنايات قطرى الخاضع للضريبة العامة على الإيراد فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ بمباغى ٢٣٥١٢ ج و ٧٢٧ م ، ٢٣٧٠٦ ج و ٤٦٨ م وأخطرتها بهذه التقديرات فى ١٩٥٦/١/٢١ فلم توافق عليها وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وقيد برقم ٣١٩ سنة ١٩٥٨ ثم عادت فقدرت إيرادها عن سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ بمباغى ٢١٢١٨ ج و ٨٢٦ م ، ٢٣١١٤ ج و ٩٩ م وأخطرتها بهذه التقديرات فى ١٩٥٨/١٢/١٣ فاعترضت عليها وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وقيد برقم ٣١٧ سنة ١٩٥٨ وإذ أصدرت اللجنة قرارها فى كل من الطعنين برفضه فقد أقامت السيدة / عنايات قطرى الدهويين رقمى ٣٠٦ ، ٣٠٧ سنة ١٩٥٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذين القرارين طالبة إلغاءهما والحكم باعتبارهما فى إيرادها فى كل سنة من سنى النزاع مبلغ ٨٣٣ ج و ٢٦٩ م طبقاً لإقراراتها مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، مستندة فى طعنها إلى أسباب حاصلها (أولاً) أن المأمورية رفضت محاسبتها على أساس إيرادها الفعلى لعدم تقديم إقرارها عن سنة ١٩٥١ فى الميعاد القانونى ولأنها لا تمسك دفاتر منتظمة فى حين أن إيرادها يقل عن حد الإعفاء وبالتالي فإنها غير ملزمة بتقديم إقرارات ولها حق طلب المحاسبة على أساس الإيراد الفعلى غير مقيدة فى طلبها باتباع شكل أو طريق معين ، وأما عن هدم إمساكها دفاتر منتظمة فإن ذلك يرجع إلى أن إدارة أعيان الوقف منوطة بوزارة الأوقاف (ثانياً) أن المأمورية طلبت من الوزارة بياناً بإيراد الطاعنة من حصتها فى أوقاف حسين أغا قطرى وخديجة خاتون وأحمد باشا طاهر فأرسلت لها كتاباً مؤرخاً بتاريخ ١٩٥٦/٦/١١ يتضمن مقدار ما صرف للطاعنة بقيمة الأموال والعوائد المستحقة على جميع الأوقاف إلا أن المأمورية سلكت طريق التقدير الحكى وحددت إيراد الطاعنة على أساس الأموال والعوائد المربوطة على جميع أعيان الأوقاف الثلاثة وفاتها أن الطاعنة هى أحد المستحقين العديدين وليست المستحقة الوحيدة (ثالثاً) أن الطاعنة تقبض سنوياً مبلغ ٩٩ ج و ٣٦٠ م بصفقتها وكيلة عن ولديها مصطفى وسليمان فلا يدخل ضمن إيراداتها الخاضعة للضريبة. وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٦ حكمت المحكمة (أولاً) بضم الطعن ٣٠٧ سنة ١٩٥٩ تجارى ضرائب كلى إلى الطعن ٣٠٦ سنة ١٩٥٩ ليصدر فيهما حكم واحد (ثانياً) بقبول الطعنين شكلاً وفى الموضوع بتعديل القرارين المطعون فيهما بالطعنين ٣٠٦ و ٣٠٧ سنة ١٩٥٩

تجارى ضرائب كلى واعتبار إيراد الطاعنة عن سننى النزاع موضوع الطعنين المشار إليهما من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٣ بمبلغ ١٥٠٠ ج عن كل سنة من السنوات المذكورة وألزم المطعون ضدها بالمصروفات المناسبة لما قضت به وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف اسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعويين وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٨٤ سنة ١٦ ق وبتاريخ ١٩٦١/١/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمته مصلحة الضرائب المستأنفة بالمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه حدد إيراد المطعون عليها الخاضع للضريبة العامة على الإيراد بمبلغ ١٥٠٠ ج فى كل سنة من سنوات النزاع على أساس الإيراد الفعلى لا الحكمى مستندا فى ذلك إلى أن الأصل هو تحديد إيراد العقارات على الأساس الحكمى المنصوص عليه فى المادة السادسة من قانون الضريبة العامة على الإيراد ويجوز للمول الذى يمسك دفاتر منتظمة أن يطلب المحاسبة على الإيراد الفعلى فى الميعاد المحدد لتقديم الإقرار وقد طلبت المطعون عليها محاسبتها على أساس إيرادها الفعلى ، ولا يمنع من ذلك عدم إمساكها دفاتر منتظمة لأنها تؤجر أرضها للغير بموجب عقد إيجار مسجل لا مطعن عليه . كما لا يمنع من ذلك تراخيها فى تقديم الإقرار متى كان الثابت أن إيرادها لا يزيد على حد الإعفاء ، وفى ضوء الربط السابق وإقرار المطعون عليها تقدر المحكمة إيرادها بمبلغ ١٥٠٠ ج فى كل سنة . وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور ، إذ أنه طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الإيراد يكون تحديد إيراد العقارات على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني أو ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠ ٪ منها مقابل التكاليف ، هذا

ويجوز استثناء تحديد على أساس الإراد الفعلي بشرط أن يقدم الممول طلبا بذلك في الميعاد المحدد لتقديم الإقرارات وأن يمسك دفاتر منتظمة، والثابت أن المطعون عليها لم تطلب محاسبته على أساس الإراد الفعلي في أية سنة من سني النزاع ولم تمسك حسابات منتظمة تبين إيراداتها ومصروفاتها ولم تقدم الإقرارات السنوية عن إيراداتها في معظم السنين مما يوجب تحديد الإيراد على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة، وهو ما فعلته المأمورية وأيدتها فيه اللجنة، والقول بأن المطعون عليها غير ملزمة بتقديم الإقرار طالما لم يثبت أن إيرادها يزيد على حد الإعفاء مردود بأن المقصود بالإيراد في هذا الصدد هو الإيراد الحقيقي المحدد طبقا للقانون سواء كان هذا التحديد حكما أو فعليا لا التحديد الذي يدعيه الممول، والثابت من الحكم المطعون فيه أن إيراد المطعون عليها يزيد على حد الإعفاء في كل سنة من سني المحاسبة فكان يتعين عليها أن تقدم إقراراتها السنوية في الميعاد الذي حدده القانون وأن تطلب المحاسبة على الإيراد الفعلي خلال الفترة المحددة لتقديم الإقرارات وهو ما لم تقيم به، هذا وأن تحديد الإيراد السنوي بمبلغ ١٥٠٠ ج في ضوء الربط السابق وإقرار المطعون عليها ليس تقديرا فعليا بل إنه تقدير جزائي استحدثه الحكم على خلاف نصوص القانون ودون أن يفصح عن أسسه ومفرداته وكيفية الوصول إليه، وقد تمسكت الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ولم ترد عليه وفي ذلك ما يجعل حكمها مشوبا بالقصور، كما بينت في دفاعها أنها حددت إيرادات المطعون عليها في ضوء كتاب وزارة الأوقاف الذي تضمن بيان قيمة الأموال المربوطة دون أن يشير إلى أن تلك الأموال تخص آخرين مع المطعون عليها ولم تقدم هذه الأخيرة ما يدل على ذلك ومن ثم فلم يكن أمام المأمورية سوى تحديد الإيراد على أساس قيمة الأموال المبينة في كتاب الوزارة، وأوضحت الطاعنة كذلك أنها على استعداد لتعديل الربط السابق إذا استبان لها أن هذه الأموال لا تخص المطعون عليها وحدها دون المساس بطريقة المحاسبة.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أن "تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة"، ويتحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العتارات ورؤوس الأموال

م (٩) ٢٠

المنقولة بما في ذلك الاستحقاق في الوقف وحق الانتفاع ... ويكون تحديد إيرادات العقارات مبنية أو زراعية على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني أو ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف ، ومع ذلك يجوز تحديد إيرادات العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي إذا طلب الممول ذلك في الفترة التي يجب أن يقدم خلالها الإقرارات السنوية وكان طلبه شاملا لجميع العقارات المبنية أو الزراعية وإلا سقط حتمه . ويشترط الإفادة من حكم الفقرة السابقة أن يمسك الممول دفاتر منتظمة " يدل على أن الأصل في تحديد إيراد العقارات أن يكون حكما بحسب القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة واستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إجراء التحديد على الأساس الفعلي إذا طالب الممول ذلك في المدة التي يجب عليه التقدم بالإقرار خلالها واستوفى طلبه باقي الشروط التي نصت عليها المادة ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليها لم تطلب في الميعاد القانوني في أية سنة من سنوات النزاع محاسبته على الأساس الفعلي بل ولم تتقدم باقورات عن إيراداتها في بعض هذه السنوات ، فإن حقها في إختيار المحاسبة بالطريقة الفعلية يكون قد سقط ويتمين محاسبته على أساس التحديد الحكي وفق ما يتضح أنه ينحصر حصتها في الأموال الأميرية المربوطة على أعيان الأوقاف ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحدد إيرادات المطعون عليها في سنوات النزاع على الأساس الفعلي فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٤١)

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٣ القضائية :

استئناف . " إعلان الاستئناف " . " ميعاد الاستئناف " . بطلان .

عدم إعلان الاستئناف بعريضة طبقا للمادة ٤٠٦ مكررا مرافعات - قبل تعديلهما -
في الميعاد . بطلان الاستئناف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لا ينزله الحضور .
عدم انطباق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع
المحكوم لهم في الميعاد المقرر لإعلانه (١) .

توجب المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٦٢ - على المستأنف إعلان الاستئناف إلى جميع المستأنف عليهم خلال
الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضته وإلا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء
نفسها ببطلانه ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ولا يزول بحضور الخصم
الذى لم يعلن لأن إعلان الاستئناف إلى المستأنف عليهم المقرر بالمادة
المذكورة ليس تكليفا بالحضور مما يجرى عليه حكم المادة ١٤٠ مرافعات .
ولا يعفى الطاعن من القيام بهذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون
المرافعات التي ينصب نصها على ميعاد الطعن فيمعد هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة
لبعض المحكوم لهم ، ومن ثم فلا ينطبق حكم هذه المادة على الحالة التي يرفع فيها
الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المقرر لإعلانه لأن المادة المذكورة
لا تعفى المستأنف من واجب مراعاة هذا الميعاد الأخير في الأحوال المنصوص
عليها فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى بصفتها وصية خصومة على القاصر سامى محمود خليل الطباخ المشمول بوصاية المطعون ضدها الثانية ، أقامت الدعوى رقم ٣٧٧٠ سنة ١٩٤٧ كلى القاهرة على الطاعن طالبة إلزامه بتقديم حساب عن مدة حراسته القضائية على أموال يملكها القاصر المذكور . كما رفعت الدعوى رقم ٢٧٦٢ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة وانتهت فى الدعويين إلى طلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع لها بصفتها مبلغ ٢٣٧٨٠ ج قيمة صافى ما خص القاصر فى ريع تلك الأموال وبصفة حجز ما للمدين لدى الغير التحفظى الموقع على مبلغ ١٠٠٠ ج المودع من الطاعن خزانة محكمة القاهرة والحجزين التحفظيين الموقعين على ما للطاعن تحت يد كل من بنك مصر والبنك الأهلى المصرى ” المطعون ضدهم من الخامس إلى الثامن “ . ورفع الطاعن الدعوى رقم ٢٨٤٣ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة على المطعون ضدهم الخمسة الأول طالبا الحكم بأحققيته فى صرف مبلغ الألف جنيه المودع منه خزانة محكمة القاهرة . وضمت المحكمة الدعاوى الثلاثة . وفى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت فى الدعويين رقمى ٣٧٧٠ سنة ١٩٤٧ ، ٢٧٦٢ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها الأولى بصفتها مبلغ ٢٨٨٥ ج و ٦٦٠ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد ، وبرفض الدعوى رقم ٢٨٤٣ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بعريضة قدمها إلى قلم كتاب المحكمة فى ١٥ يونيه سنة ١٩٦١ وطالب فيها إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضدها الأولى والحكم له بطلباته فى دعواه ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق . واستأنفته المطعون ضدها الأولى بالاستئناف رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق طالبة تعديل الحكم المستأنف والقضاء لها بكل طلباتها ، كما استأنف الطاعن الحكم المذكور باستئناف

آخر وصفه بأنه مقابل وليس فرعياً وذلك بعريضة قدمت لقلم كتاب المحكمة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦١ وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق وضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة ليصدر فيها حكم واحد . ودفعت المطعون ضدها الأولى ببطلان استئناف الطاعن رقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق عملاً بالمادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات لعدم إعلانه إليها إعلاناً صحيحاً خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضته لقلم كتاب المحكمة وأجاب الطاعن على هذا الدفع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف إعلاناً صحيحاً مما يجعل ميعاد الاستئناف ممتداً وفي ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة ببطلان الاستئناف رقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق وسقوط حق المستأنف (الطاعن) فيه وبقبول الاستئناف رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق شكلاً وبقبول الاستئناف الفرعي رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق شكلاً ثم قضت في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ بقبول ترك الخصومة في استئناف المطعون ضدها رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق وببطلان الاستئناف الفرعي رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق المرفوع من الطاعن . وفي ٦ يوليو سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ وذلك بالنسبة لقضائه ببطلان استئنافه رقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه ببطلان استئنافه رقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق على أن هذا الاستئناف لم يعلن إلى المطعون ضدها الأولى في الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضته لقلم كتاب المحكمة عملاً بالمادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات ويرى الطاعن أن ذلك من الحكم مخالف للمادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات التي تقضى بأنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم وإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد ضمت الدعاوى الثلاثة ليصدر فيها حكم واحد فأصبحت في حكم الدعوى الواحدة وكانت دعوى الطاعن رقم ٢٨٤٣ سنة ١٩٤٨ مرفوعة ضد جميع المطعون ضدهم بطلب صرف مبلغ ١٠٠٠ ج المودع منه خزانة المحكمة وهو موضوع غير قابل للتجزئة ، كما أن

موضوع دعوى المطعون ضدها الأولى رقم ٣٧٧٠ سنة ١٩٤٧ ورقم ٢٧٦٢ سنة ١٩٤٨ غير قابل للتجزئة أيضا ، وكان الاستئناف قد أعلن إلى جميع المستأنف عليهم عدا الأولى في الميعاد فانه يكفي بعد ذلك اختصاصها فيه ولو بعد فوات الميعاد وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بأنه لما كان الطاعن قد رفع الاستئناف على المطعون ضدهم في الميعاد واختصهم جميعا في عريضة الاستئناف فان المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ توجب عليه إعلان الاستئناف إليهم جميعا خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضته وإلا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطالانه وهو بطلان متعلق بالنظام العام ولا يزول بحضور الخصم الذي لم يعلن لأن إعلان الاستئناف إلى المستأنف عليهم المقرر بالمادة المذكورة ليس تكليفا بالحضور مما يجري عليه حكم المادة ١٤٠ مرافعات التي تقضى بأن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن العيوب المبينة في هذه المادة يزول بحضور الخصم أمام المحكمة ، ولا يعفى الطاعن من القيام بهذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٣٨٤/٢ من قانون المرافعات ، ذلك أن نص هذه المادة إنما ينصب على ميعاد الطعن فيمد هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ومن ثم فلا ينطبق حكم هذه المادة على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المحدد لرفعه ولا يعلن إلى بعضهم في الميعاد المقرر لإعلانه لأن المادة المذكورة لا تعفى المستأنف من واجب مراعاة هذا الميعاد الأخير في الأحوال المنصوص عليها فيها . وإذا كان الثابت أن الاستئناف لم يعلن للمستأنف عليها الأولى (المطعون ضدها الأولى) في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٦ مكررا فانه يكون باطلا بالنسبة إليها وإذا كانت الخصم الأصلي والحقيقي في الدعاوى الثلاث التي صدر فيها الحكم المستأنف فان الاستئناف يكون باطلا عملا بالمادة ٤٠٦ مكررا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الثانى والثالث مخالفة القانون والقصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدها الأولى هى التى تسببت بغشها فى تفويت ميعاد اعلانها بالإستئناف وذلك بادعائها كذبا أنها لا تقيم فى العنوان المبين بعريضة الإستئناف والتى طلب الطاعن اعلانها فيه وهو شارع الكفراوى رقم ١ - وبين الطاعن فى تقرير الطعن المستندات التى تدل على أنها تقيم فى هذا العنوان - وقال إن هذا الغش من جانبها يحول دون القضاء ببطلان إستئنافه - وأورد أقوال الفقه وأحكام القضاء فى هذا الشأن - وأضاف أن المطعون ضدها الأولى قدمت مذكرتها فى الميعاد وإذا قضى الحكم المطعون فيه على الرغم من ذلك ببطلان الإستئناف والتفت عن دفاعه المتقدم ذكره فإنه يكون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور فى التسبيب .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد القاعدة التى نصت عليها المادة ٤٠٦ مكررا مرافعات جاء به قوله " إنه بتطبيق هذه القاعدة يتضح أن عريضة الإستئناف المرفوع من الطاعن قدمت إلى قلم الكتاب بتاريخ ١٥/٦/١٩٦١ ويبدأ ميعاد الثلاثين يوما من ١٦/٦/١٩٦١ وينتهى فى ١٥/٧/١٩٦١ وهو الأجل الذى يتعين خلاله اعلان جميع الخصوم الذين وجه إليهم الإستئناف بعريضته ويجب أن يقع الإعلان صحيفا خلال هذه الفترة أما إذا وقع بعدها ولو كان صحيفا فإنه لا ينتج آثاره القانونية ولما كان إعلان الصحيفة إلى المستأنف عليها به سليمان بصفتها (المطعون ضدها الأولى) بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦١ لم يصبح لعدم تمام الإعلان وكان المحضر قد أشار صراحة إلى أنها تقيم بشارع الأزهر رقم ٨٥ فلم يقم المستأنف باعلانها فى هذا المكان خلال المدة القانونية ولكنه ظل ساكنا حتى ٤/١١/١٩٦١ وأعاد اعلانها بذات الإعلان الأول وجاءت إجابة تفيد عدم اقامتها به بتاريخ ٩/١١/١٩٦١ أعلنها بالمحل المختار فى مكتب المحامى وأيا كان وضع الإعلان الأخير من الناحية القانونية فإنه جاء بعد المهلة القانونية الواجب تمام إعلان جميع الخصوم بالإستئناف خلالها، وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يثبت التقصير فى جانب الطاعن وينفى وقوع الغش الذى ينسب إلى المطعون ضدها الأولى ذلك أن الحكم سجل عليه أنه لم يحاول اعلانها بالإستئناف فى موطنها الذى بينه له المحضر فى ورقة الإعلان الأولى

الذى لم يتم والمؤرخة ١٩٦١/٦/٢٤ والتي أثبت فيها المحضر أن المراد إعلانه تركت المنزل الذى طلب الطاعن إعلانها فيه والكائن بشارع الكفراوى رقم ١ وانتقلت إلى المنزل الذى بين عنوانه بالتفصيل ، ولم يحاول الطاعن إعلانها فى هذا المنزل الأخير على الرغم من أنه كان فى استطاعته أن يفعل ذلك لانفساح الوقت أمامه إذ كان متبقيا من ميعاد الإعلان عشرون يوما وقد كان على الطاعن أن يسعى إلى إعادة إعلان المطعون ضدها فى المنزل الذى أرشده عنه المحضر فإذا لم يجدوها فيه ولم يمتد إلى محل إقامة لها فله أن يعلنها فى النيابة فى خلال الميعاد القانونى أما وأنه لم يفعل شيئا من ذلك حتى انقضى ميعاد الإعلان فإنه يكون هو المتسبب بخطئه فى تفويت هذا الميعاد . كما أنه ما دام الإعلان الأول الذى وجه فى الميعاد القانونى إلى المطعون ضدها فى المنزل رقم ١ بشارع الكفراوى لم يتم ولم تسلم الصورة لأحد ما فإنه لا يكون له أى أثر وإذا كان ميعاد إعلان الاستئناف قد انقضى دون أن تعان به المطعون ضدها الأولى على أى وجه فإنه كان لزاما على المحكمة أن تقضى ببطالان الاستئناف عملا بالمادة ٤٠٦ مكررا . لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم المطعون فيه يتضمن الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع فى هذا الشأن وما قدمه من حجج لتأييد هذا الدفاع فإن النعى بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٤٢)

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) استئناف . " الاستئناف الفرعى " .

رفع الاستئناف المقابل بعد الميعاد . اعتباره استئنافا فرعيا . المادة ١٣٤
مرافعات .

(ب) استئناف . " الأحكام الجائز استئنافها " . قضاة . " رد القضاة " .
حكم . نقض .

استئناف الحكم الصادر فى طلب رد القاضى . جوازه فى حالة رد القاضى
الجزئى أو قاضى المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا .
رفض طلب رد قاضى من قضاة محكمة الاستئناف . حكم نهائى . الطعن فيه يكون
بطرق الطعن غير العادية . وجوب تنفيذه باستمرار القاضى فى نظر الدعوى
الأصلية .

١ - المادة ١٣٤/٢ من قانون المرافعات صريحة فى أنه إذا رفع الاستئناف
المقابل بعد مضى ميعاد الاستئناف اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الأصيل
ويزول بزواله .

٢ - المادة ٣٢٨ من قانون المرافعات ، التى تحدثت عن استئناف الحكم
الصادر فى طلب رد القاضى ، لم تجز لطالب الرد استئناف هذا الحكم إلا إذا كان
الطلب خاصا برد قاضى محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية ولو كان
موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا ، أما إذا كان الحكم صادرا من محكمة
الاستئناف فى طلب رد قاضى من قضاتها فانه كسائر الأحكام الصادرة من

محاكم الاستئناف لاسهيل إلى الطعن فيه بالطرق العادية و بالتالى يكون نهائيا ولا يمنع من نهائيته واكتسابه قوة الأمر المقضى الطعن فيه بطريق النقض ، وهو حكم واجب التنفيذ وتنفيذه يكون باستمرار القاضى المطلوب رده فى نظر الدعوى الأصلية والفصل فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضدها الأولى بصفتها وصية خصومة على القاصر سامى محمود خليل الطباخ المشمول بوصاية المطعون ضدها الثانية أقامت الدعوى رقم ٣٧٧٠ سنة ١٩٤٧ كلى القاهرة على الطاعن طالبة إلزامه بتقديم حساب عن مدة حراسته القضائية على أموال يملكها القاصر المذكور . كما رفعت الدعوى رقم ٢٧٦٢ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة وانتهت فى الدعويين إلى طالب الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لها بصفتها مبلغ ٢٣٧٨٠ ج قيمة صافى ما خص القاصر المذكور فى ريع تلك الأموال وبصفة حجز ما للمدين لدى الغير التحفظى الموقع على مبلغ ١٠٠٠ ج المودع من الطاعن خزانة محكمة القاهرة والججزين الموقعين على ما للطاعن تحت يد كل من بنك مصر والبنك الأهلى ” المطعون ضدهم من الخامس إلى السابع “ . ورفع الطاعن الدعوى رقم ٢٨٤٣ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة على المطعون ضدهم الخمسة الأول طالبا الحكم بأحقية فى صرف مبلغ ١٠٠٠ ج المودع منه خزانة محكمة القاهرة . وضمت المحكمة الدعوى الثالثة ، وفى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت فى الدعويين رقم ٣٧٧٠ سنة ١٩٤٧ ، ٢٧٦٢ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها الأولى بصفتها مبلغ ٢٨٨٥ ج و ٦٦٠ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد ورفض الدعوى رقم ٢٨٤٣ سنة ١٩٤٨ . فاستأنف الطاعن

هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بعريضة قدمت إلى قلم كتاب المحكمة في ١٥ يونية سنة ١٩٦١ طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضدها الأولى والحكم له بطلباته في دعواه وقيد هذا الإستئناف برقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق. كما استأنفته المطعون ضدها الأولى بالإستئناف رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق طالبة تعديل الحكم المستأنف والقضاء لها بكل طلباتها أمام محكمة الدرجة الأولى .

كما استأنف الطاعن الحكم المذكور باستئناف آخر وصفه بأنه مقابل وليس فرعيا وذلك بعريضة قدمت لقلم كتاب المحكمة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦١ وقيد هذا الإستئناف برقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق. ضمت المحكمة الإستئنافات الثلاثة ليصدر فيها حكم واحد ودفعت المطعون ضدها الأولى ببطلان إستئناف الطاعن رقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق عملا بالمادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات لعدم إعلانه إياها إعلانا صحيحا خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضته لقلم كتاب المحكمة . وأجاب الطاعن على هذا الدفع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف إعلانا صحيحا مما يجعل ميعاد الإستئناف ممتدا . وفي ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة ببطلان الإستئناف رقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق وسقوط حق المستأنف (الطاعن) فيه وبقبول الإستئناف رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق شكلا وبقبول الإستئناف الفرعي رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق شكلا وأرجأت الفصل في موضوع هذين الإستئنافين . وقد اعتبرت المحكمة الإستئناف رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق استئنافا فرعيا لرفعه بعد الميعاد المحدد لرفع الإستئناف . وعند نظر الموضوع قررت المطعون ضدها الأولى ترك الخصومة في إستئنافها رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق . وطلبت الحكم ببطلان إستئناف الطاعن رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق عملا بالمادتين ٤١٤ ، ٤١٥ من قانون المرافعات . وأجاب الطاعن على ذلك بأن إستئنافه هذا هو إستئناف مقابل وليس فرعيا ولهذا فلا يترتب على ترك المطعون ضدها للخصومة في إستئنافها بطلان إستئنافه . وفي ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بقبول ترك الخصومة في الإستئناف رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق وببطلان الإستئناف الفرعي رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق . وفي ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه أقام استئنافه رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق، الذي قدم صحيفته لقلم الكتاب في ١٩٦١/١٠/٢١ على أنه استئناف مقابل للاستئناف رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق المرفوع من المطعون ضدها الأولى وذلك عملاً بالمادة ١٣/٤١ مرافعات وأنه لا عبرة بإعلانه بالحكم الابتدائي المستأنف الحاصل في ١٩٦١/٥/٨ لأن هذا الإعلان وقع باطلا لتوجيهه إليه في محل تجارته رقم ٨٥ شارع الأزهر الذي لا يعتبر محل إقامة له وعلى ذلك يكون استئنافه مرفوعا في الميعاد لكن محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ١٩٦٤/٥/١٠ اعتبرت هذا الاستئناف فرعيا لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على ما قالته من أن الطاعن ذكر في صحيفته استئنافه الأصلي رقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق أنه اتخذ له عنوانا رقم ٨٥ شارع الأزهر وأن المطعون ضدها الأولى أعلنته باستئنافها رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق في هذا العنوان وكانت المخاطبة مع شخصه ورتبت المحكمة على ذلك صحة إعلان الطاعن بالحكم الابتدائي الحاصل في ١٩٦١/٥/٨ واعتبرت استئنافه فرعيا لرفعه بعد الميعاد وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن ذكر هذا العنوان في صحيفته استئنافه وهو عنوان محل تجارته لا يجعل منه محل إقامة له ما دام أنه لا يقيم فيه في الواقع وأن المطعون ضدها طالبة الإعلان تعلم بذلك وبجمل إقامته الحقيقي وإذا كانت المادة ١١ من قانون المرافعات صريحة في وجوب تسليم الإعلان للشخص نفسه أو في موطنه أو محله المختار في الأحوال التي بينها القانون ورتبت المادة ٢٤ مرافعات البطلان جزاء على مخالفة أحكام هذه المادة وكان إعلانه بالحكم الابتدائي قد تم في محل تجارته ولم يسلم لشخصه أو في محل إقامته فإنه يكون باطلا، ويكون ميعاد استئناف هذا الحكم ممتدا بالنسبة له مما يجعل استئنافه رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق الذي قدمت عريضته لقلم الكتاب في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦١ مرفوعا في الميعاد فيكون لذلك استئنافا مقابلا، وإذا اعتبرته محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ١٩٦٤/٥/١٠ استئنافا فرعيا تأسيسا على أنه رفع بعد الميعاد ثم حكمت بعد ذلك وبتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٣ ببطلان هذا الاستئناف بعد أن تركت المطعون ضدها الخصومة في استئنافها رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق فإن حكمها يكون مخطئا في تطبيق القانون وأضاف الطاعن في السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب، ذلك أنه تمسك في صحيفته استئنافه

بدفاعه المتقدم ذكره في السبب الأول وأشار إلى آراء الفقه وأحكام القضاء في شأن وجوب الإعلان في الموطن ولكن الحكم المطعون فيه خلا من ذكر خلاصة ما استند إليه من أدلة واقعية وحجج قانونية مخالفاً بذلك المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وبذلك شابه قصور يبطله .

وحيث إنه يبين من الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ أنه جاء به بشأن إستئناف الطاعن رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق قوله " إن هذا الاستئناف قدمت صحيفته إلى قلم الكتاب في ١٠/١٠/١٩٦١ وأن المستأنف أشار في عريضته إلى أنه استئناف مقابل للاستئناف المرفوع من المستأنف عليها الأولى (المطعون ضدها الأولى) وليس إستئنافاً فرعياً ، وأن الحكم المستأنف لم يعلن إليه إعلاناً قانونياً الأمر الذي يجيز له إقامة هذا الإستئناف المقابل ، وأما قول المطعون ضدها الأولى أنها أعلنته بتاريخ ١٩٦١/٥/٨ كما هو وارد بإعلان الحكم المرفق فإن هذا الإعلان وقع باطلاً لأنه تم في العنوان ٨٥ شارع الأزهر وهو محل تجارته وليس بموطنه الذي هو سكنه ، وأنه والحال كذلك يكون حكم محكمة أول درجة لم يتم إعلانه إطلاقاً ويصبح هذا الاستئناف منه استئنافاً مقابلاً وليس استئنافاً فرعياً ، ذلك أن نص المادة ٣٧٩ من أفعات الواجبة التطبيق — لأن الاستئناف أقيم في ظلها — تستلزم أن يكون إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ، ولما كان الثابت من صحيفة الاستئناف رقم ١١٢٧ سنة ٧٨ ق المقام من محمود حسن المصري (الطاعن) أنه اتخذ عنوانه ٨٥ شارع الأزهر وأن المستأنفة بهيه سليمان (المطعون ضدها الأولى) في استئنافها رقم ١١٤٠ سنة ٧٨ ق أعلنت مجرد حسن المصري بعنوانه ٨٥ شارع الأزهر ، وكانت المخاطبة فيه مع شخصه وكذلك جاء عنوانه بالدعوى الأصلية المستأنفة هو ذات العنوان ، ولم يتخذ عنواناً مخالفاً إلا في صحيفة استئنافه رقم ١٦٨٣ سنة ٧٨ ق فجاء فيها أنه يقيم بشارع الشيخ علي محمود المتفرع من شارع سعود بمصر الجديدة ، وهذا لا يعني أن العنوان الأول الذي استمر ملاحقاً له طوال فترة التقاضي ثم في إعلان الاستئنافين الآخرين فإن مجرد اتخاذه عنواناً في حالة منفردة لا يسقط من قوة الإستناد إلى العنوان الأول أو يجعل إعلانه فيه مثاراً للناقشة في البطلان باعتباره ليس هو موطنه الأصلي الذي ترى

معه هذه المحكمة أن إجراءات إعلانه بالحكم في عنوانه ٨٥ شارع الأزهر جاءت صحيحة وسليمة ومنتجة لأثرها ومتى ثبت ذلك — وهو الثابت — فإن هذا الاعلان تم بتاريخ ١٩٦١/٥/٨ ، بينما اتخذت إجراءات هذا الاستئناف بتقديم عريضته إلى قلم الكتاب بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢١ أى بعد فوات الميعاد القانوني ومن ثم وطبقا لنص المادة ١٣/٤٢ مرافعات يكون هذا الاستئناف المقابل مرفوعا بعد مضي ميعاد الاستئناف ويعتبر استئنافا فرعيا . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه سائغ في إثبات ما انتهى إليه من أن المحل الذى أعلن فيه الطاعن بالحكم الابتدائي بتاريخ ١٩٦١/٥/٨ يعتبر موطنا أصليا له ولا يقدح في صحة هذه النتيجة ما ادعاه الطاعن من أن له موطنا آخر إذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من أن يكون للشخص الواحد أكثر من موطن وفي هذه الحالة يصبح إعلانه في أى منها وإذ رتب الحكم على ذلك اعتبار استئناف الطاعن — الذى قدمت عريضته إلى قلم الكتاب في ١٩٦١/١٠/٢١ — استئنافا فرعيا لرفعه بعد الميعاد، وعلى هذا الأساس قضى الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦٤/٨/٢٢ ببطلان هذا الاستئناف بعد أن قضى بقبول ترك المطعون ضدها للتصومة في استئنافها الأصلي فانه لا يكون في ذلك مخالفة للقانون ذلك أن المادة ١٣/٤٢ من قانون المرافعات صريحة في أنه إذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله . لما كان ذلك وكان بين مما نقلته هذه المحكمة عن أسباب الحكم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ أنها تضمنت خلاصة ما أبداه الطاعن من دفاع وخلاصة ما قدمه من حجج تأييد له وكان فيما قرره الحكم ردا على هذا الدفاع التعليل الضمني لا طراحه هذه الحجج المخالفة لما أخذ به الحكم، فإن النعي بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث بطلان الحكم المطعون ، فيه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه قدم طلبا لرد رئيس الدائرة الاستئنافية وحدد لنظره جلسة ١٩٦٤/٧/١٣ وفيها قضى برفض هذا الطلب فطعن في ذلك الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٧٦ سنة ٣٤ ق وعلى الرغم من ذلك فقد فصلت المحكمة في موضوع استئنافه قبل أن يفصل في ذلك الطعن فوقع حكمها باطلا لصدوره قبل أن يصير الحكم في طلب الرد نهائيا .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٣٢٨ من قانون المرافعات التي تحدثت عن استئناف الحكم الصادر في طلب رد القاضى ، لم تجز اطلب الرد استئناف هذا الحكم إلا إذا كان الطلب خاصا برد قاضى محكمة المواد الجزئية أو قضاة المحكمة الابتدائية وقد أجازت هذه المادة الاستئناف فى هاتين الحالتين ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا أما إذا كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف فى طلب رد قاض من قضاتها فإنه كسائر الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لا سبيل إلى الطعن فيه بالطرق العادية وبالتالي يكون نهائيا ولا يمنع من نهائيته ولاكتسابه قوة الأمر المقضى الطعن فيه بطريق النقض . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ بعد أن كانت محكمة الاستئناف قد قضت فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٤ برفض طلب الرد فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر بعد الحكم نهائيا برفض طلب الرد وهو حكم واجب التنفيذ ، وتنفيذه يكون باستمرار القاضى المطلوب رده فى نظر الدعوى الأصلية والفصل فيها ، من ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، وعلى
عبد الرحمن .

(٤٣)

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) صورية . "إثبات الصورية" . اثبات . "طرق الإثبات" .
غير . بيع .

اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر
جواز إثبات صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدني .

(ب) إثبات . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

تعويل محكمة الاستئناف على محضر تحقيق أجرته محكمة أول درجة . جوازه مالم
يشبه بطلان في ذاته .

(ج) محكمة الموضوع . "سلطانها في إجراءات الإثبات" . إثبات .
"إجراءات الإثبات" .

إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية أمام محكمة أول درجة . تخلف الطاعن
عن إعلان تموده . عدم طلبه الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الاستئناف . عدم اتخاذها
هذا الإجراء من تلقاء نفسها . لا عيب .

١ — يعتبر المشتري في أحكام الصورية من الغير بالنسبة للتصرف
الصادر من البائع إلى مشتر آخر، ومن ثم يكون له أن يثبت صورية هذا
التصرف بكافة طرق الإثبات ، وهذه القاعدة قننتها المادة ٢٤٤ من القانون

المدنى القائم حيث نصت على أن لدائى المتعاقدين وللخلف الخاص أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر بهم .

٢ — لاعلى محكمة الإستئناف إذ هى اعتمدت فى اثبات الصورية على أقوال شاهدى المطعون ضدهما الأولين فى التحقيق الذى أجرتة محكمة أول درجة ، لأن محضر هذا التحقيق يعتبر من أوراق الدعوى المطروحة على محكمة الإستئناف بسبب نقل الدعوى بحالتها إليها ، وطالما أن هذا المحضر لم يشبه بطلان فى ذاته فإنه ليس ما يمنع تلك المحكمة من الأخذ به .

٣ — إذا كان الطاعنون قد تخلفوا عن إعلان شهودهم أمام محكمة أول درجة وقرروا بلسان محاميهم أمام تلك المحكمة باستغنائهم عن إحضار شهود لنفى تلك الصورية اكتفاء بما قدموه من دفاع فى الدعوى ، ولم يطلبوا من محكمة الإستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لتعيينهم من نفى الصورية بشهادة الشهود ، فإنه لا يكون لهم بعد ذلك أن يعيىوا على محكمة الإستئناف عدم اتخاذ هذا الإجراء من تلقاء نفسها ، إذ الأمر فيه يصبح فى هذه الحالة من اطلاقاتها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمصل فى أن المطعون ضدهما الأول والثانى أقاما على الطاعنين وباقي المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٤٣ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة وطلبا فيها الحكم بتثبيت ملكية أولهما إلى ٢ ف و ٢١ ط و ٢٢ س من الأطنان المينة بالقطعتين الأولى والثانية من كشف التحديد الوارد بالصحيفة وبثبیت ملكيتهما هما الإنسان إلى ٣ ف و ٢١ ط المينة بالقطعتين الثالثة والرابعة من هذا الكشف وذلك

تأسيساً على أن المطعون ضده الخامس باع المقدار الأول من هذه الأطنان إلى المطعون ضده الأول بموجب عقد مسجل في ١٩٤٤/٣/٢٢ كما باع المطعون ضدهما الثالث والرابع المقدار الثاني إلى المطعون ضدهما الأول والثاني مناصفة بينهما بموجب عقد مشهر في ١٩٤٨/٥/١٥ وأن الطاعنين ينازعونهما في الملكية. طلب الطاعنون رفض الدعوى بالنسبة للقدر المبيع للمطعون ضدهما الأولين من المطعون ضدهما الثالث والرابع استناداً إلى أن مورث هذين البائعين كان قد باع هذا القدر إلى مورثهم المرحوم إبراهيم إبراهيم زايد بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٤٤/٢/٤ وأن مورثهم وضع يده على المبيع من تاريخ العقد وأقام الدعوى رقم ٤١١ سنة ١٩٤٢ مدنى كلى المنصورة بصحة التعاقد عنه وسجل عريضتها في ١٩٤٢/٧/٧ وصدر الحكم لصالحه في ١٩٤٣/٢/٢٧ وأشهر في ١٩٦١/٦/١ وبذلك ينسحب أثر هذا الشهر إلى يوم تسجيل العريضة ويكون لهذا مقدمورثهم مفضلاً على عقد المطعون ضدهما الأول والثاني الذى سجل فى تاريخ لاحق لتسجيل عريضة تلك الدعوى . وتمسك المطعون ضدهما الأول والثاني فى رددهما على هذا الدفاع بصورية العقد الصادر لمورث الطاعنين ثم تمسكا بتملكهما العقار المبيع بالتقادم الخمسى وطلباً إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدهم المدة المكسبة للملكية . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول للمبيع له من المطعون ضده الخامس وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد على المقدار الآخر المبيع للمطعون ضدهما الأولين من المطعون ضدهما الثالث والرابع ومدته وسببه ورفضت المحكمة فى أسباب حكمها إدعاء المطعون ضدهما الأول والثاني تملك هذا المقدار بالتقادم الخمسى، واستندت فى ذلك إلى أن عقد البيع صدر إليهما من المالك الحقيقى وأن تسجيله لاحق لتسجيل عريضة الدعوى التى رفعها مورث الطاعنين بطلب صحة عقده وبذلك لم يتوافر لديهما السبب الصحيح وحسن النية مما يستلزم مضي المدة الطويلة لاكتساب الملكية بالتقادم . وبعد أن نفذ هذا الحكم قضت المحكمة فى ١٩٦٣/٤/٢٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لينتبت المطعون ضدهما الأولان صورية العقد الصادر إلى مورث الطاعنين صورية مطلقة وأشارت المحكمة فى أسباب هذا الحكم إلى أنه قد فاتهما عند إصدار الحكم السابق أن المدة الطويلة المكسبة للملكية لم تكن قد اكتملت

للمطعون ضدهما الأول والثاني وأنها لذلك لا تعتمد على نتيجة التحقيق الذي تم تنفيذا لذلك الحكم إعمالاً للسادة ١٦٥ مرافعات، وبعد أن سمعت المحكمة شاهدي المطعون ضدهما الأول والثاني في التحقيق الذي أجرته تنفيذا لحكمها الثاني استغنى الطاعنون عن إحضار شهود لهم وكانوا قد طلبوا التأجيل في جلسات التحقيق السابقة لإعلان شهودهم وقدم وكيلهم مذكرة بمجلسة المرافعة دفع فيها بعدم جواز إثبات الصورية التي دفع بها المطعون ضدهما الأولان بالبينة . وقضت المحكمة الابتدائية في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤ برفض الدعوى وأسست قضاءها على أن المشتري وهو خلف خاص للبائع لا يعتبر من الغير بالنسبة للنصرف الصوري الذي يكون قد صدر من سلفه وبالتالي فلا يجوز للمطعون ضدهما الأول والثاني إثبات الصورية إلا بالكتابة فاستأنف هذان الأخيران هذا الحكم والحكمين الصادرين قبله في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢ ، ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ وقيد استئنافهما برقم ١٢٩ سنة ١٦ ق مدني المنصورة . وقضت محكمة استئناف المنصورة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بسقوط الاستئناف بالنسبة للحكمين الصادرين في ٢٠/١٢/١٩٦٢ و ٢٥/٤/١٩٦٣ وبإلغاء الحكم الصادر في ١٣/٢/١٩٦٤ وتثبيت ملكية المطعون ضدهما الأول والثاني إلى المقدار الثاني من أطيان الزاع المبيع لهما من المطعون ضدهما الثالث والرابع . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، حاصل السببين الأول والثاني منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتناقض في التسيب وخالف قواعد الإثبات ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن المطعون ضدهما الأول والثاني طعنا في مذكرتهما المقدمة لجلسة ٢٩/٣/١٩٦٢ أمام محكمة أول درجة بصورية العقد الصادر لمورث الطاعنين وأصدرت هذه المحكمة في ٢٠/١٢/١٩٦٢ حكماً بإحالة الدعوى إلى التحقيق قررت في أسبابه أن المفاضلة بين المشتريين من مالك واحد تكون بأسبقية التسجيل وأن عقد المطعون ضدهما الأول والثاني قد سجل في سنة ١٩٤٨ بعد تسجيل عريضة الدعوى الحاصل في ٧/٧/١٩٤٢ وهي الدعوى التي رفعها مورث الطاعنين بصحة عقده ، وهذا الذي قرره المحكمة الابتدائية

في أسباب حكمها الصادر في ١٩٦٢/١٢/٢٠ مؤداه أن ذلك الحكم أعمل أثر هذا العقد وفضله على عقد المطعون ضدهما الأول والثاني ولا يتأتى هذا التفاضل إلا إذا كان الحكم قد التفت عن الادعاء بصورية عقد المورث واعتبره قائما وجديا إذ لا يمكن أن تحصل المفاضلة بين عقد صوري وعقد آخر لأن العقد الصوري يعتبر معدوما، وإذا كان الحكم المطعون فيه على الرغم من اعتباره الحكم الصادر في ١٩٦٢/١٢/٢٠ حكما قطعيا حائزا لقوة الشيء المقضي فيه والتزامه بحجته في جزء من منطوقه إلا أنه أهمل هذه الحجية حين تحدث عن عقد المورث وقضى بصوريته بخفاء قضاؤه هذا مخالفا لما قضى به الحكم السابق ضمنا في أسبابه من جدية عقد مورث الطاعنين وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض في التسبيب، هذا إلى أنه أخطأ في القانون أيضا إذ أجاز للمطعون ضدهما الأول والثاني إثبات صورية العقد الصادر لمورث الطاعنين بكافة طرق الإثبات مع أنهما خالف للبائع يسرى في حقهما بشأن العقد الصادر لمورث الطاعنين ما يسرى في حق سلفهما فلا يجوز لهما إثبات صورية العقد إلا بالكتابة .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول غير سديد، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٢/١٢/٢٠ أنه بعد أن استعرض دفاع المطعون ضدهما الأول والثاني على النحو المبين بمذكرتهما الثانية المقدمة لجلسة ١٩٦٢/٣/٢٩ والتي تمسكا فيها بتملك الأطيان محل النزاع بالتقادم الخمسي، قضى في منطوقه بالإحالة إلى التحقيق لإثبات وضع يدهما على هذه الأطيان ومدته وسببه وقد رفض في أسبابه الادعاء بالتملك بالتقادم الخمسي لانتفاء السبب الصحيح وحسن النية اللازم توافرها للتملك بهذا التقادم، ولم تتضمن هذه الأسباب أية إشارة إلى دفاع المطعون ضدهما الأولين بصورية عقد مورث الطاعنين وهو الدفاع الذي أبدياه في مذكرتهما الأولى المقدمة لجلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ . لما كان ذلك وكان القضاء النهائي لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها، وعلى ذلك فإن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم

الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أنه اقتصر على بحث دفاع المطعون ضدهما الأولين الخاص بتملك العقار المتنازع عليه بالتقادم الخمسى، وقطع بعدم توافر السبب الصحيح وحسن النية لديهما ولم يتنبه إلى ما كان قد أبدياه في مذكرتهما المقدمة للجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٢ من طعن بصورية عقد مورث الطاعنين، فلم يشر إلى هذا الدفاع في أسبابه ولم يعرض له فيها ولا في منظوقه فانه لا يمكن القول بعد ذلك أنه فصل في هذا الدفاع وقضى ضمنا بجدية ذلك العقد قضاء حاز قوة الأمر المقضى. ولا صحة لما يقوله الطاعنون من أن الحكم المذكور الصادر في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قد فاضل بين عقد مورثهم وبين عقد المطعون ضدهم الأولين بما يدل على أنه اعتبر عقد المورث جديا، ذلك أن البين من أسبابه أنه وإن كان قد قرر فيها أن عقد المطعون ضدهما الأولين سجل بعد تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد التي أقامها مورث الطاعنين إلا أن هذا التقرير إنما جاء في مقام التدليل على انتفاء حسن النية اللازم توافره لتملك العقار بالتقادم الخمسى وهو التملك الذى حصر الحكم بحثه فيه ولم يجز أية مفاضلة بين العقدين لمعرفة أيهما أفضل وأولى بالأعمال. لما كان ذلك وكان ما قرره ذلك الحكم من انتفاء حسن النية اللازم للتملك بالتقادم الخمسى لدى المطعون ضدهما الأولين لا يتضمن حتما اعتبار عقد مورث الطاعنين جديا إذ لا تلازم بين الأمرين، فإن الحكم المذكور وهو لم ينظر على أى وجه فى أمر صورية عقد المورث وعدم صوريته لا يمكن أن تكون له قوة الشيء المقضى فيه بالنسبة لهذه المسألة. والنعمى فى شقه الثانى مردود بأن المشترى - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - يعتبر فى أحكام الصورية من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر ومن ثم يكون له أن يثبت صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات، وهذه القاعدة قد قننتها المادة ٢٤٤ من القانون المدنى القائم حيث نصت على أن لدائى المتعاقدين وللخلف الخاص أن يتمسكوا بالعقد المستر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى أضر بهم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ فى القانون إذ أجاز للمطعون ضدهما الأولين إثبات صورية العقد الصادر من البائعين لهما إلى مورث الطاعنين بغير الكتابة.

وحيث إن الطاعنين ينعمون بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع، ويقولون في بيان ذلك أنه اعتمد في قضائه بصورية عقد مورثهم على التحقيق الذي تم أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٩٦٣/١٢/١٩ تنفيذا لحكمها الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٥ في حين أنهم اعترضوا على هذا الحكم في جلسة التحقيق وأجابتهم المحكمة إلى طلب العدول عنه لعدم جواز إثبات الصورية بالبيينة وبذلك صارت الدعوى وكأن لم يصدر فيها حكم بالإحالة إلى التحقيق وأصبح محضر التحقيق لا وجود له قانونا، ولذلك يكون اعتماد الحكم المطعون فيه على هذا التحقيق مخالفا للقانون، وكان يتعين على محكمة الاستئناف وقد رفضت الأخذ بوجهة نظر الطاعنين في عدم جواز إثبات الصورية بالبيينة أن تصدر حكما بإحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد لسماع شهودهم في نفى الصورية، وإذ هي لم تفعل واكتفت في إثبات صورية عقد مورثهم بأقوال شاهدي المطعون ضدهما الأولين في التحقيق الذي أجزته محكمة أول درجة ولم تأذن لهم في نفى هذه الصورية، فإنها تكون قد فوتت عليهم فرصة الدفاع واخات بحقهم فيه، وهذا إلى أنها رفضت الاستجابة إلى طلب الطاعنين مد أجل الحكم للرد على المذكرة المقدمة من المطعون ضدهما الأولين بعد انقضاء الميعاد المحدد لهما رغم أنها قبلت هذه المذكرة وأخذت بها في أسباب حكمها.

وحيث إن هذا النعي غير صحيح، ذلك أن الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٥ قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهما الأول والثاني بكافة طرق الإثبات بما فيها البيينة أن العقد الصادر لمورث الطاعنين عن القدر موضوع النزاع هو عقد صوري صورية مطلقة وأذنت المحكمة للطاعنين ولباق المدعى عليهم بنفى هذه الصورية بذات الطرق. ويبين من محضر التحقيق الذي أجزته محكمة أول درجة تنفيذا لحكمها هذا أن المطعون ضدهما الأول والثاني أحضرا شاهدين للإثبات في أول جلسة حددت للتحقيق وطلب الطاعنون التأجيل لإعلان شهودهم واستجابت المحكمة لهذا الطلب وأجأت التحقيق أربع مرات ليعلن الطاعنون شهودهم وفي جلسة ١٩٦٣/١٢/١٩ قررا الحاضر عن الطاعنين أنه استغنى عن إحضار الشهود اكتفاء بدفاعه في الدعوى

فسمعت المحكمة في هذه الجلسة شاعدي الإثبات . لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة خلافا لما يقوله الطاعنون لم تعدل عن حكم التحقيق الذي أصدرته في ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ لأن العدول المقصود بالفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون المرافعات يكون بعدم تنفيذ إجراء الإثبات الذي أمرت به المحكمة وصرف النظر عنه وهو ما لم تفعله المحكمة الابتدائية بالنسبة لحكم الإحالة إلى التحقيق آنف الذكر ، إذ هي نفذته فعلا وسمعت الشهود الذين حضروا أمامها ، وإنما ما حصل هو أن المحكمة رأت بعد تنفيذ ذلك الحكم ألا تأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته عملاً بحقها المقرر في الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٥ المشار إليها وذلك لما رأت أنه خطأ من عدم جواز إثبات صورية عقد مورث الطاعنين بغير الكتابة .

وإذ كانت محكمة الاستئناف قد رأت أن تأخذ بالرأي القانوني الصحيح الذي يقضى بجواز إثبات هذه الصورية بكافة الطرق فإنه لا عليها إذ هي اعتمدت في إثبات هذه الصورية على أقوال شاعدي المطعون ضدهما الأولين في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ، لأن محضر هذا التحقيق يعتبر من أوراق الدعوى المطروحة على محكمة الاستئناف بسبب نقل الدعوى بحالتها إليها وطالما أن هذا المحضر لم يشبه البطلان في ذاته فإنه ليس ما يمنع تلك المحكمة من الأخذ به .

أما ما يعزوه الطاعنون إلى محكمة الاستئناف من خطأ لعدم تمكينهم من نفى الصورية بشهادة الشهود بعد أن رأت جواز إثباتها بغير الكتابة ، فإنه مردود بأن الطاعنين وقد تخلفوا عن إعلان شهودهم أمام محكمة أول درجة على الرغم من إتاحة الفرصة الكافية لهم لإعلانهم وقرروا بلسان محاميهم الحاضر أمام تلك المحكمة باستغنائهم عن إحضار شهود لنفى تلك الصورية اكتفاء بما قدموه من دفاع في الدعوى ولم يطلبوا من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لتمكينهم من نفى الصورية بشهادة الشهود فإنه لا يكون لهم بعد ذلك أن يعيبوا على محكمة الاستئناف عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها إذ الأمر فيه يصبح في هذه الحالة من إطلاقاتها ، وما دامت هي قد رأت في أوراق الدعوى وظروفها ما يكفي لتكوين عقيدتها فإنها لم تكن في حاجة إلى اتخاذ ذلك الإجراء متى اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية - إلى أقوال شهود المطعون ضدهما الأولين في إثبات صورية عقد مورث الطاعنين وما دام الطاعنون لم يعلنوا أمامها أنهم عدلوا عما قرروه أمام المحكمة الابتدائية من الاستغناء عن إحضار شهود لنفى الصورية اكتفاء

بما قدموه من دفاع في الدعوى ولم يطلبوا حتى في مذكرتهم الأخيرة التي قدموها إلى محكمة الاستئناف وطلبوا فيها مد أجل الحكم ، سماع شهودهم لنفى الصورية ، وما دامت المحكمة لم ترفيا قدموه من دفاع ما ينقض أقوال الشهود الذين اطمأنت إليهم . لما كان ذلك وكان الثابت مما نقله الحكم المطعون فيه عن مذكرة المستأنفين (المطعون ضدهما الأول والثاني) التي قدماها بعد انقضاء الميعاد المحدد لهما لتقديم المذكرات أنها تناولت أسباب الاستئناف بالايضاح والاستشهاد بنصوص القانون وأحكام القضاء ، وكان ما ورد بهذه المذكرة لا يتضمن جديدا وإنما هو ترديد للدفاع الذي تمسك به في صحيفة الاستئناف وأمام محكمة أول درجة فإن الحكم المطعون فيه إذ أشار في أسبابه إلى مضمون هذه المذكرة لا يكون قد أخل بحق الدفاع ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتيقن رفض الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيرى ،
ومحمد سيد أحمد حامد .

(٤٤)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٥ القضائية :

إختصاص . ” إختصاص ولائى “ . إصلاح زراعى . ” إختصاص اللجنة
القضائية للإصلاح الزراعى “ .

إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بالمنازعة فى ملكية الأطنان الزراعية التى أصبحت
محلا للاستيلاء . عدم إختصاص المحاكم بنظر هذه المنازعة .

تقضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام
قانون الإصلاح الزراعى بأن تستولى الحكومة على ملكية ما يتجاوز المائة فدان التى
يستبقها المالك لنفسه ، وبهذا أصبح القدر الزائد من الأراضى الزراعية
على المائة فدان التى استبقاها المالك فى إقراره محلا للاستيلاء ، والمنازعة
فى ملكية هذا القدر مما يتمتع على المحاكم النظر فيها ويتعين إحالتها إلى اللجنة
القضائية للإصلاح الزراعى لإختصاصها بها عملا بالفقرة الثامنة من المادة ١٣
مكررا من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون
رقم ١٣١ سنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ مادام باب المرافعة
فى الدعوى لم يكن قد أقفل فيها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الأولين الدعوى رقم ٢٤١

لسنة ١٩٦١ كلى المنيا وطالب بصحيفتها المعلنه في ١١/٤/١٩٦١ الحكم أولا وبصفة أصلية ببطلان العقد الرسمى المسجل في ١٥/٢/١٩٥٩ برقم ٧٥٥ المنيا عن مساحة قدرها ٧٦ ف و ٢١ ط و ٢٢ س واعتباره كأن لم يكن واعتبار جميع التصرفات الأخرى الموضحة بالصحيفة والخاصة بعقد البيع المسجل في ٦/٩/١٩٥٥ برقم ٣٢٢٦ ملوى عن مساحة قدرها ٢٨ ف و ١٠ ط و ١٤ س وبعقد البيع المسجل في ٧/٣/١٩٥٦ برقم ١٤٥٥ ملوى عن مساحة ٢٠ ف و ١٠ ط و ١٤ س باسم القاصر فضل وهبه ٢٠ ف باسم والدته حنة مرجان وبعقد البيع المقضى بصحته بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٠ في الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٠ كلى المنيا عن مساحة قدرها ١ ف و ١١ ط و ١٩ س والعقد المقضى بصحته بتاريخ ٢٨/١/١٩٥٧ في الدعوى رقم ٦٥٤ سنة ١٩٥٦ كلى المنيا والمتضمن بيع المورث متراين ودكاكين لولده القاصر فضل المطعون ضده الثانى - إعتبار جميع هذه التصرفات وصية مع ما يترتب على ذلك من الآثار القانونية من حيث توزيع الميراث ومحو التسجيلات وإعتبار القدر الزائد عن الثلث تركة تورث عن المرحوم وهبه عياد عبد الله وتوزع بين ورثته الشرعيين طبقا لقواعد التوريث . واحتياطيا إعتبار جميع التصرفات السابقة والتي تشمل ١٤٧ ف و ٥ ط و ١١ س وكذلك المنازل والدكاكين والأرض الموضحة بكشف التحديد والعريضة وصية لا تجوز فيما يزيد على ثلث تركة المورث بكافة ما يترتب على ذلك من الآثار القانونية . وقال الطاعن شرحا لدعواه إن والده المرحوم وهبه عياد عبد الله قصد أن يؤثر زوجته المطعون ضدها الأولى وولده منها المطعون ضده الثانى ببعض ثروته فأصدر تلك التصرفات لها على سبيل التبرع حيث لم يكن لهما مال واحتفظ لنفسه بحيازة الأعيان التى تصرف فيها وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته ولذلك فإن هذه التصرفات تكون مضافة إلى ما بعد الموت وتسرى عليها أحكام الوصية . دفع المطعون ضده الثانى بأحالة الدعوى إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى لأنها أصبحت مختصة بنظرها بعد صدور القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى ٢٥/٧/١٩٦١ وخضوعه لأحكامه . وبتاريخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة برفض هذا الدفع . وبجلسة ١٧/١/١٩٦٢ طلب الحاضر عن وزير الإصلاح الزراعى المطعون ضده الثالث قبول تدخله فى الدعوى والقضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظرها تأسيسا على أن المطعون ضده الثانى فضل وهبه قدم اقارارا للهيئة العليا للإصلاح

الزراعى تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن ملكيته تبلغ ١٤١ ف و ٦ ط و ١٨ س بزماء مركز ملوى تدخل فيها ١٢٧ ف و ٦ ط و ٢١ س موضوع التصرفات المطعون عليها بأنها تستر وصايا وأن الحكم الذى يصدر فى الدعوى يمس الأتيطان المملوكة لفضل وهبه حسب إقراره المقدم للهيئة العامة للإصلاح الزراعى والى هى محل للاستيلاء طبقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، وقد يتعارض مع قرار الاستيلاء النهائى الذى يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بشأن الأتيطان المملوكة للمطعون ضده المذكور الزائدة على المائة فدان وأنه لذلك فإن الإختصاص بنظر الدعوى يكون للجنة القضائية للإصلاح الزراعى عملاً بالفقرة السابعة من المادة ١٣ مكرراً من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وطلب المطعون ضدهما الأولان وقف الدعوى إلى أن يفصل فى الاعتراض المقدم من ثانيهما إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى وفقاً للمادة ١٣ مكرراً سالفه البيان وفى ٢١ من مارس سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضورياً (أولاً) بعدم قبول طلب السيد وزير الإصلاح الزراعى التدخل فى الدعوى وبرفض دفعه بعدم اختصاص المحكمة بنظرها (ثانياً) برفض طلب المدعى عليهما (المطعون ضدهما الأولين) وقف الدعوى (ثالثاً) وفى الموضوع باعتبار كل تصرف من التصرفات المبينة بالصحيفة وبأسباب هذا الحكم والمنصبة على مقدار ١٤٧ ف و ٥ ط و ١١ س والمنازل والدكاكين المبينة بالحدود والمعالم بالصحيفة وصية بكافة ما يترتب على ذلك من الآثار القانونية. استأنف المطعون ضدهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف بالإستئناف رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٦٤ طالبين القضاء ببطلان الحكم المستأنف لمخالفته أحكام المسود ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ من قانون المرافعات لعدم تدخل النيابة أو الغائه وإحالة الدعوى إلى اللجنة القضائية التابعة للإصلاح الزراعى للحكم فى المنازعة الخاصة بالأتيطان الزراعية المملوكة للمطعون ضده الثانى بموجب العقود المبينة بالصحيفة فى الحالتين. وفى ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدفع ببطلان الحكم وفى الموضوع (أولاً) بالغائه فيما قضى به من عدم قبول تدخل وزير الإصلاح الزراعى خصماً فى الدعوى وقبول تدخله ومن إختصاصه بنظر المنازعة المتعلقة بالسيد / فضل المطعون ضده الثانى بالنسبة للأتيطان الزراعية المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى ، وبإحالة هذه المنازعة إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى للفصل فيها . (ثانياً) وبالنسبة لباقي الطلبات

بوقف الفصل في الاستئناف بشأنها حتى تفصل اللجنة القضائية في المنازعة المطروحة عليها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٧ من يناير سنة ١٩٦٥ وأودع كل من المطعون ضدهما الثاني والثالث مذكرة طلب فيها رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة انضمت فيها إليهما في هذا الطلب وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه قضى بأحالة المنازعة المتعلقة بالمطعون ضده الثاني بالنسبة للأطيان الزراعية الميمنة بصحيفة الدعوى إلى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، تأسيسا على القول بأن هذه اللجنة تختص اختصاصا شاملا بالفصل في كافة المنازعات التي تتعلق بملكية الأطيان المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء ، وأنه إذا كانت الطعون التي وجهها الطاعن إلى التصرفات محل النزاع من شأنها لو صحت أن تؤدي إلى إنقاص المساحة التي يملكها المطعون ضده الثاني وتؤثر بالتالي في حقوق الإصلاح الزراعي بتخفيض القدر الذي يكون محلا للاستيلاء بل وبانعدامه إذا تحددت ملكية الخاضع بمائة فدان أو أقل ، فإنه يمتنع على المحاكم العادية النظر في هذه المنازعة ، ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه باختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي غير صحيح ذلك أن المنازعة في الدعوى تدور حول تكييف العقود وهل هي بيع منجزة أو وصايا ولا شأن للإصلاح الزراعي بذلك والمادة ١٣ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي تقرر اختصاص اللجنة بالمنازعات المتعلقة بملكية الأطيان المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء ولا يصدق أي من هذين الوصفين على الأطيان محل النزاع ، إذ الثابت في الدعوى أنه لم يصدر بعد ، قرار بالاستيلاء على شيء من أراضي المطعون ضده الثاني ، كما أن الأطيان التي تكون محلا للاستيلاء لن يتقرر أمرها إلا بعد الفصل نهائيا من المحكمة العادية المختصة في تكييف التصرفات المطعون عليها ، وأضاف الطاعن في مذكرته الشارحة أن اختصاص اللجنة القضائية لا ينعقد إلا إذا كانت ملكية الشخص المحدد الأقصى الجائز تملكه ، ملكية ثابتة مستقرة ثم طرأت عليها تصرفات مما أشارت إليه المادتان ٣ ، ٤ من قانون الإصلاح الزراعي أنقصت من القدر الزائد الذي ينقص لا بموجب

حكم قضائي بل بفعل نفس المالك الخاضع للقانون بقصد الإفلات من حكمة
أما عدا ذلك من منازعات كالمنازعة في عقود الملكية فإن الاختصاص بها ينعقد
للمحاكم العادية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف
القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الطاعن وقد طلب في دعواه اعتبار
التصرفات المبينة بصحيفة دعواه والصادرة إلى المطعون ضدهما الأولين أو إلى
الثاني منهما وحده وصايا لا تنفذ إلا في الثلث واعتبار القدر الزائد على هذا
الثلث من العقارات المتصرف فيها تركة عن المرحوم وهدية عياد مورث الطرفين
توزع على ورثته الشرعيين — ومنهم الطاعن — طبقا لقواعد التوريث فإن هذا الطلب
من الطاعن يتضمن في ذاته منازعة في ملكية المطعون ضدهما لما زاد على ثلث
العقارات المتصرف فيها لهما ، ومن بينها الأراضي الزراعية المتصرف فيها
للمطعون ضده الثاني ، وإدعاء الطاعن هذه الملكية لنفسه ولباقي الورثة .
ولما كان الثابت أن المطعون ضده الثاني خضع للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
بتمديد بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي باعتباره أنه يملك أكثر من مائة فدان
وقت العمل بهذا القانون وقدم تنفيذا لأحكامه إقرارا أورد فيه نصيبه في الأرض
الزراعية محل النزاع ضمن ما يملكه ، وكانت المادة ٣ من القانون المذكور
تقضي بأن تستولى الحكومة على ملكية ما يتجاوز المائة فدان التي
يستبقها المالك لنفسه ، وبهذا أصبح القدر الزائد من الأراضي الزراعية
على المائة فدان التي استبقاها هذا المطعون ضده في إقراره محلا للاستيلاء
وكانت المادة ١٣ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
المضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة
١٩٥٣ تنص على أن "اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي — التي بينت هذه المادة
طريقة تشكيلها — تكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات والديون العقارية
وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا
لأحكام القانون" كما نصت الفقرة السابعة من هذه المادة على أنه "استثناء من
أحكام قانون نظام القضاء يتمتع على المحاكم النظر في كافة المنازعات المتعلقة بملكية
الأطيان المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من

الملاك تطبيقاً لهذا القانون "وتقضى الفقرة الثامنة بأن "تحال فوراً جميع القضايا المنظورة حالياً أمام جهات القضاء ما دام باب المرافعة لم يقفل فيها إلى اللجنة القضائية المذكورة" وكانت دعوى الطاعن تتضمن في شق منها وعلى ما سلف بيانه منازعة منه في ملكية المطعون ضده للأراضي الزراعية التي أصبحت محلاً للاستيلاء وفقاً للاقرار المقدم من هذا المطعون ضده تطبيقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١. لما كان ذلك فإنه وفقاً لصريح نص الفقرة السابعة من المادة ١٣ مكرراً لنافذة الذكر يتمتع على المحاكم النظر في هذا الشق من الدعوى ويتعين إحالته إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي عملاً بالفقرة الثامنة من المادة ١٣ المذكورة مادام باب المرافعة في الدعوى لم يكن قد أقفل فيها . وإذا أخذ المحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى على أساسه بحالة المنازعة المتعلقة بالمطعون ضده الثاني بالنسبة للأطيان الزراعية المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ومن ثم يكون النعي عليه بخالفة القانون على غير أساس .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومثمان زكريا ، ومحمد صدقي
البشيشى .

(٤٥)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ القضائية :

خبرة . ” دعوة الخبير للخصوم ” . بطلان . ” البطلان فى الإجراءات ” .

تسليف الخبير للخصوم لحضور الاجتماع الأول يكفى طوال مدة المأمورية . استئناف
الخبير عمله بعد انقطاعه بعد بمثابة بدء له من جديد . وجوب دعوة الخصوم للحضور فى اليوم الذى
يحدده لإستئناف العمل . المادتان ٢٣٦ و ٢٣٧ مرافعات . اغفال هذا الإجراء يترتب
عليه البطلان .

مفهوم المادتين ٢٣٦ و ٢٣٧ من قانون المرافعات أن البطلان لا يترتب إلا على
عدم دعوة الخصوم للحضور فى الاجتماع الأول الذى يحدده الخبير للبدء فى أعماله
وأنه متى قام الخبير باخطار الخصوم بمكان أول اجتماع ويومه وساعته فإنه لا يكون
عليه بعد ذلك أن يدعوهم للحضور فى الاجتماعات التالية التى يحددها لإستكمال
أعماله مادام العمل فيها مستمرا لم ينقطع . أما إذا كان الخبير قد أنهى عمله
ثم تراءى له أن يستأنفه مرة أخرى فإنه يجب عليه فى هذه الحالة أن يدعو
الخصوم للحضور فى اليوم الذى يحدده ، لأن استئناف العمل بعد انقطاعه وعلم
الخصوم بهذا الانقطاع يعد بمثابة بدء له من جديد وتتحقق به العلة من الدعوة
وهى تمكين الخصوم من الدفاع عن مصالحهم ، ويترتب على عدم توجيه هذه الدعوة
بطلان عمل الخبير عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات (١) .

(١) نقض ١٩٦٨/٥/١٤ الطعن ٣٦٩ لسنة ٣٢ ق العدد الثانى من السنة التاسعة عشرة

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه . وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده السيد / وزير الأوقاف بصفته ناظرا على وقف مجد خير بك وقاسم خير بك ونخري مصطفى (الشهير بأبى بلطه) الخيرى أقام الدعوى رقم ٩١٥ سنة ١٩٥٤ كلى مصر على الطاعنة بصحيفة معلنة لها فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ طالب فيها إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ م أجرة الحكر المستحقة حتى سنة ١٩٥٠ وما يستجد بعد ذلك من سنة ١٩٥١ بواقع ٢٥ ج و ٧٤٠ م مع فسخ العقد التحكير وإزالة ما على العين المبينة بالصحيفة من مبان وغراس وخلافه وتسليمها للوزارة خالية . وقال شرحا لدعواه إن للوقف المذكور قطعة أرض مقام عليها المنزل رقم ١٥ بسكة عبد الله باشا فكرى قسم السيدة زينب . وهذه القطعة مساحتها ١٠٧ر٢٥ متر وكانت محكرة إلى على باشا سرى بحكر سنوى مقداره ١٠٠ م وآل الحكر أخيرا إلى الطاعنة . وإذ كان الحكر يتغير بتغير الزمان وبحسب صقع المكان فإن قومسيون وزارة الأوقاف قدر تصقيع حكر الأرض المذكورة بمبلغ ٢٥ ج و ٧٤٠ م سنويا بيد أن الطاعنة رفضت هذا التصقيع الجديد وامتنعت أيضا عن دفع ال ٥٠٠ م مقابل حكر الخمس السنويات التى تلتهى فى سنة ١٩٥٠ الأمر الذى اضطره لإقامة الدعوى عليها بالطلبات سالفة البيان . طالبت الطاعنة رفض الدعوى تأسيسا على أنها تملك العين موضوع النزاع بطريق الشراء من السيدة عزيزة مجد حسن بعقد مؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وأن البائعة اشترت العين من محمود مجد على سالم بعقد مسجل فى سنة ١٩٢٩ وقد اشترها الأخير من أحمد قطب بعقد مسجل فى ١٦/١/١٩٢٩ . وبتاريخ ٢٢/٣/١٩٥٤ قضت محكمة الدرجة الأولى قبل الفصل فى الموضوع بنادب خير هندسى للانتقال إلى العين موضوع النزاع ومعاينتها وبيان ما عليها من مبان وغراس وتطبيق مستندات الطرفين عليها لمعرفة ما إذا كانت الأرض الموقوفة محكرة أم مملوكة ملكا

خالصا لا يتصل بالوقف ولتقدير أجرة الحكر السنوية وقدم الخبير تقريراً قدر فيه قيمة الحكر وضمنه أن مستندات وزارة الأوقاف تشمل عين النزاع كوقف محكر وأن مستندات الطاعنة تشمل ذات العين كملك حر . وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ أصدرت المحكمة حكماً آخر قبل الفصل في الموضوع قضت فيه بنسب ذات الخبير لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها الأول وعلى ضوء أصل المستندات المشار إليها بأسباب حكمها الثانى (أصل المستندات المقدمة من وزارة الأوقاف وكذلك أصل حجة الوقف وعقد الحكر اللذين أشارت إليهما الوزارة في مذكرتها المودعة برقم ١٠ ملف أول درجة) وكلفت المحكمة وزارة الأوقاف بتقديم المستندات المذكورة إلى الخبير خلال شهر من تاريخ إخطاره بالمهمة وأمرت الخبير في حالة عدم تقديم هذه المستندات بالانتقال إلى الجهة التى بها أصلها للاطلاع عليها وبيان ما بها . وبعد أن قدم الخبير تقريره الثانى قضت المحكمة فى ١٥ مايو سنة ١٩٦١ بالزام الطاعنة بأن تدفع للوزارة ٥٠٠ م قيمة الحكر المتأخر حتى سنة ١٩٥٠ ومبلغ ٢٤ ج و ٢٠٨ م سنوياً ابتداء من سنة ١٩٥١ حتى إزالة المباني وبفسخ عقد التحكير وإزالة ما على العين من مبان وتسليمها خالية للوزارة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٠٧٢ سنة ٨ ق القاهرة ومحكمة الاستئناف قضت فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ (أولاً) بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفة (الطاعنة) بأن تدفع للمستأنف عليه (المطعون ضده) مبلغ ٢٤ ج و ٢٠٨ م سنوياً ابتداء من سنة ١٩٥١ وإلزامها بأن تدفع له هذا المبلغ ابتداء من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ تاريخ رفع الدعوى حتى الإزالة (ثانياً) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعنت الطاعنة فى الحكم المذكور بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعنة فى أولهما على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول إن النزاع بينها وبين الوزارة المطعون ضدها كان يدور فى مرحلتين التقاضى حول ما إذا كانت العين المتداعى بشأنها وقفاً محكراً كما تقول هذه الوزارة أم ملكاً خالصاً للطاعنة كقولها ، وللغرض فى ذلك نذبت محكمة الموضوع خبيراً لمراجعة مستندات الطرفين وتطبيقها على

٢٠ (١٠) م

الطبيعة وإذا لم يقطع الخبير في تقريره برأى مطمئن له المحكمة فقد أعادت المهمة إليه وكلفت الوزارة المطعون ضدها بأن تقدم إليه أصل المستندات المودعة منها بالملف وأصل حجة الوقف وعقد الحكر فإن لم تقدمها كان على الخبير الانتقال إلى الجهة التي بها أصل المستندات المذكورة للاطلاع عليها وبيان ما بها وأداء مهمته على ضوءها للوقوف على ما إذا كانت عين النزاع وقفا محكرا أم ملكا حرا للطاعة . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة الدرجة الأولى بحكمها المؤيد بالحكم المطعون فيه بأن العين المذكورة وقف محكر وليست ملكا حرا للطاعة تأسيسا على ما أورده الخبير في تقريره من أنه انتقل إلى دفتر خانة محكمة مصر الشرعية واطلع على أصل حجة الوقف وعلى عقد الحكر وهي واقعة لا أصل لها حسب الثابت في الأوراق ، إذ أن ما ذكره الخبير في تقريره من أنه انتقل إلى دفتر خانة المحكمة الشرعية واطلع هناك على أصل حجة الوقف وعقد الحكر غير صحيح . بدليل أن جميع محاضر أعماله قد خلت مما يشير إلى حصول هذا الانتقال وموعده ومكانه ومن حضره من الخصوم وما دار فيه ، لكن محكمة الموضوع لم تفتن إلى ما في عمل الخبير من عيوب على الرغم من تنبيه الطاعة إليها وصدقت الخبير وعولت على تقريره في قضائها لجاء الحكم المطعون فيه معيبا لا بثنائه على واقعة جوهرية في الاستدلال لا أصل لها في الأوراق . وتضيف الطاعة أنه لو صح جدلا أن الخبير انتقل إلى محكمة مصر الشرعية واطلع على أصل حجة الوقف . فإنه إذ لم يدعها الحضور هذا الانتقال بدليل خلوه محاضر أعماله مما يفيد تحديد موعده له وخطارها به فإن عمله يكون باطلا لإغفاله إجراء ما أوجبه القانون ورتب على إغفاله البطلان . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع ببطلان تقرير الخبير لأنه مؤسس على أنه انتقل إلى محكمة مصر الشرعية وأطلع على أصل حجة الوقف في حين أنه — على ما هو ثابت من محاضر أعماله — لم ينتقل ولم يطلع ولأن الخبير لم يدعها الحضور هذا الانتقال لو فرض جدلا حصوله ولكن الحكم المطعون فيه اكتفى في الرد على ذلك بقوله إن الثابت من محاضر أعمال الخبير أنه كان يخطر الطاعة بالجلسات التي يحددها للانتقال للاطلاع على مستندات المطعون ضده وأن هذا الخطار هو كل ما تستوجبه المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات . فإذا أخطر الخبير الخصوم ولم يحضروا جلسات الاطلاع كان عمله سليما . وترى الطاعة أن هذا

الرد من الحكم هو رد قاصر لا يواجه دفاعها القائم على خلو محاضر أعمال الخبير من الإشارة إلى انتقاله إلى المحكمة الشرعية واليوم الذي حصل فيه مما لا يمكن معه اقتراض أنه أخطرها بهذا اليوم .

وحيث إنه وإن كان مفهوم المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات التي توجب على الخبير دعوة الخصوم قبل مباشرة عمله بكتب موصى عليها وإلا كان عمله باطلاً، والمادة ٢٣٧ التي توجب على الخبير أن يباشر أعماله ولو في غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح. وإن كان مفهوم هاتين المادتين أن البطلان لا يترتب إلا على عدم دعوة الخصوم للحضور في الاجتماع الأول الذي يحدده الخبير للبدء في أعماله ، وأنه متى قام الخبير باخطار الخصوم بمكان أول اجتماع ويومه وساعته فإنه لا يكون عليه بعد ذلك أن يدعوهم للحضور في الاجتماعات التالية التي يحددها لإستكمال أعماله بل له أن يباشرها ولو في غيبتهم متى كانوا قد دعوا إلى هذا الاجتماع على الوجه الصحيح ، إلا أن شرط الاكتفاء بالدعوة للاجتماع الأول هو أن يكون عمل الخبير مستمواً لم ينقطع ، إذ في هذه الحالة يجب على الخصوم متى كانوا قد دعوا إلى هذا الاجتماع وتحقيق بذلك علمهم بتاريخ بدء الخبير لأعماله أن يتبعوا سيرها . أما إذا كان الخبير قد أنهى عمله ثم تراءى له أن يستأنفه مرة أخرى للقيام بإجراء رآه لازماً لإستكمال مهمته فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يدعو الخصوم للحضور في اليوم الذي يحدده لذلك ، لأن استئناف العمل بعد انقطاعه ولم الخصوم بهذا الانقطاع يعد بمثابة بدء له من جديد وتحقيق به العلة من الدعوة وهي تمكين الخصوم من الدفاع عن مصالحهم وإبداء وجهة نظرهم فيما يقوم به الخبير من إجراءات في سبيل استكمال مهمته ، ويترتب على عدم توجيه هذه الدعوة بطلان عمل الخبير عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر أعمال الخبير المرفقة بملاحق تقريره أنها انتهت بالمحضر المؤرخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩ الذي أثبت الخبير في نهايته أنه حدد يوم ١٤/٩/١٩٥٩ لتقدم وزارة الأوقاف أصل حجة الوقف وعقد الحكر وباقي المستندات التي كان قد كلفها بتقديمها ثم أثبت الخبير بعد هذا أنه كان قد أخطر الخصوم بتحديد يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ظهراً بمكتبه لمباشرة العمل في القضية ، وأن قلم قضايا الأوقاف اتصل به وطلب التأجيل لمدة أسبوع وأنه

لذلك حرر لطرفي الخصومة بالبريد الموصى عليه في ١٩٥٩/٩/٣٠ بتحديد يوم ١٩٥٩/١٠/٧ الساعة ١٢ ظهرا بمكتبه ، ولم يثبت الخبير بعد هذا شيئا في محاضر أعماله ولم يبين ماتم في يوم ١٩٥٩/١٠/٧ — وبين من تقريره المرفق بهذه المحاضر أن تاريخه ١٩٥٩/١٠/١٨ — لما كان ذلك وكان الخبير وإن ذكر في صلب تقريره هذا أنه انتقل إلى محكمة مصر الشرعية واطلع على أصل حجة الوقف وأثبت مضمونها إلا أنه لم يذكر في هذا التقرير متى تم هذا الانتقال وما إذا كان قد أخطر الخصوم بموعده وهل حضره أحد منهم أم لا ، وكانت محاضر أعمال الخبير قد خلت من أية إشارة إلى هذا الانتقال وموعد حصوله وكانت الطاعنة قد نهت محكمة الاستئناف إلى ذلك وتمسكت في أسباب استئنافها ببطلان عمل الخبير لخلو محاضر أعماله مما يدل على انتقاله إلى أية جهة للاطلاع على أصول حجة الوقف أو أى مستندات أخرى ، وأضافت الطاعنة أنه لو صح ما أثبتته الخبير في تقريره من أنه انتقل إلى محكمة مصر الشرعية واطلع على أصل حجة الوقف فإنه لم يخطر بها بالميعاد وبالمكان اللذين حددهما لهذا الاطلاع ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا السبب من أسباب الاستئناف بقوله ” إنه ثابت من محاضر أعمال الخبير أنه كان يخطر المستأنفة (الطاعنة) بالجلسات التي يحددها للانتقال للاطلاع على مستندات المستأنف عليه (المطعون ضده) وهذا كل ما تستوجبه المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات فإذا أخطر الخبير الخصوم ولم يحضروا جلسات الاطلاع كان عمله سليما لا يشوبه بطلان ” فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بقمور يبطله ، ذلك بأن محاضر أعمال الخبير — على ما سلف بيانه — قد خلت مما يفيد انتقاله إلى محكمة مصر الشرعية واطلاعه على أصل حجة الوقف أو أخطاره الخصوم بموعد هذا الانتقال مما يجعل قول الحكم بثبوت حصول هذا الاخطار من محاضر أعمال الخبير مخالفا للثابت فيها . لما كان ذلك وكان خلو تقرير الخبير ومحاضر أعماله من بيان اليوم الذي جرى فيه الانتقال والاطلاع على أصل حجة الوقف — بفرض حصولها — ومن اثبات إخطار

الخصوم بهذا اليوم يعجز محكمة النقض عن الوقوف على ما إذا كان هذا الانتقال قد تم بعد يوم ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ الذي انقطع فيه عمل الخبير — على ما هو ثابت من محاضر أعماله — فيكون هذا الانتقال وما ترتب عليه باطلا إذا لم تكن الطاعنة قد أخطرت بموعده ، أم تم قبل ذلك وأثناء مواصلة الخبير لأعماله وقبل انقطاعها فيكون صحيحا ما دامت الطاعنة قد أخطرت بموعد الاجتماع الأول الذي حدده الخبير للبدء في عمله . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على نتيجة إنتقال الخبير وإطلاعه على أصل حجة الوقف التي أنكرتها الطاعنة دون أن يثبت من صحة هذا الإجراء ، فإنه يتعين والأمر كذلك نقضه وإحالة القضية إلى محكمة الإستئناف .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد العليم الدهشان .

(٤٦)

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ القضائية :

اعتراض الخارج عن الخصومة . تسجيل . بيع . خلف .

الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع . تسجيل المشتري صحيفة الدعوى . حجة هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذى سجل عقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى . اعتبار البائع مثالا له فى تلك الدعوى . جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور .

يشترط لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها حسبا
تقضى الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات السابق شرطان ،
أولهما أن يكون المعارض ممن يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن
ماثلا فى الخصومة شخصيا . ثانيهما أن يثبت المعارض غش من كان يمثله
أو تواطؤه أو إهماله الجسيم . فإذا كان المطعون عليه الأول قد سجل صحيفة دعوى
صححة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الثانى قبل تسجيل الطاعنين
(المشتريين من نفس البائع) عقد شرائهم وكان مؤدى ذلك أن يكون الحكم
الصادر فى تلك الدعوى حجة على البائع وعلى الطاعنين المشتريين منه باعتبارهم
خلفا خاصا فلا تنقطع صفة البائع (المطعون عليه الثانى) فى تمثيلهم ، ولا يقدح
فى ذلك أن يسجل الطاعنون عقدهم قبل صدور الحكم إذ أن هذا التسجيل
لا يصلح على إطلاقه للاحتجاج به على المطعون عليه الأول لسبق تسجيله صحيفة
دعواه مما يجعل الاحتجاج بتسجيل الطاعنين لعقدهم منوطا بما عسى أن يحكم به
فى الدعوى المشار إليها وتسجيل الحكم الصادر فيها ، وإذا لم يكن الطاعنون ماثلون
فى الخصومة بأشخاصهم فإن الاعتراض منهم على الحكم المذكور يكون مقبولا
إذا ما توافر الشرط الثانى من شرطى قبول اعتراض الخارج عن الخصومة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الجيزة باعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١ / ٦ / ٢١ فى الدعوى رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى الجيزة بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٧ / ٢ / ٢٠ والمتضمن بيع المطعون عليه الثانى للمطعون عليه الأول أطيانا مساحتها ٩ ف ١٠ و ١٠ ط و ٢٠ س بثن قدره ٥٦٧٥ ج ورفض الدعوى الفرعية التى أقامها البائع — المطعون عليه الثانى — بطالب الحكم بفسخ عقد البيع المذكور لعدم وفاء المشتري — المطعون عليه الأول — بالتزاماته . وطلب الطاعنون الحكم بقبول اعتراض الخارج عن الخصومة المقدم منهم وسحب الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١ / ٦ / ٢١ فى الدعوى رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى الجيزة لصالح المطعون عليه الأول وعدم الاعتداد به بالنسبة لهم . وقالوا فى بيان اعتراضهم أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٦٩ سنة ٥٩ مدنى كلى الجيزة المشار إليها حجة عليهم لأنهم اشتروا نفس الأطيان موضوع هذه الدعوى من المطعون عليه الثانى بعقد مسجل بتاريخ ١٩٦١ / ٢ / ٢١ ودفعوا إلى البائع كامل الثمن ، بينما سجل المطعون عليه الأول صحيفة دعواه فى ١٩٥٩ / ١٢ / ٨ وهو تاريخ سابق على تسجيل الطاعنين لعقد شرائهم مما مؤداه أن صفة الطاعنين باعتبارهم خلفا خاصا للمطعون عليه الثانى لم تكن قد انقطعت ، وإن سجلوا عقدهم فيما بعد وقبل أن يصدر الحكم فى الدعوى ، وإذا لم يدخل الطاعنون فى الدعوى أو يتدخلوا فيها اعتمادا منهم على أن وكيل المطعون عليه الثانى كان فى ذات الوقت وكلاء عنهم بأن تقدم بطالب مارض بفسخ عقد المطعون عليه الأول بناء على طلبهم وبموافقة المطعون عليه الثانى ، وكان المطعون عليه الأول قد عجل الدعوى وحضر المطعون عليه الثانى بغيره لم وكيله وسلم للمطعون عليه الأول بطليباته رغم ما ثبت من عجزه عن دفع

باقى الثمن وقدره ٤٦٧٥ ج ، مما ترتب عليه أن صدر الحكم المعارض عليه نتيجة غش المطعون عليه الثانى وتواطئه مع المطعون عليه الأول للإضرار بالطاعنين ، فقد أقام هؤلاء دعواهم بطلباتهم سالفه البيان . وبتاريخ ١٥/٣/١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٥٥ لسنة ٨١ ق إستئناف القاهرة ، وبتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون صدور الحكم فى الدعوى ٦٦٩ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى الجزه نتيجة غش وتواطؤ المطعون عليهما ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٦٤ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق . وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم الابتدائى الذى أبدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه استند فى قضائه برفض اعتراض الخارج عن الخصومة المقام من الطاعنين إلى أنهم ليسوا خلفا خاصا للمطعون عليه الثانى فلا يحتج عليهم بالحكم الصادر بتاريخ ٢١/٦/١٩٦١ فى الدعوى رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى الجزه ، هذا فى حين أن الطاعنين مشترون من المطعون عليه الثانى لذات الأطلاق موضوع الدعوى المشار إليها ، وأنهم وإن سجلوا عقد شرائهم فى ٢١/٢/١٩٦١ إلا أن المطعون عليه الأول وقد سجل صحيفة الدعوى التى رفعها بصحة ونفاذ عقد شرائه فى ٨/١٢/١٩٥٩ قبل تسجيل الطاعنين لعقد شرائهم ، فان الحكم الصادر فى الدعوى المشار إليها يكون حجة على البائع وعلى المشتري منه الذين كان يمثلهم فى الخصومة باعتبارهم خلفا خاصا له وذلك على الرغم من تسجيل الطاعنين لعقدهم فيما بعد وقبل أن يصدر الحكم فى الدعوى إذ أن هذا التسجيل غير صالح على إطلاقه للاحتجاج به على المطعون عليه الأول بسبب تسجيله لصحيفة دعواه . وإذ قضى الحكم المطعون فيه على الرغم من ذلك بعدم قبول اعتراض الطاعنين على ذلك الحكم تأسيسا على أنه يفتقد الشرط الأول لقبوله والمقرر بالمادة ٤٥٠ من قانون

المرافعات السابق ، وهو شرط أن يكون الحكم حجة على المعارض ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وأضاف الطاعنون أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه وهو بصدد بحث شرط غش السلف أو تواطئه أو إهماله الجسيم — وهو الشرط الثانى الواجب توافره لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة — تأسيسا على أنه ليس فى أقوال شاهد الطاعنين — وهو الأستاذ محمود سليمان غنام المحامى — ما ينهض دليلا على توافر هذا الشرط رغم ما هو ثابت من شهادته بمحضر التحقيق الذى أجرته محكمة الإستئناف من أنه فوجئ عند حضوره أمام إحدى دوائر محكمة الجيزة الابتدائية فى قضايا أخرى لا علاقة لها بأطراف الخصومة — بالمناداة على أسماء الخصوم فى الدعوى رقم ٦٦٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الجيزة المعارض على الحكم الصادر فيها وبالمطعون عليه الثانى يقر بالجلسة أن الآن قد وصله من المطعون عليه الأول وأنه يسلم له بطلباته . كما قرر الشاهد أنه لم يخطر من موكله — المطعون عليه الثانى — بتعجيل الدعوى إلى هذه الجلسة رغم أن الشاهد كان قد قدم بناء على طلب موكله طلبا عارضا بفسخ العقد موضوع الدعوى وأنه اضطر إزاء هذا الموقف من موكله إلى إثبات تنازله بمحضر الجلسة عن وكالته عنه ، وإذا حصل الحكم المطعون فيه أقوال شاهد الطاعنين على خلاف ما هو ثابت فيها بمحضر التحقيق على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق . كما خالف الحكم الثابت بالأوراق وشابه القصور فى التسبيب إذ أخذ بشهادة شهود المطعون عليه الأول الذين شهدوا بأن الأخير هو واضع اليد على الأطيان بطريق الشراء ولم يتعرضوا واقعة غش المطعون عليه الثانى أو التواطؤ بينهما وبين المطعون عليه الأول وقرروا جميعا حينما سئلوا عن الثمن وطريقة دفعه أنهم لا يعرفون عنه شيئا .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يشترط لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها حسبما تقضى الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات السابق شرطان (أولهما) أن يكون المعارض ممن يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن ماثلا فى الخصومة شخصيا (ثانيهما) أن يثبت المعارض غش من كان يمثل أو تواطؤه أو إهماله الجسيم . ولما كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٦٩ سنة ١٩٥٩ مدنى

كلية الحيزة قد تعلق بنفس الأطيان المبيعة للطاعنين وأن تلك الدعوى قد رفعها المطعون عليه الأول بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الثاني وسجل صحيفتها في ١٩٥٩/١٢/٨ قبل تسجيل الطاعنين لعقد شرائهم في ١٩٦١/٢/٢١ ، فان مؤدى ذلك أن يكون الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٥٩ مدني كلي الحيزة حجة على المطعون عليه الثاني وعلى الطاعنين المشتريين منه باعتبارهم خلفاء خاصا له فلا تنقطع صفة المطعون عليه الثاني في تمثيلهم . ولا يقدح في ذلك أن الطاعنين قد سجلوا عقد شرائهم قبل صدور ذلك الحكم ، إذ أن هذا التسجيل لا يصلح على إطلاقه للاحتجاج به على المطعون عليه الأول بسبب سبق تسجيله هو لصحيفة دعواه على النحو السالف بيانه مما يجعل الاحتجاج بتسجيل الطاعنين لعقدهم منوطا بما عسى أن يحكم به في الدعوى المشار إليها وتسجيل الحكم الصادر فيها وهو الحكم المعارض عليه . وإذا لم يكن الطاعنون ماثلين في الخصومة بأشخاصهم فان الاعتراض منهم يكون مقبولا إذا ما توافر الشرط الثاني من شرطي قبول اعتراض الخارج عن الخصومة . وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر واعتبر الحكم المعارض عليه مفقدا شرط أن يكون حجة على المعارض فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بشأن توافر شرط التواطؤ بقوله ” وبما أن المستأنفين (الطاعنين) أشهدوا شاهدا واحدا كما أشهد المستأنف عليه الأول - المطعون عليه الأول - - شهودا ثلاثة ، وبما أن شهادة شاهد المستأنفين وردت منصبة على وقائع الدعوى باعتباره نحميا عن المستأنف عليه الثاني ولم يرد بأقواله ما ينهض دليلا على واقعة الغش والتواطؤ المدعى بهما على عكس شهود المستأنف عليه الأول (المشتري) فقد أجمعوا على أنه الواضع اليد على الأطيان موضوع النزاع بطريق الشراء “ وبما أن المحكمة أخذت بأقوال شهود النفي ، وكان يبين من الاطلاع على شهادة شاهد الطاعنين - الأستاذ محمود سليمان غنام - الثابتة بحضور التحقيق الذي أجرته المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢ أنه تعرض فيها لوقائع حدة استخلص منها الشاهد أن المطعون عليه الأول كان معسرا قبل وأثناء نظر الدعوى المرفوعة من الأخير بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له ، وضمن شهادته القول بأنه على الرغم من إنذاره أكثر من مرة بأداء باقي الثمن المستحق في ذمته لم يؤد منه شيئا للمطعون عليه الثاني منذ سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦١ وأنه تصادف وجوده

باحدى الجلسات بمحكمة الجيزة الكلية فتبين له أن المطعون عليه الأول قام بتعجيل دعواه وأن موكله المطعون عليه الثانى قد حضر بالجلسة دون أن يخطره بتعجيلها وأثبت فى محضر الجلسة أن ثمن البيع قد وصله جميعه وسلم بطلبات المطعون عليه الأول مما اضطر معه الشاهد إلى إثبات تنازله عن التوكيل بالجلسة ، وأضاف الشاهد أن الذى يعرفه عن سلوك المطعون عليه الأول فى هذه القضية أنه لا بد أن يكون قد اتفق مع المطعون عليه الثانى على أن يعطيه جزءا من باقى الثمن على أن يقر له بمحضر الجلسة بطلباته ، وإذ جاءت أقوال شهود النفى قاصرة على علمهم بمحصول البيع للمطعون عليه الأول ، وكان الحكم المطعون فيه — على النحو السالف بيانه — قد حصل أقوال شاهد الإثبات على خلاف الثابت بالأوراق وأخذ بأقوال شهود النفى رغم أنها جاءت قاصرة عن الادلاء بأى بيان متعلق بقيام الغش أو التواطؤ بين المطعون عليهما أو نفيه ، مما ترتب عليه أن أصبحت أسباب الحكم لا تحمل قضاءه على النحو الذى انتهى إليه ، فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور فى التسييب . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ كذلك — وعلى ما سلف بيانه — فى تطبيق القانون بصدد تحصيل الشرط المتعلق بحجية الحكم المعارض عليه فانه يكون من المتعين نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وعبد صادق الرشيدى ، وإبراهيم غلام ، وإبراهيم الديوانى .

(٤٧)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٥ القضائية :

قسمة . "قسمة المهايأة الزمنية" .

قسمة المهايأة الزمنية . ماهيتها . إلزام الشريك المهايء برد العين المشتركة لشركائه بعد انتهاء
نوبته في الانتفاع بها . مخالفة ذلك . أثرها .

مقتضى المادة ٨٤٧ من القانون المدنى هو أن قسمة المهايأة الزمنية للآل
الشائع لا تنهى حالة الشيوع بين الشركاء فيه ولا تعدو الغاية منها تنظيم علاقة
هؤلاء الشركاء لا قسما متفعة ذلك المال بأن يتناوبوا الانتفاع به كل منهم مدة
مناسبة لحصته فيه بما يعنى مقايضة انتفاع بانتفاع كما هو الحال فى عقد
الإيجار . وإذا تقضى المادة ٨٤٨ التالية للمادة السالفة الذكر بخضوع قسمة
المهايأة من حيث حقوق والتزامات المتقاسمين لأحكام عقد الإيجار إلا فيما
يتعارض مع طبيعة هذه القسمة ، فإن مؤدى هذين النصين أن يلتزم الشريك
المهايء كما يلتزم المستأجر طبقا لنصوص القانون المدنى فى الإيجار بأن يرد العين
المشركة لشركائه فيها بعد انتهاء نوبته فى الانتفاع بها وإلا كان غاصبا ويلزم
بتعويض هؤلاء الشركاء عما يصيبهم من ضرر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

تتوصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٣٨ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى المنصورة ضد الطاعن وطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٣٦٢ ج ٢٤٥ م وبصحة الججز التحفظى الموقع منه ضده في ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وقال بيانا للدعوى إنه يمتلك مع الطاعن ٦٠ فدانا على الشيوع وبحق النصف لكل منهما في ناحية منشأة الجمال مركز دكرنس مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وأنه تنظيما لانتفاعهما بهذه الأرض اتفقا على أن يقوم كل منهما باستغلالها لحسابه سنتين ، وتولى المطعون ضده بناء على ذلك زراعة هذه الأرض في سنتي ٥٥ و ١٩٥٦ الزراعتين ، ولما حلت نوبة الطاعن في زراعتها وقع الطرفان بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ على اتفاق تعهد فيه الطاعن بأن يسلم للمطعون ضده نصيبه في الأرض المشار إليها خاليا من أى وضع يد في أكتوبر سنة ١٩٥٨ غير أنه نكل عن هذا التعهد وظل واضعا يده على الأرض بعد ذلك الميعاد ولم يدفع له ما يستحقه عن سنة ١٩٦١ ، ١٩٦٢ الزراعية ، وأنه إذ تبلغ القيمة التجارية لنصف هذه الأرض ٦٦٢ ج ٢٤٥ م سنويا كما يبلغ التعويض الذى قدره الطرفان جزاء على عدم تنفيذ التعهد المشار إليه ٧٠٠ ج ، وكان المطعون ضده قد أوقع حجرا تحفظيا ضد الطاعن على ما فى الأرض من زراعة ، فقد أقام دعواه بالطلبات المتقدمة . واتبع المطعون ضده هذه الدعوى بالدعوى رقم ١٩٦٣/٧٣٠ مدنى كلى المنصورة بطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ١٣٦٢ ج ٢٤٥ م منه مبلغ ٦٦٢ ج ٢٤٥ م يمثل القيمة التجارية لنصيبه في ذات الأرض موضوع الدعوى السابقة عن سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ الزراعية ومبلغ ٧٠٠ ج قيمة التعويض المنصوص عليه في الاتفاق المعقود بينهما في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ والسابق الإشارة إليه وذلك على نفس الأساس في الدعوى السالفة ، وضمت المحكمة الدهويين ليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٦٤٨ ج و ٩٨٠ م . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٧/١٦ ق ٠ وبتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٩٧٣ ج و ٩٨٠ م بعد أن خصمت من المبلغ المحكوم به ابتدائيا مبلغ ٧٧٥ ج قالت بأن المطعون ضده أقر بقبضه وأيدت قضاء محكمة أول درجة فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة

العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن في السببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن التزامه بتسليم المطعون ضده نصيبه في أرض النزاع طبقا للاتفاق المبرم بينهما في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قد سقط لأمرين (أولهما) أن هذا الالتزام مشروط بقسمة الأرض المذكورة قسمة مهايأة أو قسمة نهائية حتى يكون التسليم مستطاعا وأن هذا الشرط قد تخلف بعدم حصول القسمة . (وثانيهما) هو أن كلا من محمد أمين سليم وأحمد إبراهيم أبو العينين قد تساما نصيب المطعون ضده في تلك الأرض بوصفهما مستأجرين ، وأن المطعون ضده أقر كتابة بأنه قبض منهما مبلغ ٦٧٥ ج خصما من الأجرة المستحقة عن هذا النصيب في سنتي النزاع وذلك على دفعتين الأولى منهما ٣٧٥ ج في ١٢ يناير سنة ١٩٦٣ والثانية مبلغ ٣٠٠ ج في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بما يعتبر إجازة منه بتأجير المطعون ضده لنصيبه وتساميا من جانبه بنشوء علاقة تجارية بينه وبين هذين المستأجرين ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاعه وقضى رغم ذلك بتقرير مسئوليته عن عدم تسليم المطعون ضده نصيبه في الأرض المذكورة على اعتبار أنه غاصب لها بحجة أنه امتنع عن تسليمها إليه في الميعاد الذي حددته العقد المبرم بينهما في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومثابه قصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مقتضى المادة ٨٤٧ من القانون المدني هو أن قسمة المهايأة الزمنية للمال الشائع لانتهى حالة الشيوع بين الشركاء فيه ، ولا تعدو الغاية منها تنظيم علاقة هؤلاء الشركاء لاقتسام منفعة ذلك المال بأن يتناوبوا الانتفاع به كل منهم مدة مناسبة لحصته فيه ، مما يعنى مقايضة انتفاع بانتفاع كما هو الحال في عقد الإيجار ، وإذ تقتضى المادة ٨٤٨ التالية للمادة السالفة الذكر بخضوع قسمة المهايأة من حيث حقوق والتزامات المتقاسمين لأحكام عقد الإيجار إلا فيما يتعارض مع طبيعة هذه القسمة ، فإن مؤدى هذين النصين أن يلتزم الشريك المهاييء كما يلتزم المستأجر طبقا لنصوص القانون

المدنى في الإيجار، بأن يرد العين المشتركة لشركائه فيها بعد انتهاء نوبته في الانتفاع بها وإلا كان غاصبا ويلزم بتعويض هؤلاء الشركاء عما يصيبهم من ضرر . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه حصل فهم الواقع في الدعوى على أساس ما قدم فيها من الأوراق من أن الطرفين نظما انتفاعهما بالأرض موضوع النزاع والمملوكة لهما على الشيوع بقسمتها بقسمة مهايأة زمنية يتحقق بموجبها لكل منهما أن ينتفع بها بأكملها لمدة سنتين ، وأن المطعون ضده قام بزراعة هذه الأرض لحسابه خلال سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ الزراعتين وأنه قبل أن تحل نوبة الطاعن في استغلال الأرض والانتفاع بها في السنتين التاليتين حرر بين الطرفين بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ اتفاق تعهد فيه الطاعن بأن يسلم المطعون ضده نصيبه في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٨ خاليا من أى نزاع مهما كان سببه، وأن الطاعن امتنع رغم ذلك عن تسليم المطعون ضده لنصيبه في موعده المحدد تنفيذا للاتفاق المشار إليه ، وإذ خلاص هذا الحكم بعد ذلك إلى اعتبار الطاعن غاصبا لنصيب المطعون ضده في الأرض المملوكة لهما على الشيوع ، فإنه لا يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه واجه ما أثاره الطاعن بشأن إقرار المطعون ضده بقبض مبلغ ٦٧٥ ج من محمد أمين سليم وأحمد إبراهيم أبو العينين بقوله "بالنسبة للمبلغين الواردين بالقرارين المؤرخين ١٢/١/١٩٦٣، ٢٠/١٠/١٩٦٣ وقدر الأول ٣٧٥ ج والثانى ٣٠٠ ج فقد قبضهما المستأنف عليه (المطعون ضده) وأقر بذلك في مذكرته الأخيرة وإن قال بأنه لم يعترف بتأجير أطيانه للغير وأن قبضه لهذا المبلغ ليس فيه إجازة للإيجار وإنما ابراء لذمة واضعى اليد من هذا المبلغ ، فإن المحكمة وقد بان لها أن الحجز الذى كان سببا في قبض المستأنف ضده لهذا المبلغ ، إنما سنده عقد الاتفاق أساس العلاقة بينه وبين المستأنف (الطاعن) ومن ثم يتعين خصم هذا المبلغ من المستحق له " . وكان هذا الذى حصله الحكم في مقام تفسيره لإقرار المطعون ضده بقبض المبلغ المشار إليه من واضعى اليد على نصيبه في أرض النزاع يعد تحصيلاً سائغاً له سنده من الأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ رتب على ما حصله — على النحو السالف بيانه — تحميل الطاعن مسؤولية تعويض المطعون ضده عما أصابه من ضرر بسبب اغتصاب نصيبه في الأرض المملوكة لشيوعا بينه وبين الطاعن تأسيسا

على أن هذا الأخير لا يملك تسليم نصيب المطعون ضده لآخرين وتمكينهما من وضع اليد عليه بوصفهما مستأجرين لمخالفة ذلك لما نص عليه في الاتفاق المحرر بينهما برد العين المشتركة عند انتهاء نوبته في الانتفاع بها، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو بالقصور في التسبيب في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه التناقض في الأسباب، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبره غاصبا لنصيب المطعون ضده في أرض النزاع ورتب على ذلك مسؤوليته عما أصابه من ضرر نتيجة لعدم تسليمه الأرض، وذلك بناء على ما قرره من أن الطاعن امتنع عن هذا التسليم في الميعاد المحدد باتفاق ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦، بينما قد سلم الحكم في موضع آخر من أسبابه بأن نصيب المطعون ضده في أرض النزاع قد صار في يد شخصين آخرين قاما بوصفهما مستأجرين بدفع مبلغ ٦٧٥ ج للمطعون ضده خصما من الإيجار المستحق له من سلتى النزاع، وهو ما يعيب الحكم بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثالث - أن اقرار المطعون ضده بقبض مبلغ ٦٧٥ ج من الشخصين اللذين وضعا يدهما على نصيبه في أرض النزاع لا يعد إجازة منه بتأجيله لهما بل كان ذلك منه ابراء لزمتهما من المبلغ المذكور وبسبب الحجز الذي كان قد أوقعه على زراعة الأرض بموجب الاتفاق المبرم بينه وبين الطاعن في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وذلك تبريرا من الحكم لحصم المبلغ المشار إليه من جملة ما هو مستحق للمطعون ضده من أجرة الأرض والتعويض المتفق عليه في العقد السابق الذكر وتعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس، وكان هذا من الحكم المطعون فيه لا يتعارض مع ما قرره الحكم الابتدائي وعلى ما سلف بيانه من أن الطاعن إذ سلم نصيب المطعون ضده في الأرض للغير بعد انتهاء الميعاد المحدد في الاتفاق المعقود بينهما في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ يعد غاصبا لهذا النصيب، فإن النعى على الحكم بالتناقض في هذا الخصوص يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ : نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم الديوانى .

(٤٨)

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١ ، ب) التزام . "أوصاف الالتزام" . "الأجل" . تأمينات عينية .
رهن .

(١) إضغاف التأمينات بفعل الدائن . أثره . لا يسقط حق المدين
فى الأجل .

(ب) مسؤولية الدائن المرتهن وحده — إذا ما تخلى عن حيازة الأيطان
المرهونة — عن إضغاف التأمينات .

١ — يدل نص المادة ٢٧٣ من القانون المدنى على أن حق المدين فى الأجل
لا يسقط إذا كان إضغاف التأمينات بفعل الدائن نفسه . وللدائن المرتهن —
شأنه شأن صاحب أى حق عينى آخر — أن ينزل عن رهنه دون أن يرجع فى ذلك
إلى إرادة المدين الراهن .

٢ — متى كان الدائن المرتهن قد تسلم الأيطان المرهونة وظلت فى حيازته
وكان هو الذى تخلى عن حيازة هذه الأيطان باختياره فإنه يكون هو المسئول وحده
عن إضغاف التأمينات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن الدعوى رقم ١٠٤٥ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى
الإسكندرية طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٦/٢٧ ورد المبلغ
الذى دفعه وقدره ٨٠٠ ج والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية
ومبلغ ٢٠٠ ج تعويضا عما لحقه من ضرر. وقال شرحا لدعواه إنه اشترى من الطاعن
٣ ف و ١٦ ط وأنه أقام ضده الدعوى رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى الإسكندرية
بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المذكور إلا أن المحكمة قضت فى ١٩٥٩/١١/٥
برفض دعواه وأسست قضائها على ما ثبت لها من تكييفها للعقد بأنه عقد قرض
مضمون برهن حيازى صيخ فى صورة عقد بيع ، وإذ تأيد هذا الحكم استئنافيا
فقد رفع المطعون عليه يده عن هذه الأخطاء وأقام دعواه بطلباته السالف بيانها .
ومحكمة أول درجة قضت فى ١٩٦٣/٦/٢٤ (أولا) برفض طلب فسخ العقد والفوائد
والتعويض . (ثانيا) بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب رد مبلغ القرض لرفعها
قبل الأوان . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية
وقيد الاستئناف برقم ٥٣٦ لسنة ١٩ قضائية ، وقضت المحكمة فى ١٩٦٤/١٢/٨
بالغاء الحكم المستأنف وبفسخ العقد المؤرخ ١٩٥٧/٦/٢٧ وبالزام الطاعن بأن
يؤدى للمطعون عليه مبلغ ٨٢٧ ج و ٥٠٨ م والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ
المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٩٦١/٥/١٣ حتى السداد . طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن
وفى الجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا سابقا .

وحيث إن مما ينعاه للطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، ذلك أنه
أقام قضاءه بفسخ عقد القرض ورد المبلغ على اخلال الطاعن بالتزامه إذ قعد عن
تسجيل العقد حتى يكون حجة على الغير وعلى أن الطاعن ساهم بفعله فى ضياع التأمين
بامتناعه عن التسجيل وبقبوله استرداد العين المرهونة مما يسقط حقه فى أجل الدين
طبقا لما تقضى به المادة ٢٧٣ من القانون المدنى ، هذا فى حين أن الثابت
أن المطعون عليه استلم العين المرهونة وكانت فى حيازته وهو الذى تخلى عنها باختياره
كما لم يخل الطاعن بالتزاماته وإنما طلب إلى المطعون عليه تحرير ورقة ضد مثبتة
لحقيقة التعاقد حتى لا يسرى فى حقه العقد الظاهر وهو عقد البيع غير أن المطعون

عليه رفض طلبه مما لا يترتب عليه سقوط حق الطاعن في الأجل وإذا قضي الحكم رغم ذلك بفسخ العقد ورد المبلغ فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن المادة ٢٧٣ من القانون المدني إذ تنص على ما يأتي : "يسقط حق المدين في الأجل ... إذا أضعف بفعله إلى حد كبير ما أعطى الدائن من تأمين خاص ، ولو كان هذا التأمين قد أعطى بعقد لاحق أو بمقتضى القانون ، هذا ما لم يؤثر أن يطالب بتكسلة التأمين . أما إذا كان إضعاف التأمين يرجع إلى سبب لا دخل لإرادة المدين فيه ، فإن الأجل يسقط ما لم يقدم المدين للدائن ضمانا كافيا " ، فقد دلت بذلك على أن حق المدين في الأجل لا يسقط إذا كان إضعاف التأمينات بفعل الدائن نفسه . ولما كان للدائن المرتهن — شأنه شأن صاحب أى حق عيني آخر — أن ينزل عن رهنه دون أن يرجع في ذلك إلى إرادة المدين الراهن ، وكان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٨/٤٠١ مدنى كلى الاسكندرية والذي تأيد في الاستئناف رقم ٥٤٦ لسنة ١٥ ق الاسكندرية قد اعتبر حقيقة التعاقد بين الطرفين هو عقد قرض مضمون برهن حيازى ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه — وهو الدائن المرتهن — كان قد تسلم الأطيان المرهونة وظلت في حيازته حتى صدور الحكم في الاستئناف رقم ٥٤٦ لسنة ١٥ ق الاسكندرية المشار إليه وأنه هو الذى تخلى عن حيازة هذه الأطيان باختياره ، فإن المطعون عليه يكون هو المسئول وحده عن إضعاف التأمينات ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف صحيح القانون إذ استند في قضائه بفسخ العقد ورد المبلغ الى أن الطاعن — بوصفه المدين الراهن — ضيع على المطعون عليه — بوصفه الدائن المرتهن — تأميناته وأخل بالتزامه قبله ، مما حجب عنه تحقيق دفاع الطاعن بشأن استحقاق الدين ، بما يستوجب نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت الميركي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، و ابراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٤٩)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . حكم . "الأحكام غير الجائز الطعن فيها" . نقض . دعوى .
"منع سماع الدعوى" . دفع .

قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبإسماؤها وإحالتها إلى محكمة أول درجة . حكم لم
يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .

منع سماع الدعوى ليس مبنيًا على بطلان الحق وإنما هو — وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض — نهي للقضاء عن سماعها ، قصد به قطع التزوير والحيل
وهو على هذه الصورة لا أثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر
حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها . وما نصت عليه المادة ٣٠٥
من اللائحة الشريعية التي تجيز استئناف الحكم بسماع الدعوى أو عدمه ، لا ينسحب
أثرها إلا على الاستئناف وحده لأنه لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض .
ومؤدى ذلك كله إعمال القاعدة المقررة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات
السابق — التي جرى الطعن في ظلها — وهي لا تجيز الطعن في الأحكام التي
تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع
الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى برفض
الدفع بعدم سماع الدعوى وبإسماؤها وبإحالة الموضوع إلى محكمة أول درجة لنظره
وهو بهذه المثابة لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها ،
فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن فيه بالنقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيد / أحمد كمال أحمد حسن وآخرين "المطعون عليهم" أقاموا الدعوى رقم ٤٣٩ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف والسيد محمد على كامل وآخرين طلبوا فيها الحكم باستحقاق أحمد كمال أحمد حسن فى الوقف الأول للمرحوم يوسف بك أبو زبير بن أحمد قوللى لقيراط $\frac{13}{17}$ من قيراط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها ربع هذا الوقف والحكم باستحقاق المذكور لقيراط $\frac{10}{18}$ من قيراط من ٣١ قيراطا ينقسم إليها الوقف الثانى لذات الواقف وباستحقاق أحمد حمدى شكرى فى الوقف الأول لمقدار $\frac{10}{17}$ من قيراط من ٢٤ قيراطا واستحقاقه لمقدار $\frac{23}{33}$ من قيراط من ٣١ قيراطا فى الوقف الثانى وباستحقاق ورثة المرحوم محمد فهمى الشربينى فى الوقف الأول $\frac{10}{17}$ من قيراط وفى الوقف الثانى لمقدار $\frac{23}{33}$ من قيراط والحكم بأمر وزارة الأوقاف بتسليم كل منهم ما يعادل نصيبه فى الوقفين ومنع تعرضها لهم فى ذلك مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ، وقالوا شرحا لدعواهم إن المرحوم يوسف بك أبو زبير بن أحمد قوللى وقف وقفه الأول وأنشأه على نفسه ثم من بعده على من يرزقه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ثم على أولادهم وذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل فإذا انقرضوا جميعا يكون الوقف على عتقائه الإناث دون الذكور وأن الواقف المذكور أنشأ وقفه الثانى على نفسه ثم على ذريته وبعد إنقراضها يؤول إلى عتقائه ذكورا وإناثا بيضا وسودا وجبوشا ، للبيض سهمان وللأسود سهم واحد وأن الواقف مات دون عقب وأنهم من ورثة عتيقة الواقف للسيدة سهر خاتون وأنهم حصلوا على استحقاقهم الأصيل فى الوقفين ولم يحصلوا بعد على النصيب الآيل لهم ولذلك فقد أقاموا دعواهم للمطالبة بأنصبتهم الآيلة لهم السالفة البيان ، وتنازل المدعون عن محاصمة وزارة الأوقاف التى طلبت دخولها خصما ثالثا فى الدعوى ، ردفع محمد على كامل بعدم سماع الدعوى ، وبتاريخ

١٩٦٤/٤/٢٢ حكمت المحكمة بإثبات ترك المدعين للخصومة بالنسبة لوزارة الأوقاف مع إلزامهم بالمصروفات الخاصة بذلك وقبول وزارة الأوقاف خصمًا ثالثًا في الدعوى وقبول الدفع المبدى من مجد على كامل وعدم سماع الدعوى وألزمت المدعين بالمصروفات ، وقد استأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاء والحكم لهم بطلباتهم وقيّد هذا الاستئناف برقم ١١٢ سنة ٨١ ق استئناف القاهرة للأحوال الشخصية ، وبتاريخ ١٩٦٥/٤/١٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للسير في موضوعها والفصل فيه وفقا للنهج الشرعى والزمّت المستأنف عليه مجد على كامل بالمصروفات وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم السبعة الأول رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن وطلبت في الموضوع رفضه .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن مستندة في ذلك إلى أن الحكم المطعون فيه لم يفصل في مسألة موضوعية تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها وإنما فصل في دفع لا يمس موضوع الدعوى المتنازع فيه ، وأنه لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في موضوع الخصومة وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات القديم الذى جرى الطعن في ظله .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لا تعترف بالتقادم المكسب أو المسقط وتقضى ببقاء الحق لصاحبه مهما طال به الزمن إلا أنه إعمالا لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان شرع منع سماع الدعوى بالحق الذى مضت عليه المدة ، وعدم السماع ليس مبنيًا على بطلان الحق وإنما هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نهى للقضاء عن سماعها قصد به قطع التزوير والحيل وهو على هذه الصورة لا أثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها ، ولما كانت المادة ٣٠٥ من اللائحة التى تجيز استئناف الحكم بسماع الدعوى أو عدمه لا ينسحب أثرها إلا على الاستئناف وحده لأنه لا نظير لها في الأحكام الخاصة

بالنقض ، فإن مؤدى ذلك كله إعمال القاعدة المقررة فى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات القديم التى جرى الطعن فى ظلها وهى تقضى بأن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبسماعها وبإحالة الموضوع إلى محكمة أول درجة لنظره وهو بهذه المثابة لم يصدر فى موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن فيه بالنقض .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، ومثمان زكريا ، ومحمد صدقي البشبيشى ، ومحمد سيد
أحمد حماد .

(٥٠)

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) تزوير . ”إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير“ . حكم .

نزول الخصم عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير . القضاء بإنهاء إجراءات
الادعاء بتزوير هذه الورقة بناء على هذا النزول . مودة محكمة الاستئناف إلى بحث
أمر تزوير الورقة وقطعها بتزويرها واتخاذها من هذا التزوير دليلا على عدم تزوير
مقد البيع . خطأ فى القانون وفساد فى الاستدلال .

(ب) إثبات . ”استجواب الخصم“ .

عدم جواز اتخاذ أقوال الخصم فى محضر الاستجواب دليلا ضد خصمه ما لم تتأيد
بدليل .

(ج) حكم . ”قصور“ . ”ما يعد كذلك“ .

عدم حجب الخصم مستنديين مقدمين من خصمه . اعتماد الحكم الابتدائى عليهما . إلغاء
محكمة الاستئناف هذا الحكم . إغفالها تبيان العلة التى من أجلها أسقطت دلالة
المستنديين . قصور .

١ - إذ كان الثابت أن الطاعنة نزلت عن التمسك بالخطاب الذى كان
مورثها قد قدمه للتدليل على تزوير العقد وقضت المحكمة بناء على هذا النزول
بإنهاء إجراءات الادعاء بتزوير هذا الخطاب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ
قطع فى أسبابه بتزوير ذلك الخطاب بطريق المحو الكيماوى وقال ”إن التزوير
بهذه الكيفية يكفى وحده للجزم بعدم تزوير العقد موضوع الدعوى“ يكون مخطئا

في القانون ومشوبا بالفساد في الاستدلال، إذ ما كان يجوز قانونا لمحكمة الاستئناف بعد أن نزلت الطاعنة من التمسك بهذه الورقة وقضى بانتهاء إجراءات الادعاء بتزويرها أن تعود فتبحث أمر صحتها وتزويرها ثم تقطع بتزويرها وتتخذ من التزوير دليلا قاطعا على عدم تزوير عقد البيع .

٢ — لا يجوز اتخاذ أقوال أحد الخصوم في محضر الاستجواب دليلا ضد خصمه ما لم تتأيد بدليل .

٣ — إذا كان المطعون ضده لم يجحد المستنديين المقدمين من خصمه والذين كان لهما أثرهما في النزاع وقد اعتمد عليهما الحكم الابتدائي، فإنه يتعين على محكمة الاستئناف متى رأت إلغاء هذا الحكم أن تناقشهما وتبين العلة التي من أجلها أسقطت دلالتهما التي أخذت بها المحكمة الابتدائية، فإن هي أغفلت ذلك كان حكمها مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على مورث الطاعنة الشيخ محمد أبو المعاطي الزين الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٥٤ مدني كلي دمياط وطلب الحكم بإثبات صحة العقد الابتدائي المؤرخ ٢٧/٤/١٩٥٤ والمتضمن بيع هذا المورث له المنزل المبين بالصحيفة لقاء ثمن قدره ١٥٣٠٠ ج. وقال بيانا للدعوى إنه اشترى من المورث هذا المنزل بالثمن المسمى في العقد المشار إليه ودفع منه وقت التعاقد مبلغ ١٥٠٠٠ ج وتعهد بدفع الباقي وقدره ٣٠٠ ج. عند التوقيع على العقد النهائي ولكن المورث تراخى في تسليمه مستندات التملك وظهور له أنه لا يملك سوى نصف المنزل المبيع وعين حارسا قضائيا على النصف الآخر وتصرف إليه فيه بهذه الصفة فأقام دعواه بطلب صحة

العقد على النحو المتقدم . قرر المورث في قلم الكتاب بالطنن في العقد بالتزوير ضلبا وتوقيعا وأعلن شواهد التزوير . دفع المطعون ضده بسقوط الحق في الطنن بالتزوير لإعلان شواهد بعد الميعاد و بعدم جواز الطنن بالتزوير لسبق الفصل ببراءته من تهمة تزوير العقد موضوع الدعوى في القضية رقم ٢٩٢٤ سنة ١٩٥٥ جنح دمياط . قضت المحكمة الابتدائية في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ برفض هذين المدعين و بقبول مذكرة شواهد التزوير وبندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطلب الشرعي بالقاهرة لإجراء مضاهاة التوقيعين المنسوبين للمورث بعقد البيع على توقيعاته في أوراق الاستكتاب وفي أوراق رسمية معترف بها . وطلب الخبير موافاته بأوراق من هذا النوع لإجراء المضاهاة عليها . وأثناء نظر الدعوى عدل المطعون ضده طلباته إلى صحة العقد بالنسبة لنصف المنزل المملوك للمورث البائع وإلزام الأخير برد مبلغ ٧٣٥٠ ج قيمة الباقي من الثمن الذي قبضه بعد خصم ثمن هذا النصف وقدم مورث الطاعنة خطا با مؤرخا ١٩٥٨/٦/٣٠ عليه توقيع للمطعون ضده ويتضمن إقراره بتزوير العقد وتنازله عن الدعوى فطعن المطعون ضده في هذا الخطاب بالتزوير بتقرير آخر في قلم الكتاب . ثم قضى بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى عليه (مورث الطاعنة) وعجلها المطعون ضده قبل ورثته في مواجهة الطاعنة بصفتها . وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بإعادة المأمورية إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاة المبينة بالحكم السابق على توقيعات المورث في محضر الحيز المؤرخ ١٩٥٢/٨/٢١ وإعلام الورثة المؤرخ ١٩٤٨/١٢/٢٦ وإجراء مضاهاة عبارة الإقرار الواردة بخطاب ١٩٥٨/٦/٣٠ والتوقيع المنسوب فيه للمطعون ضده على أوراق المضاهاة . وقدم الخبير تقريرا انتهى فيه إلى أن أحد التوقيعين المنسوبين إلى مورث الطاعنة في عقد البيع على شكل " فرمة " وقد طمست معالم جراته الأصلية بإعادة التوقيع عليها بمداد آخر مما يجعل مضاهاته متعذرة وأن التوقيع الثاني وهو بامضاء كامل محرر بنفس هذا المداد ويختلف كلية عن التوقيعات المناظرة بأوراق المضاهاة كما انتهى الخبير إلى أن الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/٦/٣٠ موقع عليه من المطعون ضده ولكن محيت بياناته الأصلية بمادة كياوية وأثبت بدلا منها البيانات الحالية في ضلبيه بخط شخص آخر . وقررت الطاعنة بعد ذلك النزول عن التمسك بهذا الخطاب . وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة دمياط الابتدائية بانهاء

إجراءات الادعاء بتزوير الخطاب وباستجواب المطعون ضده . وبعد أن قامت باستجوابه قضت في ١١ يونيو سنة ١٩٦٣ برده بطلان عقد البيع ورفض الدعوى . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٢ سنة ١٥ ق المنصورة وقضت محكمة استئناف المنصورة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الادعاء بالتزوير وتغريم الطاعنة بالغرامة القانونية وبصحة ونفاذ عقد البيع فيما يختص بنصف المنزل وبفسخه فيما يختص بالنصف الآخر وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده من تركة مورثها مبلغ ٧٣٥٠ ج . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها خبير مصلحة الطب الشرعي المعين في الدعوى من حيث تزوير التوقيع العادي المنسوب إلى مورثها على العقد اعتمادا على ما قاله الحكم من أن مجرد اختلاف هذا التوقيع عن توقيعات المضاهاة المناظرة لا يقطع بتزويره لأن تقرير هذا الخبير أشار إلى اختلاف توقيعات المورث على الأوراق الرسمية عن توقيعاته في ورقة الاستكتاب . وهذا من الحكم ينطوي على تحريف لما ورد في هذا التقرير وخطأ في الإسناد ذلك أنه خلاص في نتيجته إلى أن التوقيع العادي يختلف كلية عن توقيعات المضاهاة المناظرة وذلك استنادا إلى ما ثبت للخبير من أنه يختلف عن تلك التوقيعات من حيث المنظر العام للتوقيع وطريقة الكتابة للألفاظ والمقاطع والحروف المتماثلة واتصال بعضها ببعض ، ولم يرد بالتقرير مطلقا في خصوص التوقيع العادي ما ذهب إليه الحكم من اختلاف التوقيعات الكاملة في الأوراق الرسمية عن توقيعات الاستكتاب وإنما ورد ذكر هذا الاختلاف في خصوص التوقيع الذي على شكل "قرمة" وهو التوقيع الذي قال عنه الخبير بأنه تعذر فنيا مضاهاته بسبب طمسه وأخرجته محكمة الاستئناف نفسها من نطاق بحثها لهذا السبب ثم إن محكمة الاستئناف اعتمدت في قضائها على ما قالته من ثبوت تزوير مورث الطاعنة للخطاب المؤرخ

١٩٥٨/٦/٣٠. ومن أن هذا التزوير يكفي وحده للجزم بصحة التوقيع على العقد المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٧ محل النزاع. وقد أخطأت المحكمة في هذا الاستدلال إذ ما كان يجوز لها أن تعرض لثبوت تزوير هذا الخطاب أو عدم ثبوته بعد أن نزلت الطاعنة عن التمسك به كمستند لها في الدعوى وبعد أن قضى بانتهاء إجراءات التزوير بالنسبة له وإذ عرض الحكم المطعون فيه لهذا الخطاب وقضى بتزويره ورتب على ذلك قضاءه بتزوير العقد فإنه يكون مخطئاً في القانون. هذا إلى ما شابه من فساد في الاستدلال فيما ذهب إليه من أن ثبوت تزوير المورث للخطاب يقتضي ثبوت تزويره للعقد، كذلك فإن الحكم المطعون فيه استند في إثبات ملأه المطعون ضده وقدرته على دفع الثمن المذكور في العقد إلى أقواله في محضر الاستجواب وإلى ما قال بأنه ورد بالخطاب المؤرخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٨ المقدم من مورث الطاعنة من أن المطعون ضده مقاول عمارات وصاحب ورشة ميكانيكية لجميع أشغال التجارة بدمياط مع أنه لا يجوز الأخذ بمجرد أقوال خصم دليلاً على خصمه دون أن تعزز بدليل، ومع أن ما ورد في عنوان الخطاب في وصف صاحبه بأنه مقاول عمارات وصاحب ورشة إنما هو خاص بأحمد عبده الحماني المعنون الخطاب باسمه وهو شخص آخر غير الطاعن "كمال محمد الحماني" وقد التبس الأمر على المحكمة لتشابه الإسمين. وتضيف الطاعنة إلى ما تقدم أن من بين ما قدمه مورثها للاستدلال على تزوير عقد البيع مستنديين يؤيدان إقرار المطعون ضده في تواريخ لاحقة لتاريخ هذا العقد بأنه غير مالك وأشار المورث في مذكرة شواهد التزوير إلى هذين المستنديين وهما عقد اتفاق مؤرخ ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ تضمن تعاقد المطعون ضده بصفته وكيلًا عن مورث الطاعنة مع أحد المقاولين على القيام بكسح المنزل موضوع عقد البيع محل النزاع والمستند الثاني خطاب مؤرخ ١٣ يوليو ١٩٥٤ موجه من المطعون ضده إلى المورث يتضمن شكوى الأول من أن هذا المورث كان قد سمح لأحد الفلسطينيين بالإقامة بالمنزل دون أجر ثم عدل وتقاضى منه أجرة قدرها ٢٢ ج وعلى الرغم من أن المطعون ضده لم ينكر توقيعه على هذين المستنديين ومما لهما من دلالة خاصة ومن استناد الحكم الابتدائي إليهما فإن الحكم المطعون فيه أغفل التحدث عنهما كلية مما يشوبه بالقصور.

وحيث إن هذا النعي صحيح في جميع ما تضمنه، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في أطراح النتيجة التي انتهى إليها خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير

من حيث تزوير التوقيع بالاسم كاملا المنسوب إلى مورث الطاعنة على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٧ محل النزاع، استند الحكم في ذلك إلى ما قاله من أن "قول الخبير باختلاف هذا التوقيع عن توقيعات المضاهاة المناظرة لا يقطع بتزويره بل يؤدي إلى القول بأن الشيخ زين (مورث الطاعنة) كان قد راعى على تنويع إمضاءاته وتشكيلها بدليل أن التقرير نفسه أشار إلى اختلاف التوقيعات على الأوراق الرسمية عن توقيعات الاستكتاب" ولما كان يبين من تقرير الخبير المشار إليه أن ما ورد فيه بشأن هذا التوقيع هو قوله "أما بالنسبة للتوقيع الآخر المحرر بالطريقة العادية فإن هذا التوقيع يختلف كلية عن توقيعات المضاهاة المناظرة وذلك من حيث المنظر العام وطريقة كتابة الألفاظ والمقاطع والحروف المتماثلة واتصال بعضها ببعض" ولم يرد بالتقرير بشأن التوقيع بالاسم كاملا ما قاله الحكم المطعون فيه من أنه يختلف في أوراق الاستكتاب عنه في الأوراق الرسمية وإنما وردت هذه الإشارة في التقرير بشأن التوقيع على هيئة "فرمة" والذي قال عنه الخبير إنه تعذر عليه فنيا مضاهاته بسبب طمسه واستبعده الحكم المطعون فيه من نطاق بحثه إذ جاء بالتقرير في هذا الشأن "أن توقيعات محمد أبو المعاطي على محضر الججز والإعلام الشرعي وجدت محرره على نمط واحد على هيئة فرمة مختصره وهذه الفرمة تتخذ شكلا وتكوينا مغايرا لشكل وتكوين فرمة التوقيعات المستكتبة" ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اعتمد في أطراح تقرير الخبير على ما يخالف الثابت فيه ، كما أنه إذا كان الثابت أن الطاعنة نزلت عن التمسك بخطاب ١٩٥٨/٦/٣٠ الذي كان مورثها قد قدمه للتدليل على تزوير العقد وقضت المحكمة بناء على هذا النزول بانتهاء إجراءات الإدعاء بتزوير هذا الخطاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قطع في أسبابه بتزوير ذلك الخطاب بطريق المحو الكيماوي وقال "إن التزوير بهذه الكيفية يكفي وحده للجزم بعدم تزوير العقد موضوع الدعوى" يكون مخطئا في القانون ومشوبا بالفساد في الاستدلال إذ ما كان يجوز قانونا لمحكمة الاستئناف بعد أن نزلت الطاعنة عن التمسك بهذه الورقة وقضى بانتهاء إجراءات الإدعاء بتزويرها أن تعود فتبحث أمر صحتها وتزويرها ثم تقطع بتزويرها وتتخذ من هذا التزوير دليلا قاطعا على عدم تزوير عقد البيع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا في الاستدلال على ملأه المطعون ضده وقدرته على دفع الثمن بهذا الخطاب وبأقوال المطعون ضده الواردة في محضر

الاستجواب، ذلك أن الحكم توهم أن العنوان المطبوع بصدر هذا الخطاب والذي وصف فيه صاحبه بأنه "مقاول عمارات وصاحب ورشة ميكانيكية لجميع أشغال النجارة بدمياط" هو للمطعون ضده كمال محمد الحمamy، مع أن الثابت بالخطاب أن هذا العنوان والوصف خاص بشخص آخر هو "أحمد عبده الحمamy"، أما عن أقوال المطعون ضده في محضر الاستجواب فإنه لا يجوز اتخاذ دليل ضد خصمه ما لم تتأيد بدليل، ثم إن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب لا غفاله الرد على مستندين مؤثرين في النزاع قدمهما مورث الطاعنة هما عقد اتفاق محوري يناير سنة ١٩٥٥ أي بعد تاريخ عقد البيع المتنازع عليه، تعاقداً بموجب المطعون ضده بصفته وكيل عن مورث الطاعنة مع مقاول لكسح المنزل موضوع هذا البيع والمستند الثاني هو خطاب تاريخه ١٣ يولييه سنة ١٩٥٤ أي لاحق لتاريخ عقد البيع مرسل من المطعون ضده إلى مورث الطاعنة يشكو إليه فيه وكيل المورث لتقاضيه أجراً من المستأجر الفلسطيني الذي كان المورث قد وعده بإسكانه مجاناً وطلب المطعون ضده من المورث في هذا الخطاب أن يحفظ وعده ويستمر في عمل الخير، ذلك بأنه ما دام المطعون ضده لم يحدد هذين المستندين وكان لهما أثرهما في النزاع وقد اعتمد عليهما الحكم الابتدائي، فإنه يتعين على محكمة الاستئناف متى رأت إلغاء هذا الحكم أن تناقشهما وتبين العلة التي من أجلها أسقطت دلالتهما التي أخذت بها المحكمة الابتدائية فإن هي أغفلت ذلك كان حكمها مشوباً بالقصور.

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الحكم المطعون فيه معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 صهان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومجد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٥١)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) إثبات . ” القرائن ” . محكمة الموضوع . ” سلطاتها في استنباط القرائن ” .

لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استنباط القرائن . حقها في التعويل على ما جاء بأسباب حكم سابق . لا يمنع من ذلك انحصار الحجية عن الحكم السابق لاختلاف الدعوى بين موضوعا وسببا .

(ب) حق . ” التعسف في استعمال المالك لحقه ” . تعويض . محكمة الموضوع . مسئولية . ” عناصر المسئولية ” .

استقلال محكمة الموضوع في تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه وفي تقدير التعويض الجابر للضرر الناشئ عن هذا الغلو متى أبان الحكم العناصر المكونة له .

١ — قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على اختلاف الموضوع والسبب في كلتا الدعويتين وإن كان يقتضى ألا يكون للحكم الصادر في الدعوى السابقة حجية ملزمة في الدعوى اللاحقة ، إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة بمسألتها من السلطة التامة في استنباط القرائن من أى مصدر تراه وفي تقدير الدليل الجائز الأخذ به من أن تعتمد ما جاء بأسباب الحكم السابق الذى كان من بين أوراق الدعوى .

٢ — تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه هو من شئون محكمة الموضوع كما أن تقدير التعويض الجابر للضرر الناتج عن هذا التعسف هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان القانون لا يلزمها باتباع معايير معينة في شأنه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وعليه إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠٠ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة على المطعون ضدها طالبا إلزامها بأن تدفع له تعويضا قدره ألف جنيه . وقال فى بيان دعواه إنه يمتلك كامل أرض وبناء المنزل رقم ٤ بشارع قلعة الروضة قسم مصر القديمة بحكم مرسى مناد وقد تضمن عقد تملك سلفه المتزوج ملكيتها "استر عبد النور" التزامات وقيود اشترطتها شركة توحيد الأراضى المصرية البائعة لها من بينها التزام المشتري بترك ثلاث أمتار فضاء على الأقل من الحد الشرقى ومترين من باقى الحدود ولقد راعى هو والمالكة الأصلية تنفيذ هذه الشروط إلا أن المطعون ضدها المالكة للقطعتين رقمى ٨ و ٦ بطريق الشراء من نفس الشركة بمقتضى تضمن ذات القيود والاشتراطات شرعت فى منتصف سنة ١٩٤٨ فى تشييد مبان على القطعة رقم ٦ التى تقع فى الناحية البحرية من ملكه على مسافة ١,٢٠ متر من حده فرفع الدعوى رقم ١٦٤٣ سنة ١٩٤٨ مستعجل مصر ضدها بطلب إيقاف أعمال البناء وحكم فى هذه الدعوى ابتدائيا واستثنائيا بإيقاف تلك الأعمال على أن ترفع دعوى الموضوع فى بحر شهر من تاريخ إعلانه بالحكم إلا أن المطعون ضدها عادت وأقامت مبانى الواجهة على الصامت ولم تترك مسافة الثلاثة أمتار كما أنشأت خارجه بمقدار ١,٢٠ متر سدت المنفذ البحرى لملكه وحسبت عنه النور والهواء وخارجه بمقدار ٨٠ سم فى الشقة القبلىة ولم تترك مسافة للمترين وأنشأت مرحاضا بحديقة منزلها فى الفضاء المتروك والبالغ مسطحة متران ملامصا لملكه ، وإذ كان قد لحقه من إنشاء هذا المرحاض وأعمال البناء الأخرى المخالفة لشروط قيود البناء الواردة فى عقد شراء المطعون ضدها أضرارا جسيمة منها إغراض المستأجرين عن السكنى فى عمارته مما أدى إلى نقص غلتها فقد أقام هذه الدعوى بطلب تعويضه عن هذه الأضرار . دفعت المطعون ضدها بعدم

جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى القضية رقم ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى مصر التى أقامها عليها الطاعن بطلب إزالة ما أقامته من مبان بالمخالفة لشروط الشركة البائعة التى قضى برفضها تأسيسا على أن الطاعن ومن عداه من الملاك المجاورين خالفوا تلك الشروط وتنازلوا عنها . وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبجواز نظرها تأسيسا على إختلاف الموضوع والسبب فى الدعويين ، وقبل الفصل فى الموضوع يندب خبير لمعاينة ملك المطعون ضدها وأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم . وقدم الخبير تقريراً بين فيه أعمال البناء التى أجرتها المطعون ضدها فى عمارتها بالمخالفة لشروط وقيود البناء المنصوص عليها فى عقد شرائها للأرض من شركة توحيد الأراضى المصرية وقدر الأضرار التى لحقت الطاعن بسبب هذه الأعمال وإنشاء المرحاض بمبلغ ٤٠٠ جنيه إذا لم تعدل المرحاض الذى أقامته فى مواجهة مدخل منزله وشرفاته وبمبلغ ٢٤٠ جنيه إذا قامت المطعون ضدها بتعديل مباني المرحاض على النحو الذى اقترحه الخبير فى تقريره . وفى ١٣ ما يوسنة ١٩٦١ عدل الطاعن مبلغ التعويض المطالب به إلى ٢٠٠٠ جنيه . وبتاريخ ١٩٦٣/٤/١٣ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٤٠٠ جنيه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٩٤ سنة ٨٠ ق طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى . كما استأنفه الطاعن لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ١٢٨٢ سنة ٨٠ ق طالبا تعديل مبلغ التعويض المحكوم به إلى ٢٠٠٠ جنيه . وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٣ قررت محكمة الإستئناف ضم الإستئناف الثانى للأول للارتباط ثم قضت فى ١٤ / ١١ / ١٩٦٤ فى موضوع الاستئناف رقم ١٢٨٢ سنة ٨٠ ق برفضه وفى موضوع الاستئناف رقم ١١٩٤ سنة ٨٠ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها بدفع مبلغ ١٦٠ جنيهاً . وبتقرير تاريخه ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطاعن وصممت على هذا رأى بالجلسة المحددة لنظره .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون نتيجة خطئه فى فهم الواقع فى الدعوى ، ذلك أنه استند

في قضائه برفض دعوى التعويض المرفوعة من الطاعن إلى ما أثبتته الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى مصر من أن شروط وقيود البناء التي اشترطتها الشركة البائعة في عقود البيع الصادرة منها لم تعد ملزمة للمشتري لتنازلهم عنها ضمنا وأنه لذلك فلا يجوز أن تكون مخالفتها أساسا لدعوى التعويض ، وهذا الذى استندت إليه محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه يخالف ما قضت به محكمة أول درجة من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ المشار إليها وما قضت به في منطوق حكمها من إلزام المطعون ضدها بالتعويض كما يخالف القانون والاتفاق لأن القيود والشروط الواردة في سند تملك المشتري وقد وصفت بأنها حقوق ارتفاق فانه يجب احترامها والأخذ بها . ويتحصل السبب الثانى في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه على الرغم من تسليمه بأن حكم المادة الخامسة من القانون المدنى القائم التى تتحدث عن إساءة استعمال الحق وحكم المادة ٨٠٧ من نفس القانون التى تحرم على المالك الغلو في استعمال حقه إلى حد الإضرار بملك الجار كانا مقررين من قبل صدور ذلك القانون فان الحكم المطعون فيه رأى بغير سند من القانون أن القاعدة الواردة في المادة الأخيرة لا تنطبق إلا على المرحاض الذى أنشأته المطعون ضدها في ملكها بحالة تضر ضررا فاحشا وغير مألوف بالجوار مع أن مخالفة المطعون ضدها لقيود البناء الواردة في عقد تملكها يعتبر خطأ منها ترتب عليه ضرر بالطاعن ومن ثم يستوجب مسئوليتها عن التعويض طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدنى القديم المنطبق على واقعة الدعوى لأن الشخص وإن كان حرا في كيفية الانتفاع بملكه إلا أن هذا مشروط ألا يضر هذا الانتفاع بحق الغير .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير سديد، ذلك أن الواقع في الدعوى كما يبين من أوراقها أن الطاعن أقام أولا الدعوى رقم ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة على المطعون ضدها طالبا إزالة جميع المباني والإنشاءات المقامة على الحد القبلى لملكها لمسافة قدرها متران وأسس الطاعن دعواه تلك على أن هذه المباني والإنشاءات التى يطلب إزالتها مخالفة لقيود البناء الواردة في عقد تملك المطعون ضدها وهو عقد البيع الصادر إليها من نفس الشركة البائعة لسلفه وقد قضى

إبتدائياً واستثنافياً في الدعوى المذكورة برفضها ، تأسيساً على ما ثبت من تقرير الخبير المعين فيها من أن الطاعن نفسه قد خالف هذه القيود والاشتراطات ببنائه في الجهة القبلية من منزله على مسافة تقل عن مترين من ملك الجار مخالفاً بذلك البند الخامس من شروط الشركة البائعة كما أحدثت خارجة بطول متر على الشارع كما أن أغلب الملاك في الشارع قد خالفوا ما فرضته هذه الشركة عليهم من قيود دون أن تقوم هي من جانبها أو يقوم أحد ممن فرضت هذه القيود لمصالحتهم بالتمسك بها ، واستخلصت المحكمة من ذلك كله أن هذه القيود قد سقطت بالتنازل الضمني ورتبت على ذلك أن المطعون ضدها كان لها العذر في عدم التقيد بها . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع الذي أبدته المطعون ضدها بعدم جواز نظر الدعوى الحالية المقامة من الطاعن لسبق الفصل فيها في الدعوى ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة المشار إليها تأسيساً على اختلاف الموضوع والسبب في الدعويين وكان الحكم قد أقام قضاءه في الدعوى الحالية برفض التعويض المطالب به من الطاعن عن مخالفة المطعون ضدها لقيود البناء الواردة في عقد تملكها على "أن هذه القيود التي اشترطتها الشركة البائعة لم تعد ملزمة للمشتري لأنهم تنازلوا عنها ضمناً وذلك على ما أثبتته الحكم الذي صدر في الدعوى رقم ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ بين الطرفين وأنه لهذا فلا يجوز أن تكون مخالفة هذه الشروط على اعتبار أنها حقوق ارتفاق أساساً لدعوى التعويض وأنه من ذلك يتضح خطأ محكمة أول درجة في بناء حكمها على مخالفة شروط البناء المنصوص عليها في عقود الملكية . ثم عرض الحكم بعد ذلك للأساس الآخر الذي أقام عليه الطاعن طلب التعويض وهو إساءة الجار استعمال حقه في الانتفاع بملكه والغلو في استعمال هذا الحق إلى حد الإضرار بملك الجار ضرراً غير مألوف ، والاستناد في ذلك إلى المادتين ٥ ، ٨٠٧ من القانون المدني القائم . وذكر الحكم المطعون فيه أن القاعدة الواردة في هاتين المادتين كانت مقررة من قبل صدور هذا القانون ثم قال "وبما أن هذه المحكمة ترى أن هذه القاعدة لا تشمل سوى إنشاء المرحاض بحالة تضر ضرراً فاحشاً غير مألوف بالجار وأن المستأنف ضدها (المطعون ضدها) لم تقم باتخاذ الإجراءات الكافية — كما أثبت ذلك الخبير — لمنع هذا الضرر وأن المحكمة ترى في تقدير التعويض عن هذا التصرف الأخذ بما جاء في تقرير الخبير الذي عينته محكمة أول

درجة للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها ، وبما أن الخبير قدر التعويض عن إنشاء المرحاض بالشكل المعيب الذي بيّنه في تقريره بمبلغ ١٦٠ ج فإنه يتعين الحكم به " وبين من هذا أنه لا تناقض بين ما قضت به المحكمة من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٣٢٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة وبين ما قرّره في حكمها المطعون فيه من أن مخالفة قيود البناء الواردة في عقد شراء المطعون ضدها على اعتبار أنها حقوق ارتفاق لا يجوز أن تكون أساسا لطلب التعويض لثبوت تنازل الطاعن وباقي المشتريين من شركة توحيد الأراضي المصرية عن هذه القيود ، ذلك أنه وإن كان قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على اختلاف الموضوع والسبب فيها عنهما في الدعوى السابقة رقم ٣٢٨٤ لسنة ١٩٤٨ يقتضى ألا يكون للحكم الصادر في تلك الدعوى السابقة حجية ملزمة في الدعوى الحالية إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة بما لها من السلطة التامة في استنباط القرائن من أى مصدر تراه وفي تقدير الدليل الجائز الأخذ به ، من أن تعتمد ما جاء بأسباب الحكم السابق ، الذى كان من أوراق الدعوى ، من ثبوت تنازل المشتريين عن قيود البناء الواردة في عقود البيع الصادرة إليهم من الشركة المالكة الأصلية للأرضى وتتخذ من هذا التنازل سندا لقضائها برفض طلب التعويض عن مخالفة هذه القيود إذ أن استنادها إليه لا يكون على اعتبار أن لذلك الحكم حجية تلزمها وإنما لإقتناعها بصحة النظر الذى أخذ به ، وهذا هو ما يجب أن يحمل عليه مسلك الحكم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف أيضا القانون أو العقد لأنه لم ينكر اشتغال هذا العقد على قيود البناء تلك وإنما قضى بعدم جواز طلب التعويض على أساس مخالفتها لحصول التنازل عنها من الطاعن وباقي الملاك فى الحى الذى يقع فيه ملكه وملك المطعون ضدها — ولا مخالفة فى ذلك للقانون أو العقد — فإذا كان ذلك و كان تقدير التعسف والغلو فى استعمال المالك لحقه من شئون محكمة الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن إقامة المطعون ضدها لمبانيها على مسافة من ملك الطاعن تقل عن المسافة المشروطة فى عقد شرائها لا يعتبر اساءة منها لاستعمال حقها أو غلوا منها فى استعمال هذا الحق وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه سائغا لأن التزام هذه المسافات لا تكون إلا باتفاق أو بنص فى القانون وما دام الحكم قد انتهى إلى أن الطاعن قد تنازل عن هذه المسافات بل خالفها هو نفسه ، فإنه لا يكون له بعد ذلك أن يعتبر عدم التزام

المطعون ضدها لها خطأ منها أو غلوا في استعمال حقها كمالكته، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يقيم قضاءه بالتعويض عن الضرر الناشئ من المرحاض الذي أنشأته المطعون ضدها على أنه مخالف لقيود البناء وإنما على أن إنشائه بالصورة التي أنشئ بها يعتبر غلوا منها في استعمال حقها كمالكته إلى حد قد أضر بملك جارها الطاعن ضررا يتجاوز مضار الحوار المألوفة، فإن النعي بالسببين السابقين يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاسناد والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب استئنائه ولم يعن بحثها فيما تضمنته من بيان قيمة الأضرار المادية والأدبية التي حاققت به من جراء إساءة المطعون ضدها استعمال حقها ، إذ أن الطاعن أوضح في السبب الأول من أسباب استئنائه أن التقدير الصحيح للتعويض وفقا لذات القواعد التي رسمها الخبير هو مبلغ ١٢٠ ج وذلك قبل أن تتضاعف الأضرار بإقامة المطعون ضدها الدورين الثالث والرابع وهو الأمر الذي اضطر الطاعن من أجله إلى زيادة التعويض المطالب به إلى مبلغ ألفي جنيه ، لكن المحكمة الابتدائية لم تدخل في تقديرها الضرر الناشئ عن إنشاء هذين الدورين واكتفت بما أورده الخبير في تقريره الأول المقدم قبل إنشائهما ، ولم يرد الحكم المطعون فيه على المطاعن التي وجهها إلى تقرير الخبير وخاصة فيما تضمنه من إغفاله الضرر الناشئ عن عدم ترك المطعون ضدها للمسافات الواجب عليها تركها بين مبانيها ومبانيه واكتفى بتقدير التعويض عن الضرر الناشئ عن إقامة المرحاض بمبلغ ١٢٠ ج مقررًا أنه أخذ في ذلك بما جاء في تقرير الخبير مع أن هذا الخبير قد بين أن هناك أضرارا دائمة مستمرة تنتج من إقامة المرحاض بالصورة التي صورها في تقريره ، وبهذا جاء تقدير الحكم المطعون فيه لهذه الأضرار غير متناسب معها كما أنه لم يقض بتعويض الضرر الذي أصاب الطاعن بسبب مخالفة المطعون ضدها الشروط والقيود الواردة في عقد تملكها على الرغم من ثبوت هذا الضرر في تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم الابتدائي ، ولم يعرض الحكم المطعون فيه لأسباب هذا الحكم ولم يرد عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السببين السابقين من أن الحكم المطعون فيه لم يرتقير أى تعويض عن مخالفة المطعون ضدها للمسافات وباقي قيود البناء الواردة في عقد تملكها وذلك للأسباب التي استند إليها بحق على ما سلف بيانه في الرد على ذينك السببين، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تولى الرد على أسباب الحكم الابتدائي وبين حلة مخالفته له كما أنه أخذ بتقدير الخبير للضرر الناشء من إقامة المرحاض ولم ينقص عنه وكان تقدير التعويض الجابر للضرر هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان القانون لا يلزمها باتباع معايير معينة في شأنه، وكان ما يعييه الطاعن على حكم محكمة أول درجة غير مقبول لأن الحكم المطعون فيه لم يأخذ به ولم يحل إلى أسبابه وكان ما قرره الحكم المطعون فيه يحمل الرد على جميع ما أثاره الطاعن في أسباب استئنافه مما يستأهل رداً، فإن النعي يهذين السببين يكون أيضاً على غير أساس ويتعين لما تقدم رفض الطعن.

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم العراف ، وسليم راشد أبو زيد ، وملي
مهد الرحمن .

(٥٢)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) اعلان . ” الإعلان في محل المختار ” . نقض . ” إعلان الطعن ” .

إعلان الطعن في موطن الوكيل . شرط صحته . اتخاذ محلا مختارا في ورقة
إعلان الحكم . م ٣٨٠ مرافعات .

(ب) عقد . ” فسخ العقد ” .

ثبوت الفسخ في العقود الملزمة للجانبين . عدم جواز الحرمان أو الحد من فوائده
إلا باتفاق صريح .

(ج) بيع . ” التزامات المشتري ” . ” مهلة للوفاء بالثمن ” . محكمة
الموضوع .

منح المشتري مهلة للوفاء بالثمن . رخصة لقاضى الموضوع .

١ — لا يجوز وفقا لحكم المادة ٣٨٠ مرافعات إعلان الطعن إلا لنفس الخصم
أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة اعلان الحكم المطعون فيه ، ومن
ثم فلا يصح اعلان الطعن في موطن الوكيل إلا إذا كان قد اتخذ محلا مختارا
في ورقة اعلان الحكم . كما لا يجوز تسليم الصورة إلى الوكيل في موطن الشخص
المطلوب اعلانه إلا إذا لم يجد المحضر هذا الشخص في موطنه وأثبت عدم وجوده
في ورقة الإعلان وصورته .

٢ — ما تنص عليه المادة ١٥٧ من القانون المدني من تحويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه، هو من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين . ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه . ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحسد من نطاقه إلا باتفاق صريح .

٣ — منح المشتري مهلة للوفاء بثن المبيع إلتقاء للفسخ، أو رفض طلبها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية لأنه من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضى الموضوع الخيار في أن يأخذ فيها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه^(١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما على الطاعن الدعوى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٣ كلى المنيا يطلبان الحكم بفسخ العقد المتضمن بيعهما له الأرض الزراعية المبينة بالصحيفة والبالغ مساحتها ٥ ف و ٢٠ ط و ١٩ س وتسليمها إليهما بما يكون عليهما من زراعة وقالوا شرحا لدعواهما إن الطاعن اشترى منهما الأرض المذكورة على قطعتين إحداهما مكلفة باسم أولهما والأخرى واردة في تكليف ثانيهما نظير ثمن قدره ٢٧٨٦ ج و ٦٧٥ م بواقع ٤٧٥ جنيه للفدان الواحد دفع منه الطاعن ١٠٠ ج عند التعاقد وتعهد بسداد الباقي على قسطين الأول وقدره ١٢٠٠ جنيه في آخر يناير سنة ١٩٦٢ ، والثاني وقدره ١٤٨٦ ج و ٦٧٥ م في أول أغسطس في سنة ١٩٦٢ وإذ لم يقيم بأداء باقى الثمن وقدره ١٥٨٦ ج و ٦٧٥ م على

(١) طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٦٨ مجموعة المكاتب الفنى

السنة ١٩ ص ٩٦٢ القادمة ١٤٣٠

الرغم من انذارهما إياه بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٣ بوجوب الوفاء به فقد أقاما هذه الدعوى بطلباتها سالفة البيان. طلب الطاعن رفض الدعوى تأسيسا على أنه لم ينص في العقد على الفسخ كجزاء للتأخير في دفع الأقساط اكتفاء بتقرير فائدة قدرها ٥ ٪ سنويا على المبالغ المتأخرة. وفي ٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بفسخ عقد البيع وتسليم الأرض المبيعة للطعون ضدهما بما عسى أن يكون عليها من زراعة على أن يكون للطاعن تجنب الفسخ إذا دفع للطعون ضدهما مبلغ ١٥٨٦ ج و ٦٧٥ م في مدى شهرين من تاريخ الحكم . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٤ سنة ٢ ق بنى سويف طالبا إلغاء استنادا إلى أن العقد لم يربط الفسخ كجزاء على التأخير في دفع الأقساط وأن الباقي من الثمن هو ١٠٢٧ ج و ٣٧٥ م وليس ١٥٨٦ ج و ٦٧٥ م كما جاء بالحكم الابتدائي ، وفي ٨/١٢/١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من فسخ العقد والتسليم ، واستندت في ذلك إلى أن العقد لم يتضمن شرطا مانعا من الفسخ وأنه لذلك يحق لكل من طرفيه طلب فسخه إذا أخل المتعاقد الآخر بالتزامه ورفضت في أسباب حكمها ما طلبه المشتري من منحه مهلة لسداد باقي الثمن الذي حددته بمبلغ ١٤٤٧ ج و ٣٧٥ م حسبما اتضح لها من مراجعة المستندات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٣ يناير سنة ١٩٦٥ أورد فيه أربعة أسباب لطعنه ثم عاد وأضاف إليها سببا خامسا في المذكرة المودعة في ١٤/٩/١٩٦٥ . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضده الثاني لبطلان إعلانه بالتقرير ورفض الطعن بالنسبة للطعون ضده الأول وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن النيابة العامة أسست دفعها ببطلان الطعن بالنسبة للطعون ضده الثاني ، على أن المحضر أثبت في ورقة إعلان الطعن أنه انتقل إلى محل إقامة المطعون ضده الأول باعتباره وكيله الرسمي وقام بإعلانه في مواجهة هذا الوكيل مخاطبا تابعه وأنه لما كان إعلان الطعن إنما يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، فإن إعلان المطعون ضده الثاني الذي لم يوجه إليه في موطنه الأصلي أن كان يقيم في مصر ، ولم يسلم للنسبة لإعلانه بالطرق السياسية أن كان يقيم في الخارج يكون قد وقع باطلا .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لا يجوز — وفقا لحكم المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات — إعلان الطعن إلا لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه ومن ثم فلا يصح إعلان الطعن في موطن الوكيل إلا إذا كان الخصم قد اتخذ مختارا في ورقة إعلان الحكم، كما لا يجوز وفقا للمادة ١٢ من أفعات تسليم الصورة إلى الوكيل في موطن الشخص المطلوب إعلانه إلا إذا لم يجد المحضر هذا الشخص في موطنه وأثبت عدم وجوده في أصل ورقة الإعلان وصورته. ولما كان الثابت من مطالعة أصل ورقة إعلان الطعن أن الطاعن طلب من بادئ الأمر إعلان الطعن إلى المطعون ضده الأول عن نفسه وباعتباره وكيلا رسميا عن المطعون ضده الثاني وقد سلمت الصورة في موطن المطعون ضده الأول عن نفسه وباعتباره وكيلا رسميا عن المطعون ضده الثاني وسلمت الصورة في موطن المطعون ضده الأول إلى تابعه ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن هذا الموطن هو ذات موطن المطعون ضده الثاني كما لم يثبت المحضر أنه لم يجد الأخير في وقت الإعلان، فإن إعلان الطعن إليه وقد جرى على هذه الصورة يكون باطلا وإذا كان الميعاد المحدد لإعلان الطعن قد انقضى دون إعلانه به إعلانا صحيحا فإنه يتعين إعمالا للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الحكم ببطلان الطعن بالنسبة إليه وإذا كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه قابلا للتجزئة على ما سلف بيانه عند سرد الوقائع فإن أثر هذا البطلان يكون مقصورا عليه ولا يمتد إلى المطعون ضده الأول الذي صح إعلانه في الميعاد القانوني .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضده الأول .

وحيث إن حاصل السبب الذي أبداه الطاعن في مذكرته باعتباره متعلقا بالنظام العام، هو بطلان الحكم المطعون فيه لأن الحكم الابتدائي الذي قضى بتأييده وأحال إلى أسبابه باطل لعدم توقيع القاضى الذى أصدره على نسخته الأصلية وقد تنازل الطاعن عن هذا السبب بعد أن ثبت لهذه المحكمة وجود توقيع لهذا القاضى على هامش الصحيفة الأخيرة من نسخة الحكم الأصلية المودعة ملف الطعن ويتعين لذلك الالتفات من هذا السبب لعدم صحته .

وحيث إن السبب الأول من الأسباب الأربعة الواردة بالتقرير يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون؛ ذلك أنه قضى بفسخ عقد البيع استنادا إلى نص المادة ١٥٧ من القانون المدني التي تجيز لكل من المتعاقدين أن يطالب بفسخ العقد الملزم للجانبين إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه، واستنادا إلى ما قاله من أنه لا يمنع من القضاء بالفسخ إذا توافرت أسبابه، إلا إذا تضمن العقد نصا صريحا مانعا منه—وهو ما لم يرد بالعقد موضوع الدعوى— ويرى الطاعن أن الحكم قد أخطأ في هذا، لأن البند الرابع من العقد ينص على أن جزاء عدم سداد الأقساط هو مريان الفائدة بواقع ٥ ٪ سنويا على المبالغ التي يتأخر المشتري في الوفاء بها، ومتى كان المتعاقدان قد نصا على جزاء معين على تخلف المشتري عن القيام بالتزامه هذا، فانه لا يجوز توقيع غير هذا الجزاء، ولا سبيل إلى الالتجاء إلى الأحكام العامة في الفسخ لأنها لا تنطبق إلا في حالة إغفال المتعاقدين النص على ما اتفقا عليه وليس بالازم النص صراحة على الحرمان من حق طلب الفسخ لأن النص على جزاء آخر هو نفى لجزاء الفسخ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالفسخ استنادا إلى القواعد العامة فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن ما تنص عليه المادة ١٥٧ من القانون المدني من تحويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه هو من النصوص المبجلة لإرادة المتعاقدين، ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه، ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح . وإذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد رأت أن النص في عقد البيع على مريان الفوائد بواقع ٥ ٪ على المبالغ التي يتأخر المشتري (الطاعن) في سدادها لا يؤدي إلى حرمان البائعين "المطعون ضدهما"، مما ينحوله لهما القانون من طلب فسخ البيع عند تخلف المشتري عن دفع الباقي في ذمته من الثمن بل إن هذا الحق ثابت لهما بنص المادة ١٥٧ من القانون المدني وبقا لهما من غير حاجة لأي اشتراط في العقد بخصوصه، فإن تفسيرها هذا للعقد هو تفسير تحتمله عباراته ولا غبار عليه قانونا .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق، ذلك أن الطاعن قرر أنه سدد من الثمن مبالغ مجموعها ١٦٨٩ ج و ٣٠٠ م منها ١٠٠ ج مدفوعة وقت تحرير العقد ومذكورة فيه ومبلغ ٣٥٠ ج ثابت سدادته بأعلا الصحيفة الثانية من نسخة عقد البيع المقدم منه ومبلغ ١١٠٠ ج ثابت سدادته بذيل تلك الصحيفة ومبلغ ١٣٩ ج و ٣٠٠ م ثمن سماد وكسب استلمه المطعون ضدهما ومؤشربه في أعلا الصحيفة الأولى من نسخة العقد المقدمة من المطعون ضدهما، ولم تلتفت المحكمة الابتدائية إلى أن باقي الثمن أصبح ١٠٩٧ ج و ٣٧٥ م وقررت خطأ أن الباقي في ذمة الطاعن هو ١٥٦٨ ج و ٦٧٥ م وعلقت تفادي الفسخ على سداد هذا المبلغ في المهلة التي حددتها في حكمها وقد سلم الحكم المطعون فيه بخطأ المحكمة المذكورة في عدم خصم ثمن السماد والكسب ولكنه لم يخصص مبلغ الـ ٣٥٠ ج التي قام الطاعن بسدادها، استنادا إلى القول بأنه لا يوجد في الأوراق ما يدل على أداء هذا المبلغ في حين أن الوفاء به ثابت بأعلا الصحيفة الثانية من عقد البيع المقدم من الطاعن، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص مخالفا للثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح، ذلك أنه وإن كان الثابت من مطالعة الصفحة الثانية من عقد البيع المقدم من الطاعن أنه قد سدد دون بأعلاها أنه قد سدد في ١٩٦٢/١/٩ مبلغ ٣٥٠ ج إلا أنه قد دون بذيل هذه الصحيفة في ١٩٦٢/٤/١٤ أن الطاعن سدد من الثمن مبلغ ١١٠٠ ج وأن التأشير بأعلا الصحيفة بسداد مبلغ ٣٥٠ ج يعتبر لاغيا مما يدل على أن هذا المبلغ قد اندرج في المبلغ الذي قام الطاعن بسدادته أخيرا ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس من الواقع .

وحيث إن حاصل السبب الثالث بطلان الحكم المطعون فيه لتناقض أسبابه، ذلك أن المحكمة الابتدائية منحت الطاعن مهلة لسداد الباقي من الثمن حسبما حددته حتى يتجنب الفسخ وبذلك أصبحت هذه المهلة حقا مكتسبا له . ولما كان الطاعن ينازع في مقدار المبلغ الباقي في ذمته الذي حددته المحكمة بمبلغ ١٥٨٦ ج و ٦٧٥ م فإنه استأنف الحكم الابتدائي لتصحيح هذا الوضع ورات محكمة الاستئناف أن الباقي من الثمن هو ١٤٢٧ ج و ٣٧٥ م وقطعت بخطأ الحكم في حساب هذا الباقي وقالت إنه ألزم الطاعن بسداد ما يزيد عن المبلغ الباقي

في ذمته ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه سجل على الطاعن عدم سداد ذلك المبلغ خلال المهلة المحددة بمقتضى الحكم الابتدائي مع أنه كان على حق في امتناعه عن السداد خلال تلك المهلة مما كان يستوجب منحه مهلة أخرى للسداد .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد انتهى في خصوص ما أثاره الطاعن بصحيفة الاستئناف من استعداده لدفع باقي الثمن بعد تصحيح حساب المبالغ التي قام بسدادها إلى " إن هذا النزاع أصبح غير ذي موضوع بانقضاء المهلة التي منحها له محكمة أول درجة والتي بدأت من تاريخ صدور الحكم المستأنف سيما وأن الثابت من البند الثالث من العقد أن باقي الثمن تعهد المستأنف (الطاعن) بسداده على قسطين أولهما في يناير سنة ١٩٦٢ والثاني في أغسطس سنة ١٩٦٢ مما يدل على أن المستأنف مصر على عدم الوفاء " وهذا الذي قرره الحكم لاتناقض فيه ، ذلك أن خطأ الحكم الابتدائي في احتساب المبلغ الباقي من الثمن لا يحول بين الطاعن وبين الوفاء بالمبلغ الباقي الذي يعتقد انشغال ذمته به خلال المهلة التي حددتها له الحكم كما لا يمنعه من الوفاء بالمبلغ الذي حدده الحكم الابتدائي مع حفظ حقه في استرداد ما يدفعه زيادة عما في ذمته ، هذا إلى أن الطاعن لم يقيم بالوفاء بشيء مما ثبت أنه لا زال باقيا في ذمته من الثمن إلى أن صدر الحكم المطعون فيه . وأما النعى على الحكم المطعون فيه لعدم منحه الطاعن مهلة أخرى فمردود بأن منح هذه المهلة أو رفض طلبها مما يدخل في ساطعة محكمة الموضوع التقديرية لأنه من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في أن يأخذ فيها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى بغير معقب عليه .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم إذ أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من فسخ عقد البيع وتسليم الأرض المبيعة دون تأييده ماورد بأسبابه من إلزام المطعون ضدهما برد ما قبضاه من الثمن يكون قد أغفل الأثر القانوني المترتب على الفسخ وهو إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من فسخ عقد البيع للأسباب التي أقام عليها قضاءه بالفسخ ، ولما كان

الحكم الابتدائي قد أورد في أسبابه أنه في حالة عدم الوفاء بالثمن خلال المهلة المحددة يصبح عقد البيع مفسوخا ويلتزم المشتري "الطاعن" بتسليم المبيع إلى البائعين "المطعون ضدهما" مع التزامهما برد ما قبضاه من ثمن إلى الطاعن وكانت الدعامة التي أقيم عليها الحكم المطعون فيه هي ذات الدعامة التي أقيم عليها الحكم الابتدائي فإن ما ورد بأسباب هذا الحكم بشأن الأثر المترتب على الفسخ يكون قد اندمج بأسباب الحكم المطعون فيه وأصبح جزءا لا يتجزأ منها لأنها لا تتعارض مع أسبابه و بذلك تعتبر هذه الأسباب مكملة للمنطوق وتكون معه وحدة لا تتجزأ لارتباطها به ارتباطا وثيقا وتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، عثمان زكريا ، وسليم راشد أبوزيد ، وعلى
ميد الرحمن .

(٥٣)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) نقض . ” أحوال الطعن ” . قوة الأمر المقضى .

الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته . شرطه أن
يكون فصل فى النزاع على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم به وفصل فى النزاع
ذاته بين الخصوم .

(ب) قوة الأمر المقضى . . دعوى . ” دعوى الحيازة ” .

اختلاف دعوى الحيازة والريع سببا وموضوعا . فاضى الحيازة منه من النضر
للكبة . ما يقرره فى شأنها لا يقيد المحكمة التى تنظر النزاع على أصل الحق أو نزاع
متفرع عنه أو مرتب عليه .

١ — ما أجازته المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض
فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته ، مشروط بأن يكون هناك حكم
آخر سبق أن فصل فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به
حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الاتهائى الثانى الذى فصل فى النزاع على
خلاف الحكم الأول .

٢ — الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لا يجوز قوة الأمر المقضى فى دعوى
الريع والتى تعتبر الملكية عنصرا من عناصرها وذلك لاختلاف الدعويين سببا
وموضوعا ، ومن ثم فلا يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى هذه الدعوى
الأخيرة لمخالفته الحكم الأول . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم فى دعوى منع

التعرض قد فصل في أسبابه في ملكية أرض النزاع وقضى بأنها لا تدخل في مستندات الخصم ، ذلك أن قاضي الحيازة ممنوع من التعرض للملكية ومن بناء حكمه على أساس ثبوتها أو نفيها وكل ما يقرره في شأنها لا يحوز أية حجية لدى المحكمة التي يعرض عليها النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مترتب عليه كالنزاع على الربيع ومن ثم فلا تنقيد به تلك المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الثمانية الأولين الدعوى رقم ٩٣٧ سنة ١٩٥٤ مدني أمام محكمة إدفو الجزئية طالبا الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٤٣ ج . وقال شرحا لذلك إنه يملك أرضا زراعية مساحتها ١ ف و ٨ ط مينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وأن المطعون ضدهم المذكورين اغتصبوا هذا القدر في المدة من ١٩٣٧ / ١٩٢٨ الزراعية إلى ١٩٥٠ / ١٩٥١ على الرغم من الأحكام الصادرة في مواجهتهم بملكيتهم له ثم بفسرزه وتجنبيه وأن المبلغ المطالب به هو الربيع المستحق له في ذمتهم عن هذه المدة ، ولدى نظر الدعوى وجه المطعون ضده السادس إلى حسن على عويس مورث المطعون ضدهم من التاسع للأخير دعوى ضمان فرعية وطلب هذا الضامن رفض الدعوى الأصلية استنادا إلى الحكم الصادر برفض الدعوى رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٤ مدني ادفو التي أقامها الطاعن ضده وضد آخرين بتثبيت ملكيته للقدر المذكور والذي أصبح نهائيا بعد أن تأيد استئنافيا ، وفي ١٥ / ٢ / ١٩٦٠ قضت المحكمة بتدب أحد الخبراء للانتقال إلى عين النزاع وتطبيق مستندات الخصوم على الطبيعة لمعرفة أي منها ينطبق على الأرض موضوع النزاع وبيان ما إذا كانت الأطيان الواردة بالحكم رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤٤ ادفو المؤيد استئنافيا بالحكم رقم ٤ لسنة ١٩٤٩ مدني مستأنف أسوان هي بذاتها الأطيان موضوع الدعوى أم تختلف عنها وتحقيق من من طرفي الخصومة يضع اليد عليها في المدة المطالب بريعتها ومقداره وبعد

أن قدم الحبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن الأرض المطالب بريعها في الدعوى الحالية هي بعينها الأرض الواردة بالحكم رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤٤ مدنى إدفو المؤيد استئنافيا بالحكم رقم ٤ لسنة ١٩٤٩ مستأنف أسوان ، قضت المحكمة فى ٢٩ من إبريل سنة ١٩٦٣ برفض الدعوى الأصلية وبعدم قبول دعوى الضمان لإنتفاء المصلحة . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ مدنى مستأنف أسوان ناعيا عليه مساسه بحجية الحكم رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ مدنى مستأنف أسوان الصادر فى ١٢/٣١/١٩٥٦ بين أطراف الدعوى جميعا والذي قضى بإلغاء حكم منع التعرض الصادر لصالح حسن على عويس فى الدعوى رقم ٩٩٢ سنة ١٩٥٤ إدفو، وقال الطاعن إن الحكم الإستئنافى المذكور قطع فى أسبابه بأن أرض هذا الأخير غير أرض الطاعن المطالب بريعها فى الدعوى الحالية وأن كلتا المساحتين موجودة على الطبيعة . وفى ١٧/١١/١٩٦٤ حكمت محكمة أسوان الابتدائية بهيئة استئنافية بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه فصل فى النزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم انقسم وحاز قوة الأمر المقضى به وهو الحكم رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ مدنى مستأنف أسوان مما يجوز معه الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم النهائى رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ إستئناف أسوان قضى برفض دعوى منع التعرض التى كان قد رفعها حسن عويس مورث المطعون ضدهم من التاسع إلى الأخير ضد الطاعن وفصل فى أسبابه بأن أرض الطاعن محل النزاع والمطالب بريعها فى الدعوى الحالية بعيدة عن أرض هذا المورث ولا تنطبق عليها مستنداته وهذا الحكم وإن كان قد صدر فى دعوى منع تعرض إلا أنه فصل نهائيا فى أساس النزاع وهو هل الأرض المتنازع عليها تدخل فى مستندات تملك الخصم حسن على عويس أم لا تدخل وقضى هذا الحكم قضاء نهائيا بعدم دخولها فى تلك المستندات وإذا كان هذا القضاء قد صدر بعد الحكم فى دعوى الملكية رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٤ التى كان قد أقامها الطاعن وقضى برفضها وفصل فى الملكية على وجه مغاير لقضاء الحكم فى تلك الدعوى ولم يطعن حسن

عويى فيه بالنقض مع أنه كان فى إمكانه ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف الحكم المذكور رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ إستئناف أسوان فإنه يكون متعينا نقضه .

وحيث إن ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض فى أى حكم إنتهاى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن فصل فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الإنتهاى الثانى الذى فصل فى النزاع على خلاف الحكم الأول ولما كان الثابت من الاطلاع على الصورة المعلنة من الحكم رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ مدنى مستأنف أسوان المودعة ملف الطعن أنه صدر لصالح الطاعن برفض دعوى منع التعرض التى أقامها عليه حسن على عويى وطلب فيها الحكم بمنع تعرضه له فى أرض النزاع وكان الحكم الصادر فى دعوى الحيابة لا يجوز قوة الأمر المقضى فى دعوى الريع المطعون فى حكمها والتى تعتبر الملكية عنصرا من عناصرها وذلك لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، فإنه لا يجوز بالتالى الطعن بالنقض فى هذا الحكم لمخالفته الحكم الأول ، ولا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن من أن الحكم فى دعوى منع التعرض قد فصل فى أسبابه فى ملكية أرض النزاع وقضى بأنها لا تدخل فى مستندات خصمه (مورث المطعون ضدهم من التاسع إلى الأخير) ذلك أن قاضى الحيابة ممنوع من التعرض للملكية ومن بناء حكمه على أساس ثبوتها أو نفيها وكل ما يقرره فى شأنها لا يجوز أية حجية لدى المحكمة التى يعرض عليها النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مترتب عليه كالنزع على الريع ، ومن ثم فلا تنقيد به تلك المحكمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

جلسه ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٥٤)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) إثبات . ” يمين حاسمة ” . محكمة الموضوع .

تقدير كيدية اليمين الحاسمة مما تستقل به محكمة الموضوع .

(ب) إثبات . إنابة قضائية . ” توجيه اليمين بطريق الإنابة القضائية ” .

طالب الإنابة القضائية يكون بالطريق الدبلوماسي . تعذر طلبها في حالة قطع العلاقات السياسية .

١ — لما كانت المادة ٤١٠ من القانون المدني وإن أجازت لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر ، إلا أنها أجازت أيضا للقاضي أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفا في توجيهها ، لأن اليمين — على ما صرحت به مذكرة المشروع التمهيدى في تعليقها على هذه المادة — ليست كما يصورها الفقه — تأثرا بالتزام ظاهر نصوص القانون المدني المانع — موكولة لهوى الخصوم ولا هى من شأنهم وحدهم ، كما أن تقدير كيدية اليمين والتعسف في توجيهها مما يستقل به القاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب سائغة .

٢ — يكون طلب الإنابة القضائية بالطريق الدبلوماسي ، على ما تقرر به المادة ٧ من اتفاقية الإعلانات والإنايات القضائية المعقودة بين الدول العربية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والموقع عليها من المملكة العربية السعودية في ٢٣ مايو

سنة ١٩٥٣ ومن الجمهورية العربية المتحدة في ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ والتي تم إيداع وثائق التصديق عليها منهما لدى الأمانة العامة في ٥ أبريل سنة ١٩٥٤ و ١٥ مايو سنة ١٩٥٤، وبديهي أنه متى كانت الانابة لا يمكن طلبها إلا بالطريق الدبلوماسي فإن طلبها يكون متعذرا في حالة قطع العلاقات السياسية بين البلدين.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن طلب في الدعوى رقم ٥١٣٥ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة الزام المطعون ضده بأن يؤدي له مبالغ ثلاثة آلاف جنيه، واستند في ذلك إلى سند اذنى مؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ ويحمل بصمة ختم باسم أحمد محمد العشى (المطعون ضده) وقد ادعى وكيل المطعون ضده بتزوير هذا السند وذلك بتقرير في قلم الكتاب تاريخه ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ وقام باعلان شواهد التزوير . فطلب وكيل الطاعن توجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون ضده على أنه لم يوقع على السند ببصمة ختمه وأنه ليس مدينا بالمبلغ الوارد به، ورد وكيل المطعون ضده على ذلك بأن هذه اليمين كيدية وطلب رفض توجيهها، وفي ١٣ مارس سنة ١٩٦١ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بعدم جواز توجيه اليمين وأمرت بتحقيق شاهد التزوير الثانى بطريق المضاهاة وكلفت الطرفين بتقديم أوراق رسمية أو عرفية معترف بها لإجراء المضاهاة عليها، وبعد أن أرشد المطعون ضده عن توكيل موثق عليه صادر منه إلى آخر وقرار جمركى مقدم منه إلى جمرك القاهرة، قضت المحكمة في ٢ من ابريل سنة ١٩٦١ وقبل الفصل فى الموضوع بنذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لإجراء مضاهاة بصمة الختم المنسوبة إلى المطعون ضده على السند المدعى بتزويره على أصل التوكيل رقم ١٣١٨ سنة ١٩٥٩ توثيق القاهرة المحفوظ بمصلحة الشهر العقارى بالقاهرة الصادر من الطاعن إلى آخر وعلى الإقرار الجمركى المقدم منه في ١٠ نوفمبر

سنة ١٩٥٩ والمحفوظ بمحرك القاهرة . وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن بصمة الختم الموقع بها على السند تخالف بصمة ختم المطعون ضده الموقع بها على أصل التوكيل والافرار الجمركي حكمت المحكمة الابتدائية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٢ برد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير ورفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٠٤ لسنة ٧٩ قضائية القاهرة وتمسك في السبب الأول من أسباب استئنافه بتوجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون ضده بعد أن عدل صيغتها وقصرها على أن المطعون ضده ليس مدينا له بالمبلغ الوارد بالسند . وبتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الإستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون ضده وقع ببصمة ختمه على السند موضوع الدعوى وأنه يستعمل أكثر من ختم واحد ، ورفضت المحكمة في أسباب هذا الحكم توجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون ضده على أساس أن طالبها متعسف في توجيهها ، وبعد أن تم التحقيق قضت في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في قضائها بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٥ يناير سنة ١٩٦٥ وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الإستئناف في حكمها الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٦٣ رفضت توجيه اليمين الحاسمة التي طلب توجيهها إلى المطعون ضده واستندت المحكمة في رفضها إلى أن الطاعن متعسف في توجيهها واستخلصت هذا الاعتساف من إقامة المطعون ضده ببلدة نائية من بلدان المملكة العربية السعودية وتعذر حضوره إلى مصر لحلف اليمين بسبب قطع العلاقات السياسية بين البلدين ومن عدول الطاعن عن دليله الكتابي بعد الطعن فيه بالتزوير إلى اليمين استغلالا لهذه الظروف ، وهذا التدليل يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ، ذلك أن المطعون ضده استحضر شاهدي نفى من بني وطنه أديا الشهادة في التحقيق الذي أجرته محكمة الإستئناف في الوقت الذي كانت فيه العلاقات السياسية مقطوعة بين الجمهورية العربية المتحدة ، وبين المملكة العربية السعودية ، وهذا يدل على أن حضور المطعون ضده لحلف اليمين لم يكن

متعدرا ، هذا إلى أنه كان في الوسع طبقا لمواثيق جامعة الدول العربية أن يحلفها في بلده بطريق الإنابة القضائية ؛ ثم أنه لا تريب على من بيده الدليل الكتابي أن يقطع المنازعة فيه باللجوء إلى ذمة خصمه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الإستئناف في ١٣ يونية سنة ١٩٦٣ أقام قضاءه برفض توجيه اليمين الحاسمة على قوله ” وبما أنه من المقرر قانونا أنه يجوز للقاضي أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفا في توجيهها (المادة ٤١٠ مدني) وقال الدفاع إن المستأنف ضده (المطعون ضده) يقيم بمدينة الدمام بالمنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية من الخليج العربي وهو رجل أعمال له من الأشغال ما يشغله عن السفر من ذلك المكان النائي البعيد، فتوجيه اليمين هو استغلال لظروف المستأنف ضده ومحاولة للكيد والإضرار به وترى المحكمة لهذه الظروف أن المستأنف متعسف في توجيه اليمين خصوصا وقد سبق أن لحا في إثبات ما يدعيه إلى الدليل الكتابي وتخلي عنه حال الطعن عليه بالتزوير ولحا إلى هذا السبيل مستغلا ظروف المستأنف ضده ووجوده في مكان ناء مما يتعذر عليه الحضور في الظروف الحاضرة بعد قطع العلاقات السياسية بين البلدين “ ولما كانت المادة ٤١٠ من القانون المدني وإن اجازت لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر إلا أنها أجازت أيضا للقاضي أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفا في توجيهها لأن اليمين — على ما صرحت به مذكرة المشروع التمهيدى في تعليقها على هذه المادة — ليست — كما يصورها الفقه — تأثرا بالتزام ظاهر نصوص القانون المدني الملغى — موكولة لطوى الخصوم ولا هى من شأنهم وحدهم . لما كان ذلك وكان تقدير كيدية اليمين والتعسف في توجيهها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى أقام رأيه على أسباب سائغة ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه للتدليل على تعسف الطاعن في توجيه اليمين سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه وكان ما يقرره الطاعن من جواز حلف المطعون ضده اليمين في بلدته بالسعودية بطريق الإنابة القضائية مردود بأن هذه الإنابة إنما تطلب بالطريق الدبلوماسى على ما تنص به المادة ٧ من اتفاقية الإعلانات والإنابات القضائية

المعقودة بين الدول العربية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والموقع عليها من المملكة العربية السعودية في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٣ ومن الجمهورية العربية المتحدة في ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ والتي تم إيداع وثائق التصديق عليها منهما لدى الأمانة العامة في ٥ أبريل سنة ١٩٥٤ و ١٥ مايو سنة ١٩٥٤ ، وبديهي أنه متى كانت الإنابة لا يمكن طلبها إلا بالطريق الدبلوماسي فإن طلبها يكون متعذرا في حالة قطع العلاقات السياسية بين البلدين وهو الوضع الذي كان قائما وقت طلب الطاعن توجيه اليمين إلى المطعون ضده حسب تقارير الحكم المطعون فيه التي لم يتناولها النعي .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب ذلك أنه أقام قضاءه على دعائمين الأولى أن بصمة ختم المطعون ضده على السند المدعى بتزويره تختلف عن بصمة ختمه على الورقتين الرسميتين التي أجرى عليهما المضاهاة قسم أبحاث التزييف والتزوير . والدعامة الثانية هي أنه وإن كان من الجائز أن يكون للشخص أكثر من ختم واحد في آن واحد فإن الطاعن لم يشر إلى أية ورقة عليها بصمة الختم المطعون فيه أو أى ختم آخر تختلف بصمته عن بصمة الختم على ورقتي المضاهاة ، وعلى أساس هاتين الدعائتين أعرضت محكمة الاستئناف عن أقوال شاهد السند الذي استشهد به الطاعن . وإذا كان الطاعن قد دل المحكمة على أوراق تحمل بصمات ختم آخر للمطعون ضده غير الختم الموقع به على ورقتي المضاهاة وقد أشارت محكمة الاستئناف إلى هذه الأوراق في حكمها الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٦٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، كما أن أحد شاهدي الإثبات اللذين أشهدهما الطاعن وهو المهندس حسين كامل قدم أثناء الإدلاء بشهادته خطابا مؤرخا ٢٠ يناير سنة ١٩٥٩ مرسلا إليه من المطعون ضده وعليه توقيع الأخير ببصمة ختم أخرى غير بصمة ختم ورقتي المضاهاة وبصمة ختم السند ذاته وقد تمسك الطاعن في مذكرته الختامية بهذا الخطاب المودع ملف القضية على أنه دليل كتابي صادر من المطعون ضده نفسه دال على تعدد أختامه إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية الرد على استدلال الطاعن بهذا الخطاب على تعدد أختام المطعون ضده فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أنه أيد

الحكم الابتدائى ارتكانا إلى ما شهد به شهود المطعون ضده من أنه لا يستعمل إلا ختما واحدا وارتكانا أيضا على ما أقام عليه الحكم الابتدائى قضاءه من وحدة هذا الختم ، ولما كان لم يصدر من المطعون ضده إنكار صريح أو ضمنى للتوقيع المنسوب إليه على الخطاب المقدم من شاهد الإثبات المهندس حسين كامل إلى المحكمة أثناء الإدلاء بشهادته ، وكان مقتضى عدم صدور هذا الإنكار إعتبار هذا الكتاب صادرا من المطعون ضده عملا بالمادة ٣٩٤ من القانون المدنى وكان توقيع المطعون ضده على هذا الكتاب ببصمة ختم غير الختم الموقع به على السند وغير الختم الموقع به على ورقتي المضاهاة فإن الحكم المطعون فيه إذ اطرح هذا الكتاب كدليل على إثبات تعدد أخام المطعون ضده يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير سديد ، ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الإستئناف فى ١٣ يونيه سنة ١٩٦٣ وهو بصدد التنويه عما أرشد عنه الطاعن من أوراق للتدليل على استعمال المطعون ضده أكثر من ختم ، لم يذكر هذا الحكم سوى أن الطاعن أشار إلى السند المقدم بالحفاظة رقم ٦ دوسيه فى القضية رقم ٤٦٢٨ سنة ٦٠ مدنى كلى للقاهرة التى كانت منضمة للأفردات وهذا السند عبارة عن صورة فوتوغرافية من عقد عرفى يحمل تاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ ومدعى إبراهيم بين المطعون ضده وآخر يدعى حسن عبود عبدر به . وتضمن بيع الأخير للمطعون ضده مبلغ عشرين ألف جنيه مصرى بـ عشرة ريالات سعودية إلا ربع لكل جنيه مصرى ولما كان وكيل المطعون ضده قد أنكر صراحة إبرام هذا العقد وتوقيعه عليه وقال إنه مزور وذلك فى محضر جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ أمام المحكمة الابتدائية وكان المطعون ضده فى مذكرته المقدمة إلى محكمة الإستئناف بالجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٦٤ والمملاة برقم ٢٠ دوسيه قد أنكر أيضا صراحة الخطاب المقدم من شاهد الإثبات المهندس حسين كامل أثناء الادلاء بشهادته أمام محكمة الإستئناف إذ جاء فى هذه المذكرة ما نصه " أن السيد / حسين كامل هو من أصدقاء المستأنف (الطاعن) ونحن تؤكد بلسان المستأنف عليه الأول (المطعون ضده) أنه لا يعرف هذا الشاهد ولم يسبق له أن رآه أو أرسل إليه خطابا أو كلفه بشىء وواقعة الخطاب الذى قدمه بجلاسة التحقيق غير صحيحة . . . ونحن نلتمس التحفظ على هذا الخطاب

لأنه مزور " لما كان ذلك فان إدعاء الطاعن بأن المطعون ضده لم ينكر
لا صراحة ولا ضمنا توقيعه على هذا الخطاب يكون إدعاء مخالف للواقع وإذا كان
ذلك فان هذا الخطاب والعقد الذي أشار اليه حكم ١٣ يونيو سنة ١٩٦٣ -
وكلاهما ورقة عرفية قد أنكرها المطعون ضده صراحة - لا يكون أيهما مقبولا
للمضاهاة عملا بالمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات ، وبالتالي فلا يكون على الحكم
المطعون فيه أثرب إذ هو أهملهما ولم يعتد بهما كأوراق صالحة للمضاهاة كما يكون
النعي عليه لإغفاله الرد عليهما كورقتين مقدمتين للمضاهاة غير متبج ، ما دامتا غير
صالحتين قانونا لإجراء هذه المضاهاة أو للتدليل على تعدد أختام المطعون ضده .
وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسه ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشبيشى ، وعلى
عبد الرحمن .

(٥٥)

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٥ القضائية :

تزوير . " الادعاء بالتزوير " . . حكم . " قصور " . " ما بعد
كذلك " .

تطابق العقد المقدم لأول مرة في الاستئناف مع العقد المقدم لمحكمة الدرجة الأولى ، والمقضى
بتزويره في مضمونه ومحتواه . تخلى محكمة الاستئناف عن الفصل في الادعاء بتزوير العقد
المقدم لها بدعى تطابق العقدين وأن مجال بحثه يكون في دعوى جديدة . قصور وخطأ
في القانون .

إنه وإن كان العقد الذى قدمته الطاعنة لأول مرة في الاستئناف مدعية أنه
العقد الأصيل مطابقا في مضمونه ومحتواه للعقد المقدم منها إلى محكمة الدرجة
الأولى ، إلا أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تزوير توقيع المورث على
هذا العقد لا يستتبع حتما وبالضرورة أن يكون التوقيع المنسوب إليه على العقد
الآخر المقدم من الطاعنة في الاستئناف مزورا أيضا . ولو ثبت صدور هذا العقد
الأخير من المورث وتوافرت فيه أركان البيع وشروط صحته لكان هذا كافيا
لإجابة الطاعنة إلى طلباتها إذ يضحى في هذه الحالة الادعاء بتزوير العقد الأول
المقدم لمحكمة الدرجة الأولى غير منتج في النزاع ، ويكون ما قرره المحكمة في تبرير
تخليها عن الفصل في الادعاء بتزوير العقد المقدم لها من أن مجال بحثه يكون
في دعوى جديدة يرفعها المطعون ضدهم مدعوا التزوير هو خطأ في القانون .
وإذ لم تفصل في هذا الادعاء في أمر العقد المقدم إليها للأسباب التى أوردتها
في حكمها المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق
القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنة أقامت على زوجها المرحوم سيد على القاضى الدعوى رقم ٤٢٨٨ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٧ ، واشهار وقف العين المبيعة وجعلها ملكا . وقالت بيانا للدعوى إن زوجها باع لها بمقتضى ذلك العقد ٢٣ ط و ١٢ س شيوعا فى كامل أرض وبناء المنزل الموضح بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره سبعة آلاف جنيه قبضه منها ، وأنه امتنع عن توقيع العقد النهائى ، فاضطرت لإقامة الدعوى بطلباتها سالفة الذكر . وقدمت تأييدا لدعواها عقد بيع مكتوبا بخط اليد وموقعا عليه بامضاء منسوبة للبائع . ولما توفى زوجها بعد شهر من إقامة الدعوى وقضى بانقطاع سير الخصومة ، عجأت الطاعنة الدعوى ضد باقى ورثته "المطعون ضدهم" فدانع هؤلاء عدا الأخير منهم - وهو ابن الطاعنة - بجهلهم توقيع مورثهم وحلفوا اليمين على ذلك وقدموا تقريرا استشاريا من خير الخطوط أمين ابراهيم يتضمن أن الإمضاء الموقع بها على العقد تحت كلمة البائع لم تصدر منه وأنها كتبت بطريق الرسم والتقليد وأن المقلد لها هو الكاتب لصلب العقد . فندبت محكمة القاهرة الابتدائية قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لمضاهاة الإمضاء الموقع بها على العقد على امضاءات أخرى للبائع . وقدم ذلك القسم تقريرا مؤرخا ٤ يولية سنة ١٩٦١ انتهى فيه إلى أن التوقيع منور فقدمت الطاعنة تقريرا استشاريا من الخبير عبد العزيز الدمرداش يتضمن أن امضاء البائع صحيح ، وعاب هذا الخبير فى تقريره على خير قسم أبحاث التزييف والتزوير إجراءات المضاهاة على أوراق سبق أن استبعدتها المحكمة لعدم صلاحيتها للمضاهاة وبعد أن ناقشت المحكمة خير قسم الأبحاث اعادت اليه المأمورية لإجراء المضاهاة على الأوراق التى اتفق عليها الخصوم . وبعد أن نفذ المأمورية قدم للمحكمة تقريرا تكميليا مؤرخا ١٨ فبراير سنة ١٩٦٢

خلص فيه إلى ذات النتيجة التي انتهى إليها في تقريره الأول وهي أن التوقيع المنسوب للبائع مزور . كما قدمت الطاعنة تقريراً آخر من الخبير عبد العزيز الدمرداش يؤيد فيه تقريره الأول . وبتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . وأقامت قضاءها على ما ثبت في تقريرى الطب الشرعى والتقرير الإستشارى المقدم من المطعون ضدهم وما تبين لها بالعين المجردة من اختلاف التوقيع المنسوب للبائع في عقد البيع عن امضاءاته الثابتة في أوراق الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٨٩ سنة ٨٠ ق ، وقدمت لمحكمة الإستئناف مقدا مكتوبا بالآلة الكاتبة وممهورا بامضاء قالت إنه للبائع وتمسكت في مذكرتها المقدمة لتلك المحكمة بأن هذا العقد هو العقد الأصيل وأن ما قدمته لمحكمة الدرجة الأولى كان مسودة له وطلبت اجراء المضاهاة عليه . فقرر المطعون ضدهم الثلاثة الأول بالطعن فيه بالتزوير وأعلنوا شواهدهم . وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وبالجلسة المحددة لنظرة أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه في السبب الثانى الخطا في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إنها قدمت إلى محكمة الإستئناف عقدا مؤرخا أول يناير سنة ١٩٥٧ محررا على الآلة الكاتبة وقالت عنه إنه هو العقد الأصيل وأن ما قدمته لمحكمة أول درجة كان صورة منه محررة بخط اليد لأن العقد حرر من أصل وصورة وتمسكت الطاعنة بهذا الأصل وبصححة توقيع المورث عليه . وقد قرر المطعون ضدهم الثلاثة الأول بالطعن فيه بالتزوير وأعلنوا شواهدهم إليها وطلبوا الحكم برد هذا العقد الأصيل وبطلانه ، غير أن محكمة الإستئناف لم تفصل في أمر صحته أو تزويره وإنما قالت عنه في حكمها المطعون فيه إن التزوير الذى دفع به المطعون ضدهم غير منتج لأن هذا العقد ليس معدا لإثبات بيع جديد خلاف البيع الأول وأنه لا يحوى شروطا جديدة لتكون فاعليته منتجة وذات أثر في الدعوى وأن المحكمة ترى لذلك أن الطاعنين وشأنهم بهذا العقد فلمهم أن يطعنوا عليه بكافة أوجه الطعن الجائزة قانونا بدعوى جديدة . وترى الطاعنة أن الحكم

المطعون فيه قد أخطأ في ذلك لأنه تجاهل أنها اعتبرت هذا العقد المقدم منها أمام محكمة الاستئناف هو العقد الأصلي الصادر من المورث وأن ما سبق تقديمه إلى محكمة الدرجة الأولى لم يكن إلا مسودة له ومن ثم فقد كان يجب على محكمة الاستئناف أن تفصل في أمر ذلك العقد وفي الطعن فيه بالتزوير ، وغير سديد ما ذهب إليه تلك المحكمة في حكمها المطعون فيه من أنه لا أثر لهذا العقد في الدعوى ولا ما رآته من أن الطعن فيه بالتزوير يكون بدعوى جديدة إذ أنه لو صح صدوره من المورث لتعين إجابتها إلى طلباتها ، كما أنه ما دام الطعن فيه بالتزوير قد قدم إلى المحكمة في دعوى منظورة أمامها فانه لا يكون لغيرها أن تفصل فيه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنة قدمت إلى محكمة الاستئناف عقدا مكتوبا على الآلة الكاتبة وممهورا بتوقيع قالت إنه للبائع وتمسكت أمامها بأن هذا العقد المقدم منها لأول مرة هو العقد الأصلي وأن ما قدمته إلى محكمة الدرجة الأولى كان مسودة له وطلبت من محكمة الاستئناف مضاهاة توقيع البائع في هذا العقد على إمضاءاته الثابتة في أوراق المضاهاة لتستوثق من صحته ، فطعن المطعون ضدهم الثلاثة الأول في هذا العقد بالتزوير ، وسلكوا في ذلك طريق الإدعاء به وعلنوا شواهد الطاعنة ، وطلبوا من محكمة الاستئناف أن تقضى برده وبطلانه غير أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف وأقامت قضاءها على ما أورده الحكم المستأنف من أسباب أحالت إليها وإضافت ردا على تمسك الطاعنة بالعقد الذي قدمته في الاستئناف وعلى الطعن فيه بالتزوير من المطعون ضدهم مانصه " أما ما أثاره الطاعنون بالتزوير في العقد المقدم أمام هذه المحكمة ترى المحكمة أن التزوير الذي دفع به الطاعنون غير منتج في الاستئناف إذ أنه تبين من مطالعة هذا العقد أنه ليس معدا لاثبات بيع جديد خلاف البيع الأول في جميع أركانه وشروطه ، وأنه لا يحوى شروطا جديدة لتسكون فاعليته منتجة وذات أثر في الدعوى ، الأمر الذي ترى معه المحكمة أن الطاعنين وشأنهم بهذا العقد فلهم أن يطعنوا عليه بكافة أوجه الطعن الجائزة قانونا بدعوى جديدة " وهذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه واستند إليه في قضائه ينطوى على الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، ذلك أنه وإن كان العقد الذي قدمته الطاعنة

لأول مرة في الاستئناف مدعية أنه العقد الأصلي مطابقا في مضمونه ومحتواه للعقد المقدم منها إلى محكمة الدرجة الأولى ، إلا أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تزوير توقيع المورث على هذا العقد لا يستتبع حتما وبالضرورة أن يكون التوقيع المنسوب إليه على العقد الآخر المقدم من الطاعنة في الاستئناف مزورا أيضا ، ولو ثبت صدور هذا العقد الأخير من المورث وتوافرت فيه أركان البيع وشروط صحته لكان هذا كافيا لإجابة الطاعنة إلى طلباتها إذ يضحى في هذه الحالة الادعاء بتزوير العقد الأول المقدم لمحكمة الدرجة الأولى غير منتج في النزاع ، ومن ثم يكون البت في أمر صحة العقد المقدم إلى محكمة الاستئناف لازما للفصل في الدعوى كما يكون الادعاء بتزويره الذي قرر به المطعون ضدهم في قلم كتاب محكمة الاستئناف منتجا في النزاع . وإذا كان ذلك وكانت تلك المحكمة لم تقل كلمتها في هذا العقد من حيث صحة ورقته أو تزويرها وكان ما قرره في تبرير تخليها عن الفصل في الادعاء بتزويره ، من أن مجال بحثه يكون في دعوى جديدة يرفعها المطعون ضدهم مدعو التزوير ، هو الخطأ في القانون إذ ما دام الادعاء بالتزوير قد قرر به في قلم كتابها أثناء نظر الدعوى فإنه يكون وجه دفاع فيها فلتلزم بالفصل فيه ولا يملك غيرها ساطة النظر فيه . وإذا لم تفصل في هذا الادعاء وفي أمر العقد المقدم إليها للأسباب التي أوردتها في حكمها المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيبا بالقصور وبالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد سيد أحمد حماد .

(٥٦)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . ” أسباب الطعن “ . ” أسباب واقعية “ . مرض الموت .
وصية .

ويجوب إبداء الطعن في التصرف بصدوره في مرض الموت في صيغة صريحة
جازمة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) إثبات . ” الإنكار والجهالة “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها
في الإثبات “ .

سلطة محكمة الموضوع في أن تأمر بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما
في حالة إدعاء الوارث جهله بتوقيع مورثه أو إنكاره .

(ج) إثبات . ” إجراءات الإثبات “ . استئناف . ” نظر الاستئناف “ .
سلطة محكمة الاستئناف في الاعتماد على التحقيق الذي أجرتة محكمة الدرجة الأولى .

١ — لا يكفي لاعتبار الدفاع متضمنا الطعن في التصرف بصدوره من المورثة
في مرض الموت مجرد الإشارة فيه إلى أن المورثة كانت مريضة بمرض ما ، بل
يجب أن يبدى هذا الطعن في صيغة صريحة جازمة تدل على تمسك صاحبه بأن
التصرف صدر في مرض الموت ومقصودا به التبرع فتسرى عليه أحكام
الوصية . وطالما أن الطاعن لم يتمسك بهذا الطعن أمام محكمة الموضوع فإنه
لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — لا تلتزم المحكمة في حالة إنكار الوارث توقيع مورثه على الورقة أو إدعائه بجهله هذا التوقيع بتحقيق هذا الطعن بطريق المضاهاة ، وإنما يكون لها وفقا لصريح نص المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ، إذا لم تر في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها في شأن صحة هذا التوقيع ، أن تأمر بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ رأت أن تحقق الطعن بالجهالة الذي أبداه الطاعن بسماع الشهود ورأت في التحقيق الذي أجرته ما يكفي لتكوين عقيدتها في شأن صحة التوقيع وما يغنيها عن الالتجاء إلى المضاهاة فلأنها تكون قد مارست سلطتها في تقدير الأدلة ولم تخطئ في القانون .

٣ — لمحكمة الاستئناف أن تعتمد على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى إذا رأت أنه حقق الغاية منه ، وأن فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وذلك دون أن تلتزم بإجراء تحقيق جديد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٧٢٨ سنة ١٩٦٣ على القاهرة على الطاعن طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الصادر إليها من مورثته المرحومة حسنة حسين أبو العلا عن حصبة قدرها النصف بالمشاع في كامل أرض وبناء المنزل الموضح الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وكف منازعته لها في تلك الحصبة وتسليمها إليها فعليا . وقالت في بيان دعواها إن مورثة الطاعن باعتها الحصبة المذكورة بثمن إجمالي وجزافي قدره ٥٠٠ جنيه دفعته إليها جميعه ولما توفيت امتنع الطاعن عن التوقيع على العقد النهائي الذي كانت قد قدمت بشأنه طلبا للشهر العقاري قبل وفاة البائعة .

دفع الطاعن بجهله توقيع مورثته على هذا العقد وبعد أن حلف اليمين على ذلك قضت المحكمة في ١٩٦٣/٤/٢٩ بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والقرائن أن مورثة الطاعن حسنه حسين أبو العلا وقعت بصحتها وبختمها على عقد البيع سند الدعوى المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٥ وصرحت المحكمة للطاعن بالنفى بذات الطرق. وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حجزت الدعوى للحكم إلا أن الطاعن طلب فتح باب المرافعة للطعن على العقد بالتزوير فأجابته المحكمة إلى: هذا الطلب لكنه لم يسلك هذا الطريق وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٤ قضت تلك المحكمة (أولا) برفض الطعن بالجهالة على العقد سند الدعوى المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٥ (ثانيا) بصحة ونفاذ عقد البيع المذكور المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٥ والصادر من مورثة الطاعن حسنه حسين أبو العلا للمطعون ضدها والمتضمن بيعها لها حصة قدرها ١٢ ط من ٢٤ ط شيوعا في كامل أرض وبناء المنزل المبين الحدود والمعالم بهذا العقد وبالعريضة لقاء ثمن قدره ٥٠٠ جنيه والتسليم مع كف منازعة الطاعن للمطعون ضدها في هذا النصيب. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٧٢٦ سنة ٨٠ ق. طالبا إلغاء ورفض الدعوى. وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٩ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. وبتقرير تاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٦٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض. وطالبت المطعون ضدها برفض الطعن. وقدمت النيابة العامة مذكرة انضمت فيها إلى المطعون ضدها في هذا الرأي وصحمت عليه بالجلسة المحددة لنظر الطعن.

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول إنه طعن أمام محكمة الموضوع على العقد بالبطلان لانعدام إرادة المتصرف وقت التصرف وأقام هذا الطعن على (أولا) أنها كانت في حالة غيبوبة مما يبطل التصرف (ثانيا) أن عقد البيع صدر منها في مرض الموت وأنه لذلك يخضع لحكم المواد ٤٧٧ و٤٧٨ و٩١٦ من القانون المدنى ولم تشر محكمة أول درجة في حكمها إلى هذا الطعن من قريب أو بعيد ولما تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف أطرحته بمقولة إن الطاعن قد أثاره بوصفه دليلا على عدم توقيع المورثة قاصدا

منه أنها كانت في حالة غيبوبة مستمرة تحول دون توقيعها على العقد وأن المحكمة ترى أن هذا الدفاع غير جدير بالنظر إليه لعدم قيام الدليل على جديته . وقد أخطأ الحكم المطعون فيه في هذا الذي قرره ذلك أنه أيا كان وصف الطاعن لدفاعه هذا وقصده منه فإنه وجه دفاع قانوني كان يجب على المحكمة أن تلتفت إليه وتنزل على أساسه حكم القانون الصحيح على التصرف المطعون عليه ، وإذا لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون أما قولها بتجريد هذا الدفاع عن الدليل فإنه غير صحيح لأن أوراق الدعوى حوت الأدلة والفرائن التي تسانده فالعقد مؤرخ ١٩٦٢/١٢/٥ و وفاة المتصرفه حصلت في ١٩٦٢/١٢/٢٧ وقدم الطاعن شهادة طبية تفيد مرضها من ستة أشهر سابقة على وفاتها وأنها كانت في حالة شيخوخة وناهزت التسمين من عمرها كما دلت الأوراق على أن المطعون ضدها كانت تشاركها في السكنى وأنه لم يكن في مقدورها دفع الثمن المذكور في العقد وأنها كانت تخدم المورثة وتعيش في كنفها كما أنه من غير المعقول أن تدفع المطعون ضدها الثمن جميعه في مجلس العقد وقد شهد شاهدها بأنها لم يريا الثمن وهو يدفع وإن كانت المشتريه قد قالت لهما بأنها دفعته فهذه الأدلة والفرائن كلها ترشح إلى أن التصرف تم في مرض موت المورثة ، وإذا التفتت محكمة الاستئناف عنها وعن دفاع الطاعن في هذا الشأن على الصورة الواردة في حكمها المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون قاصر التسبيب ومخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه يبين من أوراق الملف المضموم أن الطاعن قد طعن على العقد أمام محكمة أول درجة بجهله توقيع مورثته عليه وأشار عرضا في إحدى مذكراته إلى أنها كانت مريضة ولا تعي شيئا وتحقيقا لهذا الدفاع ضمنت المحكمة قضاها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة توقيع المورثة على العقد بختمها وببصمة أصبعها وحصول ذلك بعلم منها وصرحت المحكمة للطاعن بنفى ذلك . ولما استأنف الطاعن حكم محكمة أول درجة ذكر في صحيفة استئنافه في السبب الثاني " أنه إن صح صدور العقد موضوع الدعوى من المورثة فإنه يدفع ببطلان التصرف لانعدام إرادة المتصرفه لما كانت عليه من حالة مرضية خطيرة أفقدتها الوعي والإرادة وقد تأيد ذلك بشهادة أحد

الشهود في التحقيق ورغم ذلك فقد التفت الحكم المستأنف عن ذلك الدفاع رغم أنه جوهري " كما ورد على لسان الحاضر عن الطاعن بجملة ١٨ يناير سنة ١٩٦٤ أمام محكمة الاستئناف قوله " إن المتصرفة كانت مريضة بتصلب الشرايين " ولم يقدم الطاعن أى مذكرات أمام محكمة الاستئناف واكتفى بتقديم حافظة (٨ دوسيه) تحوى شهادة طبية مؤرخة ١٩٦٣/١/١ من الدكتور البرت عزيز يقرر فيها أن المورثة توفيت ليلة ١٩٦٢/١٢/٢٨ نتيجة نزيف من دوالي في المعدة بسبب تليف في الكبد وأنها كانت تحت العلاج من مدة ستة أشهر وشهادة وفاة المورثة ثابت بها أن عمرها ٨١ سنة ولم يبين فيها نوع المرض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أقر أسباب الحكم الابتدائي مقررا أن ترجيحه لأقوال شاهدى المطعون ضدها على شاهدى الطاعن كان بناء على أسباب سائغة معقولة رد على دفاع الطاعن آنف الذكر بقوله " وكذلك الشأن بالنسبة للسبب الثانى الخاص بالمرض فإن المحكمة تطرحه لأنه قد أثير بوصفه دليلا على عدم توقيع المورثة وأنها كانت فى غيبوبة مستمرة ، وهو قول تراه المحكمة غير جدير بالنظر إليه لعدم قيام الدليل عليه ولعدم جديته " لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الطاعن من دفاع فى صحيفة استئنافه وفى محضر جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٦٤ لا يعتبر طعنا فى التصرف بصدوره من المورثة فى مرض الموت إذ لا يكفى لا اعتبار الدفاع متضمنا هذا الطعن مجرد الإشارة فيه إلى أن المورثة كانت مريضة بمرض ما بل يجب أن يبدى هذا الطعن فى صيغة صريحة جازمة تدل على تمسك صاحبه بأن التصرف صدر فى مرض الموت بالذات ومقصودا به التبرع فتسرى عليه أحكام الوصية . لما كان ذلك فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إذ هو لم يعتبر دفاع الطاعن متضمنا الطعن ، على العقد لصدوره من المورثة فى مرض الموت وبالتالي لم يرد على هذا الطعن ، كما أنه طالما أن الطاعن لم يتمسك بهذا الطعن أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى قضائه على أقوال الشاهدين اللذين أشهدتهما المطعون ضدها فى التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة بعد أن اطمأنت المحكمة إلى هذه الأقوال ورجحتها على أقوال شاهدى الطاعن وكان شاهدا المطعون ضدها هذان اللذان أخذ الحكم المطعون فيه بأقوالهما قد شهدا — على ما سجله الحكم الابتدائي فى تقريراته التى أخذ بها الحكم المطعون فيه — بأن المورثة حضرت مجلس العقد ووقعت

عليه أمامها بنجتها وببصمة إصبعها وأقرت لهما بقبضها الثمن المذكور في العقد وهذا كله ينفي ما ادعاه الطاعن من أنها كانت في هذا الوقت فاقدة الوعي والإرادة وفي حالة غيبوبة ، وكان الطاعن من جهة أخرى لم يقدم دليلاً ما على هذا الذي ادعاه سوى أقوال شاهديه التي أطرحتها المحكمة — في حدود سلطتها التقديرية — لعدم اطمئنانها إليها والشهادة الطيبة التي قدمها والتي لا تفيد شيئاً في إثبات فقد المورثة الوعي والإرادة وقت التصرف فإن المحكم المطعون فيه إذ أطرح ذلك الدفاع استناداً إلى أنه غير جدي ولم يقدم دليل على صحته، فإنه لا يكون مخطئاً في القانون أو مشوباً بالقصور وبالتالي يكون النعمى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المحكم المطعون فيه أخطأ في الاستدلال ذلك أنه على الرغم من توافر القرائن في الدعوى على أن المطعون ضدها قد استغلت مركزها من المورثة من حيث إقامتها معها في كنفها وحصلت على ما ليس لها حق فيه مما كان يكفي وحده لرفض دعواها، فإن محكمة أول درجة مع ذلك أمرت بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية (المطعون ضدها) أن العقد صدر من مورثة الطاعن ومعنى هذا أن الإثبات يجب أن ينصب على جميع أركان العقد من رضا وأهلية ومبيع وثمن لكن التحقيق لم يتناول شيئاً من هذه العناصر ولم يقدم دليل على توافرها فلا محكمة أول درجة استظهرتها ولا محكمة الاستئناف أقامت وزناً لنعمى الطاعن على استدلال محكمة أول درجة، وإذا كانت القرينة على انعدام رضا المورثة قد توافرت من أنها كانت في التسعين من عمرها وكانت مريضة بتليف في الكبد ونزيف في المعدة ولمدة ستة شهور سابقة على الوفاة وكانت الأهلية في مثل هذه السن غالباً ما تكون غير كاملة بل إن الشيخوخة في ذاتها عارض من عوارض الأهلية قد تؤدي إلى توقيع الحجر وكان شاهداً المطعون ضدها قد قررا بأنهما لم يريا دفع الثمن إلى المورثة بل سمعا من المطعون ضدها أنها دفعته، فإن جميع أركان العقد تكون غير متوافرة وإذا اعتبرها المحكم المطعون فيه متوافرة وأن الدليل قد قام عليها فإنه يكون مشوباً بالخطأ في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود، بأن دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة قام على الطعن في العقد بجهله توقيع مورثته عليه وأشار مرضا إلى مرض المورثة وشيخوختها وتحقيقا لهذا قضت المحكمة بعد تحاييف الطاعن اليمين المنصوص عنها في المادة ٣٩٤ من القانون المدني، بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها المتمسكة بالعقد أن المورثة البائعة وقعت على العقد بختمها وببصمة إصبعها وكان ذلك على علم منها وصرحت المحكمة للطاعن بالنفي . وإذ ثبت للمحكمة من أقوال شاهدي المطعون ضدها التي رأت الأخذ بها صحة توقيع المورثة وحصوله بعلم وإدراك منها ودفع الثمن فقد قضت بصحة ونفاذ العقد وإذ استأنف الطاعن وأثار دفاعه بانعدام إرادة المورثة فقد رد عليه الحكم المطعون فيه بما سلف بيانه في الرد على السبب الأول وبما لم ترفيه هذه المحكمة عيبا — وإذ كان فيما قرره الحكم المطعون فيه أخذا من أقوال شاهدي المطعون ضدها التي اطمأنت إليها المحكمة ما يثبت توافر رضا المورثة بالتعاقد واستكمالها للأهلية اللازمة لذلك ودفع الثمن إليها إذ أن هذين الشاهدين إنما شهدا بأن المورثة البائعة أقرت أمامها بقبض الثمن المذكور في العقد ولم يذكر أن المطعون ضدها هي التي أقرت لها بدفعه كما يزعم الطاعن في هذا السبب . لما كان ما تقدم وكانت الشيخوخة لا تعتبر بذاتها من عوارض الأهلية خلافا لما يزعم الطاعن فإن ما يشير به هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان وأخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الطاعن إذ دفع بجهله توقيع مورثته على العقد وحلف يميناً بأنه لا يعلم أن هذا التوقيع لمورثته فقد كان يجب على المحكمة طبقاً للمادة ٢٦٢ من قانون المرافعات أن تأمر بإجراء المضاهاة وتحيل الأمر إلى الطب الشرعي وإذ لم تفعل واكتفت بالإثبات بشهادة الشهود وقصرت في سؤالها عن الوقائع الجوهرية ثم أخذت على الطاعن أنه لم يطعن على العقد بالتزوير فإنها تكون مخطئة في القانون، كما شاب البطلان الإجراء الذي أصدرت حكمها على أساسه لأن الوارث لا يطلب منه الطعن بالتزوير بل حسب الطعن بالجهالة وهو لا يستطيع الطعن بالتزوير لأنه لا يعلم حال المورثة، كما خالف الحكم المطعون فيه القانون لأن محكمة الاستئناف اكتفت بالتحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية مع أن الاستئناف يعيد الدعوى

إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المستأنف، وهذا كان يقتضى من محكمة الاستئناف أن تعيد التحقيق فى أوجه الدفاع التى قدمها الطاعن وأن تطلب منه من جديد أن يتخذ إجراءات الطعن بالتزوير إن كان من رأيها أنه يجب على الوارث سلوك هذا الطريق .

وحيث إن هذا الطعن غير سديد، ذلك بأنه فى حالة إنكار الوارث توقيع مورثه على الورقة أو ادعائه بجهله هذا التوقيع فإن المحكمة لا تلزم بتحقيق هذا الطعن بطريق المضاهاة — كما يدعى الطاعن — وإنما يكون لها وفقا لصريح نص المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات — إذا لم تر فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها فى شأن صحة هذا التوقيع — أن تأمر بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ رأت أن تحقق الطعن بالجهالة الذى أبداه الطاعن بسماع الشهود ورأت فى التحقيق الذى أجرته ما يكفى لتكوين عقيدتها فى شأن صحة التوقيع وما يغنيها عن الالتجاء إلى المضاهاة فإنها تكون قد مارست ساطتها فى تقدير الأدلة ولم تخطئ فى القانون . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تتطلب من الطاعن أن يسلك سبيل الإدعاء بالتزوير بل إنه هو الذى طلب بعد حجز القضية للحكم من المحكمة الابتدائية تمكينه من الطعن على العقد بالتزوير فاستجابت المحكمة لهذا الطلب ولكنها لم يسلك هذا الطريق، وقد أشار الحكم المطعون فيه لمسلكه هذا واتخذ منه قرينة على عدم جديته فى الطعن على العقد بما طعن عليه به دون أن يتطلب منه اتخاذ هذا الطريق أو يقرر أنه كان لزاما عليه سلوكه . لما كان ما تقدم وكان لمحكمة الاستئناف أن تعتمد على التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى إذا رأت أنه قد حقق الغاية منه وأن فيه ما يكفى لتكوين عقيدتها وذلك دون أن تلتزم بإجراء تحقيق جديد، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على أوجه دفاع الطاعن التى أثارها أمام محكمة الاستئناف على ما سلف بيانه فى الرد على السببين السابقين، فإن النعى بهذا السبب يكون فى جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدقي
البشبيشي .

(٥٧)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٥ القضائية :

تنفيذ . ” الحجز الإداري على العقار ” . بطلان . ” البطلان غير المتعلق
بالنظام العام ” .

تعدد المدينين ملاك العقار . وجوب اعلان التنبيه والدفع وانذار الحجز الى كل واحد منهم .
ترتب البطلان على مخالفة هذا الاجراء . تقريره لمصلحة المدين الذي لم يعلن اولم يصح اعلانه
ولورثته ولمن يمثله .

المستفاد من نص المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٠
من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ أن التنفيذ الإداري على العقار
يبدأ باعلان يوجهه مندوب الجهة الحاجزة الى المدين صاحب العقار في شخص
واضح اليد عليه مهما كانت صفته ، يتضمن تنبيهه بأداء الدين المنفذ به وانذارا
بحجز العقار في حالة عدم الأداء . وإذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ
عليه وجب اعلان التنبيه بالدفع وانذار الحجز الى كل واحد منهم ، ولئن كانت المادة ١٠
من الأمر العالي سالفة الذكر لم تنص على البطلان جزاء على مخالفة هذا الاجراء ،
إلا أنه يعتبر من الاجراءات الجوهرية التي يترتب البطلان على مخالفتها وهو بطلان
مقرر لمصلحة المدين الذي لم يعلن اولم يصح اعلانه بهذا التنبيه ، فيجوز له ولورثته
ولمن يمثله أن يتمسك بهذا البطلان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن ورثة المرحوم عطية محمد حبيب (الطاعنين) أقاموا الدعوى رقم ٦٥٤ سنة ١٩٥٨ كلى الاسكندرية على مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول المرحوم حسنين محمد عبدالدايم وباقي المطعون ضدهم طالبين الحكم أصليا ببطالان إجراءات حجز وبيع العقار الموضع بالصحيفة وما ترتب عليها من آثار وأخصها المحضر المؤرخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ببيع العقار المذكور بالمزاد واحتياطيا لإلزام كل من المطعون ضدهما السادس والتاسع بمبلغ ٨٠٠٠ ج على سبيل التعويض . وقالوا شرحا لدعواهم إن مصلحة الضرائب المطعون ضدهما السادسة اتخذت إجراءات التنفيذ العقارى الإدارى على المنزل المبين بالصحيفة وفاء لدينها وقدره ٤٠٤٢ ج و ١٧٧ م قبل مورثهم المرحوم عطية محمد حبيب ورسا مزاد هذا العقار فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ على المرحوم حسنين محمد عبد الدايم — مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول — وزوجته السيدة بدرية السيد ماهر — المطعون ضدها الخامسة — نظير ثمن قدره ١٧٠٠ ج وأن هذه الإجراءات وقعت باطلة لأن التنبيه بالدفع وإنذار الحجز المعلن فى ١٥/٧/١٩٥٢ قد وجه إلى ورثة المرحوم عطية حبيب ومن بينهم وهيبة عطية حبيب وعائشة حسن حبيب ومحمد عطية حبيب وأبراهيم عطية حبيب مع ثبوت وفاة الثلاثة الأول وتوقيع الحجر على الرابع وتعيين زوجته قيمة عليه قبل تاريخ إعلان هذا التنبيه مما كان يستوجب توجيه التنبيه بالدفع وإنذار الحجز المذكور إلى ورثة من توفى وإلى القيم على من حجر عليه منهم ، وإذا أغفلت مصلحة الضرائب ذلك فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا ، هذا إلى أن مصلحة الضرائب جرت على إخطار هؤلاء الورثة بالجلسات التى حددت للبيع وقد وقعت هذه الإخطارات باطلة أيضا لتوجيهها إلى متوفين ومحجوز عليه وبالتالي فإن إجراءات هذا

التنفيذ العقاري الإداري التي انتهت برسو مزاد المنزل على حسنين محمد عبد الدايم (مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول) وزوجته السيدة بدرية السيد ماهر (المطعون ضدها الخامسة) تكون باطلة . وأضاف الطاعنون أن مصلحة الضرائب إذ حددت الثمن الأساسي للمنزل موضوع التنفيذ بمبلغ ١٨٠٠ ج وهو يقل كثيرا عما يساويه هذا المنزل تكون قد خالفت المادة ٣١ من قانون المرافعات فيما يختص بتقدير قيمة المباني وترتب على هذه المخالفة أن بيع المنزل بمبلغ ١٧٠٠ ج وهو ثمن يقل عن ثمنه الحقيقي بنحو ٨٠٠٠ ج وبذلك تكون المصلحة قد أخطأت بما يستوجب مسئوليتها عن تعويض الضرر الناشئ عن هذا الخطأ ، كما أن الحارس القضائي على أموال المرحوم عطية حبيب (المطعون ضده التاسع) إذ قعد عن دفع الأقساط المستحقة لمصلحة الضرائب مما ترتب عليه اتخاذها لهذه الإجراءات التي انتهت ببيع المنزل بهذا الثمن البتخس فإنه يكون أيضا قد أخطأ خطأ يرتب مسئوليته عن تعويضهم عن الضرر الذي أصابهم . ولهذا فقد رفع الطاعنون الدعوى بطلباتهم سالفة الذكر . وفي ٨ يناير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة الابتدائية ببطلان إجراءات حجز وبيع العقار وما ترتب على هذه الإجراءات من آثار ورفضت طلب التعويض الاحتياطي بعد أن قضى للدعين بطلبهم الأصلي . فاستأنف ورثة حسنين محمد عبد الدايم والسيدة بدرية السيد ماهر (المطعون ضدهم الخمسة الأول) هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٥٣٦ سنة ١٨ في طالبن إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن الإجراءات وقد وجهت إلى بعض ورثة المدين الأحياء وهم واضعوا اليد على العقار فإنها تكون صحيحة عملا بالمادة ٤٠ من قانون الحجز الإداري . كما استأنفته مصلحة الضرائب (المطعون ضدها السادسة) بالإستئناف رقم ٦٨٣ سنة ١٨ ق الاسكندرية تأسيسا على أنها وجهت الإجراءات إلى الحارس القضائي وهو ذو صفة في تمثيل الورثة في الإدارة والتقاضى الأمر الذي يترتب عليه أن تكون الإجراءات صحيحة . وفي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وفي ٥ يناير سنة ١٩٦٥ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم طلبوا الحكم بصفة أصلية بإعلان إجراءات التنفيذ العقارى تأسيسا على بطلان إعلان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز الحاصل في ١٥/٧/١٩٥٢ لتوجيهه إلى كل من وهيبه عطيه حبيب وعائشة حسن حبيب ومحمد عطيه حبيب وإبراهيم عطيه حبيب مع ثبوت وفاة الثلاثة الأول وتوقيع الحجر على الرابع وتعيين زوجته قيمة عليه قبل تاريخ هذا الإعلان ، إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى صحة تلك الإجراءات تأسيسا على أن الواوثة ينتصب خصما عن باقى الورثة فى الدماوى التى ترفع على التركة إذا كان قد خصم مطلوبى الحكم فى مواجهته على التركة نفسها بكل ما عليها وأنه ثبت أن الدين المنفذ به مستحق على تركة المرحوم عطيه حبيب وأن مصلحة الضرائب (المطعون ضدها السادسة) قد اختصمت الورثة الأحياء بصفتهم ممثلين للتركة المذكورة ، وهذا من الحكم خطأ إذ أن الورثة لا يمثل بعضهم بعضا فى إجراءات التنفيذ على عقارات التركة ، هذا إلى أن مصلحة الضرائب لم تختصم من اختصمته من الورثة بوصفه ممثلا للتركة وإنما وجهت الإجراءات إلى كل منهم على انفراد ، وإذا كان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز الحاصل فى ١٥/٧/١٩٥٢ قد وجه إلى ورثة المرحوم عطيه حبيب مع ثبوت توقيع الحجر على واحد منهم وفواة ثلاثة آخرين قبل هذا الإعلان مما كان يقتضى توجيه هذا التنبيه إلى القيم على المحجور عليه وورثة من توفى منهم فإنه يكون باطلا ، ويترتب على ذلك بطلان إجراءات التنفيذ العقارى التى تلتها ومن حق الطاعنين أن يتمسكوا بهذا البطلان باعتبارهم ورثة المدينين المتوفين الذين بطل إعلانهم بالتنبيه بالدفع وإنذار الحجز ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بما يخالف هذا النظر فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن التنبيه بالدفع وإنذار الحجز المدعى ببطلانه تم فى ١٥ يوليو سنة ١٩٥٢ فتسرى عليه أحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ عملا بالمادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد نصت المادة ١٠ من ذلك الأمر على أنه " قبل توقيع الحجر على العقار بشهر يعلن — عن يد مندوب المديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها ذلك العقار إلى صاحبه المعروف لدى

المصلحة في شخص واضح اليد عليه مهما كانت صفته — تنبيه بالدفع وإنذار بحجز العقار وتعلن ورقة التنبيه والإنذار المذكورة مع مراعاة الشروط المبينة بالمادة ٥ وتشتمل على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم والمبالغ المستحقة وجميع البيانات المقتضى "إدراجها في أوراق الإنذار بحجز المنقولات" ونصت المادة الخامسة على أنه تشمل ورقة التنبيه والإنذار على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة وتعلن عن يدمندوب المديرية أو المحافظة إلى صاحب العقار أو من يجب عنه أو من يكون موجودا في العقار يضع امضاءه أو ختمه على ورقة التنبيه وإذا توقف أو كان في غير مكانه وضع امضاءه أو ختمه فمندوب المديرية أو المحافظة يحضر شاهدين من مشايخ البلدة أو غيرهم وهما يمضيان أو يחתمان ورقة التنبيه تثبتا لحصول الامتناع من وضع الإمضاء أو الختم". وظاهر من هذين النصين أن التنفيذ الإداري على العقار يبدأ بإعلان يوجهه مندوب الجهة المختصة إلى المدين صاحب العقار في شخص واضح اليد عليه — مهما كانت صفته — يتضمن تنبيهها بأداء الدين المنفذ به وإنذارا بحجز العقار في حالة عدم الأداء وإذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه وجب إعلان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز إلى كل واحد منهم، ولئن كانت المادة ١٠ من الأمر العالى ساقطة الذكر لم تنص على البطلان جزاء على مخالفة هذا الإجراء إلا أنه يعتبر من الإجراءات الجوهرية التي يترتب البطلان على مخالفتها وهو بطلان مقرر لمصلحة المدين الذي لم يعان أو لم يصح إعلانه بهذا التنبيه فيجوز له ولورثته ولمن يمثله أن يتمسك بهذا البطلان ولما كان يبين من إعلان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز الحاصل في ١٥/٧/١٩٥٢ والذي كان معروضا على محكمة الموضوع أن مصلحة الضرائب وجهت هذا التنبيه إلى ورثة عطية محمد حبيب فرادى وهم ١ — نظيمة عطية حبيب ٢ — نعيمة عطية حبيب ٣ — وهيبه عطية حبيب ٤ — إبراهيم عطية حبيب ٥ — علي عطية حبيب ٦ — محمد عطية حبيب ٧ — حسن عطية حبيب ٨ — عيشة حسن حبيب وذكر في الخانة الخاصة ببيان اسم واضح اليد "ورثة عطية محمد حبيب" وقد أثبت مندوب الإدارة في ورقة الإعلان أنه أعلن الورثة المذكورين بصفقتهم واضعى اليد على العقار موضوع التنفيذ مخاطبا مع محمد عطية حبيب ابن محمد عطية حبيب الذي وجدته بالعقار وسامه صورة من التنبيه، كما أثبت المندوب امتناع هذا الشخص

عن استلام الصور الخاصة بالورثة الثمانية المذكورين وأنه أرسل إلى كل منهم نسخة منه بخطاب مسجل بعلم وصول على عنوانه الذي بينه في المحضر. لما كان ذلك وكان الثابت من تقاريرات الحكم المطعون فيه أن وهيبة عطية حبيب وعيشة حسن حبيب قد توفيتا قبل إعلان التنبيه كما صدر قرار بتوقيع الحجر على إبراهيم عطية حبيب قبل هذا الإعلان ، فإن التنبيه يكون قد وقع باطلا بالنسبة لكل من وهيبة عطية حبيب وعيشة حسن حبيب وإبراهيم عطية حبيب ويكون للطاعنين باعتبارهم ورثة الأولين المتوفين التمسك بهذا البطلان ، ولهذا فقد كان على محكمة الاستئناف أن تقضي به ، وإذا خالف حكمها المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئا في القانون ولا يشفع له ما قرره من أن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع على التركة إذا كان قد خوصم في الدعوى المطلوب الحكم في مواجهته على التركة وأن مصلحة الضرائب قد اختصمت الورثة الأحياء بصفقتهم ممثلين للتركة ذلك أن ما ذكره الحكم المطعون فيه بشأن طلب مصلحة الضرائب الحكم على التركة واختصاصها للأحياء من الورثة بصفقتهم ممثلين للتركة لا سند له في الأوراق ويخالف الثابت بتنبيه الدفع وإنذار الحجر من أنه موجه إلى الورثة فرادى بأسمائهم وباعتبارهم جميعا وأضحى اليد على العقار ولم يوجه هذا التنبيه إلى تركة المرحوم عطية محمد حبيب أو إلى الورثة الأحياء منهم بصفقتهم ممثلين للتركة المذكورة مما لا يصدق معه ما استند إليه الحكم المطعون فيه في تبرير أخذه بالقاعدة السابقة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه برفض طلب البطلان دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي ولا محل بعد ذلك لبحث طلب الطاعنين الاحتياطي ما دام قد قضى لهم بطلبهم الأصلي .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومجد صدق
البشيشي .

(٥٨)

الطعن رقم ٨٦ سنة ٣٥ القضائية :

نقل . "نقل برى" . "شرط تحديد مسؤولية الناقل" . مسؤولية .

تأمين المرسل على البضاعة المنقولة لدى إحدى شركات التأمين لا يمنع من سريان شرط تحديد
المسؤولية الوارد في عقد النقل .

يسرى شرط تحديد المسؤولية المنصوص عليه في عقد النقل — وهو شرط
جائز قانوناً في غير أحوال الغش والخطأ الجسيم — سواء كانت البضاعة المنقولة
مؤمناً عليها أو غير مؤمن عليها لدى إحدى شركات التأمين ومن ثم فإن هذا التأمين
لا شأن لهيئة السكة الحديد — الناقل — به ولا يمكن أن يؤثر على مدى مسؤوليتها
الذى يحدده عقد النقل المبرم بينها وبين مرسل البضاعة . ولا تكون مسؤولية
الهيئة كاملة غير محددة بالحدود المشار إليها في تعريف البضائع إلا إذا قام المرسل
بالتأمين على بضاعته لديهم مقابل قيامه بأداء مبلغ التأمين المنصوص عليه في الفقرة
"ت" من البند ٢٥ من تعريف البضائع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن شركة مصر للتأمين المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٨٠

سنة ١٩٦١ تجارى كلى القاهرة طالبة الحكم بالزام الهيئة الطاعنة — فى مواجهة شركة السكر والتقطير المصرية (المطعون ضدها الثانية) — بأن تدفع لها مبالغ ١٤٧٢ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد. وقالت شرحا للدعوى إن الشركة المطعون ضدها الثانية كانت قد امنت لديها على رسالة خيش واردة لها من الهند ضد جميع الاخطار حتى وصولها الى مصانعها بالحوامدية ، وأن شركة السكر المؤمنة عهدت بهذه الرسالة الى الهيئة الطاعنة لنقلها بسككها الحديدية الى الحوامدية وأثناء تنفيذ عقد النقل حدث حريق أتى على ٢٢ بالة من هذه الرسالة على ما هو ثابت من محضر اثبات الحالة ومحضر الشرطة المحجرين فى يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٦٠ — وهو تاريخ وصول الرسالة الى الحوامدية — وأنها تنفيذا لعقد التأمين دفعت لشركة السكر المؤمنة مبالغ ١٤٧٢ ج قيمة بالات الخيش المحترقة وجولت لها الأخيرة حقوقها قبل الهيئة الطاعنة المسئولة عن الحادث ولهذا فقد رفعت الدعوى بطلباتها سالفة الذكر . دفعت الهيئة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٩٩ من القانون التجارى . وفى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع وبعدم قبول الدعوى . فاستأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥٤٩ سنة ٨٠ ق طالبة الغاءه والقضاء لها بطلباتها ، وطلبت الهيئة الطاعنة تأييد الحكم المستأنف ، كما تمسكت بأن الحريق حدث بقوة القاهرة ترفع مسئوليتها وأنه يفرض تحقق هذه المسئولية فانها تكون محددة بالحدود المنصوص عليها فى بوليصة الشحن . وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة إستئناف القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبالزام الهيئة الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون ضدها الأولى مبالغ ١٤٧٢ ج والفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ الحكم . وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ طعن الهيئة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى . نقض الحكم وبالحللة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنازلت الهيئة الطاعنة بمحضر جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٦٩ عن أولهما ، ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه كما خالف الثابت فى الأوراق وشابه الفساد فى الاستدلال

وفي بيان ذلك تقول الهيئة الطاعنة إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن مسئوليتها عن البضاعة التالفة محددة طبقاً للبند الخامس من بوليصة الشحن بمبلغ ٢٥ ملياً عن كل كيلو جرام من هذه البضاعة ، وقد رفض الحكم المطعون فيه الأخذ بهذا الدفاع وقضى بمسئوليتها كاملة عن القيمة الحقيقية للبضاعة التالفة تأسيساً على أن الشرط الوارد في البند المذكور خاص بالبضاعة الغير مؤمن عليها وأنه إذ كانت البضاعة المطالب بقيمتها مؤمناً عليها لدى شركة مصر للتأمين المطعون ضدها الأولى فإن هذا الشرط لا يسرى عليها ، وهذا من الحكم خطأ إذ أن الهيئة الطاعنة لم تقصد من وضع هذا الشرط في البوليصة تقرير مسئوليتها الكاملة في حالة التأمين على البضائع المنقولة لدى إحدى شركات التأمين وأن تكون مسئوليتها محددة بالحدود الواردة فيه في حالة عدم التأمين على البضاعة لدى إحدى هذه الشركات ، بل إن المقصود بالتأمين على البضاعة المنصوص عليه في هذا البند هو التأمين عليها لدى الهيئة الطاعنة وفقاً لما تقضى به المادة ٢٥ من تعريفات البضائع فإذا كانت البضاعة قد دفع عنها الأجرة المقررة للبضائع المؤمن عليها حسبما ورد في هذه المادة فإن الهيئة تكون مسئولة عن القيمة الحقيقية للبضاعة ، أما إذا كانت البضاعة قد دفع عنها الأجرة المنخفضة التي لا يدخل فيها رسم التأمين فإن مسئولية الهيئة تكون محددة بالحدود المنصوص عليها في البند الخامس من بوليصة الشحن وهذه الحدود لا تتجاوز في النزاع المعروض ٢٥ م عن كل كيلو جرام من البضاعة التي كانت منقولة بالدرجة ١٣ ، والقول بغير ذلك أمر ياباه المنطق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمسئولية الهيئة الطاعنة عن القيمة الحقيقية للبضاعة التالفة ، فإنه يكون قد خالف القانون بخالفته نصوص العقد ومسخته لنصوصه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على بوليصة الشحن أن البند الخامس منها يجرى نفيه على الوجه الآتي " في حالة فقد أو تلف (كلياً أو جزئياً) بضائع غير مؤمن عليها ومنقولة طبقاً لأحكام تعريفات البضائع وتحت مسئولية الهيئة ومهما كان سبب هذا الفقد أو التلف فالهيئة لا تسأل إلا عن قيمة البضاعة الحقيقية بشرط أن التعميض الذي يدفع لا يتجاوز في أى حال من الأحوال الحدود القصوى المبينة بعد وهي المقررة على أساس وزن البضائع والدرجة التي قدرت عليها

الأجرة (حتى لو كانت هذه الدرجة أقل من درجة الصنف المقررة له التعريفة) وتضمن هذا البند بعد ذلك الحدود القصوى للتعويض مقدرة بالمليارات عن كل كيلوجرام من وزن البضاعة الحقيقي ، ويبين منها أن الحد الأقصى للتعويض عن كل كيلوجرام من البضاعة المنقولة بالدرجة ١٣ هو ٢٥ مليا ، كما نص في البند السادس على أنه "يستثنى من القاعدة أعلاه البضائع التي لها أسعار رسمية في بورصة ميناء البصل بالاسكندرية فالتعويض المستحق عن هذه البضائع لا يتجاوز متوسط سعر الصنف المماثل لرتبه ذات البضاعة و يؤخذ هذا المتوسط عن مدة الأسبوع الذي يحصل فيه النقل " . وهذان النصان منقولان عن نص الفقرتين ١ ، ٢ من البند ٢٦ من تعريف البضائع . ولما كان البند ٢٥ من هذه التعريفة ينص على أنه " بما أن أجور النقل المقررة في هذه التعريفة إنما وضعت على أساس أن مسؤولية الهيئة محدة أى أن هذه الأجور خفضت لهذا السبب فالمرسل الذى يريد — فى حالة فقد أو تلف بضاعته — أن تدفع إليه الهيئة قيمة البضاعة الحقيقية (أى ثمنها الأصلي المحرر من كل ربح) عليه أن يؤمن على هذه البضاعة قبل الهيئة وقت عقد شروط النقل " كما نصت الفقرة " ت " من هذا البند على رسم التأمين الواجب تحصيله من مرسل البضاعة ونصت الفقرة " ث " على أنه " إذا حدث تلف أو فقد فى البضاعة المؤمن عليها فالهيئة تدفع قيمة الفاقد أو التالف على أساس الثمن الذى قرره المرسل عند التأمين " ، فإن مفاد ذلك أن الأصل هو أن تقوم الهيئة بنقل البضائع بأجور مخفضة وهى المبينة فى تعريف البضائع على أن تكون مسئوليتها فى حالة فقد البضائع المنقولة أو تلفها محدة بقيمة البضاعة الحقيقية أو بالمبلغ المحدد فى عقد النقل عن كل كيلوجرام منها أيهما أقل مع استثناء البضائع التى لها أسعار رسمية فى بورصة ميناء البصل أو أسعار جبرية فىكون التعويض عنها طبقا للقواعد المبينة فى البند المذكور ولا تكون مسئولية الهيئة كاملة غير محددة بالحدود المشار إليها فيما سبق إلا إذا قام المرسل بالتأمين على بضاعته لديها مقابل قيامه بأداء مبلغ التأمين المنصوص عليه فى الفقرة " ت " من البند ٢٥ من

تعريف البضائع — ويستوى في ذلك أن تكون البضاعة المنقولة مؤمنا عليها أو غير مؤمن عليها لدى إحدى شركات التأمين لأن هذا التأمين لاشأن للهيئة به ولا يمكن أن يؤثر على مدى مسئوليتها الذي يحدده عقد النقل المبرم بينها وبين مرسل البضاعة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وذهب إلى عدم سرعان شرط تحديد المسئولية المنصوص عليه في البند الخامس من عقد النقل — وهو شرط جائز قانونا في غير أحوال الغش والخطأ الجسيم — وقضى بإلزامها بقيمة البضاعة تأسيسا على أن هذا الشرط لا يسرى إذا كانت البضاعة المنقولة مؤمنا عليها لدى إحدى شركات التأمين ، فإنه يكون قد خالف نصوص العقد ومسسخها بذلك خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق امماويل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، ومثمان زكريا ، ومحمد صدقي البشير ، وعلى
عبد الرحمن .

(٥٩)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) إعلان . " الإعلان في النيابة " . استئناف . بطلان . " البطلان غير
المتعلق بالنظام العام " . حكم " الأحكام الحضورية والغيابية " .

عدم جواز تمسك المستأنف عليه الذى صح إعلانه بالاستئناف ببطلان إعلان غيره
من المستأنف عليهم في النيابة لعدم كفاية التحريات . العبرة في اعتبار الحكم حضوريا أو
غيابيا هي بحقيقة الواقع .

(ب) أموال . " الأموال الخاصة المملوكة للدولة " . استيلاء . ملكية .
تقديم . " تقديم مكسب " .

عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة
أو كسب أى حق عين عليها بالتقديم . المادة ٩٧٠ مدنى معدلة . جواز تملكها
بالاستيلاء وفق نص المادة ٨٧٤ مدنى .

(ج) استيلاء . " الأراضى الداخلة في زمام البلاد " . ملكية .
خروج الأراضى الداخلة في زمام البلاد عن نطاق الأراضى غير المزروعة التى كان
يجوز تملكها بالاستيلاء .

١ — إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه
أو في موطنه وإن كان لا يصح اللجوء إليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية
الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه ، إلا أن بطلان الاعلان لعدم كفاية هذه
التحريات لا يجوز أن يتمسك به إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته وقدم ما يدل
على أن المعلن لو بذل جهدا آخر في التحرى لاهتدى إلى موطنه فيما بقى من الميعاد

المحدد للإعلان، ومن ثم فلا يقبل من الطامن الذى صح إعلانه بالاستئناف التحدى ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم بهذا الاستئناف . كما أنه لا شأن ولا مصلحة له في تعييب الحكم بخطئه في وصفه بأنه حضوري بالنسبة لخصوم آخرين ، بفرض وقوع هذا الخطأ ، مادام الحكم حضوريا بالنسبة إليه ، هذا إلى أن العبرة في اعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هي بحقيقة الواقع لا بما تصفه به المحكمة .

٢ — عدل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بأن أضاف إليه حكما جديدا يقضى بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم وقد اقتصر على تعديل هذا النص ولم يتناول المادة ٨٧٤ من القانون المدنى التى تتحدث عن الاستيلاء باعتباره سببا مستقلا بذاته لكسب الملكية والتى كانت تجيز الفقرة الثالثة منها لكل مصرى أن يملك بهذا الطريق ما يزرعه أو يغرسه أو يبنى عليه من الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها وذلك بمجرد حصول الزرع أو الغراس أو البناء ودون اشتراط لمضى مدة ما على وضع يده وإتمام تفقد هذه الملكية بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتابة خلال الخمس عشرة سنة التالية للتملك . أما القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ فقد اقتصر على حظر التعدى على الأراضى التى منع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تملكها بالتقادم وتحويل الجهة الإدارية صاحبة الشأن حق إزالة هذا التعدى بالطريق الإدارى ، ومن ثم فلا يكون للتعديل الذى أدخل بالقانونين المذكورين على المادة ٩٧٠ الواردة ضمن النصوص الخاصة بالتقادم الميكسب أثر على نص المادة ٨٧٤ من القانون المدنى لإختلاف سبب كسب الملكية في كل منهما .

٣ — إن الأراضى الداخلة في زمام البلاد تخرج عن نطاق الأراضى غير المزروعة التى كان يجوز تملكها بالاستيلاء طبقا للمادة ٨٧٤ مدنى وبالتالى فلا يرد عليها التملك بالاستيلاء سواء كانت وسيلته هى الترخيص أو التعمير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول (محافظة القاهرة) أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٠٧٤ سنة ١٩٥٥ مدنى القاهرة طلب فيها الحكم بتثبيت ملكية الحكومة لقطعة الأرض المبينة بالعريضة وتسليمها خالية من المنشآت المقامة عليها وبإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٦٨ ج و ١٨٦ م مقابل الانتفاع المستحق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ وما يستجد بواقع مائة مليم سنويا عن المترالمربع حتى تمام الإزالة والتسليم . وأسس دعواه على أن الطاعن أقام بناء على جزء من هذه الأرض — وهى من أملاك الدولة الخاصة — وهو يعلم أنها غير مملوكة له فيكون سىء النية وملزما بدفع مقابل الانتفاع المطالب به . وأثناء سير الدعوى أدخل الطاعن المطعون ضدهما الأخيرتين ضامتين له بوصفهما وارثتين للمرحوم محمود محمد مصطفى — البائع له — وفى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى تأسيسا على أن قطعة الأرض محل النزاع من الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها وقد تملكها الطاعن بالبناء عليها طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدنى . استأنف المطعون ضدهما الأول والثانى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٤٩ سنة ٨٠ ق القاهرة . وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة إستئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية المطعون ضده الأول لقطعة الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وإلزام الطاعن بتسليمها له وبأن يدفع له الربيع بواقع مائة مليم عن كل متر مربع واحد من تاريخ رفع الدعوى حتى الإزالة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه إبتناؤه على إجراءات باطلة ذلك أن إعلان المطعون ضدهما الأخيرتين — وارثى البائع له — بصحيفة الإستئناف وقع باطلا لأنه وجه إليهما فى النيابة دون إجراء التحريات الكافية للبحث عن محل إقامتهما وقد طلب المطعون ضدهما الأولان المستأنفان إعلان هاتين المستأنفت عليهما فى العنوان المذكور فى عقد البيع الصادر منهما إلى الطاعن مع أن الثابت فى ورقة إعلانهما بدعوى الضمان أمام محكمة أول درجة أنهما تقيمان فى محل آخر ، وعلاوة على أن إعلانهما بصحيفة الإستئناف الحاصل فى النيابة قد وقع باطلا فإن محكمة الإستئناف لم تقرر إعادة إعلانهما حتى يعتبر الحكم الذى يصدر حضوريا فى حقهما وأصدرت حكمها المطعون فيه ووصفته بأنه حكم حضورى على خلاف نص المادة ٩٥ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود، بأن إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانة أو فى موطنه وإن كان لا يصح اللجوء إليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه ، إلا أن بطلان الإعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته وقدم ما يدل على أن المعلن لو بذل جهدا آخر فى التحرى لاهتدى إلى موطنه فيما بقى من الميعاد المحدد للإعلان، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الذى صح إعلانة بالإستئناف التحدى ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم بهذا الاستئناف . لما كان ذلك وكان لا شأن ولا مصلحة للطاعن أيضا فى تعيب الحكم بخطئه فى وصفه بأنه حضورى بالنسبة للمطعون ضدهما الأخيرتين — بفرض وقوع هذا الخطأ — ما دام الحكم حضوريا بالنسبة إليه ، هذا إلى أن العبرة فى اعتبار الحكم حضوريا أو غائبيا هى بحقيقة الواقع لا بما تصفه به المحكمة ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون لأنه أقام قضاءه بتثبيت ملكية أرض النزاع للدولة على أن هذه الأرض لا يجوز تملكها بالتقادم أو بالاستيلاء وذلك على اعتبار أن المادة ٨٧٤ من القانون المدنى قد نسخت بالتعديل الذى طرأ على المادة ٩٧٠ بالقانونين ١٤٧ سنة ١٩٥٧ ،

و٣٩ سنة ١٩٥٩ مع أن هذا التعديل لم يتناول إلا التملك بالتقادم ولم يعرض للتملك بسبب الاستيلاء وهو سبب لكسب الملكية مستقل عن التقادم ويختلف عنه في موضوعه ، هذا إلى أن تعديل المادة ٩٧٠ مدني ليس له أثر رجعي ، وثابت أن الطامن قام بالبناء على أرض النزاع قبل هذا التعديل وبذلك تملكها قبل نفاذه .

وحيث إن هذا النعي سديد، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض ادعاء الطامن بتملك أرض النزاع بالبناء عليها عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني، على أن هذه الفقرة التي كانت تجيز تملك الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها بطريق الاستيلاء المصحوب بالتعمير قد نسخت بالتعديل الذي طرأ على المادة ٩٧٠ من القانون المدني بالقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ وأنه لذلك لا يجوز تملك أموال الدولة الخاصة بالتقادم ولا بالاستيلاء إذا لم تكتمل الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة ٨٧٤ مدني قبل العمل بالقانون الأول . وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون، ذلك بأن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ عدل نص المادة ٩٧٠ بأن أضاف إليه حكماً جديداً يقضى بعدم جواز تملك الأموال الخاصة للملكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم وقد اقتصر على تعديل هذا النص ولم يتناول المادة ٨٧٤ التي تتحدث عن الاستيلاء باعتباره سبباً مستقلاً بذاته لكسب الملكية والتي كانت تجيز الفقرة الثالثة منها لكل مصري أن يملك بهذا الطريق ما يزرعه أو يفرسه أو يبني عليه من الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها وذلك بمجرد حصول الزرع أو الغراس أو البناء ودون اشتراط مضي مدة ما على وضع يده، وإنما تفقد هذه الملكية بعدم الاستعمال مدة خمس سنوات متتابعة خلال الخمس عشرة سنة التالية للتملك، أما القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ فقد اقتصر على حظر التعدي على الأراضي التي منع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تملكها بالتقادم وتخويل الجهة الإدارية صاحبة الشأن حق إزالة هذا التعدي بالطريق الإداري، ومن ثم فلا يكون للتعديل الذي أدخله القانونين المذكورين على المادة ٩٧٠ الواردة ضمن النصوص الخاصة بالتقادم المكسب أثر على نص المادة ٨٧٤ من القانون المدني لاختلاف سبب كسب الملكية في كل منهما، يؤكد ذلك أن المشرع أصدر

القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ الذى يحظر تملك الأراضى الكائنة بالمناطق المعتبرة خارج الزمام وقت صدوره بأى طريق كان — عدا الميراث — ما لم يرخص وزير الحربية بتملكها طبقاً للإجراءات المقررة فيه . وقد عرضت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون للجدل الذى ثار بعد صدور القانون المدنى القائم حول بقاء أو عدم بقاء المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ الذى مد العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ التى تمنع المصريين والأجانب من تملك تلك الأراضى دون سابق إذن من الحكومة واتجهت المذكرة إلى أن هذا المرسوم بقانون ظل قائماً حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وهو اتجاه كان يؤدى إلى إهدار الحقوق المستندة إلى المادة ٨٧٤ من القانون المدنى ، غير أن المشرع أصدر بعد ذلك القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وجعل حظر التملك شاملاً لجميع الأراضى الصحراوية ، ونص فى المادة ٨٦ منه على إلغاء القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ وإلغاء الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدنى ، ولو أن هذه الفقرة كانت قد ألغيت تبعاً لتعديل المادة ٩٧٠ بالقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، لما نص المشرع على إلغائها فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بل إن هذا القانون الأخير عدل عن اتجاه القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ فى إهدار الحقوق المستندة إلى هذه الفقرة من المادة ٨٧٤ ، وأورد فى المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الأحكام التى تنظم هذه الحقوق وهى تقضى فى شأن التعبير بالبناء بأن كل من أتم قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ إقامة بناء مستقر بحيزه ثابت فيه يعد مالكا بحكم القانون للأرض المقام عليها البناء والمساحة الملحقة به وتعد مرفقاً له بحيث لا تزيد على المساحة المقام عليها البناء ذاته وبشرط بقاء البناء قائماً حتى تاريخ العمل بهذا القانون (القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤) ولما كان الثابت بالأوراق أن دفاع الطاعن فى هذه الدعوى قام على أنه تملك الأرض محل النزاع بطريق الاستيلاء المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدنى لأنه أقام بناء عليها قبل أن ترفع عليه الدعوى فى سنة ١٩٥٥ وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض هذا الدفاع على أن المادة ٨٧٤ قد نسخت بالتعديل الذى طرأ على المادة ٩٧٠ مدنى وأن الدعوى رفعت على الطاعن قبل اكتمال الخمس سنوات المنصوص عليها فى المادة ٨٧٤ ، فإنه يكون مخططاً فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث

باقى أوجه الطعن . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الأراضى الداخلة فى زمام البلاد تخرج عن نطاق الأراضى غير المزروعة التى كان يجوز تملكها بالاستيلاء طبقا للمادة ٨٧٤ من القانون المدنى ، وبالتالى فلا يرد عليها التملك بالاستيلاء سواء كانت وسيلته هى الترخيص أو التعمير وكان خطأ الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه قد حجبه عن تحرى حقيقة الواقع فى شأن أرض النزاع لمعرفة ما إذا كانت داخلة فى الزمام أو غير داخلة فيه ، وكانت أوراق الملف المضموم ليس فيها ما يكفى للبت فى هذه المسألة ، فإنه يتعين بعد نقض الحكم المطعون فيه إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، وعبد العليم الدهشان .

(٦٠)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) اختصاص. "اختصاص نوعي". حكم. "قصور . مالا يعد كذلك".
قوة الأمر المقضى .

حكم المحكمة الجزئية — في دعوى قسمة أثير فيها نزاع حول الملكية — قضائه
بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع بشأن الملكية وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظره .
عدم الطعن في هذا القضاء . صيرورته نهائيا حازا قوة الأمر المقضى . عدم جواز إثارة
مسألة عدم الاختصاص أمام المحكمة المحال إليها . عدم رد الحكم المطعون فيه على دفع
الطاعنة بصدد الاختصاص . لا قصور .

(ب) تسجيل . "تسجيل صحيفة دعوى البطلان والفسخ" .
شهر عقارى .

دعوى البطلان والفسخ والالغاء والرجوع في شأن العقود واجبة التسجيل .
وجوب تسجيل صحيفة الدعوى إذا لم يسجل العقد أو التأشير على هامش تسجيله أو التأشير
بمنطوق الحكم فيها . هذا التسجيل أو التأشير يجعل الحق العيني حجة على من ترتبت لهم
حقوق — على سبيل الاستثناء — ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها
لأمن تاريخ التأشير بالحكم . هذا الاستثناء لا يوثق أثره إلا بالحكم النهائي . كفاية
التأشير به وحده . المواد ١ و ٢ و ٧ و ١٠ و ١٢ ق ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣
و ١٦ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

١ — متى كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية (في دعوى قسمة أثير فيها
نزاع حول الملكية) قد تضمن القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع المشار
بين طرفي الخصومة بشأن الملكية واختصاص المحكمة الابتدائية بنظره، فإنه كان

يتعين على الطاعنة إذا ما رأت خلاف هذا النظر أن تسلك طريق الطعن فيه وإلا اعتبر حائزا للحجية الأمر المقضي، بحيث تكون إثارة مسألة عدم الاختصاص ممتنعة أمام المحكمة المحال إليها النزاع لأن محل ذلك إنما يكون عن طريق استئناف ذلك الحكم، ولا يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في التطبيق أو شابه التصور في التسبب إذ لم يتعرض للدفع الذي أثارته الطاعنة بصدده اختصاص المحكمة.

٢ — مؤدى نصوص المادتين الأولى والثانية من قانوني التسجيل الوطني المختلط رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ وما تناوله المشرع في المادتين ١٠ و ١٢ منهما بشأن دعاوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع المقدمة ضد العقود واجبة التسجيل، أنه يجب تسجيل صحيفة الدعوى إذا كان العقد لم يسجل أو التأشير على هامش تسجيل العقد إذا كان العقد قد سجل أو التأشير بمنطوق الحكم الذي يصدر في تلك الدعوى إما في ذيل التأشير بالدعوى إذا كانت صحيفة قد أشر بها على هامش المحرر وإما في هامش تسجيلها إذا كانت صحيفة الدعوى قد سجلت، وأن تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها في الدعاوى المقدمة والتأشير بالحكم الصادر فيها يجعل الحق العيني حجة على من ترتبت لهم حقوق — وذلك على سبيل الاستثناء — ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها لا من تاريخ التأشير بالحكم. ولما كانت الحجة من هذا الاستثناء أن دعاوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع من شأنها أن تزيل أثر العقود الواجبة التسجيل فتزول تبعاً لذلك الحقوق المترتبة عليها وكان هذا الاستثناء لا يؤثر إلا بعد أن يصبح الحكم في هذه الدعاوى نهائياً بما يوجب التأشير بمنطوقه في ذيل التأشير بصحيفة الدعوى إذا كان المحرر الأصلي قد سجل أو بهامش تسجيلها إذا كان لم يسجل دون حاجة إلى التأشير بمنطوق الحكم الابتدائي أو صحيفة الاستئناف المرفوع عنه باعتبار أن هذا الإجراء لا طائل منه، فإن مؤدى ذلك هو تفسير المادة العاشرة من قانوني التسجيل رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المشار إليهما على أساس أنه يكفى التأشير بالحكم النهائي وحده لعدم جدوى علم الغير بمراحل الدعوى الأخرى السابقة والتي تمضي بين هذا الإجراء وبين التأشير بصحيفة الدعوى على هامش سجل المحررات إذا كانت مسجلة

أو تسجيلها إذا كانت لم تسجل إذ لا تتأثر الحقوق المترتبة للغير إلا بالحكم النهائي . وقد رفع القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري اللبس بشأن هذه الحالة بأن نص صراحة بالمادة ١٦ منه على التأشير بمنطوق الحكم النهائي في الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجودا أو صحة أو نفاذا كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع وذلك في ذيل التأشير بالدعوى إذا كان المحرر قد أشهر أو بهامش تسجيلها إذا كان لم يشهر على النحو المبين بالمادة ١٥ من ذات القانون فأكد المشرع بذلك الشرط الذي يلزم الاستثناء المشار إليه للإفادة منه وهو التأشير بالحكم النهائي وحده .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٠٨٧ سنة ١٩٥٠ مدنى السنيلاوين ضد المطعون عليهم بطلب فرز وتجنيد نصيبها الشائع البالغ $\frac{7}{24}$ في الأطنان المبينة بصحيفة الدعوى ومساحتها ٢٠ ف و ١٤ ط ، مستندة في ذلك إلى أنها تملك هذا القدر بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٤/٥ في الدعوى رقم ٤٤٣ سنة ١٩٣٣ ق من محكمة استئناف الإسكندرية المختلطة واعتبار البيع الصادر من والدتها السيدة ايلين خريستو لصالح المرحوم محمد شحاته عيسى والعمجى على سليمان وسعد على سليمان وعلى على سليمان وسيد أحمد الحيدى سيد أحمد بمقتضى العقد المسجل بقلم رهون محكمة المنصورة في ١٩٢٠/١/١٠ برقم ١١٣١ بيعا باطلا ولا جحية له ضد اميلي خريستو — الطاعنة — وذلك بنسبة سبعة قاريط من ٢٤ قيراطا شيوها في مساحة تبلغ ٢٠ ف و ١٤ ط . نازع المطعون عليهم في ملكية الطاعنة للقدر الذى تطالب فرزه وتجنيديه تأسيسا على أنهم اشتروا هذا القدر ضمن أطنان أخرى من المشترين من والدتها ايلين خريستو وأن الحكم السابق الاشارة اليه والصادر

من محكمة الإستئناف المختلطة في ١٩٤٩/٤/٥ ليس حجة عليهم لعدم تمثيلهم فيه وأنهم تملكوا الأطنان موضوع النزاع مفرزة محددة، بعضها بالتقادم الطويل والبعض الآخر بالتقادم القصير. وبتاريخ ١٩٥١/٥/٢٠ قضت المحكمة بوقف دعوى القسمة وإحالة النزاع إلى محكمة المنصورة الابتدائية للفصل في الملكية حيث قيدت بجدولها برقم ٩٤٣ سنة ١٩٥١ ، وأمام هذه المحكمة قالت الطاعنة بأنها بادرت بتسجيل عريضة الدعوى التي رفعتها أمام محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة وتأشرو بذلك في ١٩٣٢/٦/٢ على هامش عقد البيع المسجل الصادر من والدتها ايلين خريستو للمشتريين الأصليين الذين باعوا للمطعون عليهم فتبطل لذلك العقود الصادرة من هؤلاء البائعين بعد تاريخ هذا التأشير. وفي ١٩٥٣/٤/١٤ قضت محكمة أول درجة بتدب مكتب الخبراء للانتقال إلى الأطنان المتنازع عليها ومعاينتها لبيان ما إذا كانت الأطنان الواردة بعقود البيع المقدمة من المطعون عليهم تدخل كلها أو بعضها ضمن الأطنان المباعة من والده الطاعنة وبيان وادعى اليد من المطعون عليهم على كل قدر منها وسبب وضع يده وحالته وتاريخه وبيان مقدار الأطنان التي لا تشملها عقود البيع الصادرة للمطعون عليهم والتي لا نزاع فيها من الطرفين وادعى اليد عليها وما إذا كان هذا القدر من الأطنان يوازي نصيب الطاعنة المحكوم لها به. وضمنت المحكمة أسباب حكمها أن الحكم الصادر لصالح الطاعنة من محكمة الإستئناف المختلطة بتاريخ ١٩٤٩/٤/٥ ضد المشتريين من والدتها غير ذي حجة على المطعون عليهم وهم المشترون من المشتريين الأصليين من والدتها. استأنفت الطاعنة هذا الشق من الحكم بالإستئناف رقم ٢١١ سنة ١٤ ق المنصورة طالبة الغاءه والقضاء بحجية الحكم المشار اليه ضد المطعون عليهم. ومحكمة الإستئناف قضت في ١٩٦٤/١٢/٧ بتأييد الحكم المستأنف في خصوص ما أقيم عنه الإستئناف. طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم. وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها السابق.

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول أن كلا من المطعون عليهم ادعى ملكية جزء من الأطنان محل النزاع

مستندا إلى عقد لا تربطه بعقود الآخرين علاقة قانونية مما كان يتعين معه على كل منهم أن يحدد طلباته في الدعوى لبيان قيمتها ذلك أن الواقع يؤيد أن كل دعوى على حدة — بالنسبة لغالبية المطعون عليهم — تدخل بحسب قيمتها في نصاب المحكمة الجزئية . وإذا أبدت الطاعنة هذا الدفع ولم يعرض له الحكم المطعون فيه فإن في ذلك ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الثابت من الأوراق أنه لما ثار النزاع أمام محكمة السبلاوين الجزئية عند نظر دعوى القسمة على ملكية الأطيان موضوعها، رأت المحكمة الجزئية أن هذا النزاع هو مما يخرج عن اختصاصها الفصل فيه تأسيسا على ما تراءى لها من أن قيمة الأطيان المتنازع عليها بالنسبة لكل من المطعون عليهم تزيد على نصاب المحكمة الجزئية وقضت بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٠ بوقف السير في دعوى القسمة وبإحالة النزاع على الملكية إلى المحكمة الابتدائية . ولما كان ذلك الحكم قد تضمن القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر النزاع المثار بين طرفي الخصومة بشأن الملكية وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظره ، فإنه كان يتعين على الطاعنة إذا مارأت خلاف هذا النظر أن تسلك طريق الطعن فيه والا اعتبر حائزا للحجية الأمر المقضي بحيث تكون إثارة مسألة عدم الاختصاص ممتنعة أمام المحكمة المحال إليها النزاع لأن محل ذلك إنما يكون عن طريق استئناف ذلك الحكم . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسبيب إذ فصل في النزاع على الملكية ولم يتعرض للدفع الذي أثارته الطاعنة بصدد اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني من السبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ذهب في تفسيره للسلادة العاشرة لقانوني التسجيل رقمي ١٨ ، ١٩ سنة ١٩٢٣ المنطبقين على واقعة النزاع إلى أنه يجب أن يؤشر في ذيل التأشير بدعوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع التي ترفع من المحررات واجبة التسجيل، بمنطوق الحكم الابتدائي

الذى يصدر فيها وبالإستئناف المرفوع عن ذلك الحكم ، ولا يكفى التأشير بالحكم الاتتهائى ليكون حجة على من ترتبت لهم حقوق على الأطيان موضوع هذه المحررات ، هذا فى حين أن ما قصده المادة العاشرة المشار إليها هو التأشير بمنطوق الحكم الاتتهائى الذى يصدر فى تلك الدعاوى لأن هذا الحكم وحده هو الذى يحوز قوة الشئ المقضى ويكون حجة بما فصل فيه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن قانونى التسجيل الوطنى والمختلط رقمى ١٨ ، و ١٩ سنة ١٩٢٣ واللذين يحكمان واقعة الدعوى قد نصا فى المادة الأولى من كل منهما — وهما بصدد بيان المحررات التى يجب شهرها — على أن ” جميع العقود الصادرة بين الأحياء بعوض أو بغير عوض والتى من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيى عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية التى يترتب عليها شئ من ذلك يجب اشهارها “ . كما نصا بالمادة الثانية على أنه ” يجب أيضا تسجيل ما يأتى : (أولا) العقود والأحكام النهائية المقررة لحقوق الملكية أو الحقوق العينية العنارية الأخرى المشار إليها فى المادة السابقة “ . ثم تناول المشرع فى المواد ٧ و ١٠ و ١٢ دعاوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع المقدمة ضد العقود واجبة التسجيل وهى العقود التى تقدم ذكرها فى المادتين الأولى والثانية ، فأوجب بالمادة السابعة شهرها إما بالتأشير على هامش تسجيل العقد إذا كان العقد قد سجل وإما بتسجيل صحيفة الدعوى إذا كان العقد لم يسجل ، ونص فى المادة العاشرة على وجوب التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر فى تلك الدعاوى إما فى ذيل التأشير بالدعوى إذا كانت صحيفة الدعوى قد أشربها على هامش المحرر ، وإما فى هامش تسجيلها إذا كانت صحيفة الدعوى قد سجلت على النحو السالف بيانه ، وقضت المادة الثانية عشرة بأن تسجيل صحيفة لدعوى أو التأشير بها فى الدعوى المقدمة الذكر والتأشير بالحكم الصادر فى هذه الدعوى يجعل الحق العيى حجة على من ترتبت لهم حقوق — وذلك على سبيل الاستثناء — ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها لا من تاريخ التأشير بالحكم . ولما كانت الحكمة من هذا الإستثناء أن دعاوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع من شأنها أن تزيل أثر العقود الواجبة التسجيل فتزول

تبعاً لذلك الحقوق المترتبة عليها ، وكان هذا الاستثناء لا يؤتى أثره إلا بعد أن يصبح الحكم في هذه الدعاوى نهائياً بما يوجب التأشير بمنطوقه في ذيل التأشير بصحيفة الدعوى إذا كان المحرر الأصلي قد سجل أو بهامش تسجيلها إذا كان لم يسجل دون حاجة إلى التأشير بمنطوق الحكم الابتدائي أو صحيفة الاستئناف المرفوعة عنه ، باعتبار أن هذا الإجراء لا طائل منه ، فإن مؤدى ذلك هو تفسير المادة العاشرة من قانوني التسجيل رقمي ١٨ و ١٩ سنة ١٩٢٣ المشار إليهما على أساس أنه يكفي التأشير بالحكم النهائي وحده لعدم جدوى علم الغير بمراحل الدعوى الأخرى السابقة والتي تمضي بين هذا الإجراء وبين التأشير بصحيفة الدعوى على هامش سجل المحررات إذا كانت مسجلة أو تسجيلها إذا كانت لم تسجل . إذ لا تتأثر الحقوق المترتبة للغير إلا بالحكم النهائي . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري قد رفع اللبس بشأن هذه الحالة بأن نص صراحة بالمادة ١٦ منه على التأشير بمنطوق الحكم النهائي في الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجوداً أو صحة أو نفاذاً كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع وذلك في ذيل التأشير بالدعوى إذا كان المحرر قد أشهر ، أو بهامش تسجيلها إذا كان لم يشهر على النحو المبين بالمادة ١٥ من ذات القانون ، وإذا أكد المشرع بذلك الشرط الذي يلزم الاستثناء المشار إليه للافادة منه وهو التأشير بالحكم النهائي وحده ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوجب التأشير بمنطوق الحكم الابتدائي وبصحيفة الاستئناف المرفوع عنه ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الحكم الصادر لصالح الطاعنة من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩٤٩/٤/٥ ضد المشتري من والدتها غير ذي حجة على المطعون عليهم وهم المشترون من المشتريين الأصليين من والدتها رغم تسجيل الطاعنة لصحيفة دعوى البطلان والتأشير بها على العقود الصادرة من والدتها إلى المشتريين الأصليين ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد العليم
الدهشان .

(٦١)

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١ ، ب ، ج) تزوير . ” الإدعاء بالتزوير ” . ” إنهاء إجراءات الإدعاء
بالتزوير ” . محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع
في تقدير أدلة التزوير ” .

(أ) سلطة قاضى الموضوع في تقدير أدلة التزوير . عدم لزوم إجراء
تحقيق . مناط ذلك .

(ب) إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير . جائز في أية حالة كانت عليها
الدعوى . كيف يتم وأثره .

(ج) الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات
، السابق . مناط القضاء بها . عدم تعددها بتعدد المدعين .

١ — أطلق القانون لقاضى الموضوع السلطة في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه
بإجراء تحقيق متى كان قد إطمأن إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجد
في وقائع الدعوى ما يكفى لإقناعه بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

٢ — يجوز إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها ، بالنسبة
لأى ورقة من الأوراق المطعون فيها وذلك بالنزول عن التمسك بها . ويترب
على هذا النزول عدم جواز الاستناد إلى هذه الورقة في إثبات الأمر الذى
قدمت من أجله وبالنسبة إلى تصبح الإجراءات التى اتخذت بشأنها للإدعاء بتزويرها
منتهية بالنسبة لها .

٣- مناط الحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو برفضه ، فلا تتمدد الغرامة في هذه الحالة بتمدد المدعين بالتزوير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث الطاعنين — المرحوم عبد الرحيم على سليمان — أقام ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٧٨٦ لسنة ٥١ مدنى كلى أسيوط طالبا الحكم بثبوت ملكيته لأرض زراعية مساحتها ٢ ف و ١٦ ط و ١٣ س . وقال في بيان الدعوى إنه اشترى هذه الأطنان بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٣٤/٢/٢٥ صادر له من شركة " بيل " وحكم بصحة التوقيع عليه في الدعوى رقم ٣٢٤٧ لسنة ١٩٤٣ أسيوط الجزئية وسجل الحكم بقلم كتاب محكمة البدارى الشرعية في ١٩٤٣/٦/٢٧ ، وإذ تعرض المطعون عليه في ملكيته لهذه الأطنان فقد أقام الدعوى بطلباته المشار إليها . توفى المدعى أثناء نظر الدعوى وحل الطاعنون محله فيها . أنكر المطعون عليه على الطاعنين ملكيتهم للأطنان موضوع النزاع وقال إنه كان مدينا لشركة " بيل " في مبلغ ١٢٠ ج و تزعت هذه الشركة ملكية أطيانه فكلف مورث الطاعنين بمفاوضتها ليقوم نيابة عنه بشرائها لقاء سداد الدين الذى تسلمه منه إلا أن هذا الأخير حرر عقد البيع باسمه وقدم ثلاثة محررات صادرة من مورث الطاعنين تتضمن إقراره بملكية الأطنان للطعون عليه . وبجلسة ١٩٥٩/١٠/١٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ١٢٢ لسنة ٣٥ ق أسيوط وأثناء نظر الاستئناف أنكر الطاعنون التوقيعات المنسوبة لمورثهم على الأوراق الثلاث المقدمة من المطعون عليه ، وبتاريخ ١٩٦٢/٣/١٣ قضت محكمة الاستئناف بنسب قسم م (١٣) م .

أبحاث التزييف والتزوير لمضاهاة التوقيعات المنسوبة لمورث الطاعنين بالأوراق المطعون فيها بالإنكار على توقيعاته الصحيحة بالأوراق الصالحة للمضاهاة وبعد أن قدم الخبير تقريره نزل المطعون عليه عن التمسك بالورقة المؤرخة ١٩٣٦/١٢/٢ وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٤ قضت المحكمة برفض الطعن بالإنكار بالنسبة للمحررين المؤرخين ١٩٣٦/٦/٥ ، ١٩٤٢/١١/١٠ وبصححة توقيع مورث الطاعنين عليهما وحددت جلسة ١٩٦٤/٢/٢ لنظر الموضوع ، طعن الطاعنون بتزوير المحررين المشار إليهما مقررين أنهما لم يصدرا من مورثهما وأن الكتابة المحررة أصلا عليهما قد محيت وأثبتت العبارات الحالية بدلا منها ، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٢ حكمت محكمة الاستئناف برفض الادعاء بالتزوير وبصححة المحررين المذكورين وألزمت كل مستأنف من المستأنفين - الطاعنين - بالغرامة القانونية وحكمت في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي بنقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص قضائه بتعدد الغرامة ، وبالحجاسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطاعنين يتعون بالأسباب الثلاثة الأولى على الحكم المطعون فيه الفصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وقالوا في بيان ذلك إن دفاعهم أمام محكمة الموضوع كان يقوم بصفة أساسية على أن أحد المحررين الصادرين من مورث الطاعنين يحمل تاشيرة تفيد نظره في ١٩١٣/١٠/٢٣ فهي مثبتة لوجود المحررين أصلا قبل النزاع بخو مشرين سنة وقاطعة في تزوير المحررين بطريق نحو الكتابة الأصلية التي كانت واردة بهما وتغيير عباراتهما والتاريخ المثبت عليهما وطلبوا نذب خبير لتحقيق هذه الواقعة ، لكن محكمة الاستئناف التفتت عن طلبهم استنادا إلى أن المحو والتغيير غير ظاهر بالعين المجردة وأن الخبير المنتدب لم يثبت ذلك في تقريره ، هذا في حين أنه يصحح أن يحصل المحو عن طريق استعمال مواد كيميائية لا يمكن كشفها بالعين المجردة كما أن الخبير لم يكلف بتحقيق هذه الواقعة واقتصر أمر نذبه في الادعاء بالإنكار على تحقيق الإمضاء دون غيرها .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على ما أورده بقوله " إن شواهد التزوير غير متبعة في إثبات التزوير إذ أنه عن الشاهد الأول فالذى يبين من الاطلاع على السندين المطعون عليهما بالتزوير أن حقيقة التاريخ المؤشر عليهما بكلمة "نظر" هو ١٩٤٣/١٠/٢٣ لا ١٩١٣/١٠/٢٣ كما يقول بذلك مدعو التزوير الأمر الذى يستفاد منه أنه قد تأخر عليهما بالنظر بعد تاريخ تحرير هذين السندين أما القول بأن هذين السندين إنما كانا يحتويان على عبارات محيت وحلت محلها العبارات الثابتة بهما فمردود أيضا لكونه مجرد إستنتاج لم يقم عليه أى دليل إذ أنه لم يبين ذلك المحو بعد الاطلاع على السندين بالعين المجردة فضلا عن أن الخبر لم يثبت ذلك الادعاء بتقريره". ورأت المحكمة بعد تفنيدها لشواهد التزوير واطلاعها على المحررين ومما بان لها من ظروف الدعوى أن هذين المحررين صحيحان ولم تربا لتالى محلا لإجابة الطاعنين لتحقيق شواهد التزوير بواسطة خبير وقضت برفض الادعاء بالتزوير وبصححة المحررين . ولما كان القانون قد أطلق لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد اطمأن إلى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد فى وقائع الدعوى ما يكفى لإقتناعه بصحة الورقة المدعى بتزويرها ، وكانت المحكمة قد بحثت على النحو السالف بيانه الادعاء بتزوير المحررين وانتهت فى حدود سلطتها الموضوعية فى تقدير الدليل وللأسباب السائفة التى أوردها فى حكمها إلى رفض طلب نذب خبير ورفض الادعاء بالتزوير ، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع القصور فى التسبيب، إذ لم يتعرض للمحور الثالث المؤرخ ١٩٣٦/١٢/٢ وقضى بتزول المطعون عليه عن التمسك به دون أن يقيم الدليل على استقلال هذا المحرر الذى كان يستند إليه المطعون عليه مع المحررين الآخرين فى إثبات ملكيته لأطيان النزاع فى حين أن المحرر المشار إليه متصل بالمحررين الآخرين اتصالا وثيقا مما كان يتعين معه أن تكون لهذه المحررات دلالة واحدة فى إثبات الملكية .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك ، أنه يجوز إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها وبالنسبة لأية ورقة من الأوراق المطعون فيها وذلك بالنزول عن التمسك بها ، ويترتب على هذا النزول عدم جواز الاستناد إلى هذه الورقة في إثبات الأمر الذي قدمت من أجله وبالتالي تصبح الإجراءات التي اتخذت بشأنها للإدعاء بتزويرها منتهية بالنسبة لها . لما كان ذلك فلا تريب على المحكمة إذ هي لم تتعرض للمحرر الثالث المؤرخ ١٩٣٦/١٢/٢ والمقدم من المطعون عليه ما دام أن هذا الأخير قد تنازل عن التمسك به . أما ما يثيره الطاعنون من اتصال هذا المحرر بالمحررين الآخرين المقدمين من المطعون عليه فهو مجرد مجادلة في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم وقد انتهى إلى أن شواهد التزوير غير متبعة في إثبات التزوير فقد كان يتعين عليه أن يمتنع بعدم القبول وإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير أما وقد قضى الحكم برفض الإدعاء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، كما أخطأ الحكم إذ قضى بالزام كل من الطاعنين بالغرامة القانونية مع أن الواقعة المطعون فيها بالتزوير واحدة لم تتعدد فلا يصح أن تتعدد الغرامة بتعدد الطاعنين .

وحيث إن النعى في شقه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن صدر قضاءه بقبول شواهد التزوير شكلا ناقش هذه الشواهد ورأى أن من عناصر الدعوى ما يدحضها دون حاجة لنذب خبير لتحققها ، وكان مؤدى هذا الذي أورده الحكم ودل عليه هو أن الادعاء بتزوير المحررين هو ادعاء غير صحيح ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون إذ قضى برفض الادعاء بالتزوير . والنعى في شقه الثاني صحيح ، ذلك أن مناط الحكم بالغرامة المنصوص

عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه فلا تتعدد الغرامة في هذه الحالة بتعدد المدعين بالتزوير. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالزام كل من المدعين بالتزوير — الطاعنين — بالغرامة القانونية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بالزام المستأنفين جميعهم — الطاعنين — بغرامة واحدة .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وهضوية
السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وإبراهيم
الديوانى .

(٦٢)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ القضائية :

أمر على عريضة "سقوط الأمر" نظام عام .

سقوط الأمر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . عدم
تعلق هذا السقوط بالنظام العام . وجوب التمسك به ممن صدر ضده الأمر . جواز النزول عن
هذا السقوط صراحة أو ضمنا .

لئن كان مؤدى نص المادة ٣٧٦ من قانون المرافعات - الملغى - أن الأمر
على عريضة يسقط إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره
إلا أن هذا السقوط - وقد راعى فيه المشرع مصلحة من صدر ضده الأمر حتى
لا يبقى سلا حاسما عليه - لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به
من تلقاء نفسها ، وإنما يجب أن يتمسك به من صدر ضده الأمر ويجوز له
أن ينزل عن هذا السقوط صراحة أو ضمنا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٦٣/٦/٩ قدم الطاعن عريضة إلى قاضى الأمور الوقتية

بمحكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها وأخرين هما السيدتان ليلي محمد حسن وفايزة محمد حسن طلب فيها صدور الأمر بتعيينه مصفيا قضائيا لتركة والده المرحوم محمد حسن . وقال بيانا لطلبه إن والده توفي بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦١ بمدينة الاسكندرية عن تركة مكونة من أموال منقولة وودائع بالبنوك واستحقاقات لدى جهات حكومية وأخرى غير حكومية ، وكان يحتفظ بمسكن له بالقاهرة علاوة على مسكنه بالاسكندرية وأن إرثه انحصر فيه وفي زوجة والده المطعون عليها وشقيقتيه ليلي محمد حسن وفايزة محمد حسن اللتين تقيان في الخارج ، وإذ لم يتخذ أحد من الورثة أى إجراء للمحافظة على التركة منذ وفاة والده ، وكانت محكمة القاهرة الابتدائية الكائن في دائرتها آخر موطن للمورث هي المختصة بتعيين مصف للتركة ، فقد تقدم بطلبه سالف البيان .

وبتاريخ ١٦/٦/١٩٦٣ أصدر القاضى أمرا بتعيين الطاعن مصفيا لتركة والده .

تظلمت المطعون عليها من هذا الأمر بالدعوى رقم ٥٨٦٧ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة ، ودفعت فى أول جلسة بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بإصدار الأمر واستندت إلى أن آخر موطن للمورث كان بمدينة الاسكندرية فتكون محكمة هي المختصة بذلك . وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٦٤ حكمت محكمة أول درجة بإلغاء الأمر المتظلم منه ورفض الطلب تأسيسا على صحة الدفع الذى أبدته المطعون عليها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠٦ سنة ٨١ ق القاهرة . وبتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الأمر المتظلم منه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بسقوط الأمر المتظلم منه تأسيسا على أنه لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره عملا بنص المادة ٣٧٦ من قانون المرافعات السابق ، وعلى أن هذا النص يتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة إعمال حكمه من تلقاء نفسها . هذا فى حين أن سقوط الأمر على النحو المنصوص عليه فى المادة ٣٧٦ المشار إليها لا يتعلق بالنظام العام ويجوز

التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الأمر رغم عدم تمسك المطعون عليها بذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٣٧٦ من قانون المرافعات السابق على سقوط الأمر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، قد راعى في ذلك مصلحة من صدر ضده لأن الأمر على عريضة - وهو تصرف ولائى بإجراء تحفظى - لا يصح أن يبقى في يد من صدر له ينفذه في أى وقت شاء وذلك كما هو الحال في الحكم الغيابى الذى يعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن إلى المحكوم عليه خلال ستة أشهر من يوم صدوره ، وهذا هو ما أفصحته عنه المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات السابق تعليقا على المادة ٣٧٦ المشار إليها في قولها " استحدث القانون الجديد في هذه المادة سقوط الأمر الصادر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، ذلك أن الأمر وهو تصرف ولائى بإجراء تحفظى لا يصح أن يبقى سلاحا مسلطا يشهره من صدر له الأمر في وجه خصمه في أى وقت يشاء مع احتمال تغير الظروف الداعية إلى إصداره وزوال الحاجة الملجئة إليه وإذا كان الحكم الغيابى الذى يصدره القضاء - بعد تحقيق - يبطل ويعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن إلى المحكوم عليه في خلال مدة قصيرة من تاريخ صدوره فأحرى بالأمر على العريضة أن يسقط من باب أولى إذا لم يقدم للتنفيذ في المناسبة التى صدر فيها " . ولئن كان مؤدى ما تقدم أن الأمر على عريضة يسقط إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، إلا أن هذا السقوط - وقد راعى فيه المشرع مصلحة من صدر ضده حتى لا يبقى سلاحا مسلطا عليه على النحو السالف بيانه - لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب أن يتمسك به من صدر ضده الأمر ويجوز له أن ينزل عن هذا السقوط صراحة أو ضمنا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن هذا السقوط يتصل بالنظام العام ويتعين على المحكمة أن تقضى به ولو لم يدفع به الخصوم ثم قضى الحكم بسقوط الأمر المتظلم منه لعدم تقديمه للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وذلك رغم ما ثبت له من أن المطعون عليها لم يتمسك بهذا الدفاع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وأبراهيم
الديوانى .

(٦٣)

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) حكم . ”عيوب التدايل“ . ”قصور“ . ”ما لا يعد كذلك“ .

استخلاص الحكم نهائية أمر الأداء بعد إثباته الاطلاع على الأوراق . لا تصور .
ذكره نصوص المستندات التي اعتمد عليها . غير لازم . مناط ذلك .

(ب ، ج) قوة الأمر المقضى . دعوى . ”عدم جواز نظر الدعوى“ .
إثبات . ”القرائن“ .

وحدة الموضوع في الدهوين . مناطه . صحة الدين وطلب بطلانه .
وجهان متقابلان لشيء واحد . القضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه
غير باطل .

(د) نقض . أسباب الطعن . ”السبب الجديد“ .

السبب المبنى عليه الطعن بالنقض . متى يعتبر سببا غير جديد يجوز إثارته أمام
محكمة النقض .

(هـ) ”أوراق تجارية“ . ”سند إذنى“ . ”التظهير التوكيلي“ .

التظهير الذى لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون هو تظهير توكيلي في قبض
قيمة الصك لحساب المظهر . حق المدين في التمسك قبل المظهر إليه بما له من دفع
قبل المظهر .

١ — لا يشوب الحكم المطعون فيه قصور بما أثبت — في خصوص نهائية
أمرى الأداء — بعد اطلاعه على أوراق الدهوى أن أمرى الأداء قد أصبحا

نهائيين ولا عليه إن هو لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها مادامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم .

٢ — يعد موضوع الدعوى بين متحدا إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الثانية مناقضا للحكم السابق وذلك باقرار حق أنكره هذا الحكم أو بإنكار حق أقره فيناقض الحكم الثاني الحكم الأول .

٣ — من مقتضى صدور أمر الأداء — وهو بمثابة حكم — ضد الطاعن هو إلزامه بالدين الثابت بالسندين ، مما مفاده صحة هذا الدين وثبوته بدمته قبل الصادر لصالحه أمر الأداء بما يتناقض مع طالب الطاعن بطلان هذين السندين . ذلك أن صحة الدين وطلب بطلانه — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — وجهان متقابلان لشئ واحد والقضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل .

٤ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه يكفي لاعتبار السبب المبني عليه الطعن غير جديد حتى تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، أن يكون ذا خلافا فيما تمسك به الطاعن وعرضه على محكمة الموضوع بصفة عامة . وذلك على أساس أن الطالب الأكبر يشمل الأقل منه . كما يكفي لقبول النقي الذي يتمسك به الطاعن أمام محكمة النقض أن يتعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع .

٥ — مفاد المواد ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٨٩ من قانون التجارة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن التظهير الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون هو تظهير لم يقصد به نقل ملكية السند الإذني ، وأن المظهر إنما قصد بتوقيعه مجرد توكيل المظهر إليه في قبض قيمة الصك لحسابه ولا يستطيع المظهر إليه أن يقيم الدليل على خلاف ذلك ، إلا بالإقرار أو اليمين وذلك بالنسبة للدين الأصلي الذي يكون له أن يتمسك قبل المظهر إليه بكافة الدفوع التي له قبل المظهر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٢٢ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون عليه الأول (بنك مصر) وكل من بنكى اليونيان وباركيز اللذين أصبحا فيما بعد بنكى الجمهورية والاسكندرية وضد المطعون عليها الأخيرة وانتهى إلى طلب الحكم ببطالان السندات الإذنية السبعة الصادرة منه إلى المرحوم رياض سعد مورت المطعون عليها الأخيرة البالغ قيمتها ٣٥٠٠٠ ج. وقيمة كل سند منها ٥٠٠٠ ج. والتى ظهر المرحوم رياض سعد خمسة منها إلى بنك مصر وتستحق السداد فى ٨/٣١ ، ١٠/٣٠ ، ١١/٣٠ ، ١٢/٣١ ، ١٩٥٦/١٢/٣١ وسندا منها إلى بنك الاسكندرية وتستحق السداد فى ٣١/١٠/١٩٥٦ وسندا آخر إلى بنك الجمهورية وتستحق السداد فى ٣٠/١١/١٩٥٦ والحكم باعتبار هذه السندات كأن لم تكن مع براءة ذمة الطاعن منها . وقال بيانا لدعواه إن رياض سعد — الذى توفى منتحرا فى ٨/١٠/١٩٥٦ — كان قد حصل منه على عدة سندات مجاملة منها هذه السندات المرفوع بشأنها الدعوى، وقام بتحويل هذه السندات إلى المطعون عليه الأول (بنك مصر) وإلى بنكى الجمهورية والاسكندرية ، وإذ حصل من رياض سعد على إقرارات بأن هذه السندات قد حررت للمجاملة وكانت البنوك الثلاثة تعلم وقت تظهيرها إليها أنها حررت عليه لمصلحة رياض سعد للمجاملة ، وهى بذلك سندات باطلة بطلانا مطلقا فى حق طرفيها وفى حق البنوك الثلاثة المظهر إليها هذه السندات ، فقد أقام دعواه بالطلبات ساقفة البيان . وفى أثناء نظر الدعوى حكم بأشهار إفلاس المرحوم رياض سعد وأشهار إفلاس شركته ، فقام الطاعن بادخال وكيل الدائنين (المطعون عليه الثانى) للحكم فى مواجهته بذات الطلبات . وبتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بنذب مكتب الخبراء الحسابيين بوزارة العدل لمراجعة حسابات رياض سعد وشركته لدى البنوك

المدعى عليها بشأن السندات الإذنية المحررة من آخرين لأمره وإذنه والمحولة منه إلى هذه البنوك وذلك خلال المدة من أول يناير سنة ١٩٥٥ حتى تاريخ وفاته في ١٩٥٦/١٠/٨ ، وعهدت إلى الخبير أن يدلى في ضوء البحث والمراجعة بمدة بيانات متعلقة بهذه السندات ومنها ما إذا كانت للجمالة وكيفية تحويلها وتاريخ التحويل . وبعد أن قدم الخبير تقريره دفع بنك مصر (المطعون عليه الأول) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لسنتين من الخمسة سندات المظهرة إليه وهما السندانان المستحقان في ١٩٥٦/١٠/٣١ ، ٩/٣٠ وكل منهما بمبلغ ٥٠٠٠ ج وذلك لسابقة الفصل فيها نهائيا بأمرى الأداء رقمى ١٠٦٠ لسنة ١٩٥٦ ، ١١٤٦ لسنة ١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة الصادرين بشأن هذين السنتين . وتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة برفض الدفع وببطلان السندات الإذنية السبعة الموقع عليها من المدعى (الطاعن) وكل منها بمبلغ ٥٠٠٠ ج لأمر رياض سعد والمظهرة من هذا الأخير للبنوك الثلاثة واعتبارها كأن لم تكن ، وببطلان كل ما ترتب عليها من آثار . استأنف المطعون عليه الأول (بنك مصر) هذا الحكم بالنسبة لما قضى به ضده أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٦٤١ لسنة ٨٠ ق ، وتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع المقدم من بنك مصر والحكم بقبوله وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وذلك بالنسبة للسنتين الإذنيين المستحقى الأداء في ١٩٥٦/١٠/٣١ ، ٩/٣٠ والبالغ قيمة كل منهما ٥٠٠٠ ج وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان السنتين الإذنيين الصالفي الذكر والسندات الإذنية الثلاثة والمظهرة للمستأنف (المطعون عليه الأول) والبالغ قيمة كل منها ٥٠٠٠ ج والمستحقة السداد في ١٩٥٦/١٢/٣١ ، ١١/٣٠ ، ٨/٣١ وببصحة هذه السندات بالنسبة له . قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليه الأول دفع الدعوى أمام محكمة الموضوع بعدم جواز نظرها بالنسبة للسنتين المظهرين من رياض

سعد والمستحقين في ٩/٣٠ ، ١٩٥٦/١٠/٣١ لسبق الفصل فيها بصدور أمرى الأداء رقمى ١٠٦٠ سنة ١٩٥٦ ، ١١٤ سنة ١٩٥٧ تجارى القاهرة بالزام الطاعن بقيمة السندين المشار إليهما وضرورة هذين الأمرين نهائين بفوات ميعاد المعارضة فيهما ، وقضى الحكم المطعون فيه بقبول الدفع استنادا إلى أن الأمرين أصبحا نهائين وإلى أنهما قاطعان فى الخصومة فى موضوع الدين الثابت فى كل منهما ، هذا فى حين أنه لم يرد بالحكم المطعون فيه أن أمرى الأداء قد أعلنا للطاعن وفاتت مواعيد المعارضة فيهما ، وفى حين أنه يشترط لقبول الدفع بقوة الأمر المفضى أن تكون المسألة بعينها قد أثبتت فى الحكم السابق وفصل فيها وهو ما لم يتحقق إذ لم يفصل فى أمرى الأداء الصادرين ضد الطاعن فى مسألة بطلان السندين مما يعيب الحكم بالقصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى فى شقه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول تمسك أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للسندين المستحقين فى ٩/٣٠ ، ١٩٥٦/١٠/٣١ لسابقة الفصل فيها بأمرى الأداء الصادرين ضد الطاعن بدفع قيمة هذين السندين البالغة ١٠٠٠٠ ج ولأن هذين الأمرين — تأسيسا على المستندات المقدمة من المطعون عليه الأول — قد أصبحا نهائين وفاتت مواعيد المعارضة فيهما ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن اقتصر فى الرد على هذا الدفع على ما أثاره من أن القضاء فى أمرى الأداء بإلزامه بالمبلغ موضوع السندين المشار إليهما يغاير طلبه ببطلان هذين السندين ، ولم ينازع فيما ورد بالمستندات المقدمة من المطعون عليه الأول بصدور فوات مواعيد المعارضة فى أمرى الأداء ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوبا بالقصور ، إن هو أثبت فى هذا الخصوص وبعد اطلاعه على أوراق الدعوى أن أمرى الأداء المشار إليهما قد أصبحا نهائين ، ولا عليه إن هو لم يذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة فى مذكرات الخصوم . والنعى فى شقه الثانى مردود ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه بقبول الدفع بقوة الأمر المفضى استنادا إلى أن أمرى الأداء يعتبران قد فصلا فصلا قطعيا فى موضوع الدين المثبت بكل سند من هذين السندين وأن الدعوى الحالية بطلب بطلانهما تعتبر

عودا إلى خصومة سبق الفصل في موضوعها فيما بين الطرفين . وإذ يعد موضوع الدعويين متحدا إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الثانية مناقضا للحكم السابق وذلك بإقرار حق أنكره هذا الحكم أو إنكار حق أقره فيناقض الحكم الثاني الحكم الأول ، وكان مقتضى صدور أمرى أداء — وهما بمثابة حكيم — ضد الطاعن هو إلزامه بالدين الثابت بالسندين السالفي البيان مما مفاده صحة هذا الدين وثبوته بزمته قبل الصادر لصالحه أمر الأداء وهو المطعون عليه الأول بما يتناقض مع طلب الطاعن بطلان هذين السندين ضد المطعون عليه الأول ، ذلك أن صحة الدين وطلب بطلانه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم بصحيح القانون إذ قضى بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للسندين المستحقين في ٣٠/٩ ، ٣١/١٠/١٩٥٦ لسابقة الفصل فيها بأمرى الأداء الصادرين بشأن هذين السندين ، ويكون النعي على الحكم بخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم انتهى إلى أن السندات الإذنية موضوع الدعوى والتي طلب الطاعن القضاء ببطلانها ضد المطعون عليه الأول وفي مواجهة ورثة رياض سعد (المطعون عليها الثالثة) هي سندات لا سبب لها وأنها حررت لاجمالة بين الطاعن ورياض سعد ، وعلى الرغم مما حصله الحكم الابتدائي أخذا بتقرير الخبير من أن ثلاثة من هذه السندات وهي المؤرخة ١/٥/١٩٥٦ والتي تستحق الأداء في ٣١/٨ ، ٣٠/١١ ، ٣١/١٢/١٩٥٦ قد ظهرها رياض سعد إلى المطعون عليه الأول (بنك مصر) على بياض ودون أن يحمل التظهير تاريخا ، فإن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب الطاعن الحكم قبل المظهر (المطعون عليه الأول) ببطلان هذه السندات الثلاثة وحكم بصحتها على أساس أن المطعون عليه الأول لم يكن يعلم وقت التظهير أن هذه السندات الثلاثة قد حررت بإتريق المجاملة بين الطاعن ورياض سعد ، هذا في حين أن هذا التظهير يعد طبقا للسادة ١٣٤ من قانون التجارة تظهيراً للتوكيل بقبض قيمة الورقة التجارية

فلا يترتب عليه تعهيرها من الدفوع ويعتبر المظهر إليه نائباً عن المظهر فيجوز التمسك قبله ولو كان حسن النية بجميع الدفوع التي يمكن توجيهها للمظهر ، مما كان يتعين معه الحكم ببطلان هذه السندات الثلاثة قبل المطعون عليه الأول ، وإذ لم يقض الحكم المطعون فيه بذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان يبين من مدونات الحكم الابتدائي الواقعية أنه ورد فيه " قدم بنك مصر (المطعون عليه الأول) للخبير السندات الإذنية الثلاثة التي تحت يده وهي المؤرخة ١٩٥٦/٥/١ استحقاق ٨/٣١ ، ١١/٣٠ ، ١٢/٣١ سنة ١٩٥٦ وكل منها بمبلغ ٥٠٠٠ ج وقد ثبت من هذه السندات أنها محولة من رياض سعد ابنك مصر على بياض وبدون تاريخ للتحويل " وكان الطاعن قد أقام دعواه رقم ١٦٢٢ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد بنك مصر (المطعون عليه الأول) وضد ورثة رياض سعد (المطعون عليها الثالثة بصفتها) بطلب بطلان السندات الإذنية الصادرة منه إلى رياض سعد والمظهرة من هذا الأخير إلى المطعون عليه الأول ، وأنه وإن استند الطاعن في طلب بطلان السندات المشار إليها إلى أنها حررت للجمالة بينه وبين رياض سعد وإلى أن المظهر إليه كان يعلم وقت تعهيرها إليه بما يشوبها من عيب بأنها سندات مجاملة ، ولئن صمم الطاعن على هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ولم يتمسك بأن ثلاثة من هذه السندات قد ظهرت للمطعون عليه الأول تعهيراً توكليلاً ، إلا أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي لاعتبار السبب المبني عليه الطعن غير جديد حتى تجوز إثارته أمام محكمة النقض أن يكون داخلاً فيما تمسك به الطاعن ومرضه على محكمة الموضوع بصفة عامة ، وذلك على أساس أن الطلب الأكبر يشمل الطلب الأقل منه ، كما يكفي لقبول النعى الذي يتمسك به الطاعن أمام محكمة النقض أن يتعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان مفاد ما استند إليه الطاعن على النحو السالف بيانه من أن السندات الخمسة الصادرة منه إلى رياض سعد والمظهرة من هذا الأخير إلى بنك مصر بما فيها السندات الثلاثة المظهرة على بياض وبدون تاريخ إلى المطعون عليه الأول هي سندات حررت للجمالة بين الطاعن ورياض سعد ، مفاده هو تمسك الطاعن ببطلان هذه السندات بصفة

عامة لا فيما بين طرفيها فحسب وانسكن بالنسبة لبنك مصر الذي كان يعلم وقت تظهيرها إليه بما كان يشوبها من عيب ، وإذ يدخل في عموم هذا الدفاع في شقة المتعلق بالمطعون عليه الأول (بنك مصر) — ومن باب أولى — بطلان السندات الثلاثة بالنسبة له باعتبار أنها سندات مجاملة ولو كان حسن النية وذلك على أساس أن التظهير الصادر له كان للتوكيل ، وكان ما يثيره الطاعن بسبب النعي وهو أن التظهير للمطعون عليه الأول كان للتوكيل ، هو سبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع على ما سلف البيان إذ أثبت الحكم الابتدائي في مدوناته الواقعية أن السندات الثلاثة السابق الإشارة إليها كانت مظهره لبنك مصر على بياض وبدون تاريخ ، مما كان يتعين معه على محكمة الموضوع أن تعرض لها وتقول كلمتها فيها لتطبيق القاعدة القانونية الصحيحة عليها . لما كان ذلك وكانت المادة ١٣٤ من قانون التجارة تنص على ” يؤرخ تحويل الكبيالة ويذكر فيه اسم من انتقلت الكبيالة تحت إذنه ويوضع عليه إمضاء العميل أو ختمه “ وتنص المادة ١٣٥ على ” إذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكبيالة لمن تحول له بل يعتبر ذلك توكيلا له فقط في قبض قيمتها “ وتقضى المادة ١٨٩ بخضوع السندات التي تحت إذن لكافة قواعد الكبيالة المتعلقة بالتظهير ، فقد أفادت هذه المواد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التظهير الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون هو تظهير لم يقصده به نقل ملكية السند الأدنى وأن المظهر إنما قصد بتوقيعه مجرد توكيل المظهر إليه في قبض قيمة الصك لحسابه ولا يستطيع المظهر إليه أن يقيم الدليل على خلاف ذلك إلا بالإقرار أو اليمين وذلك بالنسبة للدين الأصلي الذي يكون له أن يتمسك قبل المظهر إليه بكافة الدفوع التي له قبل المظهر . لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم الابتدائي على ما سلف بيانه أن السندات الإذنية الثلاثة المؤرخة ١٩٥٦/٥/١ والمستحقة الوفاء في ٨/٣١ ، ١١/٣٠ ، ٣١/١٢/١٩٥٦ والصادرة من الطاعن إلى المرحوم رياض سعد مورث المطعون عليها الأخيرة بصفتيها

كل منها بمبلغ ٥٠٠٠ ج أنها مظهره للطعون عليه الأول على بياض ودون أن تحمل تاريخا لتظهيرها مما مؤداه — وعلى ما سلف بيانه — أن تظهيرها للطعون عليه الأول كان تظهيراً للتوكيل بما يجيز للدين أن يتمسك قبل المظهر إليه بماله من دفع قبل المظهر ، وإذ لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى ذلك وعلى الرغم مما هو ثابت أمامه من وقائع الدعوى وبما يندرج في طلبات الطاعن ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض طلب بطلان السندات الثلاثة بالنسبة للطعون عليه الأول ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام أبوع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم هلام .

(٦٤)

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١، ب) إعلان. "إعلان رجال القوات المسلحة". نقض. "إعلان الطعن".

إعلان رجال القوات المسلحة يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم
صورة الإعلان . لأنهم بقرار الطعن بالنقض . تسليم صورته للنيابة .
لا يعتبر إعلانا صحيحا .

(ج) تجزئة . دعوى . "سقوط الحصومة" . نقض . "إعلان الطعن" .
بطلان .

سقوط الحصومة ، موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم
لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .

١ — مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن إعلان ضباط
الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة
الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة
سلطة تسلم فقط مثلها ، مثل المحضر تماما .

٢ — تسليم صورة إعلان تقـرير الطعن للنيابة ، لا يعتبر إعلانا صحيحا
: للمطعون عليهما الأول والثاني — ضابطين بالقوات المسلحة — بقرار الطعن .

٣ — متى كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه هو سقوط
الخصومة ، فإن هذا الموضوع غير قابل للتجزئة لأن القانون يعتبر الخصومة فيما

يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ، وعلى ذلك فإن بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني لعدم إعلانهما بالطعن في الميعاد القانوني يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة للطعون عليهما الثالثة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٨٧٦ سنة ١٩٤٦ مديني جزئي إدفو ضد الطاعنين وآخرين طالبا الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له ريع المنزل الذي رسا عليه مزاده في إجراءات التنفيذ العقاري التي اتخذت ضد مورث الطاعنين وذلك من تاريخ محضر التسليم حتى رفع الدعوى وما يستجد . ونازعته الطاعنة الأولى في ملكية المنزل فقضى بوقف السير في دعوى الريع حتى يفصل نهائيا في النزاع على الملكية فرفع مورث المطعون عليهم الدعوى الحالية برقم ٢١ سنة ١٩٤٩ مديني كلى أسوان ضد الطاعنين وآخرين طالبا الحكم بتثبيت ملكيته إلى المنزل موضوع النزاع مستندا في ذلك إلى حكم مرسى المزاد ومحضر التسليم سالفى البيان . وبتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بتثبيت ملكية مورث المطعون عليهم للمنزل موضوع النزاع . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف برقم ٢٥٦ سنة ٢٦ ق وبتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ قضت محكمة النقض بنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة استئناف أسيوط . دفع المطعون عليهم أمام محكمة الإحالة بسقوط الخصومة في الاستئناف وبتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف . قرر الطاعنون في ٨ فبراير سنة ١٩٦٥ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت المطعون عليها الثالثة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني استنادا إلى أنهما من رجال القوات المسلحة ولم تسلم صورة إعلان

تقرير الطعن بالنقض إلى كل من قائدى الوحدة التى يتبعانها فى الميعاد المقرر لإعلان الطعن وتمسكت بأن هذا البطلان يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة لها باعتبار أن الحكم المطعون فيه صادر بسقوط الخصومة وهو موضوع غير قابل للتجزئة . وأبدت النيابة العامة رأى بقبول الدفع وببطلان الطعن وبالحلقة المحددة لمنظره التزمت النيابة هذا رأى .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن المادة ١٤/٧ من قانون المرافعات السابق إذ تنص على أنه " فيما يتعلق برجال الجيش ومن فى حكمهم تسلم الورقة بواسطة النيابة إلى قائد الوحدة التابع لها الخصم " فقد أفادت بذلك أن إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التى تعتبر فى هذه الحالة سلطة تسلم فقط مثلها مثل المحضر تماما . لما كان ذلك وكان الثابت من أصل ورقة إعلان تقرير الطعن أن المطعون عليه الأول ضابط بالقوات المسلحة بإدارة الخدمات الطبية وأن المطعون عليه الثانى ضابط بسلاح المهندسين وأن إجراءات إعلان تقرير الطعن قد اقتضت على تسليم الإعلان للنيابة العامة فى أول أغسطس سنة ١٩٦٥ ، ولم يقدم ما يدل على تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى قائدى الوحدات اللتين يتبعهما المطعون عليهما الأول والثانى فى الميعاد ، وكان تسليم صورة إعلان تقرير الطعن للنيابة لا يعتبر إعلانا صحيحا بتقرير الطعن على ما سلف بيانه ، وإذا حصل الطعن فى ٨ فبراير سنة ١٩٦٥ وأدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت فى فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التى كان معمولاً بها قبل إلغاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطامن أن يعان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ونص المادة ١١ من قانون إصداره والمادة الأولى من قانون المرافعات السابق

أن ميعاد الخمسة عشر يوماً التي يجب على الطاعن إعلان الطعن فيه يبدأ من يوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ وهو تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ والعمل به ، وإذ خلت أوراق الطعن مما يثبت قيام الطاعنين على النحو السالف بيانه بإعلان الطعن إلى جميع المطعون عليهم في هذا الميعاد بل أعلنت المطعون عليها الثالثة فقط ، وكانت الأوراق خالية أيضاً مما يثبت أن الطاعنين قد قاموا بإعلان الطعن إلى المطعون عليهما الأول والثاني في الميعاد الذي انفتح بعد ذلك بمقتضى القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصبح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة وكان هذا الميعاد الجديد — طبقاً لما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧ المشار إليه — هو خمسة عشرة يوماً تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون في ١١ مايو سنة ١٩٦٧ بالنسبة للطعون التي لم تكن وقتئذ قد طرحت على المحكمة ومنها هذا الطعن الذي طرح لأول مرة بجملة ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ ، فإنه يتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني . لما كان ذلك وكان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه هو سقوط الخصومة ، فإن هذا الموضوع غير قابل للتجزئة لأن القانون يعتبر الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ . لما كان ذلك فإن بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني لعدم إعلانهما بالطعن في الميعاد القانوني يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة للطعون عليها الثالثة .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور محمد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعبد العليم الدهشان .

(٦٥)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) استئناف . ” نطاق الاستئناف ” .

الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية على أساس ما تقدم .
فيها من أدلة ودفوع وما يطرح منها ويكون قد فات الطرفين ابدائه أمام محكمة
أول درجة .

(ب) اثبات . ” الإقرار ” .

الإقرار - قضائيا كان أو غير قضائي - تصرف من جانب واحد يتضمن نزل
المقر عن حقه قبل خصمه في إثبات ما يدعيه . يشترط فيه ما يشترط في سائر
التصرفات القانونية من أن يكون صادرا عن إرادة غير مشوبة بأي عيب من
عيوب الرضا .

(ج) تزوير . وارث . ” الطعن بالجهالة ” . إثبات .

طعن الوارث بالجهالة . عدم قبوله إذا أقر بأن الختم الموقع به من المورث صحيح .
يجب عليه سلوك سبيل الطعن بالتزوير .

(د) اثبات . ” حجية الأوراق العرفية ” . وارث . ” حجية المحررات الصادرة
من المورث ” .

حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولولم يكن ثابتا ثبوتها
رسميا سواء صدرت إلى وارث أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .

١ - يترتب على الاستئناف أن تنتقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية لنظرها - وفقا لما تقتضيه المادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق - لأعلى أساس ما كان قد قدم فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب ، بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين إبداءه أمام محكمة أول درجة .

٢ - يشترط في الإقرار قضائيا كان أو غير قضائي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما يشترط في سائر التصرفات القانونية من أن يكون صادرا عن إرادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الرضا لأنه ينطوي على تصرف من جانب واحد ويتضمن نزول المقر عن حقه قبل خصمه في إثبات ما يدعيه .

٣ - مقتضى نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني أنه يكفي بالنسبة للوارث الذي يدفع بعدم الاحتجاج عليه بالورقة العرفية المنسوب إلى مورثه التوقيع عليها أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم أن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة هي لهذا المورث ، ولا يقبل من ذلك الوارث الطعن بالجهالة على هذه الورقة متى أقرب بأن الختم الموقع به عليها صحيح ، بل يجب عليه في هذه الحالة أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون للطعن عليها بالتزوير . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر من دفاع الطاعن بأن هذه الورقة مصطنعة إنما يعني الادعاء بتزويرها ولم يسلك الطاعن من أجله سبيل الطعن عليها بالتزوير طبقا لما تقتضيه المواد من ٢٨١ - ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق . وكانت محكمة الاستئناف لم تر من حالة الورقة ومن ظروف الدعوى ما يشككها في صحتها لتحكم من تلقاء نفسها بتزويرها عملا بالرخصة المخولة لها بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق . فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سليم .

٤ - الوارث بحكم كونه خلفا عاما لمورثة لا يعد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الغير في حكم المادة ٣٩٥ من القانون المدني بل حكمه بالنسبة إلى المحررات غير الرسمية التي يكون المورث طرفا فيها هو حكم مورثه ويكون تاريخها بحسب الأصل حجة عليه ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا سواء كانت الورقة صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٩/٦١٦ مدنى كلى المنيا ضد المطعون عليهم ، وقال فى عريضتها المعلنة بتاريخ ٢٩ سبتمبر ، ١١ ، ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ إن والدته المرحومة فاطمة محمد أحمد الدشلوطى تركت فيما يورث عنها أرضا مساحتها ٩ ف و ١٤ ط و ١٢ س بناحية بان العلم مركز مغاغة ميينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وأن نصيبه بالميراث فى هذه الأرض هو ٢ ف و ٣ ط و ٤ س ، وإذ نازعه المطعون ضدهم فى ملكيته لهذا القدر ، فقد أقام الدعوى بطلب الحكم بتثبيت ملكيته إليه وتسليمه له . دفع المطعون ضده الأخير بوصفه وصيا على قصر المرحوم محمد أحمد الدشلوطى بأن والدة الطاعن كانت قد رهنّت سبعة أفدنة من الأرض السالفة الذكر لأحمد عبدالرازق الدشلوطى مقابل مبالغ ١١١١ ج و ١١٠ م وقام هذا الدائن بتحويل الرهن والدين المؤمن به إلى مورث القصر المشمولين بوصايته بعد أن استوفى حقوقه منه وذلك بعقد محرر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ ومسجل فى ٦ مارس سنة ١٩٢٦ . وبتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٦١ قضت محكمة أول درجة بنبذ مكتب خبراء وزارة العدل لبيان ما ينخص الطاعن بالميراث فى الأرض المذكورة ومقدار غلتها منذ انعقاد الرهن على سبعة أفدنة منها . وقدم الخبير تقريراً أورد فيه أن مورثة الطاعن كانت تملك ٩ ف و ١٤ ط و ١٢ س بناحية بان العلم مركز مغاغة ينخص الطاعن فيها ٢ ف و ٣ ط و ٥ س وأن دين الرهن المشار إليه قد استهلك بنهاية سنة ١٩٥٤ . وقضت المحكمة بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٦٣ بطلبات الطاعن أخذاً بتقرير الخبير . استأنف المطعون ضده الأخير هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٠/٩١٣ ق وقال إنه عثر بعد صدور الحكم المستأنف

على إقرار صادر في ١٥ يناير سنة ١٩٣٢ من مورثة الطاعن لمورث القصر المشمولين بوصايته يتضمن بيعها لهذا المورث الأرض موضوع الرهن السالف الإشارة إليه مقابل وفائه بالدين المؤمن به الرهن للدائن المرتهن وأن هذا المورث وورثته من بعده قد وضعوا اليد على هذه الأرض باعتبارهم مالكيين لها منذ ذلك البيع . وأحالت محكمة استئناف القاهرة القضية إلى محكمة استئناف بنى سويف بعد إنشائها حيث قيدت بجدولها تحت رقم ٤٠٥/١ق . وبتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى أف و ١٣ ط و ١٧ س و يعادل نصيب الطاعن بالميراث في السبعة أفدنة المباعة من مورثته إلى مورث القصر المشمولين بوصاية المطعون ضده الأخير ورفض دعوى الطاعن بالنسبة لهذا القدر وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكية الطاعن إلى نصيبه بالميراث عن والدته في مساحة ٢ ف و ١٤ ط و ١٢ س و يبلغ ١٣ ط و ٢١ س شيوعا فيها . طعن الطاعن في الشق الأول من هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده الأخير قرر أمام محكمة أول درجة بأن العلاقة التي نشأت بين المرحوم محمد أحمد الدشلوطى مورث القصر المشمولين بوصايته وبين مورثة الطاعن هي علاقة دائن مرتتهن بمدين راهن وفي هذا تسليم منه بطلبات الطاعن في الملكية وإذ دار النزاع نتيجة لذلك حول استهلاك دين الرهن فقد أحالت المحكمة الدعوى إلى خبير بحكم قطعت فيه بتحديد الوصف القانوني لهذه العلاقة على أساس الإقرار المذكور وقد سلم المطعون ضده الأخير بهذا الوصف بعدم استئناف ذلك الحكم في الميعاد ، غير أن محكمة الاستئناف أغفلت حجية ذلك الحكم ووصلت في قضائها على الورقة المؤرخة ١٥ يناير سنة ١٩٣٢ والتي قدمها المطعون ضده الأخير أثناء نظر الاستئناف ونسب صدورها لمورثة الطاعن والتي تتضمن بيعها له السبعة أفدنة مع تناقض ما ورد في هذه الورقة للإقرار السالف الذكر والذي صدر من المطعون ضده في مجلس القضاء بما يجعله حجة عليه ، وهو مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٣٠ مايو سنة ١٩٦١ أنه قضى بنسب خبير لبحث طلب الطاعن تثبيت ملكيته إلى حصته الميراثية في أرض مساحتها ٩ ف و ١٤ ط و ١٢ س مبينة في صحيفة الدعوى ولبحث ما دفع به المطعون ضده الأخير من أن مورثة الطاعن رهنّت سبعة أفدنة من هذه الأرض لأحمد عبد الرازق الدشلوطنى الذى حول الرهن والدين المؤمن به لمورث القصر المشمولين بوصايته مقابل استيفائه هذا الدين منه ، وذلك ببيان ما يخص الطاعن في الأرض المشار إليها وببحث ما إذا كان دين الرهن قد استهلك ، دون أن يقطع هذا الحكم في أن علاقة مورث القصر المشمولين بوصاية المطعون ضده الأخير بمورثة الطاعن هي علاقة دائن مرتين بدينين ، وذلك بما قرره من أن " المحكمة ترى سواء لإمكان الفصل في الطلبات الخاصة بالقدر الخارج عن موضوع المنازعة أو فيما اختلف فيه المدعى (الطاعن) والمدعى عليه الخامس (المطعون ضده الأخير) ضرورة نذب خبير زراعى " . وإذا لم ينسب الحكم الخصومة كلها أو بعضها بين طرفي النزاع فإنه يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما لا يجوز إستئنافه على استقلال طبقا لما تقضى به المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق . ولما كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة قد قضت بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٦٣ في موضوع الدعوى بطلبات الطاعن وأن المطعون عليه الأخير قد استأنف هذا الحكم ، وإذا يترتب على الإستئناف أن تنتقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الإستئنافية لتنظرها — وفقا لما تقضى به المادة ٤١٠ من القانون المذكور — لا على أساس ما كان قد قدم فيها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين إبداءه أمام محكمة أول درجة وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأخير ، تمسك أمام محكمة الإستئناف بورقة مؤرخة ١٥ يناير سنة ١٩٣٢ تتضمن نزول مورثة الطاعن عن ملكية الـ ٧ أفدنة التى أنشأت عليها الرهن السالف الذ كر لمورث القصر المشمولين بوصاية المطعون عليه الأخير مقابل وفائه بدين الرهن للدائن المرتهن كما تمسك بأن وضع يدالمورث المذكور وورثته من بعده على هذه الأرض كان منذ ذلك التاريخ بنية التملك وأنهم اكتسبوا ملكيتها بالتقادم الطويل قبل إقامة هذه الدعوى

وقال إنه لم يستطع تقديم هذه الورقة إلى محكمة أول درجة لأنه لم يعثر عليها إلا بعد صدور الحكم المستأنف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بحث هذا الدفاع وفصل فيه لا يكون قد خالف القانون بخالفة حجية حكم سابق . لما كان ذلك وكان يشترط في الإقرار قضائيا كان أو غير قضائي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما يشترط في سائر التصرفات القانونية من أن يكون صادرا عن إرادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الرضا لأنه ينطوي على تصرف من جانب واحد ويتضمن نزول المقر عن حقه قبل خصمه في إثبات ما يدعيه ، وكانت محكمة الاستئناف قد اقتنعت بجدية دفاع المطعون عليه الأخير من أنه كان يجهل حقيقة العلاقة بين الطرفين لأنه لم يكن قد عثر على الورقة المؤرخة ١٥ يناير سنة ١٩٣٢ إلا بعد صدور الحكم المستأنف وانتهت في ضوء الاعتبارات التي ساقها المطعون عليه الأخير على النحو السالف بيانه وفي أسباب سائغة إلى الأخذ بمدلول الورقة المشار إليها ، ولم تعول على الإقرار السابق الذي أبداه المطعون عليه الأخير أمام محكمة أول درجة من أن علاقة مورثه الطاعن بمورث القصر المشعولين بوصاية المطعون عليه الأخير كانت علاقة مدين بدائن مرتين باعتبار أنه كان إقرارا مشوبا بالغلط ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لمخالفة الحكم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٦١ أو حجية إقرار المطعون عليه الأخير أمام محكمة أول درجة يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالوجه الثاني من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه ضمن رده على مذكرة المطعون ضده الأخير أمام محكمة الاستئناف أن الورقة المؤرخة ١٥ يناير سنة ١٩٣٢ قد اصطنعت لخدمة هذه الدعوى وأن مورثه لم تبصم بخاتمها عليها ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع بحجة أن الطاعن لم يطعن على هذه الورقة بالتزوير ، وإذا فاته الحكم نتيجة لذلك أن دفاع الطاعن في هذا الصدد ينطوي على الدفع بجهالة الورقة المشار إليها ونحوه له الحق في الطعن عليها بالتزوير في أية حالة كانت عليها الدعوى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مقتضى المادة ٣٩٤ من القانون المدني أنه يكفي بالنسبة للوارث الذي يدفع بعدم الاحتجاج عليه بالورقة

العرفية المنسوب إلى مورثه التوقيع عليها أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم أن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لهذا المورث ولا يقبل من ذلك الوارث الطعن بالجهالة على هذه الورقة متى أقر بأن الختم الموقع به عليها صحيح ، بل يجب عليه في هذه الحالة أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون للطعن عليها بالتزوير ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر من دفاع الطاعن بأن هذه الورقة مصطنعة أنه إنما يعنى الإدعاء بتزويرها ولم يسلك الطاعن من أجل ذلك سبيل الطعن عليها بالتزوير طبقا لما تقضى به المواد من ٢٨١ — ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق ، وكانت محكمة الاستئناف لم تر من حالة الورقة ومن ظروف الدعوى ما يشككها في صحتها لتحكم من تلقاء نفسها بتزويرها عملا بالرخصة المخولة لها بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق ، فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الثالث من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يقدّم دليل في الأوراق على صحة التاريخ الذي أعطى للورقة المنسوبة لمورثه ، وإذا أجابت المحكمة على هذا الدفاع بأنها لم تجد في تلك الورقة ما يدل على الاصطناع بما يعد منها تخليا عما يوجبها عليها القانون في شأن تحقيق صحة تاريخ الورقة المذكورة ، فان الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الوارث بحكم كونه خلفا عاما لمورثه لا يعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الغير في حكم المادة ٣٩٥ من القانون المدني بل حكمه بالنسبة إلى المحررات غير الرسمية التي يكون المورث طرفا فيها هو حكم مورثه ويكون تاريخها — بحسب الأصل — حجة عليه ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا سواء أكانت الورقة صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث مالم يقدّم الدليل على عدم صحته ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يرد فيه ما يفيد أن الطاعن قد طالب إلى محكمة الاستئناف تمكينه من إقامة الدليل على عدم صحة هذا التاريخ ، فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى القصور فى التسبيب ويقول فى بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن ما ورد فى عجز الورقة المنسوبة لمورثته والمؤرخة ١٥ يناير سنة ١٩٣٢ من أنها باعت الأرض موضوع الرهن لمورث القصر السابق ذكرهم يناقض ما جاء فى صدر هذه الورقة من أن المورثة المذكورة توافق على حلول ذلك المورث محل الدائن المرتهن فى الرهن المشار اليه بما يجعلها لا تحمل معنى البيع ، كما تمسك بأن هذه الورقة غير منتجة فى إثبات ملكية الأرض المرهونة لأنها تحمل تاريخا فى ظل القانون المدنى القديم الذى كان يحرم على الدائن المرتهن حيازيا أن يمتلك العين المرهونة ، فضلا عن أنها ورقة عرفية لا تنقل الملكية لأن الملكية لا تنتقل فيما بين المتعافدين ولا بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، وأنه تمسك كذلك بأن المطعون ضده الأخير أقر أمام محكمة أول درجة بأن مورث القصر المشمولين بوصايته وضع يده على أرض النزاع تنفيذا لعقد الحلول الصادر له من الدائن لهذه الأرض حيازيا بما يعنى أن وضع يده عليها كان مجردا من نية التملك وإذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه أيا كان وجه الرأى فيما قرره الحكم المطعون فيه من أن العقد الذى صدر من مورثة الطاعن متضمنا بيع الأرض المرهونة لمورث القصر المشمولين بوصاية المطعون ضده الأخير كان صحيحا بالتأسيس على ما قرره من أن ذلك البيع قد تم بعد انعقاد الرهن ، فإنه يبين من أسباب الحكم أنه أقام قضاءه على أن الورقة الصادرة من مورثة الطاعن فى ١٥ يناير سنة ١٩٣٢ لمورث القصر المشمولين بوصاية المطعون ضده الأخير هى بداية لتغير نية هذا المورث فى وضع يده من دائن مرتتهن إلى مالك ، وعلى أنه ظل كذلك إلى أن تاقى عنه هؤلاء الورثة حيازة الأرض المذكورة بهذه الصفة الجديدة واكتملت لهم مدة التقادم الطويل المكسب للملكيتها قبل رفع الدعوى الحالية ، ولما كان ما قرره الحكم فى هذا الصدد كافيا فى ذاته لحمل قضائه فان جميع ما يثيره الطاعن بهذا السبب يكون غير متج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : طرس زغلول ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم الديواني ، وعبد العليم
الدهشان .

(٦٦)

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٥ القضائية :
حكم . " إصدار الحكم " .

وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه .
جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم . توقيع أعضاء الهيئة على الورقة المتضمنة منطوق الحكم لا يكفي
متى كانت منفصلة عن الأسباب .

مفاد نص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه
موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلا ولا يغني
عن هذا الإجراء — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — توقيعهم جميعا على
الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده ، متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الورقة
المشتملة على أسبابه وذلك حتى تتحقق الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب
توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه وليقوم
الدليل على أن المداولة استقرت على أسباب الحكم كما ثبتت في مسودته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرون
والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن شركة صباغ أخوان أقامت الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٣

إفلاس الإسكندرية ضد الطاعن وطلبت الحكم بإشهار إفلاسه مع تحديد يوم ١٩٦٢/٦/١ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع ، تأسيساً على أنها تداينه بمبلغ ٢١٥٠ ج . بموجب سندات إذنية توقف عن دفع قيمتها ، وبجلسة ١٩٦٤/٢/٩ تدخل المطعون عليه الأول خصماً منضماً إلى الشركة الطالبة واستند إلى سندات إذنية تضمنت مديونية الطاعن له بمبالغ مجموعها ١٢٦٥ ج . وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٦ قضت محكمة أول درجة بإشهار إفلاس الطاعن واعتبار يوم ١٩٦٣/٦/١ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن دفع ديونه . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنائه برقم ٢٦٦ لسنة ٢٠ ق ، وفي ١٩٦٤/١٢/٣٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت برأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول إن منطوق الحكم حرر على ورقة مستقلة عن أسبابه ولم يوقع على مسودة أسباب الحكم من الهيئة التي أصدرته سوى أحد أعضائها . وإذ يصدر الحكم نتيجة للمداولة في أسبابه قبل النطق به ، ولا يدل على حصول هذه المداولة سوى توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته على مسودته المشتملة على أسبابه فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً إذ لم يوقع على مسودته سوى أحد أعضاء الهيئة وإن اشتملت الورقة المتضمنة للمنطوق وحده على توقيعات أعضاء الهيئة جميعهم ما دامت هذه الورقة منفصلة عن مسودة أسباب الحكم .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على مسودة أسباب الحكم المطعون فيه أنها أودعت بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ مذيلة بتوقيع واحد لأحد أعضاء الهيئة ودون أن يوقع عليها باقي أعضاء الهيئة . ولما كانت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه ” يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً “ ، وكان مفاد هذا النص أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلاً ، وكان لا يغني

عن هذا الإجراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توقيهم جميعا على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وذلك حتى تتحقق المحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه وليقوم الدليل على أن المداولة استقرت على أسباب الحكم كما ثبتت في مسودته ، وإذ ذيلت مسودة أسباب الحكم المطعون فيه المنفصلة بورقتها عن منطوقه بتوقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته على النحو السالف بيانه ، فانه يكون باطلا بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم عمر همدى ، ومجد شبل عبد المقصود ، ومجد أبو حمزة مندور ، وجحسن
أبو الفتوح الشربيني .

(٦٧)

الطعن رقم ٨١ سنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . " وعاء الضريبة " .

ضريبة الأرباح التجارية تربط على صافي الأرباح الحقيقية . وجوب استئزال ما تكبده
الممول من خسائر نتيجة سرقة أو اختلاس متى ثبت عدم ردها .

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط — وعلى ما جرى به قضاء
محكمة النقض — على أساس صافي الأرباح الحقيقية التي جناها الممول في سنة
الضريبة والتي لا تتحقق إلا إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر، فلا يجوز عدم
استئزال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس
متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلا ولما كان الثابت من الأوراق
أن الممول — القاصر — لم يحصل على أرباح تجارية في سنة النزاع بسبب اختلاس
الوصى المنظم لها ، فيتعين إستبعادها من وعاء ضريبة الإيراد العام^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن السيدة / فاطمة أحمد الغنام بصفتها وصية على أبنها مجد

(١) نقض ١٩٥٣/٦/٤ الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢١ ق . السنة الرابعة ص ١١٢٧ .

قاصر المرحوم رفعت اسماعيل جيبلى أقامت الدعوى رقم ٢٠ سنة ١٩٥٩ الفيوم الابتدائية ضد مصالحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن رقم ٣٣ سنة ١٩٥٨ القاهرة طالبة تعديله وقصر عناصر الإيراد العام للقاصر في سنة ١٩٤٩ على الأطنان الزراعية واستبعاد عنصرى الأملاك المبنية والأرباح التجارية ، وقالت شرحا لدعواها إن مأمورية ضرائب الفيوم قدرت إجمالى الإيراد العام للقاصر في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٦٨٠٥ ج و ٩٣٧ م منه ٧٩٩ ج و ١٥٠ م إيراد الأطنان الزراعية و ١٩ ج و ٨٢٧ م إيراد الأملاك المبنية و ٥٩٢٧ ج و ٥٠٠ م الأرباح التجارية و إذ كان القاصر لم يحصل على أرباح تجارية لأن الوصى المنظم الذى كان مديرا للمحلات التجارية لم يودع شيئا من الأرباح لحساب القاصر في سنة النزاع وأشهر افلاسه وبيع المحل التجارى بطريق المزاد العلنى بوساطة وكيل الدائنين وفقد القاصر رأس ماله وقدم الوصى المنظم للمحاكمة الجنائية وقضى بإدائته لعدم إيداع الأرباح . وبالنسبة للأملاك المبنية فهى عبارة عن منزل مخصص لسكن الورثة ومن بينهم القاصر ، فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبتعديل التقديرات المطعون عليها باستئزال عنصر إيراد الأرباح التجارية المقدر على القاصر مجد رفعت اسماعيل جيبلى بمبلغ ٥٩٨٧ ج و ٥٠٠ م من عناصر ضريبة الإيراد العام المقدرة على الممول المذكور عن سنة ١٩٤٩ وقصر عنصر وعاء هذه الضريبة على إيرادى الأطنان الزراعية والأملاك المبنية المقدرين بمبلغ ٨١٨ ج و ٤٣٧ م وهو ما دون حد الاعفاء المقرر قانونا ، وبإلزام المصلحة المطعون ضدها بالمصاريف وبجنيهاين مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاءه وتأييد قرار لجنة الطعن وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٨٥ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ١٩٦٢/١/١٨ حكمت المحكمة بحضورها بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات ومبلغ ثلثائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد الأرباح التجارية من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، مستندا في ذلك إلى أن الممول لم يقبض هذه الأرباح في سنة النزاع لأن الوصى عليه قد بددها وأشهر افلاسه وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن يحدد الإيراد طبقا للقواعد المقررة لتحديد وعاء الضرائب النوعية الخاصة بها ، والمقرر في أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الوعاء التجارى الخاضع للضريبة المقررة يعتبر محققا متى كانت نتيجة العمليات عند انتهاء سنة الممول الميلادية أو المالية ربحا فالواقعة المنشئة للضريبة على الأرباح التجارية هي تحقق الربح ووجوده ولا يهم بعد ذلك أن يقبض الممول هذا الربح أولا يقبضه ، وأنه بفرض التسليم بضرورة قبض الربح التجارى فالثابت أن الممول قد حصل على هذا الربح فعلا وقبضه نائبه القانونى فإذا بدده النائب فإن هذا التبديد يكون تاليا لنشوء دين الضريبة ولا يعتبر من أسباب الإعفاء التى نص عليها القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أساس صافي الأرباح الحقيقية التى جناها الممول في سنة الضريبة والتى لا تتحقق إلا إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر فلا يجوز عدم استئزال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلا ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الممول — القاصر — لم يحصل على أرباح تجارية في سنة النزاع بسبب اختلاس الوصى المنظم لها فيتعين استبعادها من وعاء ضريبة الإيراد العام . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واستبعد عنصر الربح التجارى من وعاء ضريبة الإيراد العام فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز نصار ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم عمر هندی ،
وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(٦٨)

الطعنان رقما ١٧٢ و ١٨٣ لسنة ٣٤ القضائية :

عمل . ” سلطة رب العمل في تنظيم منشأته ” . ” تحديد ساعات العمل ” .
عرف .

تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد قانونا . لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى
لصالح العمل . لا حق للعمال في أجر إضافي ما لم يرد نص مخالف في عقد العمل . أو استقر
العرف عليه .

رب العمل له أن ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروف
الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الموضوع متى كان لا يتعارض
مع القانون . فإذا كان العمل قد جرى في المنشأة على تشغيل العمال ساعات أقل
من المحدد في القانون ، ورأى صاحب المنشأة لصالح العمل أن يعدل في التنظيم
الذي أتبعه من قبل وأن يزيد ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى المقرر
في القانون ، ولم يمنعه من ذلك نص في عقد العمل ، فلا يجوز إلزامه بالعودة
إلى النظام السابق ، ولا يكون للعمال الحق في المطالبة بأجور إضافية عن الفرق
بين عدد الساعات التي كان يجري عليها نظام العمل في المنشأة ، وتلك التي حددها
القانون إلا إذا كان قد نص على ذلك في عقد العمل أو كان العرف في المنشأة
قد استقر على منحهم هذه الأجور بحيث أصبحت تعتبر جزءا من الأجر لا تبرعا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن النقابة العامة لعمال البترول قدمت شكوى لمكتب عمل جنوب القاهرة ضد الشركة الشرقية للبترول تقول فيها إن نظام العمل فى الشركة جرى منذ إنشائها على أن يعمل الموظفون والعمال ست ساعات فى اليوم فإذا أمضوا فى العمل وقتا يزيد عن ذلك حصلوا على أجور إضافية مقابل الساعات الزائدة إلا أنه لما صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ونص فى المادة الأولى منه على أنه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التى يصدر بتحديد قرار من وزير الصناعة تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة فى الأسبوع، أصدرت الشركة قراراً حددت فيه وقت العمل بسبع ساعات فى اليوم، استناداً إلى أنها تقوم بتنفيذ القانون فى حين أن هذا الإجراء يخالف لروح القانون ومضمونه إذ ينطوى على حرمان الموظفين والعمال من أجور الساعات الزائدة، وهو أمر لا يستقل به رب العمل بإرادته المنفردة، كما أن الشارع حين أصدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ معدلاً به أحكام المادة ١١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى لا تجيز تشغيل العامل أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم إنما قصد أن ينزل بالحد الأقصى لساعات العمل إلى سبع ساعات فى اليوم بالنسبة لعمال المؤسسات الصناعية حتى يوفر مجالاً يستوعب عمالاً جدد، فإذا كان وقت العمل فى إحدى هذه المؤسسات يقل عن هذه الساعات السبع فليس لها أن تزيده إلى سبع ساعات لمخالفة ذلك لحكم المادة ٢/٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولأنه يتعارض مع الهدف الذى أراد الشارع تحقيقه من إصدار القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١، وانتهت النقابة فى شكواها إلى طلب تقرير حق أعضائها من موظفى الشركة فى العمل مدة لا تزيد على ست ساعات فى اليوم، واحتياطياً تقرير حقهم فى الحصول على أجور إضافية مقابل الوقت الذى يزيد عن ذلك . وإذ لم يتمكن مكتب العمل من تسوية الخلاف فقد أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم

بمحكمة استئناف القاهرة، حيث قيد بجدولها برقم ٣٨ سنة ١٩٦٢. وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٢ قررت الهيئة حضوريا بأحقية موظفي الشركة الشرقية للبتروول في العمل مدة لا تزيد على ست ساعات في اليوم أو ست وثلاثين ساعة في الأسبوع وألزمت الشركة بالمصاريف ونحسبائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت الشركة في هذا القرار بطريق النقض بالطعن رقم ١٧٢ سنة ٣٤ قضائية ثم عادت فطعنت فيه بطعن آخر قيد برقم ١٨٣ سنة ٣٤ قضائية للأسباب الواردة في التقريرين ، وقررت دائرة فحص الطعون ضم الطعن رقم ١٨٣ إلى الطعن رقم ١٧٢ ليصدر فيها حكم واحد، وعرض الطعنان على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض القرار ودفعت المطعون عليها ببطلان الطعن رقم ١٨٣ وطلبت في الموضوع رفضه ، وقدمت النياية العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الطاعنة لم تقم بإعلان الطعن رقم ١٧٢ إلى المطعون عليها ولما كان هذا الطعن قد رفع بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٥ وأدرجه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن تصدر دائرة فحص الطعون قرارها فيه ، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يملأ الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وميعاد الخمسة عشر يوماً الذي كان يجب على الطاعنة أن تعان هذا الطعن فيه يبدأ من يوم ١٩٦٥/٧/٢٢ تاريخ نشر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تقم بالإعلان خلال هذا الميعاد أو في خلال الميعاد الذي منحه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الإجراءات التي يقتضيها تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ولتصحيح ما لم يصح منها وفقاً لحكم تلك الفقرة فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات والحكم ببطلان الطعن رقم ١٧٢ سنة ٣٤ قضائية .

وحيث إن المطعون عليها دفعت ببطلان الطعن رقم ١٨٣ سنة ٣٤ قضائية استنادا إلى أن التقرير قد أعلن في فرع النقابة بالسويس مخاطبا السيد / فضل السيد عمر سكرتير النقابة بينما توجب المادة ٥/١٤ من قانون المرافعات بالنسبة لإعلان الشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات وسائر الأشخاص الاعتبارية تسليم الصورة بمركز إدارتها للنائب عنها بمقتضى عقد إنشائها أو نظامها فإذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها في شخصه أو في موطنه ، ومن المسلم أن للنقابة المطعون عليها شخصية معنوية وأن النائب عنها هو رئيسها السيد / على سيد على ومن ثم كان يتعين أن يتم الإعلان معه في مركز النقابة ، فإن لم يكن موجودا تعين لصحة الإعلان أن يوجه إليه في شخصه حيث يكون أو في موطنه .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، بأنه لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — للمطعون عليه الذي حضر وقدم مذكرته في الميعاد القانوني أن يتمسك ببطلان اعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به ، وإذ كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن الإعلان تم في الميعاد القانوني وأنه وجه لنقابة عمال البترول مخاطبا مع سكرتيرها السيد / فضل عمر السيد ، وكانت النقابة المطعون عليها قد تقدمت بمذكرتها في الميعاد القانوني ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان ولم يثبت أن ضررا قد أصابها من هذا البطلان الذي تدعيه — على فرض وجوده — إذ كان ذلك ، فإن هذا الدفع يكون في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن رقم ١٨٣ سنة ٣٤ قضائية قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في سبب الطعن ، أن القرار المطعون فيه قضى بأحقية موظفيها في العمل مدة لاتزيد على ست ساعات في اليوم أو ست وثلاثين ساعة في الأسبوع مستندا في ذلك إلى أن الشركة خفضت مدة العمل اليومي إلى ست ساعات وأنها كانت تدفع لمن يعمل من الموظفين أكثر من ذلك أجرا اضافيا فليس من حقه أن ترفع هذه المدة إلى سبع ساعات في اليوم لأن هذا يتنافى مع حق الموظفين الشاكين ، وأنه لا محل للتذرع في هذا الخصوص بحاجة العمل والقواعد التنظيمية لأن هذه الحاجة يمكن سدها بتشغيل موظفين جدد تحقيقا

لقصد الشارع من اصدار القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، وأن من واجب الشركة إذا رأت لدواعي العمل تشغيل موظفيها أكثر من ست ساعات أن تمنحهم أجرا اضافيا عن الساعات الزائدة ، وهذا من القرار خطأ ومخالفة للقانون وقصور ، إذ ليس ثمة ما يمنع المؤسسات الصناعية ومنها الشركة الطاعنة من تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً مدة تزيد على ست ساعات في اليوم طالما كانت هذه المدة لا تتجاوز الساعات السبع التي جعلها القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ حداً أقصى لمدة العمل اليومي ، فإذا جاء القرار المطعون فيه وأنقصها فإنه يكون قد تخيف وقت العمل ونزل به إلى ما دون الحد المقرر في القانون وأهدر ما لصاحب العمل من سلطة تنظيمية ، وأن كانت الشركة قد جرت في وقت سابق على جعل مدة العمل لبعض موظفيها ست ساعات في اليوم بدلا من ثمانية لاعتبارات كانت قائمة حينذاك فليس هناك ما يمنعها من أن تعود بعد ذلك فترفع في حدود القانون هذه المدة إلى سبع ساعات متى كانت مقتضيات العمل وزيادة الإنتاج وإقامة المساواة بين العاملين تتطلب ذلك ، ولا وجه للتذرع في هذا الخصوص بحق مكتسب لأن الشركة إذ حددت وقت العمل بست ساعات ، فإنما فعلت ذلك بإرادتها المتفردة لظروف قدرتها حين قيامها بهذا التحديد ، وبالتالي فإنها تملك تغييره في أي وقت مادامت في حدود القانون ، ومن باب أولى فإنها تملك التغيير دون إمكان الادعاء بفكرة الحقوق المكتسبة أو التعسف في استعمال الحق متى كانت ظروف العمل هي التي استدعت ذلك ، ومما يؤكد أن تحديد ساعات العمل في حدود القانون هو من أعمال التنظيم اللائحة ، ما نصت عليه المادة ٣١ من لائحة العاملين بالمؤسسات العامة الصادره بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ من أن " تحدد مواعيد العمل صيفا وشتاء بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من ينوبه " ولا وجه لأن يعتبر قيام الشركة بمنح أجر اضافي لبعض الموظفين الذين كانت تكلفهم بالعمل أكثر من ست ساعات في اليوم اعترافا منها بوجود حق ثابت لهؤلاء الموظفين بالتزام هذه الساعات يوميا أو تنازلا منها عن حقها في تعديل القاعدة التنظيمية المتعلقة بتحديد وقت العمل في نطاق القانون ، لأن علة منح مقابل العمل الإضافي لفئة من الموظفين هي مجرد تعويض الموظف الذي يكلف بعمل أكثر من زميله ، ومن أجل ذلك فإن الشركة قد ربطت بين منح هذا المقابل وبين حاجة العمل وموافقة الرئيس ومن بعده المدير ، ومن ثم فلا يوجد حق ثابت بل مجرد أمل

لا يتحقق إلا عند الضرورة وهو من جانب الشركة عمل من أعمال التسامح قرره بمحض إرادتها وفي حالات استثنائية معلقة على موافقتها ولمواجهة ظروف انتفت حكمتها بعد توحيد ساعات العمل لجميع الموظفين، ولا يجوز أن يكون عمل التسامح هذا والتيسير الذي قصدت به الشركة خدمة فئة قليلة من العاملين بها، مكوّنا لإلزام يضاف إلى الأجر العادي لجميع الموظفين، هذا بالإضافة إلى أن الشركة لم تستعمل حقها بحكم اللائحة فحسب بل إن الأمر تعداها إلى الجهات المشرفة عليها وهي المؤسسة العامة المختصة ووزير الصناعة وهذه الجهات أوجبت على جميع العاملين بشركات البترول أن يعملوا ٤٢ ساعة في الأسبوع دون تفرقة، وبذلك وضعت قاعدة ملزمة للشركة والعاملين فيها بحكم لائحة الشركات والقرارات الإدارية التالية، ومن ذلك يبين أن القرار المطعون فيه أساء تطبيق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ حين اتخذ منه أساسا لتقرير حق موظفي الشركة في العمل مدة لا تزيد على ست ساعات وأهدر سلطة صاحب العمل التنظيمية في منشأته كما ألزم الشركة بدفع أجرا إضافي لكل من تكلفه من موظفيها بالعمل مدة تزيد على ست ساعات في اليوم دون أن يستظهر عناصر الواقع التي تكشف عن طبيعة ما كانت تدفعه الشركة لبعض موظفيها لاشتغالهم أحيانا أكثر من ست ساعات فلم يبين عدد أولئك الموظفين وهل هم كثرة أم قلة والزمن الذي قيل بصرف الأجر الإضافي فيه وهل امتد حتى صار الدفع فيه عرفا يجرى بحيث أصبح الموظفين يعتبرون الأجر المدفوع حقا لا منحة وجزءا من أجرهم الأصلي يعولون عليه في أمر معاشهم، ودون أن يرد على دفاع الشركة في هذا الخصوص وهو دفاع جوهري مما يعيبه بالقصور.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن لرب العمل — بمقتضى سلطته في الإدارة والإشراف — أن ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروف الإنتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الذي وضعه رب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون، فإذا كان العمل قد جرى في المنشأة على تشغيل العمال ساعات أقل من المحددة في القانون ورأى صاحب المنشأة لصالح العمل أن يعدل في التنظيم الذي اتبعه من قبل وأن يزيد ساعات العمل اليومي إلى الحد الأقصى المقرر في القانون ولم يمنعه من ذلك نص في عقد العمل، فلا يجوز إلزامه

بالعودة إلى النظام السابق ، ولا يكون للعمال الحق في المطالبة بأجور إضافية عن الفرق بين عدد الساعات التي كان يجري عليها نظام العمل في المنشأة وتلك التي حددها القانون ، إلا إذا كان قد نص على ذلك في عقد العمل أو كان العرف في المنشأة قد استقر على منحهم هذه الأجور الإضافية بحيث أصبحوا يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة قد جرت على تشغيل موظفيها ست ساعات في اليوم ثم رأت حاجة الإنتاج أن تزيد هذه المدة إلى سبع ساعات وهي الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى بأحقية موظفي الشركة في العمل مدة لا تزيد على ست ساعات في اليوم أو ست وثلاثين ساعة في الأسبوع مستندا في ذلك إلى أن الشركة كانت قد خفضت ساعات العمل إلى ست ساعات في اليوم وأنها كانت تدفع لمن يعمل من الموظفين أكثر من ذلك أجرا إضافيا فليس من حقها أن ترفع وقت العمل إلى سبع ساعات في اليوم أو اثنين وأربعين ساعة في الأسبوع لأن هذا يتنافى مع حق الموظفين الشاكين ، وأنه إذا كانت حاجة العمل تستدعي تشغيلهم أكثر من ست ساعات في اليوم فيجب على الشركة منحهم أجرا إضافيا مقابل الساعات الزائدة ، دون أن يبين القرار مصدر حق العمال في هذه الأجور الإضافية ، وأساس التزام الشركة بها وهل هي في الأصل منحة من الشركة لعمالها ، وإذا كانت منحة فهل استوفت شروط العمومية والاستمرار وثبات القيمة وصارت بذلك عرفا مستقرا وأصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا ، فتلتزم الشركة بدفعها عملا بالمادة ٣/٦٨٣ من القانون المدني والمادة ٣/٣ من قانون العمل ، أم أنها لم تستوف هذه الشروط فظلت في حيز التبرع ولم تنتقل بمد إلى نطاق الإلزام ، إذ كان ذلك فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد صدق البشيرى ، وعلى
عبد الرحمن .

(٦٩)

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) شيك . . . ” أداة وفاء ” .

عدم كفاية الشيك بمجرده لإثبات مديونية المستفيد للساحب بقيمته .

(ب) دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . محكمة الموضوع .
” سلطتها في إعادة الدعوى للرافعة ” .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للرافعة . رفض هذا
الطلب ، لا إخلال بحق الدفاع .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” أسباب واقعية ” . إثبات .

عدم جواز التمسك بمبدأ الثبوت بالكتابة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — الشيك هو بحسب الأصل أداة وفاء ولهذا فهو لا يكفي بمجرده لإثبات
مديونية المستفيد للساحب بقيمته .

٢ — تقدير مدى الجدل في الطلب الذى يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى
إلى المرافعة هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع . ولا محل للطعن
على حكمها بأنه أخل بحق الدفاع متى رأت للأسباب السائغة التى أوردتها أن
هذا الطلب غير جدى ولم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة .

٣ — إذا خلت أوراق الدهوى مما يفيد سبق تمسك الطاعن بمبدأ الثبوت بالكتابة أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن تقدم فى ١٣/٤/١٩٥٨ بطلب لرئيس الدائرة التجارية بمحكمة القاهرة الابتدائية بغية إصدار أمر بتوقيع الحجز التحفظى على مبلغ ١٢١٢ ج و ٣٦ م مودع من مورث المطعون ضدهم عدا الأخير خزانة محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٢٠/٨/١٩٥٦ برقم ٧ سنة ٥٦ وديعة ٤ ، وذلك وفاء لدين له فى ذمة المورث المذكور قدره ٢٩١٠ ج و ٥٦ م . وقال شرحا لطلبه إنه يدين هذا المورث بالمبلغ المذكور بموجب سبعة سندات إذنية تستحق الدفع خلال سنة ١٩٥٦ . وإذ لم يف المدين بقيمتها فى مواعيد استحقاقها فقد حول له اثنين وعشرين سندا اذنيا على مدينين مختلفين له تباع قيمتها ١٧٢١ ج و ٥٨٠ م وأقر بصحة هذه السندات المحالة منه للطاعن وتعهد بالوفاء بقيمتها له متضامنا مع المدينين فيها فى حالة عدم قيامهم بالوفاء . وأنه — أى الطاعن — قد قبل هذه الحوالة دون تنازل عنه عن أى شئ ولكن المدينين المذكورين لم يفوا له بقيمة هذه السندات رغم اتخاذه إجراءات البروتستو ضد ذالبيتهم . وانتهى الطاعن فى طلبه إلى أنه إزاء عدم حصوله على دينه قبل مورث المطعون ضدهم عدا الأخير فإنه يطلب الأمر بتوقيع الحجز التحفظى على الوديعة سالفة الذكر . وفى ١٣/٤/١٩٥٨ صدر الأمر بتوقيع الحجز التحفظى على المورث المطعون ضدهم المذكورين من وديعة لدى المطعون ضده الأخير (قلم كتاب محكمة مصر) وفاء لمبلغ ٩١٧ ج و ٣٦٠ م ونفذ الأمر فى ٢٨/٤/١٩٥٨ وفى ٢٧/٥/١٩٥٨ طلب الطاعن إصدار أمر بالزام مورث

المطعون ضدهم عدا الأخير بأن يدفع له مبلغ ٢٩١٠ ج و ٥٦٥ م وتثبيت الججز التحفظي . وشرح طلبه بما سبق أن ذكره في طلب توقيع الججز التحفظي . وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٨ صدر الأمر برفض هذا الطلب وتحديد جلسة لنظر الدعوى وقيدت برقم ١٣٠٦ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى مصر . وقدم الطاعن إثباتا لدعواه خمسة عشر سنداً إذنيا تمثل ديونا على أشخاص مختلفين ومحالة له من مورث المطعون ضدهم عدا الأخير بصفته دائناً فيها ، كما قدم تعهداً من المورث المذكور بسداد قيمة هذه السندات متضامناً مع المدينين فيها ، في حالة عدم قيامهم بالوفاء ، وكتاباً صادراً إليه من بنك مصر — القاهرة — في ١٩٦٠/١١/١٢ يتضمن أنه صرف شيكا بمبلغ ١٠٠٠ ج إلى المورث المذكور في ١٩٥٦/٦/١٦ من حساب الطاعن . طلب المطعون ضدهم عدا الأخير رفض الدعوى تأسيساً على أن مورثهم كان مديناً للطاعن بسبع سندات قيمتها ٢٩١٠ ج و ٥٦٥ م وإذ اضطر لظروف قهرية للتوقف عن دفع قيمتها فقد سلم الطاعن ٢٢ سنداً إذنيا على مدينين مختلفين له قيمتها ١٧٢١ ج و ٥١٠ م بصفتها تأميناً للوفاء بدين الطاعن ، وبعدئذ باع الأخير دينه قبل مورثهم المحرر به السبع سندات إلى من يدعى عباس حسن خليل الذى حل محله في كافة حقوقه وتسلم هذه السندات ، وأن مورثهم تخالص بعد ذلك مع دائئه الجديد وتسلم منه السندات المذكورة ثم طالب من الطاعن أن يرد له السندات الاثنى والعشرين التى سبق أن حولها إليه تأميناً لدينه أو أن يدفع له قيمتها ولكنه اعتذر بأن المدينين فيها قد توقفوا عن الدفع ووعد بردها إليه فيما بعد ولكنه لم يفعل ، وقدم المطعون ضدهم عدا الأخير إثباتاً لدفاعهم إقراراً موقعاً عليه من الطاعن مؤرخاً ١٩٥٧/٢/٧ يتضمن بيعه السندات السبعة المبينة به والمحروزة على مورث المطعون ضدهم والبالغ قيمتها ٢٩١٠ ج و ٥٦٥ م إلى عباس حسن خليل الذى قبل مشترى الدين المذكور وحل محل الدائن (الطاعن) في حقوقه قبل المورث المدين ، وإقراراً آخر مؤرخاً ١٩٥٧/٢/٩ من عباس حسن خليل يتضمن تسلمه السبعة سندات المذكورة من الطاعن ودفعه له مبلغ ٥٨٢ ج مقابل ذلك . ورد الطاعن على الدفاع سالف البيان بأنه يعدل طلباته إلى إلزام المطعون ضدهم عدا الأخير بمبلغ ١٧٢١ ج و ٥٨٠ م تأسيساً على أن مورث المطعون ضدهم كان قد تسلم منه بضائع أخرى لم يدفع له ثمنها ، وشيكا على بنك مصر بمبلغ ١٠٠٠ ج وأن قيمة هذه البضائع والشيك ١٧٢١ ج و ٥٨٠ م ، وأن هذا الدين هو دين آخر بخلاف

قيمة السندات الإذنية السبعة وأن المورث المذكور أحال إليه السندات الإذنية الإثنى والعشرين ضمنا للوفاء بالمبلغ المذكور الذى لا شأن له بالسبعة سندات التى باعها إلى عباس حسن خليل . وفى ١٧/١/١٩٦٣ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٢٠٥ سنة ٨٠ ق القاهرة، ومحكمة الاستئناف قضت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن فى أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفته الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن السندات الإذنية المحالة له من مورث المطعون ضدهم — والتى انتهى فى طلباته إلى الحكم له بقيمتها — كانت ضمنا لوفاء المورث المذكور بكافة ما عليه من ديون للطاعن لا لوفائه بمبلغ ٢٩١٠ ج قيمة السندات السبعة فقط واستدل على ذلك بأن السندات المحالة إليه لم يذكر فيها أنها لضمان دين معين بذاته، وإذ كان يداين المورث بمبالغ أخرى خلاف ٢٩١٠ ج قيمة بضائع أخرى تسلمها منه المورث ومبلغ ١٠٠٠ ج تسلمه المورث بموجب شيك خصما من حساب الطاعن ببنك مصر، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعواه بالمطالبة بهذين الدينين تأسيسا على أن السندات الإذنية المحالة إليه لم تكن إلا ضمنا لوفاء مورث المطعون ضدهم بقيمة السندات السبعة فقط، ومغفلا الشهادة التى قدمها الطاعن لإثبات أن مورث المطعون ضدهم استلم من حسابه ببنك مصر مبلغ ألف جنيه بموجب شيك فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد ناقض الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتمد فى قضائه برفض دعوى الطاعن على أن السندات الإذنية التى حولها إليه مورث المطعون ضدهم عدا الأخير والتى انتهى الطاعن إلى المطالبة بقيمتها — مع ألف جنيه أخرى — إنما كانت ضمنا لوفاء المورث بمبلغ ٢٩١٠ ج و ٥٦٥ م قيمة سبعة سندات إذنية أخرى حررت ثمنا لصفقة جلود ولم ينكر الطاعن بيع هذه السندات لمن يدعى عباس حسن خليل بموجب الإقرار الذى قدمه المطعون ضدهم، وإذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استخلص هذه النتيجة مما ذكره الطاعن نفسه

في طلب توقيع الحيز وطلب صدور أمر الأداء ومذكرته الأولى، من أن السندات الإذنية حولت إليه من مورث المدين بمناسبة تأخره في الوفاء بقيمة السبعة سندات البالغة ٢٩١٠ ج و ٥٦٥ م وأنه قبل هذه الحوالة، وما جاء بالإقرار الصادر من المورث المدين المؤرخ ١٩٥٦/٦/١٦ والمقدم من الطاعن من أن تحويل هذه السندات إنما تم على سبيل التأمين، وقال الحكم إنه لو صح أن للطاعن ديونا أخرى لذكرها صراحة في طلب توقيع الحيز وطلب أمر الأداء، وأن مساكنه في الدعوى يدل على أنه لم يكن دائما لمورث المطعون ضدهم إلا بمبلغ ٢٩١٠ ج و ٥٦٥ م قيمة السبع سندات الإذنية التي كان يطالب بها أولا، فلما فاجأه المطعون ضدهم بالإقرار الصادر منه ببيعة الدين المحرر به هذه السندات إلى المدعو عباس حسن خليل عدل أساس دعواه. ولما كان هذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص سائغ مستمد من أوراق الدعوى ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وكان لا يغير من ذلك كون السندات الإذنية المحولة للطاعن جاءت خلوا مما يدل على أنها حولت إليه تأمينا لدين معين بالذات، لأن ذلك كان في تقدير محكمة الموضوع وهي تبحث ماهية الحوالة والغرض منها، وإذا فسرتها — على النحو الذي ذهبت إليه — في نطاق سلطتها الموضوعية وعلى ضوء ما استخلصته من أوراق الدعوى وظروفها استخلاصا سائغا لا مخالفة فيه للثابت في تلك الأوراق، وكان لا تريب على المحكمة إذا هي لم تأخذ بالشهادة المقدمة من الطاعن والمثبتة لتسلم مورث المطعون ضدهم مبلغ ألف جنيه بموجب شيك من حساب الطاعن ببنك مصر لأن الشيك هو بحسب الأصل أداة وفاء ولهذا فهو لا يكفي بمجرد إثبات مديونية المورث للطاعن بقيمته. لما كان ما تقدم فإن النعمى بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن له قبل مورث المطعون ضدهم مبلغ ١٠٠٠ ج خلاف الديون الأخرى وقدم للدلالة على ذلك شهادة من بنك مصر تفيد صرف المورث ١٠٠٠ ج بموجب شيك خصما من حساب الطاعن، وجاء رد الحكم المطعون فيه على ذلك قاصرا غير مستساغ، ذلك أن الثابت وجود معاملات بين الطرفين وأن المورث قبض ١٠٠٠ ج خصما من حساب الطاعن، وأن قبضه هذا المبلغ يعتبر.

على الأقل مبدأ ثبوت بالكتابة يحق معه للطاعن تكملته بكافة الأدلة التي تتيح له إثبات أن المبلغ المذكور دفع للورث كدين عليه وأنه ملزم برده خاصة وأن الطاعن أبرز أن هناك ديونا أخرى له ، قيمة بضائع أخرى تسلمها مورث المطعون ضدهم غير صفقة الجلود التي حررت عنها السبعة سندات ، مما كان يتيقن معه على الحكم المطعون فيه الوقوف على مدى صحة هذا القول . هذا إلى أنه تقدم للمحكمة بطلب لفتح باب المرافعة في الدعوى لتمكينه من تقديم مستندات هامة ولكن المحكمة لم تمكنه من ذلك مما يعتبر إخلالا منها بحق الدفاع ، خاصة وأن المستند لم يكن في متناول يديه بل عثر عليه بعد ذلك .

وحيث إن هذا النعى في خصوص ما يعزوه الطاعن للحكم المطعون عليه من قصور مردود بما سلف بيانه عند الرد على السبب الأول . أما قول الطاعن بأن قبض مورث المطعون ضدهم عدا الأخير مبلغ ألف جنيه بموجب شيك خصما من حساب الطاعن بالبنك ، يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة على مديونية له بهذا المبلغ مما يجيز له تكملته بكافة طرق الإثبات ، فهذا القول من الطاعن مردود بأن أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد سبق تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . أما ما ينعاه الطاعن على محكمة الاستئناف من إخلالها بحق الدفاع لعدم استجابتها لطلبه إعادة الدعوى إلى المرافعة فإن الحكم المطعون فيه قد رد على الطلب المذكور بقوله ” وحيث إن طرفي الخصومة لم يقدم أية مذكرات وقدم الدفاع عن المستأنف (الطاعن) طلبا يلتمس فيه فتح باب المرافعة لتقديم مستندات ، ولا ترى المحكمة مبررا لإجابة هذا الطلب خاصة وقد ظلت الدعوى أمام هذه المحكمة قرابة سنتين ومن قبل خمس سنوات ونيف أمام محكمة الدرجة الأولى ومن ثم فليس ثمة عذر للمستأنف (الطاعن) في تقاعسه عن تقديم تلك المستندات المزعومة طوال السنتين التي سألختمت الخصومة بين طرفيها “ . ولما كان تقدير مدى الإخلال في الطلب الذي يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى إلى المرافعة هو من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع ، وكانت تلك المحكمة — على ما سلف البيان — قد رأت للأسباب السائغة التي أوردتها أن طلب الطاعن إعادة الدعوى إلى المرافعة غير جدي وما قصد به غير إطالة أمد الخصومة فلا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق

الطاعن في الدفاع خاصة وأنه يبين من الاطلاع على الطلب المقدم منه والمؤرخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ والمودع بملف الاستئناف أن الطاعن لم يبين ماهية المستندات التي من أجلها طلب إعادة القضية للرافعة وأثرها في النزاع . وكل ما قاله عنها هو أنها مستندات تفيد في الاستئناف .

وحيث إنه لما تقدم فإن الطعن بسببه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جاسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صادق البشبيشي .

(٧٠)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٥ القضائية :

عقد . "استحالة التنفيذ" . "انفساخ العقد" . بيع . التزام . إصلاح زراعي .
انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي .
تحمّل المدين بالتزام الذي استحال تنفيذه تبعة هذه الاستحالة . المادة ١٥٩ مدني .

ينفسخ عقد البيع حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً لنص المادة ١٥٩ من القانون المدني
بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي ، ويترتب على انفساخه
ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد
فيلتزم البائع برد الثمن إذ المدين بالتزام الذي استحال تنفيذه هو الذي يتحمّل
تبعة هذه الاستحالة عملاً بمبدأ تحمّل التبعة في العقد الملزم للجانبين^(١) . وإذ كان
الثابت أن التزام البائع بنقل ملكية القدر المبيع إلى المشتري قد أصبح مستحيلاً
بسبب الاستيلاء عليه لدى البائع تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ ، فإن مقتضى هذه الاستحالة أن ينفسخ العقد وأن يلزم البائع وورثته
من بعده برد الثمن بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني إذ الغرم يقع على البائع
نتيجة تحمّله تبعة إنقضاء التزامه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٦١

(١) نقض ١٩٦٨/٢/٢٢ مجموعه المكتب الفني س ١٩ ص ٣٤٥ .

مدنى كلى القاهرة طالبين الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأول والثانى بأن يدفعوا لهم مبلغ ٣٧٦٢ ج و ٥٠٠ م ، وقالوا بيانا للدعوى إن مورثتهم المرحومة اسكندره يعقوب ميخائيل اشترت بموجب عقد البيع المؤرخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ من المرخوم الياس عوض باشا مورث المطعون ضدهما الأول والثانى ، أطيانا زراعية مساحتها ٦ ف و ٦ ط مبينة الحدود بالعقد مقابل ثمن قدره ٢٨١٢ ج و ٥٠٠ م وقد سددت الثمن كاملا للبائع وتسلمت منه الأطيان فلما توفيت اقتسم الورثة تركتها بموجب عقد قسمة ، وكانت الأطيان موضوع هذه الدعوى من نصيب الطاعنين فوضعوا اليد عليها إلى أن استولى عليها الإصلاح الزراعى بتاريخ ١١ إبريل سنة ١٩٥٤ على أساس أن البائع كان من الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعى ولم يحتفظ بهذه الأطيان لنفسه ضمن ما يسمح له القانون بالاحتفاظ به . ولما اعترضوا على هذا الاستيلاء لدى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى رفض اعتراضهم على أساس أن عقد البيع غير ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فأنذروا إخى البائع اللذين انحصر ارثه فيهما وهما المطعون ضدهما الأول والثانى بأن يردا إليهم الثمن وفوائده من تاريخ الاستيلاء ولما رفضا أقاموا عليهما الدعوى فى مواجهة المطعون ضدها الثالثة التى كانت قد اقتسمت معهم تركه مورثتهم طالبين الحكم عليها بمبلغ ٣٧٦٢ ج و ٥٠٠ م وهو عبارة عن ٢٨١٢ ج و ٥٠٠ م ثمن الأطيان ومبلغ ٤٥٠ ج قيمة فوائده الثمن من تاريخ الاستيلاء ومبلغ ٥٥٠ ج وهو ما يقدرونه تعويضا لهم . وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف ورثة المشترية " الطاعنون " هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٠٥ سنة ٧٩ ق . وكان من بين ما تمسك به الطاعنون فى مذكرتهم المقدمة لتلك المحكمة انفساخ العقد طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدنى لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية إلى المشترية بسبب استيلاء الإصلاح الزراعى على الأطيان المبعة . وبتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٥ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن المرحوم الياس عوض مورث المطعون ضدهما الأول والثاني باع لمورثتهم المرحومة اسكندرة يعقوب بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٢ أطيانا زراعية مساحتها ٦ ف و ٦ ط مقابل ثمن قدره ٢٨١٢ ج و ٥٠٠ م قبضه البائع منها وكان قد وقع العقد نيابة عنها وكيها المرحوم الدكتور هنري جندى . ولما كان المرحوم الياس عوض قد باع للطاعنين أطيانا أخرى ؛ فقد شمل العقد المؤرخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ جميع الأطيان المبعة ومساحتها ١٢٥ ف و ٢١ ط و ١٥ س ، وقد قدمت طابات تحديد المساحة عن ١١٩ ف و ١٥ ط و ١٥ س بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ أما الباقي وقدره ٦ ف و ٦ ط وهو ما اشترته المرحومة اسكندرة يعقوب فلم يقدم عنه طلب التحديد إلا بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، ولما حرر مشروع العقد النهائي وقع عليه وكيل البائع بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ؛ ووقعت عليه المشترية بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ غير أن الشهر العقاري رفض إجراء التسجيل بمقولة إن العقد غير ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ولما استولى الاصلاح الزراعى على الأطيان المبعة جميعها اعترض الطاعنون بالنسبة للمساحة التى اشترتها مورثتهم اسكندرة يعقوب لدى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى بالاعتراض رقم ١٣٠ سنة ١٩٥٦ كما اعترض المطعون ضدهما الأول والثاني بالنسبة لباقي المساحة وقدرها ١١٩ ف و ١٥ ط و ١٥ س بالاعتراض رقم ٦٤ سنة ١٩٥٧ وقد رفضت اللجنة الاعتراض الأول ، وقبلت الاعتراض الثانى وترتب على ذلك أن سجل العقد بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة لمساحة ١١٩ ف و ١٥ ط و ١٥ س ورفض الشهر العقارى تسجيل مساحة ٦ ف و ٦ ط التى اشترتها المرحومة اسكندرة يعقوب لحصول الاستيلاء عليها بعد رفض الاعتراض المقدم بشأنها ، ويقول الطاعنون إنهم كانوا قد أئذروا المطعون ضدهما الأول والثاني بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٧ بأن يردها إليهم ما دفعته مورثتهم إلى مورثهما من الثمن وفوائده ولكن محاميهما رد عليهم بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ زاعما أن البيع قد صدر للمرحوم هنري بشاره وأن السيدة اسكندرة توفيت قبل أن تقبل تنازل الدكتور هنري لها عن العقد وأن هذا الأخير قد توفى وهو مدين للبائع بمبلغ ١٣٤١ ج و ٢٤٦ م وأنه بإجراء المقاصة بين هذا الدين وبين ثمن الأطيان يكون الباقي

وقدره ١٤٧١ ج و ٢٥٤ م في ذمتهم لورثة الدكتور هنري . ويضيف الطاعنون أنهم تمسكوا لدى محكمة الإستئناف بانفساخ عقد البيع الابتدائي لإستحالة تنفيذ إلزام البائع بنقل الملكية بسبب استيلاء الاصلاح الزراعي على الأطيان المبيعة إلا أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى بناء على ما قاله من أن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي قد ألغت قرار الاستيلاء بالنسبة للأطيان التي باعها المرحوم الياس عوض ومنها القدر الذي باعه للمرحومة اسكندره يعقوب وأن التعرض من جهة الاصلاح الزراعي لا يكون لذلك بفعل البائع ، وهو من الحكم مخالف لما هو ثابت في الأوراق من أن الاعتراض رقم ٦٤ سنة ١٩٥٧ الذي أقامه وارثا البائع لم يشمل الأطيان موضوع النزاع في هذه الدعوى وأن الاعتراض رقم ١٣٠ سنة ١٩٥٦ الذي رفع عن أطيان المرحومة اسكندره يعقوب قد رفض وأن العقد المؤرخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ قد سجل في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة لمساحة ١١٩ ف و ١٥ ط و ١٥ س فقط واستبعد منه مساحة ٦ ف و ٦ ط وهي المبيعة لمورثة الطاعنين كما أن محامي المطعون ضدهما الأول والثاني لم ينازع في كتابه الموجه إليهم بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ في حصول الاستيلاء على هذه المساحة وأقر بالتزام موكله برد ثمنها ، ويقول الطاعنون إنه قد ترتب على مخالفة الحكم للثابت في الأوراق على هذا النحو أنه أخطأ في تطبيق القانون لأنه وقد استحال على البائع وورثته من بعده أن ينقلوا الملكية إليهم لسبب أجنبي هو استيلاء الاصلاح الزراعي عليها ، فإن ذلك الالتزام ينقضي ومن ثم تنقضي الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد طبقا للسادة ١٥٩ من القانون المدني وهو ما يقتضي إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ويلزم البائع تبعا لذلك برد الثمن وفوائده إلى المشتري ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب هذا الرد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى على قوله ” وحيث إن المستأنفين ورثة المشتري ” الطاعنين ” يدعون بأن المستأنف ضدهما الأولين ” المطعون ضدهما ” صرحا كتابة للاصلاح الزراعي بالاستيلاء على الأرض المبيعة من مورثهما لمورثتهم باعتبار أن تلك الأرض ما زالت في ملك مورثهما ولم يقدم المستأنفون

الدليل على صحة هذا الادعاء بل إن الثابت من المستند المقدم من هؤلاء المستأنفين أن المستأنف ضدهما المذكورين في إعتراضهما رقم ٦٤ سنة ١٩٥٧ ذكر أن الأرض التي باعها مورثهما تبلغ مساحتها ١٤٨ فدان و ٧ قيراط و ١٥ منها ١٢٥ فدان و ٢٠ قيراطا مبيعة إلى المرحوم هنري جيد بشاره وهذا القدر الأخير هو نفس القدر الوارد بالعقد المسجل والذي يدخل فيه مساحة ٦ فدان و ٦ قيراط موضوع الدعوى، وقد فصل في هذا الإعتراض بالقبول وبإلغاء قرار الاستيلاء بالنسبة لجميع المساحة وقدرها ١٤٨ فدان و ٧ قيراط و ١٥ س يدخل فيها القدر المبيع للمرحوم هنري بشاره بما فيه ٦ فدان و ٦ قيراط موضوع هذه الدعوى وإذن فالقول بأن التعرض للمستأنفين في الأرض المبيعة جاء بفعل المستأنف ضدهما الأولين لا سند له في الأوراق. والواقع في الدعوى أن التعرض كان بعد البيع وليس في أوراق الدعوى ما يدل على أن التعرض كان بفعل البائع وعلى ذلك فلا ضمان على البائع ولا على ورثته من بعده. وهذا الذي قرره الحكم ينطوي على مخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الثابت من الاطلاع على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ في الاعتراض رقم ٦٤ سنة ١٩٥٧ المرفوع من المطعون ضدهما الأول والثاني أن الاعتراض انصب على الإستيلاء على مساحة ١٢٥ ف و ٢٠ ط تبين من البيانات المساحية أن حقيقتها ١٤٨ ف و ٧ ط و ١٥ س وقد قررت اللجنة قبول الاعتراض والاعتداد بالعقد العرفي المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٢ وإلغاء قرار الإستيلاء بالنسبة لهذه المساحة، وليس في هذا القرار ما يفيد أن الأطيان التي اشترتها مورثة الطاعنين تدخل ضمن الأطيان التي شملها ذلك الاعتراض، بل إن الثابت من الاطلاع على قرار تلك اللجنة في الاعتراض رقم ١٣٠ سنة ١٩٥٦ الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ أنه إنصب على الأطيان موضوع النزاع في الدعوى الحالية وأن اللجنة رفضت ذلك الاعتراض وأقرت قرار الإستيلاء على ذلك القدر من الأطيان على أساس أن عقد البيع الابتدائي الخاص بها غير ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢. ويبين من الاطلاع على عقد البيع المؤرخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ الصادر من المرحوم إلياس عوض أنه باع لعدة مشترين أطيانا زراعية مساحتها ١٢٥ ف و ٢١ ط و ١٥ س كانت المرحومة اسكندره يعقوب من بينهم إذ اشترت منه ٦ ف و ٦ ط، وأن التصديق على هذا

العقد قد تم من وكيل البائع ومن المشتري ، وأن تسجيل ذلك العقد قد تم بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة لمساحة قدرها ١١٩ ف و ١٥ ط و ١٥ س بعد استبعاد ٦ ف و ٦ ط الخاصة بمورثة الطاعنين وأنه أشير في بيانات الشهر العقاري المرفقة بالعقد المسجل إلى أن "المساحة التي تم تسجيل العقد بالنسبة لها سبق أن استولى عليها الإصلاح الزراعي ثم ألغى قرار الاستيلاء كما جاء في القرار الصادر في الاعتراض رقم ٦٤ سنة ١٩٥٧ أما المقدار ٦ ف و ٦ ط بزماء ناحية الزيتون بحوض المات رقم ٨ قسم أول قطعة ١٦ فقد استولى عليها الإصلاح الزراعي واستبعدت من المشروع". وظاهر من هذه البيانات أن ما اشترته المرحومة السيدة اسكندره يعقوب من المرحوم إلياس عوض لم يدخل ضمن الأطياف التي شملها القرار رقم ٦٤ سنة ١٩٥٧ وواضح من كتاب محامي المطعون ضدهما الأول والثاني المرسل منه للطاعنين بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ أنه لم ينازع في حصول الاستيلاء على المأمر ووضوح الدعوى بل إنه أقر بالتزام موكله برد الثمن وانحصرت منازعته في صفة الطاعنين في المطالبة بهذا الثمن مدعيا أنه من حق ورثة المرحوم هنري بشاره. لما كان ذلك وكان عقد البيع يفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً لنص المادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي، و يترتب على انفساخه ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد فيلتزم البائع برد الثمن ، إذ المدين بالتزام الذي استحاله تنفيذه هو الذي يتحمل تبعه هذه الاستحالة عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزوم للجانبين . ولما كان الثابت — على ما تقدم بيانه — أن التزام البائع بنقل ملكية ٦ ف و ٦ ط إلى المشتري ، قد أصبح مستحيل بسبب الاستيلاء عليها لدى البائع تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، ومقتضى هذه الاستحالة أن يفسخ العقد وأن يلزم البائع وورثته من بعده برد الثمن بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني إذ الغرم يقع على البائع نتيجة تحمله تبعه انقضاء التزامه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضى برفض الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق
البشيشى .

(٧١)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) حراسة . ”حراسة إدارية“ . ”تصرف الخاضع للحراسة بعد فرضها“ .
بطلان . بيع .

تصرف الخاضع للحراسة فى أمواله المفروضة عليها بالبيع بعد فرض الحراسة
محظور قانونا على البائع والمشتري كليهما . عدم جواز استرداد المشتري للثمن من
أموال البائع المفروضة عليها الحراسة بعد الحكم ببطلان عقد البيع . الأمر العسكرى
رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ .

(ب) حراسة . ”حراسة إدارية“ . ”حق الدائن فى الرجوع على الخاضع
للحراسة“ .

للمشتري الرجوع على الخاضع للحراسة بضمن ما باعه له فى غير أمواله التى كانت مفروضة
عليها الحراسة وآلت إلى الدولة بعد رفعها .

١ — مقتضى أحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذى أحال إلى الأمر
العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ أن التصرف بالبيع الذى يبرمه الخاضعون للحراسة
فى أموالهم بتاريخ لاحق على فرض الحراسة هو أمر محظور قانونا سواء على البائع
أو المشتري ، بل إنه يعتبر جريمة من كليهما ، وإذا كان وفاء المشتري بالثمن قد تم
تنفيذا لعقد البيع فإن هذا الوفاء يكون قد تم بالخالفه للقانون ولا يجوز له استرداد
الثمن من أموال البائعين المفروضة عليها الحراسة بعد تقرير الحارس العام عدم
الاعتداد بالعقد بالتطبيق لأحكام الأمر المشار إليه وبعد الحكم ببطلان ذلك

العقد ، ذلك لأن القضاء بالزام الحارس برد الثمن من أموال البائعين المفروضة عليها الحراسة يعتبر تنفيذا لإلتزام على البائع نشأ في تاريخ لاحق لفرض الحراسة وهو ما انتهى عنه صراحة المادة السادسة من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وتحرمه المادة ٢٣ ، كما أنه يؤدي إلى إهدار الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحراسة وتفويت الغرض منها . ولا محل للاستناد إلى المادة ١٤٢ من القانون المدني في إلزام الحارس برد الثمن من أموال البائع المفروضة عليها الحراسة لوجود نصوص خاصة في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ تمنع من رد الثمن من تلك الأموال وهي نصوص آمرة ومتعلقة بالانظام العام .

٢ — رفع الحراسة الإدارية لا يؤثر في خطأ الحكم بالزام الحارس بأداء الثمن للمشتري من أموال البائعين التي تحت يد الحارس والتي فرضت عليها الحراسة لأن هذه الأموال قد آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ولم تؤل إلى البائعين وإنما قرّر لهم هذا القانون الحق في الحصول على تعويض يؤدي لهم بسندات على الدولة على ألا تزيد قيمة ما يصرف لهم من سندات على ثلاثين ألف جنيه ، وغنى عن البيان أن هذا لا يمنع المشتري من الرجوع بعد ذلك على البائعين بالثمن الذي دفعه لهم في غير أموالهم التي كانت في الحراسة وآلت إلى الدولة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن بصفته الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والممثل القانونى لمحمد رضوان المرمى السودة وأولاده رضوان ، وآمال ، وعلوية الدعوى رقم ٦٥٠٠ لسنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة وانتهى فيها إلى طلب الحكم أصليا بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ

١٩٦١/١٠/٣١ بالنسبة لمساحة قدرها ٢ ف و ٢٢ ط و ١٢ س المبينة بصحيفة الدعوى واحتياطيا بفسخ هذا العقد وإلزام الحارس العام (الطاعن) بأن يدفع له من أموال البائعين الموضوعة تحت الحراسة ما قبضوه من ثمن وقدره ١٢٦٥ ج و ١١٠ م ومبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض ، وقال شرحا للدعوى إنه بموجب العقد الابتدائي المشار إليه اشترى من محمد رضوان السوداء وأولاده أرضا زراعية مساحتها ٣ ف و ٧ ط الموضحة بالعقد نظير ثمن مقبوض قدره ١٢٦٥ ج و ١١٠ م وبعد أن تسلم الأرض ووضع يده عليها علم بفرض الحراسة على أموال البائعين بما فيها القدر المبيع ، وإذ رفض الحارس العام الاعتداد بهذا العقد فقد اضطر إلى رفع هذه الدعوى بالطلبات سالفة البيان . دفع الطاعن بصفته ببطلان البيع لصدوره بعد فرض الحراسة على البائعين بمقتضى الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٢٥ تاريخ العمل بهذا الأمر وطلب لذلك رفض الدعوى . وفي ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة ببطلان العقد وبإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للدعى (المطعون ضده) من مال المدعى عليهم البائعين الذى تحت يده مبلغ ١٢٦٥ ج و ١١٠ م ، مستندة فى ذلك إلى المادة ١/١٤٢ من القانون المدنى التى تنص على أنه فى حالتى إبطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان إلى الحالة التى كانا عليها قبل العقد . فاستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٥٢ سنة ٨٠ ق القاهرة طالبا إلغاءه والقضاء بعدم سماع الدعوى أو رفضها . كما استأنفه المطعون ضده بالإستئناف رقم ١٥٥٩ سنة ٨٠ ق القاهرة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع . وفى ١٩ يناير سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة برفض الإستئنافين وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك لأنه مع تسليمه بأن البيع تم بعد فرض الحراسة على البائعين فقد ألزم الحارس الطاعن برد الثمن للمشتري من أموالهم الموضوعة تحت الحراسة ، إستنادا إلى ما قاله من أن الأمر العسكرى

رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ قرر بطلان التصرف دون أن يتعرض لآثار هذا البطلان تاركا أمرا ذلك للقانون العام، وأنه لذلك يتعين تطبيق المادة ١٤٢ من القانون المدني التي تقضى بأنه في حالتي إبطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد، ومن ثم فقد وجب رد الثمن المدفوع، وأن نص المادة ٦ من الأمر العسكري سالف الذكر لا ينظم هذه الحالة ولا يمنع من رد الثمن المدفوع، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك أن الجزء الذي رتبته الشارع على مخالفة نواهيته الواردة في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الذي أحال إليه الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ في شأن الخاضعين له ليس مقصورا على بطلان التصرف المخالف، وإنما نص المشرع كذلك على عدم نفاذ التصرف المخالف في حق الحراسة وهو ما يستفاد من نص المادتين ٥، ٦ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦، ومؤدى ذلك أنه لا يجوز للمشتري الذي أدى الثمن للبائع بعد فرض الحراسة عليه أن يطالب الحارس برد هذا الثمن لأن وفاء المشتري بالثمن هو بذاته أمر مخالف للقانون، فلا يجوز له أن يسترده من أموال البائع التي فرضت عليها الحراسة بل إنه يتحمل وزر هذه المخالفة، كما أن قيام الحارس برد الثمن من تلك الأموال يعتبر تنفيذا لا لزام مالى قام سببه بعد فرض الحراسة وهذا التنفيذ محظور بنص المادة ٦ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦، والأخذ بوجهة نظر الحكم المطعون فيه يؤدي إلى إلهيار الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحراسة إذ يستطيع أى خاضع للحراسة الإفلات من أحكامها بأن يبيع ماله المحظور عليه التصرف فيه ويستوفي ثمنه في غفلة من الحارس فإذا حالت الحراسة دون نفاذ هذا التصرف رجع عليها المشتري بالثمن .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن الحكم المطعون فيه مع تسليمه بأن البيع تم بعد فرض الحراسة على البائعين بمقتضى الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ فقد قضى بالزام الحارس العام على أموال الخاضعين لهذا الأمر (الطاعن) برد الثمن للمشتري (المطعون ضده) من أموال البائعين الموضوعة تحت الحراسة تأسيسا على قوله (إن المشرع قرر البطلان فقط في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ولم يتعرض لآثار هذا البطلان تاركا أمرا ذلك للقانون العام وتقضى المادة ١٤٢ من القانون المدني بأنه "في حالتي إبطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي

كانا عليها قبل العقد" ومن ثم وجب رد الثمن المدفوع إذ أنه عند سكوت القانون الخاص عن تنظيم آثار هذا البطلان يتعين الرجوع إلى القانون العام ونص المادة ٦ من الأمر العسكري سالف الذكر لا تنظم هذه الحالة ولا تفيد عدم رد الثمن المدفوع وكذلك نص المادة ٢٠ منه (وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه في هذا الخصوص خطأ في القانون، ذلك بأن الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ الذي فرض الحراسة على أموال وممتلكات البائعين والذي عمل به من ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦١، نص على أن تسرى في شأن الخاضعين له أحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١، وهذا الأمر الأخير أحال بدوره إلى الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وقد حظرت المادة الخامسة من هذا الأمر إبرام عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية أو مالية من أى نوع مع أحد الأشخاص الخاضعين لأحكامه، كما حظرت المادة السادسة تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تتم لمصلحة أحد هؤلاء الأشخاص في تاريخ سابق أو لاحق لفرض الحراسة، ونصت المادة الثامنة على أن يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية تم أو جاء مخالفاً لأحكام هذا الأمر ما لم يرخص فيه وزير المالية والاقتصاد أو المدير العام، ونصت المادة ٢٠ على أن تسرى أحكام هذا الأمر على كل شخص ليس من الأشخاص الخاضعين له وإنما يباشر معاملات مع أحدهم وفي خصوص هذه المعاملات، ثم نصت المادة ٢٣ على عقاب كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام الأمر المذكور. ومقتضى ذلك أن إبرام عقد البيع موضوع الدعوى — والذي يحمل تاريخاً لاحقاً لتاريخ فرض الحراسة — مع البائعين هو أمر محظور قانوناً سواء على البائعين أو المشتري (المطعون ضده) بل إنه يعتبر جريمة من كليهما، وإذا كان وفاء المشتري بالثمن قد تم تنفيذاً لهذا العقد فإن هذا الوفاء يكون قد تم بالمخالفة للقانون ولا يجوز له استرداد الثمن من أموال البائعين المفروض عليها الحراسة بعد تقرير الحارس العام عدم الاعتداد بالعقد بالتطبيق لأحكام الأمر المشار إليه وبعد الحكم ببطلان ذلك العقد ذلك لأن القضاء بالزام الحارس برد الثمن من أموال البائعين المفروض عليها الحراسة يعتبر تنفيذاً للالتزام على البائع ناشئ عن عقد تم في تاريخ لاحق لفرض الحراسة وهو ما تنهى عنه صراحة المادة السادسة من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وتحرمه المادة ٢٣، والأخذ

بوجهة نظر الحكم المطعون فيه يؤدي إلى إهدار الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحراسة وتفويت الغرض منها إذ يستطيع الخاضع للحراسة أن يحصل على ما شاء من أمواله المفروض عليها الحراسة عن طريق التواطؤ مع آخرين على أن يبيع لهم أملاكه ما دام هؤلاء المشترون لن يغرموا شيئاً لأنهم يستطيعون أن يرجعوا على الحارس بما دفعوه للبائع الخاضع للحراسة . ولا محل لاستناد الحكم المطعون فيه إلى المادة ١٤٢ من القانون المدني في إلزام الحارس برد الثمن من أموال البائع المفروض عليها الحراسة لوجود نصوص خاصة في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ تمنع من رد الثمن من تلك الأموال — على ما سلف بيانه — وهي نصوص آمرة ومتعلقة بالنظام العام . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الحارس (الطاعن) برد الثمن للمطعون ضده مما لديه من أموال البائعين المفروض عليها الحراسة يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ولا يغير من ذلك ما قرره أمام هذه المحكمة الحاضر عن الممثل للأموال التي آلت إلى الدولة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — الذي حل في الطعن محل الحارس العام بعد صدور هذا القانون — ما قرره من رفع الحراسة على البائعين تنفيذاً لهذا القانون ذلك بأن رفع الحراسة عنهم لا يؤثر في خطأ الحكم المطعون فيه لأنه قضى بإلزام الحارس بأداء الثمن للاشتري المطعون ضده من أموال البائعين التي تحت يد الحارس والتي فرضت عليها الحراسة وهذه الأموال قد آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ولم تؤل إلى البائعين ، وإنما قرر لهم هذا القانون الحق في الحصول على تعويض يؤدي لهم بسندات على الدولة على ألا تزيد قيمة ما يصرف لهم من سندات على ثلاثين ألف جنيه . وغنى عن البيان أن القضاء بنقض الحكم المطعون فيه لا يمنع المطعون ضده من الرجوع بعد ذلك على البائعين بالثمن الذي دفعه لهم في غير أموالهم التي كانت في الحراسة وآلت إلى الدولة .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما تقدم بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى بالنسبة لطلب إلزام الحارس برد الثمن وقدره ١٢٦٥ ج و ١١٠ م .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، وعلى عبد الرحمن .

(٧٢)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تركة . " تصفية التركة " . وارث . " حق الدائن فى التركة " .

يُمنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصفي اتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان التركة حتى تتم التصفية .

(ب) تركة . " تصفية التركة " . " المنازعة فى صحة الجرد " .

وجوب رفع المنازعة فى صحة الجرد فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطار المنازع بإيداع القائمة . شرطه . قيام المصفي باخطار المنازع بإيداع القائمة محل المنازعة . عدم الاخطار . أثره . عدم التقيد بهذا الميعاد وله أن يرفع منازعته فى أى وقت إلى ما قبل تمام التصفية . المادة ٨٩٧ مدنى .

١ - استحدث المشرع فى القانون المدنى القائم نظاما لتصفية التركة يكفل حماية مصلحة الورثة ومن يتعامل معهم كما يكفل مصلحة دائنى التركة ، فإذا ما تقررت التصفية فإنها تكون جماعية وترتفع بذلك يد الدائنين والورثة عن التركة ويمنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصفي اتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان التركة حتى تتم التصفية ؛ وبهذا تتحقق المساواة الفعلية بينهم كما هو الحال فى الإفلاس التجارى وتنقل أموال التركة إلى الورثة خالية من الديون فيتحقق المبدأ القاضى بألا تركة إلا بعد سداد الديون على وجه عملى .

٢ - إنه وإن كان القانون قد أوجب رفع المنازعة فى صحة الجرد فى ميعاد ثلاثين يوما ، إلا أنه جعل انفتاح هذا الميعاد رهنا بقيام المصفي باخطار المنازع

بايداع القائمة محل المنازعة ، أما ذوو الشأن الذين لم يخطرخوا بايداع القائمة فلا يتقيدون بداهة بهذا الميعاد لتوقف الإلتزام به على حصول الاخطار بايداع القائمة ، ومن ثم فإن هؤلاء أن يرفعوا منازعتهم في صحة الجرد إلى المحكمة في أى وقت إلى ما قبل تمام التصفية ، ونص المادة ٨٩٧ من القانون المدنى من العموم بحيث يشمل جميع الدائنين العاديين الذين لم ينازعوا في قائمة الجرد قبل تمام التصفية ولا يدع مجالا لإستثناء من لم يخطر منهم بايداع تلك القائمة ، هذا إلى أن إستثناء هؤلاء يترتب عليه اهدار الصفة الجماعية للتصفية وتفويت ما هدفه المشرع منها من تحقيق المساواة بين الدائنين العاديين وتأمين الغير الذى يتعامل مع الورثة فى أموال التركة بعد تمام التصفية من ظهور دائن للتركة ينازعه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المرحوم متواضع يعقوب كان يستأجر مساحات واسعة من أراضى الأمير السابق يوسف كمال الزراعية ولما تم الإستيلاء عليها تنفيذا للقانون القاضى بمصادرة أموال الأسرة المسالكة السابقة تقدم فى سنة ١٩٥٤ — قبل وفاته — إلى اللجنة القانونية للأموال المستردة بخمسة طلبات ضد إدارة التصفية والسيد / يوسف كمال وأقامت إدارة التصفية ضده طلبا فرعيا بالزامة بأداء مبلغ ٧٠٨٩ ج و ٩١١ م قيمة باقى أجرة الأطيان المستحقة عليه ، وبعد أن أصدرت هذه اللجنة قراراتها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، أيدت اللجنة العليا للأموال المستردة فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٦ قرار اللجنة فيما يختص بالطلب الفرعى وحده دون باقى الطلبات وفى ١٢ من سبتمبر و ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ أعلنت إدارة الأموال المستردة ورثة مدينها — بعد وفاته — بتفنيه بدفع المبلغ سالف الذكر ، ثم أوقعت فى ٦٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ حجزين إداريين على الأطيان المخلفة عنه وفاء لهذا المبلغ ، فأقام الطاعن

بصفته مصفيا لتركبة والده الدعوى ٢٠٢ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى قنا على المطعون ضدهم بطلب الغاء هذين التجزين الإداريين الموقعين على أطيان التركة قائلا إنه وقد عين من محكمة قنا الابتدائية فى ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ مصفيا للتركة فانه لا يجوز للدائنين اتخاذ اجراءات تنفيذ انفرادية عليها . وفى ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة قنا الابتدائية بالغاء التجزين العقاريين الإداريين الموقعين فى ٦ و ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ قاستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالإستئناف رقم ٢٩ سنة ٣٩ قضائية . وقضت محكمة الإستئناف فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن بطريق النقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول إن هذا الحكم أقام قضاءه برفض دعواه على أن للدائنين الذين لم تدرج ديونهم فى قائمة الجرد ولم يخطر بها فى الميعاد المحدد فى المادة ٨٨٧ من القانون المدنى اتخاذ إجراءات التنفيذ على أموال التركة وأنه إذ كان المصطفى الطاعن قد أغفل إدراج دين إدارة الأموال المستردة التى يمثلها المطعون ضدهم وإخطار ممثلها فى الميعاد الذى حدده القانون بإيداع القائمة ليتمكن من المنازعة فى صحة الجرد ، فإن ما اتخذته تلك الإدارة من إجراءات لتكفل المحافظة على دينها فى مواجهة المصطفى بعد أن انتهت مرحلة تحقيق المنازعات فى قائمة الجرد التى لم تخطر بإيداعها ، يكون صحيحا لأنه لا تركبة إلا بعد سداد الديون ، ويرى الطاعن أن هذا النظر الذى أقيم عليه الحكم المطعون فيه خطأ فى القانون ، ذلك أن المادة ٨٩٠ من القانون المدنى نصت صراحة على حق كل دائن أغفل إدراج دينه فى قائمة الجرد فى أن يلجأ إلى المحكمة فى خلال الثلاثين يوما التالية للاخطار بإيداع هذه القائمة ، ونظمت هذه المادة طريق التظلم فى الأمر الذى تصدره المحكمة كما نصت على أنه إذا لم يكن النزاع سبق رفعه إلى القضاء عينت المحكمة أجلا يرفع فيه ذو الشأن دعواه أمام المحكمة المختصة ، والأحكام التى تضمنتها هذه المادة واجبة الإلتباع فى جميع الأحوال التى يكون فيها تمت نزاع فى صحة الجرد وبخاصة إذا كان متعلقا باغفال حقوق للتركة

أو عليها وتصدير المادة بعبارة "كل منازعة في صحة الجرد" لا يدع مجالاً للاستثناء في حالة ما إذا كانت بعض الديون قد أغفل إدراجها في قائمة الجرد أو أغفل إخطار الدائن بإيداع هذه القائمة سواء لعدم علم المصطفى بالدين أو لعدم ثبوته قبل إيداع القائمة أو لأي سبب آخر. إذ أن العبارة المذكورة من الشمول والعموم بحيث تشمل كل منازعة في صحة الجرد وبخاصة حالة إغفال دين على التركة كما هو الحال في الدعوى الحالية، ولما منع فيما قرره الحكم من أنه ما دام المصطفى لم يخطر إدارة الأموال المستردة بإيداع قائمة الجرد فإن من حقها أن تتخذ به إجراءات تراها كفيلة بالمحافظة على حقوقها، ذلك أن سبب عدم إدراج هذا الدين هو أن المصطفى لم يعلم به حتى وقت إيداع القائمة ولهذا لم يخطر الدائن بهذا الإيداع ولا يسوغ أن يكون عدم الإخطار في مثل هذه الحالة سبباً في إهدار الصفة الجماعية للتصفية وأباحة اتخاذ إجراءات فردية بدين غير ممتاز واستئثار صاحب هذا الدين بكل أو معظم التركة المستغرقة في الديون وإهدار حقوق باقي الدائنين وهو ما هدف المشرع إلى تلافيه بإجراءات التصفية التي رسمها، وقد افترض المشرع أن المصطفى قد لا يعلم بالديون كلها أو بعضها وبذلك أوجب عليه في المادة ٨٨٦ أن يوجه تكليفاً علينا لدائني التركة ومدينها يدعوهم فيه لتقديم بيان بما لهم وما عليهم من ديون كما أن المشرع وإن كان قد حدد في المادة ٨٩٠ من القانون المدني لرفع المنازعة في قائمة الجرد ميعاد ثلاثين يوماً إلا أنه جعل بداية هذا الميعاد من تاريخ الإخطار بإيداع القائمة وبذلك ترك الباب مفتوحاً أمام الدائن الذي لم يخطر بهذا الإيداع لرفع منازعته للحكمة دون التقيد بالميعاد المذكور، لأنه لا يسرى بداهة إلا في حق من أخطر بإيداع القائمة كما عالج المشرع حالة الدائن الذي لم يدرج دينه في قائمة الجرد ولم يتمكن من المنازعة فيها لعدم علمه بها فاجاز له في المادة ٨٩٧ الرجوع على الورثة بسبب إثرهم. وإذا كان ذلك وكان السبب في عدم إدراج دين الأموال المصادرة في قائمة الجرد هو أن الدين لم ينشأ إلا بقرار اللجنة القانونية للأموال المستردة الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بعد أن كانت قائمة الجرد قد أودعت في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية هذه الدائنة في اتخاذ إجراءات تنفيذ فردية على أعيان التركة وعلى هذا الأساس رفض الدعوى

الطاعن بطلب إلغاء الحجزين الموقعين فيها على تلك الأعيان ، يكون مخالفا للقانون ومخطئا في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النهي صحيح ، ذلك أن المشرع استحدث في القانون المدني القائم نظاما لتصفية الشركة يكفل حماية مصلحة الورثة ومن يتعامل معهم ، كما يكفل مصلحة دائني الشركة فإذا ما تقررت التصفية فإنها تكون جماعية فترفع بذلك يد الدائنين والورثة عن الشركة ويمتنع على الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصفي اتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان الشركة حتى تتم التصفية ، وبهذا تتحقق المساواة الفعلية بينهم كما هو الحال في الإفلاس التجارى وتنتقل أموال الشركة إلى الورثة خالية من الديون فيتحقق المبدأ القاضى بالتركة إلا بعد سداد الديون على وجه عملي ، وفي سبيل حماية حقوق دائني الشركة أوجب المشرع في المادة ٨٨٦ على المصفي أن يوجه إليهم وإلى مديني الشركة تكليفاعليا يدعوهم فيه إلى تقديم بيان بما لهم من حقوق وما عليهم من ديون وذلك خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذى ينشر فيه التكليف آخر مرة وأوجب لصق هذا التكليف في مقار الجهات الإدارية التى عينها — وهى التى يقع في دائرتها أعيان الشركة وآخر موطن للمورث — ونشر التكليف في صحيفة من الصحف اليومية الواسعة الانتشار ، ثم ألزم المصفي في المادة ٨٨٧ بأن يودع بعد ذلك قلم كتاب المحكمة ، خلال أربعة أشهر من يوم تعيينه ، قائمة تبين ما للتركة وما عليها وأن يثبت فيها ما تكشف عنه أوراق المورث وما هو ثابت في السجلات العامة من حقوق وديون وما يصل إلى علمه عنها من أى طريق كان وأوجب على المصفي أن يخطر كل ذى شأن بإيداع القائمة ونص في المادة ٨٩٠ على أن كل منازعة في صحة الجرد ، وبخاصة ما كان متعلقا بإغفال أعيان أو حقوق للتركة أو عليها أو بإثباتها ، ترفع بعريضة للمحكمة بناء على طلب كل ذى شأن خلال الثلاثين يوما التالية للاخطار بإيداع قائمة الجرد ، وتحقق المحكمة ما يرفع إليها من منازعات وتصدر أمرا بقبول ما تراه جديا منها ، وأجاز المشرع التظلم من هذا الأمر وفقا لقانون المرافعات ، وإن كان النزاع لم يسبق رفعه إلى القضاء عينت المحكمة أجلا يرفع فيه ذو الشأن دعواه أمام المحكمة المختصة . ومن هذا يبين أن القانون وإن أوجب رفع المنازعة في صحة الجرد

في ميعاد ثلاثين يوما، إلا أنه جعل انفتاح هذا الميعاد رهنا بقيام المصنف بإخطار المنازع بإيداع القائمة محل المنازعة، أما ذور الشأن الذين لم يخطرأ بإيداع القائمة فلا يتقيدون بداهة بهذا الميعاد لتوقف الإلتزام به على حصول الإخطار بإيداع القائمة، فإذا لم يتم هذا الإخطار انتهى تبعاً للإلتزام بالميعاد، ومن ثم فإن هؤلاء أن يرفعوا منازعتهم في صحة الجرد إلى المحكمة في أى وقت الى ما قبل تمام التصفية أما اذا تمت تسوية الديون على النحو الذى نظمته القانون فإن الدائنين الذين لم تسو حقوقهم لعدم ظهورها في قائمة الجرد ولم تكن لهم تأمينات على أموال التركة، لا يكون لهم الا الرجوع على الورثة بسبب اثرائهم ولا يجوز لهم أن يرجعوا على من كسب بحسن نية حقاً عينياً على تلك الأموال، وهو ما نصت عليه المادة ٨٩٧ من القانون المدنى ونص هذه المادة من العموم بحيث يشمل جميع الدائنين العاديين الذين لم ينازعوا في قائمة الجرد قبل تمام التصفية، ولا يدع مجالاً لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من استثناء من لم يخطر منهم بإيداع تلك القائمة، هذا الى أن استثناء هؤلاء يترتب عليه إهدار الصفة الجماعية للتصفية وتقويت ما هدفه المشرع منها من تحقيق المساواة بين الدائنين العاديين وتأمين الغير الذى يتعامل مع الورثة في أموال التركة بعد تمام التصفية، من ظهور دائن للتركة ينازعه، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن عين مصفياً في ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٥٤ تركت المصادر من محكمة قنا الابتدائية، وكان المطعون ضدهم وهم من الدائنين العاديين قد نهوا على ورثة المتوفى في ١٢ سبتمبر، ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بالوفاء بدينهم ثم أوقعوا لصالحهم وحدهم في مواجهة الورثة حجزين إداريين في ٥، ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ على أطيان للمورث فإن هذين الحجزين يكونان باطلين لمخالفتهما للقانون، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئاً في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما سلف بيانه يكون الحكم الابتدائى الذى قضى بإلغاء ذينك الحجزين مصيباً ويتعين لذلك تأييده .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشبيشي ، وعلى عبد الرحمن .

(٧٣)

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) صورية . " صورية نسبية " . دعوى . " دعوى الصورية " . تقادم .
بيع . وصية .

الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . اعتبارها في حقيقتها دعوى بطلب
تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية . عدم سقوط هذه الدعوى بالتقادم .

(ب) صورية . " إثبات الصورية " . إثبات . " طرق الإثبات " . إرث .
للوارث إثبات طعنه على العقد بأنه يستر وصية بكافة طرق الإثبات . استمداده
حتمه في الطعن من القانون مباشرة وليس من المورث .

(ج) وصية . " القانون الواجب التطبيق " . قانون .

خضوع الوصية للقانون الساري وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . القانون
رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

١ - الدعوى بطلب بطلان عقد البيع على أساس أنه يستر وصية وإن وصفت
بأنها دعوى بطلان إلا أنها في حقيقتها وبحسب المقصود منها إنما هي دعوى
بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ، وهذه الدعوى
لا تسقط بالتقادم لأن ما يطلبه رافعها إنما هو تحديد طبيعة التصرف الذي
قصده العاقدان وترتيب الآثار القانونية التي يجب أن تترتب على النية الحقيقية
لهما واعتبار العقد الظاهر لا وجود له ، وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لاتزول
بالتقادم فلا يمكن لذلك أن يتقلب العقد الصوري صحيحا مهما طال الزمن .

٢ — متى طعن الوارث على العقد بأنه يستر وصية كان له إثبات طعنه بكافة طرق الإثبات لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه في الإرث فيكون تحايلاً على القانون .

٣ — تخضع الوصية — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — للقانون الساري وقت وفاة الموصي لا وقت صدور الوصية منه فيسري القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موصي توفي بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورها سابقاً عليه ، فتصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة وذلك بالتطبيق لنص المادة ٣٧ من قانون الوصية سالف الذكر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الزقازيق على الطاعن الأول وشقيقه المرحوم عبد الفتاح عبد الله مصطفى التلبانى مورث باقى الطاعنين ، وقالوا فيها إن مورثهم المرحوم عبد الله مصطفى التلبانى توفي في سنة ١٩٤٨ عن ولديه الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين وعن ابنته المطعون ضدها الأولى وزوجته المرحومة قشطه دسوقي نصر التى توفيت بعده عن أولادها الثلاثة المذكورين وأنه كان لهذين المورثين ولد وبنت توفيا قبلهما ولأولادها وصية واجبة في كل من التركتين أما الولد فهو مورث المطعون ضدهما الثانى والثالث والبنت هى مورثة باقى المطعون ضدهم ، ولما كان نصيب هؤلاء الورثة بالوصية الواجبة ثمانية قراريط في التركة ونصيب المطعون ضدها الأولى ثلاثة قراريط وخمس قيراط ، وكان المورث المرحوم عبد الله مصطفى التلبانى قد تصرف بالبيع فيما كان يملكه وقدره ٦ ف و ١١ ط و ٢ س

إلى ولديه (الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين) بعقد مشهر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، فقد أقاموا هذه الدعوى وانتهوا فيها إلى طلب الحكم أولا ببطلان عقد البيع الصادر من مورثهم المرحوم عبدالله مصطفى التلباني إلى الطاعن الأول ولمورث باقي الطاعنين والمؤرخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ برقم ٦٢٥٣ شرقية ومحو التسجيلات الموقعة بناء عليه ثانيا تثبت ملكيتهم إلى حصة مقدارها أحد عشر قيراطا وخمس القيراط من ٢٤ شيوعا في ٢ ف و ١١ ط و ٢ س مبينة الحدود والمعالم بصدر صحيفة الدعوى وتسليم هذا القدر لهم ، وأسسوا هذين الطلبين على أن عقد البيع المشار إليه صوري صورية مطلقة قصد بها الاحتيال على قواعد الإرث لحرمانهم من حقهم في الميراث ، ودفع الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين الدعوى بسقوط حق المطعون ضدهم في طلب بطلان عقد البيع لمضى أكثر من خمسة عشر عاما على تاريخ صدوره ، واستندوا في ذلك إلى المادتين ١٤٠ ، و ١٤١ من القانون المدني وبتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى تأسيسا على أن الصورية المدعاة لا يجوز إثباتها بغير الكتابة . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة " مأمورية الزقازيق " بالإستئناف رقم ٢١٠ سنة ٥ ق وضمنوا صحيفته أن من حقهم إثبات التحايل على قواعد الإرث بكافة الطرق بما فيها شهادة الشهود . وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٤ حكمت محكمة الإستئناف وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون (المطعون ضدهم) بكافة طرق الإثبات المقررة قانونا بما فيها البينة أن عقد البيع الصادر من مورث الطرفين للمستأنف عليه الأول ولمورث باقي المستأنف عليهم (الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين) لم يكن بيما منجزا وأنه قصد به حرمان المستأنفين (المطعون ضدهم) من الميراث ، وبعد أن تم التحقيق طلب الطاعنون من المحكمة أن تعدل عن حكم التحقيق على أساس أن دفاع المستأنفين قام على أن عقد البيع صوري صورية مطلقة ولم يدعوا بأنه يستروضية ، وأنه لا يجوز لهم إثبات الصورية بغير الكتابة . وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان عقد البيع الصادر من المرحوم عبد الله مصطفى التلباني إلى المستأنف عليه الأول ومورث باقي المستأنف عليهم بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ والمشهر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ مع محو التسجيلات الموقعة بناء عليه وتثبيت ملكية المستأنفين

(المطعون ضدهم) لحصة قدرها أحد عشر قيراطا ونحس القيراط من ٢٤ شيوعا في ٦ ف و ١١ ط و ٢ س المبينة الحدود والمعامل بصدر صحيفة افتتاح الدعوى وتسليمهم هذه الحصة وبتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص السبب الخامس من أسباب الطعن وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينعي الطاعنون في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم دفعوا الدعوى بسقوط الحق في طلب إبطال عقد البيع لانقضاء أكثر من خمس عشرة سنة على صدوره إعمالا لحكم المادتين ٢/١٤٠ ، ٢/١٤١ من القانون المدني وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بمقولة إن العقد مشوب ببطلان أصلي متعلق بالنظام العام ويعتبر ولا وجود له في نظر القانون فلا يصححه التقادم مهما طال الزمن — وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون لان البطلان بفرض وجوده هو بطلان نسبي تصحيحه الإجازة وقد سلم الحكم المطعون فيه بذلك إذ انتهى في الفقرات الأخيرة من أسبابه إلى القول بأن التصرف تبرع مضاف إلى ما بعد الموت وأنه لهذا يعتبر وصية لو ارث لا تصحح إلا بإجازة الورثة الآخرين ومتى كان للورثة أن يحجزوا التصرف فإن بطلانه يكون باطلا نسبيا ولذلك يسقط الحق في التمسك بهذا البطلان بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد إعمالا لنص المادة ٢/١٤٠ من القانون المدني هذا إلى أن البطلان المطلق تسقط الدعوى به أيضا بمضي خمس عشرة سنة أما الدفع به فهو الذي لا يسقط بالتقادم ولما كان البطلان المدعى به لم يبد في صورة دفع وإنما رفعت الدعوى بطلانه فإنه كان على المحكمة أن تقضي بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم إعمالا للمادة ١٤١ فقرة ٢ من القانون المدني وإذا رفضت هذا الدفع فإنها تكون مخطئة في القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن محكمة الاستئناف انتهت في حكمها الصادرين في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٤ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ إلى أن المطعون ضدهم رافعى الدعوى يؤسسون طلب بطلان عقد البيع المسجل في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والصادر من المورث إلى ولديه الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين

على أن هذا العقد يستر وصية ، وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه ببطالان هذا العقد على هذا الأساس ، ولما كانت الدعوى بطلب بطلان عقد البيع على أساس أنه يستر وصية وإن وصفت بأنها دعوى بطلان إلا أنها في حقيقتها وبحسب المقصود منها إنما هي دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ، وهذه الدعوى لا تسقط بالتقادم لأن ما يطلبه رافعها إنما هو تحديد طبيعة التصرف الذي قصده العاقدان وترتيب الآثار القانونية التي يجب أن تترتب على النية الحقيقية لهما واعتبار العقد الظاهر لا وجود له ، وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لا تزول بالتقادم فلا يمكن لذلك أن ينقلب العقد الصوري صحيحا مهما طال الزمن ، وعلى هذا الأساس يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم في الطعن على العقد بالتقادم قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ، ولا يؤثر في سلامته ما ورد في أسبابه من تقارير قانونية خاطئة في هذا الخصوص إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه التقارير دون أن تنقض الحكم ، وبالتالي يكون الذمى بهذا السبب في جميع ما تضمنه غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المطعون ضدهم أسسوا طلب بطلان التصرف الصادر من مورثهم للطاعن الأول ولمورث باقي الطاعنين على أنه صوري صورية مطلقة ومقصود به حرمان باقي الورثة من حقوقهم المشروعة في التركة ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تلتزم حدود ما طعنوا به على العقد ولا تجيز لهم إثبات هذه الصورية بغير الكتابة لكنها ذهبت في حكمها الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٤ مذهبها بغير ما ذهب إليه المطعون ضدهم فأجازت لهم الإثبات بالبينة تأسيسا على ما قالته من أنهم يهدفون مما ذكره طعننا على العقد ، إلى اعتباره ساترا لوصية لان دفاعهم تضمن أن التصرف تم بغير عوض وأن المورث احتفظ لنفسه بحقه في الانتفاع في العين المباعة مدى حياته ثم انتهت المحكمة إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم أن التصرف لم يكن بيعا ناجزا وأنه قصد به حرمانهم من الإرث ، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، لأن التصرف غير الناجز والتصرف المقصود به حرمان بعض الورثة أو الإقلال من أنصبتهم لا يقع باطلا إلا أن يكون في مرض الموت أو مقصودا به الوصية وهما الأمران اللذان لم يدعهما المطعون ضدهم .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن محكمة الاستئناف قالت في حكمها المؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٤ والذي قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ما نصه "وحيث إنه عن طلب المستأنفين الحكم بإبطال عقد البيع الصادر من مورثهم إلى المستأنف عليه الأول ومورث باقي المستأنف عليهم وذلك لصورية السبب الذي قام عليه لأنه إنما قصد به حرمانهم من الإرث، فلأنما يرمون إلى اعتبار العقد سائرا لوصية بمقولة إنه تم بغير عوض وقد احتفظ المورث في العقد بحق الانتفاع بالأرض المبيعة مدى حياته" . ولما كان هذا الذي فسرت به محكمة الاستئناف مقصود المطعون ضدهم من طعنهم على العقد هو تفسير سائغ يؤدي إليه مدلول العبارات الواردة في مذكراتهم أمام محكمة أول درجة وفي صحيفة استئنافهم وقد أبدى المطعون ضدهم طعنهم في صيغة صريحة بجلسته ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ حيث ورد على لسان وكيلهم بحضور الجلسة أن عدم قدرة المشتريين على دفع الثمن الوارد في العقد واحتفاظ المورث لنفسه في عقد البيع بريع المبيع قرينة على أن هذا العقد يعتبر وصية ثم اختتم أقواله بأنه يطرح على المحكمة الطعن بالصورية المطلقة بقصد التحايل على قواعد الإرث والطعن بأن التصرف في حقيقة وصية ، وكانت المحكمة وقد انتهت بحق إلى أن حقيقة الطعن في العقد هو أنه يخفى وصية فإنها إذ أجازت للمطعون ضدهم أن يثبتوا بكافة طرق الإثبات المقررة قانونا بما فيها البيئة أن عقد البيع المطعون عليه لم يكن بيعا منجزا وأنه قصد به حرمانهم من الميراث ، لا تكون قد خالفت القانون لأن الوارث متى طعن على العقد بأنه يستروصية كان له إثبات طعنه بكافة طرق الإثبات لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضرارا بحقه في الإرث فيكون تحايلا على القانون ، ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خلط بين البطلان المطلق والبطلان النسبي فتارة يهمل التصرف بأنه باطل بطلانا متعلقا بالنظام العام لأنه قصد به التحايل على نظام الإرث وتارة يقطع بأن التصرف في حقيقة وصية لوارث لا تصح إلا بإجازة باقي الورثة، ولما كان البطلان النسبي تصحيحه الإجازة بينما البطلان المطلق لا يزول بها وكان لا يعرف من أسباب الحكم على أيهما أقيم

قضاؤه فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه. ويحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون فيما ذهب اليه من أن بطلان التصرف الصادر من المورث لولديه هو بطلان مطلق لأنه قصد به التحايل على نظام الإرث، ذلك أن للمالك الكامل الأهلية حرية التصرف في ملكه ولو أدى تصرفه هذا إلى حرمان ورثته أو إلى تعديل أنصبتهم، وتصرفات المالك لا تقيد إلا ابتداء من مرض الموت، ثم إن أحكام الإرث لا تنطبق إلا على ما يخلفه المتوفى من الأموال حين وفاته أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للورثة فيه ولا سبيل لهم إليه ولو كان المورث قد قصد حرمانهم منه أو انقاص أنصبتهم.

وحيث إن النعي بالسبب الثالث غير صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استقر في جميع أسبابه على أن التصرف الذي صدر من المورث في صورة عقد البيع والذي قصد به المورث الاحتيال على أحكام الإرث المقررة شرعا هو تصرف باطل بطلانا مطلقا، ولم يرد في أسباب الحكم أن هذا التصرف باطل بطلانا نسبيا وإذا كان الحكم قد قرر — بعد أن انتهى إلى أن التصرف يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت وأنه لذلك يكون وصية — أن الوصية لو ارث لا تصح إلا بإجازة الورثة الآخرين فإن هذا القول لا يعني أنه اعتبر بطلان التصرف بوصفه بيعا بطلانا نسبيا لأن هذه الإجازة لا ترد على عقد البيع الباطل وإنما على الوصية. والنعي بالسبب الرابع مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن التصرف الصادر من المورث لم يكن في حقيقته منجزا بل مضافا إلى ما بعد الموت فإن العين المتصرف فيها لا تكون قد خرجت من مال المورث أثناء حياته بل بقيت فيه لحين وفاته ولهذا يكون للورثة أن يطعنوا على هذا التصرف بأنه يمس حقوقهم في التركة، أما ما يقوله الطاعن من أن للمالك الكامل الأهلية حرية التصرف في ملكه ولو أدى تصرفه هذا إلى حرمان ورثته أو التقليل من أنصبتهم فإن مناطه أن يكون هذا التصرف منجزا لا مضافا إلى ما بعد الموت.

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه مع تقريره بأن التصرف في حقيقته وصية لبعض الورثة فانه قضى بعدم نفاذها كلية على أساس أن الورثة الآخرين لم يجزوها، مع أن الوصية تصرف غير لازم يجوز للتصرف الرجوع فيه ولا تنفذ إلا بعد وفاته مما مقتضاه

أن تخضع الوصية للقانون السارى وقت وفاة المتصرف ، ولما كان المورث قد توفى فى سنة ١٩٤٨ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فإن أحكام هذا القانون تكون هى الواجبة التطبيق ، ومن هذه الأحكام أن الوصية لو ارث تنفذ فى ثلث مال الموصى دون حاجة إلى إجازة باقى الورثة ، وإذ لم يقض الحكم المطعون فيه بإجازة التصرف الصادر للطاعن الأول ولمورث باقى الطاعنين فى حدود هذا الثلث فإنه يكون مخطئاً فى القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن الوصية تخضع للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية منه فيسرى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل وصية صدرت من موصى توفى بعد العمل بأحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورهما سابقاً عليه . ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه وباقرار الخصوم أمام محكمة الموضوع أن المورث الموصى توفى فى سنة ١٩٤٨ بعد العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ والمسجل فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وصية ، فإن هذه الوصية تصح وتنفذ فى ثلث التركة من غير إجازة الورثة وذلك بالتطبيق لنص المادة ٣٧ من قانون الوصية سالف الذكر ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذها كلية مستلزماً لنفاذها فى حدود الثلث إجازة الورثة الآخرين وذلك لما ذهب إليه خطأ من عدم انطباق القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، فإنه يكون مخطئاً فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص ، ولما كان الفصل فى الدعوى على الأساس المتقدم يستلزم الإحاطة بجميع أموال التركة من عقار ومنقول وكان الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى الأخرى خلوا من هذا البيان فإنه يتعين بعد نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، وسليم راشد أبوزيد ، وعلى
عبد الرحمن .

(٧٤)

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ القضائية :

(ا) قوة الأمر المقضى . حكم . " حجية الحكم " . أحوال شخصية .

قوة الأمر المقضى لا تلتحق إلا بمنطوق الحكم وما يكون متصلا بهذا المنطوق من
الأسباب اتصالا وثيقا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها . بحيث الحكم كيدية طلب الحجر
غير لازم لقضائه فى الطلب .

(ب) حق . " التعسف فى استعمال الحق " .

حق الانتجاع إلى القضاء هو من الحقوق المشروعة . عدم مسئولية من يستعمل هذا
الحق إلا إذا انحرف به عما رضع له ابتغاء مضارة الغير .

١ — ما يلزم محكمة الأحوال الشخصية عند الفصل فى طلب حجر للسفاهة هو
التحقق من قيام حالة السفاهة التى تعترى الإنسان فتحملة على تبذير ماله وإتلافه على
خلاف مقتضى العقل والشرع ، وإذا كانت كيدية طلب الحجر وعدم كيديته
لا أثر لها فى قيام هذه الحالة ، فإن بحث المحكمة لهذه الكيدية يكون بحثا غير لازم
لقضائها وبالتالي يكون زائدا على حاجة الدعوى التى فصل فيها ذلك الحكم وغير
متصل بمنطوقه لأنه يقوم بدون هذه الأسباب الزائدة . ومن ثم فإنها لا تحوز قوة
الأمر المقضى لأن هذه القوة لا تلتحق إلا بمنطوق الحكم وما يكون متصلا بهذا
المنطوق من الأسباب اتصالا وثيقا وحتميا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها .

٢ — حق الإلتجاع إلى القضاء هو من الحقوق التى تثبت للكافة فلا يكون

من استعماله مستثولا عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير إلا إذا انحرف به - هذا الحق عما وضع له واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير^(١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ٣١٤ سنة ٦٣ كلى بنى سويف على شقيقته وزوجها المطعون ضدهما بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا له ألف جنيه على سبيل التعويض مؤسسا طلبه على أن المطعون ضدها الأولى تقدمت بالطلب ٢٣١ سنة ٩٦٠ كلى أحوال شخصية بنى سويف للحجر عليه للسفه وأسندت إليه وقائع تمس سمعته وتهدد كرامته كما أنكرت عليه أبوته لا بنته الوحيدة التى توفيت سنة ١٩٥٨ وعاونها زوجها المطعون ضده الثانى فى ادعائهما بأن أدلى بأقواله فى التحقيقات مؤيدا لها ومعمورا الطاعن بالمظهر الذى لا يشرفه وقد انضمت النيابة العامة إلى الطاعن فى طلب رفض طلب الحجر لعدم صحته كما قضت محكمة الأحوال الشخصية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ برفض ذلك الطلب تأسيسا على أنه طاب كيدى دفع إليه الحقد ، ونفى الحكم عن الطاعن مانسبه إليه المطعون ضدهما من علاقاته بالنساء واتخذ الحكم من مرض الطاعن ومرض ابنته عذرا له فى بيع ممتلكاته ، وأضاف الطاعن بأن انشغاله بإجراءات طلب الحجر الكيدى قد صرفه عن متابعة علاج عينيه وقرحة معدته حتى فقد ابصاره وفشل علاج القرحة فأثر ذلك عليه نفسيا وصحيا كما كلفه الدفاع نفقات كبيرة ولهذا فقد رفع الدعوى بطلب تعويضه من جميع هذه الأضرار بالمبلغ المطالب به .

وبتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بالزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يدفعوا للطاعن أربع مائة جنيه . استأنف المطعون ضدهما

(١) الطعن رقم ٣١٠ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ ص ١٩٤٣ السنة ١٨ .

هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف برقم ١٧١ سنة ٢ قضائية التي قضت في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأولين منها وبالأوجه الأول من السبب الثالث مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الأحوال الشخصية قضت في الدعوى ٢٣١ سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية بنى سويف برفض طلب الحजर على أساس أنه كيدى تقدمت به صاحبتة (المطعون ضدها الأولى) بدافع الحقد ، لأنه لا يستساع أن يكون المطلوب الحजर عليه مريضاً بعينه وبلغ السبعين عاماً وينشئ علاقات بالمساء وينفق عليهن أمواله وأن تصرفه في هذه الأموال لم يكن سفهاً وإنما أملت ظروفه الصحية ومرض ابنته التي أقر الجميع أبوته لها من زواج شرعى وأنه رغم أن هذا القضاء أصبح نهائياً وحائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه بما يمتنع معه الجدل فيه وأن الحكم المطعون فيه قد سلم بذلك في أسبابه إلا أن هذا الحكم عاد وتناقض مع نفسه إذ وصف الطاعن بأنه صورة صارخة لسوء التصرف والتبذير وأنه يبدو إنساناً بالغ الاستمثار غير حريص على ماله ولا على ذات نفسه وأخذ عليه أنه لم يقدم أية ورقة تدل على أنه كان رجلاً يعيش في أسرة ويحيا حياة شريفة تتفق مع ما يقتضيه العقل والشرع ، وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وانتهى به إلى القضاء بإلغاء حكم محكمة أول درجة وبرفض دعوى التعويض المرفوعة منه يتضمن التصدي لموضوع دعوى الحजर ومناقشة أسباب الحكم الصادر فيها ومخالفة ما انتهى إليه ذلك الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى ، وقد جرته هذه المخالفة إلى فهم خاطئ لواقع دعوى التعويض المطروحة فخرج عن نطاقها وأخطأ في تطبيق القانون عليها وجاء قضاؤه فيها مخالفاً لقضاء سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه .

وحيث إن النعى بهذه الأوجه مردود بأن ما يلزم محكمة الأحوال الشخصية عند الفصل في طلب حجر للسف هو التحقق من قيام حالة السفه التي تعترى

الإنسان فتحملة على تبذير ماله وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع وإذا كان كيدية طلب الحيجر وعدم كيديته لا أثر له في قيام هذه الحالة فإن بحث المحكمة لهذه الكيدية يكون بحثا غير لازم لقضائها، وبالتالي فإن ما ورد بأسباب الحكم الصادر في الدعوى ٢٣١ سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية بنى سوييف الذى قضى برفض الحيجر على الطاعن للسفاه من أن طلب الحيجر قدم من المطعون ضدها بقصد الكيد بالطاعن وبدافع الحق منها وبقصد الإضرار به يكون زائدا على حاجة الدعوى التى فصل فيها ذلك الحكم وغير متصل بمنطوقه لأنه يقوم بدون هذه الأسباب الزائدة ومن ثم فإنها لا تحوز قوة الأمر المقضى لأن هذه القوة لا تلحق إلا بمنطوق الحكم وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا وثيقا وحتميا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بما قرره الحكم الصادر من محكمة الأحوال الشخصية فى دعوى الحيجر عن كيدية طلب الحيجر الدافع إليه وخالفه فيه، فإنه لا يكون مخطئا فى القانون. كما لا يصح النعى عليه بخالفته الحكم الصادر من محكمة الأحوال الشخصية فيما سرده عن تصرفات الطاعن وسلوكه لأن الحكم المطعون فيه لم يقصد من هذا السرد إثبات أن هذه التصرفات تمت على خلاف مقتضى العقل والشرع مما كان يستوجب الحيجر وإنما مجرد إثبات أن المطعون ضدها كانت معذورة حين قدمت طلب الحيجر بعد أن رأت أخاها قد باع جل أملاكه وشرع فى بيع الباقي منها، ولما كان حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق المشروعة التى تثبت للكافة فلا يكون من استعماله مسئولا عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير إلا إذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير وكان الحكم المطعون فيه قد نفى بأسباب سائغة عن المطعون ضدها هذا الانحراف وقصد الإضرار بالطاعن وأثبت أنها كانت تبغى دفع الضرر عنه بغل يده عما بقى له من ماله رعاية لمصالحته وحفاظا على هذا المال وصيانة له، فإن النعى بهذين السببين يكون فى جميع وجوهه على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالاطلاق، ذلك أنه اعتمد فى قضائه على واقعة لا سند لها فى الأوراق إذ قرر فى أسبابه - ودون أن تكون قضية الحيجر تحت نظره - أن نيابة الأحوال الشخصية طلبت تعيين المطعون

ضدها الأولى مديرة مؤقتة لإدارة أموال الطاعن ولكن هذا الأخير أطال أمد التقاضى فى هذا الطلب حتى تتمكن المشتري للقدر الباقي من أطيان الطاعن من الحصول على حكم بصحة التعاقد عن عقد البيع ، وتوصل الطاعن بذلك إلى القضاء برفض هذا الطلب المؤقت بعد أن أصبح ولا مال له ولم يعد هناك حاجة لتعيين المطعون ضدها الأولى أو غيرها مديرا لأمواله التي تجرد منها ، هذا فى حين أن طلب تعيين المدير المؤقت لم ينظر إلا فى جلسة واحدة وتقرر رفضه لانتفاء أسباب الحجر دون الأسباب التي ذكرها الحكم المطعون فيه . كما أن الحكم المذكور أخذ على الطاعن أنه لم يقدم أى دليل ينفي تصرفه فى جميع أطيانه أو ما يثبت أنه كان رجلا يعيش فى أسرة حياة شريفة تتفق مع ما يقتضيه العقل والشرع ، مع أن الطاعن لم ينكر بيعه أطيانه بل أقر بذلك وعلاه بظروفه المرضية وظروف إبلته الصحية الأمر الذي أيدته فيه محكمة الأحوال الشخصية ، وبالتالي تكون المقدمة التي رتب عليها الحكم النتيجة التي انتهى إليها تخالف الثابت فى الأوراق وتناقضها بما تنهار معه هذه النتيجة وهو ما يبطل الحكم .

وحيث إن هذا النعى فى جميع وجوهه غير متبج ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من تقديم طلب الحجر عليه للسفه ، على أن ذلك الطلب لم يقصد بتقديمه الإضرار به بل استهدف صالحة والإبقاء على ما تبقى من ماله وهو ما يكفى لحمل قضاء الحكم ، فإن الأسباب الوارد عليها النعى بهذا السبب تكون زائدة على حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونها ، وبالتالي يكون النعى عليه للخطأ الوارد فيها — بفرض صحته — غير متبج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، وثمان زكريا ، وسليم راشد أبوزيد ، وعلى عبد الرحمن .

(٧٥)

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) اختصاص . " اختصاص ولائى " . أحوال شخصية . " مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين " .

عدم اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اتحد الطرفان في المذهب . اختصاص المجلس الملى للطائفة بنظرها . المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك . معترف به . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ .

(ب) حكم . " حجية الحكم " . إثبات . " حجية الأحكام الشرعية " .

حجية الحكم الشرعى النهائى . مناطها . صدوره فى حدود ولاية المحاكم الشرعية .

١ — طائفة الروم الكاثوليك هى من الطوائف التى كان معترفا لمجالسها الملى — فى عهد السيادة العثمانية على مصر — بولاية القضاء فى المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية التى تقوم بين أبناء هذه الطائفة . وقد نص القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فى مادته الأولى على استمرار السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن فى الديار المصرية إلى حين الإقرار على أمر آخر بالتمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية وأن يكون لهذه السلطات القضائية والهيئات التى بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها بصفة مؤقتة — جميع الاختصاصات والحقوق التى كانت تستمد منها لغاية الآن من المعاهدات

والفرمانات والبراءات العثمانية . ومن ثم فإن المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك أصبح معتمدا ويستمد ولاية القضاء في مسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ، حالة أن المحاكم الشرعية إنما تختص بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اختلف الطرفان مذهبا ، أما إذا اتحدا في المذهب فلا تكون لها ولاية الفصل في هذه المنازعات وإنما يختص بها المجلس الملى لهذه الطائفة وهو اختصاص ولائى متعلق بالنظام العام .

٢ — لمحكمة الموضوع — إذا احتج لديها بحكم شرعى نهائى — أن تبحث ما إذا كان هذا الحكم قد صدر في حدود ولاية المحاكم الشرعية فتثبت له الحجية أو لم يصدر في حدود هذه الولاية فيكون معدوم الحجية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٦٠ سنة ١٩٦٠ كلى الاسكندرية طالبا الحكم بالزام المطعون ضدها الأولى في مواجهة المطعون ضده الثانى بأن تدفع له مبلغ ٤٠٥ ج والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وبطلان الحجوز التنفيذية الموقعة تحت يد المطعون ضده الثانى . وقال شرحا لها إنه بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة العطارين الشرعية في الدعوى رقم ٩٧٤ سنة ١٩٥٣ بفرض نفقة زوجية للمطعون ضدها الأولى عليه مقدارها ١٣ ج شهريا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ وقد تأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ١٩٧ سنة ١٩٥٤ الاسكندرية ، وتنفيذا لهذا الحكم أوقعت المطعون ضدها الأولى حجوزا تنفيذية على مرتبه لدى المطعون ضده الثانى وقبضت بمبالغ مجموعها ٥٠٥ ج وإذا كان هذا الحكم قد صدر من محكمة لا ولاية لها بنظر النزاع الذى فصل فيه

وذلك لاتحاد الطرفين في الديانة والملة لأنهما ينتميان إلى طائفة الروم الكاثوليك التي يختص المجلس الملى لهذه الطائفة بنظر منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين أبنائها ، كما أن الحكم المذكور قرر النفقة على أساس انعقاد الزواج صحيحا مع أنه وقع باطلا بسبب القرابة الروحية ، وقد قضى في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٥ من المجلس الملى المذكور ببطلان هذا الزواج واعتباره كأن لم يكن وتأيد هذا الحكم من المحكمة الاستئنافية العليا لبطيركية الروم الكاثوليك بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ فإن حكم النفقة الصادر للمطعون ضدها الأولى عليه يكون لذلك معدوم الأثر لصدوره من محكمة لا ولاية لها ويكون لذلك ما قبضته منه المطعون ضدها الأولى نفاذا لذلك الحكم وقدره ٤٠٥ جنيهها بغير حق ويحق له استرداده منها عملا بالمادة ١٨١ من القانون المدني ، كما تكون المجوز الموقعة منها تحت يد المطعون ضده الثاني وفاء للنفقة المستحقة ابتداء من ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ تنفيذاً لحكم النفقة المشار إليه لا سند لها . لهذا فقد أقام الدعوى بطلابته سالفه الذكر .

ودفعت المطعون ضدها الأولى بسقوط حق الطاعن في استرداد هذا المبلغ بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني وطلبت رفض الدعوى وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ قضت تلك المحكمة بالغاء المجوز التنفيذية الموقعة على مرتب الطاعن تحت يد المطعون ضده الثاني نفاذا لحكم النفقة رقم ٩٧٤ سنة ١٩٥٣ العطارين الشرعية واستئنائه وذلك بالنسبة للنفقة المستحقة للمطعون ضدها الأولى اعتباراً من ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ ورفض الدعوى بالنسبة لطلب رد مبلغ ٤٠٥ ج وقضت في أسباب هذا الحكم برفض الدفع بالتقادم الثلاثي . فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٠٧ سنة ٢٠ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلابته وأسس استئنائه على أن الحكم الابتدائي أخطأ فيما ذهب إليه من أن حكم النفقة قد صدر من محكمة مختصة لاختلاف الطرفين في الطائفة إذ أن حكم النفقة الاستئنائي قد سلم باتحادهما في الديانة والملة وبأنهما ينتميان إلى طائفة الروم الكاثوليك وأقام قضاؤه على أن هذه الطائفة ليس لها مجالس مالية معتمدة وإذ كان لهذه الطائفة مجلس معتمد فإن حكم النفقة سالف الذكر يكون قد صدر من محكمة لا ولاية لها وكان لذلك على محكمة الدرجة الأولى ألا تعتد به وتقضى له بطلابته . وفي ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٣ مارس

سنة ١٩٦٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت المطعون ضدها مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض على اعتبار أن الطعن كيدى . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ورفض طلب التعويض المقدم من المطعون ضدها الأولى .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بإعدام حكم النفقة الصادر ضده لصالح المطعون ضدها الأولى من المحكمة الشرعية لصدوره من محكمة لا ولاية لها في إصداره لاتحادهما في الطائفة والملة إذ أنهما ينتميان إلى طائفة الروم الكاثوليك على ما هو ثابت من المستندات المقدمة منه وأن المجلس الملى لهذه الطائفة هو المختص بمنازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين أبناء الطائفة المذكورة ، وقد رفضت محكمة الدرجة الأولى هذا الدفاع تأسيسا على أنهما مختلفان في الطائفة والملة أما الحكم المطعون فيه فقد سلم باتحادهما في الطائفة والملة ولكنه رفض الأخذ بدفاعه تأسيسا على ما قاله من أن للمحاكم الشرعية ولاية الفصل في منازعات الأحوال الشخصية الخاصة بطائفة الروم الكاثوليك لأنه ليس لها مجالس ملية معتمدة وأن حكم النفقة الاستثنائي أقام قضاء باختصاص المحاكم الشرعية بنظر الدعوى على هذا الأساس وأن الطاعن لم يطعن فيه بالطرق القانونية فسقط حقه في الطعن فيه وصارت له حجية أمام القضاء المدني ، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون لأن لطائفة الروم الكاثوليك مجالس ملية معتمدة بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ، ولأنه لا سبيل للطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية الشرعية ، وما دام هذا الحكم قد صدر من محكمة لا ولاية لها في إصداره فإنه يكون معدوما ولا يجوز أى حجية أمام المحاكم المدنية .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن طائفة الروم الكاثوليك هي من الطوائف التي كان معترفا لمجلسها الملى — في عهد السيادة العثمانية على مصر — بولاية القضاء في المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية التي تقوم بين أبناء هذه الطائفة . ولما كان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد نص في مادته الأولى على استمرار

السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية إلى حين الإقرار على أمر آخر بالتمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية وأن يكون لهذه السلطات القضائية والهيئات التي بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها — بصفة مؤقتة — جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدها لغاية الآن من المعاهدات والفرمانات والبراءات العثمانية، فإن المجلس الملي لطائفة الروم الكاثوليك أصبح معتمدا ويستمد ولاية القضاء في مسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ . وإذ كانت المحاكم الشرعية إنما تختص بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اختلف الطرفان مذهبيا أما إذا اتحدا في المذهب فلا تكون لها ولاية الفصل في هذه المنازعات وإنما يختص بها المجلس الملي لهذه الطائفة وهو اختصاص ولائي متعلق بالنظام العام. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في أسبابه أن حكم النفقة الاستثنائي رقم ١٧٩ سنة ١٩٥٤ الاسكندرية الشرعية والصادر لصالح المطعون ضدها، قد سلم باتحاد الطرفين في الطائفة والملة، فإنه إذ قضى على الرغم من ذلك بفرض النفقة للمطعون ضدها على الطاعن يكون قد صدر من محكمة لا ولاية لها أما ما استند إليه ذلك الحكم في تقرير الاختصاص للمحاكم الشرعية من أنه ليس لطائفة الروم الكاثوليك مجالس مالية معتمدة فإنه مخالف للقانون على ما سبق بيانه، ولا يشفع للحكم المذكور ما قرره من مصادقة الطرفين على الدعوى لأنه علاوة على ما أثبتته ذلك الحكم من أن الطاعن تمسك بعدم اختصاص المحاكم الشرعية لاتحاده والمطعون ضدها في الملة، فإن عدم اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية لغير المسلمين عند اتحاد الطرفين في المذهب يتعلق بالنظام العام . لما كان ما تقدم وكان لمحكمة الموضوع إذا احتج لديها بحكم شرعي نهائي أن تبحث ما إذا كان هذا الحكم قد صدر في حدود ولاية المحاكم الشرعية فتثبت له الحجية أو لم يصدر في حدود هذه الولاية فيكون معدوم الحجية، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بالحكم الشرعي الصادر للمطعون ضدها بالنفقة على الرغم من أنه صدر من محكمة لا ولاية لها فإنه بذلك يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . ولما كان قد تبين صحة الطعن فإن طالب المطعون ضدها الأولى إلزام الطاعن بالتعويض عن هذا الطعن باعتباره كيديا يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه لما كانت محكمة الموضوع لم تتحقق من مقدار المبلغ الذي أداه الطاعن تنفيذا لحكم النفقة وقد نازعت المطعون ضدها أمام محكمة الموضوع في مقدار المبلغ الذي ادعى الطاعن أنه أداه لها وقدره ٤٠٥ ج فإن الموضوع يكون لذلك غير صالح للفصل فيه ومن ثم يتمين إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام ، وعبد العليم الدهشان .

(٧٦)

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) استئناف . " نطاق الاستئناف " .

قصد المستأنف إلغاء الحكم الابتدائى والحكم السابق عليه فيما تضمن من قضاء
قطعى . اعتبار عريضة الاستئناف شاملة طلب استئناف الحكيم معا .

(ب) دهوى " المسائل التى تعترض سير الخصومة " . " انقطاع الخصومة " .
بطلان . " بطلان غير متعلق بالنظام العام " .

الإجراءات التى تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة
من شرع البطلان لحمايتهم . وجوب تمسك هؤلاء به .

(ج) ملكية . " أسباب كسب الملكية " . " طرح النهر " .

تملك مالك الأرض التى على ساحل النهر الزيادة التى يضيفها إليها طمى النهر .
شرطه . المادة ٦٠ من القانون المدنى القديم . لا يؤثر على حق المالك فى تملك الزيادة
أن يكون قد استأجرها .

١ - متى كان يبين من أسباب الاستئناف أن الاستئناف قصد به لا إلى
إلغاء الحكم الابتدائى وحده وإنما إلغاء حكم سابق عليه أيضا فيما تضمنه
من قضاء قطعى بتقرير حق الطاعن فى تملك ما التصق بأرضه من زيادة ناتجة
من الطمى ، فإن قضاء محكمة النقض قد جرى على اعتبار عريضة الاستئناف
قد شملت طلب استئناف الحكيم معا .

٢ — بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — بطلان نسي قراره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لمصلحته من الخصوم . (١)

٣ — المادة ٦٠ من القانون المدني القديم — والتي تقابل المادة ٩١٨ من القانون المدني الحالي — لا تشترط لملك مالك الأرض التي على ساحل النهر الزيادة التي يضيفها إليها طمى النهر أن تكون هذه الزيادة من فعل الطبيعة وحدها وإنما يكفي أن تكون زيادة طبيعية أى تكونت بطريقة تدريجية غير محسوسة وإن ساهم الإنسان بفعله في تكوينها مادام هذا الفعل لا يعد في ذاته إعتداء على مجرى النهر أو على حقوق المنتفعين من مياهه ولم يقصد به الإحماية أرضه من غوائل الفيضان لترسيب ماعلق من الطمي بمياه النهر بالإسراع في تكوين أرض منه ولا يؤثر في حق الطاعن في تملك الزيادة التي يضيفها طمى النهر بطريق الالتصاق الطبيعي لأرضه أن يكون قد استأجرها خشية أن تضيع عليه ثمرة جهده وماله أو اعتقاداً منه أنه يستأجر ملك غيره ، لأن استئجار الإنسان عيناً مملوكة له لا يسقط حقه في ملكيتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٠٠ سنة ٤٨ مدنى كلى المنيا ضد وزير

(١) نقض ١٧/١/١٩٦٧ — الطعن ١٢٠ لسنة ٣٣ ق مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ رقم ١٦ ص ٤ . نقض ١٥/١/١٩٦٧ — الطعن ٥ لسنة ٣٣ ق — المجموعة السابقة السنة ١٨ رقم ١٤ ص ٩٢ — ٢٨/٣/١٩٦٣ — الطعن ١٢٤ لسنة ٢٨ ق المجموعة السابقة السنة ١٤ رقم ٦٥ ص ١٤١٧

المسألة ومدير المنيا بصفتهما — المطعون ضد هما الأول والرابع — وقال بيانا لها إنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ تقدم لمصلحة الأموال المقررة التابعة للمطعون ضده الأول بطاب التهرىح له بإقامة سد لتطمية الحيران التي تتخلل جزرا في مجرى النيل بناحية الشيخ تمي مركز أبو قرقاص تطمية صناعية وعرض طلبه على مصلحة الري فوافقت عليه في ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وإذ تكونت عن إقامته لذلك السد أرض مساحتها ١١٦ ف مبنية الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وشرعت وزارة المسألة في بيعها للغير مع أنه تملكها بطريق الالتصاق بأطيان مملوكة له على ساحل النهر فقد أقام دعواه بطلب تثبيت ملكيته لها واحتياطيا بالزام المطعون ضد هما الأول والرابع بأن يدفع له مبلغ ١٨٠٠٠ ج قيمة ما أنفقه في إقامة السد والمنشآت الأخرى التي استلزمها عملية التطمية مع تقرير حقه في حبس تلك الأرض حتى سداد ذلك المبلغ ، تأسيسا على أن تملك الحكومة للأرض التي تكونت من التطمية بقابله إفتقار في جانبه . دفعت الحكومة الطلب الأصلي بأن الطاعن لا يملك أرضا تجاوز أرض التطمية وإنما كان قد استأجر منها الأرض التي التصقت بها ، ولم يرد في العقود التي استأجر بموجبها هذه الأرض أو في الأوراق الأخرى التي وقعها بخصوص السد الذي صرحت له الحكومة بإقامته ما يشير إلى أن النية قد اتجهت إلى تملكه الأرض التي تتكون من التطمية الناتجة عن إقامة هذا السد ولو التصقت بأرض مملوكة له . ودفعت الحكومة الطلب الاحتياطي للطاعن بأنه أقر بالأوراق وهو بصدد التصريح له بإقامة السد المشار إليه بحق الحكومة في إزالته دون مطالبتها بأي تعويض عنه . وبتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة بنسب أحد الخبراء الزراعيين بمكتب خبراء وزارة العدل لبيان مساحة الأرض التي كونها الطعي الناشئ عن السد السابق الذكر وما التصق منها بأطيان كان الطاعن يملكها بناحية الشيخ تمي سنة ١٩٣٩ قبل هذا التكوين ، وقدم الخبير تقريرا أورد فيه أن الطاعن تقدم له أثناء مباشرة المأمورية بثلاثة عقود عن مساحة قدرها ١٧ ف و ١ ط و ١٠ س على ساحل النهر وقد تبين له أن عشرة أفدنة منها لا ينطبق عليها أى من هذه العقود ، أما الباقي من الأطيان الواردة فيها ومساحته سبعة أفدنة فقد قرر الخبير أنه قد التصق به عشرة أفدنة من أرض التطمية . وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بتثبيت ملكية الطاعن لهذا القدر الأخير وقبل الفصل في باقي الطلبات بنسب

أحد الخبراء الزراعيين بمكتب خبراء وزارة العدل لبيان ما إذا كان الطاعن قد تملك بوضع اليد — وحتى بداية سنة ١٩٣٩ — العشرة أفدنة التي لم ينطبق عليها أى من عقود الملكية المقدمة منه للخبير السابق وبيان ما النصق بها من أرض التظمية . استأنف المطعون ضدهما الأول والرابع هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٧٦/٦٠٥ ق . وأحيلت القضية إلى محكمة استئناف بنى سويف بعد إنشائها حيث قيدت بجدولها تحت رقم ٢٤٠ سنة ١ ق ، وبتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قض به من تثبيت ملكية الطاعن إلى عشرة أفدنة من أرض التظمية وبرفض الدعوى في هذا الخصوص وبعدم جواز الإستئناف بالنسبة إلى الشق الخاص بنسب الخبر . طعن الطاعن في الشق الأول من هذا الحكم بطريق النقض ووجه الطعن — بالإضافة إلى المطعون ضدهما الأول والرابع — إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث — وزير الخزانة والاقتصاد بصفتهم — باعتبار أنهما قد حلا محل وزير المساية المطعون ضده الأول . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ بتثبيت ملكيته إلى عشرة أفدنة من أرض التظمية قد أهدر حجية الحكم الابتدائى السابق الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٥٥ فيما تضمنته أسبابه من قضاء قطعى بتقرير حق الطاعن فى تملك هذه الأرض بطريق الالتصاق لسبعة أفدنة مملوكة له ذلك أن الحكم المذكور قد صار نهائيا لعدم استئنافه حتى بعد صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهو مما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على عريضة الاستئناف الذى رفعته الحكومة عن قضاء محكمة أول درجة أنه وإن لم يرد بصدرها سوى بيان بتاريخ ومنطوق الحكم الابتدائى الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ ، ولئن ورد هذا البيان أوحده فى الطلبات الختامية بصحيفة

الاستئناف ، إلا أنه من الواضح مع ذلك — وعلى ما يبين من أسباب الاستئناف التي استندت إليها الحكومة — أن الاستئناف قد قصد به لا إلى إلغاء الحكم الابتدائي المشار إليه والصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ وحده وإنما إلغاء الحكم السابق الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٥٥ أيضا فيما تضمنه من قضاء قطعي بتقرير حق الطاعن في تملك ما التصق بأرضه من زيادة ناتجة من الطمى إذ جاء بالصحيفة رقم ١٣ من عريضة الاستئناف ما يلي ” ما كان على محكمة أول درجة أن تقضى بتعيين خبير كي يتحقق من مساحة أرض التطمية التي تلاصق أرض المستأنف عليه — الطاعن — ذلك أن هذا القضاء قطعي ما كان ينبغي عليها أن تقضى به لعدم قيام ما يبرره . وهذا الذي ذهب إليه الحكم التمهيدي الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٥٥ ثم الحكم في موضوع الاستئناف الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ والذي أيد الحكم الأول فيما قضى به من قضاء قطعي قبل الفصل في الموضوع يحدو بنا أن نستأنف هذا الحكم الأخير بشقيه القطعي والتمهيدي الذي قطع في خصوصية من أوجه النزاع . ويستتبع ذلك حتما عرض الدهوى من جديد بما فيها الحكم الأول الذي يتعين الحكم بإلغائه “ . مما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — اعتبار عريضة الاستئناف قد شملت طلب استئناف الحكمين معا . لما كان ذلك وكان لم يثبت أن الطاعن قد أعلن حكم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٥ إلى الحكومة حتى يسرى في حقها ميعاد استئناف ذلك الحكم من تاريخ إعلانه ، وإذ أودعت الحكومة عريضة الاستئناف فلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٩ من إبريل سنة ١٩٥٩ أي قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي جعل بدء ميعاد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها ، فإن الحكم المشار إليه الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٥ لم يكن قد أصبح نهائيا وقت استئنافه ، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن بسبب النعي من أن الحكم المطعون فيه قد أهدر حجة ذلك الحكم إذ قضى بإلغائه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم صدر على أساس أن المنازعة قائمة بين الطاعن وبين وزارة المالية ، وإذا حلت وزارتا الخزانة والاقتصاد محل وزارة المالية فإنه كان يتعين القضاء بانقطاع سير الخصومة ، غير أن الحكم

المطعون فيه التفت عن ذلك مما مقتضاه أنه صدر في خصومة تفتقر إلى أحد طرفيها وهو ما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم حتى لا تتخذ هذه الإجراءات بغير علمهم و يصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ، فإنه يتعين أن يتمسك بالانقطاع - بفرض قيام سببه - من شرع لمصاحته من الخصوم . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي في السببين الثاني والثالث وفي الوجه الثالث من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه لم يكن متعديا على مجرى النهر عند ما وضع المواد التي أقام بها سد التغطية لأنه إنما وضعها بتصريح من الحكومة ولم يترتب على ذلك إحاقه سير الملاحة في النهر أو الإضرار بملك الغير . وإذ يخوله القانون تملك الزيادة التي أضيفت إلى الأرض المملوكة له نتيجة لهذه التغطية ولو ساهم مع الطبيعة في تكوينها بإنشاء هذا السد دون حاجة إلى رضا الحكومة بذلك ما دام هذا التكوين قد تم تدريجيا لأنه إنما يستمد حقه في تملكها من القانون مباشرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما ذهب إليه من أن الأصل هو أن تملك الحكومة كل زيادة تضاف إلى الأرض التي على ساحل النهر من تراكم الطمي الذي ينشأ عن فعل الإنسان ما لم يوجد اتفاق بينه وبين الحكومة يصرح له بملكها ، واستدل الحكم على أن نية الحكومة لم تتجه - حين صرحت له بإقامة السد - إلى أن تملك أطيان الطمي التي تنشأ عنه بأن أجرت له أرض الطمي وقد تعهد بتسليمها لها خالية في نهاية مدة الإيجار ، وكان استئجاره لهذه الأرض لا يؤثر في حقه في تملكها بموجب المادة ٦٠ من القانون المدني القديم ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٦٠ من القانون المدني القديم التي تحكم واقعة النزاع والتي تقابل المادة ٩١٨ من القانون المدني

الحالى لا تشترط لتملك مالك الأرض التى على ساحل النهر الزيادة التى يضيفها إليها طمى النهر، أن تكون هذه الزيادة من فعل الطبيعة وحدها وإنما يكفي أن تكون زيادة طبيعية أى تكونت بطريقة تدريجية غير محسوسة وإن ساهم الإنسان بفعله فى تكوينها ما دام هذا الفعل لا يعد فى ذاته اعتداء على مجرى النهر أو على حقوق المنتفعين من مياهه ولم يقصد به الإحماية أرضه من غوائل الفيضان لا ترسيب ما علق من الطمى بمياه النهر الإضرار فى تكوين أرض منه، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم الابتدائى فيما فضى به من تثبيت ملكية الطاعن إلى عشرة أفدنة من أرض النزاع تأسيساً على أنه لاحق له فى تملكها باعتبار أنها نشأت عن فعله وذلك بحجة أن الأصل هو أن تملك الحكومة كل زيادة تطرأ على الأرض بسبب تراكم الطمى الناشئ عن فعل الإنسان إلا إذا وجد اتفاق يخالف ذلك بين الحكومة وبين المالك للأرض التى التصقت بها هذه الزيادة . لما كان ذلك وكان الحكم قد ذهب إلى أن الزخيص الصادر من الحكومة للطاعن بإقامة السد الذى نشأت عنه أرض النزاع قد تحددت شروطه وآثاره بالإقرار الموقع عليه من الطاعن فى ١٩ من إبريل سنة ١٩٣٩ وإلى أنه يبين من هذا الإقرار أن الحكومة وقد احتفظت بحقوقها فى إزالة السد فى أى وقت تشاء دون أن يكون للطاعن حق الرجوع عليها بتعويض لم تتجه نيتها إلى تملك الطاعن أرض النزاع التى نشأت عن السد المذكور ، واستدل الحكم على ذلك بأن الطاعن - وقد طالب من الحكومة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ أن تمد له عقود الإيجار الصادرة عن أرض جزر الشيخ تسمى السالفة الذكر بما فيها أرض النزاع التى كانت قد نشأت وقتذاك من عملية التنظيمية ثم تعهد بعد موافقة الحكومة على هذا التحديد بتسليم هذه الأرض جميعها للحكومة خالية من الزراعة فى نهاية المدة التى تحددها الإيجار - لم يقصد سوى الانتفاع بالأرض التى يستأجرها تعويضاً له عما أنفقه فيما أقامه من منشآت لإصلاحها وإعدادها للزراعة بما فى ذلك مصاريف إنشاء السد ، وكان لا يؤثر فى حق الطاعن فى تملك هذه الأرض بطريق الالتصاق الطبيعى لأرضه أن يكون قد استأجرها خشية أن تضيق عليه ثمرة جهده وماله أو اعتقاداً منه أنه يستأجر ملك غيره لأن استئجار الإنسان عيناً مملوكة له لا يسقط حقه فى ملكيتها . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٩

بقيادة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم عمر همدى ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود ، ومحمد
أبو حمزة مندور .

(٧٧)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإراد ” . تقادم . ” تقادم مسقط ” .
” إجراءات قطع التقادم ” .

إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣
تعتبر مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . سريانها على تقادم الضريبة العامة
على الإراد .

مؤدى نص المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣
أن ما لم يرد فيه من أحكام بشأن التقادم متروك لقواعد القانون المدنى أو القوانين
الخاصة بحسب الأحوال ، وهذا القانون بحكم عمومته وإطلاقه يسرى على كافة
أنواع الضرائب والرسوم بحيث لا يجوز قصره على نوع منها دون الآخر ، وتعتبر
إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون المذكور
مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم ، يستوى في ذلك
ما ورد منها في القانون المدنى أو في القوانين الخاصة — على ما بيته المذكرة
الإيضاحية — مما لا يصح معه القول بعدم سريانها على تقادم الضريبة العامة
على الإراد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المرحوم محمد عبد الحميد عابد قدم إقرارا للمأمورية ضرائب المنصورة
حدد فيه إيراده الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٣٦٢ ج.
ولم تعتمد المأمورية هذا الإقرار وقدرت صافي الإيراد في تلك السنة
بمبلغ ٢٠٤٠ ج و ٣٠٠ م وأخطرت ورثته بهذا التقدير في ١٤/٣/١٩٥٥ بخطاب
موصى عليه مصحوب بعلم وصول، ثم ربطت عليهم الضريبة بتاريخ ٦/٦/١٩٥٥.
وإذ اعترضت السيدة / نعيمة محمود جاد زوجة المورث عن نفسها وبصفقتها وصية
على أولادها القصر على عناصر ربط الضريبة وتمسكت بسقوط الحق في المطالبة
بالضريبة بالتقادم وأحيات أوجه الخلاف إلى لجنة الطعن، وبتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٥
أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الطعن
المقدم من الطاعنة بسقوط الضرائب المستحقة على المرحوم محمد عبد الحميد عابد
عن سنة ١٩٤٩ (ثانيا) باعتماد تقدير المأمورية لإيراد المورث المذكور
في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٤٠ ج و ٣٠٠ م فقد أقامت الدعوى رقم ٤ سنة ١٩٥٦
تجاري المنصورة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار
طالبة إلغاءه والحكم بسقوط الحق في المطالبة بالضريبة المستحقة عن سنة النزاع
بالتقادم واحتياطيا بطلان إخطار الربط واعتماد إقرارات المورث ،
وبتاريخ ١٧/٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الطعن شكلا
(ثانيا) بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه وسقوط حق المصلحة في اقتضاء الضريبة
موضوع الطعن عن سنة ١٩٤٩ بالتقادم وألزمت المصلحة بالمصروفات وثلاثمائة
قرش أتعابا للمحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة
استئناف المنصورة طالبة إلغاءه وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٧
سنة ١٢ قضائية . وبتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ خمسة جنيهات . مقابل أتعاب المحاماة . وطعنتم بمصاحبة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طالب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة المستحقة عن سنة ١٩٤٩ مستندا في ذلك إلى أن مدة التقادم قد اكتملت في ١٩٥٥/٣/٣١ دون أن تتخذ المصلحة أى إجراء قاطع للتقادم وأن الإخطار الذى وجهته للورثة بعناصر ربط الضريبة في ١٩٥٥/٣/١٤ لا يقطع المدة وأنه لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ من أنه يعتبر قاطعا للتقادم أيراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها للممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول لأن هذا القانون لا يسرى على الضريبة محل النزاع بل يسرى فقط على الضرائب التى لم ترد فى القوانين الصادرة بشأنها نصوص خاصة بالتقادم والإجراءات القاطعة له ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن الشارع بين الإجراءات القاطعة لمدة تقادم الضريبة العامة على الإراد بما نص عليه في المادة ٢٤ مكرر "٦" من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ من أنه "علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدنى تنقطع هذه المدة بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة على لجان الطعن" والبادئ من هذا النص أن كافة الإجراءات القاطعة لتقادم الضرائب فى القانون المدنى تقطع كذلك سريان تقادم الضريبة العامة على الإراد ، وإذا كان الشارع قد أصدر القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ معدلا به أحكام القانون المدنى بشأن تقادم الضرائب والرسوم ونص في المادة الثالثة منه على أنه "يعتبر تنبيهها قاطعا للتقادم أيراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول" فإن إجراءات قطع التقادم الواردة في هذه المادة تسرى كذلك على تقادم الضريبة العامة على الإراد

طبقا لنص المادة ٢٤ مكرر "٦" من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ باعتبارها من إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني هذا بالإضافة إلى أن نصوص القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ قد جاءت من العموم والإطلاق بحيث تشمل كافة أنواع الضرائب والرسوم على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مما لا يجوز معه قصر أحكامه على بعض أنواع الضرائب دون الأخرى لأن في ذلك تخصيص لها دون مخصص ، وإذ كانت المصلحة قد أخطرت ورثة الممول بعناصر ربط الضريبة في ١٤/٣/١٩٥٥ بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ومن قبل أن تكتمل مدة التقادم في ٣١/٣/١٩٥٥ فإن حق الحكومة في المطالبة بالضريبة محل النزاع لا يكون قد سقط بالتقادم .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أن المشرع رأى تعديل أحكام تقادم الضرائب والرسوم فأصدر القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ونص في المادة الأولى منه على أن "تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول" وفي المادة الثالثة على أنه "يعتبر تنبيهها قاطعا للتقادم أورداد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول" وأفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن علة هذا التعديل ومداه بقولها "وتقضى القاعدة العامة في القانون المدني (م ٣٧٧) بتقادم الحق في المطالبة بالضرائب والرسوم بثلاث سنوات ويستثنى من ذلك ما نص عليه في قوانين خاصة وقد سارت القوانين الخاصة على تحديد مدة التقادم بخمس سنوات من ذلك القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الضرائب المباشرة على دخل الثروة المنقولة والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة وتؤدي إلى تحديد المدة في هذه القوانين بخمس سنوات مراعاة لضغط العمل مما يهدد حقوق الخزنة بالضياح إذا كانت مدة التقادم أقل من خمس سنوات وتحقيقا لهذه الغاية وتسوية بين المولدين الذين يخضعون لمختلف أنواع الضرائب والرسوم

ورؤى تعميم النص بحيث يشمل كافة أنواع الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ... وتنص المادة الثالثة على بعض حالات تعتبر تظيها قاطعا للتقادم وهي حالات أيراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسلت إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول وهذه الأحكام مقررة في القوانين الخاصة ومفهوم أن ما لم ينص عليه في هذا القانون من أحكام متروك لقواعد القانون المدني أو القوانين الخاصة بحسب الأحوال " وهذا القانون يحكم عمومته وإطلاقه يسرى على كافة أنواع الضرائب والرسوم بحيث لا يجوز قصره على نوع منها دون الآخر وتعتبر إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة منه مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم يستوى في ذلك ما ورد منها في القانون المدني أو في القوانين الخاصة — على ما بينته المذكرة الإيضاحية — مما لا يصح معه القول بعدم مريانها على تقادم الضريبة العامة على الإرادة ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون لا تسرى على تقادم الضريبة محل النزاع فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحن
أبو الفتوح الشربيني .

(٧٨)

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٤ القضائية :

عمل . "لائحة العمل" . "تجديد سن التقاعد" .

النص في لائحة الشركة على تحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها ليس من شأنه أن يحيل عقود
العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى محددة المدة . ما ورد بنص المادة ٨١ من القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ليس إلا مردا لبعض صور إنهاء العقد عرضيا وليس إنهاء عاديا .

النص في لائحة الشركة على تحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها
وعمالها إنما هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تصرف من صاحب
العمل بماله من السلطة المطلقة في إدارة ممتلكاته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذى
يراه كفيلا بتحقيق مصالحه ، وسلطته في ذلك تقديرية لا معقبة عليها ، وليس
من شأن هذا النص أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى
محددة المدة ، إذ لا تزال ممكنة إنهاء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة على الرغم
من هذا التحديد . ولا مجال في هذا الخصوص للتحدى بنص المادة ٨١
من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ أن ما ورد بها من النص على إنهاء عقد
العمل بوفاة العامل أو بعجزه عن أدية عمله أو بمرضه مرضا استوجب انقطاعه
عن العمل مدة معينة ليس إلا سردا لبعض صور إنهاء العقد غير محدد المدة حيث
يكون إنهاء العقد إنهاء عرضيا لا إنهاء عاديا . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا
النظر فإنه لا يكون قد حالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيد عبد الحميد محمود أبو الذهب أقام الدعوى رقم ٨٧ سنة ١٩٦٢ عمال القاهرة الابتدائية ضد الشركة المتحدة للتأمين يطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٠٢٦٢ ج مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة شركة الأونيون للتأمين فى سنة ١٩٣٧ إلى أن انتقلت ملكيتها إلى المدعى عليها فى سنة ١٩٥٧ فاستمر يعمل بها ورقى إلى درجة مساعد مدير عام ، وأنه أبلغ الجهات المختصة عن تصرفات بعض موظفى الشركة الذين يناصرهم الأستاذ أحمد دانش عضو مجلس الإدارة فغضب عليه الأخير وتقدم بمذكرة إلى مجلس الإدارة طلب فيها إحالة المدعى إلى المعاش لتجاوزه سن الستين ، لكن المجلس بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٧ أرجأ الفصل فى هذا الطلب . ولما حل مجلس الإدارة وعين الأستاذ أحمد دانش رئيسا للمجلس الجديد نفذ ما انتواه ، فلما عاد هو من إجازته فى نوفمبر سنة ١٩٦١ فوجئ بتوزيع عمله على زملائه وبلغه أنه أحيل إلى المعاش ، وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٩ أخطرته الشركة بالحضور لاستلام مكافآته ، وإذا كان هذا الأمر يعتبر فصلا تعسفيا ويستحق مبلغ ٢٠٢٦٢ ج منه ١٣١ ج مرتب شهر نوفمبر سنة ١٩٦١ و ١٣١ ج بدل إنذار و ٢٠٠٠٠ ج تعويضا عن فصله فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وردت الشركة بأن المدعى أحيل إلى المعاش لبلوغه سن السابعة والستين متجاوزا سن الإحالة على المعاش . وبتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٥ حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعى مبلغ ١٧ ج و ٣٣٠ م والمصاريف المناسبة وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأعفت المدعى من باقى المصاريف . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا

تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠٣٨ سنة ٧٩ ق . وأدخلت المستأنف عليها شركة التأمين الأهلية لتقديم مستندات وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصروفات . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعونان عليهما ولم يبديا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الأسباب الأول والثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب التعويض مستندا في ذلك إلى أن لصاحب العمل في أى وقت أن يحدد سن الإحالة إلى المعاش بالنسبة لموظفيه وعماله دون معقب وأدخلت عقود عملهم من أى شرط في هذا الخصوص ، وأنه لا محل لوضع قيد على حرية صاحب العمل في إنهاء عقد العمل وتقديره لحد الكفاية اللازمة للعامل حسب مقتضياته ووفقا لما يراه من اعتبارات إقتصادية أو إدارية أو تنظيمية ، وأنه لا مجال للقول بأن العمال الذين التحقوا بالعمل قبل تحديد سن الإحالة إلى المعاش قد اكتسبوا حقا في أن يكافؤوا بالعمل مهما بلغت بهم السن ، وهو مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ، لأن المادة ٨١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ حددت على سبيل الحصر حالات انتهاء عقد العمل ولم يرد ضمنها بلوغ العامل سنا معينة للتقاعد والقصد من ذلك هو ألا ينتهى عقد العمل إلا بعجز العامل عن تأدية عمله ليتاح له كسب عيشه أطول مدة طالما هو قادر على العمل وليستفاد بخبرته وذلك حتى تضع الدولة نظاما لمعاش التقاعد ، وتقدير حد كفاءة العامل أو عجزه عن العمل أو تدهور الحالة الاقتصادية لرب العمل أمور لا تدخل لها في تحديد سن الإحالة إلى المعاش وإنما قد يصلح كل منها سببا لإنهاء العقد ، ومتى تعاقد رب العمل مع العامل في ظل أحكام القانون العام التي تجعل أساس الاستغناء عن العامل هو عجزه عن القيام بعمله فإن وضع لأئحة للعمل تحدد سن الإحالة إلى المعاش أثناء سريان عقد العمل مقتضاه عدم سريانها إلا في حق من التحق بالعمل بعد وضعها .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في لائحة الشركة المطعون عليها على تحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها وعمالها إنما هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تصرف من صاحب العمل بماله من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصالحه وسلطة صاحب العمل في هذا الشأن سلطة تقديرية لا معقب عليها ، وليس من شأن هذا النص أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى محددة المدة إذ لا تزال ممكنة إنهاء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة على الرغم من هذا التحديد ، ولا مجال في هذا الخصوص للتحديد بنص المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ أن ما ورد بها من النص على انتهاء عقد العمل بوفاة العامل أو بمرضه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضا استوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة ليس إلا مردا لبعض صور إنهاء العقد غير محدد المدة حيث يكون انتهاء العقد إنهاء عرضيا لا انتهاء عاديا . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن "لصاحب العمل في أى وقت أن يحدد سن الإحالة إلى المعاش بالنسبة لموظفيه وعماله دون أن يكون عليه معقب في ذلك حتى ولو كانت عقود عمل هؤلاء الموظفين خلوا من هذا الشرط فإن هذا التحديد حق مطلق لرب العمل" وأنه "لا محل لأوضاع قيد على حريته في إنهاء عقود العمل وتقديره لحد الكفاية اللازمة للعمال حسب مقتضياته ووفقا لما يراه من اعتبارات اقتصادية أو إدارية أو تنظيمية" وأنه "لا مجال في هذا الخصوص للقول بأن العمال الذين التحقوا بالعمل قبل إصدار هذا القرار قد اكتسبوا حقا في أن يكافؤوا بالعمل مهما بلغت بهم السن" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن ما ورد في الخطاب المؤرخ ١٩٦١/١٠/٤ الذى أخطرته فيه الشركة بفصله من العمل من أن مجلس إدارتها قرر بجماسة ١٩٦١/٢/٢٧ إحالته إلى المعاش لبلوغه السن اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ مخالف للثابت بحضر تلك الجلسة حيث لم يقرر المجلس هذه الإحالة وبأنه لم توضع لائحة داخلية للشركة تحدد سنا للإحالة للمعاش ، ومع تمسك الطاعن بهذا الدواع الجوهرى فإن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه مما يجعله مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي —
الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه — يبين أنه رد على دفاع الطاعن في هذا
الخصوص بأن المطعون عليها أرسلت للطاعن "خطابا مؤرخا ١٩٦١/١٠/٤
تخبره فيه بمنحه أجازة حتى نهاية شهر أكتوبر سنة ١٩٦١ توطئة لتركه خدمة
الشركة لبلوغه السن اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ واستندت في ذلك لقرار
مجلس الإدارة الصادر بجلسته المنعقدة في ١٩٦١/٢/٢٧ وإلى اللائحة الداخلية ،
وأن الثابت من محضر جلسة مجلس الإدارة في ١٩٦١/٢/٢٧ أن السيد عضو
مجلس الإدارة المنتدب قد طلب الموافقة على إحالة المدعى إلى التقاعد ابتداء
من أول فبراير سنة ١٩٦١ ومنحه المكافأة القانونية لبلوغه سن الخامسة والستين
وأن أعضاء مجلس الإدارة تناقشوا ولم يصلوا إلى قرار في خصوصه نظرا
لعدم وجود نص في لوائح الشركة يحتم الإحالة إلى المعاش في سن معينة ولا اعتبارات
أخرى ، وأن المجلس وافق على أن ينص في اللائحة الداخلية للشركة على أن
يكون سن الإحالة على المعاش هو ستون عاما ويجوز أن يمد المجلس مدة الخدمة
لمدة أقصاها خمس سنوات وأن الثابت بمحضر جلسة مجلس الإدارة في ١٩٦١/٧/١٣
أن المجلس وافق على اللائحة الداخلية التي نصت على تحديد أقصى سن للإحالة
على التقاعد بخمسة وستين عاما وأن هذا القرار أصبح نافذا بعد انقضاء أسبوع
من تاريخ إبلاغه للؤسسة الاقتصادية " وأن الطاعن " قد بلغ أقصى سن محدد
للإحالة على التقاعد وهو خمسة وستين عاما أو يزيد وقت صدور قرار إحالته
على التقاعد " وهو رد يواجه دفاع الطاعن ولم يكن محل نعى منه .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: الدكتور محمد حافظ مريدي، والسيد عبد المنعم الصراف، ومحمد صدقي البشبيشي، ومحمد سيد أحمد حماد.

(٧٩)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(اوب) نزع الملكية للمنفعة العامة . ” المطالبة بالتعويض عن نزع الملكية أو مقابل الانتفاع “ . إختصاص . ” إختصاص ولائى “ . نقض .

عدم جواز التجاء ذوى الشأن مباشرة إلى المحكمة لطالب التعويض عن نزع الملكية أو مقابل الانتفاع . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت اجراءات تقدير التعويض التى ألزمها القانون باتباعها . تقدير المحكمة للتعويض المطالب به بدعوى مبتدأة . مخالفة ذلك لقواعد الإختصاص الولاى . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ج) نزع الملكية للمنفعة العامة . ” استحقاق مقابل الانتفاع من تاريخ الاستيلاء الفعلى “ . تعويض . محكمة الموضوع .

لصاحب الشأن فى العقار الحق فى تعويض مقابل الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلى لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية . استقلال محكمة الموضوع بتقدير هذا التعويض .

(د) نقض . ” ساطة محكمة النقض “ .

لمحكمة النقض أن تصحح أسباب الحكم المنطوية على أخطاء قانونية بغير أن تنقضه متى كان سائما فى نتيجته .

١ — لأنه وإن كان مفاد أحكام القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ أنه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض سواء المستحق عن نزع

الملكية أو المقابل لعدم الانتفاع بالعقار في المدة من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ، إلا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض ، فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات ومضت المواعيد التي حددها لها القانون لتقدير التعويض دون أن يصل إلى ذوى الشأن أى إخطار يفيد أنها سلكت فعلا الطريق الذي ألزمها القانون باتباعه لتقدير التعويض ، فإنه يكون لصاحب الشأن في هذه الحالة أن يلجأ إلى المحكمة المختصة مطالبا بالتعويض المستحق له .

٢ — إذ كانت قواعد الإختصاص الولائي من النظام العام وكانت محكمة الموضوع قد جاوزت إختصاصها الولائي بالفصل في تقدير التعويض المطالب به — عن نزع الملكية للمنفعة العامة — بدعوى مبتدأة مخالفة بذلك ما رسمه الشارع من طرق لتقدير التعويض ومن سبل للطعن في هذا التقدير والجهات المختصة بنظر ذلك ، فإنه يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — تقضى المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بأن يكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم انتفاعه به من تاريخ الإستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع ملكيته ولم تشترط لإستحقاق هذا التعويض أن يكون طالبه منتفعا فعلا بالعقار المتزوعة ملكيته وقت نزع الملكية . وتقدير هذا التعويض هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ولها أن تقرر التعويض الجابر للضرر على الوجه الذي تراه ^(١) .

٤ — متى كان الحكم سليما في نتيجته التي انتهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية ، إذ لمحكمة النقض أن تصحيح هذه الأسباب بغير أن تنقضه .

(١) الطعن ٢٤٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٦ مجموعة المكنب الفنى السنة ١٧

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت فى ١٥/٨/١٩٦١ الدعوى رقم ٣٨١١ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة على الطاعنين بصفتهن طلبت فيها الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا لها مبلغ ٤٧١٢ ج على سبيل التعويض مع الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . وقالت شرحا لدعواها إن وزارة الحربية (الطاعنة الأولى) تزعت ملكيتها من ٥٨ ف ٢٢ ط و ٣ س بناحية بلبيس تنفيذًا للمشروع رقم ١٥ حربية وأن الوزارة استوت على هذا القدر فعلا فى ١١/٨/١٩٥٦ — وهو تاريخ تشغيل المشروع — قبل صدور قرار بالإستيلاء عليه إذ لم يصدر القرار رقم ٢٠ سنة ١٩٥٧ الخاص بالإستيلاء إلا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧ . وقد اقتضت إجراءات الإستيلاء إزالة ما كان على الأطنان من زراعة ، وبعد مضي عام قامت الوزارة باتخاذ إجراءات تقدير التعويض فى ٣٠/٥/١٩٥٨ وقدرت اللجنة ٤٠ ج ثمنا للفدان فتظلمت من هذا التقدير طبقا للقانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ وأقامت الدعوى رقم ٧٢٣ سنة ١٩٥٨ مدنى الزقازيق فقضى لصالحها فى ٢٧/٦/١٩٦٠ بحكم نهائى بتقدير ١٤٠ ج مقابل الفدان الواحد من الأرض المستولى عليها ، وأنه إذ كان من حقها طبقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الحصول على تعويض مقابل عدم انتفاعها بالأطنان المزروعة ملكيتها فى المدة من تاريخ الإستيلاء الفعلى عليها فى ١١/٨/١٩٥٦ حتى أغسطس سنة ١٩٦٠ تاريخ صرف التعويض المستحق عن نزع الملكية فقد لجأت إلى طلب ذلك التعويض من الجهات صاحبة الشأن لكنها أهملت هذا الطلب ولم تتخذ أى إجراء نحو تقدير التعويض ، الأمر الذى اضطرها لإقامة دعواها هذه بطلبه ، وإذ كان ريع الفدان لا يقل عن ٢٠ ج سنويا فإن التعويض المستحق لها عن المدة المذكورة يكون ٤٧١٢ ج وهو المبلغ المطالب به . وفى ٢٥/٢/١٩٦٢ قضت محكمة الدرجة الأولى قبل الفصل

في الموضوع بنسب خبير لتقدير ربح تلك الأطنان من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها حتى تاريخ قبض المطعون ضدها ثمنها . وقدم الخبير تقريره متضمنا أن الطرفين اتفقا على أن استيلاء الحكومة على الأطنان كان في ١١/٨/١٩٥٦ ، وأنه تبين له أن إيداع ثمنها خزانة المحكمة تم في أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ . وأن الأطنان - كما جاء بمحضر التثمين المقدم من الحكومة - بور ومالية غير مستغلة إلا أنها تصلح للزراعة إذا توافرت لها سبل الري . كما أثبت الخبير في تقريره أن المطعون ضدها طلبت احتساب مقابل حرمانها من الانتفاع بالأطنان من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها في ١١/٨/١٩٥٦ لغاية تاريخ إيداع ثمنها في ١/١٢/١٩٥٩ على أساس فائدة قدرها ٤ ٪ سنويا من قيمة الثمن المودع . وأن مندوب الحكومة وافق على سعر الفائدة على أن تحتسب من تاريخ المطالبة القضائية بها ، وانتهى الخبير في تقريره إلى أن الفوائد المستحقة للمطعون ضدها على هذا الأساس تبلغ ١٠٨٨ ج و ٨٦٨ م وعدلت المطعون ضدها طلباتها إلى الحكم لها بالفوائد التي قدرها الخبير على اعتبار أنها تمثل مقابل حرمانها من الانتفاع بالأطنان المزروعة ملكيتها من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها حتى تاريخ إيداع ثمنها . وفي ٢٣/٦/١٩٦٣ قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام الطاعنين بصفتهن متضامنين بدفع مبلغ ١٠٨٨ ج و ٨٦٨ م . استأنف الطاعنون الحكم المذكور وقيد الاستئناف برقم ١٧٥٨ سنة ٨٠ ق القاهرة . ومحكمة الاستئناف قضت في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أضاف الطاعنون سببا جديدا للطعن مبناه أن محكمة الموضوع خالفت قواعد الاختصاص الولائي لأن طلب التعويض المطالب به تختص بنظره اللجنة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وصحبت النيابة على رأيها برفض الطعن .

وحيث إن السبب الجديد الذي أبداه الطاعنون لأول مرة أمام هذه المحكمة باعتباره متعلقًا بالنظام العام مبناه أن محكمة الموضوع قد خالفت قواعد الاختصاص الولائي بالفصل في الدعوى لأن المادة ١٦ من قانون نزاع الملكية رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ رسمت طريق تقدير التعويض عن مقابل عدم الانتفاع بأن خوات الجهة الإدارية نازعة الملكية الاختصاص بتقديره ، وأجازت لذوى الشأن المعارضة في هذا التقدير في ميعاد محدد وطبقا للأحكام الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض

المستحق عن نزع الملكية مما يقتضى أن تكون المعارضة أمام اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٣ من ذات القانون وأن يكون الطعن في القرار الذى يصدر منها أمام المحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ١٤ من القانون المذكور . وأنه إذ كانت قواعد الاختصاص الولائى من النظام العام وكانت محكمة الموضوع قد تجاوزت اختصاصها الولائى بالفصل في تقدير التعويض المطالب به بدهوى مبتدأة مخالفة بذلك مارسه الشارع من طرق لتقدير التعويض ومن سبل للطعن في هذا التقدير والجهات المختصة بنظر ذلك ، فإنه يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض وطلب نقض الحكم للسبب المذكور ولو لم يسبق عرضه أمام محكمة الموضوع وأولم يرد أيضاً في تقرير الطعن وذلك لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن الثابت من صحيفة افتتاح الدوى أن المطعون ضدها استندت في دعواها إلى أنها لجأت إلى الجهة الإدارية المختصة طالبة تقدير التعويض المستحق لها عن مقابل عدم إنتفاعها بالعين المزروعة ملكيتها في الفترة من تاريخ الاستيلاء عليها حتى صرف التعويض المقضى لها به نهائياً عن نزع الملكية وأن الجهة المذكورة أهملت هذا الطلب ولم تتخذ أى إجراء نحو تقدير هذا التعويض مما اضطرها للالتجاء إلى القضاء مباشرة لتقديره والقضاء لها به ، ولم يجادل الطاعنون أمام محكمة الموضوع فيما قرره المطعون ضدها في هذا الخصوص . وإذ كانت المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ تنص على أن " يكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ، وله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقيمة التعويض عن عدم الانتفاع حق المعارضة في هذا التقدير ، ويكون الفصل في المعارضة طبقاً للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ، وتعين المصلحة المختصة خلال أسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض و يعلن صاحب الشأن بذلك " وكان مقتضى ذلك أن صاحب الشأن في طلب التعويض المقرر مقابل عدم الانتفاع بالعقار المزروعة ملكيته لا يكون ملزماً بسلوك الطريق الذى رسمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ للطعن في تقدير هذا التعويض أو الالتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٢ من ذلك القانون إلا إذا

كانت المصلحة المختصة قد قامت بتعيين قيمة التعويض وأعلنته بذلك أما إذا استولت على العقار ولم تقم بما ألزمها به القانون من تعيين قيمة التعويض عن عدم الانتفاع خلال أسبوع من تاريخ هذا الاستيلاء ولم تعلن صاحب الشأن بما قدرته له من تعويض فإنه يكون له أن ياجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بما يستحقه من هذا التعويض لأنه وإن كان مفاد أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أنه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض سواء المستحق عن نزع الملكية أو المقابل لعدم الانتفاع بالعقار في المدة من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية إلا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون الجهة نازمة الملكية قد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب عليها القانون إتباعها لتقدير التعويض فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات ومضت المواعيد التي حددها لها القانون لتقدير التعويض دون أن يصل إلى ذوى الشأن أى إخطار يفيد أنها سلكت فعلا الطريق الذي ألزمها القانون باتباعه لتقدير التعويض فإنه يكون لصاحب الشأن في هذه الحالة أن ياجأ إلى المحكمة المختصة مطالباً بالتعويض المستحق له . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنهم سلكوا الطريق الذي ألزمهم القانون بإتباعه لتقدير التعويض المستحق للطعون ضدها مقابل عدم انتفاعها بالعقار وأنهم أعلنوها بهذا التقدير كما أنهم لم يقدموا إلى محكمة النقض الدليل على ذلك وهو الأمر الذي يجب ثبوته لكي يصح قولهم بعدم ولاية المحاكم بنظر الدعوى فإن السبب الجديد الذي أبدوه لأول مرة أمام هذه المحكمة والمؤسس على انتفاء هذه الولاية يكون عارياً عن الدليل وبالتالي يتعين اطراحه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن الفوائد المطالب بها تستحق من تاريخ المطالبة الرسمية بها لامن تاريخ الإستيلاء الفعلي على العين المتزوعة ملكيتها حتى تاريخ ايداع التعويض المستحق عن نزع الملكية وأن المطعون ضدها وقد تسلمت هذا التعويض قبل أن ترفع الدعوى فلا يكون لها حق في الفوائد المطالب بها .

وامكن الحكم المطعون فيه استند في القضاء لها بالفوائد من تاريخ الإستيلاء إلى

تاريخ ايداع التعويض المستحق عن نزع الملكية إلى نص المادة ٤٥٨ من القانون المدني المتعلقة بقوائد ثمن المبيع رغم عدم انطباقها على هذه الحالة لما هناك من اختلاف بين حالة عدم البيع الذي يحدد فيه الثمن عند التعاقد وبين نزع الملكية حيث لا يكون التعويض معلوم المقدار إلا بعد تقدير اللجنة المختصة أو عند صدور حكم المحكمة عند الطعن في هذا التقدير، هذا إلى أنه لا يجوز إعمال أحكام المادة ٤٥٨ من القانون المدني في حالة تقدير التعويض عن عدم الانتفاع بالعين المزروعة ملكيتها لأن هذه الحالة تحكمها النصوص الخاصة الواردة بالقانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤، وعبرة عدم الانتفاع الواردة بالمادة ١٦ منه يتضح منها أن صاحب الشأن في العقار المزروعة ملكيته لا يكون له حق في تعويض مقابل عدم انتفاعه به إلا إذا كان يستفيد وينتفع منه فعلا قبل نزع الملكية، وإذا كان الثابت أن المطعون ضدها لم تكن تلتفع بالأرض وقت نزع الملكية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لها بتعويض مقابل عدم انتفاعها بها في المدة من تاريخ الاستيلاء حتى تاريخ ايداع التعويض المستحق عن نزع الملكية فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن الثابت أن المطعون ضدها أقامت دعواها بطلب مبلغ ٤٧١٢ ج على سبيل التعويض، مقابل عدم انتفاعها بالعين المزروعة ملكيتها في المدة من تاريخ الاستيلاء الفعل عليها حتى تاريخ صرف التعويض المستحق لها عن نزع الملكية، واستندت في ذلك إلى المادة ١٦ من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤، وإذا نذبت محكمة الدرجة الأولى خيراً لتقدير التعويض المناسب لعدم انتفاع المطعون ضدها بالعين خلال المدة المذكورة فقد قررت المطعون ضدها أمام الخبير أنها تكفي بتقدير هذا التعويض على أساس فائدة قدرها ٤٪ سنوياً من قيمة التعويض المحكوم به نهائياً مقابل العين المزروعة ملكيتها وذلك خلال المدة من الاستيلاء عليها في ١١/٨/١٩٥٦ حتى تاريخ ايداع هذا المقابل في ١/١٢/١٩٥٦ فقدر الخبير ما يستحق للمطعون ضدها على هذا الأساس بمبلغ ١٠٨٨ ج و ٨٦٨ م، وبالحلقة المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى عدلت المطعون ضدها طلباتها إلى القضاء لها بهذا المبلغ، فقضى لها به . لما كان ذلك وكانت المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ تقضى بأن

يكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم انتفاعه به من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليه لحين دفع التعويض المستحق عن نزع ملكيته ، وكان تقدير هذا التعويض هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ولها أن تقدر التعويض الجابر للضرر على الوجه الذي تراه ، ومن ثم فلا تريب عليها فيما رأت من تقدير التعويض المستحق للمطعون ضدها عن حرمانها من الانتفاع بالعين المنزوعة ملكيتها في المدة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها إلى تاريخ إيداع التعويض المستحق عن نزع الملكية بمقدار الفائدة القانونية لمبلغ هذا التعويض ، مادامت محكمة الموضوع رأت أن هذا التعويض هو الجابر للضرر الذي لحق المطعون ضدها ، ولا محل لما يقوله الطاعنون من أن المطعون ضدها لا تستحق تعويضا لأنها لم تكن تلتفع بالعقار وقت نزع ملكيته ذلك أن الثابت من تقرير الخبراء ومن صورة محضر التثمين المقدم من الحكومة أن الأرض تصلح للزراعة إذا توافرت لها سبل الري بالمساكنات الارتوازية أو بالآلات الرافعة من ترعة الاسماعيلية ، ومتى كان الانتفاع بالأرض المنزوعة ملكيتها ممكنا بأية وسيلة في المدة من تاريخ الاستيلاء عليها حتى تاريخ إيداع التعويض المستحق عن نزع الملكية فإن مالكيها يستحق التعويض مقابل عدم الانتفاع طبقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي لم يشترط لاستحقاق هذا التعويض أن يكون طالبه منتفعا فعلا بالعقار المنزوعة ملكيته وقت نزع الملكية . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه كان في ميسور المطعون ضدها الانتفاع بالعين المنزوعة ملكيتها بريها عن طريق المساكنات الارتوازية أو المساكنات الرافعة للياء من ترعة الاسماعيلية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستحقاق المطعون ضدها لتعويض عن حرمانها من الانتفاع بالعين المنزوعة ملكيتها خلال المدة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها حتى إيداع التعويض المستحق عن نزع الملكية وقدر هذا التعويض على الوجه الذي رآه محققا للغاية منه ، فإنه يكون قد انتهى في قضائه إلى النتيجة التي تتفق وصحيح حكم القانون ، ولا ينال من ذلك خطؤه في الاستناد إلى أحكام المادة ٥٨ من المانون المدني رغم أنها لا تنطبق في هذه الحالة ، ذلك أنه متى كان الحكم سليما في نتيجته التي انتهى إليها فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه

من أخطاء قانونية ، إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقضه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم استند في قضائه إلى أن الحاضر منهم أفرأمام الخبير بأحقية المطعون ضدها في تقاضى فوائد على الثمن المقابل للعقار المنزوعة ملكيته من تاريخ الاستيلاء إلى تاريخ إيداع الثمن في حين أن محاضر أعمال الخبير خلو من أى إقرار يفيد ذلك ، هذا إلى أن مندوب الحكومة أمام الخبير لا يملك إلا الإدلاء بمعلومات المصاحبة ولا يملك الإقرار بأية حقوق .

وحيث إن هذا السبب غير منتج لوروده على قرارات زائدة في الحكم المطعون فيه يستقيم قضاؤه بدونها إذ ما دام القانون — على ما سلف بيانه — ينحل للمطعون ضدها الحق في التعويض المقضى به فإنه لا يهم بعد ذلك أن يكون الحاضر عن الطاعنين أمام الخبير قد أقر بهذا الحق أو لم يقر به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، وعلى عبد الرحمن

(٨٠)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٥ القضائية :

إرتفاق . ” الإرتفاقات الإدارية “ أموال عامة .

اعتبار الإرتفاقات الادارية المقررة لخدمة مال عام أموالا عامة لتعلقها بالمال العام الذى
تخدمه . عدم انقضاءها إلا بانتهاء تخصيصها لهذه المنفعة أو بتخصيصها لجهة تقع أخرى غير تلك
التي من أجلها تقرر الارتفاق .

الإرتفاقات الإدارية المقررة لخدمة مال عام تعتبر أموالا عامة لتعلقها بالمال
العام الذى تخدمه فيكون لها لذلك ماللا أموال العامة من خصائص وحصانة
وتبقى ما بقى المال العام المخدوم مخصصا للمنفعة العامة ، ولا تنقضى إلا بانتهاء
تخصيصه لهذه المنفعة أو بتخصيصه لجهة تقع أخرى غير تلك التى من أجلها
تقرر الإرتفاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن مصلحة الأملاك أقامت الدعوى رقم ٣٢ سنة ١٩٥٠ كلى أسوان
وقالت شرحا لها إنها بمقتضى عقد مؤرخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ ومسجل

في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ باعت إلى المرحوم عثمان سليم قطعة أرض مساحتها ٦ فدان وقيراط واحد و ٩ أسهم بالقطعة رقم ١٨ "أ" بمحوض ١٨ بناحية أبو الريش قبلي ولما كانت هذه الأرض ملاصقة لجبانة مستعملة فقد نص في البند الثالث من العقد على حظر البناء في هذه القطعة على مسافة تقل عن ٢٠٠ مترا من تلك الجبانة ، وقد تصرف المشتري في أجزاء من هذه القطعة ، وأنه ومن تصرف إليهم قد خالفوا نص البند الثالث من ذلك العقد وأقاموا مساكن على الأرض المبيعة على مسافة تقل عن المسافة المحظور البناء فيها ، وإذا كان نص هذا البند يقرر للحكومة إرتفاقا إداريا على الأرض المبيعة يتمتع معه على ملاك هذه الأرض إقامة مساكن فيها على مسافة تقل عن ٢٠٠ متر من الجبانة المذكورة وكان المدعى عليهم (المطعون ضدهم) قد أقاموا مباني على تلك الأرض في المنطقة المحظور البناء فيها مخالفين بذلك نص البند الثالث من عقد البيع المذكور ولائحة الجبانات فقد أقامت المصلحة الطاعنة الدعوى عليهم بطلب إزالة هذه المباني وإلزامت بإزالتها بمصاريف ترجع بها عليهم . وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الدرجة الأولى بنذب خبير للانتقال إلى العين موضوع النزاع ومعاينتها ومعاينة الجبانة وتحقيق ما إذا كانت لا تزال مستعملة في دفن الموتى وبيان المباني المقامة بالقطعة المبيعة للمرحوم عثمان سليم والمسافة بين هذه المباني وبين الجبانة وبيان المالك لكل منها ، وقدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن الأرض المبيعة لعثمان سليم تقع قبلي الجبانة المذكورة والتي لازالت معدة للدفن . وأن المباني التي أقيمت على هذه الأرض تبعد عنها بمسافة ١٢٤ مترا ، وأنه أنشئ خط سكة حديد بجسر مرتفع وأن هذا الخط أصبح فاصلا طبيعيا بين الجبانة وبين أرض النزاع ويبعد عن تلك المساكن بمسافة ٩٦ مترا وعن الجبانة ب ٢٨ مترا . وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٥٥ قضت تلك المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن الإرتفاق المقرر للجبانة على الأرض المبيعة قد انقضى عملا بالمادة ١٠٢٩ من القانون المدني بعد أن أصبح خط السكة الحديد فاصلا طبيعيا بين هذه الأرض وبين الجبانة . فاستأنفت الحكومة هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالإستئناف رقم ٧ سنة ٣٧ ق طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها . وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه أسس قضاءه على زوال الفائدة من الارتفاق الإداري المقرر لصالح الجبانة المجاورة لأرض النزاع نتيجة انشاء خط حديدي يعتبر فاصلا طبيعيا بين الجبانة وبين الأرض التي أقيمت عليها المساكن وبناء مساكن أخرى خلاف مساكن المطعمون ضدهم في المنطقة المحظور البناء فيها، وهذا من الحكم قصور في التسبيب ذلك أنه سلم بأن الحظر من البناء الذي نصت عليه المادة الأولى من لائحة الجبانات الصادرة بالأمر العالي الرقيم ١٨٣٧/١٠/٣٠ وما تضمنه البند الثالث من عقد البيع إنما فرض لاعتبارات تتعلق بالصحة العامة، وهذه الاعتبارات تظل قائمة مادامت الجبانة معدة للدفن ولا تزول ولا يزول تبعاً لهذا القيد بمجرد مد خط للسكك الحديدية يفصل بين تلك المساكن وبين الجبانة أو بخالفة المطعمون ضدهم وغيرهم لهذا الحظر، ومن ثم يكون تسبيب الحكم غير سائغ ولا يكفي لحمل قضائه. ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه وإن أصاب في تكييف قيد عدم البناء على الأرض المبيعة بأنه ارتفاق إداري مصدره المادة الأولى من لائحة الجبانات فقد أخطأ فيما قرره من انقضاء هذا الارتفاق نتيجة انشاء الخط الحديدي ذلك أن الارتفاقات الإدارية تعتبر أموالاً عامة لتعلقها بالأموال العامة التي تخدمها ومن ثم تكون لها صفات هذه الأموال العامة فلا تنقضي إلا بزوال صفة المال العام عن العقارات التي تخدمها وتبقى ما بقيت هذه الأموال العامة المخدمية مخصصة للنفع العام، ولهذا فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذا الارتفاق الإداري منقضاً لزوال الفائدة منه على الرغم من استمرار صفة المال العام للعقار المخدم وهو الجبانة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، كما خالف المادة ١٠٢٩ من القانون المدني التي استند إليها إذ أنها تشترط لتحرر صاحب العقار المرتفق من الارتفاق كله أو بعضه أن يفقد الارتفاق كل منفعة للعقار المرتفق أولاً تبقى له إلا فائدة محدودة لا تتناسب مع الأعياء الواقعة على العقار المرتفق به وإذا كان الثابت أن الوضع بالنسبة للعقارين المرتفق والمرتفق به لم يتغير منذ حصول التصرف في الأرض المقرر عليها حظر البناء فإن الحكم المطعون فيه إذا استند إلى هذه المادة للقول بانقضاء الارتفاق المقرر للجبانة على الأرض المبيعة يكون مخالفاً للقانون.

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه سجل في تقاريره أن الجبانة المجاورة للأرض المبيعة إلى عثمان سليم — سلف المطعون ضدهم — ما زالت معدة للدفن وأن المباني التي أقامها المطعون ضدهم في هذه الأرض تقع على مسافة تقل عن مائتي متر ، كما قرر الحكم أن الحظر من البناء المنصوص عليه في عقد البيع الصادر من مصلحة الأملاك إلى المرحوم عثمان سليم هو إرتفاق إداري مصدره المادة الأولى من لائحة الجبانات الصادرة بالأمر العالي الرقم ١٨٣٧/١٠/٣٠ ومقرر لمصلحة الجبانة المجاورة للأرض المبيعة، لكن الحكم استند في قضائه برفض دعوى الطاعنة إلى أن الحكمة من حظر إقامة مساكن على مسافة تقل عن مائتي متر من الجبانة والمنصوص عليه في المادة الأولى من لائحة الجبانات هي حماية الجبانات من زحف المساكن عليها، علاوة على اعتبارات خاصة بالصحة العامة وأن خط السكة الحديدية الذي أنشأته الحكومة يعتبر فاصلاً طبيعياً بين الجبانة وبين المساكن المطلوب إزالتها وهذا الفاصل يمنع زحف المساكن على الجبانة وأنه لا محل للحكمة الأخرى الخاصة باعتبارات الصحة العامة بعد أن انتشرت المساكن في المنطقة المحظور البناء فيها، ورتب الحكم على ذلك اعتبار الارتفاق الإداري المذكور منقضيًا طبقاً للمادة ١٠٢٩ من القانون المدني لزوال الفائدة من تقريره، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه سنداً لقضائه ينطوي على مخالفة للقانون وفساد في الاستدلال ذلك أن الارتفاقات الإدارية المقررة لخدمة مال عام تعتبر أموالاً عامة لتعلقها بالمال العام الذي تخدمه فيكون لها لذلك مالاً عاماً من خصائص وحصانة وتبقى ما بقى المال العام المخدم المخصص للنفعة العامة ولا تنقضي إلا بانتهاء تخصيصه لهذه المنفعة أو بتخصيصه لجهة نفع أخرى غير تلك التي من أجلها تقرر الارتفاق. ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه — على ما سبق بيانه — أن الجبانة المجاورة لأرض النزاع ما زالت مستعملة لدفن الموتى وبالتالي لم تفقد صفتها كمال عام فإنه يكون لها بمقتضى المادة الأولى من لائحة الجبانات ارتفاق إداري على الأرض المجاورة لها يتمتع معه على ملاكها إقامة مساكن فيها على مسافة تقل عن مائتي متر من الجبانة، وهذا الارتفاق الإداري لا ينقضي إلا بانتهاء تخصيص الجبانة للنفعة العامة المخصصة لها. ولما كان ذلك وكان ما استند إليه

الحكم المطعون فيه من أن خط السكة الحديدية يعتبر فاصلا طبيعيا يمنع زحف المساكن على الجبانة وأنه لا محل للحكمة الخاصة باعتبارات الصحة العامة بعد أن انتشرت المساكن في المنطقة المحظور البناء فيها هو استدلال فاسد، إذ أن هذا الفاصل ليس من شأنه إهدار المسافة المحظور البناء فيها، كما أن انتشار المساكن المقامة بالمخالفة للسادة الأولى من لأئمة الجبانة إنما هو إمعان في مخالفة حكم هذه المادة ولا يؤدي هذا الانتشار إلى زوال الاعتبار المتعلقة بالصحة العامة التي من أجلها فرض المشرع هذا الحظر بل أنه على النقيض يؤدي إلى زيادة الأضرار بالصحة العامة، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى تأسيسا على انقضاء الارتفاق الإداري المقرر على الأرض المباعة إلى المرحوم عثمان سليم - سلف المطعون ضدهم - فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم تكون دعوى مصلحة الأملاك على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها بطلباتها. ومادام هذا هو حكم القانون فإنه لا مناص من إعماله مهما كان الضرر الذي يصيب المدعى عليهم من ذلك، أما علاج ما ينشأ عن تنفيذ الحكم من أضرار بالغية لأصحاب المساكن المقضى بإزالتها فإنه بيد الحكومة ومن شئونها وحدها .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل قاتب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد صدق البشيش ،
وملى عبد الرحمن .

(٨١)

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(ا و ب) مسئولية . ” المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات “ . تأمين .
” دعوى المؤمن له قبل المؤمن “ . دعوى . ” الدعوى المباشرة
قبل المؤمن “ . تقادم . ” تقادم مسقط “ .

للضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن . خضوعها للتقادم
الثلاثي . نشوء حق المضرور من وقت وقوع الحادث مستقلاً عن حق المؤمن له
قبل المؤمن . مريان مدة التقادم من تاريخ الحادث بخلاف دعوى المؤمن له
قبل المؤمن التي يبدأ تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له
بالتعويض .

(ج) تقادم . ” وقف التقادم “ . تأمين .

مريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن . وقفه طوال مدة المحاكمة
الجنائية متى كان الفعل الضار مكوناً بحرمة ورفضت الدعوى الجنائية على
مقارفتها .

١ — أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥
” بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات “
للمضرور في هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه
الدعوى للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدنى وهو التقادم
الثلاثي المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ولولا هذا النص لسرى على تلك

الدعوى المباشرة التقادم العادى لأنها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة من عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ .

٢ — ينشأ حق المضرور قبل المؤمن من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسئولية المؤمن له ، مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من نفس العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له ، وبذلك يستطيع المضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهى فى هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى لا يبدأ سريان تقادمها إلا من وقت مطالبة المضرور للأؤمن له بالتعويض .

٣ — تسرى فى شأن التقادم المقرر لدعوى المضرور المباشرة ، القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها — وهو ما حرصت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ على تأكيده — ومن ثم فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند إليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولا عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على المطعون ضدهما الثانى والثالث وشركة التأمين الطاعنة الدعوى رقم ٩٣٨ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الجيزة طالبا الحكم بالزامهم

متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض . وقال بيانا للدعوى إن المطعون ضده الثانى سبده بسيارة كان يقودها فى يوم ١٩٥٦/١٢/٢٢ فأحدث به عدة إصابات . وأنه حرر عن هذه الواقعة محضر اللجنة رقم ٧٢ سنة ١٩٥٧ بنذر الجزية وقيدته النيابة العامة ضد المطعون ضده الثانى بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات وأقامت عليه الدعوى الجنائية فادعى مدنيا قبله وقبل والده المطعون ضده الثالث الذى تبين أنه مالك السيارة بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . وقد قضت محكمة جناح بندر الجزية فى ١٩٥٩/١٢/٢٧ بتغريم المتهم عشرة جنيهات وأجابته (المطعون ضده الأول) إلى طلباته فى الدعوى المدنية . ولما استأنف المتهم ذلك الحكم رفضت محكمة الجناح المستأنفة بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٧ إستئنافه ومن ثم أقام المطعون ضده الأول دعواه الحالية ضد السائق ووالده مالك السيارة وشركة التأمين الطاعنة التى كان مؤمنا لديها من حوادث تلك السيارة طبقا لقانون التأمين الاجبارى طالبا الحكم له بالتعويض الكامل وهو ما قدره بالفين من الجنيهات . دفعت شركة التأمين بسقوط حق المضرور فى الرجوع عليها بالدعوى المباشرة لمضى أكثر من ثلاث سنوات على وقوع الحادث . دون رفع الدعوى عليها . وبعد أن ضمت محكمة الجزية الابتدائية قضية اللجنة سالفه الذكر قضت بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٧ برفض الدفع ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٤/١/١٥ بالزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول مبلغ ألف جنيه . استأنفت شركة التأمين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥٩٦ سنة ٨١ ق وتمسكت فى أسباب استئنافها بسقوط حق المضرور فى الرجوع عليها بالتقادم الثلاثى المقرر فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، كما استأنفه المضرور بالإستئناف رقم ٥٠٩ سنة ٨١ ق طالبا تعديل الحكم المستأنف والقضاء له بما طلبه من التعويض . وبعد أن ضمت تلك المحكمة الإستئنافى قضت بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ بتعديل الحكم المستأنف والزام كل من المطعون ضدهما الثانى والثالث بأن يدفعوا إلى المطعون ضده الأول الفين من الجنيهات وبالزام شركة التأمين بأن تدفع له هذا المبلغ بحيث إذا قام أحدهم بوفاء كل أو بعض هذا المبلغ فإن هذا الوفاء يبرى ذمة المحكوم عليهما الآخرين فى حدود ماوفى به . طعنتم شركة التأمين فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة

مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . و بالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بهذا الراى .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنمى الشركة الطاعنة فيها على الحكم المطعون فيه انخفاً فى تطبيق القانون وتفسيره ، وفى بيان السبب الأول تقول إنها دفعت لدى محكمة أول درجة بسقوط حق المضرور فى الرجوع عليها مباشرة بما يستحقه من التعويض بالتقادم الثلاثى تأسيساً على أنه لم يرفع عليها الدعوى إلا فى يوم ١٩٦١/٢/٤ فى حين أن الحادث وقع بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٢ وأنه إذ كان حقه فى الرجوع بالتعويض عليها يتقادم بمضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث على ما قضت به الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية الناشئة من حوادث السيارات فإن هذا الحق يكون قد تقادم . غير أن تلك المحكمة رفضت ذلك الدفع وقضت بالزامها متضامنة مع مرتكب الحادث ومالك السيارة بأن يدفعوا للمضرور ما قدرته له من التعويض . ولما استأنفت ذلك الحكم تمسكت الطاعنة بهذا الدفع غير أن محكمة الاستئناف أبدت محكمة أول درجة فى رفضها للدفع بناء على ما قالت فى حكمها المطعون فيه من أن المحاكمة الجنائية لمرتكب الحادث توقف مريان تقادم الدعوى المباشرة عملاً بالقاعدة القانونية التى تقضى بأن الجنائى يوقف المدنى ، وهو من الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون لأن شركة التأمين ليست مسئولة عن الحقوق المدنية ومن ثم فإنها تخرج من عداد الأشخاص المسئولين عن عمل الغير الذين تناولتهم المسادتان ١٧٣ ، ١٧٤ من القانون المدنى وإنما تقوم مسئوليتها على أساس التزامها الناشئ عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها ولا يعتبر الفعل الضار سبباً مباشراً لمطالبتها إذ أن المضرور لا يطالبها بتعويض عن الفعل بل هو يطالبها بتنفيذ عقد التأمين وإذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد يكون متعلقاً بالمسئولية العقدية وإذ نص القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فإنه لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين ، وإنما خول للمضرور حق مقاضاة الشركة مباشرة بالتعويض دون حاجة إلى استعمال حقوق مدنية فى الرجوع عليها . ويترتب على ذلك أن الدعوى المباشرة التى خولها القانون

للمضرور لا ترتبط بالدعوى الجنائية ولا تأخذ حكم الدعوى المدنية المرتبطة بها ومن ثم لا تصدق عليها أحكام الوقف التي تسرى على تلك الدعوى الأخيرة ، ويبدأ تقادما في السريان منذ وقوع الحادث طبقا لما تقضى به المادة ٧٥٢ من القانون المدني التي أحالت إليها الفقرة الأخيرة من المادة ٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن دون أن يكون للمحاكمة الجنائية أثر على هذا التقادم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على أساس ارتباط دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن بالدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وتقول الشركة الطاعنة في السبب الثاني إن الحكم المطعون فيه لم يعالج غير فرض واحد هو قيام المحاكمة الجنائية وغفل عن باقي الفروض الأخرى وهي أحوال لا يستقيم فيها منطق الحكم كالأحوال التي لا تتم فيها المحاكمة الجنائية كما لو أمرت النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بالوفاة أو كان المؤمن له قد أقر بالمسؤولية ففي كل هذه الأحوال قد تثبت المسؤولية بغير حكم جنائي ، ومن ثم كان اشتراط صدور حكم جنائي قبل رفع الدعوى المباشرة منطويا على خلط بين وسيلة الإثبات والحق في إقامة الدعوى فالحكم الجنائي ما هو إلا وسيلة لإثبات مسؤولية المؤمن له قبل المضرور ولا يتأثر حق المضرور في رفع الدعوى المباشرة بفقدان تلك الوسيلة لأن المحكمة المدنية تملك أن تيسر له سبيل هذا الإثبات ومن ثم فلا أثر للإجراءات الجنائية على الحق في إقامة الدعوى المباشرة ومدة تقادمه المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ السالف الذكر والتي يبدأ سريانها من تاريخ الحادث ، وإذ خلط الحكم بين وسيلة الإثبات والحق في إقامة الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وتضيف الشركة الطاعنة في السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه كذلك الخطأ في تفسير القانون ذلك أنه قرر أن عدم تحديد قيمة التعويض ضد المؤمن له يمنع المضرور من إقامة الدعوى المباشرة على شركة التأمين وفي هذا مصادرة لحقه في إقامة الدعوى لأن حق المضرور ليس معلقا على شرط سبق صدور حكم ضد المؤمن له .

وحيث إن النعي بالسبب الأول غير سديد، ذلك بأن المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ " بشأن التأمين الإجباري

من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات " للمضروب في هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقدم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وهو التقدم الثلاثي المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى المباشرة التقدم العادي لأنها لا تعتبر من الدعوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها في المادة ٧٥٢ ، وإذا كان حق المضروب قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذي ترتبت عليه مسؤولية المؤمن له ، مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن المضروب يستمد حقه المباشر بموجب النص القانوني من نفس العمل غير المشروع الذي أنشأ حقه قبل المؤمن له وبذلك يستطيع المضروب أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذي سبب له الضرر مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقدم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهي في هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي لا يبدأ سريان تقدمها إلا من وقت مطالبة المضروب للمؤمن له بالتعويض ، إلا أنه لما كان التقدم المقرر لدعوى المضروب المباشرة تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقدم وانقطاعها — وهو ما حرصت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على تأكيد — فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر والذي يستند إليه المضروب في دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفتها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقدم بالنسبة لدعوى المضروب قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقدم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ، ذلك لأن المضروب لا يستطيع وفقاً للمادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية ولما استقر عليه قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة إدخال المؤمن في الدعوى الجنائية لمطالبته بالتعويض كما أنه إذا رفع دعواه على المؤمن أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمي هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية لأن مسؤولية المؤمن قبل المضروب لا تقوم إلا بثبوت مسؤولية المؤمن له قبل هذا المضروب فإذا كانت هذه المسؤولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التي رفعت عنها

الدعوى الجنائية فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية التي رفعها المضرور على المؤمن ولازما للفصل فيها في كليهما ، فيستحق لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المضرور هذه حتى يفصل نهائيا في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بقاعدة أن الجنائي يوقف المدني التزاما بما تقضى به المادة ٤٠٦ من القانون المدني من وجوب تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا . ومتى كان ممتنعا قانونا على المضرور أن يرفع دعواه على المؤمن أمام المحكمة الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجنائي محدث الضرر وكان إذ رفع دعواه أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان رفعها في هذا الوقت عقبا إذ لا يمكن النظر فيها إلا بعد أن يفصل نهائيا في تلك الدعوى الجنائية ، فإن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم مادام المانع قائما ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بهذا النظر وقضى على أساسه برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده الأول في رفع دعواه بالتقادم ، فإن الحكم لا يكون مخالفا للقانون ، ويكون لذلك النعي عليه بالسبب الأول على غير أساس .

وحيث إن النعي بالسبب الثاني مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حالج المسألة القانونية التي كان يتوقف على الفصل فيها نتيجة الحكم في الدفع بسقوط حق المطعون ضده الأول بالتقادم وانتهى فيها إلى رأى صحيح — على ما سلف بيانه — فإنه لم يكن عليه بعد ذلك أن يتجاوز هذه المسألة إلى البحث في فروض واحتمالات لا تقوم في الدعوى المطروحة ولا يلزم بحثها للفصل فيها ، هذا إلى أنه ليس فيما قرره الحكم المطعون فيه ما يفيد أنه اشترط لرفع دعوى المضرور قبل المؤمن صدور حكم جنائي نهائي على مقارف الحادث الذي سبب الضرر المطالب بالتعويض عنه ، وما قرره هذه المحكمة فيما تقدم بشأن وقف سريان تقادم

دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن لا يصدق إلا حيث يكون الفعل غير المشروع الذي يستند إليه المضرور في مطالبة المؤمن بالتعويض جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية .

وحيث إن النemy بالسبب الثالث غير منتج، لأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قرره من أن عدم تحديد التعويض ضد المؤمن له هو مما يمنع المضرور من رفع دعواه المباشرة على شركة التأمين إلا أن في أسباب الحكم الأخرى الصحيحة ما يكفي لحمل قضائه واستقامته بغير هذا التقرير الخاطئ .

جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، وعلى
عبد الرحمن .

(٨٢)

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) تنفيذ . "تنفيذ الأحكام" . "مسئولية طالب التنفيذ" . حيازة .
"الحائز من النية" . مسؤولية . ضرائب .

تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ .
وجوب رد ما يكون قد استوفاه إذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر
الناشئ عن التنفيذ . اعتباره حائزا من النية منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار
المنفذ به . المادتان ١/١٨٥ و ٩٧٨ مدني .

(ب) حيازة . "حيازة النائب عن الأصيل" .

استلام مصادرة الأملاك العقار بعد رسو مزاده على مصلحة الضرائب باعتبارها
الجهة الحكومية التي تتولى إدارة أملاك الدولة . قيامها مقام مصلحة الضرائب في وضع
يدها عليه . العبرة بحسن أو سوء نية هذه المصادرة الأخيرة .

١ — إنه وإن كان قرار لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يعتبر وفقا للمادتين ٥٣ و ١٠١ من هذا القانون
من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتا ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية ، إلا أن
تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ
لأن إباحة تنفيذها قبل أن تصبح نهائية هو مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها
وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم أو القرار قوة الشيء المحكوم فيه ، فإذا اختار
استعمال هذه الرخصة وأقدم على تنفيذها وهو يعلم أنه معرض للإلغاء إذا ما طعن فيه
فإنه يتحمل مخاطر هذا التنفيذ فإذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به بناء على الطعن فيه

وجب على طالب التنفيذ بعد أن ثبت أن الحق ليس في جانبه أن يرد إلى خصمه الذي جرى التنفيذ ضده ما يكون قد استوفاه منه وأن يعيد الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ، كما يلتزم بتعويض الضرر الذي لحق هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ وتبعاً لذلك يرد إليه الثمار التي حرم منها . ويعتبر الخصم سىء النية في حكم المادتين ١/١٨٥ و ٩٧٨ من القانون المدني منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بإلغاء القرار أو الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة إعلان للحائز بعيوب حيازته مما يزول به حسن نيته طبقاً للمادة ٩٦٦ من القانون المدني . ولما كانت مصلحة الضرائب قد أعلنت بالطعن في قرار لجنة الطعن قبل أن تباشر إجراءات التنفيذ الإداري على عقار المطعون ضده وأنه قضى في هذا الطعن بتخفيض الضريبة المستحقة على المطعون ضده فإنها تعتبر سيئة النية بالنسبة لما قبضته من ثمار ذلك العقار من تاريخ وضع يدها عليه بعد أن رسا مزاده عليها، وتلتزم لذلك بربعة عن المدة من تاريخ هذا الاستلام إلى تاريخ رده إلى المطعون ضده ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون مخالفاً للقانون (١) .

٢ — إذا كان البين من الأوراق أن مصلحة الأملاك إذ استلمت العقار بعد رسو مزاده على مصلحة الضرائب إنما تسلمته باعتبارها الجهة الحكومية التي تتولى إدارة أملاك الدولة ، فإنها في وضع يدها عليه تقوم مقام مصلحة الضرائب وتكون العبرة بحسن أو سوء نية هذه المصلحة الأخيرة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٨

(١) الطعن ١٠ سنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ١٠٨٤

كلى السويس طالبا الحكم بالزام مصاحبة الأملاك الأميرية في مواجهة مصلحة الضرائب بأن تدفع له مبلغ ١١٨٨ ج . وقال شرحا لها إن لجنة الطعن قدرت الضريبة المستحقة على أرباحه التجارية في السنوات من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٣٥٦٥ ج و ١١٦ م، ولما كان هذا التقدير مبالغيا فيه فقد طعن فيه بالدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٤٦ كلى السويس وقبل أن يفصل في ذلك الطعن اتخذت المصلحة المذكورة ضده إجراءات حجز العقارى الإدارى وفاء لهذا المبلغ على عقار مملوك له وقد انتهت هذه الإجراءات في ١٨/٦/١٩٤٩ برسو مزاد العقار المحجوز على مصلحة الضرائب نظير ثمن قدره ٤٦٠ ج و ٨٠٠ م، وفي ٢٧/٤/١٩٥٣ قضت محكمة السويس في الطعن رقم ١٢ سنة ١٩٤٦ المشار إليه بتخفيض الضريبة المستحقة عليه إلى مبلغ ٢٢٩ ج و ١٦٧ م ، كما قضت له تلك المحكمة في ٢٣/٦/١٩٥٦ في الدعوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٥٥ ببطلان الحجز الإدارى العقارى سالف الذكر وبطلان بيع العقار المحجوز واعتباره كأن لم يكن وتسليم هذا العقار إليه ونفذ هذا الحكم وتسلم العقار بمقتضى محضر تسليم مورخ ٣٠/٩/١٩٥٧ وانتهى المطعون ضده في دعواه الحالية إلى أن المبلغ المطالب به يمثل ريع هذا العقار بواقع ١٢ ج شهريا في المدة من أول يونيه سنة ١٩٤٩ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧ والذي استولت عليه مصاحبة الأملاك بغير حق بعد أن رسا مزاد العقار على مصاحبة الضرائب . وطلبت المصاحبتان المدعى عليهما رضى الدعوى تأسيسا على أنهما غير ملزمين برد ثمار العقار لأنهما كانتا حسنى النية في قبضها في الفترة السابقة على الحكم ببطلان إجراءات الحجز الإدارى ، لأنه كان من حقها اتخاذ إجراءات التنفيذ العقارى ضد المطعون ضده وفاء لدين الضريبة الذى قدرته عليه لجنة الطعن لأن طعنه في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية لا يمنع مصلحة الضرائب من اتخاذ هذه الإجراءات، وذلك لما تقضى به المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ من أن هذا الطعن لا يترتب عليه إيقاف استحقاق الضريبة . وفي ١٧/١٠/١٩٦٢ قضت المحكمة بنسب خبير لأداء المهمة الميمنة بأسباب حكمها . وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن ما قبضته مصاحبة الأملاك الأميرية في فترة النزاع من إيجار العقار هو مبلغ ١٤١٦ ج وأن المطعون ضده قبل محاسبتها على أساس أن يستنزل من هذا المبلغ قيمة العوائد والرسوم المستحقة على ذلك العقار في هذه الفترة ومقدارها ٤٣٢ ج فيكون صافى الريع المستحق للمطعون

ضده قبل مصلحة الأملاك الأميرية هو ٩٨٤ ج - وفي ١٩٦٣/٦/٤ قضت المحكمة بالزام المدعى عليهما (الطاعنين) بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ ٩٨٤ ج فاستأنفت المصاحبتان المحكوم عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٦٢٨ سنة ٨٠ ق وأسساً هذا الإستئناف على أن الحكم المستأنف أخطأ إذ ألزمهما معا بالمبلغ لأن المطعون ضده طلب الحكم بالزام مصلحة الأملاك الأميرية وحدها في مواجهة مصلحة الضرائب، كما أخطأ في تطبيق المادة ١/١٨٥ من القانون المدني حين سجل عليهما سوء النية مع أن مصلحة الضرائب كانت حسنة النية إذ أنها باشرت بإجراءات حجز العقارى الإدارى استعمالاً لحق لها مشروع . وفي ١٩٦٤/١٢/٢٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام مصلحة الأملاك الأميرية في مواجهة مصلحة الضرائب بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٩٨٤ ج . وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ طعنت المصلحة المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين وفي بيان الوجه الاول منهما تقول الطاعنة إن هذا الحكم أقام قضاءه بالزامها ببيع العقار على أنها حلت في إدارته محل مصلحة الضرائب الدائنة المنفذة وأنه لا يمكن اعتبارها حسنة النية عند وضع يدها على هذا العقار بمقتضى إجراءات قضى ببطلانها بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٣ فى الدعوى رقم ١٨٦ سنة ١٩٥٥ لأنها اتخذت بناء على تقدير خاطئ من لجنة الطعن ، وأنه كان على مصلحة الضرائب أن تترى حتى يفصل فى الطعن فى قرار لجنة الطعن وألا تجرى المزايدة قبل أن يصير هذا القرار نهائياً عملاً بالمادة ٦٦٠ من قانون المرافعات . وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون وتأويله إذ أن مصلحة الضرائب إنما باشرت إجراءات الحجز الإدارى العقارى المنصوص عليها فى الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٠/٣/٢٥ المعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٨٨٥/١١/٤ والأمر العالى الصادر فى ١٩٠٠/٣/٢٦ ، وذلك عملاً بالحق المخول لها بمقتضى المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذ كان مبلغ الضريبة

الذى قدرته لجنة الطعن واجب الاداء ولا يترتب على الطعن فى قرار هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية وقف تنفيذه وذلك على ما تقضى به المواد ٥٢ و ٥٣ و ١٠١ من القانون سالف الذكر، فان إجراءات الججز الإدارى العقارى التى اتخذتها مصلحة الضرائب على عقار مدينها المطعون ضده تكون قد تمت صحيحة ولا يكون للطعن رقم ١٢ سنة ١٩٤٦ المرفوع من المطعون ضده أى أثر على سير هذه الإجراءات ، هذا إلى أن المستفاد من هذه النصوص ومن نص المادة ٣ من الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٠/٣/٢٥ انها توجب على مصلحة الضرائب أن تتخذ إجراءات التنفيذ فى مواعيد محددة وعلى ذلك فإنها لم تتسرع فى اتخاذ هذه الإجراءات ولم تنعسف فى استعمال حقها خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه . وقد أخطأ هذا الحكم أيضا فى إستناده إلى المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات فى القول بأنه ما كان يجوز لمصلحة الضرائب إجراء المزايدة إلا بعد صيرورة الحكم نهائيا لأن هذه المادة لا تنطبق إلا على التنفيذ العقارى الذى يتم وفقا لأحكام قانون المرافعات فلا تسرى على إجراءات التنفيذ التى تتم بطريق الججز الإدارى العقارى . وأضافت الطاعنة أنها لم تحل محل مصلحة الضرائب فى إدارة العقار كما قرر الحكم المطعون فيه بل إن ملكية هذا العقار قد انتقلت إليها مباشرة بمقتضى محضر البيع وأنه لا رابطة بينها وبين مصلحة الضرائب الدائنة وأنها غريبة عن النزاع القائم بين المصلحة المذكورة وبين مدينها المطعون ضده ، وعلى ذلك تكون حسنة النية فى وضع يدها على العقار المذكور أيا كانت الإجراءات التى اتخذت بشأنه ، وإذا اعتبرها الحكم المطعون فيه سيئة النية وعلى هذا الأساس ألزمها برد ريع العقار فانه يكون مخطئا فى تطبيق القانون . ويتحصل الوجه الثانى فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامها بريع العقار الذى استرده المطعون ضده على أساس أنها كانت سيئة النية فى وضع يدها عليه قد خالف المادة ١٨٥ من القانون المدنى ، ذلك أن مصلحة الضرائب قد اتخذت إجراءات الججز العقارى الإدارى وفاء لدينها قبل المطعون ضده فهى وحدها التى يمكن مساءلتها عن رد العقار وتمساره تبعا لحسن أو سوء نيتها لأنها هى التى تسلمت غير المستحق ، أما مصلحة الأملاك الطاعنة التى رسا عليها مزاد العقار فانها تعتبر من الغير الذى انتقلت إليه ملكية العقار ولا تسأل عن رد تمساره إلى المدين الذى زال سبب التزامه . وتنعى الطاعنة فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى والفساد فى الاستدلال ، ذلك

أنه استند في القول بسوء نية مصلحة الضرائب إلى ما قاله من أن الثابت من أوراق الدعوى هو أن مصلحة الضرائب تعجلت الأمر وأنه وإن كان لها الحق في اتخاذ إجراءات حجز العقارى فانما يكون ذلك على مسئوليتها وأن الضريبة خفضت من مبلغ ٣٥٦٥ ج و ١١٩ م إلى مبلغ ٢٢٩ ج و ١٧٦ م يخصم منه مبلغ ٥١ ج و ١٥٠ م قيمة المصروفات التي ألزمت بها ومبلغ ١٧٠ ج و ٥٣٢ م الذي حصلته من المطعون ضده حتى يوم ١٩/٧/١٩٥٧ فتكون الضريبة التي باعت المنزل وفاء لها مقدارها ٧ ج و ١٨٤ م وهو ما اعتبره الحكم تعسفا منها في استعمال الحق طبقا للمادة ٥/ب من القانون المدنى، مع أن مصلحة الضرائب اتخذت هذه الإجراءات وفاء للضريبة التي قدرتها لجنة الطعن بمبلغ ٣٥٦٥ ج و ١١٦ م وقد رسا المزداد على الطاعنة في ١٨/٦/١٩٤٩ ولم يصدر الحكم في الطعن رقم ١٢ سنة ١٩٤٦ إلا في ٢٧/٤/١٩٥٣ وعلى ذلك يكون استدلال الحكم المطعون فيه على تعسف مصلحة الضرائب في استعمال حقها في تنفيذ قرار لجنة الطعن فاسدا لقيامه على فهم خاطيء لوقائع الدعوى .

وحيث إنه وإن كان قرار لجنة الطعن المنصوص عليه في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يعتبر وفقا للسادتين ١٠١، ٥٣ من هذا القانون من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتا واطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية إلا أن تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسئولية طالب التنفيذ لأن إباحة تنفيذها قبل أن تصبح نهائية هو مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم أو القرار قوة الشيء المحكوم فيه فاذا اختار استعمال هذه الرخصة وأقدم على تنفيذه وهو يعلم أنه معرض للإلغاء إذا ما طعن فيه فانه يتحمل مخاطر هذا التنفيذ، فاذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به بناء على الطعن فيه وجب على طالب التنفيذ بعد أن ثبت أن الحق ليس في جانبه أن يرد إلى خصمه الذي جرى التنفيذ ضده ما يكون قد استوفاه منه وأن يعيد الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ كما يلتزم بتعويض الضرر الذي لحق هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ وتبعاً لذلك يرد إليه الثمار التي حرم منها ، ولا يكون للخصم الذي استولى على هذه الثمار أن يحتج بأنه حاز العقار بحسن نية فلا يلتزم طبقا للسادتين ١/١٨٥ ، ٩٧٨ من القانون المدنى إلا برده دون ثماره ، ذلك أنه يعتبر

سوء النية في حكم هاتين المادتين منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بالغاء القرار أو الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة إعلان للحائز بعيوب حيازته مما يزول به حسن نيته طبقاً للمادة ٩٦٦ من القانون المسدنى . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب قد أعلنت بالطعن رقم ١٢ سنة ١٩٤٦ كلى القاهرة قبل أن تباشر إجراءات التنفيذ الإدارى على عقار المطعون ضده وأنه قضى في هذا الطعن بتخفيض الضريبة المستحقة على المطعون ضده من ١١٦ ج و ٣٥٦٥ م إلى ١٦٧ ج و ٢٢٩ م فإنها تعتبر سيئة النية بالنسبة لما قبضته من ثمار ذلك العقار من تاريخ وضع يدها عليه بعد أن رسا مزاده عليها بتاريخ ١٨/٦/١٩٤٩ وتلتزم لذلك بريعه عن المدة من تاريخ هذا الاستلام إلى تاريخ رده إلى المطعون ضده، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون مخالفاً للقانون . ولا صحة لما قرره الطاعنة من أنه استند إلى المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات للقول بعدم جواز إجراء المزايدة إلا بعد أن يصير الحكم نهائياً، إذ أن البين مما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الشأن أنه لم يتم قضاءه على هذه المادة، وإنما الحكم رقم ١٨٦ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة الذى قضى ببطلان الججز الإدارى هو الذى استند إلى تلك المادة، وأن ما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الصدد إنما كان نقلاً عن الحكم المذكور، وبالتالي فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات لا يصادف محلاً فيه . وغير صحيح أيضاً ما قرره الطاعنة من أن ملكية العقار المنفذ عليه قد انتقلت إليها بمقتضى محضر البيع المؤرخ ١٨/٦/١٩٤٩ ذلك أن الثابت من هذا المحضر المرفق بحفاظتها أن المزايد رسا على مصلحة الضرائب الحاجزة ، كما أن البين من الأوراق أن مصلحة الأملاك الطاعنة إذ استلمت هذا العقار بعد رسو مزاده على مصلحة الضرائب فإنما تسلمته باعتبارها الجهة الحكومية التى تتولى إدارة أملاك الدولة ، وبالتالي فإنها فى وضع يدها عليه تقوم مقام مصلحة الضرائب وتكون العبرة بحسن أو سوء نية هذه المصلحة الأخيرة . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويكون النعى عليه بالسبب الأول بوجهيه على غير أساس .

وحيث إن النعي بالسبب الثاني مردود بأن ماقرره الحكم بشأن المبلغ المنفذ به يتفق مع الواقع الثابت في الدعوى وظاهر منه أن الحكم المطعون فيه سلم بأن مصالحة الضرائب اتخذت إجراءات الحجز العقاري الإداري وفاء لمبلغ ٣٥٦٥ ج و ١١٦ م الذي قدرته لجنة الطعن وأن هذا المبلغ خفض في الطعن رقم ١٢ سنة ١٩٤٦ إلى ٢٢٩ ج و ١٧٦ م وأنه بعد خصم مصروفات ذلك الطعن وما سدده المطعون ضده من قبل يكون الباقي ٧ ج و ١٨٤ م، وبالتالي يكون النعي عليه في هذا الخصوص بالخطأ في فهم الواقع والفساد في الاستدلال على غير أساس ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدقي البشبيشي ، وعلى
عبد الرحمن .

(٨٣)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الأحكام ” . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .
إستئناف . اختصاص

اشتمال قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر أداء بالدين
على القضاء بإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع النظم .
اعتباره بمثابة حكم بعدم الاختصاص . جواز الطعن فيه على استقلال .

(ب) إستئناف . ” نطاق الإستئناف ” . حكم . ” مخالفة القانون ” .
نقض .

الإستئناف يطرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة
الإستئناف . امتناع إعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى . مخالفة ذلك .
خطأ في القانون .

١ - إذا لم يقتصر قضاء الحكم على رفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار
أمر أداء بالدين المطالب به لعدم ثبوته بالكتابة وإنما اشتمل قضاؤه أيضا على
إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في موضوع التظلم تأسيسا على
القول بأن محكمة الإستئناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع لأن محكمة الدرجة
الأولى لم تستنفد ولايتها فيه ، فإن هذا من الحكم يعتبر قضاء قطعيًا بعدم ولاية
محكمة الإستئناف بنظر موضوع الدعوى لإختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا
القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه على استقلال .

٢ — إذا كان ما قرره الحكم الابتدائي يعتبر قضاء بعدم قبول الدعوى وفي صميم موضوعها لا تملك معه محكمة الدرجة الأولى الرجوع فيه ، وبه تكون قد استنفدت ولايتها في الفصل في هذا الموضوع ، فإن الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم يكون قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف ، ويمتنع عليها لذلك أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت ولايتها في نظر النزاع ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإعادة القضية إلى تلك المحكمة لنظر موضوعها تأسيساً على ما ذهب إليه خطأ من أن محكمة أول درجة لم تتعرض لموضوع التظلم وأنه لذلك فلا تملك المحكمة الاستئنافية الفصل فيه لأن الاستئناف لا يطرحه عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته رئيساً لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) طلب إصدار أمر بالزام الطاعنين عن نفسيهما وبصفةتهما شريكين متضامنين في شركة الخطيب ومنشى بأن يؤديا له أربعين ألف جنيه وتثبيت الحجر الذي أوقعه تحت يد المطعون ضدهم من الثاني للآخر، وقال في تبيان طلبه إن شركة الخطيب ومنشى تقدمت في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ إلى شركة الزيت العربية — أرامكو — التي يمثلها المطعون ضده الأول — تطلب إليها أن تكفلها لدى بنك الأندوشين في قرض قيمته ٢٥٠ ألف ريال سعودي، ثم تقدمت إليها مرة أخرى في ٦ يونيو سنة ١٩٦٠ لتكفلها في قرض آخر مماثل لدى البنك الهولندي وتعهدت الشركة المقترضة كتابة بدفع مبلغ القرضين للشركة الكفيلة عند قيامها بالوفاء به عنها، إلا أن الشركة المدينة — الطاعنة — رغم تسامها القرضين بكفالة شركة أرامكو لم تدفع منهما سوى مبلغ ١٠٠ ألف ريال سعودي من القرض الأول وحده مما اضطر الشركة الكفيلة إلى الوفاء بقيمة الباقي من هذا القرض للبنك

الأول وبكل دين البنك الثاني بعد أن طالبها البنكان بالوفاء عند استحقاق الدينين ولما طالبت الشركة المدينة بأداء ما وقته عنها رفضت فتقدمت بطالبها سالف الذكر . وبتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ صدر الأمر رقم ٧٩ سنة ١٩٦٠ من محكمة الجيزة الابتدائية بالزام الطاعنين أن يؤديا للمطعون ضده الأول بصفته أربعين ألف جنيه قيمة ما أوفاه عنهما للبنكين وتثبيت الحجز الموقع تحت يد باقي المطعون ضدهم . عارض الطاعنان في هذا الأمر بالدعوى رقم ٥٦٠ سنة ١٩٦٠ كلى الجيزة، وبتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بالغاء الأمر المعارض فيه تأسيسا على صحة الدفع المبدى من الطاعنين بعدم قبول الدعوى بطريق أمر الاداء لأن الدين المطالب به غير ثابت بكتابة موقع عليها من الطاعنين . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٧١١ قضائية . وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الإستئناف في موضوع الإستئناف بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الغاء أمر الاداء وبإعادة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية للفصل في موضوع التظلم وأقامت قضاءها بذلك على توافر شرط ثبوت الدين بالكتابة وقت صدور أمر الاداء . طعن الطاعنان بطريق النقض في هذا الحكم بتقرير مؤرخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن كما دفعت ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يعلن به من المطعون ضدهم .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن المبدى من النيابة أن الطاعنين لم يعلنوا تقرير الطعن إلى المطعون ضدهم الخامس والسادس والرابع عشر والتاسع عشر والرابع والعشرين والسابع والعشرين والتاسع والعشرين والواحد والثلاثين والخامس والثلاثين والرابع والأربعين المحجوز تحت يدهم في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات قبل تعديها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذى أنشأ دوائر فحص الطعون، ولم يستكمل الطاعنان هذا الإجراء في الميعاد المقرر بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧، مما يجعل الطعن باطلا بالنسبة لهؤلاء المطعون ضدهم .

وحيث إن هذا الدفع صحيح، ذلك أن الطعن رفع في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ وقد أدركه قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة

فخص الطعون، ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، وكانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه، وإذا كانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعنين بإعلان المطعون ضدهم الذين أشارت إليهم النيابة في دفعها خلال هذا الميعاد وحتى انقضى الميعاد الذي منحه لهما القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٧، فإنه يتعين إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها بالنسبة لهؤلاء المطعون ضدهم والحكم ببطلان الطعن بالنسبة لهم .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن المبدى من النيابة، أن الحكم المطعون فيه اقتصر على القضاء برفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر الأداء لعدم توافر شروطه وبقبول هذا الطلب وبني على ذلك قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلغاء أمر الأداء، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها مما لا يجوز معه الطعن فيه استقلالاً وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يقتصر قضاؤه على رفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر أداء بالدين المطالب به لعدم ثبوته بالكتابة، وإنما اشتمل قضاؤه أيضاً على إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في موضوع التظلم تأسيساً على القول بأن محكمة الاستئناف لا تملك الفصل في هذا الموضوع لأن محكمة الدرجة الأولى لم تستنفذ ولايتها فيه، وهذا من الحكم المطعون فيه يعتبر قضاءً قطعياً بعدم ولاية محكمة الاستئناف بنظر موضوع الدعوى لاختصاص المحكمة الابتدائية به، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه على استقلال، والطعن الحالى في سببه الأول وارد على هذا القضاء .

وحيث إن الطاعن بالنسبة للمطعون ضدهم الذين صح إعلانهم وهم من عدا من سبق ذكرهم قد حاز أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم المذكور قضى بإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بمقولة إن هذه المحكمة لم تتعرض لموضوع التظلم في أمر الأداء وأنه لذلك فلا تملك المحكمة الاستئنافية الفصل في هذا الموضوع مع أن الثابت من حيثيات الحكم الابتدائي وما انتهت إليه محكمة الدرجة الأولى فيه أنها قضت بعدم قبول الدعوى بطريق أمر الأداء على أساس عدم استيفاء شروط المادة ٨٥١ من قانون المرافعات ومن ناحية أخرى لعدم جواز الرجوع على الشركاء المتضامنين (الطاعنين) قبل الحصول على حكم نهائي ضد الشركة المدينة وبهذا تكون محكمة الدرجة الأولى قد فصلت في صميم موضوع الدعوى بعدم قبولها واستنفدت بذلك ولايتها في الخصومة ، ومن ثم فإن استئناف حكمها يطرح النزاع برمته على محكمة الاستئناف مع أساسه القانوني وأدلته الواقعية ولهذا فقد كان على محكمة الاستئناف بما لها من ولاية فحص النزاع أن تقول كلمتها فيه فتؤيد الحكم المستأنف أو تتدارك ما شابه من أخطاء وذلك لما للإستئناف من أثر في نقل الدعوى المستأنف حكمها إلى المحكمة الاستئنافية، وإذا لم تفعل وقضت بإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى على الرغم من استنفاد ولايتها بنظر النزاع، فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي رفع عنه الإستئناف أنه لم يكتف بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى بطريق أمر الأداء تأسيساً على القول بعدم توافر شرط ثبوت الدين بالكتابة بل إنه قال بعد ذلك في أسبابه " وفضلاً عن ذلك فإن المطالبة الموجهة لمارضين بصفتهما الشريكين المتضامنين في الشركة المدينة (الطاعنين) لا تقبل إلا إذا كان بيد الدائن (شركة الزيوت) - المطعون ضده الأول بصفته - سند رسمي أو حكم نهائي على الشركة بالدين فإذا كانت المطالبة قد حصلت قبل الحصول على السند الرسمي أو الحكم النهائي المثبت لمديونية الشركة فإنها تكون غير مقبولة " . وهذا الذي قرره محكمة الدرجة الأولى يعتبر قضاءً منها بعدم قبول الدعوى وفي صميم

موضوعها لا تملك معه الرجوع فيه ، وبه تكون قد استنفدت ولايتها في الفصل في هذا الموضوع ويكون الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف، ويمتنع عليها لذلك أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت ولايتها في نظر النزاع، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإعادة القضية إلى تلك المحكمة لنظر موضوعها تأسيساً على ما ذهب إليه خطأ من أن محكمة أول درجة لم تتعرض لموضوع التظلم وأنه لذلك فلا تملك المحكمة الاستئنافية الفصل فيه لأن الاستئناف لا يطرحه عليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، وعبد صدق البشبيشي ، وعلى
عبد الرحمن .

(٨٤)

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) استئناف . ” إعلان الاستئناف ” . ” اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ” .
بطلان . ” بطلان غير متعلق بالنظام العام ” .

ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ مرافعات بعد
تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاة هذا
الميعاد . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . تقريره لمصلحة المستأنف عليه . عدم تعلقه
بالنظام العام .

(ب) تجزئة . ” أحوال التجزئة ” . استئناف . ” اعتبار الاستئناف كأن
لم يكن ” .

اعتبار الاستئناف كأن لم يكن — في حالة قابلية موضوعه للتجزئة — بالنسبة لأحد
المستأنف عليهم لا يستتبع اعتباره كذلك بالنسبة للباقيين .

١ — جرى قضاء محكمة النقض بأن ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية
من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
هو ميعاد حضور بصريح النص ، والجزاء المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا
الميعاد وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه
بالحضور خلال الميعاد المذكور ، وهو بعينه الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من قانون
المرافعات لعدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى المبتدأة ، وهذا
الجزاء مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف
في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم المحضرين
في قطع التقادم والسقوط . ولم يوجب المشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزاء

من تلقاء نفسها خلافا لما كان عليه الحال في المادة ٤٠٦ مكرر قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢، حيث كانت توجب على المستأنف إعلان استئنائه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، مما يؤكد أن الجزاء في صورته الجديدة لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم . ولا يغير من ذلك أن هذا الجزاء يقع بقوة القانون بمجرد انقضاء ميعاد الثلاثين يوما دون أن يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور ، إذ أن هذا معناه أنه يتحتم على المحكمة أن توقع هذا الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه ، واصحاب المصلحة أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا .

٢ - إذا كان موضوع الاستئناف مما يقبل التجزئة فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لأحد المستأنف عليهم لا يستتبع اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص ، ولا يغير من ذلك كون هؤلاء المستأنف عليهم لم يعلنوا بالإستئناف إعلانا صحيحا لا في ميعاد الثلاثين يوما ولا بعد ذلك ، لأن هذا ليس من شأنه أن يخول محكمة الاستئناف الحق في الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة إليهم بغير أن يدفعوا بذلك ، بل يكون على المحكمة في هذه الحالة إتباع ما تقضى به المادة ٩٥ مكرر من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ من وجوب تأجيل القضية إلى جلسة تالية يعاد تكليف المدعى عليه الذي بطل إعلانه بالحضور فيها تكليفا صحيحا بواسطة خصمه .

المحكمة

- بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣٣٦٣ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى

القاهرة على الطاعن وآخر غير مختصم في الطعن ، طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى قطعة الأرض الموضحة بالصحيفة وإزالة ما عليها من مبان والتسليم ، وقالوا شرحا لدعواهم إن هذه الأرض آلت إليهم بطريق الميراث عن والدهم الذي كان قد اشتراها بعقد مسجل في ١٩٢٦/١١/٢٥ وأن الطاعن والمدعى عليه الآخر اغتصبها وأقاما عليها كشكا خشبيا مما اضطرها لإقامة الدعوى عليهما بالطلبات آنفة الذكر . وفي ١٩ يناير ١٩٦٣ قضت محكمة الدرجة الأولى بتثبيت ملكيتهم للأرض المبينة بالصحيفة وإزالة ما عليها من مبان وتسليمها إليهم . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٥١٥ سنة ٨٠ ق القاهرة . وبجلسة ١٩٦٣/١٠/٢٦ أمام محكمة استئناف القاهرة حضر المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) لأول مرة ولم يحضر باقي المستأنف عليهم ، ودفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفه بالحضور خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم صحيفة الاستئناف لقلم المحضرين إعمالا لنص المادة ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ . وبجلسة ١٩٦٤/٢/٢ صمم المطعون ضده الأول على دفعه هذا . وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بقبول الدفع المبدى من المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) واعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن في الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره صممت على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم أقام قضاءه بإعلان إعلان صحيفة الاستئناف الموجه منه إلى المطعون ضدهم بمكتب محاميهم على أنه لم يثبت أنهم قد وكلوا هذا المحامي في مباشرة الاستئناف وأنه يكون بالتالي إعلانه في مكتبه باعتباره محلهم المختار باطلا ، لأنه لا يجوز إعلان الطعن في المحل المختار إلا إذا كان المطعون ضده قد ذكر هذا الاختيار في إعلان الحكم طبقا للمادة ٣٨٠ مرافعات ، هذا في حين أنه لا يجوز الاحتجاج في هذا المقام بالمادة ٣٨٠ مرافعات لأن الاستئناف ، بعد التعديل الذي أدخله الشارع بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ يجري ميعاده منذ تاريخ صدور الحكم لا من تاريخ إعلانه . وإذا كان قد تبين

له عند إعلان المحكوم لهم بصحيفة الاستئناف في محل إقامتهم المبين بصحيفة افتتاح الدعوى الموجهة منهم له أنهم لا يقيمون في هذا المحل فقام بتوجيه هذا الإعلان لهم في محلهم المختار الذي اتخذوه أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة فان هذا الإعلان منه يكون متسقا مع التعديل الذي أدخل على قانون المرافعات بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذا الإعلان باطلا قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات إذ أجازت للمحكوم عليه إعلان خصمه بالطعن في المحل الذي اختاره موطنه له عند إعلانه بالحكم الصادر لصالحه ، فان مرد ذلك ما قضت به المادة ٨٣ من قانون المرافعات من أن التوكيل الصادر من أحد الخصوم يجعل موطن وكيله محلا مختارا له في درجة التقاضي الموكل فيها ، ولا يغير من ذلك ما طرأ على المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات من تعديل بموجب القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ذلك أن هذا التعديل وإن جعل الأصل سريان ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره على أساس أن الخصم يفترض فيه عادة العلم بالخصومة وما تم فيها من إجراءات ، إلا أنه استثنى في ذات المادة حالات أوردها وجعل فيها ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من تاريخ إعلانه لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ففي هذه الأحوال يكون مجال أعمال المادة ٣٨٠ فيما تشترطه لجواز إعلان الطعن للخصم في المحل المختار من أن يكون هذا الخصم قد اختار هذا المحل في ورقة إعلانه للحكم الذي رفع منه الطعن . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن المطعون ضدهم قد أعلنوه بالحكم الصادر لصالحهم واتخذوا في ورقة إعلان الحكم مكتب وكيلهم أمام محكمة الدرجة الأولى محل مختارا لهم ، فان قيامه بإعلان صحيفة الاستئناف إليهم في المحل المذكور يكون باطلا على ما قرره الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الدفع المبدى من المطعون ضده الأول وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليف الطاعن للمطعون ضدهم بالحضور خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف

لقلم المحضرين إعمالاً للمادة ٤٠٥ / ٢ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ مع أن الدفع المذكور ليس من النظام العام فلا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ولا يفيد من الجزاء المترتب عليه من لم يتمسك به ، وأنه إذ كان الثابت أن المطعون ضده الأول وحده هو الذي حضر وتمسك بالدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته في الميعاد المقرر قانوناً فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون إذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لجميع المستأنف عليهم مع أنهم - فيما عدا المطعون ضده الأول - لم يحضروا ولم يتمسكوا بهذا الدفع .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن ميعاد الثلاثين يوماً المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور بصريح النص ، والجزاء المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا الميعاد وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المذكور هو بعينه الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات لعدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى المبتدأة ، وهذا الجزاء مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم المحضرين في قطع التقادم والسقوط ، ولم يوجب المشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزاء من تلقاء نفسها خلافاً لما كان عليه الحال في المادة ٤٠٦ مكرر قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ حيث كانت توجب على المستأنف إعلان استئنافه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، مما يؤكد أن الجزاء في صورته الجديدة لا يتعلق بالنظام العام فلا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم . ولا يغير من ذلك أن هذا الجزاء يقع بقوة القانون بمجرد إنقضاء ميعاد الثلاثين يوماً دون أن يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور ، إذ أن هذا معناه أنه يتحتم على المحكمة أن توقع هذا الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه ، ولصاحب المصلحة أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً . لما كان ما تقدم وكان يبين من الحكم المطعون فيه

وسائر الأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم المحضرين في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٣ وقام المحضر في ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ بإعلان المستأنف عليهم (المطعون ضدهم) في عنوانهم الموضح بصحيفة افتتاح الدعوى وأثبت عدم وجودهم فيه فعمد المستأنف (الطاعن) إلى إعلانهم بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٣ في مكتب محاميهم الذي كان يحضر عنهم أمام محكمة الدرجة الأولى وهو إعلان علاوة على أنه باطل على ما سلف البيان في الرد على السبب الأول فقد جاء بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما على تقديم صحيفة الاستئناف لقلم المحضرين ومن ثم فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بالنسبة لمن تمسك بذلك من المستأنف عليهم وإذا كان الثابت إن المستأنف ضده الأول (المطعون ضده الأول) هو الذي حضر وحده وعن نفسه فقط دون باقي المستأنف عليهم ، ودفع في أول جلسة حضرها وهي جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٣ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفه بالحضور خلال ثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف لقلم المحضرين إعمالا لنص المادة ٤٠٥/٢ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وصمم على هذا الدفع أما باقي المستأنف عليهم فانهم لم يحضروا ولم يقدم أيهم مذكرة بدفائه فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بالنسبة إليه وحده دون باقي المطعون ضدهم الذين لم يمثلوا في الاستئناف ولم يتمسكوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لما كان ذلك وكان موضوع الاستئناف مما يقبل التجزئة فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) لا يستتبع اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص ، ولا يغير من ذلك كون هؤلاء المستأنف عليهم لم يعلنوا بالاستئناف إعلانا صحيحا لا في ميعاد الثلاثين يوما ولا بعد ذلك لأن هذا ليس من شأنه أن يخول محكمة الاستئناف الحق في الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة إليهم بغير أن يدفعوا بذلك ، بل يكون على المحكمة في هذه الحالة إتباع ما تقضى به المادة ٩٥ مكرر من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ من وجوب تأجيل القضية إلى جلسة تالية يعاد تكليف المدعى عليه الذي بطل إعلانه بالحضور فيها تكليفا صحيحا بواسطة خصمه .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

العدد الأول - السنة العشرون

الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

الصفحة	القائمة
	(١)
	إثبات . أحوال شخصية . إختصاص . إرتفاق . إستئناف . إستيلاء . إصلاح زراعى . اعتراض الخارج عن الخصومة إعلان . إلزام . أمر على عريضه . أموال . إنابة قضائية . أهلية . أوراق تجارية
	إثبات
	إجراءات الإثبات :
	(١) الإحالة إلى التحقيق .
١٨٢	٣٠ ١ — إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها ألا تجيبه متى رأت من ظروف الدعوى وملايساتها والأدلة التى استندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها . (الطن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)
٢٧٠	٤٣ ٢ — إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية أمام محكمة أول درجة . تخلف الطاعن عن إعلان شهوده . عدم طلبه الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الإستئناف . عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها . لا عيب . (الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
٢٧٠	٤٣	٣ — تعويل محكمة الاستئناف على محضر تحقيق أجرته محكمة أول درجة . جوازه ما لم يشبه بطلان في ذاته . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
٣٤٩	٥٦	٤ — سلطة محكمة الاستئناف في الاعتماد على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى إذا رأت أن فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) (ب) الإدعاء بالتزوير . راجع : تزوير . (ج) الطعن بالجهالة .
٣٤٩	٥٦	١ — سلطة محكمة الموضوع في أن تأمر بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما في حالة ادعاء الوارث جهالة بتوقيع مورثه على الورقة أو انكاره . المادة ٢٦٢ مرافعات . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
٤٠٤	٦٥	٢ — طعن الوارث بالجهالة . عدم قبوله إذا أقرباً من الختم الموقع به من المورث صحيح . يجب عليه سلوك سبيل الطعن بالتزوير . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١) (د) استجواب الخصم :
١٧٠	٢٨	١ — جزاء تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب . جواز قبول الإثبات بشهادة الشهود في وقائع الاستجواب . لا بطلان . (الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		٢ — عدم جواز اتخاذ أقوال الخصم في محضر الاستجواب دليلاً ضد خصمه ما لم تتأيد بدليل . (الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٩) ٣١٠
	٥٠	طرق الإثبات : (أولاً) الكتابة .
		١ — التوقيع بختم خطأ بدلاً من ختم آخر واقعة مادية لا يجوز اثباتها بالبينة إلا بإثبات رضا الشخص المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة ارادته مع ارادة المتعاقد الآخر . ذلك لا يكون إلا بالكتابة إذا زادت قيمة الالتزام الناشء عن العقد على عشرة جنيهات . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٩) ١١١
	١٩	٢ — مجال تطبيق نص م ١٢٣ مدني . الاخطاء المادية في العقد هي التي تكشف عنها الورقة ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد . ليس من قبيل ذلك التوقيع على الورقة بختم بدلاً من ختم آخر . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٩) ١١١
	١٩	٣ — حجية الورقة العرفية مستمدة من التوقيع وحده . عدم صلاحيتها — عند خلوها من التوقيع — لتكون مبدأً ثبوت بالكتابة إلا إذا كانت مكتوبة بخط المدين . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٩) ١١١
	١٩	٤ — حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولم يكن ثابتاً ثبوتاً رسمياً سواء صدرت إلى وارث أو غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٩) ٤٠٤
	٦٥	٥ — عدم جواز التمسك بمبدأ الثبوت بالكتابة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٦٩) ٤٢٥

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) شهادة الشهود .
١٤	٣	١ — جواز الإثبات بالبينة عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي . تقدير قيام المانع متروك لقاضي الموضوع . م ٢/٤٠٣ مدني . (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
٢٢	٤	٢ — الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البينة . (الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
١١١	١٩	٣ — طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم صدور العقد من المتصرف وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع وفي حدود المادة ٢٧٤ مرافعات . عدم إعتبار هذا الطلب قبولا لإثبات التعاقد ذاته بالبينة . (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
١٤٤	٢٤	٤ — جواز إثبات أن الشرط الوفاائي مقصود به إخفاء رهن عقارى بكافة طرق الإثبات . (الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
٢٧٠	٤٣	٥ — إعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر . جواز إثبات صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدني . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
٤٥٠	٧٣	٦ — للوارث إثبات طعنه على العقد بأنه يستر وصية بكافة طرق الإثبات . استمداده حقه في الطعن من القانون مباشرة وليس من المورث . (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) القرائن .
		(١) القرائن القانونية .
		(١) قرينة قوة الأمر المقضى .
٢٦٣	٤٢	١ — إذا كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف في طلب رد قاض من قضائها فإنه كسائر الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لا سبيل إلى الطعن فيه بالطرق العادية وبالتالي يكون نهائيا ولا يمنع من نهائيته واكتسابه قوة الأمر المقضى الطعن فيه بطريق النقض . (الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
٣٣٣	٥٣	٢ — اختلاف دعوى الحيازة والريع سببا وموضوعا . قاضي الحيازة . منعه من التعرض للملكية . ما يقرره في شأنها لا يقيد المحكمة التي تنظر النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مترتب عليه . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
٣٧٥	٦٠	٣ — حكم المحكمة الجزئية في دعوى قسمة أثير فيها النزاع حول الملكية . قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع بشأن الملكية وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . عدم الطعن في هذا القضاء . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى . عدم جواز إثارة مسألة عدم الاختصاص أمام المحكمة المحال إليها . عدم رد الحكم المطعون فيه على دفع الطاعنة بصدد الاختصاص . لا قصور . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٤)
٣٩١	٦٣	٤ — وحدة الموضوع في الدعويين . مناطه . صحة الدين وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد . القضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل . (الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — قوة الأمر المقضى لاتلحق إلا منطوق الحكم وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا وثيقا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها . بحث الحكم كيدية طلب الحجر غير لازم لقضائه في الطلب .
٤٥٨	٧٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ”حجية أحكام المحاكم الشرعية“
		٦ — حجية الحكم الشرعي النهائي . مناطها . صدوره في حدود ولاية المحاكم الشرعية .
٤٦٣	٧٥	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ”حجية الأحكام الجنائية“
		٧ — حجية الأحكام الجنائية بالإدانة أو البراءة أمام المحاكم المدنية قاصرة على المنطوق والأسباب المؤدية إليه لاتلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة . مثال .
٢٢٩	٣٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) (٢) قرينة المادة ٩١٧ مدني .
		صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم جواز إعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني . للوارث الذي يطعن في التصرف بأنه وصية أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي
٢٢	٤	(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) (ب) القوائن القضائية
		١ — محكمة الموضوع . لها أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من قرائن . استقلالها بتقدير قوة القرائن في الإثبات . مناقشته كل قرينة على حدة . غير جائز .
٩٥	١٦	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استنباط القرائن في إثبات الغش من أقوال شهود سمعهم الخبير بدون حلف يمين ومن المعاينة التي أجراها ومن المستندات المقدمة إليه . ما يجوز إثباته بالبيئة يجوز إثباته بالقرائن .
١٤٤	٢٤	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		٣ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استنباط القرائن . حقها في التعويل على ما جاء بأسباب حكم سابق . لا يمنع من ذلك انحسار الحجية عن الحكم السابق لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا .
٣١٧	٥١	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		(رابعاً) الإقرار .
		الإقرار — قضائياً كان أو غير قضائي — تصرف من جانب واحد يتضمن نزول المقرر عن حقه قبل خصمه في إثبات ما يدعيه . يشترط فيه ما يشترط في سائر التصرفات القانونية من أن يكون صادراً عن إرادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الرضا .
٤٥٤	٦٥	(الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		راجع : إجراءات الإثبات "استجواب الخصم" .
٣١٠	٥٠	(الطن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		(سادساً) اليمين . تقدير كيدية اليمين الحاسمة تستقل به محكمة الموضوع .
٣٣٧	٥٤	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		(سابعاً) الخبرة . راجع : خبرة .

الصفحة	القاعدة	أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية .
		”الدفع بعدم سماع الدعوى“ .
٣٠٦	٤٩	قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وسماعها وإحالتها إلى محكمة أول درجة . حكم لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٩/٢/١٢)
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين .
١٨٧	٣١	١ — للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته ولا يمكن لأى جهة قضائية البحث في ذلك إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية . استخلاص قاضى الموضوع لهذا التغير مسألة واقع . (الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٩/١/٢٩)
		٢ — عدم اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اتحد الطرفان في المذهب . اختصاص المجلس الملى للطائفة بنظرها . المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك . معترف به . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ .
٤٦٣	٧٥	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		المسائل الخاصة بالأجانب .
		حق النيابة العامة في الطعن في مسائل . حصة خاصة بالأجانب مقصور على الأحكام الصادرة في بطلان الزواج . ليس من قبيل ذلك التطليق للغيبة والاعسار .
١٠٨	١٨	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٩/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		حجية حكم الأحوال الشخصية .
		١ - حجية الحكم الشرعي النهائي . مناطها . صدوره في حدود ولاية المحاكم الشرعية .
٤٦٣	٧٥	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢)
		٢ - قوة الأمر المقضى لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا وثيقا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها . بحث الحكم كيدية طلب الجبر غير لازم لقضائه في هذا الطلب .
٤٥٨	٧٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		إشهاد الرجوع في الوقف .
		سماع الأشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يحيله عليه .
٦٤	١١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٩/١/٨)
		إختصاص
		(أولا) الاختصاص الولائي .
		" اختصاص مجلس نقابة المحامين "
		١ - اختصاص مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي عند النزاع إذا لم يكن هناك اتفاق مكتوب بشأنها . مناط قبول طلب تقدير الأتعاب أن يكون متعلقا بعمل من أعمال المحاماة . شرط الاشتغال بالمحاماة منوط بوقت أداء العمل لا بوقت طلب التقدير .
٢١٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)

الصفحة	القائمة	
		٣ — طلب المحامي الحكم باتعابه باعتبارها مقدرة . قضاء الحكم في أسبابه ضمنا بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب تقدير الأتعاب المحامي على أساس ما رآه من أن الاختصاص معقود لمجلس التقابة وحده لعدم وجود اتفاق مكتوب على تقدير الأتعاب . النص في المنطوق على رفض الدعوى لا يمنع مجلس التقابة المختص من نظر الطلب .
٢١٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) " اختصاص لجنة الإصلاح الزراعي "
		٣ — اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالمنازعة في ملكية الأطيان الزراعية التي أصبحت محلا للاستيلاء . عدم اختصاص المحاكم بنظر هذه المنازعة .
٢٧٩	٤٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦) " اختصاص المجلس المالي "
		٤ — عدم اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اتحد الطرفان في المذهب . اختصاص المجلس المالي للطائفة بنظرها . المجلس المالي لطائفة الروم الكاثوليك . معترف به . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ .
٤٦٣	٧٥	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) " التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة "
		٥ — عدم جواز التجاء ذوى الشأن مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض عن نزع الملكية أو مقابل الانتفاع . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت إجراءات تقدير التعويض التي ألزمها القانون باتباعها . تقدير المحكمة للتعويض المطالب به بدعوى مبتدأة . مخالفة ذلك لقواعد الاختصاص الولائي . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٨٦	٧٩	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الاختصاص النوعي
		” إسهاد الرجوع في الوقف “
		١ — سماع الاشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يحيله عليه .
٣٦٤	١١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٩٦٩/١/٨)
		٢ — حكم المحكمة الجزئية في دعوى قسمة أثير فيها نزاع حول الملكية . قضائه بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع بشأن الملكية وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . عدم الطعن في هذا القضاء . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى . عدم جواز إثارة مسألة عدم الاختصاص أمام المحكمة المحال إليها . عدم رد الحكم المطعون فيه على دفع الطاعنة بصدد الاختصاص . لا قصور .
٣٧٥	٦٠	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٤)
		٣ — اشتغال قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر أداء بالدين على القضاء باعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع التظلم . إعتبره بمثابة حكم بعدم الاختصاص . جواز الطعن فيه على استقلال .
٥١٦	٨٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		إرتفاق
		الارتفاقات الإدارية .
		اعتبار الارتفاقات الإدارية المقررة لخدمة مال عام أموالا عامة لتعلقها بالمال العام الذي تخدمه . عدم انقضائها إلا باتهاء تخصيصها لهذه المنفعة أو بتخصيصها لجهة نفع أخرى غير تلك التي من أجلها تقرر الارتفاق .
٤٩٥	٨٠	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

الصفحة	القائمة	إستئناف
		الأحكام الجائز استئنافها .
		١ - قضاء الحكم بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مشار نزاع . الطعن فيه على استقلال جائز . استئناف الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك لا يمتد إليه . الطعن بالنقض الموجه إلى هذا القضاء غير مقبول . مثال .
٤٥	٧	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧)
		٢ - استئناف الحكم الصادر في طلب رد القاضي . جوازه في حالة رد القاضي الجزئي أو قاضي المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا .
٢٦٣	٤٢	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
		رفع الإستئناف
		“الإستئناف الفرعي“
		١ - رفع الاستئناف من المطعون ضده بالإجراءات المعتادة أثناء نظر الإستئناف المرفوع من الطاعن . استئناف فرعي مقبول .
٢٢٣	٣٥	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٢ - رفع الاستئناف المقابل بعد الميعاد . اعتباره استئنافا فرعيا . المادة ٤١٣ مرافعات .
٢٦٣	٤٢	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
		إعلان الإستئناف :
		١ - عدم إعلان الإستئناف بعريضة في الميعاد طبقا للمادة ٤٠٦ مكررا مرافعات قبل تعديلها . بطلان الإستئناف .

الصفحة	القائمة	
		تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لا يزيله الحضور . عدم انطباق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات على الحالة التي يرفع فيها الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المقرر لإعلانه .
٢٥٧	٤١	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
		٢ — عدم جواز تمسك المستأنف عليه الذي صح إعلانه بالإستئناف ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم في النيابة لعدم كفاية التحريات .
٣٦٨	٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)
		٣ — ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ مرافعات بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاة هذا الميعاد . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . تقريره لمصلحة المستأنف عليه . عدم تعلقه بالنظام العام .
٥٢٢	٨٤	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		الخصوم في الإستئناف :
		١ — عدم فصل المحكمة الاستئنافية في طلب التدخل . اعتبار طالب التدخل خارجا عن الخصومة . عدم جواز تدخله أو اختصاصه في الطعن بالنقض .
١٢٨	٢١	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		٢ — عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . لا يكفي اختصاصه أمام محكمة أول درجة . بطلان الاستئناف بالنسبة للأحد الخصوم . عدم اعتباره خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم الاستئنافي .
١٩٣	٣٢	(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		نطاق الاستئناف :
		١ - الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية، على أساس ما قدم فيها من أدلة ودفع وما يطرح منها ويكون قد فات الطرفين ابدائه أمام محكمة أول درجة . (الطن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٩)
٤٠٤	٦٥	...
		٢ - قصد المستأنف إلغاء الحكم الابتدائي والحكم السابق عليه فيما تضمنه من قضاء قطعي . اعتبار عريضة الاستئناف شاملة طلب استئناف الحكمين معا . (الطن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٦٩)
٤٦٩	٧٦	...
		٣ - الاستئناف يطرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف . امتناع إعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى متى استنفدت ولايتها في نظر النزاع . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٦٩)
٥١٦	٨٣	...
		سلطة محكمة الاستئناف . سلطة محكمة الاستئناف في الاعتماد على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى إذا رأت أن فيه ما يكفي لتكوين مقيدتها . (الطن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٩)
٣٤٩	٥٦	...
		الحكم في الاستئناف :
		١ - محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا ما ألغت الحكم الابتدائي يبحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاؤها على أسباب كافية لجملة . (الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٩)
٨٨	١٥	...
٩٥	١٦	...
		(والطن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٩)

الصفحة	لغاضده	
٩٥	١٦	٢ — القضاء بإلغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره بما يسقط عنه حجتيه . ولئن كانت لا تجوز إلا حالة إلى ما ألغى من الحكم إلا أنه لا يعيب الحكم الاستئنافي أن يحيل في بيان الوقائع إلى ماورد بالحكم الابتدائي وإن قضى بإلغائه . (الظن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٩)
١٥٥	٢٦	٣ — قضاء الحكم بنسب خبير في أسبابه قطعياً بالزام الطاعن بالريع باعتباره غاصباً . عدم الطعن في هذا الحكم . صيرورة هذا القضاء حائزاً لقوة الأمر المقضي . ماورد في أسباب الحكم المطعون فيه بشأن هذا البحث يعد نافلاً . (الظن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/١/١٩٦٩)
٥٢٢	٨٤	٤ — الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . ٤ — اعتبار الاستئناف كأن لم يكن — في حالة قابلية موضوعه للتجزئة — بالنسبة لأحد المستأنف عليهم لا يستتبع اعتباره كذلك بالنسبة للباقيين . (الظن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٦٩)
		راجع : إعلان الاستئناف . (القاعدة رقم ١ من ذات الحكم) .
		إستيلاء
		”الاستيلاء الناقل للملكية“
		١ — الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ ، ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها وليس مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . قرار وزير التكوين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بالاستيلاء على الأنطمان . ليس من شأن نقل الملكية . بقاء

الصفحة	الفاصلة	
		الملكية لمالكها حتى يحصل الاستيلاء بالمعنى القانوني. لا يفتى عن ذلك إرسال بيان بتلك الأقطان . (الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ٢٠ ١٢٠
		”الأموال الخاصة بالدولة“ ٢ - عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أولاً أشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم المسادة ٩٧٠ مدني معذله . جواز تملكها بالاستيلاء وفق نص المادة ٨٧٤ مدني قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ (الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ٥٩ ٣٦٨
		”الأراضي الداخلة في زمام البلاد“ ٣ - خروج الأراضي الداخلة في زمام البلاد عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي كان يجوز تملكها بالاستيلاء . (الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠) ٥٩ ٣٦٨
		إصلاح زراعي ”تقدير قيمة الأطنان“ تقدير ثمن الأطنان الزراعية وفقاً لقوانين الرسوم القضائية والشهر والإصلاح الزراعي . مناطها تطبيق أحكام تلك القوانين . عدم تعديلها إلى تقدير أسعار المثل في معاملات الناس . (الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ٢٤ ١٤٤
		”إختصاص لجنة الإصلاح الزراعي“ إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالمنازعة في ملكية الأطنان الزراعية التي أصبحت محلاً للاستيلاء . عدم إختصاص المحاكم بنظر هذه المنازعة . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦) ٤٤ ٢٧٩

الصفحة	القاعدة	إعترض الخارج عن الخصومة
		الحكم بصحة ونفاذ عقدي بيع . تسجيل المشتري صحيفة الدعوى . حجية هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذي سجل عقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى . اعتبار البائع ممثلاً له في تلك الدعوى . جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور .
٢٩٢	٤٦	(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١) إعلان بيانات ورقة الإعلان . إغفال المحضر ذكر عدم وجود الشخص المراد إعلانه في موطنه . بطلان الإعلان .
٨٤	١٤	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) الإعلان في المحل المختار . ١ — إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار شرط صحته أن يتخذ الخصم محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم .
٨٤	١٤	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ٢ — إعلان الطعن في مواجهة الوكيل . شرط صحته . اتخاذه محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم .
٣٢٥	٥٢	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) الإعلان في النيابة . عدم جواز تمسك المستأنف عليه الذي صح إعلانه بالاستئناف ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم في النيابة لعدم كفاية التحريات .
٣٦٨	٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)

القاعدة الصفحة

إعلان رجال الجيش .

١ - مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن إعلان صباط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الختم صورة الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسلم فقط مثلها مثل المحضر تماما .

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ... ٦٤ ٤٠٠

٢ - تسليم صورة إعلان تقرير الطعن للنيابة لا يعتبر إعلانا صحيحا للطعون عليهما الأول والثاني - ضابطين بالقوات المسلحة - بتقرير الطعن .

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ... ٦٤ ٤٠٠

توقيع الجزاء على المحضر .

الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ مرافعات . مقرر لصالح الخزينة العامة . ليس للتخصم مصلحة في النعي على الحكم إغفاله توقيع هذا الجزاء على المحضر الذي تسبب بخطئه في بطلان الإعلان .

(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... ١٢ ٨٤

التزام

تنفيذ الالتزام .

”حق الحبس“

عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بحق الحبس . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ٢٦ ١٥٥

الصفحة	القائمة	
		أوصاف الالتزام . "الأجل"
		راجع : تأمينات. صينية .
٣٠٣	٤٨	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		إنقضاء الالتزام . (١) الوفاء .
		١ — للمدين في أية حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ الجبرى التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء . نص المادة ٦٤٦ مرافعات لا يقيده .
١٣٥	٢٢	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١)
		٢ — إرسال حوالة بريدية بقيمة الدين . لا تبرأ ذمة المدين بمجرد إرسالها بل بقبض قيمتها فعلا . على المدين إثبات ذلك .
٢٢٣	٣٥	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		(ب) استحالة التنفيذ . انفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي . تحمل المدين بالالتزام الذى استحال تنفيذه تبعه هذه الاستحالة . المادة ١٥٩ مدنى .
٤٣٢	٧٠	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٣)
		أمر على عريضة ينسقط الأمر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . عدم تعلق هذا السقوط بالنظام العام . وجوب التمسك به ممن صدر ضده الأمر . جواز النزول عن هذا السقوط صراحة أو ضمنا .
٣٨٨	٦٢	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)

الصفحة	القاعدة	أموال
		الأموال العامة .
		١ — عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . جواز تملكها بالتقادم بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ . (الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٩) ... ١٥
٨٨		” الارتفاقات الإدارية ”
		٢ — اعتبار الارتفاقات الإدارية المقررة لخدمة مال عام أموالا عامة لتعلقها بالمال العام الذي تخدمه . عدم انقضائها إلا بانتهاء تخصيصها لهذه المنفعة أو بتخصيصها لجهة نفع أخرى غير تلك التي من أجلها تقرر الارتفاق . (الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٦٩) ... ٨٠
٤٩٥		الأموال الخاصة بالدولة .
		عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم . المادة ٩٧٠ مدني معدلة . جواز تملكها بالاستيلاء وفق نص المادة ٨٧٤ مدني قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ (الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٦٩) ... ٥٩
٣٦٨		إنابة قضائية
		طلب الانابة القضائية يكون بالطريق الدبلوماسي . تعذر طلبها في حالة قطع العلاقات السياسية . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٩) ... ٥٤
٣٣٧		

الصفحة	القاعدة	أهلية
		تصرف السفينة
		التصرف الصادر من السفينة قبل تسجيل قرار الحجر . يكفي لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ . المقصود بكل منهما .
١٨٢	٣٠	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)
		أوراق تجارية
		السند الإذني .
		السند الإذني المحرر على بياض "الذي لم يذكر فيه اسم المستفيد" يعتبر كالسند لحامله بالنسبة إلى انتقال ملكيته بالمناولة من يد إلى يد دون حاجة إلى تحويل بالتظهير ومن حق حامله أن يطالب بقيمته .
١٧٠	٢٨	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		تظهير الأوراق التجارية .
		"سوء نية المظهر إليه"
		١ — انتفاء سوء نية المظهر إليه . مناطه . ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر . التظهير الحاصل بعد الوفاء . تقرير الحكم أن حصول التخالص عن قيمة السند مع المظهر بعد إعلان البرتستو للمدين لا يمنع من علم المظهر إليه بواقعة الوفاء التي تمت قبل التظهير . عدم بحث الحكم القرائن التي ساقها المدين لإثبات سوء نية المظهر إليه ومنها تقديم تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البرتستو . عدم فصل الحكم فيما إذا كان التظهير سابقا على التخالص أو لاحقا له إذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البرتستو . فساد استدلال وقصور .
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
		”التظهير التوكيلي“
		٢ — التظهير الذي لا يتضمن جميع البيانات التي يتطلبها القانون تظهير توكيلي في قبض قيمة الصك لحساب المظهر . حق المدين في التمسك قبل المظهر إليه بماله من دفعه قبل المظهر .
٣٩١	٦٣	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٩)
		راجع : شيك
٤٢٥	٦٩	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٦٩)
		(ب)
		<u>بطلان . بيع</u>
		<u>بطلان</u>
		(١) بطلان التصرفات .
		راجع : بيع .
١٤٤	٢٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/١/١٩٦٩)
٤٣٨	٧١	(والطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٦٩)
		(ب) بطلان اجراءات المرافعات .
		”بيانات ورقة الإعلان“
		اغفال المحضر ذكر عدم وجود الشخص المراد اعلانه في موطنه .
		بطلان الإعلان .
٨٤	١٤	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ٩/١/١٩٦٩)
		”الإعلان في المحل المختار“
		١ — إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار . شرط صحته
		أن يتخذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم .
٨٤	١٤	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ٩/١/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
٣٢٥	٥٢	<p>٢ — إعلان الطعن في مواجهة الوكيل . شرط صحته . اتخاذه محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٢)</p> <p>” دعوة الخبير للخصوم ”</p> <p>تكليف الخبير للخصوم لحضور الاجتماع الأول يكفي طوال مدة المأمورية . استئناف الخبير عمله بعد انقطاعه يعد بمثابة بدء له من جديد . وجوب دعوة الخصوم للحضور في اليوم الذي يحدده لاستئناف العمل . إغفال هذا الإجراء يترتب عليه البطلان .</p>
٢٨٥	٤٥	<p>(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)</p> <p>” بطلان الطعن ”</p> <p>سقوط الخصومة موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .</p>
٤٠٠	٦٤	<p>(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)</p> <p>راجع : بطلان الإجراءات (القاعدتين ١٤ و ٥٢ من ٨٤ و ٣٢٥) .</p> <p>(ج) بطلان الأحكام .</p> <p>١ — متى كان الثابت أن الطاعنين قد اختصما في الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر للذين — المطعون عليهم الخمسة الأول — من الباقيين تأسيساً على أن عقد البيع الصادر للطاعن الأول والعقد الصادر منه للطاعن الثاني — بصفته ولياً على قاصرين — عن ذات العقار المبيع — لا يؤثران على حقوق المدينين لسبق تسجيلهم صحيفة دعواهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ العقد الصادر إلى المطعون عليهم الخمسة الأول عن هذا العقار فان بطلان الحكم المطعون فيه بالنسبة للقاصرين</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٤٢	٣٨	لعدم إخبار النيابة العامة بالدعوى ووجود القاصرين فيها يستتبع بطلانه بالنسبة للطاعن الأول بما يستوجب نقضه . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
٢٤٢	٣٨	٢ — وجوب إبلاغ كاتب المحكمة النيابة العامة بقيام الدعوى الخاصة بالقصر . إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الحكم . لا يغير من ذلك أن يكون التدخل فى هذه الأحوال إختياراً بالنيابة العامة . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
٤١٢	٦٦	٣ — وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم . توقيع أعضاء الهيئة على الورقة المتضمنة منطوق الحكم لا يكفى متى كانت منفصلة عن الأسباب . (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		(د) البطلان المتعلق بالنظام العام .
٢٥٧	٤١	عدم إعلان الاستئناف بعريضة فى الميعاد طبقاً للمادة ٤٠٦ مكرراً مرافعات قبل تعديلها . بطلان الاستئناف . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . لا يزيله الحضور . عدم انطباق حكم المادة ٣٨٤/٢ مرافعات على الحالة التى يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم فى الميعاد المقرر لإعلانه . (الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
٥٢٢	٨٤	راجع : استئناف "إعلان الاستئناف" . (الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) البطلان غير المتعلق بالنظام العام .
		” الإعلان في النيابة “
٣٦٨	٥٩	١ — عدم جواز تمسك المستأنف عليه الذى صح إعلانه بالاستئناف ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم فى النيابة لعدم كفاية التحريات . (الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)
٣٥٧	٥٧	٢ — تعدد المدينين ملاك العقار . وجوب إعلان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز إلى كل واحد منهم . ترتب البطلان على مخالفة هذا الإجراء . تقريره لمصلحة المدين الذى لم يعان أو لم يصح إعلانه ولورثته ولمن يمثله . (الطن رقم ١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)
٤٦٩	٧٦	٣ — الإجراءات التى تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة . بطلانها بطلاناً نسبياً لمصلحة من شرع البطلان لحمايتهم . وجوب تمسك هؤلاء به . (الطن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٥)
		بيع
		آثار عقد البيع .
		(أولا) التزامات البائع .
		(١) نقل الملكية .
١٥٠	٢٥	إلزام البائع بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل عقد البيع وبالرغم من عدم انتقال الملكية قبل التسجيل . ثمار المبيع من تاريخ البيع للمشتري ما لم يوجد اتفاق بغير ذلك . (الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) ضمان عدم التعرض .
		١ — التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام ابدى يتولد عن البيع ولو لم يشهر . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يتمتع عليهم . مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب . الدفع من الورثة بسقوط حق المشتري بالتقادم من قبيل المنازعة الممنعة قانونا .
١٢٨	٢١	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		٢ — تمسك المشتري بعقد البيع في دعوى صحة ونفاذ العقد . مقتضاه التمسك بجميع آثاره القانونية ومنها إلزام البائع بضمان عدم التعرض .
١٢٨	٢١	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		(ثانيا) التزامات المشتري .
		الوفاء بالثمن .
		منح المشتري مهلة للوفاء بالثمن . رخصة لقاضى الموضوع بغير معقب عليه .
٣٢٥	٥٢	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		دعوى صحة التعاقد
		١ — انسحاب أثر الحكم بعد التأشير بمنطوقه ، إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم .
٦٩	١٢	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩)
		٢ — القضاء في أمر صحة ونفاذ العقد يتوقف على تكييفه ومعرفة الاحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ .
٢٢	٤	(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)

الصفحة	القائمة	
١٩٣	٣٢	٣ — احتجاج المدعى في دعوى صحة التعاقد بالحكم الذي يصدر لصاحبة، ضد من آل إليه حق عيني على العقار المبيع من المدعى عليه (البائع) وإعلان الغيبة يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى كما يتحقق من باب أولى بشهر الحكم شهرا كاملا. (الطن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
٢٤٢	٣٨	٤ — الحكم للمشتري بصحة ونفاذ عقده، قبل مشتر آخر (الطاعن الأول) ومن اشترى منه ذات العقار (الطاعن الثاني) لاسبقية المشتري الأول في تسجيل صحيفة الدعوى. بطلان الحكم بالنسبة للطاعن الثاني يستتبع بطلانه بالنسبة للطاعن الأول. (الطن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
٢٩٢	٤٦	٥ — الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع. تسجيل المشتري صحيفة الدعوى. حجية هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذي سجل صحيفة الدعوى. اعتبار البائع ممثلا له في تلك الدعوى. جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور (الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		وراجع : التزامات البائع "ضمان عدم التعرض" (القاعدة ٢١ ص ١٢٨)
		(ثالثا) فسخ البيع وانقضاؤه .
٣٢٥	٥٢	١ — ثبوت حق الفسخ في العقود الملزمة للجانبين . عدم جواز الحرمان أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح. (الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
٤٣٢	٧٠	٢ — انقضاء عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب اجنبي . تحمل المدين بالتزام الذي استحاله تنفيذه تبعه هذه الاستحالة . المادة ١٥١ مدني. (الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٣)

الصفحة	القائمة	
		(رابعا) بطلان البيع .
		” بيع الخاضع للحراسة “
		تصرف الخاضع للحراسة في أمواله المفروضة عليها بالبيع بعد فرض الحراسة محظور قانونا على البائع والمشتري كليهما . عدم جواز استرداد المشتري للثمن من أموال البائع المفروضة عليها الحراسة بعد الحكم ببطلان عقد البيع . الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ .
٤٣٨	٧١	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		” البيع الوفائي “
		١ — بطلان البيع الوفائي الذي يستر رهنا . أساسه عدم المشروعية . لا تلحقه الاجازة .
١٤٤	٢٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		٢ — جواز إثبات أن الشرط الوفائي مقصود به إخفاء رهن عقارى بكافة طرق الإثبات .
١٤٤	٢٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		” صورية عقد البيع “
		١ — الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البينة .
٢٢	٤	(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		٢ — اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر . جواز إثبات صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدنى .
٢٧٠	٤٣	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)

المرتبعة	القاعدة	
٤٥٠	٧٣	<p>٣ - الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . اعتبارها في حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية . عدم سقوط الدعوى بالتقادم . (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)</p>
		<p>(ت)</p> <p>تأمين . تأمين . تأمينات مبنية . تجزئة تحكيم . تركه . تزوير . تسجيل . تمويض . تقادم . تموين . تنفيذ . تنفيذ عقارى</p>
		<p>تأمين</p> <p>أثر التأمين .</p> <p>المشتري الرجوع على الخاضع للحراسة بئى ما باعه له في غير أمواله التي كانت مفروضة عليها الحراسة وآلت إلى الدولة بعد رفعها .</p>
٤٣٨	٧١	<p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)</p> <p>تأمين</p> <p>دعوى المضرور قبل المؤمن :</p> <p>١ - للمضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن . خضوعها للتقادم الثلاثي . نشؤ حق المضرور من وقت وقوع الحادث مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن . سريان مدة التقادم من تاريخ الحادث بخلاف دعوى المؤمن له قبل</p>

الصفحة	القاعدة	
		المؤمن التي يبدأ تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .
٥٠٠	٨١	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		٢ — سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن . وقفه طوال مدة المحاكمة الجنائية متى كان الفعل الضار مكونا لجريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها .
٥٠٠	٨١	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		راجع : نقل برى .
٢٦٣	٥٨	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)
		تأمينات عينية
		إضعاف التأمينات .
		١ — إضعاف التأمينات بفعل الدائن . أثره . لا يسقط حق المدين في الأجل .
٣٠٣	٤٨	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		٢ — مسئولية الدائن المرتهن وحده — إذا ماتخلى عن حيازة الأطيان المرهونة — عن إضعاف التأمينات .
٣٠٣	٤٨	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		تجزئة
		(١) أحوال التجزئة .
		١ — بطلان المطالبة ببيع أطيان دون تضامن . موضوع قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لأحد المطعون ضدهم مقصور عليه في هذه الحالة . لا يتعداه إلى من صح إعلانهم .
١٦١	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)

المرافعة	المرافعة	
		٢ - المال المتنازع عليه بطبيعته مما يقبل الانقسام . جواز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر بالتقادم إذا ما توافرت شرائطه بشأنه .
٢٣٦	٣٧	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		٣ - إعتبار الاستئناف كأن لم يكن - في حالة قابلية موضوعه للتجزئة - بالنسبة لأحد المستأنف عليهم لا يستتبع إعتباره كذلك بالنسبة للباقيين .
٥٢٢	٨٤	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		(ب) أحوال عدم التجزئة .
		متى كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه هو سقوط الخصومة فإن هذا الموضوع غير قابل للتجزئة لأن القانون يعتبر الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ وعلى ذلك فإن بطلان الطعن بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني لعدم إعلانهما بالطعن في الميعاد القانوني يستتبع حتماً بطلانه بالنسبة للطعون عليها الثالثة .
٤٠٠	٦٤	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		راجع : بطلان . " بطلان الأحكام "
٢٤٢	٣٨	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		تحكيم
		إجراءات التحكيم .
		مجرد تحرير مشاركة التحكيم والتوقيع عليها لا يقطع أيهما في ذاته التقادم . يقطع التقادم الطلبات التي يقدمها الدائن للتحكيم أثناء السير في التحكيم إذا كانت تتضمن تمسكه بحقه . تماثل إجراءات التحكيم لإجراءات الدعوى العادية ما لم يعف المحكمون

الصفحة	القاعدة	
		منها صراحة . وجوب صدور حكمهم على مقتضى قواعد القانون الموضوعي .
٢١٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		تركة
		تصفية التركة .
		١ — منع الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصفي من اتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان التركة حتى تتم التصفية .
٤٤٤	٧٢	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		٢ — وجوب رفع المنازعة في صحة الجرد في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار المنازع بإيداع القائمة . شرطه . قيام المصفي بإخطار المنازع بإيداع القائمة محل المنازعة . عدم الإخطار . أثره . عدم التقيد بهذا الميعاد وله أن يرفع منازعته في أى وقت إلى ما قبل تمام التصفية . المادة ٨٩٧ مدنى .
٤٤٤	٧٢	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		تزوير .
		(١) الإيداع بالتزوير :
		١ — الفصل في دفع شكلى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الإيداع بتزوير ورقة في الدعوى وسيلة دفاع . القضاء في هذا الإيداع لا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات .
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩)

الصفحة	القاعدة	
٣٤٤	٥٥	٢ — تطابق العقد المقدم لأول مرة في الاستئناف مع العقد المقدم لمحكمة الدرجة الأولى ، والمقضى بتزويره في مضمونه ومحتواه . تخلى محكمة الاستئناف عن الفصل في الإدعاء بتزوير العقد المقدم لها بدعوى تطابق العقدين وأن مجال بحثه يكون في دعوى جديدة . قصور وخطأ في القانون . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
٤٠٤	٦٥	٣ — طعن الوارث بالجهالة . عدم قبوله إذا أقرب بأن الختم الموقع به من المورث صحيح . يجب عليه سلوك سبيل الطعن بالتزوير . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		(ب) إثبات التزوير:
١١١	١٩	١ — طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم صدور العقد من المتصرف وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع وفي حدود المادة ٢٧٤ مرافعات . عدم اعتبار هذا الطلب قبولاً لإثبات التعاقد ذاته بالبينة . (الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
١١١	١٩	٢ — التوقيع بختم خطأ بدلاً من ختم آخر واقعة مادية لا يجوز إثباتها بالبينة لإثبات رضا الشخص المقصود بالتوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر . ذلك لا يكون إلا بالكتابة إذا زادت قيمة الالتزام الناشئ عن العقد على عشرة جنيهات . (الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — محكمة الموضوع . لها أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من قرائن . استقلا لها بتقدير قوة القرائن في الإثبات . مناقشته كل قرينة على حدة . غير جائز .
٩٥	١٦	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٤)
		٤ — سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة التزوير . عدم لزوم إجراء تحقيق . مناط ذلك .
٣٨٢	٦١	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٤)
		(ج) إنهاء إجراءات التزوير :
		١ — نزول الخصم عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير . القضاء بانتهاء إجراءات الادعاء بتزوير هذه الورقة بناء على هذا النزول . عودة محكمة الاستئناف إلى بحث أمر تزوير الورقة وقطعها بتزويرها واتخاذها من هذا التزوير دليلا على عدم تزوير عقد البيع . خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال .
٣١٠	٥٠	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٤)
		٢ — إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير . جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى . كيف يتم وأثره .
٣٨٢	٦١	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٤)
		(د) غرامة التزوير :
		١ — ثبوت أن الإدعاء بالتزوير غير متبع . وجوب الحكم بعدم قبوله . عدم جواز توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ مرافعات في هذه الحالة .
١١١	١٩	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٣٨٢	٦١	٢ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق . مناط القضاء بها . عدم تعددها بتعدد المدعين . (الطن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		تسجيل
		تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد :
٦٩	١٢	١ — انسحاب أثر الحكم بعد التأشير بمنطوقه ، إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم . (الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩)
١٩٣	٢٢	٢ — احتجاج المدعى في دعوى صحة التعاقد بالحكم الذي يصدر لصالحه ، ضد من آل إليه حق عيني على العقار المبيع من المدعى عليه (البائع) وإعلان الغيبة يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى كما يتحقق من باب أولى بشهر الحكم شهرا كاملا . (الطن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
٢٩٢	٤٦	٣ — الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع . تسجيل المشتري صحيفة الدعوى . حجية هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذي سجل عقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى . اعتبار البائع ممثلا له في تلك الدعوى . جواز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور . (الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		تسجيل صحيفة دعوى البطلان والفسخ :
		دعوى البطلان والفسخ والإلغاء والرجوع في شأن العقود واجبة التسجيل . وجوب تسجيل صحيفة الدعوى إذا لم يسجل

الصفحة	القاعدة	
		العقد أو التأشير على هامش تسجيله أو التأشير بمنطوق الحكم فيها . هذا التسجيل أو التأشير يجعل الحق العيني حجة على من ترتبت لهم حقوق — على سبيل الاستثناء — ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها لا من تاريخ التأشير بالحكم . هذا الاستثناء لا يؤتى أثره إلا بالحكم النهائي . كفاية التأشير به وحده .
٣٧٥	٦٠	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٤)
		تعويض
		رجوع المتبوع بالتعويض .
		١ — رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للضرور . شرطه أن يكون قد أداه للضرور . للمتبوع مع ذلك ، أن يختصم تابعه في دعوى الضرور قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه . لحكم التعويض — في هذه الحالة — حجية قبل التابع .
١٩٩	٣٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		”التعسف في استعمال الحق“ .
		٢ — استقلال محكمة الموضوع في تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه وفي تقدير التعويض الجائر للضرر الناشئ عن هذا الغلومتي أبان الحكم العناصر المكونة له .
٣١٧	٥١	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		”نزع الملكية للمنفعة العامة“ .
		٣ — عدم جواز التجاء ذوى الشأن مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض عن نزع الملكية أو مقابل الانتفاع . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت إجراءات تقدير التعويض التي ألزمها القانون باتخاذها .
٤٨٦	٧٩	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع ملكيته . استقلال محكمة الموضوع بتقدير هذا التعويض .
٤٨٦	٧٩	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		تنفيذ الأحكام .
		٥ — تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه إذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . اعتباره سبباً النية منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به . المادتان ١٨٥ / ١ و ٩٧٨ مدني .
٥٠٨	٨٢	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		تقادم
		التقادم المكسب :
		١ — عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . انتهاء تخصيصها للنفعة العامة . جواز تملكها بالتقادم بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك قبل تعديل المسادة ٩٧٠ مدني بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .
٨٨	١٥	(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٤)
		٢ — عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم .
٣٦٨	٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تغيير الحائز صفة وضع يده . لا يكفي فيه مجرد تغيير النية . وجوب إقتران تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يتضمن مجابهة وإنكارا لحق المالك .
٢٣٦	٣٧	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص حسن النية وسوءها . مناط ذلك .
٢٣٦	٣٧	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		وراجع : حيازة .
٢٢	٤	(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		التقادم المسقط :
		١ — إلزام المائع بضمان عدم التعرض للمشتريين . إلزام أبدي يتولد عن البيع ولو لم يشهر . إنتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . يمنع عليهم مثله منازعة المشتري إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب . الدفع من الورثة بسقوط حق المشتري بالتقادم من قبيل المنازعة الممنوعة قانونا .
١٢٨	٢١	(الطن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		٢ — حق المتبوع في الرجوع على تابعه . نشوؤه من تاريخ الوفاء . شرط الرجوع ألا يكون التعويض الذي يوفى به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع وتمسك بذلك التابع .
١٩٩	٣٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٣ — جواز رجوع المتبوع على تابعه بدعوى الحلول عند وفائه بالتعويض . م ٧٩٩ و ٣٢٦ من القانون المدني . للدين في دعوى الحلول التمسك في مواجهة الكفيل بالدفع قبل الدائن . للتابع

العدد	القاعدة	
		التمسك قبل المتبوع في هذه الحالة بالتقديم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني إذ اختصم في الدعوى بعد اكتمال مدة التقديم . هذا التقديم يرد على حق الدائن الأصلي الذي استقل بالحلل إلى المتبوع لا على حق المتبوع في الرجوع على التابع .
١٩٩	٣٣	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٤ — الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . إعتبارها في حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية . عدم سقوط هذه الدعوى بالتقديم .
٤٥٠	٧٣	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		٥ — للضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن . خضوعها للتقديم الثلاثي . نشوء حق المضرور من وقت وقوع الحادث مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن . سريان مدة التقديم من تاريخ الحادث بخلاف دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي يبدأ تقديمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .
٥٠٠	٨١	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		قطع التقديم :
		١ — مجرد تحرير مشاركة التحكيم والتوقيع عليها لا يقطع أيهما في ذاته التقديم . يقطع التقديم الطلبات التي يقدمها الدائن للمحكّمين أثناء السير في التحكيم إذا كانت تتضمن تمسكه بحقه . تماثل إجراءات التحكيم لإجراءات الدعوى العادية ما لم يعف المحكّمون منها صراحة . وجوب صدور حكمهم على مقتضى قواعد القانون الموضوعي .
٢١٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إقرار المدين — في مشاركة التحكيم — بوجود الدين صراحة أو ضمنا يقطع التقادم . (الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ٣٤ ... ٢١٠
		٣ — النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه باكتمال مدته . عدم جوازه . جواز النزول عن المدة التي انقضت في تقادم لم يكتمل . هذا النزول يقطع التقادم على اعتبار أنه إقرار من المدين . (الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ٣٤ ... ٢١٠
		٤ — مطالبة المضرور للتبوع بالتعويض . مطالبة قضائية تقطع التقادم بالنسبة للتبوع . ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للتابع . المادة ٢٩٢ مدني قررت هذه القاعدة بالنسبة للمدين المتضامين . ليس لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامنا أثر بالنسبة للمدين . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ... ٣٣ ... ١٩٩
		٥ — إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تعتبر مكحلة بالإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . سريانها على تقادم الضريبة العامة على الإراد . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٦) ... ٧٧ ... ٤٧٦
		وقف التقادم . ١ — المال المتنازع عليه بطبيعته مما يقبل الانقسام . جواز وقف التقادم بالنسبة لجزء منه وتملك جزء آخر بالتقادم إذا ما توافرت شرائطه بشأنه . (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤) ... ٣٧ ... ٢٣٦

الصفحة	القاعدة	
		٢ — سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن • وقفه طوال مدة المحاكمة الجنائية متى كان الفعل الضار مكونا لجريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها . (الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ٨١ ... ٥٠٠
		تموين
		الاستيلاء على الأقطان •
		١ — الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها وليس مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بالاستيلاء على الأقطان . ليس من شأن تقرير الاستيلاء نقل الملكية . بقاء الملكية للمالكها حتى يحصل الاستيلاء بالمعنى القانوني . لا يغني عن ذلك إرسال بيان بتلك الأقطان . (الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ٢٠ ... ١٢٠
		٢ — اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية لا يكون إلا بعد إتمام استلام تلك الأقطان استلاما فعليا طبقا لقرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ . (الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ٢٠ ... ١٢٠
		٣ — التزام الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين من الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلي لم يتضمنه القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له . (الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ٢٠ ... ١٢٠

الصفحة	ل.فا.د.	
		تحديد سعر السلعة :
		١ — تحديد سعر جبري للسلعة وفرض قيود على حرية المشتري لها في التصرف فيها . لا ينفي ملكية المشتري لها .
٢٤٧	٣٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		٢ — حق الملكية . تقيده بقيود اتفاقية أو قانونية لا يؤثر على بقائه وقيامه . علاقة وزارة التموين بأصحاب مطاحن الحبوب يحكمها عقد بيع ناقل لملكية الحبوب لأصحاب المطاحن .
٢٤٧	٣٩	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		تنفيذ
		تنفيذ الأحكام :
		« الصيغة التنفيذية »
		١ — المقصود من تذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية — على ما تجرى به المادة ٤٥٧/٣ من قانون المرافعات — تأكيد أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق .
١٧٦	٢٩	(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)
		« اتفاقية تنفيذ الأحكام »
		٣ — انضمام الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ . اعتبار الاتفاقية قانونا واجب التطبيق . الحكم القابل للتنفيذ . ماهيته .
١٧٦	١٩	(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)

الصفحة	المادة	
		” مسئولية طالب التنفيذ “
		٣ — تنفيذ الأحكام والققرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسئولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه إذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . إعتباره سىء النية منذ إعلانه بالطعن فى الحكم أو القرار المنفذ به . المادتان ١/١٨٥ و ٩٧٨ مدنى .
٥٠٨	٨٢	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		تنفيذ عقارى
		الإعتراض على إجراءات التنفيذ .
		١ — للمدين أن يعترض على إجراءات التنفيذ ولو لأول مرة أمام محكمة الإستئناف متى أقام ذلك على مخالفة النظام العام . مثال .
١٣٥	٢٢	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١)
		التمسك بانقضاء دين الحاجز .
		٢ — للمدين فى أية حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ الجبرى التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء . نص المادة ٦٤٦ مرافعات لا يقيد .
١٣٥	٢٢	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١)
		إعلان التنبيه بالدفع .
		٣ — تعدد المدينين ملاك العقار . وجوب إعلان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز إلى كل واحد منهم . ترتب البطلان على مخالفة هذا الاجراء . تقريره لمصلحة المدين الذى لم يعلن أو لم يصح إعلانه ولورثته ولمن يمثله .
٣٥٧	٥٧	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		الطعن بالنقض فى حكم مرسى المزاد .
		٤ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف (قاضيا بعدم تجاوز استئناف حكم مرسى المزاد وإيقاع بيع بعد زيادة العشر) فإنه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا .
١٣٥	٢٢	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢١)
		(ح)
		حجز إدارى . حراسة إدارية . حق .
		حكم . حياة
		حجز إدارى
		إعلان التنبية بالدفع .
		تعدد المدينين ملاك العقار . وجوب إعلان التنبية بالدفع وإنذار الجنز إلى كل واحد منهم . ترتب البطلان على مخالفة هذا الاجراء . تقريره لمصلحة المدين الذى لم يعلن أو لم يصح إعلانه ولورثته ولمن يمثله .
٣٥٧	٥٧	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)
		حراسة إدارية
		بيع الخاضع للحراسة .
		١ - تم رفع الخاضع للحراسة فى أمواله المفروضة عليها بالبيع بعد فرض الحراسة محظور قانونا على البائع والمشتري كليهما .

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز استرداد المشتري للثمن من أموال البائع المفروضة عليها الحراسة بعد الحكم بإبطال عقد البيع. الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٩ .
٤٣٨	٧١	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		٢ — للمشتري الرجوع على الخاضع للحراسة بثلث ما باعه له في غير أمواله التي كانت مفروضة عليها الحراسة وآلت إلى الدولة بعد رفعها .
٤٣٨	٧١	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		حق
		التعسف في استعمال الحق :
		١ — استقلال محكمة الموضوع في تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه وفي تقدير التعويض الجابر للضرر الناشئ عن هذا الغلو متى أبان الحكم العناصر المكونة له .
٣١٧	٥١	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		٢ — حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق المشروعة . عدم مسئولية من يستعمل هذا الحق إلا إذا انحرف به عما وضع له ابتغاء مضارة الغير .
٤٥٨	٧٤	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		حكم
		ماهية الحكم .
		تحديد ماهية الحكم منوط بقانون الدولة التي يراد التمسك فيها بالحكم . ببيان الحكم يحدده قانون القاضى الذى أصدره .
١٧٦	٢٩	(الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		إصدار الحكم .
		وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم . توقيع أعضاء الهيئة على الورقة المتضمنة منطوق الحكم لا يكفي متى كانت منفصلة عن الأسباب .
٤١٢	٦٦	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		الأحكام الحضورية والغيبية .
		العبرة في اعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هي بحقيقة الواقع لا بما نصفه به المحكمة .
٣٦٨	٥٩	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)
		بيانات الحكم .
		عدم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها الحكم .
		الاكتفاء بسرد مضمونها وكفاية الإشارة إلى مكانها بملف الاستئناف . لا بطلان .
٣٢	٥	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		تسبيب الحكم :
		”تسبيب كاف“
		صدور الحكم مطابقا للثابت بالأوراق ومتفقا مع التطبيق القانوني الصحيح . النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون فيما استطرد إليه بعد ذلك غير منتج . ما دام الحكم يستقيم بدونه .
٥١	٨	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧)

الصفحة	الفاصلة	
		”عيوب التدليل“
		(أولا) القصور .
		”ما يعد كذلك“
		١ — مناط خصم الإيرادات لمدى الحياة والمعاشات والنفقات من إيراد الممول . أن يكون ملزما بها قانونا أو تنفيذا لحكم ودفعها فعلا خلال السنة الضريبية وتقررت عليه دون مقابل . ولسبب لا يرجع لمحض اختياره . عدم بيان الحكم مدى اختيار الممول ، ومصدره من قانون أو عرف . قصور .
١٠٤	١٧	(الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/١/١٩٦٩)
		٢ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن المنطوى على مقاصة قضائية والمبدي في صورة طلب عارض . قصور . مثال .
١٥٠	٢٥	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/١/١٩٦٩)
		٣ — عدم جحد الخصم مستنديين مقدمين من خصمه . اعتماد الحكم الابتدائي عليهما . الغاء محكمة الاستئناف هذا الحكم . اغفالها ببيان العلة التي من أجلها أسقطت دلالة المستنديين . قصور .
٣١٠	٥٠	(الطن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٩)
		٤ — تطابق العقد المقدم لأول مرة في الاستئناف مع العقد المقدم لمحكمة الدرجة الأولى ، والمقضى بتزويره في مضمونه ومحتواه . تخلى محكمة الاستئناف عن الفصل في الإدعاء بتزوير العقد المقدم لها بدعوى تطابق العقدين وأن مجال بحثه يكون في دعوى جديدة . قصور وخطأ في القانون .
٣٤٤	٥٥	(الطن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		”مالا يعد قصورا“
		١ - حكم المحكمة الجزئية في دعوى قسمة أثير فيها نزاع حول الملكية . قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع بشأن الملكية وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . عدم الطعن في هذا القضاء . صيرورته نهائيا حائزا قوة الامر المقضى . عدم جواز إثارة مسألة عدم الاختصاص أمام المحكمة الحال إليها . عدم رد الحكم المطعون فيه على دفع الطاعنة بصدد الاختصاص . لا قصور .
٣٧٥	٦٠	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٤)
		٢ - استخلاص الحكم نهائية أمر الأداء بعد إثباته الاطلاع على الأوراق . لا قصور . ذكره نصوص المستندات التي اعتمد عليها . غير لازم . مناط ذلك .
٣٩١	٦٣	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		(ثانيا) التناقض .
		التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتحاشى به أسبابه أو أن يكون التناقض واقعا في أساس الحكم .
٩٥	١٦	(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤)
		(ثالثا) الفساد في الاستدلال .
		١ - استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع . عليها بيان كيف تلافت إرادتا الطرفين على حل العقد وذلك بأسباب سائغة . استخلاص التفاسخ مع استمرار تمسك كل من الطرفين بالعقد دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ منه . فساد في الاستدلال .
٧	٢	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ — إنتفاء سوء نية المظهر إليه . مناطه . ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر . التظهير الحاصل بعد الوفاء . تقرير الحكم حصول أن التخالص عن قيمة السند مع المظهر بعد إعلان البروتستو للمدين لا يمنع من علم المظهر إليه بواقعة الوفاء التي تمت قبل تظهير سند الدين . عدم بحث الحكم القرائن التي ساقها المدين لإثبات سوء نية المظهر إليه ومنها تقديم تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو . عدم فصل الحكم فيما إذا كان التظهير سابقا على التخالص أو لاحقا له إذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتستو . فساد استدلال وقصور . (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ... ١٣ ... ٧٣
		٣ — نزول الخصم عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير . القضاء بانتهاء اجراءات الادعاء بتزوير هذه الورقة بناء على هذا النزول . عودة محكمة الاستئناف إلى بحث أمر تزوير الورقة وقطعها بتزويرها واتخاذها من هذا التزوير دليلا على عدم تزوير عقد البيع . خطأ في القانون وفساد في الاستدلال . (الطن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ٥٠ ... ٣١٠
		(رابعا) مخالفة القانون . الاستئناف يطرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف . امتناع إعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ٨٣ ... ٥١٦
		الطن في الأحكام : "ميعاد الطعن"
		١ — علم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة . عدم ثبوته إلا بإعلانهم على الوجه المبين في القانون . عدم جواز

الصفحة	القاعدة	
		الاستدلال بأى دليل آخر غير الإعلان . علم الوكيل بجلاسة النطق بالحكم — دون الجلسات السابقة — لا يغنى عن إعلان الحكم الذى تنفتح به — فى هذه الحالة — ميعاد الطعن .
١٦١	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		٣ — الأصل بدء مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم . يستثنى من ذلك الأحكام التى لا تعتبر حضورية وفقا لنص المادة ٩٢ مرافعات بعد تعديلها والأحكام التى افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات كما إذا انقطع تسلسل الجلسات لأى سبب متى ثبت عدم حضور الخصم أى جلسة تالية لهذا الانقطاع . فى هذه الأحوال المستثناء يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ إعلان الحكم .
١٦١	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		” الأحكام الجائز الطعن فيها “
		١ — قضاء الحكم بصفة قطعية فى جزء من أصل الحق كان مشار نزاع . الطعن فيه على استقلال جائز . استئناف الحكم الموضوعى الصادر بعد ذلك لا يمتد إليه . الطعن بالنقض الموجه إلى هذا القضاء غير مقبول . مثال .
٤٥	٧	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧)
		٢ — الطعن فى الأحكام التى تفصل فى موضوع الدعوى أو فى شق منها . وجوب الطعن فيها فى الميعاد . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه سقوط الحق فى الطعن .
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩)
		٣ — اشتغال قضاء الحكم ، برفض الدفع بعدم قبول طلب استصدار أمر أداء بالدين ، على القضاء بإعادة الدعوى إلى محكمة

الصفحة	القاعدة	
		الدرجة الأولى للفصل في موضوع التظلم . اعتباره بمثابة حكم بعدم الاختصاص . جواز الطعن فيه على استقلال .
٥١٦	٨٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٧)
		” الأحكام غير الجائز الطعن فيها “
		١ — الفصل في دفع شكلي أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات . الإدعاء بتزوير ورقة في الدعوى وسيلة دفاع . القضاء في هذا الإدعاء لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مصافحات .
٧٣	١٣	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩)
		٢ — قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وسماعها وإحالتها إلى محكمة أول درجة . حكم لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض غير جائز .
٣٠٦	٤٩	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٩/٢/١٢) ..
		وراجع : نقض . ” الأحكام الجائز الطعن فيها “
		حجية الحكم :
		١ — قضاء الحكم بنذب خير في أسبابه قطعيا بإلزام الطاعن بالريع باعتباره غاصبيا . عدم الطعن في هذا الحكم . صيرورة هذا القضاء حائزا لقوة الأمر المقضي . ما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه بشأن هذا البحث يعد نافلة .
١٥٥	٢٦	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ — رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور . شرطه أن يكون قد أداه للمضرور . للتبوع — مع ذلك — أن يختصم تابعه في دعوى المضرور قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه . لحكم التعويض — في هذه الحالة — حجية قبل التابع .
١٩٩	٣٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٣ — طلب المحامي الحكم باتعابه باعتبارها مقدرة . قضاء الحكم في أسبابه ضمنا بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب تقدير أتعاب المحامي على أساس ما رآه من أن الاختصاص معقود لمجلس النقابة وحده لعدم وجود اتفاق مكتوب على تقدير الأتعاب . النص في المنطوق على رفض الدعوى لا يمنع مجلس النقابة المختص من نظر الطاب .
٢١٠	٣٤	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		وراجع : قوة الأمر المقضى . ”حجية الحكم الجنائي“
		٤ — حجية الأحكام الجنائية بالإدانة أو البراءة أمام المحاكم المدنية قاصرة على المنطوق والأسباب المؤدية إليه . لا تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة . مثال .
٢٢٩	٣٦	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		”حجية الحكم الشرعي“
		٥ — حجية الحكم الشرعي النهائي . مناطها . صدوره في حدود ولاية المحاكم الشرعية .
٤٦٣	٧٥	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذ الحكم .
		انضمام الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ . اعتبار الاتفاقية قانونا واجب التطبيق . الحكم القابل للتنفيذ . ماهيته .
١٧٦	٢٩	(الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)
		وراجع : تعويض .
٥٠٨	٨٢	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		حيازة
		دعوى الحيازة :
		١ — بحث محكمة الموضوع وضع يد المتصرف للتعرف على حقيقة نيته وقصده تملك المتصرف اليه مضافا إلى ما بعد الموت أم منجزا . ليس عليها البحث في أركان الحيازة القانونية وشروطها المكسبة للملكية بالتقادم .
٢٢	٤	(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		٢ — اختلاف دعوى الحيازة والريع سببا وموضوعا . قاضي الحيازة . منعه من التعرض للملكية . ما يقرره في شأنها لا يقيد المحكمة التي تنظر النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مترتب عليه .
٣٣٣	٥٣	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		الحائز من الغنية :
		١ — تنفيذ الأحكام والقرارات الحائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه

الصفحة	القاعدة	
٥٠٨	٨٢	إذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . اعتباره حائزاً متى أُنشئ منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به . المادتان ١/١٨٥ و ٩٧٨ مدني . (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
٥٠٨	٨٢	٢ - استلام مصلحة الأملاك العقار بعد رسو مزاده على مصلحة الضرائب باعتبارها الجهة الحكومية التي تتولى إدارة أملاك الدولة . قيامها مقام مصلحة الضرائب في وضع يدها عليه . العبرة بحسن أو سوء نية هذه المصلحة الأخيرة . (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
(خ)		
خبرة . خلف		
خبرة		
٤٥	٧	١ - حق محكمة الموضوع في إطراح الدفاتر والأخذ بتقرير الخبير . مسألة واقع تستقل بها . (الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٧)
٤٥	٧	٢ - عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو مناقشته . مناط ذلك . (الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٧)
٩٥	١٦	٣ - استقلال محكمة الموضوع بالأخذ برأي خبير دون آخر . (الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤)
١٦١	٢٧	٤ - حضور الخصم أمام الخبير لا يفيد علمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى . لا يثبت هذا العلم إلا باخطاره . (الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)

الصفحة	المراد	
٢٨٥	٤٥	٥ — تكليف الخبير الخصوم لحضور الاجتماع الأول يكفى طوال مدة المأمورية . إستئناف الخبير عمله بعد انقطاعه بعد بمثابة بدء له من جديد . وجوب دعوة الخصوم للحضور فى اليوم الذى يحدده لإستئناف العمل . إغفال هذا الإجراء يترتب عليه الإبطالان (الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
		خلف
		تمثيل البائع للمشتري فى الدعوى .
		الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع . تسجيل المشتري صحيفه الدعوى
		حجية هذا الحكم على المشتري الآخر من نفس البائع الذى سجل عقده بعد تسجيل صحيفه الدعوى . إعتبار البائع ممثلا له فى تلك الدعوى . تجاوز رفع المشتري الأخير اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم المذكور .
٢٩٢	٤٦	(الطن رقم ٥٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		وراجع : غير .
		(د)
		دعوى
		موضوع الدعوى .
		وحدة الموضوع فى الدعويين . مناطه . صحة الدين وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد . القضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل .
٣٩١	٦٣	(الطن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		سبب الدعوى .
		تكييف المحكمة العقد بأنه وصية لا بيع . تطبيق حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح . لا يعد تغييرا لاساس الدعوى .
		مثال فى وصية .
٣٢٢	٤	(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات نظر الدعوى :
		”علم الخصوم بالجلسة“
		١ — حضور الخصم أمام الخبير لا يفيد علمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى . لا يثبت هذا العلم إلا باخطاره .
١٦١	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		٢ — علم الوكيل عن الخصم بالجلسة المحددة المستفاد من تقديمه طلبا بفتح باب المرافعة . اقتضاه على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتي كانت محددة لنظر الدعوى .
١٦١	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		٣ — علم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة . عدم ثبوته إلا باعلانهم على الوجه المبين فى القانون . عدم جواز الاستدلال بأى دليل آخر غير الاعلان . علم الوكيل بجلسته النطق بالحكم — دون الجلسات السابقة — لا يغنى عن اعلان الحكم الذى تنفتح به — فى هذه الحالة — ميعاد الطعن .
١٦١	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		”تدخل النيابة العامة“
		وجوب ابلاغ كاتب المحكمة النيابة العامة بقيام الدعاوى الخاصة بالقصر . اجراء جوهرى يترتب على اغفاله بطلان الحكم . لا يغير من ذلك أن يكون التدخل فى هذه الأحوال اختياريا للنيابة العامة .
٢٤٢	٣٨	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		”التدخل في الدعوى“
١٢٨	٢١	عدم فصل المحكمة الاستئنافية في طلب التدخل . إعتبار طالب التدخل خارجا عن الخصومة . عدم جواز تدخله أو اختصاصه في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في هذه الخصومة . (الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		”الطلب العارض“
١٥٠	٢٥	عدم رد الحكم على دفاع الطاعن المنطوى على مقاصة قضائية والمبدي في صورة طلب عارض . قصور . مثال . (الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		”طلب الإنابة القضائية“
٣٣٧	٥٤	طلب الإنابة القضائية يكون بالطريق الدبلوماسي . تعذر طلبها في حالة قطع العلاقات السياسية . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		”إعادة الدعوى للرافعة“
٤٢٥	٦٩	استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للرافعة . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٣)
		المسائل التي تعترض الخصومة :
		”إنقطاع الخصومة“
٤٦٩	٧٦	الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب إنقطاع سير الخصومة . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع البطلان لحمايتهم . وجوب تمسك هؤلاء به . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		”سقوط الخصومة“
		سقوط الخصومة موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم .
٤٠٠	٦٤	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		الحكم في الدعوى .
		”رفض الدفع بعدم سماع الدعوى“
		قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وسماعها وإحالتها إلى محكمة أول درجة حكم لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
٣٠٦	٤٩	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٩/٢/١٢)
		بعض أنواع الدعاوى :
		(١) دعوى الحيازة .
		إختلاف دعوى الحيازة والريع سببا وموضوعا . قاضى الحيازة . منعه من التعرض للملكية . ما يقرره في شأنها لا يقيد المحكمة التى تنظر النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مترتب عليه .
٣٣٣	٥٣	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		(ب) دعوى صحة التعاقد
		(راجع بيع : ”دعوى صحة التعاقد“)
		(ج) دعوى الحلول .
		جواز رجوع المتبوع على تابعه بدعوى الحلول عند وفائه بالتعويض . م ٣٢٦ و ٧٩٩ من القانون المدنى . للدين فى دعوى

الصفحة	القاعدة	
		الحلول التمسك في مواجهة الكفيل بالدفع قبل الدائن . للتابع التمسك قبل المتبوع في هذه الحالة بالتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ١٧٢ مدنى إذ اختصم في الدعوى بعد اكتمال مدة هذا التقادم . هذا التقادم يرد على حق الدائن الأصلي الذى انتقل بالحلول إلى المتبوع لا على حق المتبوع في الرجوع على التابع .
١٩٩	٣٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		(د) دعوى التزوير الفرعية .
		(راجع : تزوير "الإدعاء بالتزوير")
		(هـ) الدعوى المباشرة قبل المؤمن .
		للضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن . خضوعها للتقادم الثلاثى . نشوء حق الضرر من وقت وقوع الحادث مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن . سريان مدة التقادم من تاريخ الحادث بخلاف دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى يبدأ تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .
٥٠٠	٨١	(الطن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		(و) دعوى الصورية .
		الدعوى بطالب بطلان عقد البيع لستره وصية . اعتبارها فى حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية . عدم سقوط هذه الدعوى بالتقادم .
٤٥٠	٧٣	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		(راجع : صورية)

الصفحة	القاعدة	
		(ر)
		رسوم • رهن
		رسوم
		رسوم قضائية .
		أساس تقدير ثمن الأطنان الزراعية وفقا لقوانين الرسوم القضائية والشهر والإصلاح الزراعى . مناطها تطبيق أحكام تلك القوانين . عدم تعديها إلى تقرير أسعار المثل فى معاملات الناس .
١٤٤	٢٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		رهن
		إضعاف التأمينات .
		١ — إضعاف التأمينات بفعل الدائن ، أثره . لا يسقط حق المدين فى الأجل .
٣٠٣	٤٨	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		٢ — مسئولية الدائن المرتهن وحده — إذا ما تخلى عن حيازة الأطنان المرهونة — عن إضعاف التأمينات .
٣٠٣	٤٨	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		(س)
		سند إذنى
		انتقال ملكية السند .
		السند الإذنى المحرر على بياض "الذى لم يذكر فيه اسم المستفيد" كالسند لحامله بالنسبة لانتقال الملكية بالمناولة دون حاجة إلى التظهير . من حق حامله المطالبة بقيمته .
١٧٠	٢٨	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)

الصفحة	الرقم	
		(ش)
		شهر عقارى . شيك
		شهر عقارى
		تقدير قيمة الأتيان .
		تقدير تمن الأتيان الزراعية وفقا لقوانين الرسوم القضائية
		والشهر والإصلاح الزراعى . مناطها تطبيق أحكام تلك القوانين .
		عدم تعديها إلى تقدير أسعار المثل فى معاملات الناس .
١٤٤	٢٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		وراجع : تسجيل
		شيك
		عدم كفاية الشيك بحجده لإثبات مديونية المستفيد للساحب
		بقضائه .
٤٢٥	٦٩	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		(ص)
		صورية
		إثبات الصورية :
		١ — الطعن من الوارث فى بيع صادر من المورث بأنه
		فى حقيقته وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع
		الطرق بما فيها البينة .
٢٢	٤	(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر جواز إثبات صورىة هذا التصرف بكافة طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدنى .
٢٧٠	٤٣	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
		٣ — للوارث إثبات طعنه على العقد بأنه يستروصية بكافة طرق الإثبات . استمداده حقه فى الطعن من القانون مباشرة وليس من المورث .
٤٥٠	٧٣	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق جلسة — ١٩٦٩/٣/٢٠)
		.. دعوى الصورىة .
		الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . اعتبارها فى حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورىة هذا العقد صورىة نسبية . عدم سقوط هذه الدعوى بالتقادم .
٤٥٠	٧٣	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		(ض)
		ضرائب
		(١) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
		” وعاء الضريبة ”
		١ — لا يجوز فى غير الأحوال التى نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لإجراء ربط ..
		إضافى . الممول إذ قبل تقدير المصلحة لأرباحه فإنه يكون قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة .
٥٦	٩	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم جواز خصم ما يحصل عليه صاحب المنشأة مقابل عمله فيها ، من الربح عند ربط الضريبة . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٢) ٢٣
١٤٠	٢٣	٣ — ضريبة الأرباح التجارية تربط على صافي الأرباح الحقيقية . وجوب استئصال ما تكبده الممول من خسائر نتيجة سرقة أو اختلاس متى ثبت عدم ردها . (الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٢) ٦٧
٤١٥	٦٧	(ب) الضريبة العامة على الإيراد . ”وعاء الضريبة“ ١ — إيراد العقار الذي تم التصرف فيه بعقد لم يسجل يدخل في وعاء الضريبة العامة بالنسبة للتصرف إليه الذي دخل العقار فعلا في حيازته وحصل على إيراده لا في وعاء الضريبة العامة للمالك قانونا . (الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١) ١
٣	١	٢ — مناط خصم الإيرادات لمدى الحياة والمعاشات والنفقات من إيراد الممول . أن يكون ملزما بها قانونا أو تنفيذا لحكم ودفعها فعلا خلال السنة الضريبية ، وتقررت عليه دون مقابل ، ولسبب لا يرجع لمحض اختياره . عدم بيان الحكم مدى اختيار الممول ، ومصدره من قانون أو عرف . قصور . (الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٥) ١٧
١٠٤	١٧	”تحديد إيراد العقارات“ . ٣ — تحديد إيراد العقارات . الأصل فيه أن يكون حكما . الاستثناء . إذا طلب الممول — في موعد تقديم الإقرار — تحديده على الأساس الفعلي . (الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٥) ٤٠
٢٥٢	٤٠	

الصفحة	القاعدة	
		(ج) قطع التقادم .
		إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تعتبر مكملة للإجراءات القاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم . سريانها على تقادم الضريبة العامة على الإيراد .
٤٧٦	٧٧	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٦)
		(د) تنفيذ قرار لجنة الطعن .
		تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسئولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه إذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . اعتباره حائزا متىء النية منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به . مثال في تنفيذ قرار لجنة الطعن .
٥٠٨	٨٢	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		(ع)
		عرف . عقد . عمل
		عرف
		تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد قانونا . لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى لصالح العمل . لاحق للعمال في أجر إضافي ما لم يرد نص مخالف في عقد العمل أو استقر العرف عليه .
٤١٨	٦٨	(الطن رقم ١٧٢ و ١٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	عقد
		تكييف العقد :
٢٢	٤	١ - تكييف المحكمة العقد بأنه وصية لا بيع . تطبيق حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح . لا يعد تغييراً لأساس الدعوى . مثال في وصية . (الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢)
٢٤٧	٣٩	٢ - لمحكمة الموضوع سلطة التعرف على ما عناه المتعاقدان في العقد . لمحكمة النقض الرقابة على التكييف القانوني لقصد المتعاقدين . (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		الغاط المادى :
١١١	١٩	بمجال تطبيق نص م ١٢٣ مدني . الأخطاء المادية في العقد هي التي تكشف عنها الورقة ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد . ليس من قبيل ذلك التوقيع على الورقة بختم بدلا من ختم آخر . (الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		آثار العقد :
٣٢	٥	١ - تقرير انصراف أثر العقد إلى الأصيل أو عدم انصرافه . وجوب البحث في العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وأبرم العقد . استناد الحكم على عقد العمل المبرم بينهما في نفى الوكالة . لا خطأ ولو لم يكن المتعاقد الآخر على علم به . على المتعاقد التحري عن صفة من يتعاقد معه وحدود تلك الصفة . (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تمسك المشتري بعقد البيع في دعوى صحة ونفاذ العقد. مقتضاه التمسك بجميع آثاره القانونية ومنها إلزام البائع بضمان عدم التعرض .
١٢٨	٢١	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		إنحلال العقد:
		”فسخ العقد“
		١ — استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع .
		عليها بيان كيف تلاقت إرادتا الطرفين على حل العقد وذلك بأسباب سائغة . استخلاص التفاسخ مع استمرار تمسك كل من الطرفين بالعقد دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ عنه . فساد في الاستدلال .
٧	٢	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		٢ — ثبوت حق الفسخ في العقود الملزمة للجانبين . عدم جواز الحرمان أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح .
٣٢٥	٥٢	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		”إنفساخ العقد“
		٣ — إنفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي . تحمل المدين بالتزام الذي استحال تنفيذه تبعاً هذه الاستحالة . المادة ١٥٩ مدني .
٤٣٢	٧٠	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		”إبطال العقد“
		٤ — التصرف الصادر من السفينة قبل تسجيل قرار الحجر . يكفى لإبطاله أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . اجتماعهما غير لازم . الاستغلال والتواطؤ المقصود بكل منهما . (الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨) ٣٠
١٨٢		عمل
		عقد العمل .
		”تحديد سن التقاعد“
		١ — تحديد رب العمل سنا معينة لتقاعد عماله يترتب عليه إنهاء العقد تلقائيا . استمرار العامل في عمله بعد بلوغه سن التقاعد بموافقة رب العمل مؤداه انعقاد عقد جديد غير محدد المدة بين الطرفين لا يجوز إنهاؤه بغير إخطار سابق ودون مبرر . (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٨) ١٠
٦١		٢ — النص في لائحة الشركة على تحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها ليس من شأنه أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى محددة المدة . ما ورد بنص المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ليس إلا سردا لبعض صور إنهاء العقد عرضيا وليس بإنهاء عاديا . (الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٦) ٧٨
٤٨١		”تحديد ساعات العمل“
		٣ — تشغيل العمال ساعات أقل من المحدد قانونا . لا يمنع رب العمل من زيادتها إلى الحد الأقصى لصالح العمل . لاحق للعمال في أجر إضافي ما لم يرد نص مخالف في عقد العمل . أو استقرار العرف عليه . (الطعن رقم ١٧٢ و ١٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٢) ٦٨
٤١٨		

الصفحة	القاعدة	
		(غ)
		غرامة . غير
		غرامة
		الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ مرافعات . مقرر لصالح الخزينة العامة . ليس للتخصم مصلحة في النعي على الحكم إغفاله توقيع هذا الجزاء على المحضر الذي تسبب بخطئه في بطلان الإعلان .
٨٤	١٤	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩)
		غير
		اعتبار المشتري من الغير بالنسبة للتصرف الصادر من البائع إلى مشتر آخر . جواز إثبات صورية هذا التصرف بكافة طرق الإثبات . المادة ٢٤٤ مدني .
٢٧٠	٤٣	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
		(ق)
		قانون . قسمة . قضاة . قطن . قوة الأمر المقضي
		قانون
		اتفاقية تنفيذ الأحكام .
		انضمام الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ . اعتبار الاتفاقية قانونا واجب التطبيق . الحكم القابل للتنفيذ . ماهيته .
١٧٦	٢٩	(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		القانون الواجب التطبيق .
		١ — ماهية الحكم . تحديدها منوط بقانون الدولة التي يراد التمسك فيها بالحكم . ببيان الحكم يحدده قانون القاضى الذى أصدره .
١٧٦	٢٩	(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)
		٢ — خضوع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .
٤٥٠	٧٣	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		قسمة
		قسمة المهايأة الزمنية .
		إلزام الشريك المهايىء برد العين المشتركة لشركائه بعد انتهاء نوبته فى الانتفاع بها . مخالفة ذلك . أثرها .
٢٩٨	٤٧	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
		قضاة
		رد القاضى .
		استئناف الحكم الصادر فى طلب رد القاضى . جوازه فى حالة رد القاضى الجزئى أو قاضى المحكمة الابتدائية ولو كان موضوع الدعوى مما يحكم فيه نهائيا .
٢٦٣	٤٢	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
		قطن
		الإستيلاء على الأقطان .
		١ — الاستيلاء المقصود فى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلى المقترن

الصفحة	القائمة	
		بالتسليم للواد المستولى عليها . قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بالاستيلاء على الأقطان . ليس من شأن تقرير الاستيلاء نقل الملكية . بقاء الملكية لمالكها حتى يحصل الاستيلاء بالمعنى القانوني . لا يغنى عن ذلك ارسال بيان بتلك الأقطان
١٢٠	٢٠	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) مصاريف التأمين والتخزين . ٢ — التزام الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين عن الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلي لم يتضمنه القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .
١٢٠	٢٠	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦) اختصاص لجنة القطن . ٣ — اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية لا يكون إلا بعد اتمام استلام تلك الأقطان استلاما فعليا طبقا لقرار وزير التموين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .
١٢٠	٢٠	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
قوة الأمر المقضى		
		١ — قضاء الحكم بنذب خبير في أسبابه قطعيا بالزام الطاعن بالريع باعتباره غاصبا . عدم الطعن في هذا الحكم . ضرورة هذا القضاء حائرا لقوة الأمر المقضى . ما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه بشأن هذا البحث يعد نافلا .
١٥٥	٢٦	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ٢ — إذا كان الحكم صادر من محكمة الاستئناف في طابرد قاض من قضائها فإنه كسائر الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لا سبيل إلى الطعن فيه بالطرق العادية وبالتالي يكون نهائيا ولا يمنع من نهائيته واكتسابه قوة الأمر المقضى الطعن فيه بطريق النقض .
٢٦٣	٤٢	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)

الصفحة	الفائدة	
		٣ — الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته . شرطه . أن يكون فصل فى النزاع على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم به وفصل فى النزاع ذاته بين الخصوم .
٣٣٣	٥٢	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		٤ — حكم المحكمة الجزئية فى دعوى قسمة أثر فيها نزاع حول الملكية . قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع بشأن الملكية وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . عدم الطعن فى هذا القضاء . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى . عدم جواز إثارة مسألة عدم الاختصاص أمام المحكمة المحال إليها . عدم رد الحكم المطعون فيه على دفع الطاعة بصدد الاختصاص . لا قصور .
٣٧٥	٦٠	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٤)
		٥ — وحدة الموضوع فى الدعويين . مناطه . صحة الدين وطلب بطلانه ولجهان متقابلان لشئ واحد . القضاء بصحة الدين يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل .
٣٩١	٦٣	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		٦ — قوة الأمر المقضى لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الأسباب إتصالا وثيقا بحيث لا تكون له قائمة إلا بها . بحث الحكم كيدية طلب الجبر غير لازم لقضائه فى الطلب .
٤٥٨	٧٤	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ك)
		كفالة
		١ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور . أساسها فكرة الضمان القانوني . المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع الرجوع على التابع محدث الضرر بما أوفاه من تعويض . المادة ١٧٥ مدني لم تستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة .
١٩٩	٣٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٢ — مطالبة المضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية . قطعها التقادم بالنسبة للمتبوع . ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للتابع . المادة ٢٩٢ مدني قررت هذه القاعدة بالنسبة للدينين المتضامين . ليس لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامنا أثر بالنسبة للدين .
١٩٩	٣٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٣ — جواز رجوع المتبوع على تابعه بدعوى الحلول عند وفائه بالتعويض . م ٣٢٦ و ٧٩٩ من القانون المدني . للدين في دعوى الحلول التمسك في مواجهة الكفيل بالدفع قبل الدائن . للتابع التمسك قبل المتبوع في هذه الحالة بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني إذ اختصم في الدعوى بعد اكتمال مدة هذا التقادم . هذا التقادم يرد على حق الدائن الأصلي الذي انتقل بالحلول إلى المتبوع لا على حق المتبوع في الرجوع على التابع .
١٩٩	٣٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		(م)
		محاماة . محكمة الموضوع . محل مختار . مرض الموت مسئولية . معاهدات دولية . ملكية
		محاماة
		إختصاص مجلس النقابة :
		١ — إختصاص مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي عند النزاع إذا لم يكن هناك إتفاق مكتوب بشأنها . مناط قبول طلب تقدير الأتعاب أن يكون متعلقا بعمل من أعمال المحاماة . شرط الاشتغال بالمحاماة منوط بوقت أداء العمل لا بوقت طلب التقدير .
٢١٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٢ — طلب المحامي الحكم بأتعابه باعتبارها مقدرة . قضاء الحكم في أسبابه ضمنا بعدم إختصاص المحكمة بنظر طلب تقدير أتعاب المحامي على أساس ما رآه من أن الإختصاص معقود لمجلس النقابة وحده لعدم وجود اتفاق مكتوب على تقدير الأتعاب . النص في المنطوق على رفض الدعوى لا يمنع مجلس النقابة المختص من نظر الطاب .
٢١٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) طلب تقدير الأتعاب .
		حظر المادة ٢٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قبول طلب تقدير أتعاب المحامي ممن يتأخر في أداء الاشتراك السنوي لنقابة المحامين عن مواعده . عدم سر بيان هذا الحظر إلا على المحامين المشتغلين فعلا .
٢١٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)

الصفحة	القائمة	محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		(أ) في تكييف العقد .
		١ — القضاء في أمر صحة ونفاذ العقد يتوقف على تكييفه ومعرفة الأحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ .
٢٢	٤	» (الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		٢ — لمحكمة الموضوع سلطة التعرف على ما عناه المتعاقدان في العقد . لمحكمة النقض الرقابة على التكييف القانوني لقصد المتعاقدين .
٢٤٧	٣٩	» (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		(ب) في تقدير الدليل .
		١ — حق محكمة الموضوع في إطراح الدفاتر والأخذ بتقرير الخبير . مسألة واقع تستعمل بها .
٤٥	٧	» (الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧)
		٢ — عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو مناقشته . مناط ذلك .
٤٥	٧	» (الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧)
		٣ — استقلال محكمة الموضوع بالأخذ برأي خبير دون آخر .
٩٥	١٦	» (الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٤)
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص حسن النية وسوءها . مناط ذلك .
٢٣٦	٣٧	» (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
٢٧٠	٤٣	٥ - تعويل محكمة الاستئناف على محضر تحقيق أجرته محكمة اول درجة . جوازه ما لم يشبه بطلان في ذاته . (الطن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
٣٨٢	٦١	٦ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة التزوير . عدم لزوم إجراء تحقيق . مناط ذلك . (الطن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٤)
٩٥	١٦	٧ - محكمة الموضوع . لها أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من قرائن . استقلالها بتقدير قوة القرائن في الإثبات . مناقشة كل قرينة على حدة . غير جائز . (الطن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٤)
٣١٧	٥١	٨ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استنباط القرائن . حقها في التعويل على ما جاء بأسباب حكم سابق . لا يمنع من ذلك انحسار الحجية عن الحكم السابق لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا . (الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
٢١٠	٣٤	٩ - استخلاص الإقرار الضمني بحق الدائن من شئون محكمة الموضوع بشرط أن تبين هذا الاستخلاص بأسباب سائغة . (الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		(ج) في مسائل الواقع .
٧	٢	١ - استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع . عليها بيان كيف تلاقت إرادتا الطرفين على حل العقد وذلك بأسباب سائغة . استخلاص التفاسخ مع استمرار تمسك كل من الطرفين بالعقد دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ عنه . فساد في الاستدلال . (الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استقلال قاضي الموضوع في إستظهار أركان وضع اليد المكتسب للملكية . مسائل واقع .
٨٨	١٥	(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٤)
		٣ — للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته ولا يمكن لأي جهة قضائية البحث في ذلك إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية . استخلاص قاضي الموضوع لهذا التغير مسألة واقع .
١٨٧	٣١	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٦٩/١/٢٩)
		٤ — منح المشتري مهلة للوفاء بالثمن ، رخصة لقاضي الموضوع بغير معقب عليه .
٣٢٥	٥٢	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		(د) في إجراءات الإثبات .
		١ — إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها ألا تجيبه متى رأت من ظروف الدعوى وملايساتها والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٨٢	٣٠	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)
		٢ — إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية أمام محكمة أول درجة . تخلف الطاعن عن إعلان شهوده . عدم طلبه للإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الاستئناف عدم اتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها . لا عيب .
٢٧٠	٤٣	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٦)
		٣ — سلطة محكمة الموضوع في أن تأمر بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما في حالة إدعاء الوارث جهله بتوقيع مورثه على الورقة أو إنكاره . المادة ٢٦٢ مرافعات .
٣٤٩	٥٦	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)

القاعدة	المادة
<p>” في تقدير قيام المانع “</p> <p>جواز الإثبات بالبينة عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي . تقدير قيام المانع متروك للقاضي الموضوع . م ٢/٤٠٣ مدني .</p> <p>(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢) ... ٣ ... ١٤</p>	
<p>” في تقدير كيدية اليمين “</p> <p>تقدير كيدية اليمين الحاسمة تستقل به محكمة الموضوع .</p> <p>(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ٥٤ ... ٣٣٧</p>	
<p>” في تقدير التعويض “</p> <p>١ — استقلال محكمة الموضوع في تقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه وفي تقدير التعويض الجابر للضرر الناشئ عن هذا الغلو متى أبان الحكم العناصر المكونة له .</p> <p>(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ٥١ ... ٣١٧</p> <p>٢ — لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية . استقلال محكمة الموضوع بتقدير هذا التعويض .</p> <p>(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ٧٩ ... ٤٨٦</p>	
<p>” في إعادة الدعوى للرافعة “</p> <p>استقلال محكمة الموضوع بتقدير جدية طلب إعادة الدعوى للرافعة . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٣) ... ٦٩ ... ٤٢٥</p>	

الصفحة	القاعدة	محل مختار
		١ — لا يكون إعلان الطعن في المحل المختار صحيحا إلا إذا اتخذته الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . (الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٩) ١٤
٨٤	١٤	٢ — إعلان الطعن في مواجهة الوكيل . شرط صحته . اتخاذ محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ٥٢
٣٢٥	٥٢	
		مرض الموت
		وجوب إبداء الطعن في التصرف بصدوره في مرض الموت في صيغة صريحة حازمة . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ٥٦
٣٤٩	٥٦	
		مسئولية
		(أولا) المسؤولية التقصيرية :
		” مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة ”
		١ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور أساسها فكرة الضمان القانوني . المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع الرجوع على التابع محدث الضرر بما أوفاه من تعويض . المادة ١٧٥ مدني لم تستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ٣٣
١٩٩	٣٣	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مطالبة المضرور للمتبوع بالتعويض مطالبة قضائية . تقطع التقادم بالنسبة للمتبوع . ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للتابع . المادة ٢٩٢ مدني قورت هذه القاعدة بالنسبة للمدينين المتضامنين . ليس لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامنا أثر بالنسبة للمدين .
١٩٩	٣٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٣ — رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور . شرطه أن يكون قد أداه للمضرور . للمتبوع — مع ذلك — أن يختصم تابعه في دعوى المضرور قبله وأن يطلب الحكم على تابعة بما قد يحكم به عليه . لحكم التعويض — في هذه الحالة — حجية قبل التابع .
١٩٩	٣٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٤ — حق المتبوع في الرجوع على تابعه . نشوءه من تاريخ الوفاء . شرط الرجوع ألا يكون التعويض الذي يوفى به قد سقط بالتقادم بالنسبة للتابع وتمسك بذلك التابع .
١٩٩	٣٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٥ — جواز رجوع المتبوع على تابعه بدعوى الحلول عند وفائه بالتعويض ٣٢٦م و ٧٩٩ من القانون المدني للمدين في دعوى الحلول التمسك في مواجهة الكفيل بالدفع قبل الدائن . للتابع التمسك قبل المتبوع في هذه الحالة بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني إذا اختصم في الدعوى بعد اكتمال مدة هذا التقادم . هذا التقادم يرد على حق الدائن الأصلي الذي انتقل بالحلول إلى المتبوع لا على حق المتبوع في الرجوع على التابع .
١٩٩	٣٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)

الصفحة	القائمة
	”دهوى المضرور قبيل المؤمن“
٥٠٠	للضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن . خضوعها للتقادم الثلاثي . نشوء حق المضرور من وقت وقوع الحادث مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن . سريان مدة التقادم من تاريخ الحادث بخلاف دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي يبدأ تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض . (الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ٨١
	”التمسك في استعمال الحق“
٤٥٨	حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق المشروعة . عدم مسئولية من يستعمل هذا الحق إلا إذا انحرف به عما وضع له ابتغاء مضارة الغير . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ٧٤
	”مسئولية طالب التنفيذ“
٥٠٨	تنفيذ الاحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا بحرى على مسئولية طالب التنفيذ . وجوب رد ما يكون قد استوفاه إذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به مع تعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ . اعتباره جائزا متى أزيلت منه إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به . المادتان ١/١٨٥ و ٩٧٨ مدني . (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧) ... ٨٢
	(ثانيا) المسؤولية العقدية
	”مسئولية الناقل“
٣٦٣	تأمين المرسل على البضاعة المنقولة لدى إحدى شركات التأمين لا يمنع من سريان شرط تحديد المسؤولية الوارد في عقد النقل . (الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠) ... ٥٨

الصفحة	القائمة	معاهدات دولية
		اتفاقية تنفيذ الأحكام
		انضمام الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢ . اعتبار الاتفاقية قانونا واجب التطبيق . الحكم العادل للتنفيذ . ماهيته .
١٧٦	٢٩	(الطن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٨)
		ملكية
		(١) حق الملكية :
		” القيود التي ترد على حق الملكية “
		١ — تحديد سعر جبري للسلعة وفرض قيود على حرية المشتري لها في التصرف فيها . لا ينفي ملكية المشتري لها .
٢٤٧	٣٩	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		٢ — حق الملكية . تقيده بقيود اتفاقية أو قانونية لا يؤثر على بقائه وقيامه . علاقة وزارة التموين بأصحاب مطاحن الحبوب يحكمها عقد بيع ناقل لملكية الحبوب لأصحاب المطاحن .
٢٤٧	٣٩	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		(ب) أسباب كسب الملكية :
		(أولا) الاستيلاء .
		١ — الإستيلاء المقصود في المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الإستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها وليس مجرد صدور قرار الإستيلاء

الصفحة	القاعدة	
		في ذاته . قرار وزير التكوين رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بالإستيلاء على الأقطان . ليس من شأن تقرير الإستيلاء نقل الملكية . بقاء الملكية لما لكها حتى يحصل الإستيلاء بالمعنى القانوني لا يعني عن ذلك إرسال بيان بتلك الأقطان .
١٢٠	٢٠	الطن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٦)
		٢ — خروج الأراضي الداخلة في زمام البلاد عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي كان يجوز تملكها بالإستيلاء .
٣٦٨	٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)
		٣ — عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم . المادة ٩٧ مدني معذلة . جواز تملكها بالإستيلاء وفق نص المادة ٨٧٤ مدني قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
٣٦٨	٥٩	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)
		٤ — تملك مالك الأرض التي على ساحل النهر الزيادة التي يضيفها إليها طمي النهر . شرطه . م ٦٠ من القانون المدني القديم . لا تؤثر على حق المالك في تملك الزيادة أن يكون قد استأجرها .
٤٦٩	٧٦	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٥)
		(ثانيا) الحيابة .
		١ — عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم . إنتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . جواز تملكها بالتقادم بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ مدني بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .
٨٨	١٥	(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ — استقلال قاضي الموضوع في استظهار أركان وضع اليد المكسب للملكية . مسائل واقع . (الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٩) ... ١٥ ... ٨٨
		راجع : تقادم "تقادم مكسب" . وراجع : حيازة (الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢/١/١٩٦٩) ... ٤ ... ٢٢
		(ثالثا) العقد . راجع : بيع وتسجيل .
		(ن)
		نزاع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نقض . نقل برى . نيابة عامة
		<hr/>
		نزاع الملكية للنفعة العامة
		طلب التعويض أو مقابل الانتفاع :
		١ — عدم جواز التجاء ذوى الشأن مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض عن نزاع الملكية أو مقابل الانتفاع . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت إجراءات تقدير التعويض التي ألزمها القانون باتباعها . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٦٩) ... ٧٩ ... ٤٨٦
		٢ — لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزاع الملكية . استقلال محكمة الموضوع بتقدير هذا التعويض . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٦٩) ... ٧٩ ... ٤٨٦

الصفحة	القاعدة	نظام عام
		أحكام الإرث .
		الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صوربة نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البينة لأن في هذه الحالة إضرار بحقه في الإرث . تعلق أحكام الارث بالنظام العام .
٢٢	٤	(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		الاعتراض على إجراءات التنفيذ .
		للمدين أن يعترض على إجراءات التنفيذ العقارى لأول مرة أمام الاستئناف . متى أقام ذلك على مخالفة النظام العام . مثال .
١٣٥	٢٢	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١)
		سقوط الأمر على عريضة .
		يسقط الأمر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . عدم تعلق هذا السقوط بالنظام العام . وجوب التمسك به ممن صدر ضده الأمر . جواز النزول عن هذا السقوط صراحة أو ضمنا .
٣٨٨	٦٢	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		راجع : بطلان .
		” البطلان المتعلق وغير المتعلق بالنظام العام “ .

نقض

إجراءات الطعن :

”النقير بالطعن“

الصورة التي وصلت إلى المطعون عليه من التقرير بالطعن .
خلوها من بيان تاريخ حصول التقرير بالطعن أو وقوع خطأ
فيه . أنه . لا يبطل الطعن . ملة ذلك .

(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢١) ... ٢٢ ... ١٣٥

”إعلان الطعن“

١ - إعلان الطعن في مواجهة الوكيل . شرط صحته . اتخاذ
مخارا في ورقة إعلان الحكم . م ٣٨٠ مرافعات .

(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ... ٥٢ ... ٣٢٥

٢ - إعلان رجال القوات المسلحة يكون باستلام قائد
الوحدة التابع لها الخصم صورة الإعلان . إعلانهم بتقرير
الطعن بالنقض . تسليم صورته للنيابة . لا يعتبر إعلانا صحيحا .

(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ... ٦٤ ... ٤٠٠

الخصوم في الطعن :

١ - عدم فصل المحكمة الاستئنافية في طلب التدخل .
اعتبار طالب التدخل خارجا عن الخصومة . عدم جواز تدخله
أو اختصامه في الطعن بالنقض .

(الطن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٦) ... ٢١ ... ١٢٨

٢ - المطالبة بريع أطيان دون تضامن . موضوع قابل
للتجزئة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لأحد المطعون ضدهم
مقصود عليه في هذه الحالة . لا يتعداه إلى من صح إعلانهم .

(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٣) ... ٢٧ ... ١٦١

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . لا يكفي اختصاصه أمام محكمة أول درجة . بطلان الاستئناف بالنسبة لأحد الخصوم . عدم اعتباره خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم الاستئنافي . (الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) ٣٢ ١٩٣
		٤ — سقوط الخصومة موضوع غير قابل للتجزئة . إبطال الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه في الميعاد يستتبع حتما بطلانه بالنسبة لجميع المطعون ضدهم . (الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١) ٦٤ ٤٠٠
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ — متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف (قاضيا بعدم جواز استئناف حكم مرمى المزاد وإيقاع بيع بعد زيادة العشر) فإنه يجوز الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا . (الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢١) ٢٢ ١٣٥
		٢ — الطعن بالنقض في أي حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التي أصدرته . شرطه أن يكون فصل في النزاع على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به وفصل في النزاع ذاته بين الخصوم . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣) ٥٣ ٣٣٣
		الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ — متى كان الحكم المطعون فيه لم يئنه الخصومة كلها أو في شق منها فلا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق . مثال . (الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧) ٦ ٤١

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قضاء الحكم بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مثار نزاع . الطعن فيه على استقلال جاز . استئناف الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك لا يمتد إليه . الطعن بالنقض الموجه إلى هذا القضاء غير مقبول . مثال .
٤٥	٧	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧)
		٣ — حق النيابة العامة في الطعن في مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب مقصور على الأحكام الصادرة في بطلان الزواج . ليس من قبيل ذلك التطبيق للغيبة والاعسار .
١٠٨	١٨	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/١/١٥) ...
		٤ — قضاء المحكمة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وسماعها وإحالتها إلى محكمة أول درجة حكم لم يصدر في موضوع الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .
٣٠٦	٤٩	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٩/٢/١٢) ...
		أسباب الطعن :
		(أولا) السبب الواقعي .
		١ — وجوب إبداء الطعن في التصرف بصدوره في مرض الموت في صيغة صريحة جازمة . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٤٩	٥٦	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣)
		٢ — عدم جواز التمسك بمبدأ الثبوت بالكتابة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٢٥	٦٩	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٣)

الصفحة	الفاصلة	
		(ثانيا) السبب الجديد .
		١ — عدم التمسك أمام محكمة الاستئناف بحق الحبس . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٥	٢٦	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)
		٢ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدفاع خصمه . عدم قبول النعي على الحكم المطعون فيه إغفاله هذا الدفاع .
٢٢٩	٣٦	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
		٣ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه يكفي لإعتبار السبب المبني عليه الطعن غير جديد حتى تجوز إثارته أمام محكمة النقض أن يكون داخلا فيما تمسك به الطاعن وعرضه على محكمة الموضوع بصفة عامة . وذلك على أساس أن الطلب الأكبر يشمل الأقل منه . كما يكفي لقبول النعي الذي يتمسك به الطاعن أمام محكمة النقض أن يتعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع .
٣٩١	٦٣	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		” السبب المتعلق بالنظام العام “
		٤ — إذا كانت محكمة الموضوع قد جاوزت اختصاصها الولائي بالفصل في تقدير التعويض المطالب به — من نزع الملكية للمنفعة العامة — بدعوى مبتدأة مخالفة بذلك مرسومه الشارح من طرق تقدير التعويض . فإنه يكون للطاعنين التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٨٦	٧٩	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) السبب المجهول .
		وجوب بيان مواضع القصور في الحكم في تقرير الطعن . ولإلا كان النعى بهذا السبب مجهولا . مثال .
٥١	٨	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٧)
		سلطة محكمة النقض :
		” في مسائل التكييف “
		لمحكمة الموضوع سلطة التعرف على ما عناء المتعاقدان في العقد . لمحكمة النقض الرأية على التكييف القانوني لقصد المتعاقدين .
٢٤٧	٣٩	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
		” في تصحيح الأخطاء القانونية “
		لمحكمة النقض أن تصحح أسباب الحكم المنطوية على أخطاء قانونية بغير أن تنقضه متى كان سليما في نتيجته .
٤٨٦	٧٩	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)
		نقل برى
		شرط تحديد المسؤولية .
		تأمين المرسل على البضاعة المنقولة لدى إحدى شركات التأمين لا يمنع من سريان شرط تحديد المسؤولية الوارد في عقد النقل .
٣٦٣	٥٨	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠)
		نيابة عامة
		الطعن في مسائل الزوجية الخاصة بالأجانب .
		حق النيابة العامة في الطعن في مسائل الزوجية الخاصة

الصفحة	القائمة	
١٠٨	١٨	<p>بالأجانب مقصور على الأحكام الصادرة في بطلان الزواج . ليس من قبيل ذلك التطبيق للغيبة والإعسار . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٥/١/١٩٦٩) التدخل في قضايا القصر . وجوب إبلاغ كاتب المحكمة النيابة العامة بقيام الدعاوى الخاصة بالقصر . إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الحكم . لا يغير من ذلك أن يكون التدخل في هذه الأحوال اختياريًا للنيابة العامة . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٤/٢/١٩٦٩)</p>
٢٤٢	٣٨	<p>(و) وارث . وصية . وقف . وكالة</p>
		<p>وارث</p>
		<p>الطعن في تصرفات المورث :</p>
٢٢	٤	<p>١ — الطعن من الوارث في بيع صادر من المورث بأنه في حقيقته وصية . صورية نسبية . للوارث أن يثبت ذلك بجميع الطرق بما فيها البينة . (الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢/١/١٩٦٩)</p>
		<p>٢ — صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني للوارث الذي يطعن في التصرف بأنه وصية أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي . (الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢/١/١٩٦٩)</p>
٣٢	٤	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — للوارث إثبات طعنه على العقد بأنه يسترو وصية بكافة طرق الإثبات . استمداده حقه في الطعن من القانون مباشرة وليس من المورث .
٤٥٠	٧٢	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		حجية تاريخ محررات المورث .
		حجية تاريخ المحررات الصادرة من المورث قبل الوارث ولو لم يكن التاريخ ثابتا ثبوتيا رسميا ، سواء صدرت إلى وارث أو غير وارث ما لم يقم الدليل على عدم صحته .
٤٠٤	٦٥	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		الطعن بالجهالة .
		طعن الوارث بالجهالة . عدم قبوله إذا أقر بأن الختم الموقع به من المورث صحيح . يجب عليه سلوك سبيل الطعن بالتزوير .
٤٠٤	٦٥	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١١)
		حق الدائن في التركة .
		منع الدائنين العاديين من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصنف من إتخاذ أى إجراءات فردية على أعيان التركة حتى تتم التصفية .
٤٤٤	٧٢	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		وصية
		تكييف العقد :
		١ — تكييف المحكمة العقد بأنه وصية لا بيع . تطبيق حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح . لا يعد تغييرا لأساس الدعوى . مثال في وصية .
٢٢	٤	(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — بحث محكمة الموضوع وضع يد المتصرف للتعرف على حقيقة نيته وقصده تملك المتصرف إليه مضافا إلى ما بعد الموت أم منجزا . ليس عليها البحث في أركان الحيازة القانونية وشروطها للمكسبة للملكية بالتقادم .
٢٢	٤	« الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢ »
		٣ — صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني . للوارث الذي يطعن في التصرف بأنه وصية أن يثبت إحتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي .
٢٢	٤	« الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢ »
		الطعن باعتبار العقد وصية :
		١ — وجوب إبداء الطعن في التصرف بصدوره في مرض الموت في صيغة صريحة جازمة . عدم جواز التعدي به لأول حرة أمام محكمة النقض .
٣٤٩	٥٦	« الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ »
		٢ — الدعوى بطلب بطلان عقد البيع لستره وصية . اعتبارها في حقيقتها دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية . عدم سقوط هذه الدعوى بالتقادم .
٤٥٠	٧٣	« الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠ »
		٣ — للوارث إثبات طعنه على العقد بأنه يسترو وصية بكافة طرق الإثبات . استمداده حقه في الطعن من القانون مباشرة وليس من المورث .
٤٥٠	٧٣	« الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠ »

الصفحة	القاعدة	
		القانون الواجب التطبيق .
		خضوع الوصية للقانون السارى وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية . القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦
٤٥٠	٧٣	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٠)
		وقف
		اشهاد الرجوع فى الوقف .
		سماع الاشهاد بالرجوع فى الوقف الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يحيله عليه .
٦٤	١١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٣٦ — ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٩/١/٨)
		وكالة
		ماهية الوكالة .
		إقتصار عمل المعتمد التجارى على الأعمال المسادية دون العقود .
		كفاية ذلك لانتفاء الوكالة الحقيقية والظاهرة . عدم تعارض ذلك مع استعمال لفظ "المعتمد" فى اللغة .
٣٢	٥	(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		أثر الوكالة .
		تقرير إنصراف أثر العقد إلى الأصيل أو عدم إنصرافه .
		وجوب البحث فى العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وإبرم العقد . إستناد الحكم على عقد العمل المبرم بينهما فى نقي الوكالة .
		لا خطأ ولو لم يكن المتعاقد الآخر على علم به .
٣٢	٥	(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		الوكالة الخاصة .
		الوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية .
٣٢	٥	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢)
		علم الوكيل بتاريخ الجلسة .
		علم الوكيل عن الخصم بالجلسة المحددة المستفاده من تقديمه طلبا بفتح باب المرافعة . إقتضاه على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتي كانت محددة لنظر الدعوى .
١٦١	٢٧	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة العشرون — العدد الأول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ب)		(١)
٢٤	بطلان	٣	إثبات
٢٧	بيع	١٠	أحوال شخصية
	(ت)	١١	إختصاص
		١٣	إرتفاق
٣١	تأمين	١٤	إستئناف
٣١	تأمين	١٧	إستيلاء
٣٢	تأمينات عينية	١٨	إصلاح زراعى
٣٢	تجزئة		إعتراض الخارج عن
٣٣	تحكيم	١٩	الخصومة
٣٤	تركة	١٩	إعلان
٣٤	تروير	٢٠	إلزام
٣٧	تسجيل	٢١	أمر على عريضة
٣٨	تعويض	٢٢	أموال
٣٩	تقادم	٢٢	إنابة قضائية
٤٣	تموين	٢٣	أهلية
٤٤	تنفيذ	٢٣	أوراق تجارية
٤٥	تنفيذ عقارى		

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ص)		(ح)
٦٣	صورية	٤٦	حجز إدارى
	(ض)	٤٦	حراسة إدارية
		٤٧	حق
٦٤	ضرائب	٤٧	حكم
	(ع)	٥٥	حيازة
			(خ)
٦٦	عرف	٥٦	خبرة
٦٧	عقد	٥٧	خلف
٦٩	عمل		(د)
	(غ)	٥٧	دعوى
٧٠	غرامة		(ر)
٧٠	غير	٦٢	رسوم
	(ق)	٦٢	رهن
٧٠	قانون		(س)
٧١	قسمة		
٧١	قضاة	٦٢	سند إذنى
٧١	قطن		(ش)
٧٢	قوة الأمر المقضى ...		
	(ك)	٦٣	شهر عقارى
٧٤	كفالة	٦٣	شيك

(ج)

الموضوع	رقم الصفحة	اسم	رقم الصفحة
(م)			
محاماه	٧٥	نظام عام	٨٦
محكمة الموضوع	٧٦	نقض	٨٧
محل مختار	٨٠	نقل برى	٩١
مرض الموت	٨٠	نياية عامة	٩١
مسئولية	٨٠	(و)	
معاهدات دولية	٨٣	وارث	٩٢
ملكية	٨٣	وصية	٩٣
(ن)		وقف	٩٥
نوع الملكية للنفعة العامة	٨٥	وكالة	٩٥

تصويبات

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣	١٢	تسوى	تسرى
٤١	١٥	والمردوده	والمردده
٤١	١٤	قضاؤه	قضاءه
٥١	١٤	إتتهت	إتتهى
٥٩	٩	حق	شركة
١٠٦	٢٣	تجدن	يجدن
١٠٨	١٠	التعليق	التعليق
١١١	٢٠	الماد	المادية
١٤٨	٢٠	عقد جديد	عقدا جديدا
١٧٢	٨	إبتناؤه	إبتناؤه
١٧٧	١٤	فصل	الفصل
١٩٧	٢٥	المامة	المامشى
٢٠٥	٢٧	الثلاثة	الثلاث
٢٢١	٢٣	المشروع	المشروع
٢٥٢	٨	تحديدها	تحديده
٢٧٧	٣	المادة ١٦	المادة ١٦٥

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
على سلطان على
رئيس مجلس الإدارة

”رقم الايداع بدار الكتب ٣٣١٣ لسنة ١٩٧٠“



Bibliotheca Alexandrina



0542379